تقرير التنمية العربية

نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي

العدد الأول
2013

تقرير التنمية العربية
نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي

المعهد
العربي للتخطيط

Arab Planning Institute

دولة الكويت

رقم الإيداع: 2013/112-7- مكتبة الكويت الوطنية

حقوق النشر لصالح المعهد العربي للتخطيط بالكويت

الشويخ - المنطقة الصحية - قطعة 1 - شارع الجاحظ
ص. ب 5834 الصفاة - رمز بريدي 13059 - دولة الكويت
هاتف: 24843130 - 24844061 (965+)
فاكس: 24842935 (965+)
البريد الإلكتروني: api@api.org.kw
الموقع الإلكتروني: http://www.arab-api.org

- يمكن الاستشهاد بالبيانات الواردة بمحتوى هذا التقرير لأغراض البحث والدراسة فقط دون الأغراض التجارية مع الإشارة الى المصدر.
- تم النشر في ديسمبر 2013
- التصميم والطباعة لدى الشركة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع - دولة الكويت

تقرير التنمية العربية

نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي

العدد الأول
2013

المحتويات

تقديم	7
الملخص التنفيذي	9
تمهيد	25
الفصل الأول: القطاع الزراعي العربي	37
1.1. القطاع الزراعي العربي وإشكاليات التنمية	39
2.1. أهم نقاط اختناق القطاع الزراعي العربي	42
ملخص الفصل الأول	62
الهوامش	63
الملاحق: الجداول والأشكال	65
الفصل الثاني: القطاع الصناعي التحويلي العربي	81
1.2. القطاع الصناعي التحويلي العربي	83
2.2. القطاع الصناعي التحويلي العربي وتنويع مصادر الدخل	85
3.2. السياسة الصناعية العربية	89
4.2. التصنيع العربي وعلاقات التشابك ما بين الأنشطة الاقتصادية	95
5.2. التعريفة الجمركية والدعم الصناعي	98
6.2. الإعانات والسياسة الصناعية العربية	104
7.2. السياسة الصناعية/ التجارية العربية والقيود غير التعريفية	107
8.2. سعر الصرف والسياسة الصناعية العربية	111
ملخص الفصل الثاني	114
الهوامش	115
الملاحق: الجداول والأشكال	119
الفصل الثالث: رأس المال البشري: التعليم والصحة	149
1.3. أهمية الخدمات في التنمية العربية	151
2.3. الخدمات التعليمية والتنمية العربية	153

3.3. الخدمات الصحية والتنمية العربية	176
ملخص الفصل الثالث	189
الهوامش	191
الملاحق: الجداول والأشكال	195
الفصل الرابع: تمويل التنمية والحيّز المالي	219
1.4. المالية العامة العربية وتمويل التنمية	221
2.4. كفاءة الاستثمار العام والدول العربية	223
3.4. الضرائب العربية وإمكانيات الحيّز المالي	224
4.4. الضرائب على الدخل والثروة والحيّز المالي في الدول العربية	226
5.4. بنود الإنفاق والحيّز المالي العربي	227
6.4 خفض أو إلغاء الدعم	228
7.4 الإنفاق العسكري والحيّز المالي العربي	232
ملخص الفصل الرابع	234
الملاحق: الجداول والأشكال	237
الفصل الخامس: الشروط المسبقة للتنمية	255
1.5. الشروط المسبقة للتنمية	257
2.5. منطلقات العلاقة ما بين الإنتاج والتوزيع كأساس لصياغة السياسات الهيكلية	258
3.5. السياسات الاقتصادية المتبعة، والمقترحات البديلة	260
4.5. مراحل الإصلاح والشروط المسبقة	271
5.5. أهم أدوات ومعالم السياسة الاقتصادية الهيكلية	276
6.5. أسواق العمل	279
7.5. التنمية العربية والاستدامة البيئية	279
ملخص الفصل الخامس	285
الهوامش	286
الملاحق: الجداول والأشكال	289
المراجع	303

تقديم

في ظل تنامي الاهتمام بمحددات ومشاكل التنمية العربية، فقد أقرَّت خطة المعهد العربي للتخطيط، لعام 2012/2011، إصدار التقرير الأول للتنمية العربية خلال العام 2013/2012. وتأتي أهمية هذا التقرير من كونه يتناول العديد من القيود الهيكلية، التي تواجه عمل أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية العربية، ذلك إنطلاقاً من القناعة التي بدأت تترسّخ، لدى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك لدى اقتصاديي التنمية، بأن محددات التنمية، هي ليست بالضرورة محددات مرتبطة بضعف الحوافز، وبالآليات السعرية النقدية البحتة، بل هي محددات مرتبطة بشكل كبير، بقيود هيكلية، تحتاج إلى تدخل مباشر للإصلاح، من خلال، الإصلاح المؤسسي، وانتهاج سياسات اقتصادية هيكلية. ويساعد في ترسيخ هذه القناعة، النتائج المتواضعة، لتطبيق العديد من السياسات النقدية والمالية والتجارية، خلال العقود الماضية، لإصلاح مواطن الخلل الاقتصادي في الدول العربية، خاصة، في مجال التشغيل، والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي ساهم، سلباً، في ظهور مواطن لعدم الاستقرار الاجتماعي، في عدد من الدول العربية.

وبناءً على ذلك، يَصدر تقرير التنمية العربية الأول، استجابةً لعدد من المشاكل التنموية، المشار إليها أعلاه، حيث يحاول التقرير، توضيح بعض أهم القيود الهيكلية، التي تواجه أهم القطاعات السلعية: الزراعية، الصناعة التحويلية والخدمات: التعليم والصحة، ذلك من خلال تقييم ما ترتب على تطبيق السياسات الاقتصادية، خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية، من حيث مساهمة هذه السياسات، في سدّ فجوة العجز التجاري للقطاعات السلعية، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية، ومعالجة مشاكل هذين النوعين من الخدمات الأساسية، لتنمية رأس المال البشري، وكذلك مدى مساهمة التجارب التمويلية السابقة، في سدّ عجز الموازنات العربية، واقتراح عدد من الآليات لتفعيل الحيّز المالي العربي.

ويختتم التقرير، بالإشارة لعدد من الشروط المسبقة، اللازمة لنجاح التنمية المستدامة، التي لم تكن، غالباً، محل اهتمام للسياسات الاقتصادية المطبقة تاريخياً، في الدول العربية، ويركّز التقرير، هنا، على أهمية معالجة المشاكل المؤسسية، وأهمية دور الدولة القوية، وليس الرخوّة، وتدعيم التنافسية ومحاربة كل من الاحتكار والفساد، وضرورة وضع أولويات لمراحل الإصلاح، بالإضافة إلى اقتراح عدد من السياسات الاقتصادية، ذات المحتوى الهيكلي، لمعالجة العديد من مواطن الخلل، المشار إليها في فصول التقرير.

وختاماً، نأمل أن يساهم هذا التقرير في تسليط الأضواء على العديد من التحديات التنموية العربية، وأن يتم مواجهتها على أسس من الشمولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالشكل الذي يؤدي إلى هياكل اقتصادية عربية، تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من نمو، وعدالة في التوزيع، وإنصاف، واحترام للاعتبارات البيئية.

المعهد العربي للتخطيط

الملخص التنفيذي

يشهد الفكر التنموي الحديث، قناعة بدأت تتشكّل لدى العديد من منظمات الأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تقاريرها حول التجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة، من خلال تقاريرها حول التنمية البشرية، واليونيسيف، من خلال تقاريرها الاقتصادية، حول الفقر والأطفال والخدمات الصحية، ومنظمة العمل الدولية، من خلال تقاريرها، حول دعم المنهج والتشغيل للنمو. بالإضافة إلى قناعة العديد من اقتصادي التنمية، في العالم المتقدم والنامي، أمثال، المرحوم «محبوب الحق»، مؤسس تقارير التنمية البشرية، و«أمارتيا سن»، من حيث استهدافه لتخفيف الفقر والعدالة والإنصاف، كأهداف رئيسية للتنمية، والتركي «داني رودرك»، حول أهمية السياسة الصناعية التجارية للدول التنافسية، و «جون ستيغلز»، حول أهمية دور الدولة، في معالجة فشل السوق، ومراقبة حساب رأس المال، و «وليَم ايستيرلي»، من خلال مساهماته الخاصة بحدود السياسات الاقتصادية، في إحداث النمو، و «هاي جانج»، ومساهماته في المقارنة بين تجارب النمو والتنمية، للدول المتقدمة حالياً، والنامية سابقاً، وممارساتها الحمائية الواسعة تاريخياً، ولحدّ الآن، وغيرهم الكثير.

تتجسّد هذه القناعة، في كون محددات النمو والتنمية في الدول النامية، ومن ضمنها العربية، هي أبعد ما تكون عن المحددات الاقتصادية البحتة، رغم أهمية هذه المحددات، وأن هذه الدول تعاني من مشاكل هيكلية، (بمعنى، عدم استجابة مواطن الاختلالات للحوافز السعرية، قصيرة ومتوسطة الأجل، والحاجة بدلاً من ذلك، لإصلاح مؤسسي واجتماعي وثقافي مسبق، حتى تعمل الحوافز لاحقاً، وفي شروط قائمة على اعتبارات النمو، والعدالة والاستدامة البيئية). إن إهمال هذه القيود الهيكلية، وعدم معالجتها، (مثل، نظم القيم المحاربة للعمل اليدوي، والالتزام بالقوانين وانتشار الفساد، وعدم الكفاءة الإدارية، وتشابك عمل المؤسسات وضعف كفاءتها، وإهمال اعتبارات الإنصاف والعدالة، وضعف التماسك الاجتماعي، وغياب دور الدولة (القوي)، (بمعنى، إصدار القوانين الملائمة، وفرض تطبيقها بالقوة السيادية للدولة، وتراجع دور الدولة في فرض الرسالة التعليمية والصحية، وسهولة النفاذ للخدمات المرتبطة بهما) سوف يجعل من عمل السياسات الاقتصادية عملاً غير مجديّاً، الأمر الذي يفسّر إلى حدٍّ بعيد، غياب ظاهرة تحوّل أي دولة نامية إلى متقدمة، منذ الحرب العالمية الثانية، (عدا تلك الدول التي لا تزال في طور التحوّل، وتحت فئة الدول المصنعّة حديثاً). وبناءً على هذه التوجهات، والمتوجة بأهداف الألفية الثمانية للتنمية، المستهدف تحقيقها في عام 2015، التي تعالج العديد من القيود الهيكلية، المعرقلة لجهود التنمية، فإن هذا التقرير، يعتمد في محتوياته وعرضه وتحليله ومقترحاته، على تناول أهم القطاعات السلعية الحقيقية: الزراعة، والصناعة التحويلية، وذلك من خلال عدد من المؤشرات، التي تعكس أهمية هذين القطاعين في الاقتصاد، والتركيز على أهم المشاكل الهيكلية، التي واجهتهما.

يستهل التقرير اهتماماته بعرض ملخص، ضمن محتوى «التمهيد»، لتطور الجهود التنموية، منذ أوائل

الستينـات مـن القرن الماضي، ولغاية منتصـف السبعينات، حيث تمثل فترة ما بعد الاستقـلال السياسي، التي لم تتصـف بتدخـل جوهري لسياسات الإصلاح الاقتصادي، لمؤسسـات التمويل الدولية، بمعنى أن أغلب النتائج الاقتصاديـة التنمويـة، هـي نتاج فعل قـرارات إدارة اقتصادية محليـة، لاسيما التوجهات نحـو التصنيع الموجّه للسـوق المحلي، ونتاج البيئة الاقتصادية العالميـة القائمة، آنذاك، على الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية. ثم يقارن هـذا "التمهيد" تطـور الجهود التنموية في الفترة المشار إليها أعلاه، والفـترة الحديثة، منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي أو الثمانينات، ولغاية الآن، حيث تتصف هذه الفترة، بتطبيقات العديد من سياسات الإصلاح الاقتصادي، لمؤسسات التمويل الدولية، وما ترتب عليها من تأثيرات على الأداء التنموي. وترجع الحكمة من وراء مقارنة الأداء التنموي بين الفترتين، إلى عدم تحميل الفترة الأولى، بآثار سياسات الإصلاح الاقتصادي، بل إلى خيارات الإدارة الاقتصادية آنذاك، والبيئة الاقتصادية الدولية.

ويتطـرق التقريـر في **الفصـل الأول، إلى القطاع الزراعي العربـي**، حيث يسلّط الضوء علـى مؤشرات أداء هـذا القطـاع عربياً، من حيث المساحة، والتوزيع المحصولي، والإنتاجية، ونسب الاكتفاء، ووضع الفائض والعجز التجـاري، والقيمـة المضافة الزراعية، والعمالـة الزراعية، والرقم القياسي للاستقـرار الزراعي العربي، (مدى تعرّضـ القطـاع للصدمات). ويركز هذا الفصل على بيان القيود الهيكليـة للقطاع الزراعي العربي، ويأتي على رأس هـذه القيود، المشاكل المائية، نظراً إلى أن هذا القطاع، أكـبر مستهلك للمياه قطاعياً، مقارنة بالاستخدام الصناعي، والعائلي، وغيرها من الاستخدامات. وتتجسّد هذه المشكلة في معاناة أكثر من نصف الدول العربية، مـن نـدرة المياه المطلقة، (وصول حصة الفرد إلى أقل من 500 متر مكعب سنوياً)، وكذلك، التناقص المستمر في حصـة الفـرد العربي من المياه المتجـددة، بالإضافة إلى انتشار مشكلة الأنهار الدوليـة في الدول العربية، (مثل، حالـة نهـري دجلة والفرات: العراق، وإيـران، وسورية وتركيا، وحالة نهر العاصي: لبنـان، سورية وتركيا، وحالة نهر الأردن: الأردن، لبنان، الأراضي الفلسطينية المحتلة وسورية. وحالة حوض نهر النيل، ويتضمن (11) دولة، منها مصر والسودان).

كمـا يمثّـل الفاقد من الميـاه بالقطاع الزراعي مشكلة هيكليـة في الدول العربية، الـذي يقدر بحوالي (89) كيلومتر مكعّب بالسنة، وتعادل بدورها العجز المائي المتوقع لعام 2050. كما اهتم الفصل الأول، بمفهوم "المياه الافتراضية"، (محتوى المياه العذبة أو الملوثة المستهلكة، لإنتاج منتج زراعي أو صناعي. بالإضافة إلى اهتمامه بمفهـوم "البصمـة المائيـة"، (المياه الخضراء: ميـاه الأمطار والمياه الجوفيـة، والمياه الزرقاء: الميـاه السطحية، والمياه الرمادية: المستخدمة لغسل التربة، (المياه الملوثة)، وواقعها عربياً، من حيث الاستهلاك والإنتاج، مع غلبة استخـدام المياه الخضراء، لإنتـاج المحاصيل الزراعية في أغلب الدول العربية، وسيـادة استخدام المياه الزرقاء، في بعضـ الدول العربية، (البحرين، مصـر، العراق، الكويت، عُمان، قطر والسعودية)، مع تعرّض الأمن الزراعي للخطـر، مـا عـدا في حالة الخضروات، وبعضـ المحاصيل القليلة، حيث هناك اتجاه قـوي لنمو الواردات، ونمو

متواضع في الإنتاج المحلي، ويكون سالب أحياناً. بالإضافة إلى نمو سالب في الصادرات الزراعية، في حالة جميع الدول العربية، ما عدا حالة مصر. وفي ظل النمو السكاني، وتنامي هجرة الريف للحضر، (وما ينتج عن ذلك من زيادة الطلب على منتجات القطاع الريفي، ومحدودية السوق)، فقد قامت القمة الاقتصادية المنعقدة في دولة الكويت، في 20 يناير 2009، بإعلان "برنامج طوارئ للأمن الغذائي العربي"، ينفّذ خلال الفترة (2030-2010)، وبتكلفة تبلغ (65) مليار دولار، (تموّل بالتساوي بين القطاعين الخاص والعام)، وقد تم خلال القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثانية، المنعقدة في شرم الشيخ، تحديد الفترة الأولى من التنفيذ، خلال (2011-2016)، وأعاد «إعلان» الرياض، الصادر عن القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، في 22 يناير 2013، التأكيد على تنفيذ البرنامج. ويشير التقرير، في الفصل الأول، إلى تحيّز التمويل الإقليمي العربي، لغير صالح القطاع الزراعي، (رغم أهميته على كافة النواحي الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية)، من خلال استحواذ ثلاثة قطاعات عربية فقط: الاتصالات، والنقل، والطاقة والكهرباء، (رغم أهمية هذه القطاعات)، على ما يقارب (50.3%) من إجمالي العمليات المتراكمة التمويلية لمؤسسات التمويل العربية، لغاية 31 ديسمبر 2010. بالإضافة إلى الأخطاء الجسيمة، في مجال الإدارة الاقتصادية العربية، خاصة في الدول العربية الزراعية، ضد القطاع الزراعي، ولصالح التصنيع، (الذي لم يحقق أيضاً العديد من أهدافه، سوف يشار إليه لاحقاً).

وفي إطار الإدارة الاقتصادية العربية، فقد مارست العديد من الدول العربية سياسات زراعية، ضمن حزمة سياسات الإصلاح الكلية المتبعة، أدت إلى تحرير هذا القطاع، من خلال العديد من الإجراءات، مثل، رفع أسعار المنتجات النهائية، وخفض دعم المدخلات الزراعية، ورفع أسعار الفائدة، وإعادة التوزيع المحصولي، لصالح الآلية العربية. وبإضافة ما ترتب على إعادة النظر ببرامج الإصلاح الزراعي، (حالتي مصر، والعراق، خلال الخمسينات من القرن الماضي)، وما ترتب على ذلك من رفع القيمة الإيجارية، على الحائزين من الفلاحين، فإنه يلاحظ تأثّر الكثير من دخول الفلاحين، وتقليل مساهمتهم في السوق الزراعي المحلي، وبالتالي زيادة الواردات الزراعية، وتعريض الأمن الزراعي للمزيد من الضغوط. كما ساهم خفض الدعم، وفي ظل منافسة غير عادلة مع المنتجين الزراعيين الأجانب، المصدّرين للأسواق الزراعية المحلية، وكذلك في ظل منافسة غير عادلة، لصادرات المنتجين العرب في الأسواق الدولية، ذلك لضخامة دعم الدول المتقدمة للمنتجين الزراعيين، الأمر الذي يلقي عبئاً إضافياً على الإدارة الاقتصادية العربية، لتعيد النظر جذرياً تجاه السياسة الاقتصادية، عموماً، والزراعية خصوصاً، وبالشكل الذي يضمن معالجة مشاكل القطاع الهيكلية، من ناحية، ويضمن توزيعاً محصولياً، لصالح السلع الزراعية الأساسية، وعلى رأسها، القمح، ضماناً للأمن الغذائي والسياسي العربي.

أما الفصل الثاني، فقد تناول القطاع الصناعي التحويلي العربي، وقد استهدفت الإدارة جعل هذا القطاع مصدراً رئيسياً من مصادر تنويع الدخل في أغلب، إن لم يكن جميع الدول العربية، وخدمةً لهذا الهدف، فقد

اتبعت سياسة إحلال الواردات، (التي اتبعتها جميع الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء)، ورغم مرور بين خمسة إلى ستة عقود على تنفيذ هذه السياسة عربياً، إلاّ أن هذه الدول لم تتحوّل إلى مصدر صافٍ للسلع الصناعية، وكذلك لم تتحول إلى دول مصنّعة حديثاً. لقد انعكست هذه النتائج المتواضعة في تدني حصة القيمة المضافة التحويلية، من إجمالي القيمة المضافة، واستمرار عجز الحساب الجاري الصناعي، للسلع الوسيطة والرأسمالية، في حالات حتى الاستهلاكية، ذلك بالمقارنة مع دول مصنّعة حديثاً، مثل، سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، لم تتجاوز هذه الحصة كأعلى نسبة في حالة تونس، 17.58%، كمتوسط خلال الفترة (2000-2009)، وكأدنى نسبة في حالة العراق، (1.88%)، في حين وصلت في حالة سنغافورة، إلى (24%)، وكوريا الجنوبية، (31%)، مع تدهور في إنتاجية العامل الصناعي التحويلي: لم تتجاوز (10573) دولار في حالة مصر في عام 2006، على مستوى القطاع الصناعي التحويلي، في حين وصلت إلى (79877) دولار عام 2009 في حالة سنغافورة، و(139635) دولار في حالة كوريا الجنوبية.

وقد تجسّد ضعف أداء القطاع الصناعي التحويلي، أيضاً، في ضعفه باستيعاب العمالة، فأكبر مستوعب هي حالة مصر: حوالي 13.8%، مع أقل نسبة في حالة العراق: 4.9%. ورغم التوجه العالمي نحو انخفاض حصة هذا القطاع، ولصالح الأنشطة الخدمية، في استيعاب العمالة، إلا أن هذه الظاهرة تجسّدت في الدول العربية، على شكل تشغيل إلزامي، من خلال قوانين التشغيل في القطاع العام والحكومي، بهدف إعادة توزيع الثروة من خلال الأجور، وتواضع العلاقة بين الأجر والإنتاجية. وقد تمّ النظر للقطاع الصناعي التحويلي، باعتباره أداة رئيسية، كما تم الإشارة إلى تنويع مصادر الدخل، كما هو وارد في العديد من خطط الدول العربية، إلا أن الدول العربية لم تحقق هذا الهدف (التنويع)، لا بالمعنى الضيّق، أي تنويع الصادرات، والقيمة المضافة، ولا على أساس المفهوم الموسّع للتنويع: الأمان الإنساني، وما يتضمنه من محاور خمسة: (أ) الاعتماد على مفهوم جديد للتنمية، يحتوي النمو وتوزيع الدخل. (ب) نقل الاهتمام من الأمان العسكري، إلى الأمان الإنساني. (ج) الشراكة بين الشمال والجنوب. (د) الحكم الرشيد محلياً وعالمياً. (هـ) دمج المجتمع المدني باتخاذ القرارات. لا تزال الدول العربية ضمن تصنيف الدول المصدّرة للسلع، ذات المحتوى من الموارد الطبيعية، ولم تحقق انجازاً جوهرياً في تصدير السلع، ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع، حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، حيث لم يصل المحتوى المتوسط والمرتفع من القيم المضافة الصناعية العربية، إلى ربع القيم المضافة الصناعية، المصدرة خلال الفترة (2005-2009)، إلاّ في حالة دولتين، هما، مصر، والمغرب، حيث تجاوزتا الربع بقليل، (حوالي 25.72%، و 28.86%، تباعاً). ويبرّر عدم التنوع، من عدم الاهتمام بالمحتوى التكنولوجي للأنشطة الصناعية التحويلية، ضمن مبررات أخرى، لضعف الاقتصاد المعرفي، السائد في أغلب الدول العربية، حيث لم تصل إلا ثلاث دول عربية إلى الرقم بين (5-6)، وبقية الدول أقل من (5)، بالإضافة إلى تحيّز المخرجات التعليمية ضد التخصصات العلمية، والهندسية، والفنية، (تتجاوز نسب خريجي تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية نسبة الـ 70% في العديد من الدول العربية).

وقـد ترتـب على نتائج تجربـة التصنيع العربي، ضعف التبـادل التجاري البيني العربـي، معبراً عنه بمؤشر التوافـق، وبالتـالي، تم التوجه إلى الاستيراد، من بقية أنحاء العالم، ذلك رغم تحرير التجارة العربية، من خلال اتفاقيـة التجـارة العربية الحرة الكـبرى (1997–2004)، وإلغاء الرسوم الجمركية على الـواردات البينية ذات المنشـأ العربـي. ويفسّر هـذا التدهـور في الأداء الصناعي التحويلـي العربي، بسـوء إدارة استراتيجية إحلال الواردات، (التي نجحت في الدول المتقدمة، والدول المصنّعة حديثاً)، مما ترتب عليها من عدم الانتقال من إنتاج السلـع الاستهلاكيـة، إلى السلـع الوسيطة، إلى السلع الرأسمالية، أو/و الانتقال مـن الإنتاج للسوق المحلي، إلى السـوق الخارجي. ويوضـح التقرير، بالاعتماد على بيانات التشابك الصناعي في جمهورية مصر العربية، (دولة غـير نفطيـة، متنوعة نسبيـاً)، وفي دولة الكويت (دولة نفطية، غـير متنوعة)، أن مصادر الطلـب المحرّكة للنمو الصناعـي، تعتمـد أساساً على إحلال الواردات (وما يرتبط بها من حماية)، والطلب المحلي (ذو القيود المرتبطة بمتوسط دخل الفرد، وعدد السكان).

كمـا أنـه لم ينتج عن تجربـة التصنيع العربية، تحفيزاً للطلب على السلـع، والخدمات المنتجة محلياً، بسبب ضعـف علاقـة المشروعات الصناعية، بالأنشطة الأخـرى، الصناعية والزراعية والخدميـة، من خلال الروابط الأماميـة والخلفيـة، وللتدليل على ذلـك، فقد استخدم التقرير، البيانات المتاحة في جـداول التشابك الصناعي المصرية بين عامي (1999/1998) و (2009/2008).

كمـا شهـد القطاع الصناعي العربي، في بعض الدول العربيـة، ظاهرة «تفكك التصنيع»، لأسباب من أهمها، تخفيـض القيـود الجمركيـة التعريفية، وتحرير الحساب التجـاري بميزان المدفوعات، وتحريـر أسعار الفائدة، وتخفيـض قيمـة العملة، وضغط القروض الائتمانية من القطاع المصرفي التجـاري، وضغط النشاط الصناعي العام، بالإضافة إلى أسباب أخرى. ورغم التوجه نحو الصادرات، منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، وبداية الثمانينات، إلاّ أن أغلب الدول العربية لم تشهد ارتباطاً موجباً، بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، ما عدا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بفعل ضخامة الصادرات النفطية، إلاّ أن هذا الارتباط الموجب في حالة هذه الدول، لم يستمر عند حساب الترابط، بين الصادرات غير النفطية، والناتج المحلي الإجمالي.

لقـد استخدم القطاع الصناعي التحويلي العربي، العديد من أدوات السياسة الصناعية/التجارية تاريخياً، ولا يـزال، وتأتي التعريفة الجمركية علـى رأس هذه الأدوات، (التي استخدمت تاريخياً، وبكثافة، من قبل الدول المتقدمة حالياً، النامية سابقاً)، ويعرض التقرير هياكل التعريفة (الإسمية) في الدول العربية، مع قياس التفاوت بين التعريفة المربوطة (في حالة الدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية)، وتعريفة الدول الأولى بالرعاية، ووجـد بـأن كافـة هذه الدول، لا تزال لم تصـل إلى أعلى تعريفة إسميـة مسموح بها، الأمر الـذي يمثّل متسعاً لممارسة السياسة الصناعية/التجارية، ويتفاوت هذا المتسع من دولة عربية لأخرى. مما قد يوفّر مورداً إضافياً،

للموازنـات العربيـة ذات العلاقة. كما يوضح التقرير، بعض الآليات التي تؤثـر بها التعريفة الجمركية الإسمية، ومعالجتها، على تحقيق أهداف التنمية، معبراً عنها بأهداف الألفية.

ومن المشاكل التي يشير إليها التقرير، في مجال الهياكل التعريفية الإسمية، بين الدول المتقدمة والنامية، ومن ضمنهـا الـدول العربية، هي تلك المرتبطة بـ (ذروة التعريفة)، و (التعريفة المتصاعدة)، واتجاهات هذه النوعيات مـن التعريفـة في الدول المتقدمـة، وآثارها السلبية على مجموعة الدول الناميـة، في مجال استخدام السياسات الصناعية/التجارية، مع بيان عدد من الأمثلة في هذا المجال. ويتطرق التقرير إلى هيكل التعريفة (الفعّالة)، في الـدول العربيـة، ونظراً للندرة في تطبيقات هذه التعريفة في هذه الـدول، فقد تمت الإشارة للتجربتين المصرية، والتونسية، فقد أوضحت النتائج، اتجاه هذه التعريفة للانخفاض، بفعل سياسات تحرير التجارة المتبعة. ويشير التقرير إلى أهمية تعزيز استخدام "السياسة الصناعية الرأسية"، في مجال استخدام أداة التعريفة الجمركية، كأداة حماية، بمعنى حصر الحماية على عدد مختار من الأنشطة، بدلاً من "السياسة الصناعية الأفقية"، بمعنى منح الحماية لجميع الأنشطة.

ويتطرق التقرير أيضاً، في الفصل الثاني، إلى أداة السياسة الصناعية/التجارية الأخرى، التي لا تقل أهمية عن سابقتها، وهي الدعم، حيث يشير التقرير، إلى وضع الدعم في ظل اتفاقية "الدعم والإجراءات التعويضية"، الخاصـة بمنظمة التجـارة العالمية، والدول العربية المشمولة والمستثناة من تطبيـق الاتفاقية. ويتطرق التقرير، في هذا الشأن، إلى أهم أشكال الدعم في الدول العربية، وهو دعم الطاقة، مشيراً إلى بعض التجارب العربية، وحـدود هـذه الإعانة، وأهمية ربطها بالمستفيديـن فقط، لضخامتها، وارتفاع نسبتها مـن إجمالي مبلغ الدعم. ويشـدد التقريـر على أن الدعم لا يمثل عبئاً في مجـال السياسة الاقتصادية والصناعية بحدّ ذاته، إلاّ أن العيب يتجسّـد في سـوء استخـدام الدعـم، وتوجيهه لغـير المستحقين، وأن إعـادة هيكلة الدعم، تتطلـب الاتجاه نحو الخفض، مـن خلال استبعاد الفئات غير المستحقـة. ويشير التقرير إلى بعض الحقائق، الخاصة بنسبة الدعم والإعانـات في الـدول المتقدمة، ومقارنتها مع الدول العربية، ويعتبر الدعم أحـد أهم الخيارات المتاحة، لتطبيق سياسـة الحيّـز المالي، (سيتـم التطرق لها في الفصل الرابع). كما يتناول التقريـر، أوضاع أحد الأدوات الأخرى للسياسة الصناعية/التجارية، وهي القيود غير التعريفية، (التي تتضمن 16 فئة، حسب التصنيف الدولي)، مع إشارة لهياكل هذه القيود، في عدد من الدول العربية: المملكة المغربية، مملكة البحرين، جمهورية مصر العربية، دولـة الكويـت، دولة قطـر، المملكة العربية السعوديـة ودولة الإمـارات العربية المتحدة، مع أهميـة توجه الدول العربية، لتحويل هذه القيود إلى قيود تعريفية.

كمـا يستعرض التقرير، في الفصل الثاني، سياسـة سعر الصرف العربية، وتطور هـذه السياسة، من سعر الصـرف الثابـت، إلى المرن نسبياً. بالإضافة إلى التقديرات المتاحة عن سعر الصرف الحقيقي الفعّال، في عدد

مـن الـدول العربية (15 دولة)، واتجاهات هذا السعر. كما يتطرق الفصل إلى مدى مساهمة أداة سعر الصرف وتحريـره، في تعزيز التنافسية الصناعية للـدول العربية، من خلال الرقم القياسي للتنافسية الصناعية، مقارنة مـع دول مصنّعـة حديثـاً. ورغم أهمية سياسة سعر الصرف المرن، إلا أنه من الأهمية بمكان، أن لا يتم الاعتماد عليها كلياً، كأساس لتعزيز الصادرات وتعزيز التنافسية، وأن الأمر يستدعي قبل ذلك، نجاح السياسة الزراعية، (الفصـل الأول)، ونجـاح السياسة الصناعية، (الفصل الثـاني)، وأن أي اتجاه لتحرير أسعار الصرف دون هذين الشرطين، ضمن شروط أخرى، سوف لن تساعد في تعزيز الصادرات.

أمـا الفصـل الثالث، فيهتم بالخدمات، معـبراً عنها بالخدمات التعليمية والصحيـة، باعتبارهما من أهم الخدمـات المرتبطة بتعزيز رأسـ المال البشري. وتتجسّد أهمية الخدمات ضمن عدة آليات، منها، أولاً، أهميتها كمدخـلات وسيطـة، في جميـع الأنشطة الخدمية، وغير الخدميـة. ثانياً، كون أن تحريرهـا سيساهم في زيادة الأسعـار، وقد ينعكس ذلـك سلباً على معدلات التضخم والبطالة. وبقدر تعلّـق الأمر بالخدمات التعليمية، فإن التقريـر يشـير إلى واحدة من أهم ما يؤخذ على التعليم في الـدول العربية، وهو، "نوعية التعليم"، حيث اعتمد على مؤشر "الرضا بنوعية التعليم"، فقد وصل إلى قمته في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى مستوى الدول العربيـة وصـل إلى (50%)، ووصل على مستوى العـالم (64.2%)، وجنوب آسيا (73.3%)، (تشير النسب إلى نسبة الراضين عن نوعية التعليم، من إجمالي من تم سؤالهم)، كما لم يشهد الرقم القياسي للتعليم المعدّل حسب التوزيـع، (توزيع عـدد سنوات الدراسة، حسب الريـف والحضر، وحسب النوع الاجتماعـي، وحسب المستويات الدراسيـة) مستـوى مقبـول، فقد وصـل في الأردن، أفضـل توزيـع، إلى (0.541)، ثم لبنـان (0.531)، واليمن (0.156)، وعلى المستوى العربي (0.320).

أما في ما يتعلق بالمؤشر الثالث لنوعية التعليم، فاعتماداً على نتائج الطلبة العرب في امتحان مادتي الرياضيات والعلـوم علـى المستوى الدولي، لم تحقق أية دولة عربية (ضمن 12 دولة مشاركة) درجة الـ (500)، وهي المتوسط الأدنـى للنجـاح، فقد تراوحت نتائج الدول العربية بين أفضل درجـة (449)، وأدنى درجة (209)، مع وجود بعض التحسّـن في الأداء بين عامي (1999) و (2011). ووفقـاً للمؤشر الرابع، المتعلق بترتيب الجامعات العربية ضمن جامعـات العـالم، فقد اتضح وفقـاً لإحصاءات عام 2013، أن أغلب الجامعات العربيـة الـ (126) المشمولة، تقع ضمـن ترتيـب (16001–18000) ضمن عدد جامعـات العالم المشاركة والبالغـة (21250) جامعة. وبخصوص المؤشـر الخامـس لنوعية التعليم في الدول العربية، حول مؤشر نوعية التعليم ضمن ستة أهداف، لرصد التعليم في العالم، والوارد في التقرير العالمي لليونسكو لعام 2011، فقد أوضح الحاجة إلى التحسّن أيضاً، خاصة في ما يتعلق بتدريـب المعلّمـين، ومدى توفر عدد المعلّمـين المؤهلين، وغيرها. كما أن نوعية التعليم تتأثـر سلباً، بعدم الاهتمام الـكافي بالفـترة العمرية بين (1–6) سنوات، حيث تتشكل كافة القدرات الإدراكية التعليمية للأطفال، مع انخفاض لمعدل تعليم الأمهات، بالإضافة إلى انخفاض نسبة المعلمين المدربين، على التعليم الابتدائي، ونوعية المدارس.

وبعـد التركيـز علـى نوعية التعليم، كأحد أهـم المشاكل الأساسيـة للتعليم العربي، ينتقـل الاهتمام إلى كيفية التعامـل، بهـدف رفع نوعية التعليم ومعالجتها، ويُشار هنا، إلى مشاكل تمويل التعليم، ويتطرق التقرير إلى ضرورة استخدام مفهوم الحيّز المالي لتعبئة التمويل، ذلك من خلال مقارنة نسب الإنفاق العسكري، مع نسب الإنفاق على الصحة والتعليم، التي تظهر، عربياً، تحيزاً للإنفاق الأول، وأن هناك حاجة لاستخدام سياسة "تحويل الإنفاق".

كمـا أن نوعيـة التعليم تتأثر، لا محالة، بما تشهده بعض الـدول العربية من صراعات، وعدم استقرار، وهنا يتم الاستشهاد بحالة العراق، ضمن ست دول عربية متأثرة بهذه الصراعات، وبعد أن كانت النظم التعليمية في العـراق مـن أفضل النظم، وما رافقها من القضاء على الأمية، تحوّلت، بعد فترة الصراعات، إلى نظم تعاني من عديـد مـن المشاكل، ويُستشهد هنا بمؤشرات التحصيل التعليمي، قبل وبعد فترة الصراعات، فعلى سبيل المثال، انخفضـت نسبـة الأطفال (4-5) سنوات ممن يتمتعون بنفاذ للتعليم إلى أقل من (10%)، بعد فترة الصراعات، (تصل هذه النسبة إلى 18% في دول الإقليم، و 45% في العالم).

ويتطلـب الأمـر للتعامل مـع انخفاض نوعيـة التعليم، التدخل السريـع، للحدّ من مشكلة عـدم القدرة على القـراءة، في المراحـل الابتدائيـة، في ظـل وصول نسـب الإعادة في المدارس الابتدائية، في الـدول العربية، إلى (12.5%)، في عـام 1972، لتخفض إلى (6.8%) في عام 2011، مقارنـة بالنسب المناظرة، السائدة في العالم وهي (9.7%) و (4.8%) تباعاً.

كمـا أن معالجـة نوعيـة التعليم، ترتبط ارتباطاً وثيقـاً بالبحث والتطوير، والاحتياجـات القطاعية المرتبطة بالبحث، لما لذلك من أهمية في تحسين المستوى التكنولوجي، للأنشطة الحقيقية الزراعية والصناعية. ويتطرق التقرير، في هذا الشأن، إلى نواتج البحث العلمي للدول العربية، وتطورها، التي وصلت مجتمعة إلى أقل من مرة ونصف، من عدد النواتج العلمية المنشورة في الكيان المحتل الفلسطيني. كما تركزت تخصصات النشر العلمي في العلوم التطبيقية، والأساسية، والطبية، مع تفاوت هذه الأولوية، حسب الدول العربية، وقد أخذت التخصصات الزراعيـة المرتبـة الأخيرة، أو شبه الأخيرة، الأمر الذي لا يتسق مع الحاجـة الماسّة، التي أوردها الفصل الأول، حـول القطـاع الزراعـي، والمتجسدة في المزيد من الاهتمـام بهذا القطاع، لدوره في الأمـن الغذائي، والسياسي، والمائي أساساً. وبالاعتماد على إحصاءات المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، وحسب مقدم الطلب (مقيم/ غـير مقيـم)، فإن أغلب براءات الاختراع العربية، هي من نتاج غير المقيمين، المشاركين مع المقيمين العرب، التي وصلـت نسبتهـم (أي غير المقيمين) في عـام 2011 إلى (89.5%) في الجزائر، و(72%) في مصر، و(90%) في الأردن، في حـين وصلـت في تركيا إلى (5.5%) والنرويج (36.8%)، مما يعكس إلى حدٍّ ما، نمط إقامة المهاجر العامـل في الـدول العربيـة، الذي لا يعتبر كجـزء من قوة عملها، وبالتـالي يصنّف كغير مقيـم. عكس التجربة الأمريكية التي تصنفه كمقيم ومواطن.

كمـا تتـم الإشارة هنا، إلى أهميـة أن تتم البحوث والابتكارات ضمن "الجمعيـات العلمية العربية"، لما لهذه الجمعيات من دراية معمّقة، في أولويات البحث العلمي قطاعياً. وليس عن طريق الجامعات الأجنبية، أو فروعها، التـي لا يتسم كادرها العلمي بالإقامة الطويلة، بـل القصيرة، وبالتالي، عدم الدراية بمحددات وأولويات البحث العلمي. كما تتم الإشارة أيضاً، إلى عدد الباحثين لكل مليون من السكان العرب، التي تصل إلى أرقام متواضعة، (ما الأخذ بعين الاعتبار مدى أهمية البحث العلمي، لحل المشاكل التنموية). فوفقاً لآخر الإحصاءات، وصل هذا العـدد إلى أعلـى رقم في حالة تونس، (2761 باحث) ثم مصر (1198 باحـث)، وأخيراً الجزائر (420 باحث)، مقارنـة بـ (4663 باحـث) في الولايـات المتحدة ، و (6088 باحـث) في سنغافورة. كما تشـير الإحصاءات ذات العلاقـة بالبحـث العلمي، وتوزيعها حسب الحكومة، والقطاع الخاص، إلى حقيقية المساهمة الحكومية الأكبر، التـي تصـل إلى (100%) في حالـة دولة الكويت، و (78%) في المغـرب، و (66.3%) في السودان، و (85.6%) في سوريـة، في حـين تصل مساهمة القطاع الخاص في الولايات المتحدة إلى (72.6%) و (54.2%) في كندا، و (53.8%) في النرويـج، و (76.2%) في كوريـا الجنوبية، الأمر الذي يوضح مدى العبء الملقى على عاتق القطاع الخاص، لتفعيل دوره في البحث العلمي، وتوجيه المزيد من الموارد لهذا الاتجاه، خاصة إذا ما أُخذ بعين الاعتبار، أن هذا القطاع لا يدفع ضرائب شركات، في عدد من الدول العربية. أما في ما يخص أهمية الاقتصاد المعرفي، لما لـه مـن أهمية تعليمياً واقتصادياً، فإن هناك ثماني دول عربية فقط، حققت تحسناً بالرقم الإجمالي للاقتصاد المعرفي، بين عامي (2000) و (2012)، مع تحقيق تسع دول لتراجع وصل بين (2–6) مرتبة.

ثـم ينتقـل الاهتمـام في هـذا الفصل الثالـث، إلى علاقة التعليـم والبطالة في الدول العربيـة، ذلك في ظل حقيقـة تنامـي معـدلات البطالة عربياً، لاسيما بين فئة الشباب (15–24 سنـة)، التي وصل معدلها إلى حوالي (27.0%) علـى المستـوى العربي، التي تعادل حوالي مرتين ونصف معدل البطالة الإجمالي، ويصل معدل بطالة الشباب لأعلى معدل له في العراق، (حوالي 43.5%) ثم الأراضي الفلسطينية المحتلة (40.2%)، مقارنة بالمعدل العالمـي، البالـغ (12.6%)، في عام 2011. مع ملاحظة أن بطالة الشباب الإناث، تفوق في الدول العربية بطالة الشبـاب الذكـور، بحوالي الضعفين، أو أكثر، ماعـدا في حالات المغرب، ولبنان، والعـراق، أساسا. ونظراً لعدم وجـود إحصـاءات عربية دورية عن "فترة التعطل"، فقد اعتمد التقريـر على حالتي مصر، وتونس، حيث زادت نسبـة المتعطلـين، الذين تزيد فترة تعطلهم عن ثلاث سنوات، في الحالة المصرية، مثلاً، عن (40%) من إجمالي المتعطلـين في عـام 2012، مع تركزها في فئة المتعلمين جامعياً وثانوياً. وقد قُدمت العديد من المبادرات العربية، للحدّ من البطالة، منها: "مبادرة التعليم من أجل التشغيل"، للبنك الإسلامي، ومؤسسة التمويل الدولية، وكذلك إصـدار منظمـة العمل العربية لوثيقة "العقد العربي للتشغيل"، بهدف رفع الإنتاجية بـ (10%)، خلال عقد من الزمن.

كما يهتم الفصل الثالث، في جانبه الخاص بالتعليم، ببعض الآليات المقترحة لحل مشكلة البطالة، من خلال

اقـتراح سياسـة "التمهن»، والمستمدة من التجربة الألمانية، وعقـود الشراكة، التي وقعت بين الجانب الألماني في هـذا المجال، وكل من جمهورية مصـر العربية، والجمهورية اللبنانية، ويتوسع التقرير في هذا الشأن ببيان آليات عمل هاتين التجربتين العربيتين. كما أشار التقرير إلى دور التعليم في سدّ أو تعميق فجوة توزيع الدخول، ذلك لضعـف الاهتمـام بـ (التعليم)، كمصدر رئيسي، لتبيان توزيـع الدخل، بالإضافة إلى التباين في تملك (الأصول)، و(الدخـول)، وتتـم الإشارة هنـا إلى حظوظ الشبان في الأسـر الفقيرة العربية، في الانخـراط بالتعليم، مقارنة بالأسر الغنية. وعند الإشارة للتجربة المصرية، في هذا الخصوص، فإنه يلاحظ، أنه لم يحظ اثنان من مجموع ثلاثـة شبـان، مـن الأسر الفقيرة، بأية فرصة للانخـراط بالتعليم، مقارنة بشاب واحـد في الأسر الغنية، وذلك مـع مقارنـات في حالات دول نامية أخرى، مع توسع الفجـوة بين الفقراء والأغنياء، كلما اتسعت فجوة مستويات التعليـم المتحصـل عليها. كمـا أن تزايد الفقر والحاجة، تدفع العديد من الأطفـال إلى التوجه نحو العمل بدلاً مـن التعليـم، (وبالتالي، يتوقف التعليم، عن ممارسـة دوره، كعامل في تحسين توزيع الدخول)، حيث وصل أعداد الأطفـال العاملـين (بين سن 5–17 سنة)، في الحالـة المصرية، إلى (1.8) مليون طفل، أغلبهم بين الفئة العمرية (5–11 سنة)، في عام 2010، ولا تختلف الحالة العراقية كثيراً عن ذلك، مع تركزها في المحافظات الجنوبية.

ينتقـل التقرير بعد ذلك، من ذات الفصل المهتـم بالتعليم، إلى موضوع خصخصة التعليم، ويشير التقرير في هـذا الشـأن، إلى هيكل التزامات الدول العربيـة الأعضاء بمنظمة التجارة العالميـة، بتحرير الأنشطة الخدمية الخاضعة للتحرير، والبالغة (12) نشاط خدمي، ومن ضمنها التعليم، ومدى الالتزام بالتحرير، على مستوى كل دولة عربية. كما يشير إلى جهـود خصخصة التعليم في الدول العربيـة، من خلال مؤشرات الجامعـات الخاصـة خـلال الفـترة (1950–2008)، حيث ارتفع عددها من (9) جامعـات عام 1950 إلى (45) جامعة عام 1973، ثم إلى (77) جامعة عام 2003، ثم إلى (385) جامعة في عام 2008. ويؤكد التقرير على أن خصخصة التعليم، يعتـبر أمـراً محموداً، شريطة، أن توفر خدمـات التعليم، وبالنوعية المطلوبة، بغضّ النظر عن المستوى الدخلي للعائـلات والأفـراد، وأن تكون ملكيتها (أهلية)، من خلال جمعيات النفع العام، وليس (خاص) بمعنى استهدافها للربـح. ويستشهـد التقريـر هنا، بغلبة عامـل الربحية على الجامعـات الخاصة العربية، وعـدم اتساق الرسوم مـع متوسـط دخل الفرد، ويضـرب عدد من الأمثلة المستمـدة من جامعات عربية، في عدد مـن الدول العربية. ويقترح التقرير، تبني ضمن خيارات أخرى بطبيعة الحال، سياسة "كوبونات التعليم"، التي تُمنح للطلبة الفقراء ومتوسـط الدخل، كأساس للتأكـد من أن الإنفاق التعليمي يذهب لمستحقيه، من ذوي الدخل المحدود والمتوسط، ويعرض التقرير بخصوص ذلك، تجارب تسع دول نامية، ومتقدمة في هذا المجال، ويدعو إلى تبنيه عربياً، ضمن سياسات أخرى، تضمن الإنصاف والعدالة، في النفاذ والحصول على الخدمات التعليمية.

ثـم ينتقل الفصـل الثالث، إلى عرض الخدمات الصحيـة، والتنمية العربية، يعرض في هـذا الشأن، الوضع الراهـن لعـدد من المؤشرات الصحية العربيـة، واتجاه معدلات المواليد والوفيـات للانخفاض، وانخفاض معدل

الـولادات لدى المراهقات، وتحسـن الولادات تحت الإشراف الصحي المتخصص، كمـا حققت الرعاية الصحية قبـل الـولادة تحسنـاً في الأداء العربي. ويشـير الفصل، بعد ذلك، لتطـور الهرم السكاني العربـي، حسب النوع الاجتماعي والسن، وانعكاساته على الاعتبارات الصحية. ويتم التمييز بين أربعة نماذج، بسلوك الهرم السكاني العربـي: نمـوذج شبه قبل انتقالي، (الأراضـي المحتلة في فلسطين، والصومال، واليمن وجـزر القمر)، والنموذج الانتقـالي المبكـر، (العراق، ومصـر)، والنموذج الكلاسيكي للتحـول (المغرب، السعودية، الجزائـر، ليبيا، عُمان، سوريـة والأردن)، والنمـوذج الانتقالي المتطور (لبنان، تونس، البحرين، الإمـارات، الكويت وقطر)، وتنعكس هذه التحـولات في الهرم السكاني، على المتطلبات الصحية، من خلال اتجاهات معدلات المواليد، والوفيات، والهجرة الدولية.

وينتقل الفصل ضمن اهتماماته الصحية، للإشارة إلى بعض الأمراض الهيكلية، في النظام الصحي العربي. علمـاً بـأن مقومات النظام الصحي حسب تصنيف منظمة الصحـة العالمية هي: الإنصاف، وشمولية الخدمات، وتعميمهـا علـى الجميع، ومجانية الخدمات عند المنافذ الصحيـة، وأن تفعيل هذه المقومات، يتطلب التزام رفيع بالتغطية الصحية، وقدرات قوية لدى وزارات الصحة، وتقليص الإنفاق الصحي الشخصي، وتعزيز دور القطاع الخاصـ، في الصحـة العموميـة، وإعداد قوة عمـل صحية ماهرة، وتعزيـز نظم المعلومـات الصحية، وتحسين الحصـول علـى التكنولوجيات الأساسيـة. ويحاول التقرير إسقاط هذه المتطلبات علـى الواقع الصحي العربي، مـع إشـارة خاصة، لواقع طـب العائلة، في حالات عدد من الدول العربية وهي: لبنـان، البحرين، الكويت، قطر، الإمارات والأردن.

ثـم ينتقـل التقرير إلى الإشارة للتمويل الصحي، ويورد الحقائق العشـرة المتداولة عالمياً، حول هذا التمويل، وأهمية أن لا يكون التمويل عائقاً، لحجب الخدمات الصحية عن المحاجين، لتضارب ذلك مع ما ورد في الإعلان الـدولي لحقـوق الإنسان، وإعلان المآتـه، المنبثق عن المؤتمر الـدولي للرعاية الصحية الأوليـة، ودستور منظمة الصحـة العالميـة. ويركز التقرير هنا، علـى تنامي ظاهرة الصرف من الجيب الخاص، على الخدمات الصحية، وانعكاسات هذه الظاهرة على نمط الإنفاق العائلي والفقر، مع بيان لنسب هذا الإنفاق في الدول العربية. كما يسلّـط التقريـر الضوء، على "ظاهرة الإنفاق الصحي الكارثي»، وضـرورة تفادي هذه الظاهرة عربياً، ذلك بعد تعريفها، ومدى انتشارها في بعض الدول العربية.

أمـا الفصـل الرابع من التقريـر، فتضمن تمويل التنميـة العربية والحيّز المالي، حيـث ينطلق الفصل من تحديـد واقـع حال العجز/ الفائض في الموازنات العربية، سـواء على المستوى الكلـي، أو العجز/ الفائض غير النفطي. ويشير التقرير إلى أن جمود التغيرات الهيكلية في بنود الموازنات العربية، سواء على مستوى الإيرادات، أو النفقـات، قـد ساهم في استمـرار حالة العجز، وتتفاقم مشكلة العجز، خاصـة، في الدول المعتمدة على مورد

ناضــب، مع اتجاه ارتفاع سعر برميل النفط المتــوازي، (الذي يضمن تغطية الإيرادات للنفقات بالكامل). وينتقل الفصل إلى عرض وتحليل أهم بنود الإيرادات، لاسيما الضريبية، بنوعيها المباشر (ضرائب على الدخل والثروة)، وغــير المباشــر (ضرائب على الإنتاج والواردات)، وتحليــل بنود النفقات، خاصة، الأجــور والرواتب، والإعانات، والاستثمــار العــام. ويشير الفصل في هذا السياق، إلى أهمية تعزيز كفاءة الاستثمار العام، بالاعتماد على عدد مــن معايــير الكفاءة، في ثماني دول عربية، وحسب مراحــل الاستثمار العام، لما لذلك من أهمية، في الابتعاد عن تلك المشروعات الاستثمارية غير الكفؤة. كما يتطرق الفصل، إلى أهمية تعبئة إمكانيات الحيّز المالي، من خلال تعبئة موارد الضرائب على الشركات، بعد مقارنة الحصيلة مع دول أخرى، وتواضع النسب الضريبية العربية.

بعــد ذلــك، يتم التطرق إلى الضرائب على السلع والخدمات، وأهمية إعــادة هيكلتها، لصالح الفئات الأفقر والأكــثر استفــادة، وبالأخــص، تلــك المرتبطة بالضرائب علــى التبغ، واستهــلاك الطاقة، وأهميــة إعادة توجيه الحصيلة، للخدمات الصحية والتعليمية، المقدمة للفئات الدخلية ذات الحاجة. كما تم الاهتمام بالضرائب على الــواردات، التعريفة الجمركية، وتقدير العوائــد المحتملة لأغراض الحيّز المالي، من خلال فارق الحصيلة المتاح، بين عوائد التعريفة المربوطة، وضريبة الدولة الأولى بالرعاية، كما أن التعامل مع ضغط الأجور، يجب أن يضمن المقارنة بين نمو الإنتاجية، والأجور الحقيقية، مع إشارة لحالات بعض الدول العربية في هذا المجال. كما تطرّق التقريــر، هنــا، إلى مشكلة الدعم، ومدى إمكانية استخدامه، لأغراض تعظيم الحيّز المالي، وربط هذه الإمكانية بأوضــاع الفقــر لعــدد من الــدول العربية، ومدى الرضا عن الدعــم، في هذه الدول، وضــرورة أن لا يترتب على إعادة هيكلة الدعم، أضرار لفئات معينة، مثل الأطفال، وسكان الأرياف، ذلك من خلال الإشارة، لنتائج عدد من مسوحات الأسرة، في بعض الدول العربية، مثل، اليمن، مصر، جيبوتي والعراق.

كما يستعرض الفصل، الرابع، أهمية توفّر شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، قبل توقّع نجاح مهمة إعــادة هيكلــة للدعم، وترشيده، ضمانــاً لتحقيق العدالة والإنصاف، ويتم هنا، تنــاول واقع حال عدد من برامج الأمان الاجتماعي، في عدد من الدول العربية (12 دولة)، من حيث تلك المرتبطة بإصابات العمل، والمخصصات العائليــة، وكبــار السن، والبطالــة، والتعويضات النقدية للأمومــة ورعاية أمراض الأمومــة، بالإضافة إلى مدى استدامــة أنظمــة التقاعــد العربية، وتغطيتها. ويناقش الفصل مدى تسرّب منافع دعــم الفقراء لغير الفقراء، بالإشــارة لتجــارب خمس دول عربيــة، وكذلك مدى تأثير دعم الأسعار على تخفيــف الفقر، في دول مثل مصر، والعراق، والأردن، واليمن، ويشير الفصل هنا، إلى المفاضلة بين الدعم النقدي والعيني، (حيث تطالب مؤسسات التمويــل الدوليــة، بضرورة تحويل الدعم العيني إلى نقدي، كآلية لإعادة هيكلة الدعم). ويُختتم الفصل بالإشارة إلى أهمية ضغط الإنفاق العسكري (غير المؤثر على ضمان الأمن القومي العربي)، كأحد آليات رفع الحيّز المالي العربي، ذلك من خلال مقارنته مع الإنفاق التعليمي والصحي. وارتباط صفقات كثيرة من هذا الإنفاق، بالفساد المالي.

وأخـيراً يُخصَـص الفصل الخامس للشروط المسبقة للتنمية، ويحاول الفصـل، وبالاعتماد على ما ورد في مشـاكل تنمويـة، تخص موضوعـات الفصول السابقة بالتقريـر، أن يقترح عدداً من الـرؤى والإصلاحات، ذات المحتـوى الهيكلـي، التي تساعد في إعادة النظر في بعض القناعـات الاقتصادية السائدة، من ناحية، مثل علاقة الإنتاج بالاستهلاك والتوزيع، وكذلك تقديم بدائل للسياسات الاقتصادية المتبعة سابقاً، واستبدالها بأخرى، ذات محتـوى يعالـج الاختلالات الهيكلية، من ناحيـة أخرى، ومن الشروط المسبقة للتنميـة، أولاً، المؤسسات الملائمة لإدارة التنميـة، وسلامـة اختيـار متخذي القـرارات العاملين في هذه المؤسسات، ويـورد التقرير، في هذا الشأن عدداً من مؤشرات الحكم الصالح، بالإضافة، وهو الأهم، طبيعة الدولة السائدة، كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ويفرّق بين الدولة «الرخوة»، والدولة «القوية»، ويشير النوع الثاني للدولة، إلى تلك المصدّرة للقوانين الملائمة، وفرضها بقوة القانون، وما يطلق عليه بالدولة التنموية.

ويحـدد الفصـل، الشرط الثـاني من شروط التنمية المسبقة، بضرورة توفر رؤيـة تربط بين قرارات الإنتاج، والاستهـلاك والتوزيـع، كأساس لصياغـة السياسـات الهيكلية، ويورد هنـا، أنه من المهم وجـود تصوّر لطبيعة الاستهـلاك المستهدف، قبل أن تتم عملية تخصيص المـوارد الاستثمارية، بهدف الإنتاج، وإلا، فإنه من الصعوبة إعادة تخصيص هذه الموارد لاحقاً، لتخدم فئات دخلية أخرى.

ثـم يتطرق الفصـل، ثالثاً، إلى السياسات الهيكلية المقترحة، ذلك بعـد أن يعرض بإيجاز، طبيعة السياسات المطبقة حالياً في العديد من الدول العربية، حيث تتم المقارنة بين ما يسمى سياسات إجماع واشنطن، (السياسات التـي تقـع ضمنهـا أغلب ما يطبق من سياسـات في الدول العربية، خـلال العقود الخمسـة أو الستة الماضية)، وسياسـات أجندة برشلونـة، (السياسات المقترحة من مجموعة من الاقتصاديين الغربيين اللامعين، التي تهدف إلى معالجـة مشـاكل سياسات إجماع واشنطن، وتقوم أساساً علـى إصلاح الاختلالات الهيكلية، وتدمج أهداف التوزيع، وبناء المؤسسات، والبيئة، وغيرها).

ثم ينتقل الاهتمام، رابعاً، إلى تحديد مصادر الخطأ في السياسات الحالية، وما يرافقها من تحيّز للصناعة التحويلية، من خلال التطبيق الخاطئ لسياسة إحلال الواردات، وإهمال للقطاع الزراعي، واللجوء إلى سياسات تخفيض سعـر الصرف، وتحرير سعـر الفائدة، وتحرير التجـارة الخارجية، وغيرها مـن السياسات، من دون أسبـاب عمـل هذه السياسـات، التي تتجسد أساساً، في ضـرورة نجاح السياسة الصناعيـة، والزراعية كشرط أساسي للتحرير. ويشير الفصل، خامساً، إلى شرط آخر من الأهمية بمكان ملاحظته، والمتعلق بضرورة اتساق معدل نمو الأنشطة المنتجة للسلع، أساساً، والأنشطة المنتجة للخدمات المالية (الوساطة المالية)، وإلا فإن الدولة ستشهد فقاعات وأزمات مالية، كما حدث بعد الأزمة المالية منذ أغسطس 2008.

ومن الشروط الأساسية، سادساً، التي يشير إليها الفصل الخامس، كشرط مسبق للتنمية المستدامة، أهمية

محاربــة الممارســات الاحتكارية ودعــم السلوك التنافســي، ويستشهد الفصل، بما تمت الإشــارة إليه في الفصل الثالث، من حيث ضرورة إعادة النظر بالقوانين العربية، في هذا المجال، ومنحها صفة الاستقلال، ذلك من خلال المقارنــة مــع القانون السائد في الولايات المتحــدة. ثم ينتقل الفصل ليتناول الشرط السابــع المسبق للتنمية، وهو الخاص باستهداف سياسة مالية ذات أبعاد تنموية. ويوضح الفصل في هذا الشأن، أن السياسة المالية السائدة في أغلب الدول العربية، هي «السياسة المالية الدورية»، أي التي تقلص الإنفاق، مثلاً، في فترات الانكماش، والعكس في مجــال الــرواج. في حــين، أن هناك حاجة ماسّة لنوع آخر، وهو «السياسة الماليــة غير الدورية»، التي يجب أن تستهــدف إنعاش الاقتصاد، وتوفــير فرص عمل أثناء فترات الانكماش. يشير التقريــر، بعد ذلك في ثامناً، إلى نمط السياسة النقدية المستهدفة، وذات الأبعاد التنموية، ويناقش مدى سلامة تخفيض سعر الصرف، كأحد أهم أدوات السياســة النقديــة، مــن دون أن الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكليــة القطاعية، ولاسيما السائدة في القطاع الزراعي والصناعي.

يدخــل الفصــل بعــد ذلك، إلى قضية مراحل الإصلاح، وهــل تستلزم تسلسلاً معينــاً، باعتبار أن ضمان هذا التسلسل، قد يعتبر شرطاً، تاسعاً، لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، تتم الإشارة إلى أهمية أن يعطى الإصــلاح المؤسســي، ونجاح السياسة الصناعيــة والزراعية، أولوية، قبل التفكــير بسياسات تحرير الأسواق. مع أهمية أن يتم تحرير أسواق العمل، كمرحلة أخيرة، وبعد توفر كافة الضمانات، التي توفر الأمان الاجتماعي، من خــلال الأنظمــة الملائمة. كما أنه لا ينصح تحرير حساب رأس المال، بدون ضوابط يحددها البنك المركزي، وإلاّ، تعرضت الدولة لأزمات مالية. ويشير هذا الفصل، الخامس، بعد ذلك، إلى عدد من أدوات السياسة الاقتصادية الهيكلية.

ويُختتم الفصل الخامس، بالإشارة إلى شرط الاستدامة البيئية، كأحد أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة، ذلك من خلال عرض وضع "البصمة البيئية" في الدول العربية، وانعكاسات إهمال البيئة، على تحقيق نمو (غير) اقتصادي، وانعكاسات ذلك على القطاع الزراعي العربي.

تمهيد

تطور الأنماط التنموية في الدول العربية

قبل البدء في تناول فصول تقرير التنمية العربية الأول (تقرير المعهد فيما بعد)، من المهم الإشارة إلى تطور الأنماط التنموية، التي مرّت بها الدول العربية، بعد نيل الاستقلال السياسي، ولغاية منتصف السبعينات من القرن الماضي أو أواخرها، وهي الفترة التي لم تشكل فيها تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المقترحة من مؤسسات التمويل الدولية، أساساً قوياً لمحتوى السياسات التنموية المتبعة، والفترة الأخرى، منذ أوائل أو منتصف السبعينات من القرن الماضي، ولغاية الآن، حيث ساهمت سياسات مؤسسات التمويل الدولية، بدور رئيسي في برامج الإصلاح الاقتصادي، في العديد من الدول العربية. لا بد من الإشارة هنا، إلى اختلاف أنماط التنمية من دولة عربية (أو غير عربية) لأخرى، تبعاً لعدة عوامل، لعل من أهمها، عاملين رئيسيين هما: الهيكل الاقتصادي للدولة، واستراتيجيات وسياسات التنمية المتبعة، ويشمل العامل الأول، ضمن عوامل أخرى، على: عدد السكان، ومدى الغنى أو الفقر بالموارد الطبيعية، ودرجة الاعتماد أو عدم الاعتماد على مورد أولي، كالزراعة أو التعدين، ومدى وفرة رأس المال، والأراضي القابلة للزراعة. أما في ما يخص العامل الثاني الرئيسي المحدد لنمط التنمية، أي، الاستراتيجيات وسياسات التنمية المتبعة، فإنها تشمل، ضمن مكونات أخرى، على: درجة الاعتماد على الإدخارات الأجنبية، لتمويل الاستثمار المحلية، وسياسات التصنيع: إحلال واردات/ تشجيع صادرات، وهيكل الإنفاق العام، والتنوع والتركز في التجارة الخارجية، ونمط تخصيص الاستثمارات. ويمكن إضافة محدد ثالث، مهم، يتمثل في البيئة الإقليمية والدولية، التي تعمل بها الدولة المعنية، وما تمثله من دعم، أو إعاقة، لنمط التنمية السائد. وسوف يعتمد في هذا الفصل، أساساً على نتائج المسوحات التي قام بها المعهد العربي للتخطيط لتحديد أنماط التنمية العربية خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، التي لا تمثل فترة تطبيق سياسات مؤسسات التمويل الدولية، كأداة للإصلاح الاقتصادي. (المعهد العربي للتخطيط، 1980).

إن ما تعانيه الاقتصادات العربية من خلل حالي، لا يعود فقط إلى سياسات المؤسسات بل، إلى بطء التنمية السابق، وذلك من خلال التحيز ضد القطاع الزراعي، لصالح التصنيع، ومن خلال سياسة إحلال الواردات، وما يرافقها من إعادة تخصيص للاستثمارات ضد الزراعة، وهجرة مستمرة للعمالة، لصالح القطاع الصناعي.

إن أحد أهداف هذا الفصل، بالإضافة إلى توفير خلفية عن أنماط التنمية العربية، هو، التأكيد على أن ما تعانيه الاقتصادات العربية من خلل حالي، لا يعود فقط إلى سياسات المؤسسات بل، إلى بطء التنمية السابق، ولعلّ من أهم التحولات التنموية، في مجال القطاع الزراعي، تلك الخاصة بتطور نسب الاكتفاء الذاتي، للمجموعات الغذائية الرئيسية. حيث يُلاحظ، أنه بعد أن كانت هذه النسبة في حدود (77%)، على مستوى الدول العربية في عام 1977، انخفضت في عام 2009 إلى (49.2%)، (المصدر السابق، والجدول رقم (2.1)، الفصل الأول)، الأمر الذي يوضح، ما ساهمت به السياسات التنموية، ضمن أسباب أخرى، خاصة، الزراعية والصناعية، في خفض هذه النسبة، ذلك من خلال التحيز ضد القطاع الزراعي، لصالح التصنيع، من خلال سياسة إحلال الواردات، وما يرافقها من إعادة تخصيص للاستثمارات ضد الزراعة، وهجرة مستمرة للعمالة، لصالح القطاع الصناعي، من دون أن يرافق ذلك زيادة مستمرة في إنتاجية العامل الزراعي. أما على مستوى

الدول، فيلاحظ أنه، بعد أن كان العراق يحتفظ بنسبة اكتفاء بلغت حوالي (94%) في عام 1977، انخفضت إلى (37.8%) في عام 2009، على مستوى الحبوب الرئيسية، والسودان من (92.0%) إلى (63.6%)، وتونس من (73.8%) إلى (28.1%)، وسوريا من (79.8%) إلى (51.9%)، والأردن من (44.4%) إلى (3.2%)، والجزائر من (72.6%) إلى (39.9%)، والمغرب من (87.6%) إلى (70.6%)، والسعودية من (42.7%) إلى (18.2%)، مع تحسن في وضع مصر، (ما عدا القمح) من (38.4%) إلى (81.1%) بين العامين المذكورين أعلاه.

ولعل من أحد الأشكال المهمة، التي أثرت على نمط التنمية في القطاع الزراعي العربي، وبالتالي أثرت على هيكل الملكية، ونمط الإنتاج، والأسعار والتجارة الخارجية، هي برامج الإصلاح الزراعي العربية، التي كان أحد أهدافها الأساسية، تغيير هيكل العلاقات في القطاع الريفي العربي وأدائه، وقد انتهجت أغلب الدول العربية هذه النوعية من البرامج، خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، لعل من أهمها (من حيث الجدّية والعملية)، تجارب كل من، مصر، سوريا، العراق والجزائر، (يشير تقرير المعهد في الفصل الأول إلى قانونين هما: المصري والعراقي). يمكن القول، بأن تجارب مصر، وسوريا والعراق، تعد متشابهة في مجال قوانين إصلاح القطاع الزراعي، حيث ركزت جميع هذه التجارب على تحديد ملكية الأراضي الزراعية، وشروط حيازتها، مع التركيز على اعتبارات توزيع الثروة (على شكل ملكية الأراضي) أساساً، بالإضافة إلى الاهتمام بخدمات مساندة، مثل، التسويق، والتثقيف، مع اهتمام قليل برفع الإنتاج والإنتاجية، ذلك في عدم كفاءة سلطات نزع ملكية الأراضي الزراعية، واتسامها بالكثير من الهدر، وبقاء مساحات واسعة من الأراضي، من غير استخدم. كما اتسمت أجزاء الإصلاح الزراعي في الدول الثلاث المذكورة، بالمركزية المفرطة، وغياب دور الريف، المستخدم الرئيسي لبرامج الإصلاح الزراعي، في اتخاذ القرارات. أما في حالة الدولة الرابعة، ضمن الدول ذات برامج الإصلاح الزراعي الجادة، فهو الجزائر، (حيث أطلق على هذا البرنامج، اسم الثورة الزراعية)، الذي بدء فيه هذا البرنامج في وقت حديث، قياساً بالدول الثلاث السابقة، أي في أوائل السبعينات من القرن الماضي، وتم تصميم البرنامج، ليكون جزء من برنامج أوسع للتنمية الشاملة. واعتمد نمط الإصلاح الزراعي في الجزائر، على مشاركة فعالة للقطاع الريفي، في صياغة برنامج الإصلاح (من خلال ما سمي بالمجلس الشعبي البلدي)، على مستوى القرية، وصولاً إلى المستويات الإدارية الأعلى، في المحافظة، وأخيراً، إلى المؤتمر الوطني لمجالس القرى الشعبية البلدية)، وقد انعكست نتائج النمط الزراعي التنموي الجزائري، على تضييق الفوارق الدخلية بشكل ملحوظ في الريف، كما ساهمت خدمات الإسكان والتدريب، في القطاع الزراعي الريفي، في تأمين العناصر اللازمة، لسوق العمل الزراعي، (Sayigh, 1978).

لعل من أحد الأشكال المهمة، التي أثرت على نمط التنمية في القطاع الزراعي العربي، وبالتالي أثرت على هيكل الملكية، ونمط الإنتاج، والأسعار والتجارة الخارجية، هي برامج الإصلاح الزراعي العربية.

وفي ظل هذه النوعية من الإصلاحات الزراعية، فإنه لا بد من الإشارة إلى نمط تطور القطاع الزراعي، معبراً عنه بعدد من المؤشرات، في عدد من الدول العربية، المشار إليها أعلاه، وغيرها من الدول. ولعل من أهم معالم هذا التطور، هو الاتجاه نحو انخفاض حصة القطاع الزراعي، في الناتج القومي الإجمالي، منذ نهاية

الخمسينـات مـن القرن الماضي، وعقد الستينـات، في دول مثل، مصر، سوريا وتونـس، بنسب انخفاض وصلت إلى حـوالي (5–10%)، (وبارتفـاع مناظر تقريباً في حصة القطـاع الصناعي التحويلي، خلال نفس الفترة)، مع احتفـاظ حصـة القطاع الزراعي المرتفعة في الناتج القومي الإجمـالي، في الدول العربية غير النفطية، (ما عدا العـراق، كدولة نفطية، حيث شذّ عـن استمرار القطاع الزراعي بأهميته المرتفعة، خلال نفس الفترة)، علماً بأن أكـثر الـدول العربية، التي شهدت انخفاضاً في حصة القطاع الزراعـي في الناتج، هي، الجزائر، من (21.0%) في عـام 1960 إلى (7.4%) في عـام 1979، والعراق، مـن (17.0%) إلى (6.3%)، وتونس، من (24.0%) إلى (13.3%)، والأردن، مـن (14.0%) إلى (8.3%)، ولبنـان، (12.0%) إلى (8.5%) ، والسـودان، من (58.0%) إلى (41.0%)، (صندوق النقد العربي وآخرون، 1980)، مع استمرار القطاع الزراعي باستيعاب حوالي نصف قـوة العمـل النشطة اقتصاديـاً، (لتصل إلى حوالي 72.0% في حالة المملكة العربيـة السعودية في الستينات من القرن الماضي)، وانخفاض مساهمته في الناتج القومي الإجمالي، لتصل بين (10–15%). (Girgis, 1973).

ويلاحـظ، أن التوجـه نحـو انخفاض الأهميـة النسبية للقطـاع الزراعي في الناتج، قـد استمر في الفترات الحديثـة، حيث انخفضـت هذه المساهمة، في حالات أغلب الدول العربية، خـلال الفترة (2000–2011)، فقد وصلـت نسبـة الانخفاض إلى، (2.98%) في حالة تونس، و (3.04%) في الجزائـر، و (9.13%) في السعودية، و (2.45%) في السـودان، و (2.34%) في سوريـا، و (4.11%) في العـراق، و (2.59%) في مصر، و (2.12%) في اليمـن، (محسوبـة من بيانـات صندوق النقد العربي وآخرون، أعداد مختلفة). لقـد رافق ذلك حديثاً، اتجاه نحو استمرار وارتفاع نسبة استيعاب القطاع الزراعي، للقوة العاملة النشطة اقتصادياً، فقد وصلت هذه النسبة علـى مستـوى الدول العربيـة، كمتوسط للفـترة (2000–2010)، إلى حـوالي (24.6%)، في حـين وصلت في حالـة الجزائر إلى (13.9%)، والعراق (6.7%)، وتونس (21.0%)، والسودان (54.7%)، والسعودية (5.9%)، وسوريـة (22.1%)، ومصـر (26.6%)، واليمـن (45.2%)، مع ملاحظة انخفاض هـذه النسبة، في العديد من الـدول، مقارنة بفترة ما بعـد الاستقلال، (الخمسينيات والستينات من القرن الماضـي)، واستمرار ارتفاعها في حالات السودان واليمن، (محتسبة من صندوق النقد العربي وآخرون، 2012).

يمكـن إيـعـاز ظـاهـرة تواضع درجة الانفتاح الـتـجـاري، في الـدول الـعـربـيـة المـعـنـيـة، إلى عدة أسباب، منها: عدم عضوية حـوالي نصف الدول العربية بمنظمة الـتـجـارة الـعـربـيـة، (هناك حالياً 13 دولة عربية عضو بالمنظمة)، ومـا يـترتـب عـلـى هـذه الـعـضـويـة مـن تحرير نسبي من القيود، على الـتـجـارة الخـارجـيـة، كما أن تحرير القيود الـتـعـريـفـيـة، يمكن أن يكون قد استبدل بقيود غير تعريفية.

أما على مستوى التجارة الخارجية، فإن أغلب الدول العربية، ما عدا معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شهدت تحسناً ملحوظاً، في درجة الانفتاح، كمتوسط خلال الفترة (1960–1985)، ووصلت إلى أقصى قيمة في حالة البحرين، (214.6%)، وإلى أقل قيمة في حالة سورية، (44.6%)، حسب توفر البيانات، مع وقوع كافـة الـدول العربية الأخرى، تحت القيمة (100%)، ما عدا الأردن. ولم تتغير قيمة هذا المؤشر بشكل ملموس، كمتوسـط خـلال الفترة (1986–2010)، حيث وصلت أكـبر قيمة للمؤشر، في حالة البحريـن أيضاً، وأقل قيمة في حالـة مصـر، (50.9%). (WDI Website). ويمكن إيعاز ظاهرة تواضع درجة الانفتاح التجاري، في الدول العربية المعنية، إلى عدة أسباب، منها: عدم عضوية حوالي نصف الدول العربية بمنظمة التجارة العربية، (هناك

حالياً 12 دولة عربية عضو بالمنظمة)، وما يترتب على هذه العضوية من تحرير نسبي من القيود، على التجارة الخارجية، كما أن تحرير القيود التعريفية، يمكن أن يكون قد استبدل بقيود غير تعريفية. (الفصل الثاني من تقرير المعهد). بالإضافة إلى تواضع الأنشطة الاقتصادية المحلية القابلة للاتجار، بفعل النجاح في إيجاد قطاع تصديري فعال، في العديد من الدول العربية، ما عدا النفطية، الذي يعزى بدوره، وبشكل رئيسي، إلى التطبيق السيئ لسياسة إحلال الواردات، كما هو مشار إليه في التقرير. بالإضافة إلى إمكانية تسارع معدلات نمو مكونات الناتج المحلي الأخرى، (الاستثمار والاستهلاك أساساً)، بشكل أسرع من معدلات نمو الصادرات والواردات.

كما شهد قطاع التجارة الخارجية أيضاً، مزيداً من التركز، أو عدم التنوع في الصادرات، حيث تظهر الإحصاءات المتاحة عن تنوع الصادرات، (الجدول رقم 7.2، الفصل الثاني)، للفترة (1995–2011)، أن كافة الدول العربية، بدون استثناء، لم تشهد قيمة لمؤشر تنوع الصادرات، تقل عن النصف (0.50)، (تقع قيمة هذا المؤشر بين (0–1)، وكلما اقتربت القيمة من الواحد، كلما دل ذلك على قلة التنوع، والعكس صحيح)، وأن أفضل الدول العربية، التي حققت تنوعاً ملحوظاً، وفقاً لهذا المؤشر، هي، الإمارات العربية المتحدة، تونس ومصر.

كما شهد قطاع التجارة الخارجية العربية، تدهوراً هيكلياً ملحوظاً، في تفاقم العجز في الحساب التجاري الزراعي، فقد عانت الأردن، على سبيل المثال، من عجز يبلغ حوالي، (2725.9–) مليون دولار في عام 2009، وارتفع في حالة مصر من (302.8–) مليون دولار، إلى (6624.9–) مليون دولار، وفي اليمن من (53.4–) مليون دولار إلى (3859.0–) مليون دولار لنفس العام. (محتسبة من: رشيد، 1985) و (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011)، الأمر الذي يوحي، بتواضع جهود التنمية الزراعية العربية، واستمرار اعتمادها على الإنتاج الزراعي الأجنبي، لسد العجز الزراعي المحلي. أما إذا تم أخذ مؤشر زراعي آخر، فيلاحظ، أن نسبة استيراد الأغذية الزراعية إلى إجمالي الواردات، لم تتحسن بشكل كبير، ولا يزال هناك اعتماداً على الأسواق الخارجية، مع تفاوت هذا الاعتماد من دولة عربية لأخرى، مع تطور ملحوظ في حالات تونس، المغرب وليبيا، إلا أن مقارنة الاعتماد على الخارج، في مجال توفير السلع الغذائية الزراعية، لا يزال لم يصل إلى التطور النسبي، الذي شهدته الدول المصنعة حديثاً، والدول المتقدمة، فقد وصلت نسبة استيراد السلع الغذائية الزراعية، إلى إجمالي الواردات في لبنان، مثلاً، لعام 1970، إلى حوالي (25.1%)، قابلها نسبة (16.2%) في عام 2012، أما في حالة مصر، فوصلت النسبتين إلى (23%) و (22.4%) تباعاً، مع اتجاه لانخفاض النسبة، في حالتي الأردن، وليبيا، إلا أنه يلاحظ، أن اتجاه انخفاض هذه النسبة، يتسم بالتسارع الملحوظ (أكثر من الدول العربية)، في حالات الدول المصنّعة حديثاً، مثل، ماليزيا، من (21.5%) إلى (8.3%)، والهند من (20.9%) إلى (4.0%)، وكوريا الجنوبية من (17.2%) إلى (WDI Website) .(4.8%). يلقي هذا الأمر أعباء إضافية، على السياسة الزراعية، والسياسات الاقتصادية بوجه عام، لضمان نوع من الأمن الغذائي للدول العربية، وما قد يتطلبه ذلك، من إصلاحات هيكلية إجمالية وقطاعية.

أمـا في مجـال الصادرات من السلـع المصنعة، فإن الحال ليس بالأفضل، مقارنـة بالوضع الزراعي. فعندما بدأت الدول العربية في تشجيع القطاع الصناعي التحويلي، من خلال سياسة إحلال الواردات أساساً، في بداية الستينات من القرن الماضي، فإن نسبة صادرات السلع المصنعة كانت متواضعة، ويعتبر ذلك أمر طبيعي، لحاجة جهود التصنيع لوقت، قد لا يكون قصيراً، قبل الوصول إلى مرحلة التصدير، (على افتراض نجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات، التي تنتهي بالتوجه للسوق الخارجي، أو/و تعزيز التنافس بالسوق الداخلي، بعد تخفيف القيود الجمركية، وغير الجمركية). لقد بلغت نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الصادرات السلعية، في عام 1960، في مصـر حـوالي (12.3%)، وفي سورية (8.9%) لعـام 1965، وفي لبنان (28.7%)، وتونس (6.8%)، والأردن (2.9%)، والعـراق (0.3%)، والكويت (0.6%)، والجزائـر (4.9%). (المعهد العربي للتخطيط، 1980). إلا أن هـذا الهيـكل التصديري لم يتغير جذرياً، وبالشكل الذي يعكس جهود التصنيـع، في كافة الدول العربية، خلال الخمسة أو الستة عقود السابقة، حيث يلاحظ، بأن نسبة الصادرات من السلع المصنعة على إجمالي الصادرات، لا تـزال متواضعـة، على مستوى الدول العربية، في عام 2009، فقد وصلت إلى (10.2%)، مع تحقيق نجاحات علـى مستـوى دول عربيـة قليلة، على رأسها تونـس، (75.0%)، ثم لبنان، (72.0%)، فالمغـرب، (65.0%)، ثم مصر، (37.0%)، يليها الأردن، (73.0%)، (التي تعزى أساساً لاتفاقية الكويز)، وكذلك سورية، (33.0%)، أما بقيـة الـدول العربية، فلا تزال النسبة متواضعـة، ولا تختلف عن نظيرتها السائدة في أوائل الستينات من القرن الماضـي، المشـار إليها أعلاه، حيث تقع أغلبها تحت الـ (10%). (المعهـد العربي للتخطيط، 1980) و (صندوق النقد العربي وآخرون، 2012).

وعنـد التطـرق للتطورات في السـكان، وسوق العمل في الـدول العربية، فيُلاحظ، أن هنـاك تزايد ملحوظ وجوهري، في أعداد السكان، وما ترتب عليه من زيادة في قوة العمل، حيث يلاحظ، أن أعداد السكان زادت أكثر مـن أربـع مرات: السعودية، سوريا، الصومال، العـراق واليمن، وأكثر من ثلاث مرات: مصر، الجزائر، السودان، موريتانيـا والأردن، وأكـثر مـن مرتـين: المغرب وتونس، مع زيـادات جوهرية في حالة دول مجلـس التعاون لدول الخليـج العربية، مثـل، الكويت، قطر والإمارات، خلال الفترة (1960–2011). (صندوق النقد العربي وآخرون، 1980 و 2012). وتعزى هذه الزيادات، ضمن عوامل عديدة أخرى، إلى الانخفاض الشديد في معدل الوفيات، الـذي انخفـض على سبيل المثال من (125.1) حالـة وفاة، لكل ألف من السكان، للفـترة (1960–1985)، إلى (32.7) حالة وفاة، للفترة (1986–2010)، في حالة الجزائر، وفي حالة مصر، من (145.0) حالة، إلى (43.3) حالة، والعراق، من (77.7) حالة، إلى (37.1) حالة، وعمان، من (133.2) حالة، إلى (20.7) حالة، وتونس، من (108.2) حالة، إلى (29.0) حالة، والإمارات، من (66.5) حالة، إلى (11.1) حالة، والكويت من (51.3) حالة، إلى (12.1) حالـة. ورغـم انخفاض معدل المواليد لكل ألف من السكان، في جميع الدول العربية، إلا أنه، لم يكن بنفس انخفاض معدل الوفيات. (WDI Website).

زادت أعـداد السـكان أكـثر مـن أربـع مـرات: السـعـوديـة، سـوريـا، الـصـومـال، الـعـراق واليمن، وأكثر من ثلاث مـرات: مـصـر، الجزائـر، الـسـودان، مـوريـتـانـيـا والأردن، وأكـثـر من مرتـين: المغرب وتـونس، مـع زيـادات جـوهـريـة في حـالـة دول مجلس الـتـعـاون لـدول الخليج العربية، مثل، الكويت، قطر والإمـارات، خلال الفترة (1960–2011).

وقد انعكست الزيادات السكانية على قوة العمل، التي تزايدت بشكل ملحوظ، لتزيد أكثر من سبع مرات في حالة العراق، وأكثر من ست مرات، في حالة السعودية، وأكثر من خمس مرات في حالتي الجزائر وسورية، وأكثر من أربع مرات في حالتي الأردن وموريتانيا، وأكثر من ثلاث مرات في حالات تونس، السودان، المغرب واليمن، وأكثر من مرتين في حالة لبنان، وبزيادة جوهرية في حالة الكويت. ورغم هذا التزايد السكاني، وما رافقه من تزايد بقوة العمل، إلاّ أنه يلاحظ، بأن هناك اتجاه واضح لزيادة نسب ممن يعرفون القراءة والكتابة بين السكان، وقوة العمل. وبالاعتماد على معدل من يعرفن القراءة والكتابة، (كنسبة مئوية ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر)، فإنه يلاحظ تزايد هذه النسبة بين الفترتين (1960–1985) و (1986–2010)، حيث ارتفعت، وحسب توفر المعلومات، من (69.8%) إلى (87.5%) في حالة البحرين، ومن (38.2%) إلى (62.0%) في حالة مصر، ومن (66.8%) إلى (91.4%) في حالة الأردن، ومن (67.2%) إلى (90.5%) في حالة الكويت، ومن (60.2%) إلى (84.2%) في حالة ليبيا، ومن (30.3%) إلى (51.3%) في حالة المغرب، ومن (55.7%) إلى (82.4%) في حالة سورية، ومن (62.0%) إلى (90.0%) في حالة الإمارات. (WDI Website). كما رافق هذه التغيرات السكانية، وفي قوة العمل، تطورات إيجابية، على مستوى التطور البشري، معبراً عنها بالرقم القياسي للتنمية البشرية، (المتضمن أوزان متساوية للدخل الفردي، والتعليم، والصحة)، الذي تتراوح قيمته بين (0–1)، وكلما زادت القيمة، كلما دل ذلك على تطور في التنمية البشرية).

وعند التطرق لأوضاع التوازن الداخلي للدول العربية، معبراً عنه بفائض/ عجز الموازنة العامة للدولة، فإنه يلاحظ، أن هناك تحولاً جذرياً، قد حصل في أوضاع الفائض/العجز بين فترات التنمية الأولى، معبراً عنها بفترة منتصف السبعينات من القرن الماضي، متوسط الفترة (1975–1980)، (لندرة البيانات عن الفترة الأقدم)، والفترة الحديثة أو الحالية، متوسط الفترة (1990–2010)، حيث لم تشهد أي من الدول العربية تقريباً حالة عجز، بل فائض في الفترة الأولى، في حين شهدت أغلب الدول العربية غير النفطية، عجزاً واضحاً، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في الفترة الثانية، الأمر الذي يشير إلى تفاقم التوازن الداخلي، (كما حدث مع تفاقم التوازن الخارجي، في حالة الحساب التجاري والزراعي، والصناعي التحويلي المشار إليه سابقاً). ويمكن إيعاز هذا التحول (الذي ساعد في ما بعد، في تبني سياسات مؤسسات التمويل الدولية، كآلية للإصلاح الاقتصادي، تستهدف ضمن أهداف أخرى، إصلاح هذا النوع من العجز)، إلى العديد من الأسباب، منها، على سبيل المثال، لا الحصر، استمرار الاتفاقيات الثنائية بين العديد من الدول العربية، والكتلة الشرقية، بالشكل الذي ساعد في ضمان تدفقات عوائد للعملة الأجنبية، من خلال هذه الاتفاقيات، كما يمكن إيعاز تنامي العجز مؤخراً، إلى عدم العمل تاريخياً على تعزيز الاتفاق الاستثماري العام، ليشكل أصلاً عوائد عامة متنامية، وعلى أسس من الصناعات الناشئة أولاً، ثم التنافسية لاحقاً، حيث شكل إنفاق الموازنات العامة الجاري، ما نسبته (85.1%) من إجمالي الإنفاق العام في الأردن في عام 1960، ليصل إلى (61.9%) في عام 1975، وفي

حالــة تونس بــين (70.4%) و (64.7%)، والســودان (79.9%) و (86.1%)، وسورية (66.3%) و (65.2%)، ولبنــان (81.9%) و (71.0%)، ومصــر (62.7%) و (43.7%)، ليشكل تطور ملحوظ، لصالح الاستثمار العام، والعراق (70.6%) و (45.1%)، وليشكل أيضاً تطور ملحوظ لصالح الاستثمار العام، واليمن الشمالي (آنذاك)، (82.0%) و(85.1%). (المعهد العربي للتخطيط، 1980).

علماً بأن الدور الموكل للاستثمار العام، في تلك الفترة، كان دوراً مهماً، لإصلاح فترة ما قبل الاستقلال. إلا أن هذا الاستثمار قد توجه في ظل نسبه، التي تقل عن الإنفاق الجاري، نحو أنشطة إحلال واردات، التي ساهم التطبيق السيئ لها، إلى أن لا يتحول إلى صناعات تصديرية، ولاستمرار دعمها من الموازنة العامة للدولة، بفعل هــذا الفشــل، أو التواضــع في النجاح. والأهم من ذلــك، أن نمط الإنفاق الجاري (ذو النسبــة الأكبر من الإنفاق آنــذاك)، كان متحيّــزاً لغير صالح الصحة والتعليم (أنظر الفصلان، الرابع والخامس، المكونات الرئيسية، لتنمية رأســ المــال البشري)، رغم تحيز فــترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي للتعليــم العام، والصحة العامة. ويتجســد هــذا التحيز، لغير صالح الصحــة والتعليم، في كون أن نسب كبيرة من الإنفــاق الجاري، كانت موجهة للإنفاق على الدفاع (الإنفاق العسكري)، فقد وصلت هذه النسب في حالة الأردن، إلى (59.0%) في عام 1960 و (46.4%) في عــام 1975 مــن إجمــالي الإنفاق العام، وفي السعوديــة، (17.2%) و (39.7%)، وفي السودان، (12.9%) و (27.9%)، وفي سوريــة، (38.4%) و (56.9%)، والعــراق، (38.6%) و (54.7%)، والكويــت، (22.1%) و(18.2%)، ولبنان، (19.7%) و (24.5%)، ومصر، (27.8%) و (40.5%). في حين كانت في حالة تونس، (10.6%) و (6.0%)، والجزائر، (14.7%) لعام 1965 و (10.5%)، والمغرب، (16.0%) و (20.9%). وتعتبر حالة تونس والمغرب من الدول الرائدة في الإنفاق على التعليم العام، حالة تونس، (16.7%) و (21.4%)، والمغــرب، (22.0%) و (23.0%)، تليهــا حالة مصــر، (14.8%) و (19.6%)، ولبنان، (11.8%) و (22.1%)، والبحرين، (27.0%) و (14.1%)، والكويت، (11.3%) و (12.3%). (المصدر السابق).

ومن العوامل الأخرى، التي ساهمت في تفاقم العجز، وخلق الحاجة للإصلاح الاقتصادي لاحقاً، خلال فترة الستينــات مــن القرن الماضي أساساً، هو، نمــط الإنفاق والاستثمار العام القطاعي، حيــث لم يشكل الاستثمار العــام في القطــاع الزراعي، كمتوســط على مستوى الدول العربية، (أحد المصــادر الأساسية للعجز في الحساب التجــاري، في الفــترات اللاحقــة)، إلا ما نسبتــه (8.3%)، من إجمالي الاستثمار العــام، كمتوسط خلال الفترة (1961–1965) ، يقابلهــا (14.3%) خــلال الفــترة (1961–1975)، وفي مصــر، (16.7%) و (14.7%)، وفي ليبيــا، (11.3%) و (14.9%)، والجزائــر، (16.0%) و (15.7%)، وسورية، (21.6%) و (27.4%)، مع ارتفاع هــذه النســب، ولنفــس السنوات، في حالة تونــس، (26.2%) و (24.9%)، والســودان، (36.3%) و (14.4%)، والمغرب، (47.2%) و (41.9%). (المصدر السابق).

ساهمت العجوزات في الموازنة العامة للدولة خلال العقود المتراكمة، منذ منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي تقريباً، في استدعاء الحاجة إلى مزيد من القروض الخارجية، ضمن مصادر أخرى، لتمويل العجز.

لقد ساهمت هذه العجوزات خلال العقود المتراكمة، منذ منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي تقريباً، في استدعاء الحاجة إلى مزيد من القروض الخارجية، ضمن مصادر أخرى، لتمويل العجز، فقد وصل متوسط نسبة صافي الاقتراض الخارجي إلى العجز الكلي، خلال الفترة (1975–1979)، إلى حوالي (59.0%) في حالة الأردن، و (44.8%) في حالة السودان، و (46.9%) في تونس، و (59.3%) في موريتانيا، و (90.9%) في اليمن الشمالي (آنذاك)، ونسب متواضعة، خلال هذه الفترة (1975–1979)، في حالة مصر، (27.8%)، ومتواضعة نسبياً في حالة تونس، (36.09%). (صندوق النقد العربي وآخرون، 1980). لقد اتجهت القروض الخارجية القائمة نحو الارتفاع، بالنسبة للدول العربية المقترضة، من حوالي (57.6) مليار دولار في عام 1982، لتصل إلى حوالي (176.1) مليار دولار في عام 2011. (بيانات أولية)، (صندوق النقد العربي وآخرون، 1988 و 2012). وأخيراً، وليس آخراً، فقد انعكست العديد من التحولات الهيكلية، المشار إلى عدد منها أعلاه، بالإضافة إلى عوامل أخرى، قد تكون أكثر أهمية، على معدلات نمو حصة الفرد من الناتج المحلي، لتنخفض على سبيل المثال، كمتوسط خلال الفترتين (1960–1985) و (1986–2010)، في حالة الجزائر، من (9.9%) إلى (2.0%)، والعراق، من (10.6%) إلى (2.3%)، والسودان، من (16.8%) إلى (3.1%)، وسورية، من (8.8%) إلى (3.5%)، مع ارتفاع في النمو في حالة الكويت، من (3.6%) إلى (6.2%) وانخفاض نسبي بسيط في حالة تونس، من (7.5%) إلى (5.4%)، واستقرار في حالة مصر، من (6.3%) إلى (6.3%)، (WDI Website).

ومن الاعتبارات المهمة، والواجب الإشارة إليها، التي سادت في عقود التنمية العربية الأولى، الخمسينات والستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، هي تلك المرتبطة بالإدارة الاقتصادية، فقد سادت تلك الفترة، ما عد استثناءات قليلة، الإدارة الاقتصادية، القائمة على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وما رافقها من خطط، كأداة رئيسية لهذه الإدارة. ويعتبر تقييم (Sayigh, 1978) لهذه الإدارة، أمراً مهماً يستحق الإشارة. لقد أورد أربعة اعتبارات، لابد من توفرها لنجاح الإدارة الاقتصادية، من خلال التخطيط، وهي: الاستقرار السياسي، ووجود نظام سياسي يرحب بالتخطيط، وقيادة ذات توجه إنمائي، وإدارة مدنية فعالة، لا ترزح تحت ضغوط البيروقراطية والولاء، وأخيراً المؤسسات والأدوات التخطيطية المناسبة. إن المقصود بالاستقرار السياسي، الاعتبار الأول، هو استقرار يرتكز على المشاركة السياسية، الأمر الذي أغفلته تجارب التخطيط العربية، وهذا الاستقرار بدوره، يجب أن يكون مستمد من استقرار اقتصادي/اجتماعي. أما في ما يتعلق بالاعتبار الثاني، الالتزام السياسي بالتوجه الإنمائي، فكان هناك التزام عميق في حالات الجزائر، العراق، الكويت، ليبيا وتونس، مع عرقلة الالتزام في حالة مصر، بفعل انتكاسات منذ عام 1952، متمثلة في نقص الموارد المالية، وثقل البيروقراطية، وعرقلتها للالتزام السياسي للتنمية، وسلسلة الحروب، والمشاكل السياسية (حرب 1973)، مع تحول في الرؤية التنموية، بعد عام 1970. أما حالة السودان، فلا تشترك مع مصر، في مجال

الالتـزام التنمـوي في تلك الفترة، إلا بالقليل، وكانت حروب السودان كلها داخلية، وليست خارجية، مع إمكانيات اقتصاديـة هائلـة، مقارنـة بتلك المحـدودة في حالة مصـر، ولم يتمتع السـودان بالتزام طويل وفعـال بالتنمية، كالـذي سـاد في مصر حتى أواسط الستينات من القرن الماضي. مـع التزام تنموي شديد في تونس، مستمد من دستـور وقوانـين، تشدّد على التنمية والعدالة الاجتماعية، مع تميز الإدارة العامة بطابع الحداثة. وفي ظل توجه للاقتصـاد الحـر في الحالـة اللبنانية، والتـزام ضعيف بالتنمية. مـع التزام سوري تنموي بعد عـام 1958. أما العراق، فقد شهد التزاماً تنموياً واضحاً ومحدداً، في عقد الخمسينات من القرن الماضي، إلا أنه شابته تقلبات سياسية، أضعفت من هذا الالتزام بدرجات متفاوتة.

وبعد الإشارة، أعلاه، إلى تطور التنمية العربية، منذ بداية جهودها الحديثة، بعد الاستقرار السياسي، فإنه من المهم التطرق إلى المنهجية المتبعة في تقرير المعهد. ولأجل ذلك، فإنه لابد من الإشارة لواقع ومساهمات أهم التقارير الإقليمية، المهتمة بالتنمية العربية، لبيان مجال مساهمة تقرير المعهد.

ومن ضمن هذه التقارير، تقرير «تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية» في الجزأين الأول والثـاني، الصادر من المكتب الإقليمـي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الدول العربية، في عام 2009، إلى عدد من التحديات، وهي: الإصلاح المؤسسي وإدارة الحوكمة، وإيجاد فرص عمل، ودعم وتمويل نمـو اقتصادي مناصر للفقراء، وإصلاح أنظمة التعليـم، والتنوع الاقتصادي والعولمة، والأمن الغذائي والزراعة. (برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائـي وجامعة الدول العربيـة، 2009). ويشير تقرير صنـدوق النقد الدولي لإقليم شمـال أفريقيـا، والشرق الأوسط، في آخر إصدار، أكتوبـر 2011، (IMF, 2011)، إلى تطورات معدل النمو، وتقلبـات هـذه المعدلات، لارتباطهـا بالتطورات الخارجية أساساً، وإلى سلوك الإنفـاق الحكومي، وما يرتبط به مـن عجـز بالموازنة، في حالات كثيرة، بفعل ارتفاع التحويلات، والإعانات، والأجور، وضعف دور القطاع الخاص، في امتصاص العمالـة، وتقلبـات معدلات التضخم، وعجـز الحساب الجاري، مع الحرص علـى ضرورة ضمان الاستقرار الاقتصادي، ويفعّل دور الأسواق كشرط للاستقرار الاجتماعي.

في حين، يعرض "تقرير التحديات التنموية العربية: نحو دول تنموية في الإقليم العربي" لعام 2011، الصادر عـن برنامـج الأمم المتحدة للإنمـاء، (UNDP, 2011)، على شـكل: فقر وتواضع في التنميـة البشرية، وعدم عدالـة في التوزيـع، ومشاكل مرتبطـة في النمو والتحول الهيكلي، وبطالة وضعف شبـكات الحماية الاجتماعية، والعلاقـة مـع السياسة المالية، وندرة المياه، والأمن الغذائي، والتغـيرات النامية، وأخيراً مشاكل الحكم الصالح، والتنمية العادلة. إن التقرير العربي الموحد (من أقدم التقارير الاقتصادية العربية الإقليمية، إن لم يكن أقدمها)، مهتـم بتنـاول مشاكل التنميـة العربية، من خلال عرضها على شكل مسوحات للتطـورات، في الاقتصاد الدولي، والتطـورات الاقتصادية والاجتماعية الإقليميـة العربية، (اعتماداً على مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة)،

من الاعتبارات المهمة، والواجب الإشارة إليها، التي سادت في عقود التنمية العربية الأولى، الخمسينات والستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، هي تلك المرتبطة بالإدارة الاقتصادية، فقد سادت تلك الفترة، ما عد استثناءات قليلة، الإدارة الاقتصادية، القائمة على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وتطـورات القطاعـات الزراعية، والصناعية، والنفط والطاقة، والتطورات الماليـة، والنقدية، وما يرتبط بها من أسـواق ماليـة، والتجـارة الخارجية، وميزان المدفوعـات، والعون الإنمائـي العربي، والتعـاون في مجال الطاقة المتجـددة والاقتصـاد الفلسطيني، بالإضافة إلى اهتمام بمحور بحثي، يتحدد سنوياً، ويشكل اهتمام فصل معين بالتقرير. (صندوق النقد العربي، وآخرون، 2011).

وتتراوح وجهات نظر التقارير الواردة أعلاه، في إطار المقترحات الخاصة، بالتعامل مع المشاكل الاقتصادية، وأحيانـاً الاجتماعيـة السائدة، بين ضـرورة دعم سياسات الاستقـرار الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم، وعجـوزات الموازنـة، وميزان المدفوعات، ودعم عمل الأسـواق، وضرورة تنويع مصادر الدخـل، من خلال آليات عمل النمو، زراعياً وصناعياً، والعمل على خفض الفقر، وتوسيع فرص العمل، ودعم العمل الإقليمي الاقتصادي العربـي، ودعـم دور الدولـة التنمـوي، والعمـل على عدم استبعـاد الطبقـات الوسطى، ودمـج الاعتبارات غير الاقتصاديـة، في منظومـة العمل الاقتصادي. علماً بأن بعض التقاريـر، لا تتعامل مع عرض مقترحات لأغراض السياسة، وتكتفي بعرض التطورات المرتبطة في اهتمام هذه التقارير.

رغـم أهميـة جميع التقارير الاقتصاديـة الإقليمية العربية، وغـير العربية، في تناول المشـاكل الاقتصادية وأبعادها المختلفة، إلاّ أنه يلاحظ، أن هناك جانب مهم، لم يتم التعامل معه بشكل واضح، ألا وهو: الإدارة الاقتصاديـة الكلية، البديلة لعمليـة التنمية الاقتصادية، من وجهة نظر دول عربية نامية، في مرحلة التحول، مع أهميـة الاعتراف بـأن أحد التقارير المتاحة قريباً من هذا، منهـج الإدارة الاقتصادية الكلية البديلة، هي تقارير برنامج الأمم المتحدة للإنماء، المشار إليها أعلاه.

رغـم أهـميـة جـميـع التـقـاريـر الاقـتـصـاديـة الإقـلـيـمـيـة الـعـربـيـة، وغير العربية، في تناول المشـاكـل الاقـتـصـاديـة وأبـعـادهـا المـخـتـلـفـة، إلاّ أنـه يـلاحـظ، أن هـنـاك جـانـب مـهـم، لم يـتـم التعامل معه بشكل واضح، ألا وهو: الإدارة الاقـتـصـاديـة الـكـلـيـة، البديلة لعملية التنمية الاقتصادية.

وبنـاءً علـى ذلك، فإن أحد أهداف تقرير المعهد، هو الاهتمـام أساساً في (المساهمة) بالإجابة على عدد من الأسئلـة، التـي ترتبط أساساً بتواضـع نتائج التنمية العربية، خلال العقود الماضيـة، في ما يخص مدى النجاح، في خلـق معـدل نمو مستدام، وتوزيع أقـرب للعدالة، ومعالجة لمعدلات البطالة، وخفـض للفقر، وتوسيع لمصادر الدخل، والصادرات، وتنمية صناعية، جنباً إلى جنب مع التنمية الزراعية، وتعزيز الخدمات الإنتاجية للقطاعات السلعيـة، والحـدّ من العـون الأجنبي، كممول للعجـوزات المحلية، وخلـق رأس مال بشري، مـن خلال الاهتمام بالنظامـين التعليمـي والصحي أساساً، وبرامج التدريب المهني، وتعزيـز أداء الحكم الصالح، والحدّ من الفساد، وتعزيـز حكم التعـاون، وتعزيز الشراكة بين الدولـة التنموية، والقطاع الخاص، وبالشكل الـذي ينعكس أساساً، في توسيـع الحريات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافيـة، والسياسية، تحقيقاً لتعريف التنمية الموسع: «التنمية حريـة»، (Sen, 1999)، الذي تتبـادر إلى حد بعيد، تقارير التنمية البشرية، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء.

وفي ظل مساهمة التقارير الإقليمية العربية، وغير العربية، في توصيف نتائج الجهود التنموية العربية، خلال

العقود الماضية، في ما يخص متغيرات الأداء المشار إليها، أعلاه، فإن تقرير المعهد، سوف يهتم أساساً، بالإجابة على السؤال الجوهري، وهو: ما هي آليات عمل الإدارة الاقتصادية الكلية المتبعة في أغلب الدول العربية، التي نتج عنها تواضع العديد من المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية، الحاكمة للتطور والتنمية الاقتصادية؟ وما هو البديل/البدائل المتاحة، في مجال إدارة التنمية العربية في مجال الإصلاح؟ وبالشكل الذي يساعد في الوصول بشكل أفضل لتنمية مستدامة؟ ويُقصد بالتنمية الأخيرة، هي تلك التي تعزز معدل النمو الاقتصادي، على أساس متنوع، وليس أحادي المصدر، يضمن الاستقرار الاقتصادي، وتحرص على توزيع للدخل، يضمن الاستقرار الاجتماعي، واتخاذ القرارات من قبل مؤسسات متطورة، وفي ظل توسيع الحريات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمشاركة السياسية.

القطـاع
الـزراعي العــربي

1.1. القطاع الزراعي العربي وإشكاليات التنمية:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية تاريخياً، وحالياً"، ذلك لأدواره المتعددة في الاقتصاد القومي. (الإطار رقم 1.1). يشير تقرير (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010) إلى الواقع "المؤلم" للقطاع الزراعي العربي، ودوره في ضمان الأمن الغذائي، وبقدر تعلق الأمر بالأراضي القابلة للزراعة، فإن مساحة هذه الأراضي بالمنطقة العربية تبلغ (197) مليون هكتار، إلاّ أن المساحة المزروعة هي في حدود (70) مليون هكتار، (موزعة بين 15% للمساحة المروية، و 57% للمساحة المعتمدة على الأمطار، و28% غير مزروعة.

تتجسد أهم مواطن الخلل في الإدارة الاقتصادية للتنمية العربية، في إدارة القطاع الزراعي، باعتباره قطاعاً عارضاً لكل من السلع الغذائية الأساسية، وللعمالة، وموفراً لمواد أولية لأغراض التصنيع، والأهم من ذلك، يعتبر حافظاً للأمن الغذائي من أية ضغوط سياسية، بهدف توفير الغذاء من الخارج، كما يعتبر هذا القطاع أحد مصادر الادخار، بهدف تمويل الاستثمارات في القطاعات الأخرى، بالاعتماد على آليات التمويل المحلي بدلاً من الأجنبي، بالإضافة إلى دوره في تمويل الموازنة من خلال الضرائب، وتخفيض أو إلغاء العجز في الحساب التجاري الزراعي بميزان المدفوعات، كما يساهم في استقرار الأسعار، نظراً إلى أهمية السلع الغذائية في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث كلما زادت أهمية العرض المحلي في إجمالي العرض من السلع الزراعية، كلما انخفضت معدلات التضخم. كما أن القطاع الزراعي لا يبدو أنه يوفر عرضاً من السلع يفوق عرض حدّ الكفاف[1]، حتى تتمكن قوة العمل من الالتحاق بفرص العمل البديلة، (يترتب على خلق فرص العمل الجديدة زيادة في الطلب على السلع الغذائية)، ذلك في ظل عدم تمكن عائدات الصادرات على الأقل في الدول العربية غير ذات الفائض النفطي، من تمويل الاحتياجات من السلع الغذائية. يعتبر خلق "الفائض القابل للتسويق" أمراً مهماً في تنمية القطاع الزراعي، وتعتمد تنمية هذا الفائض على زيادة إنتاجية العمل الزراعي، وفي حالة عدم رفع الإنتاجية "طواعيةً"، فقد يتم رفعها إجبارياً، كما حصل في تجربتي اليابان أثناء حكم الميجي Meigi، فقد تم فرض ضرائب إجبارية على ملاّك الأراضي الزراعية.

كما تتأثر تنمية القطاع الزراعي بآلية من آليات الضرائب المفروضة على هذا القطاع، ذلك من خلال سياسات التسعير التي تتبناها «مجالس التسويق»، التي أُنشأت في العديد من الدول العربية، بهدف تسويق المنتجات الزراعية نيابة عن المزارعين، حيث تقل الأسعار المدفوعة للمزارعين، من قبل

يعتبر خلق «الفائض القابل للتسويق» أمراً مهماً في تنمية القطاع الزراعي، وتعتمد تنمية هذا الفائض على زيادة إنتاجية العمل الزراعي، وفي حالة عدم رفع الإنتاجية «طواعيةً»، فقد يتم رفعها إجبارياً، كما حصل في تجربتي اليابان أثناء حكم الميجي.

الإطار رقم (1.1)، يساهم القطاع الزراعي بدعم الاقتصاد القومي من خلال أربع آليات رئيسية:

1 – يعتمد توسع القطاعات غير الزراعية، أساساً، على القطاع الزراعي المحلي، من خلال توفير العرض اللازم من السلع الغذائية لطلب هذه القطاعات، بفعل إيجاد فئات دخلية جديدة.

2 – بفعل التحيز للقطاع الزراعي في بداية مراحل التنمية، فإن السكان الزراعيون يمثلون النسبة الأكبر من الطلب المحلي، على المنتجات الصناعية المنتجة محلياً.

3 – نظراً لاتجاه الأهمية النسبية للقطاع الزراعي إلى الانخفاض، مع تطور مراحل النمو والتنمية، فإن القطاع "الزراعي يمثل مصدراً لرأس المال، والعمل كبقية القطاعات.

4 – يساهم القطاع الزراعي في ميزان المدفوعات، إمّا من خلال صادراته الزراعية، أو من خلال التوسع في إحلال السلع الزراعية المستوردة سابقاً.

هـذه المجالـس، عن الأسعار التي تبـاع بها المنتجات الزراعية بالأسواق. ويعامل الفارق بين السعرين على أنه صافٍ عوائد للحكومـة. يعزى انخفاض الأسعار المدفوعة للمزارعـين إلى سببين: الأول، أنها تساهم في خفض تكاليـف الأنشطة الصناعيـة، الثاني، أن المزارعين لديهم أفق محدود، ولا يستجيبوا للحوافز، وبالتـالي، فإن أي زيـادة سعرية لمنتجاتهم قد يترتب عليهـا إنتاجاً زراعياً أقـل، لأن جلّ اهتمام المزارعين ينصبّ في دخل نقدي ثابت.[2]

اهتمت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية الأولى المنعقدة في دولة الكويت، والثانية المنعقدة في جمهورية مصر العربية، بأهمية إنشاء ومتابعة تنفيذ برنامج طوارئ للأمن الغذائي.

بنـاءً على ذلـك، وحتى يتمكن القطـاع الزراعي العربي مـن توليد عرض زراعي، وتجهيز القطاعات الصناعيـة بالعمالـة، وتوفير مدخـرات، ومساهمة أسـواق السلـع الصناعيـة، وخلـق مصـادر للنقـد الأجنبـي من خلال الصادرات، فإنه لابد أن يكون في وضـع يترتب عليه إيجاد فائض إنتاج زراعي، يفوق الاحتياجـات الدنيا، (احتياجـات الكفاف). طالما أن الأراضـي الزراعية تتصف بالثبات، فإن هناك عبء كبـير على زيـادة إنتاجية القطـاع. يوضح (الجدول رقـم 1.1) أن إنتاجية العامـل الزراعي في الولايات المتحدة، بأسعار العام 2000، بلغت (12167) دولار في عـام 1980، و (51370) دولار في عـام 2010، أي بنسبـة ارتفـاع (322%)، أمـا في هولنـدا فقد بلغـت (14544) دولار في عام 1980، و (47805) دولار في عـام 2010، أي بنسبـة ارتفـاع (228%)، وبلغـت في استراليا (17509) دولار في عام 1980، و (35208) دولار في عـام 2010، أي بنسبة ارتفاع (101%). في المقابل فإن إنتاجية العامل الزراعي في مصر بلغت (1365) دولار في عام 1980، و(3265) دولار في عـام 2010، أي بنسبـة ارتفـاع (139%)، وفي المغـرب بلغـت (1314) دولار في عـام 1980، و (3315) دولار في عـام 2010، أي بنسبـة ارتفـاع (152%)، وفي تونـس بلغـت (1531) دولار في عام 1980، و (3050) دولار في عـام 2010، أي بنسبـة ارتفـاع (99%)، وفي الأردن بلغت (1523) دولار في عـام 1980، و (3554) دولار في عـام 2010، أي بنسبـة ارتفـاع (133%). يتضح مما سبـق، ارتفاع إنتاجيـة العامل الزراعـي في الـدول المتقدمة بنحو ضعفـين ونصف إنتاجيـة العامل في الـدول العربية المشار إليها.

أضف إلى ذلك، أن نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموع الحبـوب في عـام 2009، لم تتجـاوز (3.2%)، في الأردن، و (28.1%) في تونـس، و (18.2%) في السعوديـة، و (37.8%) في العـراق، و (39.9) في الجزائـر، و (51.9%) في سوريا، وأعلى نسبة كانت في السـودان (63.6%)[3] ، (الجـدول رقـم 2.1). بالنظـر إلى تدني نسب الاكتفاء الذاتي، فقد انعكس ذلك على هيكل الحساب التجاري الزراعي في ميزان المدفوعات، باعتباره أداة لتغطية العجز الزراعي من خـلال الواردات، الأمر الذي أدى إلى وجود عجز في ذلك الحساب لعام 2009، وإذا ما تم استثناء إجمالي الخضـار في أغلـب الدول العربية، مـا عدا الجزائر والسعوديـة والعـراق ولبنـان، فـإن كافـة المنتجات الغذائية شهدت عجزاً بالحساب التجاري لهذا العام، وكذلـك خـلال متوسـط الفـترة (2002–2006). يمثل عجز الحساب التجـاري الزراعي العربي قيداً جوهريـاً على جهود التنمية العربية من خلال ضعف الأمـن الغذائـي العربي وتعرضه لضغـوط خارجية، قـد تستخدم الغـذاء كأداة في السياسـة الخارجية. وإذا مـا تم استثنـاء الخضـار والأسمـاك كمتوسط خلال الفـترة (2002–2006)، والأسماك والفواكه في عـام 2009، (الجدولان رقمـا، 2.1 و 3.1)، فإن كافة السلع الغذائيـة قد شهدت عجزاً تجارياً، على

مستـوى الـدول العربية، الأمر الـذي يجب أن يكون محـل اهتمـام سياسـي/ اقتصادي (اهتمـت القمة العربية التنمويـة الاقتصاديـة والاجتماعية العربية الأولى المنعقـدة في دولة الكويت، والثانية المنعقدة في جمهورية مصر العربية، بأهمية إنشاء ومتابعة تنفيذ برنامج طوارئ للأمن الغذائي). (الإطار رقم 2.1).

لقـد تفاقم هذا العجز بعـد أزمة أسعار الأغذية عالميـاً، عامـي 2010 و 2011. لم تشهـد أسعـار الأغذيـة ارتفاعاً كما شهدتـه في العامين المذكورين، ذلـك منذ بـدء منظمـة الأغذيـة والزراعـة التابعة للأمم المتحدة العمل بتوثيق الأسعار. لقد بلغ الرقم القياسـي لأسعـار الأغذيـة حـوالي (216) في عام 2011 مقارنة بـ (185) في عام 2010، بعد أن بلغ (90) في عام 2000، (الشكل رقم 1.1) [4]. لقد ترتب على الارتفاعات في الأرقام القياسية لأسعار الأغذية الأساسية حـالات من عدم الاستقـرار الاجتماعي، علـى شكل اضطرابـات ومظاهـرات، وتساهم هذه الاضطرابـات بدورها في حالة من عـدم الاستقرار الاقتصـادي، التـي تؤثر سلبـاً في الأداء الاقتصادي للدولـة سواء على مستوى النمو أو / و توزيع الدخل (الشكل رقم 2.1). كما أن هناك العديد من العوامل التـي تتسبب في ارتفـاع أسعار السلع الزراعية، التي يوضحها (الجدول رقم 4.1).

إن هـذه التوجهات لأداء القطاع الزراعي العربي تتسـق ومساهمة القطاع، ذات الاتجاه المنخفض، في القيمة المضافة الإجمالية. فلو تم أخذ عدد من الدول الزراعيـة، فسـوف يُلاحظ هذا الاتجـاه المنخفض، خـلال الفـترة (1980–2010) علـى سبيـل المثال، فبعد أن وصلت القيم المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمـة المضافيـة في عـام 1980، إلى (19.62%) في مصـر، و (9.19%) في لبنـان، و (6.59%) في الأردن، و (13.96%) في تونـس، و (32.87%) في السـودان وجنوب السودان، و (24.79%) في اليمن، إلا أنهـا انخفضت في عـام 2010، إلى (13.34%) و(5.00%) و (2.98%)، و (7.17%)، (31.37%) و(11.91%)، تباعـاً. (الجدول رقم 5.1). لا بد من الإشـارة هنا، إلى أن اتجـاه انخفاض حصة القطاع الزراعي بالقيمة المضافة الإجمالية هو، اتجاه تحول هيكلـي سـاد، ويسود كافـة الـدول. إلاّ أن التجربة العربية لم تشهد اتجاه موازنٍ واضح لارتفاع إنتاجية القطـاع الزراعي على شكل إنتاجية العامل الزراعي مثلاً، كما تم إيضاحه سابقاً، بشكل يفوق الإنتاجيات المناظرة، التي شهدت تحولات هيكلية في دول أخرى، الأمر الذي ساهم في تفاقم العجز الزراعي.

أمـا في ما يخص العمالـة في القطاع الزراعي، فإنـه يُلاحظ أيضـاً، الاتجاه نحـو الانخفاض، فقد استوعب القطاع في عـام 1980 حوالي (54.4%) مـن إجمـالي العمالـة في مصـر، و(40.2%)، في العراق، و(25.8%) في الأردن، و(47.5%) في سوريا، إلا أن هذه النسب قد انخفضت في عام 2010 إلى، (29.9%)، و(14.0%) و(8.8%) و (13.9%)،

ترتب على الارتفاعات في الأرقام القياسية لأسعار الأغـذيـة الأسـاسـية حـــالات مـــن عـــدم الاستقرار الاجتماعي، على شكل اضطرابات ومـظـاهـرات، وتساهم هـــذه الاضـــطـــرابـــات بدورها في حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، التي تؤثر سلباً في الأداء الاقتصادي للدولة سواء على مستوى النمو أو/و توزيع الدخل.

الإطار رقم (2.1)، القطاع الزراعي والقمة التنموية العربية الاقتصادية والاجتماعية، كانون الثاني/ 20 يناير 2009، دولة الكويت

تبنت القمة قراراً حول برنامج طوارئ الأمن الغذائي العربي، ينفذ خلال الفترة (2010–2030)، بتكلفة قدرت بـ (65) مليار دولار أمريكي. على أن تمول بالتساوي بين القطاعين العام والخاص. لقد تحددت المرحلة الأولى من تنفيذ البرنامج لتكون خلال الفترة (2011–2016)، ذلك بموجب الفقرة (6) من القمة التنموية والاقتصادية والاجتماعية الثانية، المنعقدة في شرم الشيخ في 19 يناير 2011. .

مشار إليه في: (AFED, 2011) و(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011)

تباعاً. (الجدول رقم 5.1). كما شهد الرقم القياسي للاستقرار الزراعي[5]، قيماً متباينة، اتصفت بالانخفاض (في حالات دول عربية قليلة، هي: جزر القمر، مصر، موريتانيا، جيبوتي، لبنان وليبيا، في المقابل، فقد اتصفت هذه القيم بالارتفاعات في حالة كل من الإمارات، تونس، المغرب، الأردن وقطر، مع استمرار نفس الهيكل من القيم تقريباً لعام 2006. (الجدول رقم 6.1).

يُنظر للمياه دولياً، على أنها تمثل تحدياً رئيسياً في الإدارة الاقتصادية. وتعتبر الدول العربية من ضمن أهم دول الندرة بالمياه في العالم، فمن مجموع (22) دولة عربية، هناك ما يقارب (12) دولة تعاني من ندرة المياه المطلقة.

2.1 . أهم نقاط اختناق القطاع الزراعي العربي:

1.2.1 . ندرة المياه وسوء الاستخدام:

يُنظر للمياه دولياً، على أنها تمثل تحدياً رئيسياً في الإدارة الاقتصادية، (الإطار رقم 3.1). وتعتبر الدول العربية من ضمن أهم دول الندرة بالمياه في العالم، فمن مجموع (22) دولة عربية، هناك ما يقارب (12) دولة تعاني من ندرة المياه المطلقة، قياساً على حصة الفرد من المياه، التي تصل إلى أقل من (500) متر مكعب سنوياً. (UN Water, Vol.3, 2012).

كما يلاحظ من الشكل رقم (3.1) تناقص حصة الفرد العربي من المياه المتجددة خلال الفترة (1977-2009)، حيث يتضح أن أغلبية الدول العربية تتجه إلى ما دون (1000) متر مكعب سنوياً، علماً بأن القطاع الزراعي يعتبر أكبر مستخدم للمياه في جميع الدول العربية، (الجدول رقم 7.1). وفي ظل العلاقات المتبادلة بين كل من الأمن الغذائي العربي، والتنمية الريفية، وندرة المياه، فقد أنشأت الدول العربية في أبريل من عام 2004 «المجلس الوزاري العربي للمياه» تحت رعاية جامعة الدول العربية، وقد استجاب المجلس لمقررات القمة الاقتصادية العربية، المنعقدة بدولة الكويت في عام 2009، (الإطار رقم 3.1)، بإعداد "استراتيجية

الإطار رقم (3.1)، التحديات السبعة للمياه الواردة في إعلان "للهاي" الوزاري، مارس 2000

1. توفير الحاجات الأساسية، لأجل الإقرار بأن النفاذ للمياه الآمنة، والكامنة ولمياه الصرف الصحي، هي حاجة إنسانية أساسية، وتعتبر ضرورية للأغراض الصحية، والرفاه، وللإقرار بأهمية تمكين الناس، وخاصة النساء، من خلال نظام تشاركي لإدارة المياه.
2. ضمان العرض الغذائي، بهدف تعزيز الأمن الغذائي، خاصة للفئات الفقيرة والمعرّضة للمخاطر، ومن خلال تعبئة واستخدام وتخصيص أفضل للمياه لأغراض الإنتاج الغذائي.
3. حماية الأنظمة الحيوية، لضمان سلامة هذه الأنظمة، من خلال إدارة مستدامة للموارد المائية.
4. الشراكة في الموارد المائية، لتشجيع التعاون السلمي والتآزر بين مستخدمي المياه، وعلى كل المستويات، وكلما كان ذلك ممكناً، داخل الدول، وما بينها، ، وضمن مناهج ملائمة.
5. إدارة المخاطر، للحصول على ضمان ضد الفيضانات، والجفاف، والتلوث، وبقية المخاطر المرتبطة بالمياه.
6. تقييم المياه، بهدف الأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية والثقافية، ولكافة المستخدمين، وللاتجاه نحو تسعير المياه، بهدف بيان قيمة تكلفة توفيرها. على أن يأخذ هذا المنهج بالاعتبار الحاجة للإنصاف، والحاجات الأساسية للفقراء، والمتعرضين للمخاطر.
7. التحكم بالمياه بحكمة، لضمان حكم رشيد جيد، ذلك بهدف إشراك المصالح العامة والخاصة، وجميع المرتبطين باستخدام المياه، ضمن مفهوم إدارة الموارد المائية.

مترجم من (Abu-Zaid and Hamdy, 2006)

الأمـن المائي العربي"، (2010-2030)، التي تبناها المجلس الـوزاري العربي في يونيو مـن عام 2011. (الموقع الإلكتروني للمجلس العربي للمياه).

ويتسق استهلاك المياه في الدول العربية، وبشكل عـام، مع حصـة الفرد من الناتج المحلـي الإجمالي، (ESCWA, 2009). يفسـر ذلك بالاعتماد الكبير على «مياه التحليـة Desalination"، في عدد من الدول العربية، لاسيما النفطية. إلاّ أن استهلاك المياه في أغلب الدول العربية يرتبط بالاستخدام الزراعي، والـذي بدوره لا يمثل إلا نسبـة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتصف الاستخدام الزراعي للمياه في الدول العربية، عموماً، بانخفاض الإنتاجية، فبعد انتشـار الجفـاف في العديد من الأراضـي الزراعية في السنـوات القليلة الماضية، زاد السحب من الموارد المائيـة الجوفيـة العميقـة على حسـاب الاستدامة، والدخـل، حيث لجـأ المزارعـون الصغـار في جنوب لبنـان، مثـلاً، إلى سحب المياه مـن أعماق تصل إلى (350) مـتر، بهـدف ري الأراضـي العطشى للمياه، الأمـر الذي زاد من تكاليف ضخ المياه للسطح، بفعل استخدام الديزل، لتمثل هذه التكاليف ما يقارب (4 - 6.5%) من إجمالي العوائد، مما خفّض من صافي الدخـل في المناطـق الريفية غير المربوطـة بشبكات الـري. (ESCWA, 2010). لقـد شوهدت ظاهرة استخـدام المـوارد المائية الجوفية غـير المتجددة في أحواض المياه الجوفية المشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، كما شوهدت في المنطقة المشتركة بين كل من، الجزائر، ليبيا وتونس، حيث يتم سحب ما يقارب (80%) من المياه لأغراض الزراعة، الأمر الذي يزيد القلق من احتمالات جفاف الموارد المائية الجوفية، عند الحديث عن الموازنة بين كل مـن اعتبارات الأمن الغذائـي، والاكتفاء الذاتي، والتنمية الريفية، واستخدام المياه لأغراض الزراعة، علمـاً بأن اتجاه مصـادر النوع الثاني مـن المياه، أي المتجـددة، (أنهار، وبحيرات، ومياه جوفية متجددة ومياه خارجيـة)، يميل نحو الانخفاض، ويتضح ذلك مـن إحصـاءات منظمة الغـذاء والزراعـة الخاصة بالميـاه والمشار إليها سابقـا، حيث تتجه حصة الفرد من الميـاه المتجددة نحو الانخفاض، في كافة الدول العربية تقريباً. (الشكل رقم 3.1).

ولعـل مـن أهـم مشـاكل إدارة الميـاه العربيـة، وإسقاطاتهـا على القطـاع الزراعـي، باعتباره أكبر مستخـدم للمياه، هـو ما يرتبط بحقيقـة أن الأنهار الدوليـة في الـدول العربية، مشتركة بـين دولتين أو أكـثر، وتزداد المشاكل، لعدم وجـود أنظمة مؤسسية للحدّ من المخاطر، وعـدم اليقين المرتبط بأداة المياه وتخصيصها في ظل ندرة المياه. وتتضمن هذه الأنهار المشتركـة حالات: (أ) نهري دجلـة والفرات: العراق، وإيـران، وسوريـا وتركيا. (ب) نهـر العاصي: لبنان، وسوريـا وتركيـا. (ج) نهـر الأردن: الأردن، ولبنـان، والأراضـي الفلسطينية المحتلـة وسوريا. (د) حوض نهـر النيـل: ويتضمـن (11) دولة من بينهـا دولتين عربيتين وهمـا: مصر والسودان. (هـ) نهر السنغال، ويتضمـن أربـع دول متشاطئة، وهـي: غينيا، مالي، السنغـال، مـن بينهـا دولة عربيـة، هـي موريتانيا. (و) بحـيرة تشـاد: وتتضمـن سبـع دول متشاطئـة: الكامـيرون، جمهورية وسط أفريقيا، تشاد، نيجيريا والنيجـر، ودولتـين عربيتين هما: ليبيـا، والسودان. (UN Water et al, 2012).

كما يواجه القطاع الزراعي مشكلة أخرى، تتمثل في ارتفـاع الفاقـد من المياه، التي تعتـبر أكبر نسبة، مقارنة بالفاقد الصناعي، وبالفاقد في الاستخدامات الأخرى. وحسب تقديرات (Hamdy, 2003)، فإن الفاقد يفوق قليلاً (80) كم^3 بالسنة.

يلاحظ تناقص حصة الفرد العربي من المياه المتجددة خلال الفترة (1977-2009)، حيث يتضح أن أغلبية الدول العربيـة تتجه إلى ما دون (1000) متر مكعب سنوياً، علماً بأن القطاع الزراعي يعتبر أكبر مستخدم للمياه في جميع الدول العربية.

لعل من أهم مشاكل إدارة المياه العربية، وإسقاطاتها على القطاع الزراعي، باعتباره أكبر مستخدم للمياه، هو ما يرتبط بحقيقة أن الأنهار الدولية في الدول العربية، مشتركة بين دولتين أو أكثر، وتزداد المشاكل، لعدم وجود أنظمة مؤسسية للحدّ من المخاطر، وعدم اليقين المرتبط بأداة المياه وتخصيصها في ظل ندرة المياه.

يساوي الفاقد بالقطاع الزراعي، تقريباً، العجز المائي المتوقع لعام 2050، لذا فإن العبء الأكبر لمعالجة الفاقد من المياه، لا بد أن يتركز أساساً في القطاع الزراعي.

يشير (Abu-Zeid and Hamdy, 2006)، إلى أن سوء استخدام المياه المتاحة هو المصدر الرئيسي للفاقد من المياه، خاصة في استخدامات الري بالقطاع الزراعي، حيث يقدر الكاتبان الفاقد في هذا القطاع بحوالي (89.2) كم^3/سنة، مقارنة بـ (4.4) كم^3 بالقطاع الصناعي، و (5.9) كم^3 بالاستخدامات المحلية. ويساوي الفاقد بالقطاع الزراعي، تقريباً، العجز المائي المتوقع لعام 2050، لذا فإن العبء الأكبر لمعالجة الفاقد من المياه، لا بد أن يتركز أساساً في القطاع الزراعي. ويقدر المصدر السابق، أيضاً، الادخار المحتمل من المياه بسبب الحدّ من الفاقد بـ (40.5) كم^3 بالقطاع الزراعي، و (2.2) كم^3 بالصناعة، و (3.0) كم^3 في الاستخدام المحلي. وتقدر نسبة المياه التي تصل للمحاصيل من خلال الري بـ (45%) فقط، وهناك تقديرات أخرى، تشير بإمكانية توفير ما يعادل حوالي (100) مليار م^3 من استخدامات المياه الحالية للمياه بالقطاع الزراعي، من خلال استخدام أساليب الري الحديثة. ويتم الإشارة هنا أيضاً إلى أن غلق فجوة إنتاج القمح، (المقدّرة بـ 25 مليون طن) تحتاج إلى (50) مليار متر مكعب من المياه، باستخدام أساليب الري التقليدية، في حين تحتاج إلى فقط (25) مليار متر مكعب، في حالة استخدام أساليب الري الحديثة. (AFESD and KFED, 2010). ويعزى الفاقد أساساً إلى عدة أسباب، منها: سوء إدارة المياه، ومشاكل فنية مرتبطة بنقل المياه، وتوزيع وخريطة استخدام المياه في الحقول، وفقر الصيانة لنظم الري. ولا بد من الإشارة هنا إلى ما ورد في تقرير البنك الدولي، (The World Bank, 1994)، من أنه في ظل ارتفاع تكلفة المياه وندرة الفرص الاقتصادية لزيادة العرض المائي بشكل كبير، فإن الدول العربية ستضطر في الأجل الطويل إلى جعل القطاع الزراعي كأحد المصادر المهمة لزيادة هذا العرض، من خلال ضغط استخداماته للمياه ولصالح الاستخدامات المحلية البلدية، والصناعية. وتقدر ضمان الزيادة بـ (50%) من المتاح للاستخدامات المائية المحلية والصناعية، مقابل كل (10%) تحسن في كفاءة استخدام المياه بالقطاع الزراعي. (Hamdy and Lacirignola, 1995).

وفي إطار علاقة القطاع الزراعي بالمدخلات المائية، فإنه لابد من الإشارة إلى مفهوم "المياه الافتراضية" Virtual Water[6] الذي يعني، من وجهة نظر صاحبه، بأنه من الأفضل للدول ذات الندرة المائية، وبشكل خاص دول الشرق الأوسط، استيراد السلع الغذائية ذات الاستخدام المكثف للمياه، على أن تستخدم مواردها المائية النادرة في استخدامات أخرى، (فعلى سبيل المثال، يستهلك إنتاج طن متري واحد من القمح (1000) كيلو غرام، حوالي (1600) متر مكعب من المياه بالمتوسط، لذا فإنه من الأفضل استيراد القمح في الدول ذات الندرة المائية). (أنظر، الأطر 4.1 و 5.1 و 6.1، حول مفهوم «المياه الافتراضية» و «البصمة المائية»).

وفقاً لهذا المفهوم، فإن الناس لا يستخدمون المياه في الشرب والاستحمام فقط، بل هناك استخدامات لم يتم تقديرها سابقاً، خاصة في مجال إنتاج الأغذية، والسلع والخدمات الاستهلاكية. فعلى سبيل المثال يتطلب (1000) لتر من المياه لإنتاج لتر واحد من الحليب، و (500) لتر لإنتاج نصف كيلو من القمح، و (185) لتر لإنتاج (200) غرام من البطاطس المقرمشة. (الإطار رقم 7.1).

يوضح الجدولان رقما (7.1) و (8.1)، حجم

المياه الافتراضية المستخدمة في الإنتاج، والاستهلاك المحليين لأغلب الدول العربية، ذلك حسب نوعية المياه (الخضراء، والزرقاء، والرمادية). يلاحظ من الجدول رقم (7.1) أن نسبة المياه الخضراء، (مياه الأمطار والمياه الجوفية) تمثل النسب الأكبر المتجسدة في إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية، في كل من: الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات واليمن، (أي أغلبية الدول العربية). في حين تمثل نسبة المياه الزرقاء (المياه السطحية) النسبة الأكبر، المتجسدة في إنتاج المحاصيل الزراعية، في كل من: البحرين، مصر، العراق، الكويت، عمان، قطر والسعودية.

أما في ما يخص المياه الافتراضية المتجسدة في استهلاك المحاصيل الزراعية في الدول العربية، (الجدول رقم 8.1)، فيتضح بأن مصادر هذه المياه تنقسم إلى محلية، وخارجية مستوردة. وبقدر تعلق الأمر في المصدر المحلي من المياه الافتراضية المتجسدة في المحاصيل الزراعية المستهلكة، فإنه يلاحظ أن الأهمية الأكبر تتأتى من المياه الافتراضية الخضراء، في حالات كل من: الجزائر، جزر القمر، الأردن، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، فلسطين المحتلة، السودان، سوريا، تونس والإمارات، في حين يتجسد مصدر المياه الافتراضية الزرقاء، في المحاصيل الزراعية المستهلكة، في حالات كل من: مصر، الكويت، السعودية واليمن.

أما في ما يخص المصدر الخارجي للمياه الافتراضية المتجسدة في المحاصيل الزراعية المستهلكة فتتجسد النسبة الكبرى، في جميع الدول العربية، في المياه الخضراء (ما عدا في حالة فلسطين المحتلة، حيث تمثل المياه الرمادية الملوثة المستخدمة في غسيل التربة، النسبة الأكبر).

الإطار رقم (4.1)، مفاهيم البصمة المائية

تعرّف "البصمة المائية water footprint" بأنها "كمية المياه العذبة المستخدمة في إنتاج السلع وتوفير الخدمات"، ويمكن قياسها حسب السلع الزراعية والصناعية، وحسب الاستخدام البلدي، أو حسب الشركة، أو حسب الدولة. وتعتمد عملية قياس المياه المستهلكة على ثلاثة أنواع من البصمات المائية: "الخضراء Green "، أي، مياه الأمطار والمياه الجوفية، "والزرقاء Blue "، أي، المياه السطحية، "والرمادية Grey"، أي، المياه المستخدمة لغسل التربة من الأملاح (المياه الملوثة). (Mekonnen and Hoekstra, 2011).

ومن المفاهيم المستخدمة ضمن مفهوم "المياه الافتراضية"، هو مفهوم "صادرات المياه الافتراضية": أي، ما تحتويه الصادرات من السلع والخدمات من مياه المصدرة من دولة معينة. وكذلك مفهوم "واردات المياه الافتراضية": أي، ما تحتويه واردات دولة معينة من المياه المتجسدة في السلع، والخدمات المستوردة. ومفهوم "رصيد المياه الافتراضية": أي، الفارق بين محتويات المياه في السلع، والخدمات المصدرة ناقصاً المستوردة. ومفهوم "تدفق المياه الافتراضية": أي، كمية المياه الافتراضية المحوّلة المتدفقة، من دولة لأخرى، بواسطة التجارة الخارجية. ومفهوم "بصمة المياه المستهلكة محلياً": أي، كمية المياه العذبة المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات، من قبل المقيمين في الدولة المعنية. ومفهوم "بصمة المياه للإنتاج المحلي": أي، مجموع المياه العذبة المستهلكة، أو الملوثة داخل إقليم الدولة المعنية.

الإطار رقم (5.1)، المياه الافتراضية

تشير المياه الافتراضية Virtual Water إلى محتوى المياه العذبة أو الملوثة المستهلكة لإنتاج منتج، زراعي أو صناعي. ويختلف مفهوم "المياه الافتراضية" عن مفهوم "البصمة المائية" في كون المفهوم الأول يعبّر عن كمية المياه المتجسدة في المنتج فقط. في حين يعبر المفهوم الثاني، عن هذه الكمية بالإضافة إلى اهتمامه بـ "نوعية" المياه المستخدمة، و"أين" استخدمت، و"متى" استخدمت. يعني ذلك أن مفهوم البصمة المائية هو، مفهوم متعدد الأبعاد، في حين أن مفهوم المياه الافتراضية هو، مفهوم يشير لكمية المياه المتجسدة بالمنتج فقط.
(Mekonnen and Hoekstra, 2011)

الإطار رقم (6.1)، المياه الافتراضية والاستئجار الزراعي

يشير البروفيسور فليب وودهاوس Philip Woodhouse من جامعة مانشستر البريطانية، إلى أن اتجاهات بعض الدول بشراء أو استئجار أراضي زراعية في القارة الأفريقية، يمكن أن يبرر بكمية إنتاج الأغذية بالخارج، للاستفادة من الموارد المائية المتاحة في بعد دول هذه القارة. ويضرب مثلاً لذلك بقيام المملكة العربية السعودية بين عامي 2004 و 2009 باستئجار ما يعادل (367) ألف هكتار من الأراضي في السودان، لزراعة محاصيل القمح والأرز، في نفس الوقت الذي قامت به بتقليص إنتاجها من القمح محلياً، والمروي محلياً باستخدام طبقات الصخور المائية غير القابلة للتجدد. كما قامت كل من الصين والهند باستئجار مئات الآلاف من الهكتارات في أثيوبيا، ذلك أن نقل المياه من المناطق الشمالية الصينية الغنية بالمياه إلى المناطق الجنوبية الفقيرة بالمياه، أكثر تكلفة من قيمة استئجار الأراضي في أفريقيا.

والتساؤل هنا: لماذا تعبأ هذه الدول، مثل السعودية والصين، والهند، باستئجار الأراضي الزراعية، بدلاً من استيراد الأغذية (الذي يعادل استيراد "المياه الافتراضية") ؟ تكمن الإجابة من خلال التعرف على كيفية انتقال المياه الافتراضية بين الحدود عالمياً. وفقاً للنموذج الرياضي الذي أعدّه أجانسيو روديجير Ignacio Rodriguez، من المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا في لوزان، فقد تمّ بناء ممثل رياضي لشبكة تجارة المياه الافتراضية العالمية، (باستخدام بيانات منظمة الأغذية والزراعة / الأمم المتحدة) الخاصة بسلع الشعير، والذرة، والأرز، والفاصوليا، والقمح، ولحوم الأبقار، والدواجن، لعام 2000، ثم قام الباحثان بدمج هذه البيانات في نموذج هيدرولوجي لتوزيع المياه والأراضي الزراعية، وقد أظهرت نتائج النموذج، أن هناك عدد قليل من الدول لديها عدد كبير من الروابط المشتركة مع الدول الأخرى، الأمر الذي يوفّر لهذه الدول إمدادات ثابتة من المياه الافتراضية، حتى ولو خضعت تلك الروابط لعوامل الجفاف أو الاضطرابات السياسية. ومن ناحية أخرى فإن هناك عدد كبير من الدول لديها روابط قليلة مع دول أخرى، ومن ثم فإن هذه الدول معرّضة للتأثر بقوى السوق أكثر.

ومن هنا تأتي الإجابة على السؤال أعلاه، لا تعتبر الصين، والهند لاعبين كبيرين في شبكة المياه الافتراضية، قياساً بأحجامهم السكانية. ومع تطور هذه الشبكة فإنهما ستصبحان أكثر تعرضاً لقوى السوق، وبالشكل الذي يجعلهما يدفعان مستقبلاً ثمناً أكبر للأغذية المستوردة. وعليه فمن الأفضل لهما، وللمملكة، استئجار الأراضي لأمد طويل في دول أخرى بهدف تأمين الإمدادات من الغذاء والماء، في عالم غير مستقر.

فقد يبدو أن آلية الاستفادة من المياه الافتراضية، المشار إليها أعلاه، أمراً مفيداً، إلاّ أن باولو دو أودوريكو Paolo D'Odorico، من جامعة فيرجينيا، قد أشار إلى أن هذه الآلية هي خطوة قصيرة الأجل، لأن ارتفاع حجم التجارة بالمياه الافتراضية قد يجعل من الدول أقل مقدرة على التأقلم مع مواسم الجفاف الشديد، والنتيجة هي أن المجتمعات المستوردة للمياه يمكن أن تنمو سكانياً بدون ضوابط، لأنها غير مقيّدة بمحدودية موارد المياه محلياً. (Ananthaswamy, 2011).

القطاع الزراعي العربي عرضة للتغيرات المناخية، وما يرتبط بذلك من آثار على الموارد المائية المتاحة للزراعة. فوفقاً لأحد تقارير برنامج الإنماء للأمم المتحدة، فإن جميع دول الشرق الأوسط، ستتأثر بالارتفاع البالغ درجتين مئويتين بالحرارة، كما ستتأثر دول شمال أفريقيا، (أغلبها دول عربية) بالارتفاع البالغ، ثلاث درجات حرارة مئوية، في حرارة الأرض، ويتجسد ذلك في زيادة الضغط أو الإجهاد المائي.

ولتلخيص الإشكالية الزراعية في الدول العربية، ومدى ضمانها للأمن الغذائي العربي، فإن الشكل رقم (4.1) يوضح بشكل جليّ، أوضاع معدلات نمو حصة الفرد العربي من الإنتاج المحلي والاستهلاك، والصادرات، والواردات من منتجات الحبوب الزراعية لعدد من الدول العربية، للفترة (1960-2011)، حيث يتضح النمو المفرط للواردات، ونمو مساهمة الإنتاج المحلي المتواضع، والسلبي أحياناً، مع اتجاهات الصادرات للنمو السلبي في جميع الدول العربية المشمولة.

كما أن القطاع الزراعي العربي عرضة للتغيرات المناخية، وما يرتبط بذلك من آثار على الموارد المائية المتاحة للزراعة. فوفقاً لأحد تقارير برنامج الإنماء للأمم المتحدة (UNDP, 2009)، فإن جميع دول الشرق الأوسط، ستتأثر بالارتفاع البالغ درجتين مئويتين بالحرارة، كما ستتأثر دول شمال أفريقيا،

(أغلبهـا دول عربية) بالارتفـاع البالغ، ثلاث درجات حـرارة مئويـة، في حرارة الأرض، ويتجسد ذلك في زيادة الضغط أو الإجهاد المائي، (ليشمل 155-600 مليـون شخص إضافي). كمـا أن تغير المناخ المتجسد علـى شكل انخفاض معدل هطـول الأمطار، ينعكس سلبـاً على كل من مصر، والأردن، وفلسطين المحتلة. وأن ارتفـاع مستويات البحار، وخطـورة الفيضانات في المناطـق الساحليـة، ستؤثـر علـى ساحل الخليج العربـي في شبـه الجزيـرة العربيـة. بالإضافة إلى أن ارتفـاع درجـات الحـرارة سيؤثر علـى انخفاض توافـر الميـاه بنسب متفاوتـة، (15 – 60%)، في كل مـن، لبنان، المغرب، اليمن ونهـر النيل، وسوف يتأثر القطاع الزراعي بارتفاع درجات حرارة الأرض، على شـكل انخفاض في إنتـاج المحاصيل، يصل إلى نسبة (25 – 35%) في قـارة أفريقيـا (الـدول العربية – مشمولة)، وانخفاض في إنتاجية الزراعة والمحاصيل غـير المستدامـة (دول شمال أفريقيـا)، وعلى شكل انخفاض بنسبة (70%) تقريبـاً في غِلال السرغوم (شمـال كروفان). بالإضافة إلى تأثير تغيرات المناخ، في حالـة مصر، على احتمال غـرق بعض المساحات الزراعية.

في ظـل التحديـات المائيـة المشـار إليهـا سابقاً في القطـاع الزراعـي، فـإن إدارة الميـاه للأغراض الزراعيـة تحتـاج إلى إعـادة نظر جذريـة وهيكلية، للتأقلـم مع نـدرة وسوء استخدام الميـاه، خاصة وأن القطـاع الزراعـي هـو أكبر مستخـدم للميـاه، كما تمـت الإشارة. (الجـدول رقـم 9.1). بالإضافة إلى الاعتبـارات الأخرى، المُلحّة، الداعمة لضرورة إعادة النظـر بالإدارة المالية للأغراض الزراعية. ومن هذه الاعتبـارات: (أ) ارتباط القطـاع الزراعي، وتحسين استخدام المياه، وتوفيرها بالريف، باعتباره يستوعب أعداد سكانية كبيرة، حيث تصل نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان، مثلاً، في مصر (52%) في عام 1988 مقارنـة بـ (57%) في عـام 2008، مـع نمو عدد السكان الزراعيين بمعدل (12%) خلال الفترة (1988-2007)، مع وصول نسبة السكان الزراعيين إلى إجمـالي السـكان الريفيين على (51%) في عام 2007. وتصـل هذه النسب، تباعاً، في حالة الجزائر إلى، (56%) و (35%) و (24%) و (62%)، وفي حالـة العـراق، (27%) و (34%) و (-51%) و (81%)، لعـام 1987، وفي حالـة الأردن، (33%) و (22%) و (111%) و (33%)، وفي حالـة السودان، (79%) و (57%) و (48%) و (94%)، وفي حالـة اليمـن، (77%) و (69%) و (93%) و (58%). (IFAD, 2011). (ب) ارتبـاط الفقـر بشكل قوي

في ظل التحديات المائية المشار إليها سابقاً في القطاع الزراعي، فإن إدارة المياه للأغراض الزراعية تحتاج إلى إعادة نظر جذرية وهيكلية، للتأقلم مع ندرة وسوء استخدام المياه.

الإطار رقم (7.1)، بعض الحقائق عن استهلاك بعض السلع الزراعية من المياه

- لإنتاج 1 لتر من الحليب تحتاج ل 1000 لتر من الماء
- لإنتاج شريحة من لحم البقر وزنها لـ 300 غرام، تحتاج لـ 4500 لتر من الماء
- لإنتاج فيليه صدر الدجاج وزنها لـ 300 غرام، تحتاج لـ 1170 لتر من الماء
- لإنتاج نصف كيلو من القمح، تحتاج لـ 500 لتر من الماء.
- لإنتاج تفاحة وزنها 100 غرام، تحتاج لـ 70 لتر من الماء.
- لإنتاج كيس واحد وزنه 200 غرام من البطاطس المقرمشة، تحتاج لـ 185 لتر من الماء
- لإنتاج إبريق واحد من القهوة بحجم 750 ملم، تحتاج لـ 840 لتر من الماء
- لإنتاج إبريق واحد من الشاي بحجم 750، تحتاج لـ 90 لتر من الماء
- لإنتاج قطعة من الجبن وزنها 500 غرام، تحتاج لـ 2500 لتر من الماء
- لإنتاج كوز واحد من الذرة وزنها 500 غرام، تحتاج لـ 450 لتر من الماء
- لإنتاج بيضة دجاج واحدة، تحتاج لـ 135 لتر من الماء
- المصدر: (الموقع الإلكتروني لإستدامة الإمارات، حق لكل طفل).

أعاد «إعلان الرياض»، في عام 2013، التأكيد على تنفيذ هذا البرنامج، علماً بأن الأمن الغذائي يتحقق عندما يحصل جميع الناس، وفي جميع الأوقات على القدرة في الحصول على غذاء سليم وكافٍ، يحقق الاحتياجات على شكل حياة صحية ونشطة.

مع السكان بالأرياف، حيث يتركز النشاط الزراعي، فقد وصلت نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون على أقل من (2) دولار أمريكي يومياً في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى (16.1%) في عام 1988، وارتفعت إلى (25.3%) في عام 1998، لتصل إلى (17.2%) في عام 2008 (Ibid.). (ج) تعتبر المياه مدخلاً رئيسياً من مدخلات الإنتاج بالقطاع الزراعي، فالإدارة الرشيدة للموارد المائية الزراعية، قد تساعد في ترشيد السلوك السعري للمنتجات الزراعية، علماً بأن متوسط قيمة مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية قد ارتفع من (90.4)، للفترة (2002–2004 = 100)، ليصل إلى (227.6) في عام 2011، وإلى (209.3) في عام 2012، في حين ارتفعت قيمة المؤشر في حالة الحبوب من (85.2) في عام 2000، ليصل إلى (246.8) في عام 2011، وإلى (249.6) في عام 2012. (د) تشير الإحصاءات إلى استيراد الدول العربية إلى ما قيمته (54.9) مليار دولار من السلع الغذائية، تمثل واردات الحبوب منها حوالي (21.3) مليار دولار لعام 2009. وتعادل كمية الحبوب المستوردة حوالي (58.2) مليون طن لعام 2009، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011)، تحتاج هذه الكمية إلى حوالي (50) مليار متر مكعب من المياه، وتعادل هذه الكمية حجم المياه العذبة المتدفقة على مصر سنوياً. وتمثل هذه الكمية أيضاً ما يعادل حوالي (30%) من موارد المياه العذبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (الموقع الإلكتروني للتنمية المستدامة). وعليه، فمن المستحسن أن يتم إنتاج الحبوب بدل من استيرادها. وبذلك يتم الاستفادة من الإمكانيات المائية بدلاً من هدرها.

توضّح الأُطر (8.1) و (9.1) و (10.1) و(11.1)، حالات عربية تطبيقية في مجال الاستخدام الرشيد للموارد المائية في عدد من الدول العربية.

2.2.1. القطاع الزراعي العربي والأمن الغذائي:

في ظل تزايد ضغوط المياه، المشار إليها أعلاه، ومعدلات النمو السكانية، حيث ارتفع عدد سكان الدول العربية من حوالي (219) مليون نسمة في عام 1990، إلى (351) مليون نسمة في عام 2010، (صندوق النقد العربي وآخرون، 2011)، وبمعدل نمو حوالي (2.35%)، وفي ظل غيرها من الضغوط، فقد بدأ الاهتمام يتزايد باعتبارات الأمن الغذائي العربي، الأمر الذي أدى بمؤتمر القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة بدولة الكويت في 20 يناير 2009، لتبني قرار حول، "برنامج طوارئ للأمن الغذائي العربي"، ينفذ خلال الفترة (2010–2030)، والمشار إليه سابقاً في الإطار رقم (2.1)، وبتكلفة تقارب (65) مليار دولار أمريكي، تُموَّل بالتساوي بين القطاعين العام والخاص، (مشار إليه في، AFED, 2011)، وأعاد "إعلان الرياض"، في عام 2013، التأكيد على تنفيذ هذا البرنامج، علماً بأن الأمن الغذائي يتحقق عندما يحصل جميع الناس، وفي جميع الأوقات على القدرة في الحصول على غذاء سليم وكافٍ، يحقق الاحتياجات على شكل حياة صحية ونشطة. ورغم حقيقة أن العالم قد شهد تاريخياً، نمو في الإنتاجية الزراعية تفوق الطلب المتزايد على الأغذية، إلاّ أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تحذر من احتمال الفشل المحلي في عدم تطوير القطاع الزراعي، وما يرتبط بذلك من خلق فرص جديدة لتوليد الدخل، فإن الأمن الغذائي قد يستثمر محلياً حتى في حالة وجود فائض غذائي عالمياً، (FAO, 2006).

يتجسد عدم الاهتمام المطلوب بالأمن الغذائي

العربي، في عدم الاهتمام الكافي للتمويل العربي الموجه للقطاع الزراعي، حيث لا يزال قطاعي الاتصالات والنقل، والطاقة والكهرباء، رغم أهميتهما، يستحوذان على ما يقارب (50.3%) من إجمالي العمليات التمويلية المتراكمة، لمؤسسات التمويل العربية، لغاية 31 ديسمبر 2010، (صندوق النقد العربي، وآخرون، 2011)، مع نسبة تصل إلى (11.5%) للقطاع الزراعي والثروة الحيوانية. أما على المستوى الدولي، فيوضح الشكل رقم (5.1) اتجاه مساعدات لجنة مساعدات التنمية (الخاصة بالمجموعة الأوروبية)، ومساعدات الوكالات المتعددة الأطراف، إلى القطاع الزراعي للتنمية الريفية، حيث يتضح انخفاض نسبة المساعدات الموجهة للقطاع الزراعي، من حوالي (23%) في الثمانينات من القرن الماضي، إلى حوالي (9%) في الفترات الأخيرة، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الموجهة إلى القطاع الزراعي في الدول النامية، فقد انخفضت نسبتها من حوالي (3.5%)، إلى إجمالي الاستثمارات المتوسط للفترة (1990–1992)، لتصل إلى حوالي (1.0%)، لمتوسط الفترة (2008–2010)، (محسوبة من UNCTAD, 2012).

يعود إهمال القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الأسباب المشار إليها أعلاه، مثل مشاكل المياه والاستثمارات، إلى الأخطاء التاريخية التي أنتجتها أغلب الدول العربية الزراعية، بعد نيل الاستقلال السياسي، في الاعتماد على الصناعة التحويلية، وإهمال القطاع الزراعي، ذلك انطلاقاً من قناعات، أيدولوجية كانت سائدة آنذاك، ترجّح أهمية التصنيع، رغم أهميته، كأساس لتنويع مصادر الدخل، ورفع معدل النمو، وتحسين توزيع الدخول،

الإطار رقم (8.1)، حالات عربية ناجحة في توفير استخدام المياه
(1) حالة مرفق إنتاج مشتقات الألبان ،
المملكة العربية السعودية

تعتبر هذه الشركة من أكبر الشركات المنتجة للحليب المعالج. وتشتري الشركة كل يوم (2020 متر مكعب) من المياه، وتصرف ما يقارب (1420 متر مكعب) من مياه الصرف الصحي. وبعد دراسة مصادر الهدر، تبين أن المصدر الرئيسي هو نظام التبريد، وبناءً على ذلك، فقد تم تطبيق نظام إعادة تدوير المياه لنظام التبريد، من خلال تركيب عدة آلات، ومضخات تخدم هذا الغرض. كما خفضت الشركة كمية المياه المستخدمة، لأغراض تنظيف المعدات والأماكن، من خلال التعليم والتدريب على الاستخدام الأمثل للمياه لهذه الأغراض، وعليه فقد تم تحقيق وفر باستخدام المياه يقدر بـ (160) ألف متر مكعب بالسنة، وتحقيق وفر مالي يقدر بـ (153) ألف دولار بالسنة، من خلال أساساً، تقليل وإعادة استخدام المياه، ودعم الإدارة، واستخدام طرق جديدة، ومراقبة فعّالة، وتدريب وإشراك الموظفين على الاستخدام الأمثل للمياه.

المصدر: (ملخصة من: AFED, 2012)

الإطار رقم (9.1)، حالات عربية ناجحة في توفير استخدام المياه
(2) إعادة تدوير داخلية وخارجية في شركة
لإنتاج الورق، المملكة العربية السعودية

تعتبر صناعة الورق من الصناعات المستهلكة للمياه، لذا وجب إتباع أساليب حديثة لتوفير استهلاك المياه، في دولة شحيحة المياه مثل المملكة، لقد تم ذلك من خلال توقيع اتفاق مع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في البلدية المعنية، يسمح بإعادة استخدام هذه المياه لأغراض صناعية، وبناءً على ذلك، فقد تمكنت الشركة من تخفيض استهلاكها من المياه من (20) إلى (8 متر مكعب) لكل من الورق المنتج. لقد ساعد هذا النظام الموفِر لاستخدام المياه في استبعاده لألياف الورقة، وزيادة كفاءة تحويل الألياف إلى ورق، بنسبة تصل بين (80%–90)، وقد تم كل ذلك من خلال إعادة تدوير داخلية وخارجية للمياه، والتزام قوي من قبل الإدارة، ومراقبة فعّالة، وقدرة فنية عالية، وقد ترتب على ذلك وفر بالمياه قدّر بحوالي (420 ألف متر مكعب) بالسنة، ووفر مالي يقارب (400) ألف دولار سنوياً، واسترداد الأموال المستثمرة للمعالجة خلال سنتين.

المصدر: (ملخصة من: AFED, 2012)

يعود إهمال القطاع الزراعي، إلى أسباب عديدة منها مشاكل المياه والاستثمارات، إلى الأخطاء التاريخية التي أنتجتها أغلب الدول العربية الزراعية، بعد نيل الاستقلال السياسي، في الاعتماد على الصناعة التحويلية، وإهمال القطاع الزراعي، ذلك انطلاقاً من قناعات، أيدولوجية كانت سائدة آنذاك، ترجّح أهمية التصنيع.

الإطار رقم (10.1)، حالات عربية ناجحة في توفير استخدام المياه
(3) مصنع لإنتاج المواد الغذائية، جمهورية مصر العربية

وصل استهلاك المياه، في المصنع، إلى (5.1 متر مكعب)، لكل طن من المنتج، (مقارنة مع (4 متر مكعب)، لكل طن كمعدل معياري للصناعة). ونظراً للضغوط المتزايدة على إمدادات المياه في موقع المصنع، وكذلك على شبكة الصرف الصحي، بدأ المصنع بإعادة تحليل عمليات الإنتاج لتحديد مصادر الوفر المحتملة بالمياه، وتم تحديد هذه المصادر في وجود تسربات للمياه، وإمكانية لإعادة استخدام المياه، وبعد إصلاح أماكن التسرب في أبراج التبريد، تم تحقيق وفر بحوالي (26 ألف متر مكعب) في السنة، وكذلك وفر مالي يقدر بـ (6) ألف دولار بالسنة، ومن خلال تنفيذ مشاريع لإعادة استخدام المياه بتكلفة مقدرة بـ (10.5) ألف دولار، تم تحقيق وفر يعادل (120 ألف متر مكعب) من المياه بالسنة، ووفر مالي يقدر بـ (27) ألف دولار بالسنة، وتم كل ذلك من خلال فهم إداري جيد للمشكلة، ومراقبة فعّالة، وتدريب للموظفين.

المصدر: (ملخصة من : AFED, 2012)

الإطار رقم (11.1)، حالات عربية ناجحة في توفير استخدام المياه
(4) إعادة تدوير المياه الرمادية واستخدامها في فندق على البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر الدول العربية معاناة من ندرة المياه. ويضطر الفندق المعني هنا لاستئجار موردي المياه من القطاع الخاص، لغرض ملئ خزانات الصندوق بالمياه، عشر مرات باليوم. ويتشكل حوالي (80%) من مياه الصرف الصحي بالفندق من المياه الرمادية (مرشات وأحواض الاستحمام وأحواض الغسيل بالمطابخ، وعليه فقد قام الفندق بتركيب محطة حديثة، الأول منها في الوطن العربي، لتدوير المياه الرمادية، (أنظر، الإطار رقم (4.1)، للتعريف الخاص بالمياه الرمادية). لقد تم ذلك من خلال التعاون مع كل من مصلحة المياه الأردنية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وتم تأسيس شراكة بين القطاعين العام والخاص، لتلقي موظفي الفندق وشركات أردنية ذات علاقة تدريبات تخص المحطة، التي تم بناؤها بالصندوق لأغراض تدوير المياه الرمادية، وتنفيذ أعمال الصيانة للمحطة بشكل مستقل. بناءً على هذه الجهود، تم حالياً تحويل المياه الرمادية بالفندق إلى مياه خدمة صناعية عالية الجودة، ومستوفية لشروط قانون مياه الاستحمام للاتحاد الأوروبي. وعليه، فقد تم توفير حوالي (17%) من إجمالي استهلاك المياه بالفندق، مع تحقيق وفر مالي بقيمة (80) ألف دولار، وذلك من خلال تخطيط فعّال لمعالجة المشكلة.

المصدر: (ملخصة من : AFED, 2012)

والمساهمة في معالجة عجز موازين المدفوعات، بسبب اتجاه معدل التبادل التجاري لغير صالح المنتجات الزراعية، ولتنامي الواردات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية. ومن ثم، تمّ اللجوء للتصنيع لمعالجة مثل هذه المشاكل، وغيرها، مع إهمال واضح للقطاع الزراعي، (كما هو الحال في التجربة العراقية، مثلاً). لقد ترتب على ذلك، ضمن نتائج أخرى، محاباة واضحة لنظم الحوافز الصناعية، على حساب الزراعة، وإعفاءات ضريبية موجهة أساساً للاستثمارات الصناعية، والتوسع في الائتمان المحلي لصالح التصنيع، وأسعار صرف مبالغ بها للعملة المحلية، بهدف دعم الواردات الصناعية من السلع الوسيطة، دون الزراعية، بالإضافة إلى توجه استثمارات البنية الأساسية، لصالح الحضر الصناعي، وعلى حساب الريف الزراعي. لقد ساهم ذلك الأمر، في بدء هجرات من القطاع الزراعي مع الصناعي، وزيادة أعداد العمالة الصناعية، والحاجة لمزيد من العرض الزراعي الغذائي. لقد بدء عجز عرض الإنتاج المحلي الزراعي بالظهور،

أو التفاقم، في ظل توجيه تخصيص أغلب الموارد للأنشطة الصناعية، وكذلك الموارد البشرية، الأمر الذي ساهم لاحقاً في بروز، أو تفاقم، عجز الحساب التجاري، بميزان المدفوعات. تفاقم هذا العجز، بسبب فشل استراتيجيات التصنيع المتبعة في أغلب الدول العربية، في إنتاج سلع وسيطة ورأسمالية، تحل محل المستوردات من هذه السلع، بالإضافة إلى استمرار استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية. (الجداول (1.1) و (2.1) و (3.1) و (4.1)، الخاصة بتطور الفائض/العجز في الحساب التجاري للسلع الرأسمالية، والوسيطة، والأولية، والاستهلاكية للدول العربية للفترة (1992-2011)، والناتج أساساً من استراتيجيات التصنيع المتبعة في هذه الدول).

لقد ترتب، ضمن نتائج أخرى، على إهمال القطاع الزراعي، انخفاض معدل نمو هذا القطاع، مقارنة بالأنشطة الصناعية التحويلية (محل اهتمام استراتيجيات التصنيع خلال العقود الخمس الأخيرة)، والقطاعات الخدمية، (محل إعادة خلق الدخول لداخلي أسواق العمل الجدد وإعادة توزيع الدخل). يوضح الجدول رقم (10.1)، أن معدلات نمو القطاع الزراعي خلال فترة الجدول، كانت أقل من معدلات النمو المناظرة للأنشطة الصناعية التحويلية، وأقل بكثير من معدلات نمو الأنشطة الخدمية. إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار بأن القطاعات الخدمية هي قطاعات كثيفة العمل، وتُستخدم أساساً خاصة الحكومية منها، لحل مشكلة البطالة، وأن الصناعات التحويلية هي في الغالب صناعات استهلاكية، ذات كثافة بالعمالة، فإنه بالإمكان عندها تَصور الطلب المصاحب لهذه العمالة المتزايدة في الأنشطة الصناعية التحويلية، والخدمية، على السلع الغذائية. في ظل انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي، مقارنة بمعدلات النمو القطاعية الصناعية والخدمية، فإنه كان لا بد من اللجوء إلى الخارج، الأمر الذي فاقم من إيضاح العجز الخارجي، كما أشار تقرير المعهد سابقاً.

من ضمن العوامل المسئولة عن ضعف الاهتمام بالقطاع الزراعي، عامل ضعف الاستثمارات في هذا القطاع، فقد وصلت نسبة الاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة إلى حوالي (9.9%)، من إجمالي الاستثمارات في عام 2003، وانخفضت إلى أدنى نسبة في عام 2005 لتصل إلى (0.1%)، ثم ارتفعت في عام 2007 لتصل إلى (5.3%)، لتنخفض إلى مستوى متدني وصل إلى (0.2%) في عام 2009، ثم ارتفعت إلى أعلى نسبة في عام 2010، (14.4%)، لتنخفض مرة أخرى في عام 2011 إلى (3.1%)، (بيانات إدارة البحوث، المنظمة العربية لضمان الاستثمارات وتأمين الصادرات)، مع استحواذ لأكبر النسب لصالح القطاعات الخدمية.

من ضمن العوامل المسئولة عن ضعف الاهتمام بالقطاع الزراعي، عامل ضعف الاستثمارات في هذا القطاع، فقد وصلت نسبة الاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة إلى حوالي (9.9%)، من إجمالي الاستثمارات في عام 2003، وانخفضت عام 2011 إلى (3.1%).

3.2.1. السياسات الزراعية:

شهدت الدول العربية، شأنها شأن بقية الدول النامية، أشكالاً مختلفة من السياسات الزراعية المؤثرة على أداء القطاع الزراعي. تتراوح هذه السياسات بين تلك المرتبطة بالسياسات الزراعية الواردة في برامج الإصلاح الاقتصادي، بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية، أو تلك المرتبطة بالدعم الزراعي المحلي، (وتأثره ببرامج الإصلاح والاتفاقيات الإقليمية والدولية)، أو السياسات الزراعية المرتبطة بتغيير نمط الملكية الزراعية، وبشكل محدد برامج الإصلاح الزراعي، وغيرها من السياسات. يحاول تقرير المعهد، من خلال هذا الفصل، الإشارة إلى

يلاحظ أن الفترة (1965-1986) قد شهدت دوراً حكومياً واضحاً في القطاع الزراعي، من حيث أهم أدوات السياسة الزراعية، وهي: تحديد المحاصيل المزروعة، وتثبيت أسعار المنتجين، والمشتريات الالتزامية الحكومية. لقد بدأت السياسة الزراعية بالتغير الجذري، من خلال تبني سياسات إصلاح اقتصادي كلية، قائمة على برنامج التعديل الهيكلي.

أهم تطورات هذه السياسات وإسقاطاتها في الدول العربية، وحسب توفّر المعلومات.

1.3.2.1. سياسات برنامج التعديل الهيكلي:

وإذا ما تم أخذ حالة جمهورية مصر العربية، (Soliman et al., 2010)، في مجال تطور السياسات الزراعية، فإنه يلاحظ أن الفترة (1965-1986) قد شهدت دوراً حكومياً واضحاً في القطاع الزراعي، من حيث أهم أدوات السياسة الزراعية، وهي: تحديد المحاصيل المزروعة، وتثبيت أسعار المنتجين، والمشتريات الالتزامية الحكومية. لقد بدأت السياسة الزراعية بالتغير الجذري، من خلال تبني سياسات إصلاح اقتصادي كلية، قائمة على برنامج التعديل الهيكلي، بدأ أساساً بالقطاع الزراعي، منذ عام 1987، من خلال قيام وزارة الزراعة بالتخلص من الضرائب والإعانات في القطاع الزراعي، ثم قامت مصر بتبني برنامج إصلاح اقتصادي كلي شامل لكافة القطاعات، وما يترتب على ذلك من نتائج جوهرية على القطاع الزراعي. (الإطار رقم 12.1).

يلاحظ بأن هذا البرنامج وسياساته القائمة على التحرير الاقتصادي، قد ترتب عليه العديد من النتائج منها، (Soliman et al., 2010): (أ) زيادة ربحية كل فدان من القمح خلال الفترة (1987-

الإطار رقم (12.1)، سياسات الإصلاح الاقتصادي لمؤسسات التمويل الدولية المرتبطة بالقطاع الزراعي: حالة جمهورية مصر العربية أوائل التسعينات من القرن الماضي

- إلغاء الحصص على توريد الأرز.
- رفع أسعار المنتج للقطن، إلى 50 في المئة من السعر الدولي المعادل.
- رفع أسعار المنتج للقطن، بالنسبة لمتوسط أنواع القطن الثمانية المتنوعة، لتصل إلى 60 في المئة من الأسعار الدولية.
- رفع أسعار المنتج للقطن، إلى 66 في المئة من الأسعار الدولية، لكل مجموعة من المجموعات المختلفة لمجموعات القطن الثمانية.
- خفض مستوى دعم مبيدات القطن والأسمدة، بمقدار 50 في المئة.
- توقف البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي عن دعم العلف الحيواني.
- توقف بنك التنمية والائتمان الزراعي عن استيراد الذرة الصفراء، (كان البنك المذكور هو المستورد الوحيد للذرة الصفراء حتى 1989).
- تشكيل لجنة للنظر في تحويل الهيئة الزراعية المصرية إلى شركة قابضة، في ظل قانون 203. اقتصر دور شركات استصلاح الأراضي على تقديم مرافق البنية التحتية، وجرى تشجيع مشاركة القطاع الخاص من خلال قروض ميسرة من بنك التنمية والائتمان الزراعي بأسعار فائدة تقدر بـ 7-8 في المئة.
- إعطاء تراخيص، بين (يوليو 1991) و (9 مارس 1992)، لأكثر من (600) من السماسرة المتعاملين في الأسمدة في القطاع الخاص، لبيع الأسمدة والمبيدات الحشرية. ارتفع نصيب القطاع الخاص إلى أكثر من ثلث إجمالي توزيع الأسمدة.
- المصدر: (صندوق النقد الدولي، 1997)

2007)، لتصل إلى حوالي (924) جنيه، مع معدل نمو سنوي بالأرباح يعادل (6.4%) تقريباً. (ب) إلاّ أن تكاليف إنتاج القمح ارتفعت بشكل كبير، لتصل إلى (8.1%) سنوياً، وبالشكل الذي تجاوزت به الزيادة في سعر حبوب القمح، البالغة (5.9%)، علماً بأن متوسط التكلفة السنوية لإنتاج الفدان من القمح كان في حدود (1172) جنيه. (ج) الزيادة بتكاليف الإنتاج، من خلال زيادة القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية، والناتجة عن إعادة النظر بقانون الإصلاح الزراعي المصري رقم 157 لعام 1952، وتحرير هذا القانون في عام 1992، (كما سيشار لاحقاً)، علماً بأن نسبة إيجار الأراضي الزراعية، كان يعادل حوالي (36.0%)، من تكاليف الإنتاج، وتعادل تكاليف العمل حوالي الخمس، (20.8%)، وتكاليف المكائن الزراعية حوالي، (17%)، والأسمدة الكيماوية حوالي، (10.25)، والبذور حوالي، (5.6%)، وبقية التكاليف، (10.4%)، (Ibid.). لقد ترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادي، القائمة على برنامج التعديل الهيكلي المشار إليها أعلاه، بالقطاع الزراعي، تأثيرات في جانب العرض، وفي جانب الطلب. (Ibid.).

وبقدر تعلق الأمر بجانب العرض، فقد أدت هذه السياسات إلى العديد من الآثار منها: (أ) مسئولية المزارعين عن تحديد مساحات المحاصيل والمناوبة في زراعتها، (مع استثناء في مساحة الأراضي المزروعة بالأرز، مع إزالة القيود على المساحات المزروعة بالفواكه، والخضراوات والبرسيم). (ب) استبدال توزيع المدخلات الزراعية، من على أساس كمية لكل فدان، إلى كمية لكل مزارع، مع تحرير تسويق المدخلات، وأسعارها، (باستثناء أسعار الديزل، وبذور القطن، ووقاية نبات القطن، التي استمرت مدعومة). (ج) استبدال سياسة بنك الائتمان الزراعي من الائتمان العيني، إلى النقدي، في مجال توفير المدخلات الزراعية. (د) التوقف عن سياسة التسليم الإلزامية لأهم المحاصيل، أو التسليم بحصص معينة، واستبدالها بتسليم طوعي، (ما عدا في حالة قصب السكر). (هـ) تخفيض سعر الصرف بدءًا من عام 1990، (وبدأت سياسة توحيد سعري الصرف الرسمي، وسعر السوق). (و) تحرير تجارة السلع الزراعية الخارجية.

أما في ما يخص جانب الطلب (الاستهلاك)، فقد تأثر ببرنامج التعديل الهيكلي، من خلال عدة آليات، منها: يتمتع نظام التموين بتاريخ طويل (القائم على قيام وزارة التموين والتجارة الداخلية باستيراد السلع الغذائية، وبيعها للمواطنين بأسعار مدعّمة، علماً بأنه يقدر بأن هناك حوالي (10) مليون عائلة، أو ما يعادل (45) مليون شخص، يشارك في نظام التموين حالياً). لقد تم استبدال هذه الوزارة بأخرى، تحت اسم وزارة الضمان الاجتماعي في عام 2005، التي تبنت أيضاً نظام توزيع الأغذية الأساسية بالبطاقة (التموين)، بعد التحقق من مصادر الدخل العائلي. وبالإضافة إلى نظام التموين، فإنه يتم دعم سعر الرغيف، (يباع بحوالي 30% من التكلفة الاقتصادية). رغم تزايد الدعم للسلع الغذائية، إلا أن فجوة الفقر في تزايد، مع تزايد عدد المستفيدين من الأثرياء من الدعم الغذائي. لقد أشار تقرير البنك الدولي لعام 2007، حول تقييم الفقر في مصر، (مُشار إليه في، Youssef, 2008)، إلى أن هناك (62%) من الموسرين ممن يستفيدوا من دعم الرغيف البلدي، مقابل (38%) من الفقراء، مقابل (57%) للموسرين، و (43%) للفقراء في حالة بطاقات التموين، الأمر الذي فاقم من مشكلة الفقر، بفعل سوء التوزيع.

وبالإضافة إلى تأثر القطاع الزراعي بالسياسات المرتبطة ببرنامج التعديل الهيكلي، والمشار إليها أعلاه، فإن القطاع الزراعي يتأثر بالسياسات، من خلال آليات أخرى منها، في الحالة المصرية، الربط بين زيادة إنتاجية المحاصيل مثل، القمح، الأرز، القطن والذرة، وتحرير السياسات الزراعية، إلا أن (Abou Mandour, 1995)، يلاحظ بأن التحسن الحاصل في إنتاجية هذه المحاصيل، يعزى إلى دور الدولة في إنتاج المحاصيل ذات العوائد المرتفعة، والإشراف على توزيعها. كما أشار أحد تقارير البنك الدولي (مشار إليه في Ibid.)، إلى أن كثير من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في مصر، (ممن يحوزوا أقل من فدانين) قد تأثروا سلباً، بفعل انخفاض دخولهم، الناتج عن تطبيق سياسات برنامج تحرير السياسات الزراعية، (علماً بأن نسبة من يحوزوا أقل من فدانين، تمثل حوالي أكثر من نصف مالكي الحيازات الزراعية، آنذاك).

كما ساهمت هذه السياسات برفع أسعار الأسمدة (مدخل زراعي)، خلال خمس سنوات من تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، من (149) جنيه للطن في حالية اليوريا، إلى (505) جنيه للطن، ومن (58) جنيه للطن، إلى (301) جنيه للطن في حالة البوتاسيوم، ومن (75) جنيه للطن، إلى (400) جنيه للطن في حالة الفوسفات المُحسّن. لقد أثر هذا الأمر على صغار ومتوسطي المنتجين الزراعيين، في تحملهم لتكاليف الإنتاج المرتفعة، التي أثرت بدورها على ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، الأمر الذي لا يتسق مع هدف توسع السوق، من خلال الصادرات، بسبب ضعف القدرة التنافسية السعرية، فعلى سبيل المثال، فقد ارتفعت أسعار القطن طويل التيلة المصري المعلن من الحكومة المصرية، بعد تطبيق سياسات التحرير الزراعية، عن الأسعار المناظرة السائدة في الأسواق الدولية، (بفعل، مثلاً، دعم الحكومة الأمريكية للقطن الأمريكي المصدّر).

كما ساهمت سياسة التحرير الزراعية في تحرير أسواق الأراضي الزراعية، (خاصة، بعد تحرير قانون الإصلاح الزراعي لعام 1952 بآخر في عام 1996)، وزيادة عدد مستأجري الأراضي الزراعية، ممن فُسخت عقودهم، وبتركها للمالك. لقد زاد هذا الأمر من عدد الفلاحين غير المالكين للأراضي الزراعية، يقدر (Ibid.)، عدد من تأثروا بفسخ العقود، بحوالي (37.5%) من حائزي العقود الإيجارية، الأمر الذي لا يخدم اعتبارات الاستقرار الاجتماعي.

كما ساهمت سياسة التحرير الزراعية في تحرير أسواق الأراضي الزراعية، (خاصة، بعد تحرير قانون الإصلاح الزراعي لعام 1952 بآخر في عام 1996)، وزيادة عدد مستأجري الأراضي الزراعية، ممن فُسخت عقودهم، وبتركها للمالك.

2.3.2.1. الدعم الزراعي:

يلعب الدعم الزراعي دوراً في السياسة الاقتصادية عموماً، والسياسة الزراعية بشكل خاص، فمن ناحية يعتبر محلاً للخفض، والإلغاء، من قبل العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي، المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية، ومن ناحية أخرى، يعتبر عاملاً يقلل من تنافسية وربحية المنتجين الزراعيين المحليين، في ظل تزايد حصة الإعانات في أسعار السلع الزراعية المستوردة من الدول المتقدمة. يعتبر الدعم السعري، هو الفارق بين سعر التكلفة، وسعر المستهلك، وبالتالي، فهو يرتبط بالسياسة السعرية، وما يترتب على هذه السياسة من نتائج اقتصادية واجتماعية، (تؤدي الأسعار عدة وظائف منها: أداة لترشيد استخدام الموارد، وأداة ضريبية، ومعدل للتبادل الداخلي والخارجي، وأداة

لتوزيع السلع، والخدمات، وأداة لتوزيع الدخل). قد تتسق هذه الوظائف، وقد تتفاوت، لذا، وجب الحرص الشديد عند صياغة سياسات الدعم، والوعي بآثارها المختلفة). كما أشار (Kostigen, 2011)، فإن سياسة دعم المزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية، (الممولة من الضرائب)، كان لها "خراب انتقامي Wreak Havoc"، حسب تعبير المؤلف عن أسعار الأغذية عالمياً، ذلك، من خلال إغراق أسعار منتجات السلع الزراعية في الدول الزراعية، ومنها، كما يشير المؤلف، جمهورية مصر العربية، (تعتبر مصر، حسب إحصاءات وزارة الزراعة الأمريكية، أسرع الأسواق الزراعية نمواً في الاستيراد، فقد ارتفعت هذه الواردات بحوالي (300%) منذ عام 2000، وتعتبر الولايات المتحدة المصدّر الرئيسي). (Ibid. .

وفقاً للمعلومات المتاحة حالياً، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009)، فإن أوضاع الدول العربية في مجال الدعم الزراعي تتفاوت، ففي حالة الدول غير الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، (فلسطين، لبنان، العراق، سوريا واليمن)، فإنه يلاحظ، في حالة فلسطين، عدم تقديمها لأي دعم للصادرات الزراعية، من الموازنة العامة للدولة، ما عدا أعضاء الزراعة، من ضريبة القيمة المضافة، التي لا تشكل قيمة كبيرة، أما في حالة لبنان، فهناك دعم للصادرات الزراعية، من خلال برنامج «اكسبورت بلاس Export Plus"، مع وجود دعم محلي غير مشوه للتجارة، «الصندوق الأخضر Green Box"، ودعم يشوه التجارة الخارجية، «الصندوق الكهرماني Amber Box"، مقدم لمنتجات القمح والشمندر السكري. (الإطار رقم 13.1).

أما في حالة العراق، فلا يوجد دعم مقدم للصادرات الزراعية، مع تركز الدعم المحلي ضمن «الصندوق الأخضر»، المسموح به، وكذلك ضمن دعم «الحد الأدنى، De Minimis" (وهو المسموح به ضمن الدعم الوارد في الصندوق الكهرماني، على أن يكون (10%)، أو أقل من قيمة الدعم)، في مجال دعم المكائن الزراعية، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، ودعم بعض المحاصيل، (القمح، الشلب والذرة الصفراء).

لا تقدم سورية دعماً للصادرات الزراعية، ويتجسد دعمها المحلي في، دعم مشوه للتجارة، ويتمثل في منح أسعار تشجيعية لمحاصيل، القمح، القطن، التبغ والشمندر السكري، كذلك دعم أسعار

تتفاوت أوضاع الدول العربية في مجال الدعم الزراعي، ففي حالة الدول غير الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية على سبيل المثال (فلسطين، لبنان، العراق، سوريا واليمن)، فإنه يلاحظ، في حالة فلسطين، عدم تقديمها لأي دعم للصادرات الزراعية، من الموازنة العامة للدولة، ما عدا أعضاء الزراعة، من ضريبة القيمة المضافة، التي لا تشكل قيمة كبيرة، أما في حالة لبنان كمثل آخر، فهناك دعم للصادرات الزراعية.

الإطار رقم (13.1)، صناديق الدعم الزراعي وفقاً للاتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية

يُقَسم الدعم الزراعي وفقاً لهذه الاتفاقية إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: الدعم المشوّه للتجارة، ويندرج ضمن صندوق يطلق عليه "الصندوق الكهرماني Amber Box"، وهو الدعم الممنوع، ويشمل كافة الدعم المالي الممنوع، لدعم أسعار السلع الزراعية، أو تقديم مستلزمات إنتاج، أو خدمات مجانية، إما بأسعار تقل عن التكلفة، بهدف دعم يرتبط بكميات الإنتاج، أو بتقديم منح، أو مساعدات مدعومة للمشروعات الزراعية، ويستخدم مقياس يسمى، "مقياس الدعم الكلي AMS" بهدف قياس هذا النوع من الدعم.

ثانياً: الدعم المشوه للتجارة والمسموح بشروط، ويندرج ضمن صندوق يطلق عليه "الصندوق الأزرق Blue Box"، يشمل هذا الدعم، المسموح بشروط، ذلك المقدم ضمن برامج الحدّ من الإنتاج النباتي أو الحيواني، في حين يسمح للدعم هنا بشروط، أن يرتبط بحاجة إنتاج ثابتة، أو يدفع على أساس (85%)، أو أقل من مستوى الإنتاج في فترة الأساس، أو كون مدفوعات الدعم ترتبط بعدد ثابت من رؤوس الماشية.

ثالثاً: الدعم المسموح وغير المشوه للتجارة، ويندرج ضمن صندوق يطلق عليه "الصندوق الأخضر Green Box"، ومن أمثلة هذا الدعم، البرامج الحكومية الموجهة للتنمية الزراعية، من خلال الخدمات العامة والممولة من الموازنة، شاملة الإعفاءات الجمركية والضريبة، (ما عدا دعم الأسعار)، وتشمل هذه الخدمات (12) مجال خدمي، واردة في الملحق الثاني من اتفاقية الزراعة.

المصدر: (WTO website)

الأسمدة، وبذور القمح، ودعم أسعار الغرائس المثمرة، وأسعار فائدة مدعومة للقروض الزراعية، مع وجود دعم حدّ أدنى، في مجال أسعار مياه شبكات الري الحكومية، ودعم المحروقات، ودعم الكهرباء المستخدمة في الآبار الزراعية، مع وجود دعم غير مشوه للتجارة في مجال البحوث والإرشاد الزراعي، ومكافحة الآفات الزراعية.

أما في حالة اليمن، فهناك دعم للصادرات الزراعية (على شكل دعم شحن الإنتاج الزراعي)، ويمكن أن يسمح به، بعد نيل عضوية المنظمة، لكون اليمن دولة أقل نمواً. أما الدعم المحلي، فيتمثل أساساً في «الصندوق الأخضر»، المسموح به، ويقتصر الدعم المشوّه للتجارة (الصندوق الكهرماني)، على دعم القروض الزراعية، (دعم أسعار الفائدة).

التزمت الدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية (12) دولة عربية، بآليات لإلغاء الدعم المشوّه للتجارة (الصندوق الكهرماني)، واستمرار العمل بالدعم المسموح به (الصندوق الأخضر)، والمسموح بشروط (الصندوق الأزرق)، والعمل كذلك ضمن آليات الحدّ الأدنى.

علماً بأن الدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية (12) دولة عربية، قد التزمت بآليات لإلغاء الدعم المشوّه للتجارة (الصندوق الكهرماني)، واستمرار العمل بالدعم المسموح به (الصندوق الأخضر)، والمسموح بشروط (الصندوق الأزرق)، والعمل كذلك ضمن آليات الحدّ الأدنى المشار إليها أعلاه.

تنبع أهمية الدعم الزراعي في الدول العربية، من حقيقة الدعم الزراعي الضخم السائد في الدول المتقدمة، (الجدول رقم 11.1) وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الإنتاج الزراعي المحلي عربياً، وتآكل القدرات التنافسية، أمام الواردات الزراعية المدعمة من الدول المتقدمة. فقد وصل دعم المزارعين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة من عوائد المزرعة، إلى أقصاه في حالة دول: ايسلندا، اليابان، النرويج، سويسرا، تركيا، كوريا الجنوبية وكندا، وبلغ على مستوى دول المنظمة حوالي (30%) في عام 2004، وانخفض إلى (19%) في عام 2011، في حين، وصل على مستوى الاتحاد الأوروبي، إلى (33%) في عام 2004، وانخفض إلى (18%) عام 2011. لا يُعدّ دعم المنتجين الزراعيين في الدول العربية عيباً خاصةً، ويعتبر توفير السلع الزراعية محلياً شرطاً مهماً للاستقلال الاقتصادي والسياسي لأي أمة من الأمم. لقد كان بالإمكان توجيه جزء من قيمة فروقات الأسعار المدفوعة للدول المتقدمة من الدول العربية، لدعم الإنتاج الزراعي المحلي، (لا يبرر انخفاض أسعار الواردات المستوردة عدم دعم الإنتاج الزراعي المحلي، ذلك لأهمية توفير إنتاج زراعي محلي لاعتبارات غير اقتصادية)، وبالتالي تعزيز إمكانية الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، من إنتاج السلع الزراعية محلياً، (أنظر، الجدول رقم (2.1)، حول نسبة الاكتفاء الذاتي المنخفضة الحالية في عدد من الدول العربية). فعلى سبيل المثال، يقدر مجلس الحبوب العالمي، واردات مصر من القمح، خلال (2012/2011)، بحوالي (11) مليون طن، التي تمثل حوالي (70%) من الاستهلاك المحلي من القمح، (يُنتج منها حوالي 4 مليون طن محلياً). ولو تم توجيه حوالي (4) مليار جنيه لدعم القطاع الزراعي المصري، من مجموع (10) مليار جنيه، تم دفعها كفروق أسعار، (بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المستوردة في السنوات الأخيرة)، لكان بالإمكان الوصول إلى اكتفاء ذاتي زراعي، وكذلك المساهمة في رفع قيمة الجنيه المصري، (بسبب خفض الواردات). (موقع مصر 11).

3.3.2.1. الإصلاح الزراعي:

من العوامل التي ساهمت في تدهور أوضاع القطاع الزراعي، هي تلك المرتبطة بضعف آليات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، بفعل التطبيق السيئ لسياسة الإصلاح الزراعي، في عدد من الدول العربية الزراعية، (رغم الاتفاق على أهمية المشاركة في ملكية الثروة الزراعية، المتمثلة في الأراضي الزراعية، إلاّ أن ذلك يجب أن لا يتم على حساب الإنتاج، والإنتاجية الزراعية). (أنظر، الإطار رقم (14.1)، حول تطور إدارة القطاع الزراعي في أغلب الدول العربية).

تنبع أهمية الاهتمام بالإصلاح الزراعي من حقيقتين، الأولى، أن أغلب الدول حققت مستويات مرتفعة في النمو والإصلاحات الاقتصادية الكلية، إلاّ أن هذه المستويات والإصلاحات لم يترتب عليها تحسين في توزيع الدخل، في حالة سيادة عدم

تنبع أهمية الاهتمام بالإصلاح الزراعي من حقيقتين، الأولى، أن أغلب الدول حققت مستويات مرتفعة في النمو والإصلاحات الاقتصادية الكلية، إلاّ أن هذه المستويات والإصلاحات لم يترتب عليها تحسين في توزيع الدخل، في حالة سيادة عدم العدالة في توزيع الأراضي، (كأحد أشكال الثروة). أما الحقيقة الثانية، فهي الربط بين الإصلاح الزراعي، والنمو الموجه لمحاربة الفقر.

الإطار رقم (14.1)، التطور التاريخي لإدارة القطاع الزراعي في أغلب الدول العربية الزراعية

تميزت فترة الحكم العثماني في هذه الدول، التي استمرت من منتصف القرن السادس عشر، ولغاية أوائل العشرينات من القرن العشرين تقريباً، بنظام "الحيازة القبلية Tribal Tenure"، حيث تمتلك الدولة العثمانية، وفقاً لهذا النظام، ملكية الأرض، وتعهد للقبائل باستخدامها. بدءًا من أواسط القرن التاسع عشر تقريباً، بدأت ملكية الأراضي الزراعية تنتقل تدريجيا للملكية الخاصة، ممثلة بشيوخ القبائل، وتحولت أغلب "المراعي إلى أراضي مزروعة، وبعد أن اكتسب الشيوخ مزيداً من السلطات السياسية، بدؤوا بالضغط لتحويل "الحيازة القبلية" إلى تملك الحيازة من قبلهم، ونجحوا في هذا المسعى. رغم ما تبع ذلك من تعميق الصفة التجارية للنشاط الزراعي، ومساهمته في خلق فائض زراعي موجه للسكان الحضر، إلاّ أن الخصائص القبلية استمرت في العمل. فعلى سبيل المثال، استمر تأثير القيم القبلية وتأثير شيخ القبيلة على توزيع حصص الحيازة الزراعية بين أعضاء القبيلة، وتناوب القطع الزراعية المطلوب زراعتها، والمحاصيل المخصصة لكل مؤجر، ما ترتب على ذلك من استبعاد قوى السوق من العمل بالقطاع الزراعي، مع شبه غياب للعمل الأجري، والإيجار النقدي. لقد زاد عدد المستأجرين والمشاركين في المحاصيل "sharecroppers"، بالإضافة إلى زيادة القيود على هؤلاء، من خلال عدم إمكانية تركهم للأراضي الزراعية، طالما لم يسددوا ديونهم للملاك، (المصدر المعتمد على العمالة الرخيصة والعلاقات الاجتماعية السائدة آنذاك).

بما أنه لا يوجد حافز للاستثمار في تكنولوجيات حديثة بالزراعة، ذلك خوفاً من أن يكون لهذا الاستثمار آثار عكسية على أسعار العوامل والعلاقات الاجتماعية. لقد ساهم هذا الأمر سلباً في إنتاجية الزراعة، والاعتماد على التوسع في المساحة المزروعة، كمصدر أساسي لزيادة الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى الوصول إلى الأراضي الزراعية الحدّية، (بفعل زيادة الملوحة وندرة المياه). ساهم هذا النوع من النظام الزراعي، (القائم على عدم تغيير النظم التقليدية وتعظيم الربح بالأجل القصير، وعدم الرغبة في تطوير نظم الإنتاج) في دعم الاستمرار بنظام زراعة المحصول الواحد "Mono Culture"، ومحاربة تنويع المحاصيل الزراعية.

بعد حصول التغييرات السياسية في نظم الحكم، في عدد من الدول الزراعية العربية في الخمسينات من القرن الماضي، أساساً، تحول ثقل الملكية من رجال القبائل والعشائر إلى الفلاحين، من خلال قوانين الإصلاح الزراعي، وما رافقها من تفتيت للملكية، وبروز دور كبير للدولة في النشاط الزراعي، بالإضافة إلى بروز دور النشاط التعاوني، ومع تعاظم النمو السكاني، وتواضع إدارة أداء القطاع الزراعي، انخفضت مساهمة الإنتاج في السوق الكلي، وزادت أهمية الواردات. لا يزال هذا الوضع سارياً في أغلب الدول العربية.

هناك دور رئيسي للدولة التنموية في توزيع الثروة على شكل أراضي زراعية، عندما يفشل السوق لإنجاز مثل هذا التوزيع أو إعادة التوزيع، طالما أن هيكل توزيع الأراضي السابق للإصلاح الزراعي هو نتيجة «لسياسات تمييزية»، وليس نتيجة لعمل قوى السوق.

العدالة في توزيع الأراضي، (كأحد أشكال الثروة). (Deininger et al, 2007). أما الحقيقة الثانية، فهي الربط بين الإصلاح الزراعي، والنمو الموجه لمحاربة الفقر. لقد أشار (Sakib, 2010)، إلى أن هذا الربط يستدعي، اقتران ملكية الأراضي الزراعية بالفئة الأكثر إنتاجية، وضرورة توفير عوامل الإنتاج الأخرى للفلاحين، عدا الأرض، مع توفر حدّ أدنى من المستوى التعليمي، وتشجيع الصناعات الريفية، ذات كثافة العمل بشرط مكمل، وربط الملكية بأولئك الذين لا يملكون أراضي، بهدف الإصلاح الزراعي بعدة أشكال، ولا ترتبط بشكل واحد، كما هو السائد والمتمثل بمصادرة الأراضي من المالكين السابقين، وتحويل أغلبها للفلاحين. يوضح الشكل رقم (6.1) هذه الأشكال الأخرى. هناك دور رئيسي للدولة التنموية في توزيع الثروة على شكل أراضي زراعية، عندما يفشل السوق لإنجاز مثل هذا التوزيع أو إعادة التوزيع، طالما أن هيكل توزيع الأراضي السابق للإصلاح الزراعي هو نتيجة «لسياسات تمييزية، Discriminatory Policies»، وليس نتيجة لعمل قوى السوق، (Deininger, 2005). لقد قامت العديد من الدول العربية بإصدار قوانين للإصلاح الزراعي، منذ خمسينيات العقد الماضي، فعلى سبيل المثال، أصدرت مصر، القانون رقم 178 لعام 1952، وما تلاه من تعديلات، وأصدرت العراق، القانون رقم 30 لعام 1958، وما تلاه من تعديلات، وكذلك سوريا، القانون رقم 161 لعام 1958، وما تلاه من تعديلات.

إذا ما تم أخذ حالة العراق، مثلاً، وما ترتب على قانون الإصلاح الزراعي من آثار على القطاع الزراعي، فسوف يُلاحظ نتائج سلبية واضحة، ساهمت في ضعف أداء هذا القطاع مستقبلاً. فوفقاً للقانون رقم 30 لعام 1958، المشار إليه أعلاه، فقد تم وضع حد أقصى لملكية الأراضي الزراعية، وهو (1000) دونم للأراضي المروية بالسقي، و (2000) دونم للأراضي المروية بالأمطار، مع استيلاء الحكومة على ما يزيد عن ذلك، مقابل سندات حكومية لصالح ملّاك الأراضي، (ألغيت هذه السندات في عام 1969). لقد تم توزيع الأراضي على الفلاحين بواقع (30–60) دونم للأراضي المروية سقياً، و (60–120) دونم للأراضي المروية بالأمطار، لقاء أن يدفع الفلاح مقابل للحكومة، يسدد خلال عشرين سنة، مع ضرورة أن يكون الفلاح عضواً بجمعية فلاحية، (مع تحديد ميزة خمسة سنوات لإنجاز توزيع الأراضي للفلاحين). لقد تم تعديل القانون رقم (30)، بقانون آخر رقم (117) لعام 1970، الذي رفع مساحة الأراضي الموزعة للفلاحين لتصل إلى (40–600) دونم للأراضي المروية سقياً، وإلى (1000–2000) دونم للأراضي المروية بالأمطار، مع مصادرة ما يزيد عن ذلك. قامت الحكومة في عام 1981 بإنشاء (28) مزرعة جماعية حكومية، بعدد عاملين بلغ (1346)، وباستزراع مساحة قدرها (180) ألف هكتار، وبعد ثبات عدم ربحية وجدوى هذه المزارع، قامت الحكومة في عام 1983 بتشجيع القطاع الخاص المحلي والعربي، بتأجير مساحات واسعة بغرض تشجيع الإنتاج الزراعي، (وصل عدد المستأجرين في عام 1982 إلى ألف مستأجر)، وقررت الحكومة في ما بعد، في عام 1987، بتحويل الملكية الزراعية إلى خاصة، إما من خلال تأجير أو بيع المزارع الحكومية. (Metz, 1988).

لقد كان الهدف من سياسة الإصلاح الزراعي، هو تحقيق العدالة، من خلال إعادة توزيع الثروة، بهدف تحسين توزيع الدخل لاحقاً، (أنظر، الكواز،

2012)، حـول العلاقـة بين السياسـات الاقتصادية والعدالـة الاجتماعيـة، والإشـارة إلى أهميـة إعادة توزيـع الـثروات)، أو زيـادة الإنتاج الزراعـي، إلاّ أن النتائـج لم تكن مشجعـة، الأمر الـذي انعكس سلباً علـى أداء هـذا القطاع. يشير (زينـي، 2003)، إلى أن أحد مشاكل قانون الإصلاح الزراعي، في العراق، هي عدم إكمال توزيع الأراضي خلال خمس سنوات، المشـار إليهـا أعلاه، حيـث كانت الحكومـة في عام 1968، (أي بعـد عشـر سنـوات من صـدور قانون عـام 1958)، قـد استولت علـى (6.8) مليار دونم، في حـين أن ما تم توزيعه كان أقل من (1.76) مليون دونم، حيـث تم تأجير الأراضي غـير الموزعة بعقود قصـيرة الأجـل، الأمـر الـذي لا يشجـع الاستثمار طويـل الأجل. كما أن الحكومـة كان ينقصها الخبرة لاستثمـار الأراضـي غير الموزعة، (سـواء في مجال توفـير التمويل، والبذور والمضخـات والتسويق، التي كان يتولاهـا المـلاك السابقـين). كمـا ترتـب علـى هـذه الآلية من الإصلاح الزراعـي، بدء الهجرة إلى الحضر، وانخفاض الإنتاج الزراعي. لقد تم وصف نتائـج هـذه الحالـة مـن قبـل، (Penrose and Penrose, 1978)، بأنهـا لا تؤدي إلى أي رغبة من قبـل الفلاحين في تحسين الأراضـي مستقبلاً، التي تشـكل حوالي ثلث أراضي العراق الزراعية، المعتمدة على العقـود القصـيرة الأجل، والمحصـول الواحد، مع استمـرار المشاكل الخاصة بملوحة التربة، وعدم بزلها (تنظيفها بالمياه).

كمـا يتخـوف البعض الآخر مـن عـدم القدرة والإمكانيـة المؤسسيـة للحكومـة، في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بالصياغة التي صدرت بها. وحتى في حالـة تمتع الحكومة بهذه الإمكانية، فإن التخوف لا يـزال قائماً، على شكل زيادة مظاهر الفساد، (من خـلال التحكـم بتوزيـع مستلزمات لإنتـاج الزراعي حكوميـاً، وتوفـير التمويل الـلازم، وتسهيل خدمات التسويـق، وغيرهـا)، واحتمـال سيطـرة "النخبـة السياسيـة والاقتصاديـة" علـى ملكيـة الأراضـي الزراعية.

أمـا في حالة مصـر، فقد حصل نفـس الاتجاه، مـن خلال القانـون رقم 96 لعـام 1992، الذي قام بتحريـر قانون الإصـلاح الزراعي المصـري، المشار إليه أعـلاه، فقد تم تحديد فترة تحول خلال خمس سنـوات (1992-1997)، يتـم خلالهـا قيام الفلاح المستأجِـر بإعادة الأراضـي لمالكها السابق، (التي تم استئجارهـا بعقـود إيجار لمدة أربعين عـام، وبإيجار ثابت، وفقاً للقانون رقم 157 لعام 1952. لقد ترك القانـون الجديد لعام 1992 تحديـد الإيجار لقرار المالـك، حيث وصل إيجار الفـدان سنوياً إلى حوالي (3) ألـف جنيه في عام 2005، بعد أن كان في حدود 100 جنيه، التي تعـادل سبعة أمثال الضريبة، وفقاً للقانون السابق لعام 1952).

لقـد ترتب علـى تحرير قانون الإصـلاح الزراعي آثـار سلبية على القطاع وقـوة العمل الزراعية. فوفقاً لتعديـلات وزارة الزراعـة المصريـة، فقـد بلـغ عدد المستأجريـن الزراعيـين المتضرريـن مـن قانـون عام 1992 حـوالي (904) ألـف مستأجر، (يمثلون حوالي 30% مـن المزارعـين المصريـين). تعتبر هـذه النسبة مسئولة عن زراعة حوالي (1.49) مليون فدان، (علماً بأن الأراضـي القابلة للزراعة قدرت بحوالي 5 مليون فدان، بالـوادي والدلتا، بالإضافـة إلى مليونين فدان مقدرة للأراضـي المستصلحة حديثاً). لقد ترتب على ذلـك تعرض الأمن الاجتماعـي لـ (904) ألف مزارع وعوائلهـم، (التـي تقـدر بحوالي 5.3 مليـون) للخطر والانتهـاك، من خلال فقدانهم لمصادر الدخل. (أنظر،

ترتب على تحرير قانون الإصـلاح الـزراعـي آثـار سـلبيـة عـلـى الـقـطـاع وقـوة الـعـمـل الـزراعـيـة. فـوفـقـاً لـتـعـديـلات وزارة الـزراعـة المـصـريـة، فـقـد بـلـغ عـدد المـسـتـأجـريـن الزراعيين المتضررين من قانون عام 1992 حوالي (904) ألف مستأجر.

(Saber, 2006)، حول، آثـار قانون تحرير الإصلاح الزراعـي رقـم 96 لعـام 1992، وآثـاره الاقتصادية والاجتماعيـة). ينتقـد (Bush, 2010) هـذا التوجه لتحريـر القطاع الزراعي، وآثاره على الإنتاج والعمالة، والآثـار الأخـرى، بالقـول، أن القانـون الجديـد لعام 1996 قد فشـل في الاستفادة من الدروس التاريخية، لتجـارب إصـلاح القطاع الزراعي في الـدول المصنعة حديثـاً، التـي اعتمـدت في نهضتهـا علـى الإصـلاح الزراعي، وحماية أسعار المنتجين من قبل الدولة، ضد تقلبات الأسعار الدولية. ينصح (Timmer, 1995)، متخـذي القـرارات الاقتصادية والسياسيـة المرتبطة بالقطاع الزراعي، بالحذر من تحرير الأسعار الزراعية، فالاتجاه نحو انخفاض حصة القيمة المضافة الزراعية في القيمة المضافة الإجمالية، (الناتج المحلي الإجمالي) لا يعني بأي حال من الأحوال، إهمال القطاع الزراعي، وأن الاعتمـاد علـى المؤشـرات السعريـة للمحاصيل

الإطار رقم (15.1)، أهم مكونات سياسات الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي

- التخلص من الرقابة الحكومية، على أسعار منتجات المزارعين.
- التخلص من الرقابة الحكومية، على المساحات المزروعة بالمحاصيل.
- حصص المشتريات الحكومية من المحاصيل.
- الإعانات على المدخلات الزراعية.
- التخلص من القيود الحكومية، على حرية القطاع الخاص، في معالجة وتسويق المنتجات والمدخلات الزراعية.
- التخلص من القيود الحكومية، على واردات وصادرات القطاع الخاص، وكذلك على صلاحياته التوزيعية.
- تحويل البنوك المتخصصة الزراعية إلى مؤسسات تمويلية.
- حظر الملكية العامة على الأراضي المستقلة الجديدة، وبيع الملكية العامة الحالية للقطاع الخاص، (أفراد وشركات).
- تعديل نظام تأجير الأراضي الزراعية، ليتحدد الإيجار وفقاً لقوى السوق.

المصدر: (Hazell et al., 1995)

الإطار رقم (16.1)، بعض آليات تأثر القطاع الزراعي لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية

1 – العمل بنظام التسويق الحر، بدلاً من نظام التوريد الإجباري، مع بعض الاستثناءات.
2 – توقف دور الدولة في تحديد المساحات المزروعة بمحاصيل معينة، باستثناء بعض المحاصيل.
3 – تحرير التجارة الخارجية، للنواتج والمدخلات الزراعية.
4 – إلغاء دعم مدخلات الإنتاج الزراعي، باستثناء بعض المدخلات المرتبطة مثلاً، بمدخلات مقاومة الآفات الزراعية.
5 – تفكيك مؤسسات دعم القطاع الزراعي، مثل، هيئات التسويق والائتمان، والجمعيات التعاونية.
6 – أخرى.

المصدر: (Hazell et al., 1995)

الزراعيــة كأداة لتخصيــص المــوارد الاستثماريــة هو، اعتماد مظلــل. (أنظر، الإطــاران (15.1) و (16.1)، بشــأن أهــم مكونــات سياسات الإصــلاح الاقتصادي المطبقــة في القطاع الزراعي، والمقترحة من مؤسسات التمويل الدولية).

شهــدت هــذه المؤشــرات انخفاضــاً منــذ عام 1950، (مثــل أسعار الأرز)، الأمر الذي سيثبط من جــدوى المشروع الزراعي، بفعــل انخفاض الأسعار، إلاّ أن اتجــاه الأسعار لاحقاً للارتفاع، سوف يشجع هــذا الاستثمــار، الأمر الــذي يعمل ضــد استقرار الاستثمــار الزراعي، وبالتالي ضد استقرار الإنتاج، ومن ثــم العمالــة، والتجــارة الخارجيــة الزراعية. ينصــح (Ibid.)، بإتبــاع التجربــة اليابانيــة، التي أهملــت المؤشــرات الزراعيــة لجيل كامــل، وكذلك أغلب الحكومات الآسيوية، وقامت هذه الدول بدلاً مــن ذلك، بالتدخل لضمــان استقرار الأسعار، ومن ثــم ضمان دور القطاع الزراعــي في النمو والتنمية، ســواء من حيــث توفير الغــذاء، بدلاً مــن التعرض للضغــوط الخارجيــة، وتوفــير التشغيــل للعمالــة الزراعيــة، والحــدّ مــن الفقــر، (يستشهــد المؤلف هنــا، بأن ما يعــادل دولار واحد مــن الناتج المحلي الإجمــالي المكتسب في الريف، يعادل حوالي (3–4) مرات، مــن حيث التأثير في خفض الفقر، الدولار المكتســب في الحضــر، ومن هنــا يأتــي دور الدولة التنموي). وبالتالي، فإنه من الأهمية بمكان، اتساق نصائــح جهات التمويــل الدولية، خاصــة المرتبطة بــالأداء الاقتصادي، مع ما جــاء في تقرير التنمية، الصادر عن البنك الدولي، بعنوان: «الدولة في عالم متغــير»، والداعــي إلى إعطاء دور تنمــوي للدولة. (The World Bank, 1997).

ملخص

الفصل الأول:

انطلاقاً من أهم ما يواجه القطاع الزراعي العربي من مشاكل، فقد تناول هذا الفصل الإمكانيات المتاحة من حيث المساحة المتاحة للزراعة، والمستغلة فعلياً. بالإضافة إلى الإنتاجية السائدة، مقارنة بدول أخرى، ودرجة استقرار القطاع، مع إبراز لمشاكل المياه، باعتبار أن هذا القطاع يعتبر أكبر مستخدم للمياه. كما تناول تصنيف هذه المياه إلى خضراء وزرقاء ورمادية، مع اتجاه حصة الفرد العربي من المياه للانخفاض. وما يرتبط بذلك من مشاكل انتشار الأنهار الدولية في الدول العربية. كما سلّط هذا الفصل الضوء على الأمن الغذائي العربي، حسب المحاصيل، وتعرّض هذا الأمن للخطر، ماعدا في حالة الخضروات، واستجابة قمة الكويت الاقتصادية لهذه المشاكل، وإنشاء "برنامج طوارئ للأمن الغذائي، ضمن مبادرات لاحقة أخرى. كما تجسّدت مشاكل القطاع في السياسات الزراعية، سواء في التحرير غير المحسوب، وآثاره على التوزيع المحصولي، أو في تفتيت الملكية، من خلال برامج الإصلاح الزراعي، في بعض الدول العربية، وتحيّز السياسات الاقتصادية تاريخياً ضد القطاع الزراعي. في ظل هذه المشاكل، وغيرها، فإن هناك حاجة جوهرية وأساسية لإصلاحات هيكلية، ترفع الإنتاجية، وتعالج العجز الزراعي التجاري، وتعيد التوزيع المحصولي لصالح السلع الأساسية، لاسيما زراعة القمح، وترشّد استخدام المياه، وإعادة هيكلة السياسات، بالشكل الذي لا تعمل معه ضد أداء القطاع الزراعي، وسكان الريف، ضماناً لتحقيق أمن غذائي عربي مستدام.

الهوامش

(1) يطلق في أدبيات التنمية الزراعية، على الفارق بين مجموعة الناتج الزراعي، واحتياجات حدّ الكفاف، مصطلح «الفائض القابل للتسويق Marketable Surplus". يعتبر "الفائض القابل للتسويق" مفهوماً مهماً في نماذج التنمية القائمة على النموذج النيوكلاسيكي، حيث أن عدم توفيره يؤدي إلى زيادة أسعار الأغذية، ومن ثم اتجاه معدل التبادل الدولي ضد الصناعة، ومن ثم الحاجة إلى رفع المزيد من الأجور للعمالة الصناعية، الأمر الذي سوف يساهم في تآكل الأرباح، والتراكم الرأسمالي، ومن ثم خفض معدل النمو، (النمو دالة في رأس المال حسب هذا النموذج). وبالتالي يصبح "الفائض القابل للتسويق" قيداً على النمو الصناعي، والنمو الكلي.

(2) وهو ما يطلق عليه في الأدبيات القيمية، ظاهرة «منحنى عرض الجهد المتجه للخلف Backward-bending Supply Curve of Effort"، تقل ساعات العمل مع زيادة الأجر، لعدم الرغبة بزيادة الفائض، لأن الأجر السائد يكفي الحاجات الثابتة.

(3) تشير نسبة الاكتفاء الذاتي إلى الإنتاج، مقسوماً على المتاح للاستهلاك، ويشير المتاح للاستهلاك، بدوره إلى، الإنتاج + الواردات – الصادرات.

(4) علماً بأن الاهتمام بتنمية العوامل المحلية المسئولية عن زيادة العرض الزراعي من السلع يعتبر أمراً مهماً اقتصادياً، الأكثر أهمية اجتماعياً وسياسياً.

(5) كلما زادت قيمة هذا الرقم، كلما دلّ ذلك على عدم الاستقرار الزراعي، وتتخذ قيمة الرقم قيمة بين (0-100). يعكس هذا الرقم مدى تعرض دولة معينة لمخاطر الصدمات الطبيعية، والجفاف، والاضطرابات في أنماط الأمطار. تعتمد حسابات الرقم على بيانات منظمة الأغذية الزراعية، الخاصة للأرقام القياسية للإنتاج الزراعي. (Guillaumont, 2011).

(6) اقترن باسم الجغرافي البريطاني «جون آلن John Allan"، من كلية لندن الملكية. حاز «جون آلن» على جائزة «ستوكهولم للمياه، Stockholm Water Prize» لعام 2008، لآرائه الخاصة بالمياه الافتراضية، ودعوته للتجارة الخارجية، حسب الميزة النسبية المائية. (Allan, 2008).

الملاحق: الجداول والأشكال

الجدول رقم (1.1)، مؤشرات الإنتاج الزراعي للدول العربية، وبعض دول المقارنة

(2010 - 1961)

الدولة	القيمة المضافة للعامل في الزراعة (بالأسعار الثابتة لعام 2000) $				مؤشر إنتاج الغذاء (2006/2004 = 100)						مؤشر إنتاج الماشية (2006/2004 = 100)						مؤشر إنتاج المحاصيل (2006/2004 = 100)						محصول الحبوب (كغم/هكتار)					
	1980	1990	2000	2010	1961	1970	1980	1990	2000	2010	1961	1970	1980	1990	2000	2010	1961	1970	1980	1990	2000	2010	1961	1970	1980	1990	2000	2010
الأردن	1523	1976	1445	3554	38.2	17.0	30.6	57.9	80.7	122.2	9.3	14.6	23.5	44.5	86.5	121.3	56.0	18.8	35.7	66.8	77.5	122.8	551	227	933	1220	1726	1963
الإمارات	غ.م	غ.م	27136	غ.م	4.0	5.6	13.9	30.1	197.9	102.5	11.5	14.9	19.0	42.9	79.8	99.2	0.9	2.3	12.3	29.8	234.1	101.2	غ.م	غ.م	2410	2217	6500	2667
البحرين	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	54.0	59.0	173.5	90.7	121.9	117.2	24.2	32.3	126.9	137.1	141.2	117.4	73.0	76.0	203.0	61.2	111.1	117.1	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
تونس	1531	2383	2842	3050	23.5	31.2	51.8	69.5	84.6	103.6	21.2	23.2	35.4	58.5	101.0	110.0	24.3	34.0	57.9	74.8	78.2	101.0	499	554	916	1145	977	1702
الجزائر	1506	1702	1692	2254	38.3	37.4	37.1	50.7	70.1	126.0	16.3	23.3	37.3	69.6	89.8	110.2	50.1	45.0	38.2	41.1	56.9	131.6	346	638	760	688	883	1568
جزر القمر	486	555	573	غ.م	38.8	47.4	56.9	73.8	90.9	92.9	52.9	76.6	95.4	92.5	99.0	112.1	38.2	44.9	53.2	71.9	90.1	91.0	1108	1098	1058	1267	1197	1157
جيبوتي	غ.م	97	73	غ.م	13.4	20.1	46.8	93.7	84.9	207.5	15.2	22.7	47.7	95.6	81.9	223.1	2.8	4.8	41.4	82.5	102.8	114.4	غ.م	غ.م	غ.م	1667	1833	1111
السعودية	2568	7863	14152	20233	9.5	12.6	22.2	70.5	80.6	105.9	8.0	8.7	20.0	57.0	88.8	117.6	10.8	16.0	24.2	83.8	73.8	96.1	1319	1277	588	4245	3516	5621
سلطنة عمان	غ.م	1029	1326	غ.م	11.2	13.1	30.4	52.4	90.2	118.4	8.8	11.1	25.8	40.7	62.3	94.6	16.7	19.7	37.2	63.0	111.0	135.2	1115	1219	905	2160	3452	18987
السودان	453	512	798	929	20.8	26.4	37.8	37.9	71.9	120.1	14.9	18.6	30.4	33.8	62.4	129.6	36.4	50.2	55.0	50.0	89.4	97.7	913	721	630	456	505	452
سوريا	غ.م	2698	4181	غ.م	14.3	17.0	46.0	51.3	78.2	95.5	13.0	19.2	38.0	54.5	76.5	101.7	17.6	19.4	50.5	51.6	81.2	90.8	529	347	1420	750	1149	1232
العراق	غ.م	غ.م	2612	غ.م	45.7	62.3	78.9	119.1	101.3	99.2	92.1	105.9	120.7	168.4	122.7	110.5	33.7	49.4	67.5	102.7	92.8	101.3	906	1012	826	1061	363	1687
فلسطين المحتلة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	88.2	103.5	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	91.4	88.8	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	86.1	111.8	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	2185	1163
قطر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	11.1	20.4	30.0	66.0	111.9	137.7	12.6	14.5	23.6	72.7	101.0	137.0	8.7	26.7	36.8	56.4	124.9	138.2	غ.م	غ.م	2623	2897	4099	4795
الكويت	غ.م	غ.م	12180	غ.م	8.7	15.5	34.1	50.3	79.7	113.6	14.0	23.3	48.8	57.7	83.7	118.8	1.4	4.6	13.9	39.9	74.2	106.1	غ.م	2000	3188	3653	2324	3415
لبنان	غ.م	غ.م	22430	41013	31.0	38.8	56.0	83.9	99.3	104.7	16.7	31.3	54.3	54.4	86.6	112.7	36.8	42.3	56.1	97.0	104.0	103.2	1068	933	1169	1878	2415	2740
ليبيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	14.0	26.0	56.0	75.0	94.0	غ.م	13.0	24.0	50.0	73.0	92.0	غ.م	15.0	28.0	61.0	77.0	96.0	غ.م	215	220	387	675	644	662
مصر	1365	1767	2447	3265	17.6	25.8	32.2	54.4	86.1	112.3	13.3	18.1	21.2	53.0	86.2	123.9	21.7	32.3	40.6	56.5	87.0	105.7	2906	3912	4095	5703	7280	6541
المغرب	1314	1807	1458	3315	23.2	33.9	42.4	69.0	71.7	127.1	27.8	33.5	41.2	71.3	88.0	131.8	21.2	35.5	43.7	69.0	64.9	123.5	408	942	1020	1120	367	1548
موريتانيا	1056	1229	780	813	53.4	62.1	65.9	76.2	88.2	112.8	54.9	64.0	69.2	78.5	85.6	107.1	46.1	51.2	46.1	63.1	106.5	146.7	370	343	422	870	864	946
اليمن	غ.م	621	703	749	28.2	25.5	43.8	56.6	82.4	137.9	27.7	23.2	36.7	50.5	80.5	144.7	30.7	29.2	50.1	61.3	84.4	133.0	783	781	1017	908	1085	1092
استراليا	17509	19447	29580	35208	39.2	54.2	63.2	74.8	105.3	102.2	51.1	69.2	72.8	85.8	103.5	97.8	25.4	37.4	47.2	67.3	108.6	101.6	1084	1218	1052	1716	1962	1721
تركيا	2536	2254	2946	3770	35.5	45.2	61.3	79.6	94.8	110.3	46.2	52.9	66.3	83.2	91.5	118.2	31.9	43.1	60.4	78.7	95.6	102.7	989	1215	1855	2214	2311	2727
الصين	179	258	358	545	13.6	20.0	27.6	48.5	83.8	115.5	4.4	9.9	18.4	39.8	85.0	115.1	18.7	27.6	36.2	56.3	85.0	114.0	1211	2143	2949	4325	4756	5521
كندا	13941	28898	40121	50579	34.2	43.2	56.9	73.9	91.5	105.8	46.5	54.4	60.2	68.0	88.9	99.1	24.7	42.3	59.0	82.3	96.1	104.7	985	2111	2141	2636	2806	3490
النرويج	13310	17454	28210	46480	83.6	87.6	103.2	110.6	98.8	101.6	75.0	82.9	97.9	103.9	101.2	106.0	123.3	119.0	124.0	136.1	92.4	86.3	2792	3207	3645	4399	3932	3802
نيوزيلندا	15623	19767	24081	غ.م	40.1	50.9	58.4	65.0	86.4	103.8	46.5	58.3	65.5	67.6	86.5	102.6	19.8	30.7	40.4	74.8	98.3	102.6	3125	2975	3941	5034	6278	7387
هولندا	14544	23743	33805	47805	44.0	62.5	87.0	103.4	102.4	110.6	44.1	62.5	93.4	106.3	104.6	113.7	48.9	64.3	69.3	91.8	103.4	101.5	3691	3768	5689	6959	7906	8574
الولايات المتحدة الأمريكية	12167	18687	35599	51370	45.5	53.6	69.2	77.8	96.0	108.9	55.0	64.4	70.4	78.7	97.4	105.2	43.6	49.6	68.6	79.4	94.6	105.1	2522	3155	3772	4755	5854	6988

مصدر البيانات: مجمعة من: (World Development Indicators(WDI) Website)

الجدول رقم (2.1)، الموازين السلعية، ونسب الاكتفاء الذاتي، للمجموعات الغذائية الرئيسية، لمجموعة من الدول العربية (2009)

السلعة	الأردن		تونس		الجزائر		السعودية		السودان		سوريا		العراق		سلطنة عمان		فلسطين المحتلة		لبنان		مصر		المغرب		اليمن		العالم العربي	
	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ
مجموعة الحبوب (جملة)	-1849	3.2%	-3036	28.1%	-7919	39.9%	-10923	18.2%	-2036	63.6%	-4413	51.9%	-4366	37.8%	-396	10.9%	-558	10.8%	-791	19.1%	-5273	81.1%	-4324	70.7%	-3734	15.3%	-56784	49.2%
القمح والدقيق	-621	2.0%	-1734	34.6%	-5733	34.0%	-338	85.5%	-1642	19.7%	-1661	69.0%	-2964	36.5%	-168	1.1%	-351	11.4%	-370	29.3%	-3856	68.9%	-2296	73.5%	-2818	7.3%	-27832	49.3%
الذرة الشامية	-455	4.2%	-748	(.)	-1995	0.0%	-1679	8.9%	0	100.2%	-1926	8.7%	(.)	100.0%	-65	(.)	-42	22.9%	-316	1.1%	-1872	77.9%	-1703	10.7%	-489	10.3%	-12345	38.3%
الأرز	-164	0.0%	-20	(.)	-76	(.)	-955	(.)	-53	31.3%	-230	(.)	-697	19.9%	-147	(.)	-111	(.)	-45	(.)	557	111.2%	-8	86.1%	-397	(.)	-4151	58.6%
الشعير	-610	2.7%	-506	33.4%	-105	95.4%	-7844	0.0%	(.)	(.)	-596	58.7%	0	100.0%	-21	9.0%	-50	16.2%	-59	33.0%	4	102.6%	-273	93.3%	0	98.3%	-10785	42.4%
البطاطس	-28	80.9%	-7	98.2%	-125	94.5%	19	104.3%	-1	99.6%	90	114.6%	-94	70.3%	-32	22.9%	2	103.4%	59	113.1%	285	108.4%	-39	97.6%	-10	96.6%	-93	99.2%
جملة البقوليات	-46	4.4%	-21	79.1%	-175	26.9%	-105	(.)	-44	72.9%	-4	98.1%	-28	40.5%	-8	0.0%	-11	18.1%	-30	14.9%	-201	65.4%	-48	85.2%	-51	61.2%	-969	57.7%
جملة الخضر	672	197.1%	63	102.4%	-26	99.7%	-355	88.0%	1	100.0%	1145	154.9%	-20	99.4%	-107	62.4%	58	120.5%	-36	95.5%	757	103.6%	542	110.8%	26	102.8%	1694	103.2%
جملة الفاكهة	-101	77.1%	89	108.9%	-346	89.8%	-811	66.6%	-43	98.2%	277	109.1%	-8	99.3%	-114	73.9%	23	109.8%	302	135.6%	1121	112.5%	448	113.7%	71	107.7%	76	100.3%
السكر (مكرر)	-202	0.0%	-349	(.)	-1121	(.)	-1132	(.)	-124	83.5%	-951	6.6%	-730	0.3%	-101	(.)	-83	(.)	-150	2.3%	-185	88.9%	-896	31.4%	-570	(.)	-7230	26.5%
جملة الزيوت والشحوم	-158	18.2%	-77	76.7%	-696	12.1%	-228	0.9%	35	111.1%	-559	35.2%	-185	8.6%	5	(.)	-1	96.9%	-83	20.1%	-488	35.7%	-573	25.4%	-153	7.8%	-3628	31.3%
جملة اللحوم	-62	39.2%	-7	97.1%	-62	88.1%	-637	50.5%	-51	100.0%	-7	98.5%	-149	51.8%	-201	14.5%	-17	79.0%	-35	82.3%	-155	91.1%	-12	98.4%	-117	66.8%	-2196	78.5%
لحوم حمراء	-42	48.2%	-7	94.9%	-62	81.4%	-130	41.3%	0	100.0%	-16	94.4%	-1	98.9%	-33	28.5%	-10	65.6%	-29	46.5%	-136	87.7%	-11	96.8%	-9	92.2%	-645	88.6%
لحوم بيضاء	-20	4.4%	0	99.7%	0	100.0%	-507	52.4%	-1	97.5%	9	105.1%	-148	37.5%	-168	11.1%	-8	85.7%	-5	96.3%	-19	97.0%	-1	99.7%	-107	56.5%	-1550	65.9%
الأسماك	-25	2.4%	-25	80.1%	-26	83.5%	-92	50.4%	-4	94.6%	-35	31.6%	-22	71.7%	65	169.3%	-3	46.3%	-16	34.5%	-160	87.2%	472	168.4%	84	183.8%	301	108.3%
البيض	6	118.6%	0	99.8%	-1	99.7%	2	101.2%	-1	97.4%	10	106.3%	-79	30.8%	-5	63.1%	-2	93.3%	10	128.9%	0	100.0%	0	100.0%	0	99.7%	-129	92.0%
الألبان ومنتجاتها	-320	50.0%	-55	94.8%	-2735	46.5%	-2130	47.4%	-259	96.6%	-254	90.5%	-188	59.2%	-51	51.9%	-22	88.6%	-403	37.6%	494	109.6%	-554	78.0%	-470	37.2%	-9018	74.4%

(م.ت): الميزان التجاري بالكميات (الف طن) (ن.إ): نسبة الإكتفاء الذاتي (%) (.) : قيم غير متوافرة.

المصدر: (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2011، المجلد رقم 31، المنظمة العربية للتنمية الزراعية) .

الجدول رقم (3.1)، الموازين السلعية، ونسب الاكتفاء الذاتي، للمجموعات الغذائية الرئيسية، لمجموعة من الدول العربية
متوسط الفترة (2002-2006)

السلعة	الأردن		تونس		الجزائر		السعودية		السودان		سوريا		العراق		سلطنة عمان		فلسطين المحتلة		لبنان		مصر		المغرب		اليمن		العالم العربي	
	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ	م.ت	ن.إ
مجموعة الحبوب (جملة)	-1850	5.3%	-2476	43.6%	-7623	31.8%	-7871	27.6%	-1462	79.2%	-1010	85.4%	-2929	55.4%	-340	3.8%	-405	15.3%	-843	18.0%	-8412	72.0%	-4471	61.2%	-1954	22.1%	-47837	53.1%
القمح والدقيق	-536	5.5%	-1297	51.9%	-5364	31.4%	-60	97.8%	-1278	25.7%	739	118.4%	-2326	48.8%	-116	0.9%	-191	19.5%	-407	24.8%	-5102	59.2%	-2395	66.2%	-1429	7.8%	-23102	53.3%
الذرة الشامية	-463	3.2%	-649	(.)	-1957	0.1%	-1081	5.7%	1	101.5%	-1097	15.6%	(.)	100.0%	-63	(.)	-65	8.9%	-294	1.1%	-3966	61.7%	-1298	12.3%	-244	14.2%	-11792	39.0%
الأرز	-125	0.0%	-16	(.)	-70	(.)	-867	(.)	-38	30.5%	-228	(.)	-404	36.5%	-121	(.)	-56	(.)	-42	(.)	733	113.2%	-3	92.2%	-223	(.)	-2459	73.1%
الشعير	-594	4.9%	-525	48.2%	-202	83.6%	-5055	1.6%	(.)	(.)	-562	61.5%	(.)	100.0%	-31	10.2%	-70	22.7%	-69	26.4%	-4	97.4%	-399	84.3%	-1	96.9%	-7909	42.7%
البطاطس	-17	90.1%	-35	90.6%	-112	94.4%	1	100.3%	-1	99.6%	-4	99.3%	-19	97.6%	-25	15.5%	-1	98.6%	49	111.8%	280	113.1%	-7	99.5%	-1	99.7%	-27	99.7%
جملة البقوليات	-39	10.5%	-32	63.1%	-170	23.6%	-71	(.)	-54	81.1%	61	127.7%	-28	67.8%	-2	(.)	-6	42.9%	-26	19.7%	-436	48.1%	-21	92.3%	-34	65.0%	-927	61.6%
جملة الخضر	423	148.2%	22	101.0%	-13	99.7%	-495	82.3%	3	100.1%	505	121.2%	-2	100.0%	-66	68.8%	79	136.1%	-45	94.6%	412	102.7%	403	108.8%	-3	99.5%	182	100.4%
جملة الفاكهة	-51	88.2%	35	103.8%	-271	90.5%	-778	65.0%	-12	99.4%	-16	99.4%	-12	99.3%	-148	66.6%	52	128.6%	189	120.6%	277	103.3%	540	120.6%	-14	98.2%	-1078	96.3%
السكر (مكرر)	-209	0.0%	-351	(.)	-950	(.)	-398	(.)	-27	96.2%	-684	14.2%	-541	0.3%	-71	(.)	-68	(.)	-140	1.7%	-336	81.3%	-549	44.6%	-502	(.)	-5693	32.2%
جملة الزيوت والشحوم	-145	21.0%	-126	59.2%	-728	7.8%	-129	1.2%	37	109.0%	-171	62.1%	-158	20.0%	-5	(.)	-8	77.0%	-84	23.4%	-809	24.7%	-517	24.6%	-159	6.5%	-3353	32.5%
جملة اللحوم	-45	27.7%	-6	97.0%	-62	86.5%	-508	56.1%	6	100.3%	0	100.1%	-2	98.2%	-90	22.0%	-6	93.4%	-20	88.6%	-156	90.8%	-6	99.1%	-98	64.1%	-1455	82.7%
لحوم حمراء	-37	30.5%	-6	94.8%	-61	80.1%	-131	53.4%	6	100.3%	0	100.1%	0	99.9%	-35	16.3%	-6	75.9%	-19	57.9%	-154	81.5%	-4	98.5%	-7	91.3%	-598	87.3%
لحوم بيضاء	-8	10.4%	0	100.1%	-1	99.3%	-377	56.9%	0	99.2%	0	100.1%	-2	97.0%	-55	25.2%	(.)	100.0%	-1	99.1%	-3	99.7%	-1	99.6%	-91	53.0%	-857	76.7%
الأسماك	-18	5.7%	-12	90.1%	-17	88.5%	-99	41.2%	1	102.4%	-16	51.5%	0	100.0%	57	163.6%	-7	21.6%	-16	34.0%	-198	81.5%	276	141.2%	70	141.9%	87	102.6%
البيض	1	103.6%	0	99.6%	-2	98.9%	8	105.8%	-1	97.8%	1	100.5%	0	100.0%	-11	44.1%	-1	96.4%	3	109.3%	1	100.4%	0	100.0%	0	99.4%	-54	96.2%
الألبان ومنتجاتها	-221	53.4%	-80	92.0%	-2484	40.1%	-1963	36.9%	-130	98.3%	-174	92.5%	-110	72.3%	-238	15.9%	-15	92.4%	-506	32.3%	-769	86.7%	-583	69.8%	-505	29.7%	-9758	69.8%

(م.ت): الميزان التجاري بالكميات (الف طن) (ن.إ): نسبة الإكتفاء الذاتي (%) (.) : قيم غير متوافرة.

المصدر: (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2011، المجلد رقم 31، المنظمة العربية للتنمية الزراعية) .

الجدول رقم (4.1)، أسباب الارتفاعات الأساسية لأسعار الأغذية عالمياً

	عوامل طلب	عوامل عرض
هيكلية أو تعمل من خلال آلية بطيئة	- دخول مرتفعة وتغيرات في الطلب. - نمو سكاني . - الطلب على الوقود الحيوي.	- انخفاض الاستثمار في الزراعة وانخفاض الإنتاجية الزراعية. - انخفاض المخزون.
مؤقتة أو تعمل بشكل آلي	- انخفاض سعر صرف الدولار. - استثمار مؤسسي (مضاربات).	- أسعار الطاقة: الأسمدة، والميكنة، والنقل. - انخفاض سعر صرف الدولار. - صدمات مرتبطة بتغيرات المناخ. - قيود على الصادرات. - الصراعات العنيفة.

المصدر: (WFP, 2011) . (مترجم)

الجدول رقم (5.1)، نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة، ونسبة قوة العمل الزراعية إلى إجمالي قوة العمل (2010 ,1980)
(%)

الدولة	نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى إجمالي القيمة المضافة		نسبة قوة العمل الزراعية إلى إجمالي قوة العمل	
	1980	2010	1980	2010
الأردن	6.59	↓ 2.98	25.8	↓ 8.8
الإمارات	0.70	↑ 0.87	غ.م.	5.2
البحرين	1.04	↓ 0.40	غ.م.	2.4
تونس	13.96	↓ 7.17	40.6	↓ 16.2
الجزائر	6.75	↑ 8.42	49.9	↓ 13.1
جزر القمر	34.01	↑ 50.44	غ.م.	غ.م.
جيبوتي	2.68	↑ 33.02	غ.م.	74.9
السعودية	1.20	↑ 2.50	60.1	↓ 4.1
السودان وجنوب السودان	32.87	↓ 31.37	76.9	↓ 44.0
سوريا	19.94	↑ 20.39	47.5	↓ 13.9
الصومال	38.06	غ.م.	80.0	غ.م.
العراق	4.64	↑ 6.01	40.2	↓ 14.0
عمان	2.55	↓ 1.35	غ.م.	20.7
فلسطين المحتلة	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
قطر	0.52	↓ 0.071	غ.م.	1.6
الكويت	0.23	↓ 0.16	1.7	↑ 1.8
لبنان	9.19	↓ 5.00	9.9	↓ 2.2
ليبيا	1.58	↑ 2.20	15.7	↓ 4.9
مصر	19.62	↓ 13.34	54.4	↓ 29.9
المغرب	8.11	↑ 13.84	51.2	↓ 42.6
موريتانيا	21.67	↓ 15.84	82.8	↓ 46.6
اليمن	24.79	↓ 11.91	71.2	↓ 36.8

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، أعداد مختلفة).

الجدول رقم (6.1)، الرقم القياسي للاستقرار الزراعي للدول العربية
(قيمة الرقم بين: 0 – 100)
(2006 و 2012)

الدولة	2006	2012
الجزائر	35.3	35.6
البحرين	31.3	37.3
جزر القمر	0.5	13.6
جيبوتي	21.4	36.5
مصر	8.6	7.5
العراق	40.7	53.5
الأردن	53.5	41.5
لبنان	17.5	19.0
ليبيا	18.8	15.5
موريتانيا	7.4	4.1
المغرب	53.2	64.7
عُمان	31.9	37.1
قطر	49.6	61.5
السعودية	41.3	13.8
الصومال	24.0	21.2
السودان	21.2	17.3
سوريا	24.5	40.6
تونس	92.4	76.8
الإمارات	100.0	99.2
اليمن	17.0	12.2

المصدر : (UN Development policy and analysis division (DESA). website).

الجدول رقم (7.1)، البصمة المائية للإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية للدول العربية (متوسط الفترة 1996 – 2005)*

(مليون متر مكعب / سنة)

الدولة	اخضر		ازرق		رمادي		الإجمالي
	الكمية	النسبة من الإجمالي	الكمية	النسبة من الإجمالي	الكمية	النسبة من الإجمالي	
الأردن	493	51.7%	406	42.62%	54	5.70%	953
الإمارات	2439	68.6%	1053	29.61%	65	1.83%	3558
البحرين	2	9.2%	18	72.72%	5	18.08%	25
تونس	14819	89.3%	1330	8.02%	446	2.69%	16595
الجزائر	13138	81.8%	2665	16.59%	257	1.60%	16060
جزر القمر	927	99.9%	1	0.13%	0	0.00%	928
جيبوتي	19	81.5%	4	18.50%	0	0.00%	23
السعودية	1824	15.9%	8589	74.88%	1058	9.22%	11472
سلطنة عمان	246	23.6%	750	71.97%	46	4.43%	1042
السودان	40572	82.3%	8351	16.93%	397	0.81%	49320
سوريا	14208	60.2%	6984	29.59%	2413	10.22%	23605
الصومال	2149	75.6%	694	24.42%	0	0.00%	2843
العراق	9061	37.8%	12729	53.05%	2202	9.18%	23993
قطر	10	14.6%	56	80.56%	3	4.88%	69
الكويت	11	16.0%	48	69.29%	10	14.75%	69
لبنان	821	47.4%	767	44.23%	146	8.42%	1733
ليبيا	2115	50.4%	1902	45.32%	180	4.28%	4196
مصر	7319	13.4%	33517	61.29%	13851	25.33%	54688
المغرب	23322	78.2%	5100	17.11%	1385	4.65%	29808
موريتانيا	820	89.6%	95	10.40%	0	0.00%	915
اليمن	2576	52.3%	2252	45.73%	96	1.95%	4924

(*) البيانات تمثل متوسط بيانات الفترة (1996 – 2005) .

المصدر: (Mekonnen and Hoekstra, 2011).

الجدول رقم (8.1)، البصمة المائية للاستهلاك المحلي للدول العربية
(متوسط الفترة 1996 – 2005)

(مليون متر مكعب / سنة)

الدولة	محلي							خارجي						
	اخضر	النسبة من الإجمالي	ازرق	النسبة من الإجمالي	رمادي	النسبة من الإجمالي	الإجمالي	اخضر	النسبة من الإجمالي	ازرق	النسبة من الإجمالي	رمادي	النسبة من الإجمالي	الإجمالي
الأردن	558	56.7%	376	38.2%	50	5.1%	983	5582	80.8%	812	11.8%	514	7.4%	6908
الإمارات	1374	73.0%	466	24.8%	41	2.2%	1882	5023	72.5%	1286	18.6%	617	8.9%	6926
تونس	12325	88.5%	1202	8.6%	401	2.9%	13927	4786	72.3%	1285	19.4%	548	8.3%	6619
الجزائر	19524	86.6%	2731	12.1%	294	1.3%	22550	21556	86.4%	1556	6.2%	1836	7.4%	24947
جزر القمر	786	99.8%	2	0.2%	0	0.0%	788	73	49.8%	60	41.3%	13	8.9%	146
السعودية	2667	24.7%	7019	65.0%	1116	10.3%	10803	21218	84.0%	2150	8.5%	1893	7.5%	25261
السودان	50305	87.4%	6914	12.0%	358	0.6%	57577	1986	86.2%	163	7.1%	155	6.7%	2303
سوريا	20023	70.9%	5713	20.2%	2507	8.9%	28243	4566	83.0%	642	11.7%	293	5.3%	5501
فلسطين المحتلة	2541	87.4%	367	12.6%	0	0.0%	2908	97	39.4%	21	8.6%	128	51.9%	246
الكويت	15	18.4%	52	63.8%	14	17.8%	81	3181	78.6%	554	13.7%	311	7.7%	4046
لبنان	1158	59.3%	667	34.2%	129	6.6%	1954	4751	85.0%	544	9.7%	293	5.2%	5589
ليبيا	1630	51.1%	1470	46.1%	87	2.7%	3188	5311	74.7%	1227	17.3%	569	8.0%	7107
مصر	10698	18.0%	35246	59.3%	13446	22.6%	59390	23682	88.7%	1394	5.2%	1609	6.0%	26685
المغرب	28420	82.2%	4820	13.9%	1327	3.8%	34566	12287	86.5%	1062	7.5%	858	6.0%	14207
موريتانيا	3342	94.2%	207	5.8%	0	0.0%	3549	2746	90.0%	224	7.3%	81	2.6%	3050
اليمن	1321	35.2%	2336	62.3%	94	2.5%	3750	10199	81.1%	1669	13.3%	710	5.6%	12578

(*) البيانات تمثل متوسط بيانات الفترة (1996 – 2005).

المصدر: (Mekonnen and Hoekstra, 2011).

الجدول رقم (9.1)، الأهمية النسبية لاستخدام المياه، حسب النشاط في الدول العربية

النسب مقرّبة (%)

الدولة	الزراعة		الصناعة		أخرى	
	1980	آخر سنة متاحة	1980	آخر سنة متاحة	1980	آخر سنة متاحة
الأردن	71	64	4	5	25	31
الإمارات	80	93	9	1.7	11	15.3
البحرين	57 (1990)	45	4 (1990)	5	39 (1990)	40
تونس	89 (1990)	82	2.6 (1990)	4.1	8.4 (1990)	13.9
الجزائر	74	62	4	14	22	24
جيبوتي	88 (1985)	15	0 (1985)	0	12 (1985)	85
السعودية	90 (1992)	83	1 (1992)	3	8.9 (1992)	9
السودان وجنوب السودان	94 (1990)	95	1.6 (1990)	1.0	4.4 (1990)	4.0
سوريا	89 (1997)	88	2.8 (1997)	3.2	8.2 (1997)	8.8
العراق	97	78	0.7	15	2.3	7
عمان	94 (1991)	88.5	1.5 (1991)	1.5	4.5 (1991)	10
قطر	74 (1994)	59	3 (1994)	2	23 (1994)	39
الكويت	61 (1994)	54	2 (1993)	2	37 (1994)	44
لبنان	68 (1994)	57	4 (1994)	13	28 (1994)	30
ليبيا	90 (1985)	83	14 (1985)	3	8.6 (1985)	14
مصر	86 (1995)	86	8 (1995)	6	6 (1999)	8
المغرب	93 (1992)	87	2.9 (1992)	3	4.1 (1992)	10
موريتانيا	84	91	4	2	12	7
اليمن	92 (1990)	91	1.6 (1990)	1.6	7 (1990)	7.4

المصدر: (Aquastat Website)

الجدول رقم (10.1)، معدل النمو المتوسط لقطاعات الزراعة، والخدمات والصناعة التحويلية في الدول العربية الزراعية

(2011 – 1971)

السنوات	1975 - 1971			1980-1976			1985-1981			1990-1986			1995-1991			2000-1996			2005-2001			2011-2006		
الدولة	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات	زراعة	صناعة تحويلية	خدمات
الأردن	%5.3	%1.5	%-0.4	%9.9	%13.1	%10.9	%1.6	%5.4	%5.1	%10.3	%2.4	%-0.3	%0.2	%10.7	%5.2	%-3.2	%5.7	%4.0	%10.0	%11.1	%6.2	%7.8	%6.2	%5.1
تونس	%11.8	%13.2	%7.7	%1.1	%12.1	%6.0	%5.8	%7.0	%4.6	%3.9	%3.5	%3.3	%-1.1	%5.7	%5.9	%8.4	%5.2	%6.4	%2.2	%2.4	%5.8	%2.7	%3.3	%4.5
الجزائر	%4.0	%7.8	%7.4	%3.6	%9.3	%7.2	%2.9	%8.3	%4.6	%3.6	%0.6	%1.2	%4.5	%-2.7	%0.4	%3.9	%-0.3	%3.3	%7.3	%0.8	%6.0	%5.9	%0.5	%7.1
سوريا	%18.8	%6.5	%13.8	%11.1	%6.3	%6.7	%-0.6	%14.5	%3.7	%3.3	%-1.9	%-1.9	%6.9	%16.3	%8.1	%5.6	%-3.4	%2.0	%3.6	%50.4	%8.3	%-0.3	%7.6	%6.4
الصومال	%3.1	%-2.8	%11.6	%3.3	%12.4	%0.7	%5.1	%-2.2	%0.0	%1.4	%-2.1	%2.0	%-8.8	%-3.3	%0.1	%0.2	%7.7	%4.3	%2.9	%4.5	%3.5	%2.7	%2.3	%2.5
العراق	%1.1	%11.8	%11.7	%4.0	%15.2	%16.3	%7.1	%1.4	%-4.3	%2.4	%-2.1	%8.4	%-3.2	%-3.3	%-3.2	%19.8	%19.0	%25.2	%7.6	%-10.3	%16.6	%-2.3	%10.6	%4.2
فلسطين المحتلة	%10.0	%10.0	%10.0	%8.0	%8.0	%8.0	%0.6	%0.7	%0.6	%7.3	%7.8	%7.4	%10.2	%12.6	%10.8	%0.2	%-3.7	%6.6	%-5.7	%4.1	%1.8	%6.7	%-0.9	%6.3
لبنان	%0.8	%0.5	%-0.8	%6.0	%-0.5	%9.4	%10.5	%11.8	%10.9	%-6.7	%-6.6	%-6.6	%21.6	%12.4	%7.4	%1.8	%3.7	%6.1	%1.2	%3.8	%4.0	%1.9	%1.6	%6.0
مصر	%2.9	%0.8	%10.7	%2.4	%7.6	%11.2	%3.4	%11.8	%10.5	%3.0	%7.3	%6.0	%3.0	%4.4	%3.6	%3.4	%8.2	%5.5	%3.4	%3.7	%4.2	%3.3	%4.8	%5.9
المغرب	%-1.2	%6.2	%6.4	%5.1	%5.0	%6.9	%3.6	%4.5	%4.7	%8.8	%4.2	%5.7	%-0.5	%2.5	%3.7	%10.6	%2.8	%3.0	%7.7	%2.8	%5.0	%8.0	%3.1	%4.7
اليمن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	%4.7	%9.0	%3.7	%8.0	%26.4	%7.6	%4.5	%4.0	%8.9	%4.4	%2.8	%4.0

المصدر: (حسبت باستخدام بيانات القيمة المضافة (بالأسعار الحقيقية للعام 2005 بالعملة المحلية) من شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة - الحسابات القومية، كما وردت في تاريخ 6 فبراير 2013).

الجدول رقم (11.1)، تقديرات دعم المنتجين الزراعيين في عدد من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كنسبة من إجمالي عوائد المزرعة

%

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
استراليا	3	4	5	5	4	3	3	3
ايسلندا	66	67	64	56	52	51	47	44
تركيا	32	33	33	26	26	28	26	20
شيلي	5	5	4	4	3	6	3	4
كندا	20	21	21	21	16	13	17	14
كوريا الجنوبية	61	60	59	57	46	51	45	53
المكسيك	12	13	13	13	12	14	12	12
النرويج	66	66	64	55	59	61	61	58
نيوزيلندا	1	1	1	1	1	1	1	1
الولايات المتحدة	16	15	11	10	9	11	8	8
اليابان	56	54	52	47	48	49	53	52
متوسط دول الاتحاد الأوروبي (27 دولة)	33	30	29	23	22	23	20	18
متوسط مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	30	29	26	22	21	23	20	19

المصدر: (OECD Website on Agricultural Subsidies)

الشكل رقم (1.1)، تطور الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية (100 = 2004 + 2002)

المصدر: (الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة).

الشكل رقم (2.1)، أسعار الأغذية والاضطرابات (2008-2007)

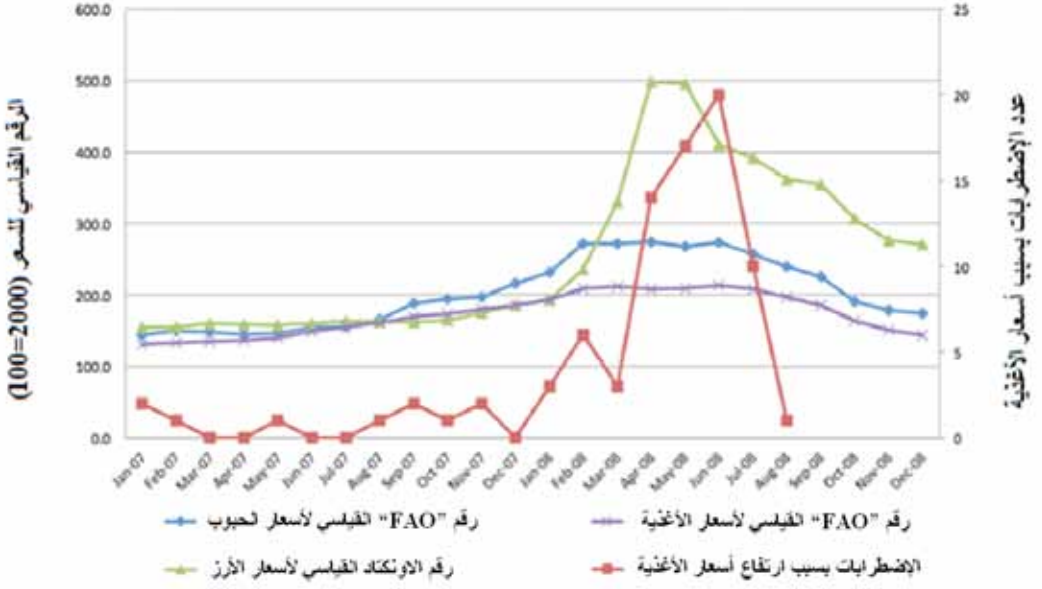

المصدر: (Brinkman and Hendrix,2011)

الشكل رقم (3.1)، حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة في الدول العربية (2009-1977)

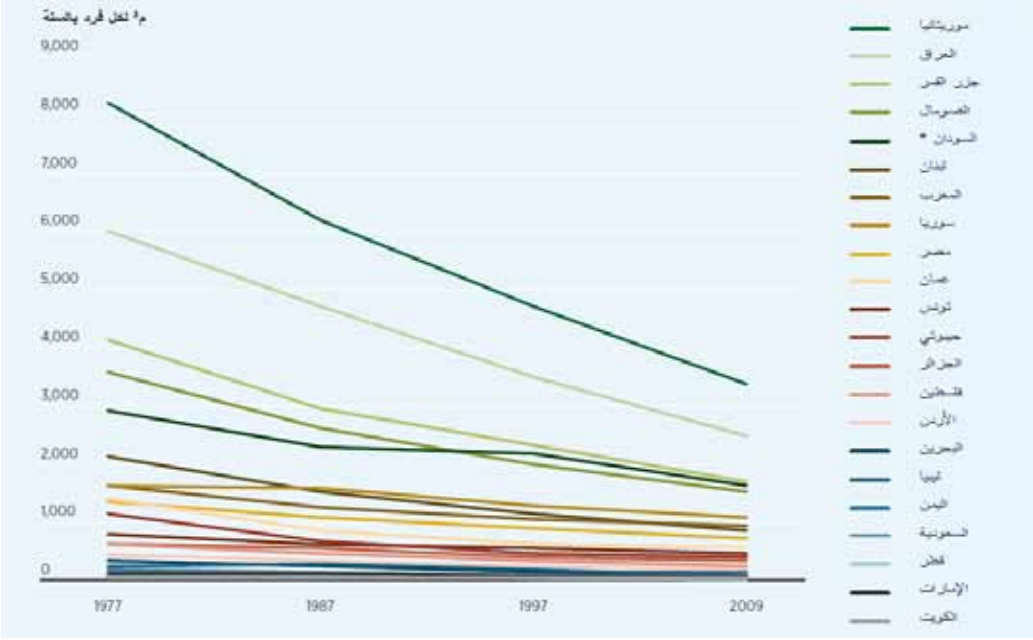

المصدر: (FAO,2013).

الشكل رقم (4.1)، معدلات نمو حصة الفرد من الإنتاج والاستهلاك المحلي، والصادرات والواردات، لمنتجات الحبوب لعدد من الدول الزراعية العربية (2011 - 1960)

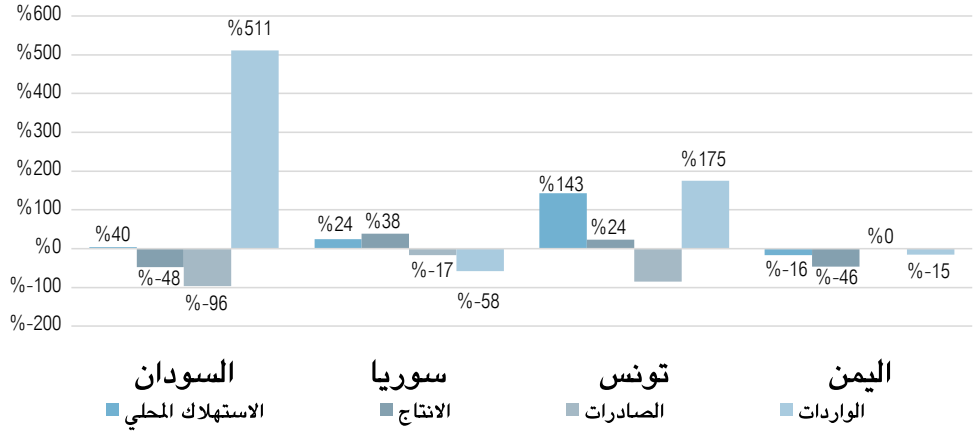

• البيانات تمثل مجموعة الحبوب المكونة من: الشعير والذرة والدخن، والحبوب المختلطة، والشوفان، والأرز، والذرة الرفيعة، والجاودار، والقمح والقمح القاسي.

• استخدمت بيانات السكان من قاعدة بيانات WDI كما وردت في 2013/1/1 ، يمثل عمود نسبة النمو البسيط بين قيمة سنة 60، (أول سنة توافرت فيها بيانات، كما يتضح في الجدول، وسنة 2011).

المصدر: (United States Department of Agriculture / Foreign Agricultural Service / PSD Database) كما وردت في 2013/1/1.

الشكل رقم (5.1)، اتجاهات المساعدات الإنمائية للتنمية الزراعية والريفية (2009-1973)
الأسعار الثابتة لعام 2010

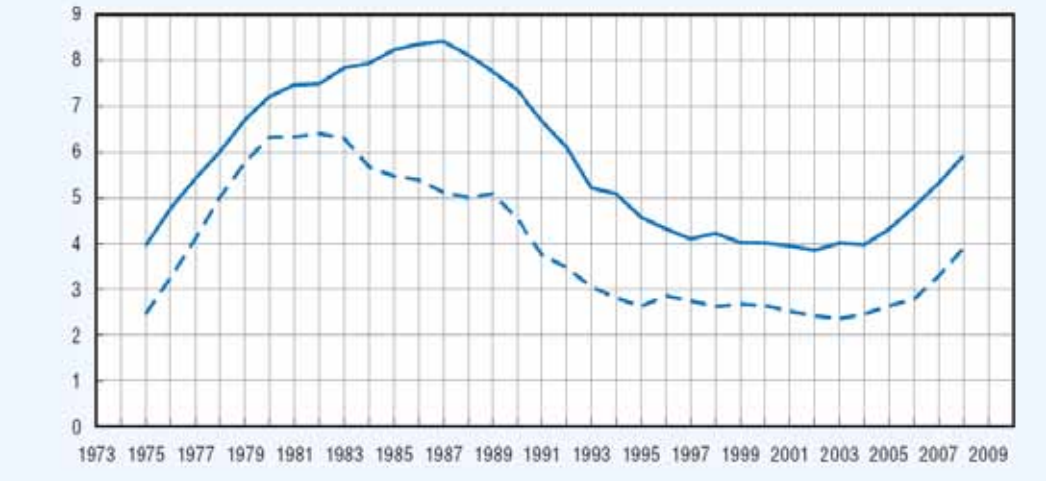

ملاحظة: المتوسط المتحرك لكل 5 سنوات، على سبيل المثال: تعكس مساعدات عام 2008، متوسط السنوات (2006-2010).

المصدر: OECD, 2012

الشكل رقم (6.1)، أنواع الإصلاح الزراعي

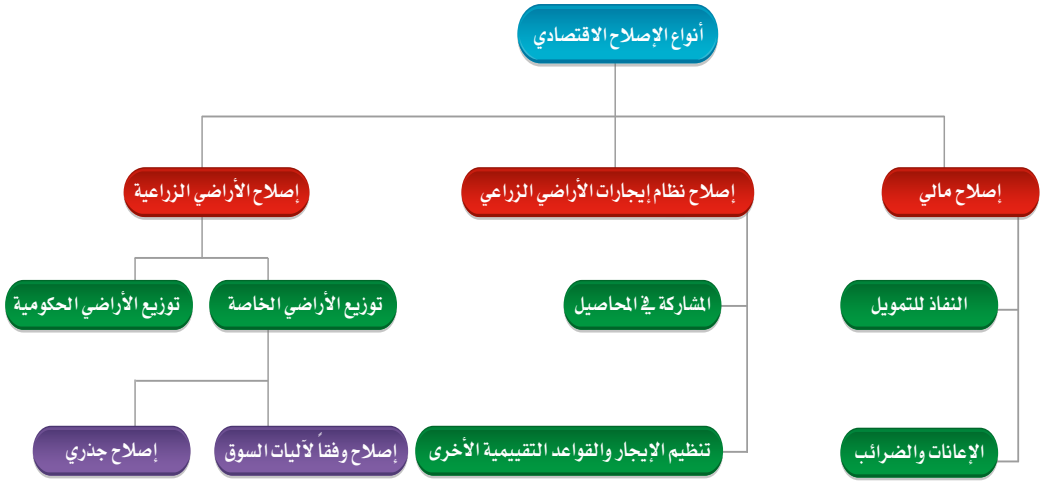

المصدر: (Sakib, 2010)

القطاع الصناعي التحويلي العربي

1.2. القطاع الصناعي التحويلي العربي:

يستمد هـذا القطاع أهميته في الـدول العربية، مـن حيـث كونه القطاع الـذي أصبح محـلاً، لتنويع مصادر الدخل، وتنويع الصادرات، وخفض الواردات، وتشغيـل العمالة الزراعيـة المهاجـرة داخلياً، وخلق فرص عمـل لمخرجات النظام التعليمـي والتدريبي، والمساهمـة في زيادة طاقـة الوعاء الضريبي، خاصة بعـد نيل الاستقلال السياسي للدول العربية، والأهم من ذلك المساهمة المتوقعة من هذا القطاع، في إيجاد وتعزيز المفهوم الواسع للتنمية، المشار إليه في مقدمة تقرير المعهد. لذا، فإن أهم ما يهدف إليه هذا الفصل هو، عرض واقع حال دور القطاع في التنمية العربية، من خلال العديد من المؤشرات التقليدية، والمؤشرات الأقل انتشـاراً في التقارير المشابهة، وكذلك الإشارة بعرض أهم مشاكله الهيكلية.

إذا مـا تم البـدء بالقيمـة المضافـة المتولـدة بالصناعـات التحويلية العربية، فيُلاحظ أن النسبة، وكمعـدل خلال الفـترة (2000–2009)، لم تتجاوز (17.58%) في حالة تونس، تليها مصر (16.95%)، ثم المغـرب (15.64%)، ثـم الأردن (15.82%)، ثم الإمـارات (13.21%)، ثم البحريـن (12.33). أما بقيـة الـدول فقد تراوحـت النسبة بـين (9.83%) في حالـة السعوديـة، و (1.88%) في حالـة العراق. (صنـدوق النقد العربـي، وآخـرون، 2011). وعند مقارنـة هـذه النسب بمـا يناظرها في حالـة الدول المصنعـة حديثاً، فإنه يُلاحـظ وصولها لنفس الفترة إلى (19%) في حالتـي تركيـا وفيتنـام، و (18%) في حالـة سيريلانـكا، و (21%) في حالة سنغافورة، و(24%) في حالتـي ماليزيا، وأندونيسيا، و (31%) في حالـة كوريا الجنوبية، ووصلت في حالة دول شرق أوروبـا، إلى (24%)، و(21%) في حالـة رومانيـا، و(23%) في حالة هنغاريا، (WDI Website).

كما تتصـف إنتاجية العامل الصناعي التحويلي، (حصـة العامـل مـن القيمـة المضافـة الصناعية)، بالانخفاض الشديـد، إذا ما قورنت بـدول مصنّعة حديثـاً، وبالانخفاض الأشـدّ إذا مـا قورنت بدول صناعيـة متطـورة. وبأخـذ حالة مصـر، باعتبارها مـن أقدم الـدول العربيـة تصنيعاً، فقـد بلغت هذه الإنتاجية على مستوى القطـاع الصناعي التحويلي، في عـام 2006، حـوالي (10573) دولار، مقارنة بـ (6884) دولار في عـام 2002. وبلغـت أقصاهـا في حالـة نشاط المنتجات البترولية المكررة، (40802) دولار، وأدناهـا (408) دولار، في نشاط أجهزة النقل غـير المصنفة في مكان آخـر. وفي حالة مثل المغرب، المنفتح نسبياً علـى السوق الأوروبي، فقد بلغت هذه الإنتاجية على مستوى القطاع التصنيعي التحويلي في عـام 2009، (19829) دولار، وبلغت هذه الإنتاجية أقصاها في نشاط منتجات التبغ، (728819) دولار، وأدناها في نشاط الأنسجة المصنوعة يدوياً، (3821) دولار. أمـا في حالـة المملكة العربيـة السعودية التي اعتمدت أساساً علـى التصنيع، كأداة لتنويع مصادر الدخـل، فقد بلغت الإنتاجيـة، على مستوى القطاع، (10573) دولار في عـام 2006، وإلى أقصاهـا في نشاط المنتجات البترولية المكررة، (164423) دولار. أمـا في حالة دولة مثل الأردن، فقـد بلغت الإنتاجية علـى مستـوى القطـاع (23135) دولار في عـام 2009. وإلى أقصـى حدّ في نشاط منتجات الحديد والصلـب الأساسيـة، (86793) دولار، وإلى أدنـى حـدّ في نشاط دبغ ومعالجة الجلود، (4105) دولار. وبمقارنـة مثل هـذه المستويات مـن الإنتاجية للدول العربيـة المشار إليها أعلاه، مـع دول مصنّعة حديثاً، فإنـه يُلاحـظ أنها علـى مستوى القطـاع الصناعي

يستمد القطاع الصناعي التحويلي أهميته، من حيث كونه محلاً، لتنويع مصادر الدخل، وتنويع الصادرات، وخفض الواردات، وتشغيل العمالة الزراعية المهاجرة داخلياً، وخلق فرص عمل لمخرجات النظام التعليمي والتدريبي، والمساهمة في زيادة طاقة الوعاء الضريبي.

كما تتصف إنتاجية العامل الصناعي التحويلي العربي، (حصة العامل من القيمة المضافة الصناعية)، بشكل عام، بالانخفاض الشديد، إذا ما قورنت بدول مصنّعة حديثاً، وبالانخفاض الأشدّ إذا ما قورنت بدول صناعية متطورة.

التحويلـي قد بلغت (79877) دولار في سنغافورة في عـام 2009، و (139635) دولار في كوريا الجنوبية في عـام 2008، و (18343) دولار في ماليزيـا في عام 2008، و (28394) دولار في تركيا لنفس العام، وبلغـت (136752) دولار في النرويـج، لنفـس العام أيضـاً. (الموقع الإلكتروني لقواعد بيانات اليونيدو). يتضـح جلياً، أن إنتاجيـة العامل الصناعي التحويلي على مستوى القطاع في النرويج، تعادل حوالي (13) مـرة إنتاجيـة، مـا يناظرها في مصـر، وحوالي (7) مـرات مـا يناظرها في حالة المغـرب، وحوالي (13) مرة مـا يناظرها في حالة السعودية، وما يقارب (6) مرت ما يناظرها في حالة الأردن.

أمـا عند المقارنة مع كوريا الجنوبية، فإن الفجوة تتسـع أكـثر، وتصـل في حـالات ماليزيـا، وكوريـا الجنوبيـة، وتركيـا إلى أقـل ما يمكن، مـع استمرار تفـوق جميع هذه الدول على الحالات العربية المشار إليهـا. أما في حالة مقارنـة الإنتاجية مع وضع دولة صناعيـة متقدمة، مثل الولايـات المتحدة، التي بلغت فيهـا إنتاجيـة العامـل الصناعـي التحويلـي، علـى مستـوى القطـاع، (171681) دولار في عام 2008، فإن الفجوة ستتضاعف بشكل كبير لتصل إلى حوالي (16) في حالـة المملكـة العربيـة السعودية، وحوالي (7.5) أضعاف، في حالة الأردن. (المصادر السابقة).

ولعـل واحـداً مـن أهـم المؤشـرات الأخـرى، التـي يمكن الحكم بهـا على أداء القطـاع الصناعي التحويلـي العربي، هي، مدى مساهمته في الحدّ من معالجـة عجز الحساب الجاري الصناعي التحويلي، (أحـد أهـم أهداف التصنيـع). يلاحظ من الجدول رقـم (1.2)، أن كافـة الـدول المشمولة قـد شهدت عجـزاً في هـذا الحسـاب، في السلـع الرأسمالية و الاستثماريـة، (أي المكائـن، والآلات، ووسائل النقل، والمباني والتشييد)، وخلال كامل السنوات المشمولة، (1992-2011). يشير هـذا الأمر إلى عدم وصول هذه الدول للمرحلة الثالثـة من مراحل استراتيجية إحلال الـواردات المتبعة بهذه الدول، الخاصة بإنتاج السلـع الرأسماليـة محليـاً، ومـن ثـم تصديرهـا. ينطبـق الشيء ذاته على الجدول رقم (2.2)، المتعلق بالحسـاب الجـاري للسلع الوسيطـة، حيث لم توفق هـذه الدول في إنجاز المرحلة الثانية من مراحل هذه الاستراتيجيـة، وهي إنتـاج السلـع الوسيطة. الأمر الـذي فاقـم من عجـز الحساب الجـاري الصناعي التحويلي. أما في ما يخص مدى نجاح الدول العربية في تحقيـق المرحلة الأولى من مراحل الاستراتيجية، وهي إنتاج السلع الاستهلاكية محلياً، ومن ثم تخفيف الضغط علـى الحساب التجاري. فـإن أغلب الدول باستثنـاء تونس والجزائر، شهدت ولا تزال عجزاً في الحساب التجاري للسلع الاستهلاكية المصنّعة، وحتى أعرق الدول العربية تصنيعاً.

لقد كان من أهم نتائج هذه التطورات، المشار إليها أعـلاه في الجدولان رقمـا (1.2) و (2.2)، هو زيادة الضغـوط تدريجياً، في الـدول العربية غير النفطية أساساً، على عوائد العملة الأجنبية، وبالتالي انتقال العجز في الحساب التجاري وميزان المدفوعات، إلى عجـز بالموازنة العامـة للدولة، والدخـول في أزمات المديونيـة الخارجيـة، (والداخليـة أيضـاً، لوصـول نسـب هذه المديونيـة إلى حدود لا يمكـن تجاوزها، وإلاّ تعرضـ التمويل المتاح للقطـاع الخاص للخطة، «أثـر المزاحمـة Crowding out effect"، وضغط الاستثمـار)، ولعـدم قـدرة الاحتياطي علـى تمويل العجـز، ومحدودية تأثير سياسة خفض قيمة العملة في زيادة الصـادرات، لعدم وجود صادرات تنافسية، يمكن الاعتمـاد عليها كأساس لزيـادة عوائد العملة

شـهدت كـافـة الـدول المشـمـولـة عـجـزاً في الحسـاب الـتـجـاري الـصـنـاعـي، في السلـع الرأسـمـالـية والاسـتـثـمـاريـة، (أي المـكـائـن، والآلات، ووسائل النقل، والمباني والـتـشـيـيـد)، وخـلال كامل السنوات المشمولة، (1992-2011).

الأجنبية، وضمن أسباب أخرى. لقد ساهم هذا الأمر لاحقاً، في الدخول والقبول بشروط التمويل المتاحة خارجياً، خاصة من مؤسسات التمويل الدولية. وفي ظل هذه العجوزات في الحسابات التجارية الصناعية التحويلية، المشار إليها أعلاه، فإن الحساب التجاري للسلع الأولية في الجدول رقم (3.2)، لا يزال يحقق فائضاً في أغلب الدول العربية، ما عدا حالتي مصر، والأردن، وكذلك الحساب التجاري للسلع الاستهلاكية. (الجدول رقم 4.2). تعكس نتائج هذا الجدول استمرار اعتماد أغلب هذه الدول على المواد الأولية غير المصنّعة، كمصدر أساسي للصادرات.

أما في ما يخص، دور القطاع الصناعي التحويلي العربي، في استيعاب العمالة، (الجدول رقم 5.2)، فيلاحظ، وفقاً لآخر إحصاءات متاحة في (KILM Website)، أن حالة مصر تمثل أكبر مستوعب، بنسبة بلغت (13.8%)، في عام 2010، ولم تختلف كثيراً عن تلك السائدة في عام 1986، حيث بلغت (15.4%)، (الاسكوا، 1992)، في حين كانت أقل نسبة في العراق، (4.9%) في عام 2008، ويفسر ذلك بالتطورات اللاحقة لعام 2003، وما يتبعها من فتح الاقتصاد العراقي أمام الواردات، من خلال خفض التعريفة الجمركية إلى (5%)، ويفسّر أيضاً بالظروف التي مرّ بها الاقتصاد والقطاع الصناعي العراقي بسبب الحصار، والحروب. كما انخفضت هذه النسبة في حالة المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان. إلاّ أن هذه النسبة ارتفعت في حالة دول المقارنة مثل كوريا الجنوبية إلى (25.5%) في عام 1992، وسنغافورة إلى (25.4%) في عام 1985، وماليزيا إلى (23.1%) في عام 2001. تتصف النسب في هذه الدول المصنّعة حدياً بالانخفاض التدريجي، باستيعاب القطاع الصناعي التحويلي للعمالة مع الزمن، الأمر الذي يفسر بسيادة التحول الهيكلي نحو قطاع الخدمات، وهو ذات الاتجاه السائد حالياً في الدول المتقدمة، إلاّ أن هذا الاتجاه غير واضح في الدول العربية.

تتفاوت نسبياً استيعاب القطاع الصناعي التحويلي العربي في استيعاب قوة العمل. حيث تصل في حالة مصر حوالي (13.8%) عام 2010، وأقل من (4.9%) في العراق عام 2008.

2.2. القطاع الصناعي التحويلي العربي وتنويع مصادر الدخل:

استهدفت الإدارة الاقتصادية الكلية، والقطاعية العربية، أساساً، هدف تنويع مصادر الدخل، كهدف رئيسي، من وراء إعادة تخليص الموارد المالية والبشرية، وغيرها لصالح الأنشطة الصناعية التحويلية. ذلك بعد نيل الدول العربية لاستقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. وكمثال على ذلك، فقد استهدفت الخطة الاقتصادية لدولة غير نفطية، آنذاك، وهي مصر، في الخطة الأولى (1960/1961 – 1964/1963)، تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على التصنيع. كما استهدفت دولة نفطية، وهي دولة الكويت، في خطتها الأولى، ضمن قطاعات أخرى (1967/1968 – 1971/1972)، تنويع مصادر الدخل بالاعتماد على التصنيع، ضمن قطاعات أخرى. (مجلس التخطيط، 1967). (أنظر، الإطار رقم 1.2، حول التصنيع العربي في إطار تاريخي: حالة العراق).

استهدفت الإدارة الاقتصادية الكلية، والقطاعية العربية، أساساً، هدف تنويع مصادر الدخل، كهدف رئيسي، من وراء إعادة تخليص الموارد المالية والبشرية، وغيرها لصالح الأنشطة الصناعية التحويلية. ذلك بعد نيل الدول العربية لاستقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

لا تزال الدول العربية منذ ذلك الحين، لم تحقق هذا الهدف، سواء على مستوى التغيرات الهيكلية في القيمة المضافة الصناعية إلى إجمالي القيمة المضافة، أو على مستوى حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة. (أنظر، الجدول رقم 6.2)، (أنظر، الجدول رقم 7.2، حول مؤشر التنويع).

لا تزال الدول العربية منذ ذلك الحين، لم تحقق هذا الهدف، سواء على مستوى التغيرات الهيكلية في القيمة المضافة الصناعية إلى إجمالي القيمة المضافة، أو على مستوى حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة.

الإطار رقم (1.2)، التصنيع العربي في إطار تاريخي: حالة العراق

شهد العراق نمواً صناعياً، بعد نيل استقلاله، في عام 1932، سواء بشكل مطلق، أو من خلال معدلات النمو المرتفعة، (بسبب البدء بمستوى منخفض من التصنيع)، علماً بأن جذور التصنيع تعود لمرحلة حكم داود باشا، (1862–1869)، من خلال إنشاء مدرسة الصناعة، ومعامل إصلاح البواخر، ومصانع الطحين والمشروبات الغازية. وقبل ذلك، كانت الصناعات تعتمد أساساً على الصناعات الحرفية. إلاّ أن توفر الكهرباء بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك الاتصالات والمواصلات، ساهم في أول ظهور للصناعات كبيرة الحجم. ومع ذلك، فإن طلب التنمية الصناعية كان متواضعاً، خلال السنوات الأولى من الاستقلال، بفعل تردد القطاع الخاص بالاستثمار، لعوامل ترتبط بضيق السوق، وانخفاض متوسط دخل الفرد القابل للإنفاق، بالإضافة إلى أن عائد الاستثمار الزراعي، كان أكبر من نظيره الصناعي.

إلا أن الحرب العالمية الثانية، عملت على تغذية الطلب الكبير على السلع المصنّعة، الأمر الذي مهّد للإثمار العام بالنمو، بعد عام 1951، (بفعل اتفاقية مناصفة الأرباح، مع شركات الامتياز النفطية الأجنبية، الأمر الذي دفع بمعدل نمو الإنتاج الصناعي نحو الزيادة، بنسبة (10%) سنوياً، خلال خمسينات القرن الماضي. إلا أن التنمية الصناعية، شهدت انخفاضاً بعد فترة الحكم الملكي، (1921–1958)، والاتجاه نحو الإدارة المركزية، والإصلاح الزراعي، وبداية هجرة رأس المال الخاص إلى الخارج. ثم تلا ذلك، تأمين حوالي أكبر (27) منشأة صناعية، خاصة في تموز/ يوليو 1964، وتخصيص (25%) في أرباح الشركات للعمال، وتمثيلهم في الإدارة. وبروز ظاهرة هروب رأس المال، وهجرة عدد من المدراء، مما ترتب عليه انخفاض نمو الإنتاج الصناعي، إلى حوالي (6%) سنوياً في الستينات من القرن الماضي.

ومنذ نهاية ستينات القرن الماضي، أُعطي اهتمام خاص للتصنيع، مع منح مدراء المصانع مزيداً من الصلاحيات، بهدف جعلهم مسئولين عن تحقيق الأهداف، إلا أنه رغم ذلك، فقد ظل القطاع الصناعي مكتظاً بالعمالة الفائضة، بفعل القوانين المقيّدة، للتخلص من البطالة المقنّعة. وفي محاولة للإصلاح، فقد تم ضخ استثمارات كبيرة لصالح القطاع الصناعي، لترتفع إلى حوالي (752) مليون دينار عراقي، في عام 1985، وليرتفع الإنتاج الصناعي إلى ما يعادل (2) مليار دينار، (مقارنة بـ 300 مليون في عام 1968). لقد تولدت قناعة، بأنه اعتماداً على سياسة إحلال الواردات، يمكن أن يتم تنويع مصادر الدخل صناعياً، بعيداً عن الأنشطة النفطية، لقد تم ذلك، بالاعتماد أساساً على الصناعات كبيرة الحجم، مثل الحديد والصلب، وبشكل محدد من خلال مشروعات، "تسليم المفتاح باليد Turnkey"، إلا أن هذا التوجه، أهمل مرحلة تصنيع المواد الأولية، إلى مواد وسيطة لازمة للصناعات الكبيرة، الأمر الذي ساهم في إعادة تطور الصناعات الكبيرة الحجم، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في البنية الأساسية الصناعية، حيث اتسمت التجربة الصناعية بضعف الربط بين إنشاء المصانع، وشبكات الطرق، والربط بين مصادر المواد الأولية، ومنافذ التسويق. كما استمرت مشكلة "الطاقة الفائضة Excess Capacity"، ذلك، لاستمرار المصانع الكبيرة في الحدّ من قدرة الاقتصاد، على استيعاب السلع الجديدة. ولعلاج ذلك، فقد تم اللجوء لاستيراد السلع التامة الصنع، والمواد الأولية، وبذلك، فقد تم إحباط سياسة إحلال الواردات، مع اتجاه الواردات لصالح السلع المستهلكة، وعلى حساب السلع الوسيطة، المستخدمة في المصانع المحلية، الأمر الذي ساهم في اتجاه القيمة المضافة الصناعية نحو الانخفاض.

كما أن اتجاه التعريفة الجمركية، في هذه الفترة، نحو الارتفاع، لحماية الصناعات المحلية، عرقل استيراد بعض المواد الأولية المهمة، خاصة قطع الغيار، والمكائن، كما ساهم في عدم تشجيع أنشطة الصناعات الصغيرة، في القطاع الخاص.

بفعل تراكم العجز المالي، لأسباب عدم الاستقرار، بدءاً من نهاية ثمانينات القرن الماضي، فقد تم الاهتمام بتنشيط الصادرات، بدلاً من إحلال الواردات، مع مزيد من الحوافز للقطاع الخاص، (مثل الإعفاء من التعريفة، والرسوم الجمركية على هذا القطاع، بالإضافة إلى الاستثناءات الضريبية)، وتشجيع إنشاء الشركات المساهمة، مع استمرار استيعاب العمالة الصناعية، من قبل الشركات العامة أساسا، (حوالي 80% من إجمالي العمالة الصناعية)، وضعف مساهمة القطاعين الخاص، والمشترك، في استيعاب هذه العمال، (13% للقطاع الخاص، و (7% للمشترك).

لقد برزت صناعة المعادن غير التعدينية، كأهم صناعة غير نفطية، في ثمانيات القرن الماضي، حيث استوعبت حوالي (18%) من العمالة الصناعية، وولدت (14%) من القيمة المضافة الصناعية، التي تركز إنتاجها في الكبريت والفوسفات، (الموجه للصادرات أساساً)، وللأسمدة المستخدمة محلياً، بالإضافة إلى الزجاج والطابوق. كما احتلت صناعة الاسمنت مكانة هامة أيضاً، فقد تضاعف إنتاج الاسمنت، في ثمانيات القرن الماضي، وتوجه الإنتاج أساساً لمواجهة الطلب المحلي، ثم للتصدير، خاصةً لجمهورية مصر العربية. واحتلت صناعة البتروكيماويات المرتبة الثانية، في استيعاب العمالة الصناعية، (حوالي 17%)، وولدت حوالي (30%) من القيمة المضافة الصناعية. كما ساهمت صناعة الغزل والنسيج، في استيعاب حوالي (15%) من العمالة الصناعية، مع تواضع في القيمة المضافة الصناعية، (7%).

منذ إدارة ثمانيات القرن الماضي، بدأت الجهود لتحديث الطاقة الصناعية، من النشاط الاستخراجي، ولصالح الصناعة الثقيلة، وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، وبحلول نهاية ثمانيات القرن الماضي، برزت بعض النجاحات في إنشاء صناعات خفيفة، لإنتاج البطاريات، و "شمعات الإشعال Spark Plugs"، والأقفال، والأجهزة المنزلية الكهربائية: الثلاجات والغسالات، مثلاً، وذلك بمساعدة شركات فرنسية، وروسية، بالإضافة إلى إنتاج العديد من المواد الصيدلانية، والبلاستيك. إلا أن الأنشطة الصناعية التحويلية، شهدت انخفاضاً شديداً منذ بداية الألفية، ذلك بعد رفع الصناعة بالكامل، تقريباً، عن حماية هذه الأنشطة، وفتح كامل السوق المحلي للمنتجات الصناعية، وغير الصناعية، للمنتجات المستوردة، (بعد أن تم تخفيض التعريفة لمعدل موحد هو 5%)، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

المصادر: (Iraq-Industrialization) و (Godwin, 2003) و (أمين، 1979).

إذا مـا تم أخـذ حالة دول مجلـس التعاون لدول الخليج العربية، وهي الأكثر احتياجاً للتنويع، فيُلاحظ تواضـع النتائج التنموية المحققة في هذا المجال، إلى حـد بعيد. لقد قـام (Hvidt, 2013)، بمسح جهود التنويـع في هـذه الـدول، (كجزء مـن دراسة ممولة من مؤسسـة الكويت للتقدم العلمي، بدولة الكويت)، حسب حالة كل دولة. وأشار إلى خمس قضايا، تبرر اللجـوء للتنويـع، القضيـة الأولى، هـي الخوف من نفـاذ الاحتياطات النفطية، أما القضية الثانية، فهي التقلبات في أسعار النفط، وآثارها السلبية، في حالة الاتجاه نحـو الانخفاض، والثالثـة، النموذج الحالي السائد، والقائم على الـدور الحاسم للحكومات، في النشـاط الاقتصـادي، والرابعة، صعوبـة المحافظة على نفس مستوى الرفاه الاقتصادي، للرفاه من قِبَل الدولة، مستقبـلاً، والخامسة، الوضع التعليمي غير التنافسـي لقـوة العمل. من المهـم الإضافة هنا، بأن هدف التنويع، سواء من خلال التصنيع، أو من خلال أنشطـة أخرى، لا بـد أن يأخذ بعين الاعتبار، المعنى الأوسـع للتنويـع، أي التنويع الـذي أشار له محبوب الحـق، (مقترح منهجية التنمية البشرية التي قامت، ولا تزال، عليها تقارير برنامج الأمم المتحدة للإنماء، وكمـا سيُشـار إليه لاحقاً في تقريـر المعهد)، فلا بد أن يعمـل ضمن إطار مفهوم التنميـة الواسع، القائم أساساً على "الأمان الإنساني Human Security"، الـذي بدوره لابد أن يعتمد علـى خمسة محاور: (أ) الاعتمـاد على مفهـوم جديـد للتنمية، التـي تؤخذ بعين الاعتبـار توزيع الدخل، والإنصاف، ضمن وبين الأجيال، والاستدامة، بهدف حماية الحياة الإنسانية اجتماعيـاً وبيئيـاً واقتصاديـاً، حاضـراً ومستقبلاً، وإعادة النظر بنمـط الاستهلاك. (ب) نقل الاهتمام مـن الأمـان العسكـري، إلى الأمان الإنسـاني. (ج) الشراكـة بين الشمال والجنوب. (د) الحكم الرشيد، علـى المستـوى المحلـي والعالمي. (هـ) دمـج المجتمع المـدني، باتخـاذ القـرارات، وعـدم الاعتمـاد على الحكومة فقط. (UL Haq, 1994).

لا توحـي النتائج التطبيقيـة، اعتماداً على بعض المؤشرات ذات العلاقة، بـأن الدول العربية، عموماً، قـد حققـت تنويعاً لمصـادر الدخـل، بالاعتماد على التصنيـع كأحـد أدوات التنويـع، (بالمعنـى الضيـق للتنويـع، المرتبـط بتنافسيـة الأنشطـة التحويليـة، وبالاعتماد محلياً على المتطلبات من السلع المصنعة، بمراحلها المختلفة). وإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه أعلاه، والمتعلق بالعجز في الحسابات التجارية للدول العربيـة، خاصة، بالسلع الوسيطة والرأسمالية، فإن هذه الدول لم تحقق نتائج ملموسة، في مجال المحتوى التكنولوجي للسلع المصنعة، لصالح المحتوى المتوسط والمرتفـع، فيوضـح الجـدول رقـم (8.2)، تصنيـف الأنشطـة الصناعية التحويلية، حسب محتواها من، المـوارد الطبيعية، والمحتـوى التكنولوجي المنخفض، والمتوسـط، والمرتفـع، حسـب التصنيـف الصناعي القياسـي الدولي، الإصـدار الثالث، ذلك وفقاً لآخر إحصـاءات متاحة مـن منظمـة التنميـة الصناعية لـلأمم المتحـدة، لعامـي 2005 و 2009، وكمـا هو واضح في الجدول رقم (9.2)، فإن المحتوى المتوسط – المرتفـع للقيم المضافة الصناعيـة التحويلية لعدد مـن الدول العربية، لم يصـل إلى ربع القيم المضافة الصناعية التحويلية خـلال هذين العامين، باستثناء حالتـي مصر، والمغـرب، فقد وصـل في عام 2005 إلى (28.55%، و 26.89%، تباعـاً)، وفي عـام 2009 وصـل إلى (25.72%، و 28.86%، تباعاً). إلا أنـه، حتـى في حالـة هاتين النسبتـين المرتفعتين

نسبياً، قياساً بالدول العربية الأخرى، فلا تعتبر نسباً مرتفعة، إذا ما قورنت بحالات الدول المصنعة حديثاً، التي تجاوزت ثلث، ونصف، وثلاثة أرباع القيم المضافة الصناعية التحويلية.

لا يبدو أن الأداء الصناعي التحويلي العربي المتواضع أمراً مستغرباً، إذا ما عُلم بأن أداء الاقتصاد المعرفي متواضع تقريباً، في حالة كافة الدول العربية المشمولة، بتقدير قيمة الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة، الصادر دورياً من البنك الدولي، حيث لم تصل إلاّ ثلاث دول لقيمة بين (5-6)، وبقية الدول التسع المشمولة، ذات قيمة تقل عن الخمسة.

لا يبدو أن الأداء الصناعي التحويلي العربي المتواضع أمراً مستغرباً، إذا ما عُلم بأن أداء الاقتصاد المعرفي متواضع تقريباً، في حالة كافة الدول العربية المشمولة، بتقدير قيمة الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة، الصادر دورياً من البنك الدولي، حيث لم تصل إلاّ ثلاث دول لقيمة بين (5-6)، وبقية الدول التسع المشمولة، ذات قيمة تقل عن الخمسة.

(الجدول رقم 10.2). وتسري ذات الملاحظة على المكونات الفرعية لهذا الرقم، (نظام الحوافز الاقتصادية، والابتكار، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). لا بد من الإشارة هنا، بأن نمط الإنتاج الصناعي العربي المتحيز ضد المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع، ولصالح محتوى الموارد الطبيعية، سوف يخضع لضغوط الاتجاهات الحالية الداعمة للـ "تصنيع الأخضر"، خاصة في صناعات محتوى الموارد الطبيعية، التي تسود في الدول العربية. لقد تم إعلان «قيادة الصناعة الخضراء Green Industry Initiative"، من قِبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في سبتمبر من عام 2009، ضمن المؤتمر الدولي حول الصناعة الخضراء. تقوم هذه المبادرة، أساساً، على وضع قيود على المعرفة، والتكنولوجيا، والتمويل، الموجهة للصناعة، بحيث تتسق هذه القيود الثلاثة مع استخدام الموارد الطبيعية بشكل كفء، وتخفيض استخدامات الكربون، وضمان منتجات «صديقة للنظام الحيوي Eco-friendly Products"، على أن تقوم التنافسية على أساس يحترم متطلبات التصنيع الأخضر، (أنظر، UNIDO, 2010، حول تفاصيل هذه المبادرة).

بالإضافة إلى ذلك، فإن التخصصات التي يدفع بها النظام الجامعي العربي لسوق العمل هي، تخصصات متحيزة ضد الموضوعات الهندسية والفنية. فإذا ما تم أخذ حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تعتبر أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، وتطوراته التعليمية، (على أساس، مثلاً، زيادة عدد الجامعات الأجنبية، أو فروعها في العديد من هذه الدول)، فيُلاحظ بأنه، وفقاً لإحصاءات العام 2008، أن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، تتصدر حوالي (71.4%) من مجموع خريجي الجامعات الإماراتية، و (60%) في حالة البحرين، و(75.8%) في السعودية، و(75.3%) في عمان، و (67.4%) في قطر، في حين تبلغ نسب الخريجين في التخصصات الهندسية والفنية (24.1%) و(21.0%) و(13.6%) و(14.0%) و(19.1%)، تباعاً. (Shochat, 2008).

لقد ساهم هذا النمط من التصنيع العربي، سواء على مستوى عدم الانتقال لتصنيع السلع الوسيطة الرأسمالية، وحتى العديد من السلع الاستهلاكية، (وآثاره في عدم تلبية السوق المحلي من هذه السلع)، أو على مستوى المحتوى التكنولوجي (وآثاره في ضعف قدرة التصدير التنافسي، وزيادة المكون الأجنبي من العرض النقدي، والانعكاس إيجاباً على قوة العملة)، في آثار أخرى تجسدت في ضعف التبادل التجاري البيني العربي. لا تزال كافة التقارير المهتمة بالتعاون التجاري البيني العربي، تشكو من ضعف نسبة

الصادرات والواردات البينية العربية، التي لم تتعدى على المستوى العربي (6.8%)، كمتوسط خلال الفترة (2007-2010). (صندوق النقد العربي وآخرون، 2012)، علماً بأن هذه الفترة هي الفترة للاحقة لتحرير التجارة العربية، وفقاً لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، التي ترتب عليها إلغاء القيود الجمركية على التبادل السلعي، بين الدول الأعضاء بالمنطقة.

في ظل عدم توافق واردات الدول العربية من صادرات نفس الدول من السلع المصدّرة، فقد لجأت هذه الدول إلى الأسواق غير العربية، لسدّ احتياجاتها، الأمر الذي انعكس، ولا يزال، على تواضع نسب التبادل التجاري العربي البيني المشار إليه أعلاه. (أنظر، الجدول رقم 11.2، حول نتائج قياس درجة عدم توافق واردات وصادرات الدول العربية). يمكن القول بأن منهجية تعزيز التعاون الاقتصادي العربي القائمة، أساساً، على تحرير التجارة، (من خلال اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى، (1997-2007)، وغيرها من إجراءات تحرير التجارة البينية)، لم تنعكس بشكل جوهري على زيادة التبادل التجاري العربي، ذلك لعدم الاهتمام أساساً بنمط التصنيع، (وكذلك عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي ومنتجاته، المطلوبة إقليمياً)، أو بعبارة أخرى بالسياسة الصناعية / التجارية، وما ترتب عليها من نتائج، تجسدت بعدم قدرة الإنتاج الصناعي العربي، (بعد خمسة أو ستة عقود من التصنيع)، من مقابلة الطلب الصناعي الإقليمي العربي، (بالإضافة إلى عدم القدرة على مقابلة الطلب المحلي أيضاً)، الأمر الذي لا بد أن يكون محل اهتمام من قبل متخذي القرار، لإعادة تأهيل السياسة الصناعية، لتكون أداة رئيسية أو محرّك رئيسي، لتفعيل التجارة البينية العربية .

3.2. السياسة الصناعية العربية:

اعتمدت هذه السياسة، ومنذ الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وفي أغلب الدول العربية، على مبدأ حماية الصناعة، أملاً في خلق صناعة ناشئة، وتطورها لاحقاً، ودخولها في مجال الإحلال محل ما يستورد، أو / و دخولها في الأسواق الدولية بهدف التنافسي. كما اعتمدت هذه السياسة، على أدوات أخرى منها، تنامي الدعم وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة، بحيث أصبح يمثل لاحقاً، أحد محاور الاهتمام بالسياسة الاقتصادية والصناعية، وكذلك الاعتماد على أدوات أخرى مثل، أداة الائتمان المحلي، وبأسعار فائدة مدعمة، وخفض التعريفة الجمركية على المدخلات المستوردة، وتعدد أسعار الصرف المتحيز للواردات من هذه المدخلات، وضد الصادرات، ومشروعات صناعية ذات ملكية عامة، استوعبت أعداد هائلة من قوة العمل العربية، وعدم الاهتمام بـ (نوعية) السلع المنتجة، والاهتمام بـ (الكم) أساساً، مع عدم اتساق بين السياسة الصناعية/التجارية، والسياسة الزراعية، وتحيز للأولى وضد الثانية، وتوفير الدولة للمناطق الصناعية. لقد تم اتباع هذه السياسات، وأدواتها المختلفة، المشار إليها أعلاه، في كافة الدول العربية تقريباً النفطية وغير النفطية.

لقد استمرت هذه السياسة بالعمل، كما تم الإشارة إليه، طيلة العقود الخمس أو الست الماضية، حيث كان متوقعاً أن يتم التخلص التدريجي من

في ظل عدم توافق واردات الدول العربية من صادرات نفس الدول من السلع المصدّرة، فقد لجأت هذه الدول إلى الأسواق غير العربية، لسدّ احتياجاتها، الأمر الذي انعكس، ولا يزال، على تواضع نسب التبادل التجاري العربي البيني.

اعتمدت السياسة الصناعية العربية ومنذ الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وفي أغلب الدول العربية، على مبدأ حماية الصناعة، أملاً في خلق صناعة ناشئة، وتطورها لاحقاً، ودخولها في مجال الإحلال محل ما يستورد، أو/ و دخولها في الأسواق الدولية بهدف التنافسي.

سياسات الحماية، بعد أن تتمكن هذه الصناعات الناشئة من العمل بكفاءة ومن دون دعم الدولة، إلاّ أن التطبيق (السيئ) للسياسة الصناعية القائمة على إحلال الواردات، قد ترتب عليه عدم إنجاز مهمة التحول من صناعات ناشئة مدعّمة، إلى صناعات تنافسية غير مدعّمة. لقد تجسدت مظاهر هذا التطبيق السيئ، ضمن مظاهر أخرى، في عدم تحول الاستثمارات الصناعية من الاستثمار في السلع الاستهلاكية، إلى سلع وسيطة ومن ثم استثمارية، و/ أو عدم تحول الاهتمام بالسوق المحلي، إلى الاهتمام بالسوق الخارجي (الصادرات)، واستمرار الحماية الجمركية، وعدم تقليصها تدريجياً، لدفع المنتجين المحليين للشعور بالمنافسة التدريجية، ومن ثم تحسين الأداء، واستمرار أسعار الفائدة المدعّمة، والإعانات الأخرى، والائتمان المحلي، وعدم الخفض التدريجي لهذه الأدوات، وربطها بالتوسع بحصة السوق محلياً وخارجياً، بالإضافة إلى استمرار أسعار الصرف المدعّمة (أسعار الصرف الرسمية)، وعدم ربطها أيضاً باعتبارات التحسن في كفاءة الصناعات المحمية، وتحرير السعر تدريجياً. لا بد من الإشارة هنا إلى أن جميع الدول المتقدمة حالياً، قد اتبعت السياسة الصناعية القائمة على إحلال الواردات وأدواتها المختلفة، الواردة أعلاها، التي حققت نجاحات، ساهمت في تحقيق التوازن المحلي، (التخلص من عجز الموازنة)، وتوفير فرص عمل (التخلص من الخلل بأسواق العمل)، والتحول التدريجي لسياسة أسعار الصرف الأكثر تحرراً. (أنظر، Chang, 2003، حول هذه التجارب). (أنظر، الأطر من 2.2 إلى 5.2، حول هيكل السياسة الصناعية، التجارية العربية في عدد من الدول العربية: دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية).

بعد تجربة فاقت الخمسة أو الستة عقود من التصنيع العربي، فإنه لا بد من التساؤل عن مصادر النمو الصناعي التحويلي العربي، وهل شهدت هذه المصادر تحولاً خلال الزمن، أم لا تزال كما هي؟

بعد تجربة فاقت الخمسة أو الستة عقود من التصنيع العربي، فإنه لا بد من التساؤل عن مصادر النمو الصناعي التحويلي العربي، وهل شهدت هذه المصادر تحولاً خلال الزمن، أم لا تزال كما هي؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، قام تقرير المعهد بالاعتماد على إسهامات (Chenery, 1960) الشهيرة، لتحديد مصادر النمو الصناعي: طلب محلي، وإحلال واردات، وطلب خارجي (صادرات)، ذلك بالاعتماد على بيانات دولتين عربيتين هما جمهورية مصر العربية، لتمثيل الدول العربية ذات الاقتصاد المتنوع والزراعي وغير النفطي بشكل أساسي، ودولة عربية نفطية هي، دولة الكويت. لقد تم الاعتماد على جداول التشابك الصناعي لجمهورية مصر العربية، لعامي (1999/1998) و (2009/2008)، وعلى نفس الجداول لدولة الكويت لعامي (1987) و (2010)، وذلك للقياس النسبي لدور كل عامل من العوامل المشار إليها أعلاه، في التغير الحاصل في الإنتاج الصناعي حسب الأنشطة الصناعية، (22) نشاط في حالة جمهورية مصر العربية، و (26) نشاط في حالة دولة الكويت، ذلك بعد إعادة تجميع الأنشطة المختلفة بين سنوات المقارنة، لاختلاف عدد الأنشطة في هذه السنوات، (نظراً لعدم توفر البيانات القطاعية للواردات، حسب الأنشطة في جدول جمهورية مصر العربية لعام (1999/1998)، فقد تم أخذ الرقم الإجمالي للواردات، وتوزيعه بين الأنشطة، باستخدام نفس الأوزان البينية للواردات، حسب الأنشطة السائدة في عام (2009/2008)، بفعل غياب المعلومات).

الإطار رقم (2.2)، أهم معالم السياسة الصناعية/ التجارية لدولة الكويت

يشير أحدث مسح متاح عن دولة الكويت، (WTO, 2012a)، إلى أن الدولة تحتفظ بتعريفة جمركية بالمتوسط، حسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية، تبلغ (5.7%) على المنتجات الزراعية، و (4.6%) على المنتجات غير الزراعية، وأن حوالي (98.6%) من خطوط التعريفة، مشمولة بخطوط التعريفة القيمية "Ad Valorem". وتخضع كافة السلع بالدولة، ماعدا النفط، للربط عند معدل (100%)، وأن العوائد الضريبية، لا تحتل إلا حوالي (2%) من إجمالي عوائد الموازنة، وتمثل عوائد التعريفة الجمركية، حوالي (60%) من هذه العوائد الضريبية. كما تتطلب إجراءات الاستيراد للسع العامة، الحصول على ترخيص استيراد، والحصول على ترخيص من الجهات ذات العلاقة بنوعية السلعة، في حالة سلع معينة. كما تمنع الدولة استيراد بعض السلع، لأسباب فنية أو صحية أو دينية، أو أمنية، (يمنع استيراد لحوم الخنزير ومشتقاتها، والمشروبات الدولية، والسيارات والشاحنات ذات المقود من اليمين).

لقد تبنت الدولة بنود اتفاقية مجلس التعاون الخاصة بالمعالجات التجارية الطارئة "Contingency Trade Remedies"، (تشير لعدد من الإجراءات الحمائية، المتاحة ضمن آليات عمل الجات/منظمة التجارة العالمية، للاستجابة للممارسات التجارية غير العادلة). لم يسبق للدولة أن فرضت أي إجراء ضد الإغراق، أو أي إجراء وقائي. ولم تطبّق دول المجلس، ومن ضمنهم الكويت، أي معالجة تجارية طارئة، (المشار إليها أعلاه). وتطبّق دولة الكويت، شأنها شأن بقية دول المجلس، إجراءات فنية، ومقاييس خاصة بدول المجلس، لتحل تدريجياً، محل ما يناظرها محلياً، مع اعتماد هذه الإجراءات والمقاييس، على المواصفات العالمية، مع بعض الخصوصيات الناتجة عن الظروف الجوية، والجغرافية الخاصة بالدولة.

لا تتميز إجراءات التصدير بأي تعقيد، مع استثناء بعض السلع من التصدير، وحاجة سلع أخرى لترخيص، من الجهات ذات العلاقة بنشاط السلعة، (مثل القمح والطحين، والأسلحة، والتحف والأعمال الفنية، والسكر، والأرز، ...)، مع عدم وجود رسوم على الصادرات. وتمثل المشتريات الحكومية حوالي (12%)، من الناتج المحلي الإجمالي، (على أن لا يزيد فارق السعر عن 10% للمنتجات المحلية، و5% عن المنتجات الخليجية)، مع مشروطية، أن يكون مقدم مناقصة المشتريات الحكومية كويتياً، أو مع شريك كويتي. كما يتيح برنامج "الأوفست Offset" الكويتي للشركات الأجنبية، التي تفوز بعقود تزيد قيمتها عن مبالغ معينة، من الاستثمار محلياً في الأنشطة، التي تساهم في خلق قيم مضافة، وتعزز من فرص مشاركة القطاع الخاص الكويتي.

يوجد بالدولة قانون للمنافسة مصادق عليه من مجلس الأمة عام 2007، وتعّد الدولة لإنشاء هيئة لحماية المنافسة. كما يوجد بالدولة قانون لحماية الملكية الفكرية، ومن المؤمل أن يحل القانون الجاري العمل عليه على المستوى الخليجي محل القانون الكويتي، بعد الانتهاء من إنجازه وإقراره.

تشمل التزامات الكويت في ظل الاتفاقية العامة للخدمات (GATs)، على (61) قطاع فرعي، و (8) قطاعات رئيسية هي: الأعمال، والتشييد والخدمات الهندسية ذات العلاقة، والتوزيع، والخدمات البيئية، والخدمات الصحية والاجتماعية، والخدمات السياحية، والترفيه والخدمات الرياضية والخدمات المائية.

تسمح الدولة وفقاً للقانون رقم 26 لعام 1995، بإقامة مناطق تجارة حرّة، تحت إشراف وزارة التجارة، مع إمكانية السماح بإدارة هذه المناطق، من قبل القطاع الخاص، وتستثنى هذه المناطق من دفع الضرائب، والقيود على الواردات والصادرات، مع عدم السماح بإمكانية استيراد سلع ممنوعة، على أن يخضع المستثمرون في هذه المناطق، لبرنامج الأوفست الكويتي، في حالة دخولهم في تعاقدات ضمن المشتريات الحكومية. لقد أنشأت الدولة في عام 1998، منطقة تجارة حرّة في منطقة الشويخ، والمدارة والممولة من القطاع الخاص، بهدف جذب المستثمرين وتشجيع الصادرات.

المصدر: (World Trade Organization (WTO), 2012(a), Trade Policy Review: The state of Kuwait, WT/ TPR/S/258, 4 January.)

الإطار رقم (3.2)، أهم معالم السياسة الصناعية/ التجارية للمملكة العربية السعودية

تسري، في حالة المملكة، (WTO, 2011)، تعريفة جمركية للدولة الأولى بالرعاية، تبلغ بالمتوسط (5.2%)، لتصل في حالة السلع الزراعية إلى (6.1%)، وللسلع غير الزراعية إلى (5%). وتربط المملكة تعريفاتها الجمركية لغاية (200%) على التبغ والسلع المشابهة، وتربط بمتوسط يبلغ (15.4%) على السلع الزراعية، و (10.1%) على السلع غير الزراعية. تغطي التعريفة الجمركية القيمية حوالي (98.6%) من الخطوط التعريفية، وهناك حوالي (81) خط تعريفي مشمول بحظر الاستيراد، لأسباب دينية مثل المشروبات الروحية، والخنازير، وما يرتبط بها من منتجات. هناك حوالي (19) خط تعريفة، يتضمن تعريفات جمركية متفاوتة مرتبطة بمنتجات التبغ. كما أن المملكة لا تفرض رسوم جمركية، ولا ضرائب قيمة مضافة (كما هو الحال في دولة الكويت).

يوضّح هيكل التعريفة بالمملكة تصاعداً إيجابياً، حيث تبدأ التعريفة بالتصاعد من (5.5%) على السلع المعالجة جزئياً، إلى (5%) على السلع شبه الجاهزة، ثم إلى (5.5%) على السلع الجاهزة. ويتضح هذا التصاعد الإيجابي في حالة بعض السلع مثل النسيج، ومنتجات الخشب، في حين يتخذ هذا التصاعد شكلاً سلبياً، في حالة سلع أخرى مثل الكيماويات، والبلاستيك، (يعزى ذلك جزئياً إلى سياسة عدم فرض تعريفة على الواردات، في حالة المنتجات الصيدلانية)، وشكلاً مختلطاً في حالة السلع الغذائية، والمشروبات، وصناعة التبغ.

ينحصر منع الواردات والصادات على عدد من السلع، ولأسباب صحية أو أمنية أو دينية، (ينحصر تصدير 11 سلعة منها: نسل الخيول العربية وخيول السباق، وأنثى الأبقار، والخراف، والجمال، والعلف الأخضر، والتبن، والخشب، والتحفيات التاريخية). وتفرض المملكة رسم تصدير واحد على الجلود غير المدبوغة، الذي سوف يُلغى في سبتمبر 2013.

لا يشمل نظام المشتريات الحكومية في المملكة على مشتريات معينة، مثل، الأسلحة والذخائر، والاستشارات، والسلع والخدمات المتوفرة فقط عند المجهزين. يستخدم نظام المشتريات الحكومية نفس التفاوتات السعرية، المشار إليها في حالة دولة الكويت، (10% للسلع المحلية، و 5% لسلع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). وتسري تشريعات حماية المنافسة على كافة المنشآت السعودية، ماعدا الحكومية.

كما تخضع بعض السلع والخدمات للتسعير الإداري، مثل، طحين القمح، والوقود، والغاز، وخدمات النقل، والحديد للمنتجات الصيدلانية. مع وجود لتطورات إيجابية في السنوات الأخيرة لحماية الملكية الفكرية.

المصدر: (World Trade Organization (WTO), 2011, Trade Policy Review: The Kingdom of Saudi Arabia, WT/TPR/S/256, 21 December.)

الإطار رقم (4.2)، أهم معالم السياسة الصناعية/ التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يتضمن هيكل التعريفة الجمركية في دولة الإمارات، (WTO, 2012b)، متوسط التعريفة للدولة الأولى بالرعاية، (4.9%)، ومتوسط التعريفة على السلع الزراعية، (6.6%)، ومتوسط التعريفة على السلع غير الزراعية، (4.7%)، مع تعريفة لتصل إلى 50%، على المشروبات الروحية، و (100%) على التبغ. وتصل نسبة خطوط التعريفة المربوطة بين 0–200 % . ولا توجد رسوم أو ضرائب قيمة مضافة بالدولة. وتشمل السلع الممنوعة الاستيراد، حوالي 30 خط تعريفي، عند الحدّ الثامن من النظام المتجانس، (HS)، مثل الجمال، والعاج الطبيعي، وبذور بعض الأشجار، وبذور الحشائش، وغيرها. كما أنه لا يوجد نظام لتراخيص الاستيراد بالدولة. ولا توجد رسوم على الصادرات، ماعدا على صادرات الحديد الخردة، مع حاجة الصادرات ذات "الاستخدام الثنائي Dual-use" لترخيص.

وتتبع الدولة سياسة تشجيع مناطق التجارة الحرة، لتعزيز الصادرات، مع ملكية أجنبية كاملة للمستثمرين في هذه المناطق، مع استثناء دفع ضريبة الدخل على الأفراد، لمدة (15) سنة، قابلة للتجديد لمدة مماثلة. ولا يوجد قانون لحماية المنافسة بالدولة حالياً، رغم وجود نسخة من هذا القانون، تحت الدراسة حالياً. ويحابي قانون المشتريات الحكومة المجهزين المحليين، مع وجود فاعل لبرنامج الأوفست (يطلق عليه مبادلات في الدولة)، يسري على العقود العسكرية. وتهدف قوانين حماية الملكية بالدولة، إلى توفير بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب، ومحاربة السلوكيات غير القانونية، وتعويض المتضررين من الممارسات المنافية لحقوق الملكية.

المصدر: (World Trade Organization (WTO), 2012(b), Trade Policy Review: United Arab Emirates, WT/TPR/S/262, 21 February)

الإطار رقم (5.2)، أهم معالم السياسة الصناعية/ التجارية للمملكة الأردنية الهاشمية

تقع التعريفة الجمركية عموماً، للدولة الأولى بالرعاية للأردن،(WTO, 2008) بين (0 – 300%)، مع أعلى تعريفة تصل إلى (180%)، على بعض السلع، مثل المشروبات الكحولية، وتعتمد جميعها على التعريفة القيمية، ماعدا سبعة خطوط تعريفية زراعية. لقد خفضت الأردن متوسط تعريفتها الجمركية المطبقة، للدولة الأولى بالرعاية من (14.7%) في عام 2000 إلى (10.9%) في عام 2008. ويبلغ متوسط التعريفة على السلع الزراعية (17.1%)، وعلى السلع غير الزراعية (9.9%).

في حين يبلغ متوسط التعريفة المربوطة (16.3%)، ليصل إلى (23.9%) على السلع الزراعية، و (15.2%) على السلع غير الزراعية، ويظهر هيكل التعريفة الأردنية، شكلاً متفاوتاً، من حيث درجة التصاعد، حيث يتصف بالسلبية من السلع المعالجة أولياً، (12.2%)، إلى شبه المعالجة (4.4%)، ثم يتحول إلى إيجابي، عند التحول للسلع المعالجة بشكل كامل، (14.4%). وعند المستوى الأكثر تفضيلاً من تصنيف التجارة الخارجية، (الحدّ الثاني من ISIC)، فإن صناعات النسيج، والملابس، والأخشاب، والكيماويات، والبلاستيك، تتصف بالتصاعد المختلط، في حين تتصف صناعات الأغذية، والمشروبات، والورق والطباعة، والمعادن غير التعدينية، ومنتجات المعادن الأساسية، بالتصاعد الإيجابي.

كما منحت الأردن استثناءً لدعم الصادرات، (من خلال استثناءات ضريبة الدخل)، ويسري هذا الاستثناء لغاية عام 2015، على أكثر تقدير. كما أن هناك شكلاً آخر من دعم الصادرات، متمثل في، "المناطق الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zones(QIZ)". لقد طوّرت الأردن نظامها الجمركي، من خلال إدخال النظام الآلي، التابع لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (UNCTAD). وتحظر الأردن استيراد عدد من السلع، لاعتبارات صحية، أو دينية أو أخلاقية، ويحتاج المستوردون إظهار كارت المستوردين، لإتمام عملية الاستيراد، وإلاّ، فإن هناك غرامة تعادل (2.5%) من قيمة الواردات. بالإضافة إلى وجود رسوم لإجراءات الاستيراد، تعادل (0.2%)، (وبحد أدنى 10 دنانير، وأقصى 250 دينار). كما توجد بالأردن ضريبة على السلع المنتجة محلياً، أو المستوردة على شكل ضريبة مبيعات، (16%)، وضرائب خاصة (4%)، على سلع وخدمات معينة.

وتعتبر الأردن من أوائل الدول العربية، التي أصدرت قانون لحماية المنافسة، رغم استمرار وجود بعض الممارسات الاحتكارية، في عدد من القطاعات الفرعية. مع وجود أسعار محددة إدارياً، في حالة الخبز، والشعير، والقمح، والوقود، والكهرباء، والمنتجات الصيدلانية، وعدد من الخدمات. وتعتبر الأردن من الدول النامية القليلة، ذات العضوية بالاتفاقية الجماعية، للمشتريات الحكومية، بالإضافة إلى إصلاحاتها الإيجابية، في ضمان حقوق الملكية الفكرية، حتى قبل عضويتها في منظمة التجارة العالمية.

المصدر: World Trade Organization (WTO), 2008, Trade Policy Review: Jordan. WT/TPR/S/206, 6 October

يوضح الجدول رقم (12.2)، نتائج حالة جمهورية مصر العربية، ويوضح الجدول رقم (13.2)، نتائج حالة دولة الكويت، في حين يظهر الإطار رقم (6.2) ملخصاً للأنشطة الصناعية التحويلية في الدولتين، وحسب المصدر الأول، المسئول عن النمو، في الإنتاج الصناعي لهذه الأنشطة، خلال السنتين الخاصتين بكل دولة.

لا بد من التأكيد، مرة أخرى، على أن اعتبارات تشجيع النمو الصناعي التحويلي لم تعد اعتبارات صناعية اقتصادية بحتة، بل أصبحت ذات أبعاد اجتماعية/بيئية، ضمن أبعاد أخرى. وكما أشار تقرير «المنتدى العربي حول البيئة والتنمية»، (AFED, 2011)، فإن هذه الاعتبارات تقع تحت مفهوم "الاقتصاد الأخضر" . وبقدر تعلق الأمر بالنشاط الصناعي للاقتصاد الأخضر، فإن تنمية القطاع الصناعي لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار كل من «المجال الحيوي Biosphere"، والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية، مع ما يتضمنه ذلك الحدّ من الفاقد في المياه والطاقة والموارد الطبيعية، وتعظيم انتاجيتهما، والحدّ من الإعانات، التي تزيد من الاستهلاك غير المبرر لهذه الموارد، واستبدالها بإعانات مرتبطة بأهداف واضحة لتحسين النمو الصناعي والبيئي.

الإطار رقم (6.2)، الأنشطة الصناعية التحويلية العربية، حسب مصدر نموها الصناعي التحويلي الأول: حالة جمهورية مصر العربية، ودولة الكويت

	جمهورية مصر العربية (1999/1998) - (2009/2008)	دولة الكويت (1987) - (2010)
الطلب المحلي:	منتجات غذائية ومشروبات وتبغ، منسوجات وجلود، الخشب ومنتجاته، الطباعة والورق، منتجات نفطية مكررة، مواد ومنتجات كيماوية ومطاط ولدائن، معادن لا فلزية، صناعة الفلزات الأساسية، المعادن المشكّلة وغير المصنفة في مكان آخر، أجهزة طبية ومعدات نقل ومركبات.	منتجات غذائية ومشروبات وتبغ، منسوجات وجلود، الخشب ومنتجاته، الطباعة والورق، معادن لا فلزية، صناعة الفلزات الأساسية، المعادن المشكّلة ومعدات غير مصنفة في مكان آخر، أجهزة طبية ومعدات نقل ومركبات.
إحلال الواردات:		مواد ومنتجات كيماوية ومطاط ولدائن
الصادرات:		منتجات نفطية مكررة.

المصدر: (مجمعة من نتائج الجدولين رقمي 12.2 و 13.2).

بقدر تعلق الأمر بالنشاط الصناعي العربي، وعلاقته بالاقتصاد الأخضر، فإن (Ibid.)، يشير إلى أن الدول العربية رغم اعتمادها على النفط والغاز في تعزيز التصنيع، إلاّ أن أغلب هذه الدول لم تطور استراتيجيات متماسكة، يمكن أن تخفض استهلاك انبعاثات الكربون، وتحافظ على الأهداف طويلة الاجل للأجيال القادمة"، علماً بأن أنشطة النفط والغاز، والكيماويات، «والمنافع Utilities"، تعتبر من أكثر الأنشطة التي يساهم بها البشر، في خلق انبعاثات «الغازات الدفيئة Green House Gas»، الأمر الذي ساهم في فقدان التوازن بين اعتبارات النمو قصيرة الأجل، والاعتبارات الاقتصادية والبيئة، القائمة على التنمية المستدامة، طويلة الأجل في الدول العربية. يستشهد تقرير المعهد بحصة القطاع الصناعي العربي من استهلاك الكهرباء، وهي أحد أنشطة المنافع، التي يقدرها بـ (500,000) مليار كيلو واط، وسوف يترتب على تخفيض قدره (30%) من متطلبات هذا النوع من الطاقة، بسبب تحسين كفاءة الاستخدام الكهربائية، توفير ما مقداره (150,000) مليار كيلو واط سنوياً، وبما يعادل حوالي (12.3) مليار دولار أمريكي.

يستلزم الأمر لدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الأنشطة الصناعية، ضمن مستلزمات أخرى، دور حكومي لبناء المؤسسات الراعية للاستراتيجيات الصناعية ذات المحتوى الأخضر، وبالتنسيق مع القطاع الخاص، وإصدار القوانين الخاصة بذلك، وفرضها بقوة القانون، (كأحد معالم سمات الدولة القوية التنموية)، وبالشكل الذي يخدم اعتبارات الكفاءة، وكذلك دعم "البحث والتطوير" المرتبطة بذلك. وعلى عكس القناعة السائدة بأن معالجة الغازات الدفيئة يعتبر أمراً مكلفاً، فإن واقع الحال يشير إلى غير ذلك، حيث سيترتب على

بقدر تعلق الأمر بالنشاط الصناعي العربي، وعلاقته بالاقتصاد الأخضر، فإن الدول العربية رغم اعتمادها على النفط والغاز في تعزيز التصنيع، إلاّ أن أغلب هذه الدول لم تطور استراتيجيات متماسكة، يمكن أن تخفض استهلاك انبعاثات الكربون، وتحافظ على الأهداف طويلة الاجل للأجيال القادمة".

يستلزم الأمر لدعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في الأنشطة الصناعية، ضمن مستلزمات أخرى، دور حكومي لبناء المؤسسات الراعية للاستراتيجيات الصناعية ذات المحتوى الأخضر، وبالتنسيق مع القطاع الخاص، وإصدار القوانين الخاصة بذلك، وفرضها بقوة القانون.

هـذه المعالجة ربحـاً يتجسد في الخفض المتوقع في استهـلاك الطاقة. وعموماً فإنـه، في حالات كثيرة، تقـل فـترة اسـترداد «Pay Back Period» رؤوس الأمـوال المستثمرة في دعم كفـاءة استخدام الطاقة عن ثلاث سنوات.

إن الاهتمـام باعتبـارات الاقتصـاد الأخضر في الصناعـة التحويلية، وفي الأنشطة الأخرى، سيترتب عليـه، لا محالة، تقديـرات جديدة لمعـدل الادخار، فبـدلاً مـن أن تصبـح معـدلات الادخـار ناتجة عن طرح الاستهلاك من النـاتج المحلي الإجمالي، فإنها تصبـح ناتجة عن العمليـة السابقـة، بالإضافة إلى طـرح التـآكل البيئي، (وآثـاره على الأصـول المولدة للـثروة ومـن ثم الادخـار). بناءً على ذلـك، فقد يتم الحصـول على معدلات ادخار سالبة في حالة تعاظم التآكل البيئي. يوضح الشكلان رقما (1.2) و (2.2)، معدلات الادخار القومية للدول العربية، حسب توفر المعلومـات، قبـل وبعد إدخـال الاعتبـارات البيئية، أي معـدل الادخار القومي، ومعـدل الادخار القومي المعـدل، لعامـي (1990) و (2008). وكمـا تُشـير البيانـات، فإن هناك تحسنـاً في أوضاع كل من دولة الكويت، وسلطنة عمان، حيث تحول الادخار القومي المعـدّل من قيم سالبة، إلى قيم موجبة، مع استمرار حالـة ثـلاث دول عربية بمعدلات معدلـة سالبة. إن استخـدام مثل هذه المعدلات المعدلـة، مستقبلاً، في الإدارة الاقتصاديـة، وخاصـة في مجـال المديونيـة الخارجيـة، قـد يقلل من مصـادر التمويـل المحلية، المتجسـدة أساسـاً في معـدلات الادخـار، وبالتالي، يزيد مـن الحاجة لمصادر التمويـل الخارجية، الأمر الـذي قد يفاقم من أوضاع المديونية خاصة في حالة الدول العربية، التـي تعتمد على المدخرات الأجنبية في تمويل استثماراتها.

4.2. التصنيـع العربـي وعلاقات التشابك بين الأنشطة الاقتصادية:

لا يمكن الحكم على تجربة التصنيع، بشكل عام، وعربيـاً بشـكل خاص، مـن دون الإشـارة إلى مدى مساهمـة هـذا التصنيع، في خلق وتعزيـز الروابط، بـين مختلف الأنشطـة في الاقتصاد، بعبـارة أخرى، إلى أي مـدى ساهم التصنيـع في تخفيض استخدام المـواد الأوليـة والوسيطة مـن الخـارج، واستبدلها بمـواد منتجـة محليـاً، وبنفس المنطـق إلى أي مدى ساهـم التصنيع في بيع هذه المـواد لمنتجين محليين، ممـا يعني، أنه من الصعوبـة الحكم على مدى نجاح أو فشـل جهـود التصنيـع، من خـلال الإشـارة إلى صناعـة معينـة، بمنعزل عـن علاقتهـا بالصناعات والأنشطة الأخرى، وهو ما نبه إليه منذ وقت طويل، (Chenery, 1960)، المشـار إليـه أعـلاه)، من خلال الاستخـدام التطبيقـي لمناهج التشابـك الصناعي. نظراً لقلة جداول التشابك الصناعي الحديثة للدول العربيـة، فسوف يعتمـد تقرير المعهـد على جداول دولة عربية، هي، جمهورية مصر العربية، (من أقدم الـدول العربية المصنعة)، وخلال الفترة الزمنية بين، (1999/1998) و (2009/2008). وكمـا توضـح النتائج الواردة في الجدول رقم (14.2)، فإن الأنشطة الصناعية الاثنان والعشرون الواردة بالجدول، تتفاوت في مساهمتهـا من حيث مدى قدرة هذه الأنشطة في خلـق اقتصاد صناعي محلي، مترابـط بيعاً وشراءً. ويلاحظ في هذا الصدد، أن أفضل نشاط صناعي في مجال مبيعاته لبقية الأنشطـة الصناعية، (الروابط الأماميـة)، وغـير الصناعية المحلية، خـلال الفترة، هـو نشـاط منتجات البـترول، والمطـاط والمنتجات الصيدلانية الكيميائيـة، يليه في ذلك نشاط صناعة الفلـزات القاعدية والمعـادن الأساسيـة، ثم صناعة

إن الاهتمام باعتبارات الاقتصاد الأخضر في الصناعة التحويلية، وفي الأنشطة الأخرى، سيترتب عليه، لا محالة، تقديرات جديدة لمعدل الادخار، فبدلاً من أن تصبح معدلات الادخار ناتجة عن طرح الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تصبح ناتجة عن العملية السابقة، بالإضافة إلى طرح التآكل البيئي، (وآثاره على الأصول المولدة للثروة ومن ثم الادخار).

لا يمكن الحكم على تجربة التصنيع، بشكل عام، وعربياً بشكل خاص، من دون الإشارة إلى مدى مساهمة هذا التصنيع، في خلق وتعزيز الروابط، بين مختلف الأنشطة في الاقتصاد، بعبارة أخرى، إلى أي مدى ساهم التصنيع في تخفيض استخدام المواد الأولية والوسيطة من الخارج، واستبدلها بمواد منتجة محلياً.

المنسوجات، والمعادن المشكلة ما عدا الآلات، وذلك في عام (1999/1998)، ولم يتغير هذا الترتيب جوهرياً في عام 2008. أما في مجال مشتريات الأنشطة الصناعية لمختلف الأنشطة، (الروابط الخلفية)، فقد جاءت الأنشطة التالية كأهم الأنشطة في هذا المجال: المنتجات الغذائية، ومنتجات البترول والمطاط، والمنتجات الصيدلانية الكيمائية، والفلزات القاعدية، والمعادن الأساسية، والمنسوجات والملابس الجاهزة، وذلك في عام (1999/1998). مع تغير في عام (2009/2008)، لتحتل منتجات الخشب، المرتبة الأولى في المشتريات، يليها، منتجات البترول والمطاط، والمنتجات الصيدلانية الكيمائية، والورق ومنتجاته، وصناعات متنوعة.

إلاّ أن ما يلاحظ على نمط التصنيع، وفقاً لما ورد في الجدول المشار إليه أعلاه، أنه رغم أن نشاط منتجات البترول والمطاط، والمنتجات الصيدلانية الكيمائية قد تتصدر الأنشطة، التي تبيع أكثر للأنشطة المحلية الأخرى، إلا أن هذا النشاط لم يحوز على نفس المرتبة، من حيث كونه النشاط الذي يبيع (لأكبر عدد) من الأنشطة الأخرى، (وهو ما يعبر عنه العمود الخاص بالتشتيت الأمامي)، فقد يلاحظ بأن نشاط معين يتمتع بقيمة كبيرة للترابط الأمامي، إلا أنه متركز في مبيعاته لعدد قليل من الأنشطة، (وهو ما تعكسه القيمة الكبيرة لمعامل التشتت). يلاحظ هنا بأن نشاط منتجات البترول يأتي في المرتبة الثامنة، (من مجموع 22 مرتبة)، مما يعني تمتعه بأكبر قيمة ثامنة لهذا المعامل، أي أن هناك (14) نشاط أخير، يفوق المنتجات البترولية، من حيث عدد الأنشطة المحلية، التي تبيع لها هذه الأنشطة. ويسري الشيء ذاته على نشاط المنتجات الغذائية، التي احتلت أفضل نشاط من حيث مشترياته من بقية الأنشطة، (ترابط خلفي في عام 1999/1998)، إلاّ أنها، تشتري من (عدد قليل) من الأنشطة الأخرى، بفعل ارتفاع معامل التشتت، الذي يحتل أكبر قيمة لنفس العام. أما في عام (2009/2008)، فرغم احتلال نشاط الخشب ومنتجاته كأفضل نشاط، يشترى من بقية الأنشطة، إلاّ أن المعامل الخاص بتشتته، كان مرتفعاً أيضاً، (في المرتبة الخامسة من حيث ارتفاع قيمة المعامل)، وبالتالي فهو يشتري من عدد قليل أيضاً من الأنشطة.

إن ما ترتب على هذه النتائج هو، أن الأنشطة الصناعية التحويلية المحلية لا تزال لا تمارس أثراً كبيراً في مجال إنعاش الطلب، على منتجات بقية الأنشطة بالاقتصاد، وما يترتب على ذلك، انتعاش الطلب على السلع الوسيطة المنتجة محلياً، والعمالة الصناعية، التي يتوقع لها الارتفاع، في حالة قوة الترابطات الأمامية والخلفية، وانتشارها بين كل الأنشطة. يمكن أن تُعزى الإجابة إلى ضعف الترابطات الصناعية وغير الصناعية، وإلى ما سبق وأن أشير إليه، في الجدول رقم (2.2)، من تواضع نتائج التنمية الصناعية العربية في إنتاج السلع الوسيطة، التي هي محل التبادل الرئيسي بين مختلف الأنشطة، في الاقتصاد العربي، وغيره من الاقتصادات.

وبعد تحول أغلب الدول العربية من السياسات الصناعية الموجهة للسوق المحلي، إلى تلك الموجهة للخارج (الصادرات)، لأسباب عديدة منها، ما تتطلبه برامج الإصلاح المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية، وذلك منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، فقد كان من المنطقي أن لا تزداد تشابكات وترابطات الأنشطة الصناعية وغيرها، ذلك بفعل التوجه نحو خفض التعريفة الجمركية، (الجدول رقم 15.2)،

ومـا نتج عن ذلك مـن خفض الـواردات من السلع الوسيطـة، بالإضافة إلى اتجاه أسعار الصرف نحو الانخفاض، كأحد أهم أدوات السياسة الصناعية/التجاريـة، كمـا سيرد ذكره لاحقـاً، الأمر الذي زاد مـن تكلفة الـواردات بالعملة الأجنبيـة، وساهم في الحـد من التصنيـع، ورافق ذلك سياسـة التخلص من "الكبح المـالي Financial Depression"، أي تحريـر أسعار الفائـدة، وبالتالي رفع تكلفة التمويل على الأنشطة الصناعية، وغيرها، الأمر الذي عمّق من التوجـه نحو الحدّ من التصنيـع، ودخول بعض الـدول العربيـة في خلق ظاهـرة «تفـكك التصنيع De-industrialization"، (أي انسحـاب المنتجين مـن سوق الإنتاج الصناعـي، بفعل تزايد الضغوط، سـواء المتمثلة في تحرير التعريفة، أو سعر الصرف، أو سعـر الفائدة، أو غيرها مـن مصادر الضغوط)، (الإطار رقم 7.2).

الإطار رقم (7.2)، ظاهرة تفكك التصنيع De-industrialization

تتخذ ظاهرة "تفكك التصنيع" في الدول المتقدمة، شكل انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية، في استيعاب العمالة، ولصـالح الأنشطة الخدمية أساسـاً. أما في الدول النامية، ومن ضمنها العربية، فإن أسبابها عديدة، منها ما هو مرتبط بظاهـرة "المرض الهولندي"، في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعة. وتعمـل في هذه الحالة، من خلال عدة قنوات، أهمها، قناة سعر الصرف، الذي يميل نحو الارتفاع، بفعل عوائد العملة الأجنبية المتراكمة، من صادرات الموارد الطبيعية، وتـأثير ذلك على خفض القدرة التنافسـية، لصـادرات الأنشـطة الصـناعية التحويلية. كما تعمل هذه الظاهرة، من خلال الآثار السلبية المترتبة على، تطبيق بعض متطلبات الإصلاح الاقتصادي، المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية، التي ترتبط أساسـاً، بالمشـروعات العامة، مثل رفع أسـعار الفائدة، وبالتالي رفع تكلفة التمويل، وخفض والتخلص من الدعم، على المنافع العامة، ولاسـيما الطاقة، ورفع تكلفة الإنتاج، والحد من الائتمان المحلي، لصـالح هذه المشـروعات، الأمر الذي يجعل من الاسـتثمار العام، أمراً غير مريحاً، وبالتالي تتعرض هذه المشـروعات، إلى مثل هذه الظاهرة، من خلال تعثرها أولاً، ثم انسحابها من السوق.

كمثال على ظاهرة التفكك الصـناعي، عربياً، فإنه يمكن الاستشـهاد بمثال شـركة الحديد والصـلب المصرية، التي أنشأت في عام 1954، كمشروع متكامل، (استخراج الخامات من المناجم ومعالجتها، وإنتاج الحديد بالأفران، والاختزال المباشر، وإنتاج الصلب الخام بأفران الأوكسجين الأساسية، أو أفران الأقواس الكهربائية، ودرفلة الصلب، من خلال تحويله إلى عروق ومنتجات مسـطّحة وغير مسـطّحة، وطلاء وحلقية الصـلب)، تم تأمينه أوائل الستينات من القرن الماضي، ثم إنشاء مجمع متكامل آخر، "شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب"، الدخلية، في عام 1987، كمشروع خاص لاحقاً، وظهور العديد من المصانع نصف المتكاملة لاحقاً.

وفي ظل حزمة برامج الإصلاح الاقتصادي، منذ عام 1991، فقد بدء تطبيق عدد من أدوات هذه الحزمة، مثل، تخفيض سعر الصـرف الحقيقي، وآثاره على رفع قيمة الواردات الوسيطة، وارتفاع تكلفة استهلاك الكهرباء، الذي تبلغ مساهمته في إجمالي التكاليف، حوالي (15%)، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، بعد اقترابها من الأسعار الدولية، وكذلك تحرير أسعار الفائدة، اعتباراً من يناير 1991، الأمر الذي أدى إلى زيادة السحب على المكشوف، لمواجهة إيجاد ارتفاع تكلفة التحويل (الفائـدة). بالإضـافة إلى، الاتجاه نحو خفض معدل الاسـتثمار العام، إلى النصـف تقريباً، وتوجيهـه نحو ثلاثة مجالات رئيسية هي: البنية الأساسية، والتعليم، والصحة والبحوث، والمجالات التي لا يرغب القطاع الخاص في الاستثمار بها، مثل، مكافحة الفقر، وسـد التفاوتات الإقليمية، والتوجيه نحو خفض التعريفة الجمركية، لتصـل بين (5–20%)، على منتجات الحديد والصـلب، وبالتالي، فتح المجال لدخول منتجات كل من، روسـيا الاتحادية، وأوكرانيا، وتركيا، لمنافسـة الحديد والصـلب المصري، الأمر الذي ساهم في تراكم المخزون، ليصل إلى حوالي 20% من الإنتاج السنوي. لقد ساهمت كل هذه العوامل، وغيرها، في تعثر هذا النشاط المهم، كمدخل وكمنتج نهائي، لكافة الأنشطة في الاقتصاد القومي.

المصدر: (عبد الخالق، 2005) و (Rowthorn and Ramaswamy, 1997)

رغم التوجه لتصدير المنتجات الصناعية العربية، المشار إليه أعلاه، إلاّ أن هذا التوجه لم يتجسد في خلق ارتباط موجب على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. يوضح الجدول رقم (16.2)، الذي يغطي متوسط الفترة (1996–2011)، أن هذا الارتباط ضعيف، ويقل عن (0.50) في حالة (12) دولة عربية، وذو قيمة مرتفعة نسبياً في حالات، مملكة البحرين، تونس وليبيا، فقط. أما في حالة علاقة معدل نمو الصادرات النفطية مع معدل نمو الناتج، فإن هناك العديد من الدول العربية، قد انتقلت إلى حالة الارتباط المرتفع والموجب، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهو أمر طبيعي، لضخامة الصادرات النفطية، إلا أنه لا يعبّر عن حالة ارتباط موجبة، بين جهود التصنيع غير النفطي ونمو الناتج.

5.2. التعريفة الجمركية والدعم الصناعي:

استخدمت التنمية العربية، والصناعية بشكل خاص، التعريفة الجمركية، وكذلك الدعم، كأداتين رئيسيتين لتحقيق أهداف السياسة الصناعية، الهادفة لتشجيع الصناعات الناشئة، ودعم إحلال الواردات. بقدر تعلق الأمر بالتعريفة الجمركية، فلا يخفى بأنها تلعب دورين، الأول، حمائي، المرتبط بالسياسة الصناعية التجارية، والثاني، لتمويل الموازنة العامة، وكأداة من أدوات السياسة المالية. لا تعتبر التعريفة الجمركية اكتشافاً مرتبطاً بالدول العربية، والنامية بشكل عام، بل هي أداة استخدمتها الدول المتقدمة حالياً، والنامية سابقاً، أثناء مراحل نموها المبكر. لقد أشار (Chang, 2003)، بأن عوائد التعريفة إلى صافي قيمة الواردات قد بلغت بين عامي (1821–1825) حوالي (53.1%) في بريطانيا، و (20.3%) في فرنسا، ثم اتجهت نحو الانخفاض (التدريجي)، لتصل إلى (5.4%) في بريطانيا، و (8.8%) في فرنسا، خلال الفترة (1911–1913). أما في الولايات المتحدة، فإن التعريفة الجمركية على السلع الصناعية التحويلية وصلت في عام 1820 إلى (35–45%)، وفي المملكة المتحدة إلى (45–55%)، ولم تبدأ بالانخفاض التدريجي، في هاتين الدوليتين وبقية الدول الأوروبية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. (الإطار رقم 8.2).

استخدمت التنمية العربية، والصناعية بشكل خاص، التعريفة الجمركية، وكذلك الدعم، كأداتين رئيسيتين لتحقيق أهداف السياسة الصناعية، الهادفة لتشجيع الصناعات الناشئة، ودعم إحلال الواردات.

سوف يتم الاعتماد في تقرير المعهد على معلومات التعريفة الجمركية للدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، (12 دولة)، حيث يتم عرض هذه التعريفات بشكل مفصّل في الجدول رقم (17.2)، من خلال مقارنة المتوسط البسيط للتعريفة المربوطة، (الواردة في جداول التزامات الدول العربية، والمودعة لدى منظمة التجارة العالمية، التي تعكس أقصى ما يمكن فرضه من تعريفة)، مع المتوسط البسيط، لتعريفة الدولة الأولى بالرعاية، المطبقة (أي المطبّقة فعلاً)، يلاحظ أن كافة الدول العربية لا تزال لم تصل إلى أقصى استخدام لسياساتها الصناعية، بقدر تعلق الأمر بأحد أهم أدوات هذه السياسة، أي التعريفة الجمركية. ويظهر هذا، من خلال مقارنة هذين المتوسطين للتعريفة، حيث يلاحظ، أنه لا يزال هناك مجالاً لرفع التعريفة، لغاية أقصى سقف مسموح به، (وهو المتوسط المربوط). إلا أن هذا لم يحصل، بعد عضوية أغلب الدول العربية بمنظمة

الإطار رقم (8.2)، حماية الصناعات المحلية ضرورة مارستها الدول المتقدمة والمصنعة حديثاً، كوسيلة لتدعيم اعتبارات الكفاءة والتنافسية، وليس للاعتبارات الحماية كهدف

العوائد الجمركية كنسبة من صافي قيم الواردات (%)		
الفترة	بريطانيا	فرنسا
1825-1821	53.1	20.3
1830-1826	47.2	22.6
1835-1831	40.5	21.5
1840-1836	30.9	18.0
1845-1841	32.2	17.0
1850-1846	25.3	17.2
1855-1851	19.5	13.2
1860-1856	15.0	10.0
1865-1861	11.5	5.9
1870-1866	8.9	3.8
1875-1871	6.7	5.3
1880-1876	6.1	6.6
1885-1881	5.9	7.5
1890-1886	6.1	8.3
1895-1891	5.5	10.6
1900-1896	5.3	10.2
1905-1901	7.0	8.8
1910-1906	5.9	8.0
1913-1911	5.4	8.8

متوسط معدلات التعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة كنسبة من القيمة (%)		
الفترة	تايوان	كوريا الجنوبية
1955	47.0	غ.م.
1959	39.0	غ.م.
1965	35.0	40.0
1971	39.0	غ.م.
1974	غ.م.	غ.م.
1980	31.0	21
1990	5.0	12

المصادر: (Chang, 2005)

التجـارة العالميـة، أو/و التوقيع علـى اتفاقية شراكة أوروبيـة، أو/ واتفاقيـة مناطق تجارة حـرة مع دول أخرى.

لقـد برزت قناعة في أغلب الدول، المتبعة لبرامج الإصلاح الاقتصـادي، الموقعة مع مؤسسات التمويل الدوليـة، وكذلك نتيجـة الانضمـام إلى الاتفاقيات متعـددة الأطراف، من أن تحريـر التجارة من خلال خفض التعريفة، يعتبر أحد الأدوات المناسبة لتعزيز التنمية، بشكل عام، والتنمية الصناعية بشكل خاص، لما يمثلـه ذلك من تخفيض لأسعـار السلع الوسيطة المستـوردة، ورفع لفائض المستهلـك العربية، (أي أن المستهلـك، سيدفـع أقل بعـد خفض التعريفة على السلع المستوردة، مقارنة بالفترة السابقة للتخفيض، والفـارق يعبّر عنه بفائض لصالح المستهلك). كما أن تخفيض التعريفة، على المستـوى العربي – العربي،

يلاحظ أن كافة الدول العربية لا تزال لم تصل إلى أقصى استخدام لسياساتها الصناعية، بقدر تعلق الأمر بأحد أهم أدوات هذه السياسة، أي التعريفة الجمركية. ويظهر هذا، من خلال مقارنة هذين المتوسطين للتعريفة، حيث يلاحظ، أنه لا يزال هناك مجالاً لرفع التعريفة، لغاية أقصى سقف مسموح به، (وهو المتوسط المربوط).

سيساهم في تعزيز التجارة البينية العربية، (الأمر الذي لم يتحقق، كما تم الإشارة إليه سابقاً).

وبأخذ الحالة المصرية، مثلاً، فإنه بالإضافة إلى التزاماتها في تخفيض التعريفة، الواردة في الجدول رقم (17.2)، فقد قامت في عام 2004 بإجراء تخفيضات، هي الأكثر تحريراً للتجارة، وللقطاع الصناعي أيضاً، منذ عام 1991، كما قامت مصر بتحرير التجارة، بأكثر ما تتطلبه التزاماتها الواردة في منظمة التجارة العالمية، لتصل التعريفة الجمركية المطبقة للدولة الأولى بالرعاية، إلى حوالي (12.2%)، كما شمل ذلك تخفيض عدد خطوط التعريفة المشمولة، من (27) فئة، إلى (6) فئات. (جلال، ورفعت، 2005).

لا بد أن يترتب على مثل هذه السياسات الصناعية/التجارية آثار، في مجال الانعكاسات التنموية على الاقتصاد الكلي، (أنظر، الإطار رقم 9.2، حول العلاقة بين التعريفة الجمركية وأهداف الألفية التنموية)، تتجسد أساساً في الوظيفة الثانية للتعريفة، وهي، كمصدر للتمويل في الموازنة العامة للدولة، (ترتب على ذلك انخفاض عوائد «الضرائب الجمركية القيمية»، لتصل إلى (7664.7) مليون جنيه، بموازنة عام (2006/2005)، فعلياً).

تمثل هذه العوائد (9.7%) من إجمالي العوائد الضريبية، و (4.5%) من إجمالي النفقات العامة، بنفس الموازنة، (الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، جمهورية مصر العربية)، علماً بأن نسبة الضرائب الجمركية كانت تمثل حوالي (8.3%) من إجمالي العوائد الضريبية، و (9.5%) من إجمالي النفقات، فعلياً، بموازنة (1993/1992)، (البنك المركزي المصري، (1994/1993)). إن مثل هذه النتائج لتخفيض التعريفة، (خاصة بمعدلات تزيد عن الخفض الوارد في الالتزامات تجاه منظمة التجارة العالمية، من خلال التعريفة الجمركية المربوطة)، قد يترتب عليها منافسة غير عادلة مع المنتجات المحلية، في حالة عدم نجاح السياسة الصناعية في إيجاد سلع وخدمات صناعية، ذات صفة تنافسية محلياً ودولياً، وهو الأمر محل شك في العديد من تجارب الدول العربية، للأسباب التي مرّ ذكرها، والخاصة بالفشل والتواضع في تحقيق ما كان يجب تحقيقه، من جرّاء تطبيق سياسة إحلال الواردات، مقارنة بالدول المصنعة حديثاً.

إن توجهات أغلب الدول العربية نحو تحرير التعريفة الجمركية، يجب أن ينظر لها ضمن شرط أساسي وهو، ذروة نجاح السياسة الصناعية، والزراعية سلفاً، وكشرط ضروري، وقد لا يكون كافٍ أيضاً، قبل تحرير التعريفة الجمركية، كما أن اتجاهات الدول العربية نحو تبني السياسة الصناعية/التجارية القائمة على تشجيع الصادرات،

إن توجهات أغلب الدول العربية نحو تحرير التعريفة الجمركية، يجب أن ينظر لها ضمن شرط أساسي وهو، ذروة نجاح السياسة الصناعية، والزراعية سلفاً، وكشرط ضروري، وقد لا يكون كافٍ أيضاً، قبل تحرير التعريفة الجمركية، كما أن اتجاهات الدول العربية نحو تبني السياسة الصناعية/التجارية القائمة على تشجيع الصادرات، التوجه للخارج، بدلاً من إحلال الواردات، التوجه للداخل، يجب أن يتم التعامل معها بحذر، وبضرورة توفر شروط عديدة.

الإطار رقم (9.2)، أهم آليات تأثير خفض التعريفة الجمركية على تحقيق خفض الفقر ضمن أهداف الألفية 2000 – 2015

1. يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في الواردات، بالشكل الذي يدفع المنتجين المحليين إلى خارج السوق، وبالتالي التسبب في رفع معدل البطالة.
2. قد يتسبب الخفض بالتعريفة الجمركية بانخفاض في العوائد الضريبية غير المباشرة، في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تخفيض الموارد العامة لمحاربة الفقر.
3. قد ينتج أيضاً عن الخفض، عرقلة للسياسة الصناعية، وذلك بتعريض الصناعات المحلية للمنافسة الشديدة بالخارج، من قبل وصولها للمرحلة التي تؤهلها للمنافسة دولياً.

التوجه للخارج، بدلاً من إحلال الواردات، التوجه للداخل، يجب أن يتم التعامل معها بحذر، وبضرورة توفر شروط عديدة. إن السياسة الصناعية القائمة على التوجه للصادرات، في حال عدم توفر شروطها، قد لا تساعد على إصلاح الخلل في الحساب التجاري للدول العربية، وبالتالي سوف لن تساهم في إصلاح خلل ميزان المدفوعات العربي.[1]

وعند الحديث عن التعريفة الجمركية، فإنه لا بد من وضعها في سياقها، الذي حددته منظمة التجارة العالمية، ضمن مفاوضات أورغواي (1986-1993)، وهي الجولة الأخيرة، من جولات المفاوضات متعددة الأطراف في التجارة الدولية، التي انبثقت عنها المنظمة. لقد اتفقت الدول المتقدمة على منح خفض في التعريفة الجمركية، التي تفرضها على وارداتها المصنعة من الدول النامية، بنسبة وصلت إلى (37%)، كمتوسط على كافة هذه السلع. يتفاوت هذا الخفض ليصل إلى (67%) في حالة المعادن، و(66%) في حالة المكائن غير الكهربائية، و (63%) في حالة الخشب والورق والأثاث، و (27%) في حالة الأسماك ومنتجاتها، و (19%) في حالة الجلد والمطاط. (الكواز، 2012).

كما وصل متوسط تعريفة الدول الأولى بالرعاية المطبقة، خلال الفترة (2006-2009)، للدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة إلى حوالي (10.2%) مقارنة بنسبة (12.1%) في الدول الأقل دخلاً، وبنسبة (8.0%) في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، وبنسبة (10.9%) في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، وبنسبة (7.0%) في الدول ذات الدخل المرتفع.(World Trade Indicators Website) .

لابد من الإشارة هنا، إلى أنه رغم اتجاه معدلات التعريفة للدول المتقدمة للانخفاض، إلا أنها حافظت على ما يسمى «بذروة التعريفة Tariff Peak»، (التي تعرف على أنها 12% أو أكثر)، وكذلك حافظت على التعريفة "المتصاعدة Tariff Escalation"، (كلما تزداد السلعة تصنيعاً، كلما ترتفع عليها التعريفة)، (أنظر، الشكل رقم 3.2، للتعرف على أوضاع الدول العربية في مجال هياكل التعريفة المتصاعدة مقارنة بدول أخرى، (الإطار 10.2)، ذلك على عدد من السلع الصناعية التحويلية المستوردة من الدول النامية، ومن ضمنها العربية). لقد ساهم هذا الأمر، في عرقلة جهود الدول الأخيرة، في إنتاج السلع التصديرية نصف المصنعة، والمصنعة، وبالتالي، الحدّ من تعظيم القيمة المضافة الصناعية، (مع أهمية التذكير، بأن مسئولية نجاح الجهود التصنيعية في الدول العربية، ومدى نجاحها أو تواضع نتائجها أو فشلها، يعود أساساً، لعوامل داخلية مرتبطة بالإدارة الاقتصادية الكلية، ومنها، السياسة الصناعية). إن مثل هذه التوجهات في الدول المتقدمة، (الخاصة بذروة التعريفة، والتعريفة المتصاعدة)، هي نتاج، أو محصلة ضغوط القوى الداخلية، المقاومة لتحرير الواردات، في هذه الدول، ويمكن الاستشهاد هنا، بقانون التجارة الأمريكي «US Trade Act" لعام 2002، الذي يحمي بعض السلع، التي تعتبر ذات أهمية، وفي حالة عدم كفاية حماية هذه النوعية من السلع، يضاف إليها إجراءات حمائية أخرى، مثل، رسوم محاربة الأغراض. (الإطار رقم 11.2).

رغم اتجاه معدلات التعريفة للدول المتقدمة للانخفاض، إلا أنها حافظت على ما يسمى «بذروة التعريفة»، (التي تعرف على أنها 12% أو أكثر)، وكذلك حافظت على التعريفة «المتصاعدة»، (كلما تزداد السلعة تصنيعاً، كلما ترتفع عليها التعريفة).

الإطار رقم (10.2)، هل تتأثر السياسة الصناعية/ التجارية العربية بمفاوضات "النفاذ للأسواق غير الزراعية" تحت رعاية منظمة التجارة العالمية؟

كما تمت الإشارة سابقاً، فإنه لا يزال هناك العديد من المنافذ المتاحة لاستخدام السياسة الصناعية/التجارية للدول النامية، من ضمنها العربية، للتأثير على أداء الاقتصادات المحلية. بقدر تعلق الأمر بالتوجهات النامية، إلى الحد من قيود التعريفة الجمركية، تحت مظلة "مفاوضات النفاذ للأسواق غير الزراعية"، التي تعتبر نتاج لإعلان الدوحة عام 2001، إلا أن هناك بعض التحفظات على المقترحات المقدمة من بعض الدول المتقدمة خلال المفاوضات. علماً بأن المفاوضات تهدف إلى خفض أو إلغاء التعريفة على السلع غير الزراعية، الداخلة في التجارة الدولية، وتشمل: السلع الصناعية التحويلية، والوقود والمنتجات التعدينية، والسمك ومنتجاته. تغطي هذه السلع حوالي (90%) من الصادرات العالمية.

لا بد من التأكيد هنا، بأن المفاوضات ومقترحاتها لا تمثل أي تحدي ضد مصالح الدول النامية والعربية، في مجال سياساتها الصناعية/ التجارية، طالما كانت منبثقة من الإعلان الزراعي لجولة عمل الدوحة، حيث ورد في الفقرة (2) من الإعلان: "نحن نعمل على وضع احتياجات الدول النامية ومصالحها في قلب العمل، الذي تم تبنيه في هذا الإعلان". وما ورد في الفقرة (6) من نفس الإعلان: "نحن نؤكد وبقوة، الالتزام بهدف التنمية المستدامة، كما هي واردة في مقدمة اتفاقية مراكش"، (اتفاقية مراكش هي الاتفاقية التي انبثقت عنها منظمة التجارة العالمية). وما ورد في الفقرتين (16) و (50) من الإعلان، من حيث احترام الحاجات في الدول النامية، والأقل نمواً، في مجال التخلص أو تخفيض ذروة التعريفة Tariff Peak، والتعريفة المتصاعدة Tariff Escalation، والقيود غير الجمركية، والمعاملة الخاصة للدول النامية، في ظل هذه الخلفية لإعلان الدوحة، تأتي مفاوضات "النفاذ للأسواق غير الزراعية"، التي تتضمن العديد من مقترحات الدول المتقدمة، والتي قد لا تخدم السياسات الصناعية/التجارية في الدول النامية والعربية، ومنها: ما ورد في الملحق (B) من "حزمة يوليو July Package". (أجندة برنامج عمل إعلان الدوحة).

ما ورد في إعلان الدوحة بخصوص الدول النامية، والمشار إليه أعلاه، هو ليس قرارات، بل يحتاج إلى مزيد من المفاوضات، علماً بأن الدول المقدمة لا تزال تدفع، في هذه المفاوضات، نحو التحرير الشامل للتعريفة. لقد تجسّد ذلك في اقتراح كافة هذه الدول باستخدام "الصياغة السويسرية" في تحديد التعريفة، التي أُقرت في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة الصناعية في هونج كونج في عام 2005)، التي تعتبر ضد التصنيع، خاصة بالنسبة للدول التي لا تزال في المراحل الأولى من التصنيع. (أنظر، Shafaeddin, 2009، حول التفاصيل)، يُذكر أن خصوصيات الدول النامية تستدعي إقرار صياغة لخفض التعريفة، تبدأ بالسماح بتعريفة مرتفعة في المراحل الأولى من التصنيع، لتنتهي بتعريفة منخفضة في المراحل المتقدمة من التصنيع، علماً بأن مقترح الولايات المتحدة، ضمن المفاوضات، يدعو إلى ما يسمى بالخفض الصفري بحلول عام 2015، الأمر الذي لا يخدم السياسات الصناعية/ التجارية للدول النامية والعربية.

المصدر: (NAMA , WTO Website وDoha Ministerial Declaration وJuly Package, WTO Website و Shafaeddin, 2009)

تفتقد السياسة الصناعية العربية، على شكل تعريفة جمركية إسمية، والمشار إليها أعلاه، إلى مكون آخر، لا بد أن يتم الاهتمام به إحصائياً، وفي مجال السياسة الصناعية والاقتصادية، ألا وهو، «التعريفة الجمركية الفعالة Effective Tariff of Protection"، (الفارق بين التعريفة الإسمية، على المنتج النهائي، والمتوسط، المرجح للتعريفات الإسمية على المدخلات)، الأمر الذي يندر توفره في أغلب الدول العربية، ذلك بفعل نقص الجهود اللازمة لتوفير قواعد البيانات اللازمة، (التشابك الصناعي)، ونقص المعلومات المفصلة عن التعريفة الإسمية، المفروضة على كافة المدخلات في الأنشطة الصناعية.

إن الحديث عن السياسة الصناعية العربية على شكل تعريفة جمركية إسمية، ورغم أهميته،

إلا أنه محدود الأهمية بفعل الآثار الكلية والمتشابكة لآثار التعريفة على المدخلات المستخدمة، جنباً إلى جنب مع الآثار على التعريفة المفروضة على المنتجات النهائية من السلع الصناعية المستوردة. بعبارة أخرى، فإن حساب التعريفة الجمركية الفعالة السائدة في الدول العربية، سيعكس الأثر الصافي للتعريفة الجمركية السائدة على المنتجات، وعلى المدخلات أيضاً. من ضمن الإحصاءات القليلة جداً المتاحة عن هيكل التعريفة الجمركية الفعالة، حسب النشاط الصناعي، هي تلك الخاصة بجمهورية مصر العربية لعامي (2000) و (2004). (جلال، ورفعت، 2005).

تظهر مقارنة تقديرات التعريفة الفعالة للعامين المذكورين، ارتفاعاً، لكافة الأنشطة الصناعية الـ (12)، المشمولة في الجدول رقم (17.2)، عن نظيراتها من التعريفة الجمركية الإسمية، وبالتالي على المستوى المتوسط لكافة الأنشطة أيضاً. كما يتضح، فإن أنشطة: الجلود ومنتجاتها، والملابس الجاهزة والأحذية، ووسائل النقل، تعتبر من أكبر الأنشطة المستلمة للدعم، والمتجسد في قيم صناعية مضافة موجبة، (ما كان لها أن تحقق مثل هذه القيم في ظل حرية التجارة)، وهذا لا يعني بطبيعة الحال، انسحاب الدولة من دعم مدخلات هذه الصناعات، بل التأكد من هذا الدعم، على شكل تعريفة جمركية فعّالة، سيؤدي إلى إيجاد صناعات تحويلية تنافسية، محلياً ودولياً، وإلاّ، فإن المراهنة على مثل هذه الأنشطة لخلق ابتعاد قابل للنمو ذاتياً، هو مراهنة في غير محلها. إذا ما تم مقارنة هياكل التعريفة الفعالة على الأنشطة الصناعية، بما هو مفروض على القطاع الزراعي، فإنه يلاحظ الفارق الشاسع بين التعريفتين، لصالح الأنشطة الصناعية. يؤكد ذلك الأمر ما تم الإشارة إليه في الفصل الخاص بالقطاع الزراعي العربي، من وجود تحيز حمائي ضد القطاع الزراعي، ضمن التنمية الاقتصادية العربية، يتجسد في استراتيجية التصنيع المتبعة عربياً، وبالشكل الذي ساهم، ضمن عوامل وأسباب أخرى، في تدهور أداء القطاع الزراعي وعجزه التجاري. لقد وصل متوسط معدل التعريفة الجمركية الفعالة في القطاع الزراعي، إلى (6.7%) و (6.3%) للعامين المذكورين تباعاً مقارنة بـ (23.3%) و (14.3%) للقطاع الصناعي التحويلي، تباعاً. (نفس المصدر).

إن الحديث عن السياسة الصناعية العربية على شكل تعريفة جمركية إسمية، ورغم أهميته، إلا أنه محدود الأهمية بفعل الآثار الكلية والمتشابكة لآثار التعريفة على المدخلات المستخدمة، جنباً إلى جنب مع الآثار على التعريفة المفروضة على المنتجات النهائية من السلع الصناعية المستوردة.

الإطار رقم (11.2)، سياسة ذروة التعريفة، وتصاعد التعريفة والدول النامية والعربية

تحافظ الدول الأربع "Quad Countries": الولايات المتحدة، كندا، اليابان والاتحاد الأوروبي، على عدد من تعريفات الذروة "Tariff Peaks"، تشمل سلع صناعية، مثل: منتجات صناعة الأغذية، والغزل والنسيج، (معد التقرير: من أهم وأقدم الصناعات التحويلية في الدول العربية)، والأحذية، ومنتجات الجلود وسلع السفر، ومنتجات السيارات، والسلع الاستهلاكية الإلكترونية، والساعات، (تصل التعريفة إلى بعضها إلى 900%). ومع ذلك، فإن هذه الدول الأربع، تعامل الدول الأقل نمواً معاملة خاصة، بمجال التعريفة، في حالة الغزل والنسيج، والأحذية، ومنتجات الجلود. إلا أن السياسة الصناعية للدول الأربع، على شكل سياسة ذروة التعريفة، تعتبر ضارة بالدول الأقل نمواً، خاصة وأن هناك حوالي (11%) من صادراتها للدول الأربع، تخضع لتعريفة الذروة، في حين لا تستورد الدول الأربع من الدول الأقل نمواً، إلاّ في حدود (4%).

أما في ما يخص تصاعد التعريفة، فيلاحظ، أنها تتصاعد بشكل كبير، ففي حالة صناعة الأحذية، تصل تعريفة الدولة الأولى بالرعاية، على المنتجات النهائية لهذه الصناعة إلى، (260%) في اليابان، (لزوج الأحذية بقيمة 25 دولار)، وتصل بين (33% – 58%) في الولايات المتحدة، على أنواع معينة من المطاط، والبلاستيك، والأحذية المصنوعة من الأنسجة، وتصل إلى (18%) على الأحذية، في كندا.

إن مثل هذا التوجه في السياسة الصناعية للدول المتقدمة، أو بعضها، له آثار على السياسة الصناعية، في الدول النامية والعربية. وتبرز أحد أشكال هذه الآثار، في تشجيع الدول الأخيرة، بالتوجه نحو المنافسة الأجرية، (إنتاج السلع ذات المحتوى الأجري الحقيقي المنخفض)، وكذلك التوجه نحو خفض العمالة، أو كلاهما، طالما أن المرأة هي من أكثر من يعمل في الأنشطة الصناعية كثيفة العمل، خاصة، في صناعات الغزل والنسيج، لذا، فإن سياسات التعريفة المشار إليها أعلاه، ستضر بسوق عمل المرأة الصناعية، على وجه الخصوص.

المصدر: (UNCTAD, 2000)، و (Hoekman, Ng, and Olarreaga, 2001)

إذا ما تم أخذ حالة الجمهورية التونسية، فإنه يلاحظ أن التعريفة الفعّالة مرتفعة جداً في حالة الصناعات الاستهلاكية المتمثلة في الصناعات الزراعية، إلا أنها بدأت بالانخفاض التدريجي، بعد زيادة توجهات تحرير القطاع الصناعي والتجارة الخارجية.

إذا ما تم أخذ حالة الجمهورية التونسية، (الجدول رقم18.2)، فإنه يلاحظ أن التعريفة الفعّالة مرتفعة جداً في حالة الصناعات الاستهلاكية المتمثلة في الصناعات الزراعية، إلا أنها بدأت بالانخفاض التدريجي، بعد زيادة توجهات تحرير القطاع الصناعي والتجارة الخارجية. يتجسد هذا الارتفاع أيضاً، ثم الهبوط لاحقاً، في صناعتي الغزل والنسيج والملابس والجلود والأحذية، وكذلك الصناعات التحويلية الأخرى، إلاّ أن جميع الصناعات تتصف بالانخفاض التدريجي لمعدلات الحماية الفعّالة، في الحالة التونسية، في حماية الصناعة الاسمية والفعلية، خلال ثلاث فترات رئيسية: الفترة الأولى: (1986–1990)، التي تجسدت بخفض كبير في الحماية. أما الفترة الثانية: (1991–1995)، فقد شهدت زيادة في الحماية الاسمية والفعّالة، ما عدا بعض المنتجات، وتفسر هذه الزيادة بأحد نتائج جولة أورغواي للتجارة الدولية، التي نتج عنها، ضمن نتائج أخرى، تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، الأمر الذي أدى إلى رفع الأخيرة، كما يمكن تفسير هذه الزيادة أيضاً، بانخفاض الحماية على المدخلات الصناعية عن نظيرها الموجه للمنتجات النهائية الصناعية. أما الفترة الثالثة: (1996–2002)، التي يشملها الجدول رقم (18.2)، فقد اتسمت بانخفاض أكبر في الحماية.

لم يعد أمام الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية استخدام السياسة الصناعية/التجارية، على شكل إعانات، من دون اتساق هذا الاستخدام مع اتفاقية «الدعم والإجراءات التعويضية»، الخاصة بأشكال الدعم «الممنوع» و «القابل للتقاضي» و«غير القابل للتقاضي».

إن أحد الأهداف الرئيسية لتقييم السياسة الصناعية العربية، على شكل استخدام التعريفة الفعالة، لابد أن يكون هو التطبيق العملي لسياسة الدعم المختارة لعدد من الأنشطة الصناعية، (أو ما تم الاصطلاح عليه بالسياسة الصناعية الرأسية)، بدلاً من دعم كافة الأنشطة، من دون الإشارة لمدى كفاءتها المحتملة، بالاعتماد على قدراتها الذاتية مستقبلاً، (أو ما تم الاصطلاح عليه بالسياسة الصناعية الأفقية). (الكواز، 2006) و (Nabli et al, 2006).

6.2. الإعانات والسياسة الصناعية العربية:

تعتبر الإعانات (الضرائب السالبة) من أهم أدوات السياسة الصناعية/التجارية، التي استخدمتها الدول العربية، ولا تزال، في دعم صناعاتها التحويلية، شأنها شأن بقية الاقتصادات، سواء النامية أو المتقدمة. تُعرّف الإعانة بأنها تحويل من الحكومة إلى المنتجين، بهدف خفض السعر أو تقليل التكاليف، أو كليهما، على المنتجين الصناعيين المحليين، لذا، فهي تمثل تكلفة على الموازنة العامة للدولة، على أمل أن يتحول هذا العبء إلى عائد، بعد أن تتحول الصناعات المحلية الناشئة إلى متطورة وتنافسية، وبعد أن تتخلى عن الحاجة للدعم، وتبدأ في المساهمة في تراكم العملة الأجنبية، أو/و الحد من استنفاد الموارد المحلية، أو/و المساهمة في دفع الضرائب.

لم يعد أمام الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية استخدام السياسة الصناعية/ التجارية، على شكل إعانات، من دون اتساق هذا الاستخدام مع اتفاقية "الدعم والإجراءات التعويضية"، الخاصة بأشكال الدعم «الممنوع Prohibited"، و«القابل للتقاضي Actionable"، و«غير القابل للتقاضي Non-actionable"، (أنظر، الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية، حول تفاصيل الاتفاقية). لقد اقتصر الحيز المتاح لاستخدام الإعانة للدول العربية الأعضاء أساساً على تلك الإعانات، التي لا تتضارب مع مبدأ المعاملة

الوطنيــة، (أي مــا يعطى محلياً مــن مزايا للمنتجين الصناعيــين، يسري على المنتجــين الأجانب العاملين داخــل الدولة)، وكذلك منع منــح الإعانة للصناعات التصديريــة، ومنع إعانة مدخلاتهــا الوسيطة، ومنع استخــدام نظام الحصص بشكل من أشكال الإعانة، مع إمكانيــة الاستثمار بمنح الإعانات الأخرى، طالما أنهــا لا تشكل أي سبب يدعو الشــركاء والمستثمرين الأجانــب مــن الشكوى ضــد هذه الإعانــات، لكونها تعطــي ميــزة نسبيــة للصناعيــين المحليــين ضــد الأجانــب، مــع استمرار منــح الإعانة بهــدف إعادة تأهيل الصناعات لأغراض الخصخصة، أو الإصلاح الاقتصــادي، أو لاعتبارات بيئية، أو لأغراض ضمان التنميــة الإقليمية، أو لاعتبــارات بيئية، أو لأغراض ضمــان التنميــة الإقليميــة المتوازنــة، وغيرهــا من الأسـس الواردة بالاتفاقيــة، كما أن هذه الاتفاقية لا تســري على الدول التــي لم يصل فيها متوسط دخل الفرد إلى (1000) دولار. (الجدول رقم 19.2).

لا يبــدو أن هنــاك دول عربيــة، يمكــن أن تكون مشمولــة بهــذا الشــرط، فــلا يوجــد دولــة عربية بمتوســط دخــل سنــوي، يقل عــن هذا المبلــغ، عدا دولتــين، همــا، جزر القمــر، فقد وصــل إلى (806) دولار في عام 2011، والصومال، وصل المتوسط إلى (115) دولار في عــام 2010. أما العراق، فقد وصل إلى (889) دولار، في عــام 2010، إلا أنه ارتفع إلى (1170) دولار، في عــام 2011، واليمــن، التي كانت تقــل عن هــذا المتوسط، إلا أنه ارتفــع إلى (1437) دولار، في عــام 2010، وإلى (1515) دولار، في عام 2011، بعــد أن كان (866) دولار، في عــام 2005. (UNCTAD Stat).

ومــن القيــود الأخــرى المفروضــة علــى إدارة السياسة الصناعية، على شكل استخدام للإعانة، في الدول العربية، بالإضافة للاتفاقية متعددة الأطراف المشــار إليهــا أعــلاه، هــي تلــك المرتبطــة ببرامــج الإصلاح المرتبطة بمؤسسات التمويل الدخلية، ذلك مــن خلال استهداف خفض عجز الموازنة، من خلال عــدة سياســات، منها، خفــض وترشيــد الإعانات، (الصناعية وغير الصناعية).

عند الحديث عن هيكل الدعم في الدول العربية، فإنه يلاحظ، بأن أهم شكل من أشكال دعم المنتجين هــو، «دعــم الطاقــة Energy Subsidy". وتعتبر الــدول العربيــة من بــين أكبر الداعمــين للطاقة في العــالم، حيــث يوجد ســت دول عربيــة، ضمن أكبر عشــر دول في العــالم، ممن يدعمــون الطاقة، وهم، حسب الترتيــب من الأعلى للأسفــل: دولة الكويت، المملكــة العربية السعوديــة، دولة قطــر، ليبيا، دولة الإمــارات العربيــة المتحــدة والجزائــر. (UNDP, 2012). واعتمــاداً على الحســاب الختامي للموازنة العامة المصرية لعــام (2012/2011)، فإنه يلاحظ (الموقع الإلكتروني لــوزارة المالية المصرية)، بأن دعم المــواد البترولية يشكل فعلياً، (60.8%) من إجمالي الدعم، (يليه دعم السلــع التموينية، أما دعم الإنتاج الصناعــي فــلا يشــكل إلا في حــدود (0.27%). أمــا في حالــة دولة نفطيــة، مثل دولــة الكويت، فإن الدعــم المرتبط بالنفط، (الــذي يستفيد منه القطاع الصناعــي، والقطاعــات الأخــرى العائليــة)، وصل إلى حــوالي (1.4) مليــار دينار كويتــي، للعام المالي (2008/2007)، وإلى (2.5) مليــار دينــار كويتــي، للعــام المــالي (2011/2010)، الذي يشــكل، تباعاً، حــوالي (14.4%) و (14.3%) من إجمالي الإنفاق، في حــين لا تشــكل الإعانــات غير المرتبطــة بالنفط أهمية. (IMF, 2012).

أمــا في ما يخص تطــورات الدعم في بقية الدول العربيــة، فــإن الإحصــاءات المتاحــة، لا تساعــد في تصنيــف الإعانــات، حســب القطاعــات الصناعية

عند الحديث عن هيكل الدعم في الدول العربية، فإنه يلاحظ، بأن أهم شكل من أشكال دعم المنتجين هو، "دعم الطاقة". وتعتبر الدول العربية من بين أكبر الداعمين للطاقة في العالم، حيث يوجد ست دول عربية، ضمن أكبر عشر دول في العالم، ممن يدعمون الطاقة.

وغير الصناعية. يوضح الجدول رقم (20.2)، نسبة الإعانات إلى إجمالي الإنفاق، في عدد من الدول العربية للسنوات (2000) و (2005) و (2009). يلاحظ أن نسبة الإعانات تعتبر، من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، أحد الأشكال المتسببة في التشوه السعري، إلا أنها من وجهة النظر الاجتماعية، (قد) يكون لها ما يبررها، إذا ما كانت توجه لمستحقيها فقط، وبالتالي، فإن ما يتم تناوله في سياسات الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية، أساساً، بشأن إلغاء أو خفض الإعانات، لا يبدو أن يتم تقييمه تقييم اقتصادي/اجتماعي، وإلاّ، فإن إهمال هذا التقييم سيترتب عليه (وترتب بالفعل في حالات عربية عديدة)، عدم استقرار اجتماعي، كان بالإمكان تجنبه في حال التقييم الموضوعي لموضوع الإعانات.

وتتضمن الإحصاءات المتاحة في هذا المجال، والقابلة للمقارنة بين أوضاع الدول العربية في مجال الإعانات (الصناعية وغير الصناعية)، التحويلات الأخرى، عدا الإعانة، (التي تعتبر من وجهة النظر الاقتصادية البحتة تشويهاً للآلية السعرية أيضاً)، (علماً بأن التحويل هو، كل تدفق سلعي أو خدمي لا يقابله تدفق نقدي). في حالة مقارنة الإعانات والتحويلات السائدة في الدول العربية، كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، مع عدد من الدول المتقدمة والمصنعة حديثاً، فإن هذه النسب تعتبر منخفضة، بشكل عام، في حالة الدول العربية، مقارنة بالدول الأخرى محل المقارنة، كما هو موضح في الجدول رقم (21.2)، وتصل الإعانات والتحويلات السائدة في بعض الدول المتقدمة إلى حوالي ضعف تلك السائدة في بعض الدول العربية.

إذا ما تم أخذ دعم الطاقة، الذي يستخدم بشكل مكثف في الأنشطة الصناعية، فإن معدل الدعم يعتبر مرتفع جداً، في جميع الدول العربية المشمولة بتوفير المعلومات، حيث يصل متوسط هذا المعدل في عام 2010 إلى (59.8%) في الجزائر، و (71.0%) في ليبيا، و(55.6%) في مصر، و(75.8%) في المملكة العربية السعودية، و(56.7%) في العراق، و(85.5%) في الكويت، و(75.3%) في قطر، و(67.8%) في الإمارات. ثم الكهرباء، يليه الغاز، وتصل قيمة هذا الدعم، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لهذه الدول، تباعاً ولنفس العام، إلى 10.5 مليار دولار (6.6%)، و 4.2 مليار دولار (5.7%)، و 20.2 مليار دولار (9.3%)، و 43.5 مليار دولار (9.8%)، و 11.3 مليار دولار (13.8%)، و 7.6 مليار (5.8%)، و 4.1 مليار دولار (3.2%)، و18.1 مليار دولار (6.0%). (UNDP, 2012).

وعند مقارنة هذا الهيكل من الدعم مع ما يناظره بالدول المتقدمة، متمثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على شكل دعم إنتاج واستهلاك «الوقود الأحفوري Fossil Fuel"، فيلاحظ أنه وصل، سنوياً، بين (55–90) مليار دولار بين عامي (2005) و (2011)، وتستفيد من ثلثي هذا المبلغ المنتجات البترولية، ومشتقاتها من المنتجات المصنّعة، والثلث المتبقي لدعم الفحم والغاز. (OECD, 2013)، علماً بأن هناك جهود حالية في دول منظمة التعاون الأوروبي، للحد من هذا الدعم، باعتباره يشجع على الاستخدام المبالغ به للطاقة المدعومة، والعمل على ترشيد الاستخدام.

بناءً على مثل هذه المقارنات، فإنه لا يجب النظر بموقف مسبق، إلى سياسة الدعم الصناعي، وغير الصناعي العربية، بل من خلال "منهج تنموي"، يهدف إلى استخدام الدعم، كأداة لرفع الأنشطة

إذا ما تم أخذ دعم الطاقة، الذي يستخدم بشكل مكثف في الأنشطة الصناعية، فإن معدل الدعم يعتبر مرتفع جداً، في جميع الدول العربية المشمولة بتوفير المعلومات، حيث يصل متوسط هذا المعدل في عام 2010 إلى (85.5%) في الكويت، و(75.8%) في المملكة العربية السعودية، و(55.6%) في مصر.

الصناعية الناشئة، بدلاً من المنهج (الانكماشي)، القائم على خفض الدعم، حتى وإن أدى إلى انسحاب أنشطة صناعية من السوق، أثناء فترة النشوء أو «التعلم من خلال الممارسة Learning by Doing". وضمن هذا الاتجاه، قامت موازنة جمهورية مصر العربية، للعام المالي (2013/2012)، بخفض دعم الطاقة، بـ (25) مليار جنيه، فبعد أن كانت قيمة هذا الدعم (95) مليار جنيه تقريباً، بموازنة (2012/2011)، انخفض إلى (70) مليار جنيه بموازنة (2013/2012)، (الموقع الإلكتروني لوزارة المالية المصرية، موازنة (2012/2011) و (2013/2012))، وهو توجه سليم، نحو إعادة ترشيد الإعانة، علماً بأن هناك حوالي (50) مليار جنيه، من الإعانات قبل التخفيض، تذهب إلى دعم الشركات المحلية والأجنبية المصدرة، والفئات الدخلية الأغنى، مثل، دعم شركة اسمنت لمالك أجنبي، ينتج سماد اليوريا المصدرة للخارج، ويحصل على الغاز الطبيعي لصناعته بسعر متدني، (أقل من دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ارتفع في ما بعد ليصل إلى 2 دولار)، علماً بأن السعر الدولي هو في حدود (12–16) دولار، ولا يُباع هذا المنتج الصناعي في السوق المحلية. يسري نفس المنطق على دعم شركات صناعة الاسمنت، حيث تكلفة الطن من الإسمنت تصل إلى حوالي (220) جنيه عند أقصى تكلفة، ويتم تحقيق ربح معقول ومقبول في حالة بيع الطن بين سعري (270–280) جنيه، إلا أنه يباع فعلياً بسعر (700) جنيه، وتعتبر الحكومة من أكبر المشترين. كذلك الدعم الممنوح لشركات صناعية، تعمل في نطاق مشروعات "المنطقة الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zone (QIZ)"، من خلال دعم الصادرات بمبلغ يعادل حوالي (4) مليار جنيه، مما يعني، أن الدولة تدعم المستهلك الأجنبي، (وفي حالة أن هذه المنطقة هو المستهلك الأمريكي، فيتم تصدير منتجات المنطقة إلى سوق الولايات المتحدة)، لذا فهناك مبرر تنموي لإلغاء مثل هذا الدعم. بهذا المعنى، ضمن معاني أخرى، يمكن القول بأن الخفض، والمحتوى التنموي هو الأفضل، بدلاً من الخفض ذو المحتوى الانكماشي، وبالمعاني المشار إليها أعلاه، وبالشكل الذي يساعد في التخلص من الاختلالات الهيكلية للإعانة، ومن خلال تحويلها لمستحقيها، في حالة الحاجة لمثل هذه الإعانات.

7.2. السياسة الصناعية/ التجارية العربية والقيود غير التعريفية:

تعتبر القيود غير التعريفية من أخطر أدوات السياسة الصناعية/التجارية، بسبب صعوبة حصرها، من ناحية، وعملها خارج آلية السوق، من ناحية أخرى، لذلك حرصت الاتفاقيات التجارية متعددة، وثنائية الأطراف، على تقديم الحوافز للحدّ، ومن ثم التخلص، من هذه القيود، من خلال آلية عرفت بإسم تحويل القيود «غير التعريفة إلى تعريفة Tariffication". وبأخذ حالة الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، فقد تم تقدير «القيود غير التعريفية، المعادِلة للقيود التعريفية، Tariff Equivalent of Non-Tariff Barriers" بـ (18) نشاط صناعي تحويلي، (الجدول رقم 22.2)، حيث تبين بأن القيود غير التعريفية تفوق قيم قيود التعريفة الجمركية في حالة جميع الأنشطة، (ما عدا ثلاثة أنشطة فقط)، الأمر الذي يوضح مدى أهمية القيود غير التعريفية مقارنة بالتعريفية، علماً بأن القيود غير التعريفية تشمل كافة أنشطة إنتاج السلع الصناعية، وغير الصناعية، وتصنف وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى (16)

لا يجب النظر بموقف مسبق، إلى سياسة الدعم الصناعي، وغير الصناعي العربية، بل من خلال «منهج تنموي»، يهدف إلى استخدام الدعم، كأداة لرفع الأنشطة الصناعية الناشئة، بدلاً من المنهج (الانكماشي)، القائم على خفض الدعم، حتى وإن أدى إلى انسحاب أنشطة صناعية من السوق، أثناء فترة النشوء أو «التعلم من خلال الممارسة.

تعتبر القيود غير التعريفية من أخطر أدوات السياسة الصناعية/ التجارية، بسبب صعوبة حصرها، من ناحية، وعملها خارج آلية السوق، من ناحية أخرى، لذلك حرصت الاتفاقيات التجارية متعددة، وثنائية الأطراف، على تقديم الحوافز للحدّ، ومن ثم التخلص، من هذه القيود، من خلال آلية عرفت بإسم تحويل القيود "غير التعريفة إلى تعريفة".

فئـة مجمّعة، كمـا يوضحهـا الإطار رقـم (12.2). وتساهـم القيود غير التعريفيـة، في الحالة السورية المشـار إليها أعلاه، في زيادة أسعار السلع المستوردة، (بالأسعار المحلية) بحوالي (19%)، مقابل (8%) في الزيـادة التي تعزى للتعريفـة الجمركية، الأمر الذي يوحي بأهمية تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود التعريفيـة، من وجهة النظر الماليـة، (حيث سترتفع الفوائـد غير الضريبيـة في الموازنة العامـة للدولة، بفعل هذا التحويل).

بالاعتمـاد على نتائج بعض الدراسات في المملكة

الإطار رقم (12.2)، فئات القيود غير التعريفية حسب تصنيف الأمم المتحدة

A. الإجراءات الصحية، والصحة النباتية.
B. القيود الفنية المرتبطة بالتجارة.
C. قيود فنية أخرى، (مثل إجراءات التفتيش قبل الشحن، وبعض الإجراءات الجمركية الخاصة).
D. إجراءات الرقابة على الأسعار.
E. إجراءات الرقابة على الكميات.
F. الإجراءات شبه التعريفية، (الإجراءات التي ترفع من قيمة الواردات، وتشبه التعريفة مثل، ضريبة الطوابع، والرسوم على الواردات، ورسوم الترخيص...).
G. الاجراءات المالية، (مثل أسعار الصرف المتعددة، والدفعات المقدمة،...).
H. إجراءات ضد التنافسية، (إعطاء أفضلية لجهة معينة، لأسباب اقتصادية، أو سياسية أو أخرى).
I. إجراءات مرتبطة بالصادرات.
J. إجراءات تجارية دولية مرتبطة بالاستثمار.
K. قيود على التوزيع.
L. قيود على خدمات ما بعد البيع.
M. الدعم.
N. قيود المشتريات الحكومية.
O. حقوق ملكية فكرية.
P. قواعد المنشأ.

المصدر: UNCTAD Website

المغربيـة، (Angier et. al, 2012)، المهتمة بقياس تأثير القيود غير التعريفيـة، (حسب الفئات الواردة في الإطار رقم 12.2، علـى ربحية فائض التشغيل/ المبيعـات، والإنتاجية[2]، لعدد مـن المنشآت المغربية، (8191) منشـأة، وللفـترة (1985–2004))، فقـد تبـين أن الفئـة الأولى مـن القيود، الـواردة بالإطار المشار إليه، وهي الفئة (A)، أي الإجراءات الصحية، والصحة النباتية، كان لها تأثير إيجابي على الربحية، مـع وجـود تأثير علـى الإنتاجيـة، (علماً بـأن الفئة تهتـم بالإجـراءات المرتبطة بالضرائـب، والقرارات والتنظيمات والمقاييـس الهادفة لحماية حياة البشر والحيوانـات والنباتات، وكذلك الحيـاة على الأرض بشكل عام). يعمل الأثر الايجابي على الربحية، لهذه الإجـراءات من خلال دوره في تعزيـز حماية السوق المحلي، وبالتالي تخفيض ضغوط المنافسة الأجنبية، أو من خـلال التحسينات في نوعية المنتجات، بسبب الالتزام بالقوانين والإجراءات المعنية، وبالتالي زيادة المبيعـات والربحية. أما الفئة الثانية (B)، التي تهتم بالقيـود الفنية على التجارة، فلها صفة حمائية قوية للصناعـات المحليـة، بالشكل الذي انعكـس بالتأثير الموجب على الربحية. مع تأثير موجب على الربحية، والإنتاجيـة، للفئـة الثالثة مـن القيـود، الفئة (C)، المتعلقة بإجراءات التفتيش السابقة للشحن. في حين مارست الفئة (E) من القيود غير التعريفية، والمهتمة بالإجراءات شبه التعريفية، وكذلك الفئة (P)، تأثيراً قوياً وإيجابياً على الربحية والإنتاجية.

أمـا في ما يخص هيكل القيود غير التعريفية في الـدول العربية الأخرى، ونظراً لعـدم توفرها بشكل دوري وشامـل في إحصاءات الدول العربية والدولية، فسيعتمد تقرير المعهد على التقرير السنوي للممثلية التجاريـة للولايـات المتحـدة، (USTR, 2013)،

الـذي يتضمن تحديداً مفصـلاً لكافة أشكال القيود التعريفيـة وغير التعريفية، للعديـد من الدول، ومن ضمنها عدد من الدول العربية.

وفي حالـة مملكـة البحرين، هنـاك «المشتريات الحكوميـة»، الفئـة (N) من القيود غـير التعريفية، التي يحكمهـا القانون الخاص بهذه المشتريات، لعام 2002، (حيـث يتم تحديد عدد معين من المشتريات، التي يحق للمجهزين الأجانب تقديم عروض بشأنها)، علمـاً بأن المملكة لا تعتبر عضواً في لجنة المشتريات الحكومية، التابعـة لمنظمة التجارة العالمية، بل تتمتع بصفـة مراقب، كما تعتبر مملكة البحرين، من ضمن أفضـل الـدول العربيـة، في ما يخص كثافـة القيود التعريفية، حيث أن نسبـة الخطوط التعريفية (عند الحد السادس من تصنيف التجارة الخارجية المعروف باسـم "التصنيـف المتجانـس Harmonized System (HS)، المتأثـرة على الأقـل بإجراء واحد مـن إجـراءات القيود غـير التعريفيـة، لا تتجاوز الـ (4.4%).

أمـا في حالة جمهورية مصر العربية، فقد قامت السلطـات، المتمثلـة في وزارة الزراعـة والإصـلاح الزراعـي، في مارس 2012، بإلغاء حظـر استيراد القطـن من كافة المصادر، (الذي بـدء العمل به منذ أكتوبـر 2011)، إلا أن هـذا القـرار أُلغـيَ مـن قبل المحكمـة الإداريـة، وبالتالي فقد تم حصـر السماح باستيراد القطن فقط لأغراض استخدامات المناطق الحرة التجاريـة، بهدف المعالجة وإعـادة التصدير، علمـاً بأن هذا القيد غـير التعريفي يقع تحت الفئة (E). (الإطار رقم 3.2). أما في ما يخص المشتريات الحكومية، الفئة (N)، التي يحكمها القانون الصادر في عـام 1998، فتشترط إجـراءات هذه المشتريات التعامـل مع الموردين المصريين، بشـرط أن لا تزيد أسعـار عروضهم عـن (15%) من عروض الآخرين، وفي عـام 2004 تم منـح ميـزة الأنشطـة الصغيرة والمتوسطـة، ذلك مـن خلال إمكانيـة مساهمة هذه الأنشطة بتوفير لغاية (10%) من السلع والخدمات الخاصـة بالعطاءات الحكومية، علمـاً بأن جمهورية مصر العربية ليسـت من الدول الموقعة على اتفاقية المشتريـات الحكوميـة الخاصـة بمنظمـة التجـارة العالمية. بقـدر تعلق الأمر بالقيد غير التعريفي على شـكل الفئـة (O)، أي حقـوق الملكيـة الفكرية، فإن هنـاك العديد مـن المواطن التي تحتـاج إلى مراقبة وإعادة نظر، لاسيما ما يرتبط بحقوق نسخ البرامج، وحقوق العلامات التجاريـة، وغيرها، بالإضافة إلى بعض القيـود المرتبطة بالفئـة (j) مـن القيود غير التعريفية، أي التجارة المرتبطة بالاستثمار، مثل وضع قيود على التحويلات الرأسمالية للشركات الأجنبية، التي تزيد عن (100) ألف دولار، إلاّ لأغراض تجارية مبررة، وعدم السماح للشركات الأجنبية بتعيين أكثر من (10%) من قوة العمل من غير العمالة المواطنة، (تزيد النسبة إلى 25% في حالة المناطق الحرة).

وعنـد التطرق للقيـود غير التعريفيـة، في حالة المملكـة الأردنيـة الهاشميـة، فإنـه يلاحـظ وجـود رخص الاستيراد، أو الحصول على موافقات مسبقة للاستـيراد، في حالة استيراد سلـع زراعية وغذائية معينـة، بالإضافة إلى ضرورة كـون مستوردي السلع التجاريـة مـن التجار المسجلـين، كما تصـدر وزارة الصناعـة والتجـارة بـين الحـين والآخـر تعليمات، بشـأن تراخيص الاستيراد اللازمـة لاستيراد السلع المحميـة، وتدخـل هـذه القيود تحت الفئـة (B) من القيـود غير التعريفيـة، كما أن هنـاك بعض القيود علـى الملكية الأجنبية في بعض القطاعات، الفئة (J)، مع استشارات تمنحها السلطات المعنية.

تشـمل القـيـود غير التـعـريـفـيـة، في حـالـة المـمـلـكـة الأردنـيـة الـهـاشـمـيـة، على رخـص الاسـتـيـراد، أو الحصول على موافقات مسـبـقـة لـلاسـتـيـراد، في حـالـة اسـتـيـراد سـلـع زراعـيـة وغـذائـيـة معينة، بالإضافة إلى ضـرورة كون مستوردي السـلـع الـتـجـاريـة من التجار المسجلين، كما تصدر وزارة الصناعة والـتـجـارة بـين الحـين والآخـر تعليمات، بشأن تـراخـيـص الاسـتـيـراد الـلازمـة لاسـتـيـراد السـلـع المحـمـيـة، كما أن هناك بعض القيود على الملكية الأجنبية في بعض الـقـطـاعـات، مـع اسـتـشـارات تمنحها السلطات المعنية.

أمـا في حالة دولة الكويت، فهنـاك بعض القيود على استـيراد سلع معينة مثـل، المشروبات الروحية ومنتجـات لحـم الخنزيـر، (لأسبـاب دينيـة)، مـع حظر استـيراد المنتجـات الطبية والسيـارات، التي يزيـد عمرها عن خمس سنـوات، مع اشتراط أن لا تسـري أي مشتريـات حكومية تزيد عـن (5) آلاف دينـار، إلا من خلال لجنة المناقصات المركزية، الفئة (N)، علماً بأن دولة الكويت ليست من الدول الموقعة على اتفاقيـة المشتريات الحكومية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، مع حصر مساهمة البنوك الأجنبية في السوق المحلـي في فتح فرع واحد، وعدم منافسة البنوك المحلية في مجال أعمـال التجزئة المصرفية، الفئـة (H)، مـع سريـان القائمة السلبيـة في مجال القطـاع النفطـي والعقـاري، وأنشطة أخـرى، على الاستمـارات الأجنبية، الفئة (J)، بالإضافة إلى قيود غير تعريفية أخرى.

وتتجسـد أهـم القيود غـير التعريفيـة في حالة سلطنة عمـان، في المشتريات الحكومية، الفئة (N)، التـي تعطي تفضيـلاً للمجهزيـن المحليين، بحيث لا يزيد السعر المحلي عن (10%) عن نظيره الأجنبي، مـع إمكانية عـدم تطبيق هذا النوع مـن القيود، في حالة ما تضاربت مع الالتزامات الواردة في اتفاقيات المناطـق الحرة، (علماً بـأن السلطنـة ليست عضواً في اتفاقيـة المشتريات الحكوميـة الخاصة بمنظمة التجـارة العالميـة، ولا تـزال مراقبـاً في الاتفاقيـة)، مـع اشـتراط ملكيـة المواطنـين لنسبـة لا تقل عن (51%) للشـركات لأغراض امتلاك المباني الخاصة بالمشروعات.

أما عن طبيعة القيود غير التعريفية في دولة قطر، فتتمثل أساسـاً، في الحاجة للحصول على تراخيص استـيراد، لأغلب المنتجـات. لقد أنشـأت الدولة في عام 2011، خدمة الشباك الواحد، لإنجاز معاملات التخليـص الجمركـي إلكترونيـاً، كمـا يمنـح نظام المشتريات الحكومية القطري ميزة سعرية للمنتجين القطرين في حدود (10%)، ولمواطني مجلس التعاون في حدود (5%)، ويسمح الاستثمار الأجنبي بالدولة لاستثمار الأجانـب لغاية 100%، من حقوق التملك في أنشطة الزراعة، والصناعـة، والصحة، والتعليم، والسياحـة، وتطويـر واستغـلال المـوارد الطبيعيـة والتعديـن، مع شمول أنشطة المصـارف والتأمين في عـام 2004 أيضـاً، وتم تعديل هـذا القانون في عام 2009 ليشمـل أنشطـة التكنولوجيـا والمعلومـات، والخدمات الثقافية والسياحة والترفيه، والتوزيعية، بشرط الموافقـة الحكومية المسبقة، مع حصر ملكية الأجانب في بقية الأنشطة بنسبة (49%)، الفئة (J).

وتشهد المملكة العربية السعودية، عدداً من القيود غير التعريفية، على شكل ضمن أشكال أخرى، حظر استـيراد عدد من المـواد، أو الحصول على موافقات مسبقـة للاستـيراد، الفئـة (B). أمـا في مجـال المشتريـات الحكومية، فتشترط المملكة أن يذهب ما لا يقل عن (30%) من عقود هذه المشتريات لشركات محليـة، يملـك أغلبية حقوق ملكيتهـا سعوديون، مع استثنـاء، في حالة عدم وجـود شركات محلية للقيام بتوفـير المشتريـات ذات العلاقة. أمـا في ما يخص القيـود التجارية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، الفئة (J)، فهناك (16) نشاط صناعي تحويلي مستثنى من عمل الاستثمار الأجنبـي، (القائمة السلبية)، تشمل استخـراج وإنتاج النفط، (كما في حالة دولة الكويت، الـذي يعتبر خطوة طيبة ومحمودة، ينتج عنها حصر ملكية المـوارد الطبيعية للمؤسسـات الوطنية فقط، لمـا لذلك مـن آثار غـير مرغوبة في الأجـل الطويل

في حالة ملكية الأجانب لهذه الموارد، مع إمكانية المشاركة الأجنبية في مجال الإنتاج، لاعتبارات نقل التكنولوجيا والتسويق، في حالة الحاجة لذلك)، والأنشطة التصنيعية التحويلية المرتبطة بالأنشطة التسليحية، مع شرط حصول المستثمرين الأجانب على تراخيص من الهيئة العامة للاستثمار، تجدد سنوياً، أو نصف سنوياً، حسب طبيعة النشاط.

أما في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، فيلاحظ أن القيود غير التعريفية تعمل في العديد من المجالات، منها، الحاجة لترخيص استيراد، وحصره في الشركات الإماراتية المسجلة، (التي يمتلك فيها الإماراتيون ما لا يقل عن 51% من حقوق الملكية)، الفئة (B)، مع استثناء واردات المناطق الحرة من هذا القيد الخاص بالترخيص. تمنح الدولة تفضيلاً سعرياً لا يزيد عن (10%) للشركات المواطنة، في حالة المشتريات الحكومية، (الفئة N). يتطلب "برنامج التنمية الصناعية" الإماراتي، الذي كان يعرف سابقاً بإسم "برنامج الأوفست»، من مقاولي العقود الفكرية المتمتعين بعقود تزيد قيمتها عن (10) مليون دولار، الاستثمار بشكل مشترك مع مواطنين، في مشروعات يتوقع أن تدرّ أرباحاً معادلة لـ (60%) من قيمة العقد، وخلال فترة تمتد عادة لـ 7 سنوات، (الفئة J). أما في مجال حقوق الملكية الفكرية، (الفئة O)، فتعتبر دولة الإمارات الأقل ضمن دول الشرق الأوسط، في الممارسات الضارة بالاستخدام غير المرخص لبرامج الكمبيوتر، ووفقاً لآخر إحصاءات متاحة لعام 2012. بقدر تعلق الأمر بالقيود غير التعريفية المرتبطة بالاستثمار (الفئة J، أيضاً)، وفي ما عدا النشاط الاستثماري في المناطق الحرة، فإنه لابد من مشاركة المستثمر الأجنبي للمستثمر المحلي كشرط للنشاط الاستثماري في داخل الدولة، وبحصة لا تزيد عن (49%)، مع استعداد الدولة لتحرير أي نشاط من شرط الملكية، في حالة الحاجة للخبرة الأجنبية، أو في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، لتغطية حصة الملكية محلياً بالكامل.

وأخيراً، وليس آخراً، لا بد من الإشارة، في مجال مدى كثافة القيود غير التعريفية، على مستوى كافة السلع في الدول العربية، من أن هذه القيود إذا ما قورنت مع دول أخرى، قد لا تعتبر ذات كثافة عالية، علاوةً على ذلك، وكما يظهر الجدول رقم (23.2)، فإن هناك دول عربية مثل السودان، والمغرب، تعتبر دولاً أقل تقييداً في مجال القيود غير التعريفية، قياساً بدول أخرى.

8.2. سعر الصرف والسياسة الصناعية العربية:

تعتبر سياسة سعر الصرف الاسمي من أهم الأدوات المستخدمة من برامج الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية، غير المرتبطة بهذه البرامج، أيضاً، ذلك لما لها من تأثير بالغ على قيم الصادرات، والواردات، والميزة التنافسية في حالة التوجه للتصدير. كما تنبع أهمية هذه السياسة من ارتباطها بمعدلات التضخم، ومدى تأثير هذه المعدلات على سعر الصرف الحقيقي، (الذي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم السائد بين الدولة وشركائها التجاريين)، وكذلك مدى تأثير التوزيع الجغرافي لتجارة الدولة، (وما يعكسه من التعامل مع عدد من العملات، وأوزانها النسبية في إجمالي التجارية)، على سعر الصرف الإسمي/ الحقيقي الفعّال، (الذي يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لحصة الشركاء التجاريين في إجمالي التجارية).

تنبع أهمية سياسة سعر الصرف من ارتباطها بمعدلات التضخم، ومدى تأثير هذه المعدلات على سعر الصرف الحقيقي، (الذي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم السائد بين الدولة وشركائها التجاريين)، وكذلك مدى تأثير التوزيع الجغرافي لتجارة الدولة، (وما يعكسه من التعامل مع عدد من العملات، وأوزانها النسبية في إجمالي التجارية).

لعل واحداً مـن أهم النواحي التي تؤثر بها السياسة الصناعية/التجاريـة، علـى شـكل سياسـة سعـر الصرف، هو تأثيرهـا على قيم واردات المصنعين في الـدول العربيـة، حيث أن تصنيع هـذه الدول يعتمد أساسـاً علـى سلع وسيطة مستـوردة، بالإضافة إلى الاعتماد على الخدمات المستوردة اللازمة للتصنيع، وآثـار أي تخفيض لقيمة العملة علـى قيم الواردات باتجاه الارتفاع.

شهدت الـدول العربية، مـا عـدا دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية، تحولاً جذرياً في هذه السياسة منذ نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية ثمانينات القرن نفسه، ولصالح مزيد من التحرير.

كما هـو معـروف، فقـد اتصفت سياسـة سعر الصرف في الـدول العربية بتثبيت السعر، من خلال مـا يسمى «بالسعـر الرسمي المحدد مـن السلطات النقديـة Fixed Exchange Rule"، (البنـك المركـزي)، طيلة الفترة ما بعـد الاستقلال السياسي لأغلب الدول العربيـة، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (التي تثبت عملتها تجاه عملة، أو حقوق السحـب الخاصة أو سلّة عملات)، وبعض الـدول العربية مثل لبنـان، (إلا أنه رغم اعتبار لبنان من الدول المنتهجـة للنظام الحر، إلا أنها تثبّت سعر الصـرف فعليـاً من خلال التدخـل المستمر في سوق الصـرف)، وطيلـة الفترة التـي سادت بهـا سياسة إحلال الـواردات كسياسة صناعية/تجارية رئيسية. إلاّ أن السياسـة، القائمـة على التثبيت، بدأت تشهد تحـوّلاً نحـو التعـويم، (الموجه في أغلـب الأحيان في حـال اتباع سياسة التعـويم: حالات تونس، الجزائر، السودان، مصر وموريتانيا). أما أغلب الدول العربية الأخـرى، «فتربط pegged" عملتها بالدولار، (مثل الأردن، الإمـارات، البحريـن، جيبوتـي، السعوديـة، العـراق، عمان، قطـر ولبنان)، في حـين تتخذ قيمة عمـلات دول عربيـة أخـرى من خـلال ربطها بسلة عملات، (معلنة أو غير معلنة)، (مثل الكويت، تونس، الجزائر، السودان، مصر وموريتانيا)، مع ربط سوريا عملتهـا بسلة حقوق السحب الخاصة، وسيادة هيكل موحد لأسعار الصرف تجـاه الصادرات والواردات، لجميـع الـدول العربية، ما عـدا العـراق. (صندوق النقد العربي، وآخرون، 2012).

وبقـدر تعلق الأمـر بدور سياسـة سعر الصرف في التنميـة الصناعية العربية، على وجه الخصوص، والتنمية العربية عموماً، فقد شهدت الدول العربية، مـا عـدا دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية، تحـولاً جذرياً في هذه السياسـة منذ نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية ثمانينات القرن نفسه، ولصالح مزيـد من التحرير، والابتعاد عن تثبت سعر الصرف والسعر الرسمـي، والتخلّص التدريجي على سياسة تعـدد أسعار الصرف، والاتجاه نحـو توحيد السعر، الذي يعكس إلى حد بعيد، قوى العرض والطلب على العملة. لقد تم ذلك استجابة لضغوط الاختلالات في التوازن الداخلي، وعجز الموازنة، والتوازن الخارجي، وعجـز ميزان المدفوعات، للعديد من الدول العربية، وعلـى أمـل أن تساهـم هـذه السياسـة في إنعاش الصادرات، والمساهمـة في تخفيف الضغوطات على هذين النوعين من التوازن.

لقد اعتمـدت السياسات الصناعيـة التجارية/ العربيـة، وبقـدر تعلّـق الأمـر بسعر الصـرف، على فرضية أن تخفيض سعـر الصرف الاسمي، وبشكل أكـثر تأثيراً، على تخفيض سعـر الصرف الحقيقي، والفعّـال[3]، (أنظر، الأشكال الـواردة في الشكل رقم 4.2، الخاصـة بتطـور أسعـار الصـرف الحقيقيـة الفعّالـة للدول العربية للفترة (1960-2011)) فإنه سيترتـب عليه انتعاشاً بالصـادرات الصناعية وغير الصناعية أيضاً. وكما توضح الأشكال الخاصة بتطور أسعـار الصـرف الإسمية فإن جميع الـدول العربية المشمولة (20 دولـة) شهدت انخفاضاً بقيمة العملة المحليـة تجاه الـدولار، ما عـدا دول مجلس التعاون

لـدول الخليج العربية، التي شهـدت استقراراً نسبياً في أسعـار صرفها الإسمية، ذلـك لعدم سيادة تعدد أسعار الصرف أساساً في هذه الدول، وعدم اتجاهها لاحقاً لتوحيد أسعار الصرف، وخفض قيمة العملة، كما حصل مع بقية الدول العربية كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي. لقد تم ترجيح أسعار الصرف الإسميـة بمعـدلات التضخـم، (المعبر عنهـا بالرقم القياسـي لأسعـار المستهلـك) السائـدة بـين الدول العربيـة والشـركاء التجاريين، (وفقـاً للبديلين: 67 شريك و 172 شريـك)، وكذلك الترجيح بحصة كل شريك تجاري مـن إجمالي التجارة الخارجية للدول العربيـة المشمولة، ذلك للحصول على سعر الصرف الحقيقـي الفعّال، وحتى بعـد أن تم ذلك، فقد اتجه سعـر الصرف الحقيقي الفعال نحو الانخفاض، (أي تخفيض قيمة العملة المحلية تجاه الدولار)، وذلك في حالة الـدول العربية الـ (15) المشمولة بتركيب سعر الصرف الحقيقي الفعال، للفترة المشار إليها أعلاه. (2011-1960).

هذا يعني، من وجهـة نظر السياسة الصناعية/ التجاريـة العربية المتبعة خلال هذه الفترة، أن الدول العربية قد طبّقت السياسات القائمة بضرورة تقليل قيمـة العملـة المحليـة كشـرط لإنعاش الصادرات الصناعيـة التحويلية، وغـير الصناعية، العربية، من خلال آلية جعل الصـادرات العربية، أقل تكلفة على المستورديـن، وتوصف الدول التـي تشهد ارتفاعاً في أسعـار الصرف بأنها دول تتراجع في المنافسة، وتلك التي تشهد انخفاضاً في أسعار صرف عملاتها بأنها دول تتحسن في المنافسة.

إلاّ أن هنـاك عـدداً من الـدول العربية، شهدت تحسنـاً في الرقـم القياسـي للتنافسيـة الصناعية، الصادر من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، (UNIDO, 2011)، بين عامي (2005) و(2009)، المشـار إليه في الجـدول رقم (24.2)، مثـل الأردن، (انتقلـت من المرتبـة 51 إلى 45 مـن مجموع 118 دولة)، والجزائر (حافظت على نفس المرتبة، 115)، إلاّ أن أسعـار صـرف عملاتهـا الحقيقيـة الفعليـة شهـدت ارتفاعـاً، كمتوسط خلال الفـترة (2005-2011)، (مـع الإشارة هنـا، إلى أهمية نمذجة تأثير سعـر الصرف على التنافسيـة، للحصول على نتائج أدق). (أنظر، صندوق النقد العربي وآخرون، 2012، حول تطور هذه الأسعار).

أمـا في مـا يخـص المقارنـة المعكوسـة، فيمكن الاستشهـاد ولنفـس الفـترات، بحالة لبنـان (الذي تدهـور وضـع تنافسيتـه الصناعية مـن المرتبة 65 إلى المرتبـة 71). (أنظر، الأشكال الواردة في الشكل رقـم 4.2، والجـدول رقـم 24.2). وفي حالـة ما تم الاستشهـاد بدول غـير عربية، فإنـه يصعب الربط دائماً بين انخفاض سعر الصرف، وتعزيز التنافسية كقاعـدة، فعلى سبيل المثال، تدهور الوضع التنافسي الصناعـي لماليزيـا مـن المرتبـة (20) إلى المرتبـة (27) بـين عامـي (2005) و (2009)، إلاّ أن سعـر الصـرف الحقيقي الفعّال يتجه نحو الانخفاض منذ عـام 1985، وبشـكل متواصل، (أنظـر، الشكل رقم 4.2، الخاص بماليزيـا). يتكرر الشيء ذاته في حالة كوريـا الجنوبيـة، التي شهدت تحسنـاً في التنافسية الصناعيـة، من المرتبـة (9) إلى المرتبة (7)، وبنفس الوقت، شهدت اتجاهـاً تصاعدياً، في سعر الصرف الحقيقي الفعال، لنفس الفترة، أي (2005-2009).

بالتـالي، فإنه مـن الصعوبـة اعتمـاد السياسة الصناعيـة العربيـة الهادفـة إلى تعزيـز القـدرات التنافسية الصناعية كليـاً، على أداة رئيسية واحدة، وهـي تخفيـض سعر الصـرف الإسمـي والحقيقي والفعال، بهدف رفع الصادرات، وكسب الأسواق.[4]

يصعب الربط دائماً بين انخفاض سعر الصرف، وتعزيز التنافسية كقاعدة، فعلى سبيل المثال، تدهور الوضع التنافسي الصناعي لماليزيا من المرتبة (20) إلى المرتبة (27) بين عامي (2005) و (2009)، إلاّ أن سعر الصرف الحقيقي الفعّال يتجه نحو الانخفاض منذ عام 1985، وبشكل متواصل. يتكرر الشيء ذاته في حالة كوريا الجنوبية، التي شهدت تحسناً في التنافسية الصناعية، من المرتبة (9) إلى المرتبة (7)، وبنفس الوقت، شهدت اتجاهاً تصاعدياً، في سعر الصرف الحقيقي الفعال، لنفس الفترة.

ملخص

الفصل الثاني:

لقد تم استخدام القطاع الصناعي التحويلي العربي، تاريخياً، كأحد أهم الأولويات القطاعية، لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل. وعليه، فقد اهتم هذا الفصل بعدد من المؤشرات، التي توضح واقع هذا القطاع، وإلى أي مدى ساهم في تحقيق هدف التنويع. لقد تبين أن العجز التجاري الصناعي لا يزال ظاهرة واضحة في السلع الصناعية الوسيطة، والسلع الرأسمالية، وحتى في السلع الاستهلاكية، الأمر الذي لم يحوّل القطاع إلى مصدّر صافي بعد خمسة أو ستة عقود من التصنيع، كما أن استيعابه للعمالة ما يزال متواضعاً، قياساً بالقطاع الزراعي مثلاً. لقد انعكس هدف تواضع تحقيق التنويع في المساهمة، بضعف التبادل التجاري الصناعي العربي البيني، رغم تحرير التجارة العربية منذ عام 2004. كما لم يساهم هذا القطاع في تحفيز الأنشطة الاقتصادية المحلية، من خلال خلق طلب على منتجات المنتجين المحليين، من خلال الروابط الأمامية والخلفية. لقد شهد هذا القطاع ظاهرة "تفكك التصنيع" بعد البدء بتعريضه للمنافسة المحلية والدولية. وتطرق الفصل أيضاً، لبعض أدوات السياسة الصناعية المتبعة، مثل، التعريفة الإسمية، وسعر الصرف، والإعانات. يستنتج الفصل، ضمن استنتاجات أخرى، أهمية إعادة النظر بالسياسة الصناعية/التجارية اعتماداً على "السياسة الصناعية والرأسية"، بدلاً من "السياسة الصناعية الأفقية"، وذلك ترشيداً للدعم الصناعي، وإعادة هيكلته لصالح الصناعيين ذوي القدرات الأفضل، والاستفادة من الحيّز المالي في هذا المجال، مع أهمية ربط تحرير سعر الصرف، وتحرير الحساب الجاري الصناعي، بمدى نجاح السياسة الصناعية/التجارية العربية.

الهوامش

1 تعتمد الصناعة المعتمدة على تشجيع الصادرات كمحرك للنمو والتنمية الصناعية، على إسهامات عديدة، لعل من أهمها: تفسير الاقتصادي «نيكولاس كالدور N. Kaldor"، ويمكن تلخيص رأيه كالتالي، (Abu-Ismail, 2003): (أ) يتسبب النمو المتسارع للقطاع الصناعي التحويلي، في نمو الناتج، وإنتاجية العمل، ذلك نتيجة لتحويل العمالة لقطاعات أكثر إنتاجية، وبعوائد مرتفعة. (ب) أن نمو الناتج الصناعي التحويلي غير مقيّد من جانب العرض، بل مقيّد أساساً، من جانب الطلب، المتأتي من القطاع الزراعي، في المراحل الأولى من التصنيع، ومن الطلب الخارجي (الصادرات)، في المراحل المتقدمة من التصنيع. (ج) إن طلب الصادرات هو، مكون أساسي من مكونات الطلب في الاقتصاد المفتوح، الذي يجب أن يناظر التسرب الحاصل من جانب الواردات. (د) سوف يتكيف مستوى الناتج الصناعي مع مستوى طلب الصادرات، في علاقته مع «الميل للاستهلاك Propensity to import"، من خلال مضاعف التجارة الخارجية لـ (هارود)، (يشير هذا المضاعف، لحقيقة أن معدل النمو المتسق مع توازن ميزان المدفوعات، (y*)، يرتفع كلما ارتفع معدل نمو الصادرات (x)، وكلما قلّت مرونة الطلب الدخلية، للطلب على الواردات (P)، أي: y*=x/P. (هـ) يميل كل من، معدل نمو الصادرات، ومعدل نمو الناتج، إلى تشكيل حلقة مفرغة، الأمر الذي يصعّب من مهمة الدول الداخلة حديثاً للتصنيع، من أن تكون قاعدة صناعية تصدير قوية.

لقد اعتمد (Thirwall, 2006)، على الآلية المشار إليها أعلاه، الخاصة بدور صادرات القطاع الصناعي التحويلي، ليؤكد من خلال قانون عُرف باسمه «Thirwall's Law"، والقائل بأنه، لو توازن الحساب الجاري بميزان المدفوعات في الأجل الطويل، ولو استقر سعر الصرف الحقيقي نسبياً، فإن معدل نمو الناتج طويل الأجل، ولدولة معينة، سيعتمد على نسبة نمو الصادرات، إلى مرونة الطلب الدخلية على الواردات. بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد أخطاء السياسة الصناعية العربية، وبقدر تعلق الأمر بالحوافز المقدمة على شكل إعفاءات من دفع الضرائب الجمركية على السلع المستوردة لأغراض التصنيع، هو اتباع ما يسمى بـ "السياسات الأفقية"، أي منح الحوافز لكافة الأنشطة الصناعية بدون تمييز، وكان الأجدر أن تمنح هذه الحوافز لأنشطة مختارة، تتمتع بإمكانيات الكفاءة والتطور، أو ما يسمى بـ "السياسات الرأسية".

2 العامل / عدد العاملين الدائمين.

3 عادة ما يقال، بأن المتغير المقصود بتخفيض سعر الصرف لدولة معينة، هو ليس سعر الصرف الاسمي، (لأنه لا يأخذ قيم التضخم السائدة بين الدولة، وشركائها التجاريين، التي في حالة ارتفاعها، قد تلغي أي تأثير لتخفيض قيمة العملة اسمياً). لذا، فإنه يُقترح استخدام أسعار الصرف الحقيقية، (التي ترجح بمعدلات التضخم في الدولة المعنية، وشركائها التجاريين). كما تستخدم أسعار الصرف الإسمية، أو الحقيقية الفعّالة، التي ترجّح أسعار الصرف الإسمية، أو الحقيقية، بحصة الدولة المعنية، مع أهم الشركاء التجاريين، في تحديد عملة الدولة المعنية. ويحتسب سعر الصرف الحقيقي الفعال، المستخدم في تقرير المعهد، كالتالي:

$$REER_t = \frac{NEER.CPI_d}{CPI_f}$$

حيث:

REER = سعر الصرف الحقيقي الفعّال

NEER = سعر الصرف الإسمي الفعّال

CPI_d = الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة المعنية

CPI_f = الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الشراكة التجارية الأجنبي

$$NEER = \prod_{t=1}^{N} S\,(i)_t^{w(i)}$$

Π = الوسط الهندسي

$S\,(i)_t$ = أسعار الصرف الإسمية الثنائية ما بين الدولة المعنية وشريكه التجاري (i) في السنة (t)

$w(i)$ = الوزن النسبي لدولة الشراكة التجارية (i) من إجمالي تجارة الدولة المعنية الخارجية.

N = عدد الشركاء التجاريين

4 لقد سادت حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، سياسة تأثير تخفيض سعر الصرف، كأداة رئيسية لتحسين وضع الحساب التجاري، وبالتالي تحسن مستوى الناتج والتشغيل، وكان الاعتقاد السائد، لا يزال عند البعض، من أن التخفيض يحوّل Switches الطلب من الواردات إلى السلع المنتجة محلياً، من خلال زيادة الأسعار النسبية للواردات، ويجعل من الصناعات

التصديريــة أكثر تنافسيــة في الأسواق العالمية، من خلال تحفيــز وتحريك الإنتاج المحلي القابــل للاتجار، ومن خلال تحفيز الصناعــات المحلية على استخدام مزيد من المدخلات المحليــة. ويطلق على السياسات الاقتصادية الموجهة للتأثير على رصيد الحساب التجاري والنــاتج، مــن خلال تغيير توليفة الإنفــاق، بسياسات "تحويل الإنفــاق Expenditure-switching"، ويعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المتبعة في مجال تحويل الإنفاق.

إلا أنه، ومنذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، بدأ يظهر اتجاه آخر في مجال السياسات، الــذي يعتقــد بإمكانية الحصــول على نتائــج انكماشية وعكسية، لسياســة تخفيض سعر الصــرف، خاصــة في الدول الناميــة، ويطلق على هذا الاتجاه أحيانــاً «بالاتجاه الهيكلي»، لكونــه ينظر لمشاكل هذه الدول على أنها هيكلية، وليست نقدية، أو مالية بحتة، ويمكن أن تتحقق النتائج الانكماشية لسياسة تخفيض سعر الصرف، وفقاً لهذا الاتجاه أو المدرسة، مــن خــلال إمكانيــة أن يتسبــب التخفيض بانخفاض في الناتج المحلي، ذلــك من خلال عــدد قنوات، (تشمل جانبي الطلب والصرف)، مثــل، أولاً، تكلفة الواردات، (ارتفاع تكلفة الواردات). ثانياً، قناة الحساب الجاري، (أسعار السلع القابلة للاتجار، ستكون أكبر نسبياً مــن أسعــار السلع غير القابلــة للاتجار. ثالثاً، قناة توزيع الدخــل، (يساهم تخفيض قيمة العملــة في التأثير علــى الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للادخار، ومن خلال زيادة دخول مكتسبي الأرباح، بعد زيادة أسعار السلع القابلة للاتجار، من خلال انخفاض الأجر الحقيقي، في حالة ثبات الأجور، في ظل زيادة الأسعار، كنتيجة لذلك، ترتفع حصة الأرباح في تخفيض حصــة الأجور بالدخــل القومي. رابعاً، قناة الديــن الخارجي، ذلك من خلال زيــادة قيمــة المديونية الخارجية، التي عادة ما تكون بالــدولار، عند انخفاض قيمة العملة تجــاه الدولار. خامساً، قناة زيادة الطلب لأسباب احترازية، حيث يسود الاعتقاد بإمكانية اتجــاه سعر الصرف لمزيد مــن التخفيض، وبالتالي يزداد الطلب علــى السلع والخدمات، خوفــاً مــن ارتفاع أسعارها مستقبلاً. سادساً، قناة تحرير التجارة، التي تعمل ضمن آليات أخرى، من خلال تحرير سعر الصرف، وبالتالي، جعل السلع والخدمات المستوردة ارخص مــن المنتجة محلياً، الأمر الــذي قد يساهم في خفض الناتج المحلي. بالإضافة على قنوات أخرى. (Acar, 2000).

الملاحق: الجداول والأشكال

الجدول رقم (1.2)، صادرات وواردات مجموعة من الدول العربية، لمجموعة السلع الرأسمالية*
للفترة (1992 – 2011)

الدولة	1992	1995	2000	2004	2008	2009	2010	2011
الجزائر (عجز (-)/ فائض (+))	-2487	-3135	-2916	-6721	-12621	-14649	-15203	-15666
الصادرات	88	36	53	40	30	26	17	18
الواردات	2575	3171	2969	6761	12652	14675	15220	15683
مصر (عجز (-)/ فائض (+))	•	-2605	-3346	-2280	-10901	-10531	-10928	-10454
الصادرات	•	18	46	83	646	570	489	543
الواردات	•	2623	3391	2363	11547	11100	11417	10997
الأردن (عجز (-)/ فائض (+))	•	-694	-749	-1316	-2805	-2319	-2273	-2339
الصادرات	•	56	75	112	316	284	275	265
الواردات	•	750	824	1428	3121	2602	2548	2604
الكويت (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	-909	-2181	-6516	•	•	•
الصادرات	•	•	5	6	51	•	•	•
الواردات	•	•	914	2187	6568	•	•	•
المغرب (عجز (-)/ فائض (+))	•	-1783	-2236	-3258	-8153	-7097	-6732	•
الصادرات	•	83	659	999	1404	1264	1537	•
الواردات	•	1867	2895	4257	9557	8362	8269	•
السعودية (عجز (-)/ فائض (+))	-8261	-6923	-8060	-12801	-16277	-13696	-31508	•
الصادرات	246	179	196	624	458	352	863	•
الواردات	8507	7102	8255	13425	16735	14048	32371	•
سوريا (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	•	-1423	-1157	-1832	-2522	•
الصادرات	•	•	•	42	321	163	205	•
الواردات	•	•	•	1465	1478	1995	2727	•
تونس (عجز (-)/ فائض (+))	-1594	-1413	-1917	-2095	-2902	-3143	-3474	-3188
الصادرات	245	365	530	1244	2831	2497	3005	3089
الواردات	1839	1779	2447	3339	5733	5640	6479	6277
اليمن (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	•	-939	-1874	-1476	-1352	-1031
الصادرات	•	•	•	3	1	1	1	4
الواردات	•	•	•	942	1876	1478	1354	1035

(*) الأرقام بملايين الدولارات (•): البيانات غير متوافرة

المصدر: (حسبت باستخدام قاعدة بيانات Comtrade حسب التصنيف HS1988/92 ، كما وردت بتاريخ 2012/12/19، وباستخدام تعريف منظمة التجارة العالمية لمجموعات السلع).

الجدول رقم (2.2)، صادرات وواردات مجموعة من الدول العربية، لمجموعة السلع الوسيطة *
للفترة (1992 – 2011)

الدولة	1992	1995	2000	2004	2008	2009	2010	2011
الجزائر (عجز (–)/ فائض (+))	–2953	–3575	–2147	–4683	–12094	–12262	–12812	–13751
الصادرات	296	290	464	607	1283	728	1056	1473
الواردات	3249	3865	2611	5291	13377	12990	13868	15224
مصر (عجز (–)/ فائض (+))	•	–3568	–3059	–1986	–12268	–7824	–6944	–8914
الصادرات	•	1075	888	1765	6278	6719	8139	10423
الواردات	•	4642	3947	3751	18546	14543	15084	19337
الأردن (عجز (–)/ فائض (+))	•	–708	–963	–1714	–2127	–2029	–1875	–2235
الصادرات	•	529	209	712	2215	1484	1911	2259
الواردات	•	1236	1173	2427	4342	3513	3785	4495
الكويت (عجز (–)/ فائض (+))	•	•	273	270	–3268	•	•	•
الصادرات	•	•	794	1059	2308	•	•	•
الواردات	•	•	521	789	5576	•	•	•
المغرب (عجز (–)/ فائض (+))	•	–1077	–1697	–3260	–4598	–5734	–4072	•
الصادرات	•	1844	1923	2380	6828	3539	5612	•
الواردات	•	2922	3620	5640	11426	9273	9685	•
السعودية (عجز (–)/ فائض (+))	–6191	–4444	–3601	–1499	1321	3247	–1847	•
الصادرات	4814	4574	4621	9415	17598	13374	23754	•
الواردات	11004	9018	8222	10913	16278	10127	25601	•
سوريا (عجز (–)/ فائض (+))	•	•	•	–2524	–4391	–5563	–4879	•
الصادرات	•	•	•	392	2713	1328	1343	•
الواردات	•	•	•	2915	7104	6891	6222	•
تونس (عجز (–)/ فائض (+))	–1367	–1626	–1699	–2531	–3194	–3247	–3625	–4691
الصادرات	1013	1327	1223	2050	4783	2812	3229	2947
الواردات	2380	2954	2923	4581	7976	6060	6854	7638
اليمن (عجز (–)/ فائض (+))	•	•	•	–880	–1596	–1553	–1623	–1328
الصادرات	•	•	•	61	158	96	131	225
الواردات	•	•	•	941	1754	1649	1755	1553

(*) الأرقام بملايين الدولارات (•): البيانات غير متوافرة

المصدر: (حسبت باستخدام قاعدة بيانات Comtrade حسب التصنيف HS1988/92 ، كما وردت بتاريخ 2012/12/19، وباستخدام تعريف منظمة التجارة العالمية لمجموعات السلع).

الجدول رقم (3.2)، صادرات وواردات مجموعة من الدول العربية لمجموعة السلع الأولية *
للفترة (1992 – 2011)

الدولة	1992	1995	2000	2004	2008	2009	2010	2011
الجزائر (عجز (-)/ فائض (+))	3849	2979	7879	15498	36883	17971	21729	29713
الصادرات	4907	4436	9312	17709	42140	21503	24915	35232
الواردات	1058	1458	1433	2210	5257	3531	3186	5518
مصر (عجز (-)/ فائض (+))	•	-1220	-1782	-944	-5327	-2505	-5021	-6856
الصادرات	•	1139	757	1400	4550	4939	4822	6470
الواردات	•	2359	2539	2344	9877	7444	9843	13326
الأردن (عجز (-)/ فائض (+))	•	-266	-235	-1065	-2987	-1604	-1873	-2368
الصادرات	•	488	236	655	1120	945	1082	1500
الواردات	•	753	471	1720	4107	2549	2954	3868
الكويت (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	10614	15838	56184	•	•	•
الصادرات	•	•	11213	16702	57923	29827	•	•
الواردات	•	•	599	864	1739	•	•	•
المغرب (عجز (-)/ فائض (+))	•	-1223	-1557	-1907	-5309	-2514	-2962	•
الصادرات	•	1067	1236	1702	4631	2567	3406	•
الواردات	•	2290	2792	3609	9940	5081	6368	•
السعودية (عجز (-)/ فائض (+))	37989	34250	59652	90096	239578	136399	181135	•
الصادرات	40344	36788	62282	93247	247469	142427	190517	•
الواردات	2355	2538	2630	3151	7891	6029	9382	•
سوريا (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	•	3155	4675	2627	4323	•
الصادرات	•	•	•	3696	6104	4478	5969	•
الواردات	•	•	•	542	1428	1851	1645	•
تونس (عجز (-)/ فائض (+))	225	-327	28	-51	-227	376	877	870
الصادرات	699	634	836	1077	3337	2047	2651	2962
الواردات	474	961	808	1128	3564	1671	1774	2092
اليمن (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	•	3143	4740	4045	3624	3373
الصادرات	•	•	•	3715	6153	5305	4830	4863
الواردات	•	•	•	571	1413	1261	1206	1491

(*) الأرقام بملايين الدولارات (•): البيانات غير متوافرة
المصدر: (حسبت باستخدام قاعدة بيانات Comtrade حسب التصنيف HS1988/92 ، كما وردت بتاريخ 2012/12/19، وباستخدام تعريف منظمة التجارة العالمية لمجموعات السلع).

الجدول رقم (4.2)، صادرات وواردات مجموعة من الدول العربية لمجموعة السلع الاستهلاكية *
للفترة (1992 – 2011)

الدولة	1992	1995	2000	2004	2008	2009	2010	2011
الجزائر (عجز (-)/ فائض (+))	4196	2416	10137	9879	27955	15167	22698	26404
الصادرات	5844	4592	12202	13720	35841	22936	31063	36714
الواردات	1649	2177	2065	3840	7886	7769	8364	10310
مصر (عجز (-)/ فائض (+))	•	-713	-456	1136	2065	450	-3371	-3809
الصادرات	•	1205	2865	3966	14386	11855	12771	14035
الواردات	•	1917	3321	2829	12321	11405	16141	17844
الأردن (عجز (-)/ فائض (+))	•	-542	-977	-627	-2510	-2760	-2962	-4255
الصادرات	•	357	431	1756	2501	2304	2651	2688
الواردات	•	899	1407	2383	5011	5064	5613	6943
الكويت (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	5444	7707	14763	•	•	•
الصادرات	•	•	6996	10123	25457	•	•	•
الواردات	•	•	1551	2417	10694	•	•	•
المغرب (عجز (-)/ فائض (+))	•	370	1540	801	-3410	-2946	-3363	•
الصادرات	•	1719	3610	4839	7433	6687	7172	•
الواردات	•	1348	2070	4038	10843	9633	10535	•
السعودية (عجز (-)/ فائض (+))	-3474	-1993	-940	3483	16020	4644	-6096	•
الصادرات	7428	7014	9874	20161	34625	22976	30636	•
الواردات	10902	9007	10814	16677	18605	18332	36732	•
سوريا (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	•	-540	-2728	-811	-3006	•
الصادرات	•	•	•	1160	5056	3695	3826	•
الواردات	•	•	•	1700	7784	4506	6832	•
تونس (عجز (-)/ فائض (+))	406	988	930	1703	859	1248	153	383
الصادرات	2078	3132	3253	5306	8090	6838	7103	8173
الواردات	1672	2145	2323	3603	7231	5590	6950	7790
اليمن (عجز (-)/ فائض (+))	•	•	•	-1267	-4587	-4084	-3652	-4254
الصادرات	•	•	•	181	859	635	1233	1655
الواردات	•	•	•	1448	5446	4718	4885	5909

(*) الأرقام بملايين الدولارات (•): البيانات غير متوافرة

المصدر: (حسبت باستخدام قاعدة بيانات Comtrade حسب التصنيف HS1988/92 ، كما وردت بتاريخ 2012/12/19، وباستخدام تعريف منظمة التجارة العالمية لمجموعات السلع).

الجدول رقم (5.2)، نسبة العاملين في قطاع الصناعات التحويلية لمجموعة من الدول العربية، وبعض دول المقارنة للفترة (1995 – 2010)

الدولة	1995	2000	2005	2008	2009	2010
الأردن	..	%12.0	%11.6	%10.6	%10.6	..
الإمارات	%10.9	%11.0	%8.0	%8.7	..	..
البحرين	..	..	..	..	..	..
تركيا	..	%16.9	%18.5	%20.0	..	..
تونس	..	..	..	..	..	..
الجزائر	..	..	..	..	..	..
السعودية	..	%7.7	..	%6.5	%6.5	..
سلطنة عمان	..	%4.9	..	..	..	..
سوريا	%16.0	%13.1	..	..	..	..
العراق	..	..	..	%4.9	..	..
فلسطين المحتلة	..	%14.1	%12.8	%14.1	..	..
قطر	..	..	..	..	%8.6	..
الكويت	%5.4	..	%4.4	..	..	..
مصر	..	%11.9	%11.5	%11.4	%13.0	%13.8
المغرب	..	..	%11.6	..	..	..
اليمن	..	..	..	..	..	..
سنغافورة	%24.0	..	%16.7	%16.8	%15.7	..
كوريا الجنوبية	%23.5	%20.3	%18.5	%16.8	..	..
ماليزيا	..	..	%19.8	%18.2	%16.6	..
النرويج	%14.6	%13.0	%11.6	%11.4	..	..

المصدر: (KILM Website) .

الجدول رقم (6.2) مساهمة الأنشطة الصناعية التحويلية في القيمة المضافة، وحصة العامل الصناعي في القيمة المضافة الصناعية التحويلية

التصنيف القياسي الصناعي الدولي، الإصدار الثالث، الحد الثالث (ISIC)	لبنان				سوريا				الأردن				المغرب				مصر				الكويت				تونس				اليمن				السعودية			
	حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)		المساهمة في القيمة المضافة الصناعية التحويلية (%)		حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)		المساهمة في القيمة المضافة الصناعية التحويلية (%)		حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)		المساهمة في القيمة المضافة الصناعية التحويلية (%)		حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)		المساهمة في القيمة المضافة الصناعية التحويلية (%)		حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)		المساهمة في القيمة المضافة الصناعية التحويلية (%)		حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)		المساهمة في القيمة المضافة الصناعية التحويلية (%)		حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)		المساهمة في القيمة المضافة الصناعية التحويلية (%)		حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)		المساهمة في القيمة المضافة الصناعية التحويلية (%)		حصة العامل الصناعي من القيمة المضافة الصناعية التحويلية (دولار أمريكي)	
	2007	..	2007	..	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2006	2002	2006	2002	2009	2005	2009	2005	2006	2003	2006	2003	2006	2000	2006	2000	2006	..	2006	..
15 صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	5.22	..	15	..	12.95	-62.57	..	..	5.84	3.01	36,012	9,701	6.23	6.69	12,568	8,457	4.06	3.74	10,560	6,787	0.7	0.59	17,200	18,149	16.54	15.86	..	..	19.48	..	56.61	31.27	7,900	7,114			36,643	..
151 تحضير وتجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضروات والزيوت والدهون	1.36	..	11	..					0.99	1.33	14,276	12,592	4.35	2.57	36,625	17,280	0.99	1.33	14,276	12,592	1.56	0.62	31,875	26,037												
1520 صنع منتجات الألبان	1.78	..	39	..					1.95	4.44	6,088	9,127	2.57	2.45	24,937	13,375	1.95	4.44	6,088	9,127	0.37	0.31	8,614	11,414												
153 صنع منتجات طواحين الحبوب، النشاء، ومنتجات النشاء وأعلاف حيوانية محضرة	8.93	..	13	..					5.22	6.06	5,188	3,890	5.29	5.23	24,271	11,028	5.22	6.06	5,188	3,890	2.77	1.6	12,840	10,473												
154 صنع منتجات الأغذية الأخرى	10.17	..	57	..					2.96	2.09	19,453	9,144	4.95	4.52	55,738	45,332	2.96	2.09	19,453	9,144	1.57	1.22	27,267	24,292												
155 صنع المشروبات																																				
16 صنع منتجات التبغ																																				
1600 صنع منتجات التبغ																	2.89	2.44	17,090	9,722	0	..	..	..	0.8	0.87	..	..	0	..	3.45	11.43	29,631	55,219	0	..	11,494	..
17 صنع المنسوجات																																				
171 غزل ونسج وتجهيز المنسوجات	0.05	..	7	..	32.16	108.16	..	..	0.28	1.11	25,906	19,878	2.16	3.46	11,217	8,497	5.26	4.44	3,649	1,600	0	0	..	..	23.99	31.11	..	..	1.2	1.79	4,122	3,079			50,684	..
172 صنع المنسوجات الأخرى	1.02	..	14	..					0.82	0.86	16,001	10,003	0.6	1	7,095	5,311	2.34	1.37	12,394	4,309	0.54	0.39	13,290	12,509												
1730 صنع السجاد وأصناف من التريكو والكروشيه	0.11	..	10	..					0.12	0.07	4,599	2,382	0.44	0.89	6,339	4,128	0.18	0.56	2,787	5,162	0	0	..	9,094												
18 صنع الملابس، تهيئة وصبغ الفراء	8.93	..	13	..					4.93	4.26	10,343	5,787	5.29	5.23	24,271	11,028	5.22	6.06	5,188	3,890	2.77	1.6	12,840	10,473												
1810 صنع الملابس بمقتضاه الملابس الخارجية	2.3	..	9	..					4.85	6.12	49,052	24,786	7.02	10.83	5,261	3,466	3.31	3.09	3,808	3,144	2.91	2.28	11,263	8,895												
1820 تهيئة وصبغ الفراء، صنع أصناف من الفراء	0	..	..	..					0	0	..	..					0	..	547	..	0	0	..	..												
19 دبغ وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج والأحذية والأحذية																																				
191 دبغ وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج والأحذية	0.16	..	9	..					0.05	0.27	4,105	10,133	0.21	0.39	7,070	5,786	0.29	0.17	19,034	4,384	0.02	0.01	10,572	3,211												
1920 صنع الأحذية	0.92	..	12	..					0.34	0.58	17,558	5,907	0.98	0.96	6,673	4,045	0.11	0.43	2,473	4,081	0.04	0.03	19,764	21,533												
20 صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين باستثناء الأثاث، صنع الأصناف المتأتية من القش ومواد الضفر																																				
2010 نشر الخشب وتسخيته	0	..	..	..					0.34	0.06	18,484	10,680	0.12	0.19	9,187	7,726	0.01	0	2,489	118	0	0	..	..	10.98	12.66	..	..	1.03	..	11,706	..	3.8	2.98	3,651	9,491				
202 صنع المنتجات الخشبية والفلين والقش ومواد الضفر	1.47	..	16	..	6.94	29.36	..	..	0.47	0.37	5,365	5,313	0.75	1.17	9,282	7,579	0.17	-0.26	4,152	-4,387	0.33	0.25	14,893	15,829												
21 صنع الورق ومنتجات الورق																																				
210 صنع الورق ومنتجات الورق	4.74	..	17	..	3.55	13.12	..	..	2.82	2.85	30,605	14,372	1.11	2.89	22,143	22,420	2.6	2.45	15,198	9,048	1.19	0.66	30,262	23,220												
22 الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة																																				
221 الطباعة	0.13	..	20	..					2.15	2.28	28,551	17,146	0.3	0.35	13,518	10,302	0.01	-0.04	1,598	-2,642	1.89	1.84	27,897	45,043												
222 الطباعة والنشطة الخدمات المتصلة بالطباعة	4.73	..	18	..					1.22	1.1	13,532	9,202	0.92	0.98	12,947	7,627	1.03	-0.9	7,260	-2,981	0.97	0.7	21,590	17,202												
2230 استنساخ وسائط الإعلام المسجلة	0.8	..	8	..					0	0	..	..					0	..	..	..	0	0	..	..												
23 صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي																																				
2310 صنع منتجات الفرن الكوك	0	..	..	..	0.8	-145.08	..	..	0	0	..	..					0.26	0.31	7,964	4,885	0	0	..	..	6.51	1.94	..	..	1.7	..	164,423	..	0.9	8.18	9,249	13,637				
2320 صنع المنتجات النفطية المكررة	0.04	..	16	..					6.49	6.68	74,467	26,209	3.57	3.22	139,189	71,653	10.99	21.27	40,802	53,296	51.87	56.64	567,118	669,869												
2330 تجهيز الوقود النووي	0	..	..	..					0	0	..	..					0	0	..	..	0	0	..	..												
24 صنع المواد والمنتجات الكيميائية																																				
241 صنع المواد الكيميائية الأساسية	2.47	..	103	..					7.33	6.55	75,729	30,428	3.86	7.54	33,960	31,698	4.49	4.67	17,416	11,312	10.91	14.56	158,678	321,031												
242 صنع منتجات كيميائية أخرى	5.01	..	18	..					11.2	11.03	41,177	18,642	7.65	4.67	48,205	22,600	9.56	17.31	15,464	22,371	1.11	1.02	36,033	41,547												
2430 صنع الألياف الاصطناعية	0.15	..	14	..					0	0	..	..			3,821	..	0.01	-0.03	824	-1,019	0	0	..	..												
25 صنع منتجات المطاط والبلاستيك																																				
251 صنع منتجات المطاط	0.06	..	8	..					0.08	0.11	20,090	7,559	0.1	0.64	5,655	20,217	0.92	0.2	9,041	1,590	0.12	0.07	18,728	15,000												
2520 صنع المنتجات البلاستيكية	3.35	..	15	..					2.97	2.9	21,254	9,284	2.3	2.03	17,646	8,935	1.53	1.01	7,136	5,419	2.1	1.54	26,678	26,115												
26 صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى																																				
2610 صنع الزجاج والمنتجات الزجاجية	1.79	..	18	..	15.26	62.12	..	16,165	0.22	0.11	12,227	7,769	0.53	0.48	33,206	15,227	2.07	0.6	6,652	2,718	0.61	0.31	33,621	24,031												
269 صنع منتجات المعادن اللافلزية غير المصنفة في موضع آخر	12.3	..	20	..					12.61	12.54	31,175	14,815	10.05	7.12	18,715	7,473	14.28	9.47	42,307	13,983	6.42	5.31	37,795	36,759												
27 صنع الفلزات القاعدية																																				
2710 صنع الحديد والصلب القاعدين	2.57	7.65	..	25,067	1.17	..	23	..	4.83	3.87	86,793	35,367	2.14	1.86	46,146	25,746	4.83	3.87	86,793	35,367	-1.85	0.58	-131,656	69,577												
2720 صنع الفلزات الثمينة وغير الحديدية القاعدية	0	..	..	..					0.55	0.72	26,499	15,991	0.73	0.24	43,645	13,567	2.57	1.19	14,731	4,431	0.16	0.14	22,385	19,881												
273 سبك المعادن	0.08	..	23	..					0.28	0.13	20,826	3,262	0.2	0.04	14,529	5,424	0.06	0.12	4,253	3,960	0	0	24,324	11,742												
28 صنع منتجات المعادن المشكلة - باستثناء الآليات والمعدات																																				
281 صنع المنتجات المعدنية الإنشائية والصهاريج والخزانات ومولدات بخار الماء	5.19	..	16	..	25.73	82.15	..	..	2.57	2.08	10,030	6,408	2.76	1.88	18,272	7,192	2.99	0.21	6,955	1,188	2.99	2.73	16,564	16,238												
289 صنع منتجات المعادن المشكلة الأخرى، أنشطة خدمات تشكيل المعادن	2.96	..	17	..					2.5	1.99	17,861	10,040	1.84	1.88	15,242	9,089	1.51	2.46	6,429	7,902	1.06	0.58	26,233	19,356												
29 صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر																																				
291 صنع الآلات للتعدين والأغراض	0.35	..	15	..					1.14	0.85	23,071	8,692	0.6	0.44	12,868	8,409	1.1	1.14	7,258	5,351	0.36	0.6	18,785	17,633												
292 صنع الآلات المتخصصة الغرض	1.68	..	20	..					0.27	0.17	21,045	5,651	0.24	0.1	20,096	7,092	0.21	0.13	3,971	1,399	0.74	0.19	9,167	4,835												
2930 صنع الأجهزة المنزلية غير المصنفة في موضع آخر	0.35	..	11	..					0.91	0.8	24,950	10,616	0.31	0.3	25,075	10,434	1.28	-0.16	7,705	-632	0.02	0.03	14,832	18,877												
30 صنع آلات المكاتب والحاسبة وآلات الحساب الالكتروني																																				
3000 صنع آلات المكاتب والحاسبة وآلات الحساب الالكتروني	0.02	..	12	..					0	0	..	..	0.07	0.01	36,608	12,426	0.16	0.07	7,733	9,375	0	..	..	..												
31 صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر																																				
3110 صنع المحركات والمولدات والمحولات الكهربائية	7.16	..	71	..					0.1	0.14	21,795	22,335	0.17	0.17	12,197	9,804	0.24	1.12	5,312	42,000	0.1	0.07	12,197	9,804												
3120 صنع أجهزة توزيع الكهرباء والتحكم فيها	0.2	..	18	..					0.59	0.08	45,558	7,630	0.74	0.79	16,103	9,975	0.78	0.76	12,476	10,552	1.84	0.78	36,289	27,495												
3130 صنع الأسلاك والكابلات المعزولة	0	..	..	..					1.43	1.17	22,984	23,890	0.66	0.74	43,456	22,377	0.54	-0.29	14,904	-3,986	1.1	0.92	106,421	122,682												
3140 صنع المركمات والخلايا الأولية والبطاريات من الخلايا الأولية	0	..	..	..					0	0	..	..	0.23	0.15	28,160	13,004	0.18	0.13	6,144	2,283	0	0	..	..												
3150 صنع المصابيح الكهربائية ومعدات الإضاءة	0.44	..	18	..					0.65	0.46	26,868	21,018	0.22	0.23	13,023	7,618	0.16	0.1	4,707	4,549	0	0	..	..												
3190 صنع المعدات الكهربائية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	1.91	..	23	..					0	0	..	..	2.67	1.07	8,415	7,232	0.03	0.95	6,135	92,137	0	0	..	..												
32 صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات																																				
3210 صنع الصمامات والأنابيب الالكترونية وغيرها من المكونات الالكترونية	0	..	..	..					0	0	..	..	0.34	1.01	8,921	8,662	0.05	0.45	23,304	47,318	0	..	..	..												
3220 صنع أجهزة الإرسال التلفزيوني والإذاعي وأجهزة الهاتف والبريد السلكيين	0	..	..	..					0	0	..	..	0.21	0	66,095	5,883	0.49	0.75	30,731	18,956	0	..	..	..												
3230 صنع أجهزة استقبال التلفزيون والإذاعي وأجهزة تسجيل أو عرض الصوت أو الفيديو وما يرتبط بها من سلع	0	..	..	..					0	0.01	11,698	4,478	0	0	9,387	6,497	0.46	0.37	9,387	6,497	0	..	..	..												
33 صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية وأجهزة الساعات وأنواعها																																				
331 صنع الأجهزة الطبية والأدوات والأجهزة المستخدمة لأغراض القياس والتحقق والاختبار والملاحة وغيرها من الأغراض، باستثناء الأدوات البصرية	0.12	..	8	..					0.45	0.31	16,806	5,952	0.71	0.08	38,811	10,248	1.87	1.07	16,901	12,427	0.15	0.3	2,419	3,372												
3320 صنع الأدوات البصرية ومعدات التصوير الفوتوغرافية	0	..	..	..					0	0	..	..	0.15	0.05	7,960	7,937	0	0.67	2,554	68,203	0	0	..	..												
3330 صنع الساعات بأنواعها	0	..	..	..					0	0	..	..	0	..	..	2,292	0	0.01	..	10,081	0	0	..	..												
34 صنع المركبات ذات المحركات والمقطورات ونصف المقطورة																																				
3410 صنع المركبات ذات المحركات	0	..	..	..					0	0	..	..	1.26	1.57	31,295	23,713	2.02	1.61	13,814	8,034	0	0	..	..												
3420 صنع الأبدان (الهياكل) لعربات ذات محرك، صنع مركبات مقطورة لتركيبات نصف المقطورة	0	..	..	..					0.29	0.61	8,092	14,583	0.4	0.12	16,585	6,110	0.13	0.12	20,983	21,791	0.13	0.12	20,983	21,791												
3430 صنع أجزاء ولوازم ومحركات المركبات ذات المحركات	0.09	..	14	..					0.3	0.14	17,423	4,990	0.21	0.29	13,891	8,988	0.05	0.05	10,424	2,774	0.01	0	15,359	10,274												
35 صنع معدات النقل الأخرى																																				
351 بناء وإصلاح السفن والقوارب	0	..	..	..					1.28	0.01	44,132	16,456	0.18	0.16	19,377	9,396	1.76	0.88	17,064	14,971	0.03	..	451	..												
3520 صنع قطارات السكك الحديدية والترام والمعدات الدارجة على الخطوط الحديدية	0	..	..	..					0	0	..	..	0.1	0.06	19,757	19,529	0	0	..	..	0	0	..	..												
3530 صنع المركبات الجوية أو الفضائية	0	..	..	..					0	0	..	..	0.7	0	23,183	..	0	0.14	2,316	1,517	0	0	..	..												
359 صنع معدات النقل غير المصنفة في موضع آخر	0	..	..	..					0	0	..	..	0.16	0.13	34,638	13,104	0	0.02	408	1,807	0	0	..	..												
36 صنع الأثاث صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر																																				
3610 صنع الأثاث	6.32	..	13	..	0.74	16.23	10,778	2.55	2.52	8,156	5,573						0.4	0.74	16,123	10,778	1.53	1.1	14,998	13,316	0.4	0.65	3,436	3,780	0.9	0.74	16,123	10,778	2.55	2.52	8,156	5,573				
369 صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر	2.92	..	35	..	0.05	5.08	..	..	0.43	0.47	14,667	4,781	0.33	0.33	15,512	11,301	0.22	0.21	14,718	14,560									0.33	0.33	15,512	11,301	0.43	0.47	14,667	4,781	0.05	5.08	..	..
3710 إعادة دوران النفايات والخردة المعدنية	0	..	..	..					0	0	..	..					0.09	0.11	23,244	45,784	0	0	..	..												
3720 إعادة دوران النفايات والخردة اللافلزية	0	..	..	..					0	0	..	..					0.13	..	56,145	..	0	0	1,228	4,982	0	0	9,679	4,776	0	0	9,679	4,776	0	0	..	..				
محجوم الصناعة التحويلية	3.283	..	19	..	100	..	..	..	100	100	23,135	13,445	100	100	19,829	10,787	100	100	23,135	13,445	100	100	47,704	60,427	100	100	..	..	100	100	4,930	8,345	100	..	37,499	..

(...) : غير متوفرة، الخلايا الفارغة تشير إلى عدم نشر معلومات للأنشطة الواردة في الصفوف.

المصدر: (UNIDO, various issues)

الجدول رقم (7.2)، مؤشر تنوع الصادرات للدول العربية، للفترة (1995 - 2011)

الدولة	1995	2000	2005	2009	2010	2011
الجزائر	0.825	0.835	0.809	0.792	0.782	0.723
البحرين	0.758	0.795	0.756	0.685	0.728	0.705
جيبوتي	0.538	0.530	0.650	0.697	0.641	0.609
مصر	0.675	0.680	0.674	0.578	0.587	0.549
العراق	0.733	0.811	0.824	0.851	0.876	0.868
الأردن	0.677	0.582	0.594	0.595	0.639	0.598
الكويت	0.842	0.847	0.814	0.799	0.800	0.787
لبنان	0.593	0.643	0.635	0.605	0.622	0.610
ليبيا	0.822	0.808	0.816	0.817	0.805	0.772
موريتانيا	0.834	0.809	0.857	0.786	0.813	0.823
المغرب	0.721	0.720	0.670	0.694	0.653	0.703
فلسطين المحتلة	..	0.621	0.591	0.607	0.623	0.639
سلطنة عمان	0.759	0.785	0.768	0.702	0.698	0.672
قطر	0.830	0.841	0.790	0.774	0.793	0.775
السعودية	0.836	0.824	0.808	0.771	0.762	0.753
الصومال	0.788	0.800	0.777	0.798	0.761	0.703
السودان	—	—	—	—	—	—
سوريا	0.791	0.780	0.664	0.630	0.643	0.614
تونس	0.675	0.667	0.598	0.547	0.545	0.544
الإمارات	0.698	0.682	0.594	0.548	0.578	0.561
اليمن	0.830	0.849	0.813	0.778	0.774	0.724

المصدر: (قاعدة بيانات، UNCTAD STATS)

الرقم القياسي للتنوع:

$$S_j = \frac{\sum_i \left| h_{ij} - h_i \right|}{2}$$

حيث: h_{ij} = حصة المنتج i من إجمالي صادرات الدولة j.

h_i = حصة المنتج i من إجمالي صادرات العالم.

الجدول رقم (8.2)، التصنيف الصناعي القياسي الدولي، ISIC، الإصدار الثالث
حسب المحتوى التكنولوجي للقيم المضافة للأنشطة الصناعية التحويلية

النشاط الصناعي	ISIC الإصدار الثالث
الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع:	
الطائرات والمركبات الصناعية	353
المنتجات الصيدلانية	2423
أجهزة الكمبيوتر والمحاسبة والمكاتب	30
أجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	32
الأجهزة البصرية والأجهزة الدقيقة والطبية	33
الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط - المرتفع:	
المكائن الكهربائية والأجهزة غير المصنفة في مكان آخر	31
وسائل النقل، والمقطورات، وشبه المقطورات	34
الكيماويات ما عدا المنتجات الصيدلانية	24 ما عدا 2423
أجهزة السكك الحديد وأجهزة النقل غير المصنفة في مكان آخر	359 + 352
المكائن والآلات غير المصنفة في مكان آخر	29
الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط - المنخفض:	
بناء وإصلاح السفن والقوارب	351
منتجات البلاستيك والمطاط	25
فحم الكوك، والمنتجات البترولية المكررة، والطاقة النووية	23
منتجات معدنية، غير معدنية أخرى	26
المعادن الأساسية والمعادن المصنعة	28-27
الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض:	
الصناعات التحويلية غير المصنفة في مكان آخر، وإعادة التدوير	37-36
الخشب، والورق، ومنتجاته، والطباعة، والنشر	22-20
المنتجات الغذائية والمشروبات، والتبغ	16-15
منتجات الغزل والنسيج والجلود والأحذية	19-17

المصدر: (OECD, 2011)

الجدول رقم (9.2)، المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع في القيمة المضافة الصناعية التحويلية للدول العربية، بالتعاون مع دول مختارة لعامي (2005) و (2009)

الدولة	المحتوى (%)	
	2005	2009
الجزائر	11.28	11.28
مصر	28.55	25.72
الأردن	22.15	24.34
الكويت	8.0	8.00
لبنان	10.83	10.83
المغرب	26.89	28.86
عُمان	15.84	16.75
قطر	22.09	17.44
السودان	9.19	9.19
سوريا	21.53	21.52
تونس	9.83	9.32
اليمن	3.30	3.89
سنغافورة	76.99	75.03
كوريا الجنوبية	54.27	55.12
ماليزيا	47.38	46.12
تركيا	25.10	28.97
النرويج	28.54	30.24

المصدر : (UNIDO, 2011)

الجدول رقم (10.2)، ترتيب الدول العربية، حسب توفر البيانات، وفقاً للرقم القياسي لاقتصاد المعرفة (KEI ، ومكوناته، (من مجموع 146 دولة) (2012)

الدولة والمرتبة		عدد مراتب التغير إيجابياً وسالباً مقارنة بعام 2000	الرقم الإجمالي لاقتصاد المعرفة	مكونات الرقم القياسي لاقتصاد المعرفة			
				نظام الحوافز الاقتصادية (1)	الابتكار (2)	التعليم (3)	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (4)
عُمان*	44	-9	6.14	6.96	5.88	5.23	6.49
قطر*	45	+3	5.84	6.87	6.42	3.41	6.65
البحرين*	48	-12	6.90	6.69	4.61	6.78	9.54
الإمارات*	50	-16	6.94	6.50	6.60	5.80	8.88
الكويت	54	-11	5.33	5.86	5.22	3.70	6.53
السعودية	60	+17	5.96	5.68	4.14	5.65	8.37
الأردن	62	+1	4.95	5.65	4.05	5.55	4.54
المغرب	72	-2	3.61	4.66	3.67	2.07	4.02
مصر	73	+19	3.78	4.50	4.11	3.37	3.12
لبنان*	79	+25	4.56	4.28	4.86	5.51	3.58
تونس	96	-13	4.56	3.81	4.97	4.55	4.89
اليمن	107	+17	1.92	2.91	1.96	1.62	1.17
الجزائر	115	+23	3.79	2.33	3.54	5.27	4.04
سوريا	122	+4	2.77	2.04	3.07	2.40	3.55
جيبوتي	125	-2	1.34	1.85	1.44	0.73	1.33
موريتانيا	121	-7	1.65	2.05	1.68	0.71	2.18
السودان	143	-	1.48	0.48	1.44	0.84	3.16
أمريكا الشمالية	1		8.80	9.11	9.45	8.13	8.51
أوروبا وايطاليا	2		7.47	6.95	8.28	7.13	7.50
شرق آسيا والباسفيك	3		5.32	5.75	7.43	3.94	4.14
العالم	4		5.12	5.45	7.72	3.72	3.58

(*) معلومات غير شاملة

تتراوح قيمة الرقم القياسي بين (1-10)، وكلما زادت قيمة الرقم، كلما دلّ ذلك على أن الدولة في وضع أفضل، والعكس صحيح.

(1) حوافز تعريفية وغير تعريفية، وقواعد تنظيمية، ودور القانون.

(2) البحث والتطوير، براءة الاختراع الممنوحة من مكتب الاختراع الأمريكي، الأوراق العلمية المنشورة في مجلات معتبر عالمياً.

(3) معدل التعلم للبالغين، المقيدون بالمدارس الثانوية والجامعة.

(4) النفاذ للإنترنت والهاتف، والكمبيوتر.

المصدر: (Knowledge Economy Index Website)

الجدول رقم (11.2) ، مؤشر التوافق التجاري لصادرات الدول العربية مع مجموعة العالم العربي كشريك تجاري للفترة (1995-2011)

الدولة	1995	2000	2005	2010	2011
الأردن	0.275	0.322	0.315	0.281	0.252
الإمارات	0.703	0.705	0.629	0.794	0.821
البحرين	0.170	0.297	0.484	0.492	0.542
تونس	0.220	0.209	0.201	0.316	0.321
الجزائر	0.205	0.155	0.087	0.069	0.069
جزر القمر	0.029	0.048	0.112	0.073	0.077
جيبوتي	0.535	0.528	0.639	0.571	0.523
السعودية	0.231	0.209	0.176	0.180	0.184
سلطنة عمان	0.584	0.706	0.402	0.345	0.378
السودان	0.069	0.101	0.120	0.329	0.347
سوريا	0.235	0.230	0.263	0.283	0.380
الصومال	0.321	0.325	0.215	0.080	0.024
العراق	0.455	0.035	0.054	0.132	0.132
فلسطين المحتلة	..	0.257	0.217	0.237	0.256
قطر	0.237	0.204	0.152	0.193	0.178
الكويت	0.282	0.111	0.106	0.225	0.216
لبنان	0.396	0.330	0.333	0.393	0.424
ليبيا	0.182	0.101	0.123	0.116	0.139
مصر	0.253	0.202	0.267	0.283	0.330
المغرب	0.198	0.170	0.144	0.188	0.185
موريتانيا	0.528	0.284	0.318	0.242	0.576
اليمن	0.479	0.354	0.675	0.394	0.310

(..) : البيانات غير متوافرة .

المصدر: (حسبت باستخدام بيانات UNCTAD Stats ، كما وردت في 2013/3/13).

الجدول رقم (12.2)، مساهمة مصادر النمو الصناعي لجمهورية مصر العربية لعامي (1999/1998) و (2009/2008)

#	القطاع	الطلب	الصادرات	إحلال الواردات	القيمة الإجمالية لمصادر النمو الصناعي، ألف جنيه
		R1(ΔO + ΔI)	R1(ΔX)	(R2-R1)S2	ΔL=R1(ΔO + ΔI) + R1(ΔX) + (R2-R1)S2
1	الزراعة والصيد والأسماك (وأحواض تفريخ ومزارع سمكية)	%100.19	%3.33	%-3.522	134980042
2	البترول الخام والغاز والمعادن الأخرى	%62.92	%20.75	%16.328	155280418
3	منتجات غذائية ومشروبات وتبغ	%93.23	%9.08	%-2.306	83120595
4	منسوجات وفراء ودبغ وتهيئة الجلود	%98.06	%6.86	%-4.924	1751815
5	الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	%226.10	%16.75	%-142.847	594525
6	الطباعة والورق ووسائل العلم المسجلة	%155.78	%83.87	%-139.657	3334570
7	منتجات نفطية مكررة ونووية وفحم الكوك	%107.82	%-41.60	%33.783	-4929149
8	مواد ومنتجات كيميائية ومطاط ولدائن	%89.38	%26.34	%-15.729	1364918
9	معادن لا فلزية	%109.16	%1.05	%-10.215	7188109
10	صناعة الفلزات الأساسية	%97.44	%11.10	%-8.535	9837002
11	المعادن المشكلة ومعدات غير مصنفة في مكان أخر	%60.95	%13.11	%25.946	169995575
12	أجهزة طبية ومعدات نقل ومركبات	%88.16	%18.16	%-6.328	16078742
13	كهرباء ماء وغاز	%55.90	%8.28	%35.820	79121189
14	الإنشاءات	%42.99	%2.54	%54.473	80898900
15	تجارة الجملة والتجزئة	%90.45	%2.20	%7.350	14927101
16	فنادق ومطاعم	%58.98	%3.45	%37.569	20930386
17	النقل	%99.09	%0.88	%0.031	43693912
18	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	%96.08	%4.26	%-0.346	84703965
19	الوساطة والمؤسسات المالية باستثناء التامين	%76.74	%20.56	%2.695	119849043
20	التامين	%97.36	%2.65	%-0.009	218065704
21	الأنشطة العقارية	%110.21	%-10.21	%0.000	58142110
22	خدمات تأجير المعدات والآلات والسلع الشخصية والأسرية	%92.32	%1.35	%6.327	220609692

حيث:

R_1 = نسبة الإنتاج المحلي للعرض الكلي في سنة (1999/1998)

R_2 = نسبة الإنتاج المحلي للعرض الكلي في سنة (2009/2008)

S_2 = العرض (M+L) الكلي سنة (2009/2008)

Δ = تغير

D = الطلب

L = الإنتاج المحلي

M = الواردات

O = الطلب النهائي المحلي (استثمار +استهلاك نهائي)

I = الطلب الوسيط

X = الطلب الخارجي (صادرات)

المصدر: (حسبت باستخدام بيانات جدول التشابك الصناعي لجمهورية مصر العربية لعامي (1999/1998) و (2009/2008)، وذلك بعد إعادة تجميع القطاعات لأغراض المقارنة.

الجدول رقم (13.2)، مساهمة مصادر النمو الصناعي لدولة الكويت لعامي (1987) و (2010)

#	القطاع	الطلب	الصادرات	إحلال الواردات	القيمة الإجمالية لمصادر النمو الصناعي، ألف دينار
		R1(ΔO + ΔI)	R1(ΔX)	(R2-R1)S2	ΔL=R1(ΔO + ΔI) + R1(ΔX) + (R2-R1)S2
1	الزراعة والصيد والأسماك (وأحواض تفريخ ومزارع سمكية)	%84.1	%-2.0	%17.9	327927
2	البترول الخام والغاز والمعادن الأخرى	%49.8	%50.6	%-0.3	16725163
3	منتجات غذائية ومشروبات وتبغ	%75.7	%0.3	%24.0	838006
4	منسوجات وفراء ودبغ وتهيئة الجلود	%59.5	%2.6	%37.9	438955
5	الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	%88.1	%-30.2	%42.2	13327
6	الطباعة والورق ووسائل العلم المسجلة	%53.7	%14.2	%32.1	192088
7	منتجات نفطية مكررة ونووية وفحم الكوك	%26.6	%65.8	%7.6	7661648
8	مواد ومنتجات كيميائية ومطاط ولدائن	%33.2	%30.8	%36.0	1138372
9	معادن لا فلزية	%84.2	%4.3	%11.5	432580
10	صناعة الفلزات الأساسية	%66.3	%2.4	%31.3	355369
11	المعادن المشكلة ومعدات غير مصنفة في مكان أخر	%64.8	%2.0	%33.1	1545890
12	أجهزة طبية ومعدات نقل ومركبات	%68.0	%5.5	%26.5	1322228
13	كهرباء ماء وغاز	%100.0	%0.0	%0.0	2671705
14	الإنشاءات	%100.0	%0.0	%0.0	1802559
15	تجارة الجملة والتجزئة	%76.3	%23.7	%0.0	-545237
16	فنادق ومطاعم	%100.0	%0.0	%0.0	512106
17	النقل	%95.0	%20.1	%-15.1	3438325
18	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	%60.3	%0.0	%39.7	3373921
19	الوساطة والمؤسسات المالية باستثناء التامين	%100.0	%0.0	%0.0	4330924
20	التامين	%154.0	%7.8	%-61.8	139133
21	الأنشطة العقارية	%100.0	%0.0	%0.0	1460759
22	خدمات تأجير المعدات والآلات والسلع الشخصية والأسرية	%241.7	%163.7	%-305.4	680389
23	خدمات تعليمية	%100.0	%0.0	%0.0	150670
24	صحة وخدمات اجتماعية وصرف صحي	%100.0	%0.0	%0.0	211220
25	أنشطة ترفيهية وثقافية ورياضية	%100.0	%0.0	%0.0	68011
26	خدمات شخصية وخدمات لا تهدف للربح وأنشطه خدمية أخرى	%633.2	%505.6	%-1038.8	32633

حيث:

R_1 = نسبة الإنتاج المحلي للعرض الكلي في سنة (1987)

R_2 = نسبة الإنتاج المحلي للعرض الكلي في سنة (2010)

S_2 = العرض (M+L) الكلي سنة (2010)

Δ = تغير

D = الطلب

L = الإنتاج المحلي

M = الواردات

O = الطلب النهائي المحلي (استثمار +استهلاك نهائي)

I = الطلب الوسيط

X = الطلب الخارجي (صادرات)

المصدر: حسبت باستخدام بيانات جدول التشابك الصناعي لدولة الكويت لعامي (1987) و (2010)، وذلك بعد إعادة تجميع القطاعات لأغراض المقارنة.

الجدول رقم (14.2)، الترابطات ومعامل التشتت (الأمامية والخلفية)، للأنشطة الصناعية التحويلية: حالة جمهورية مصر العربية بين عامي (1998/1999) و (2008/2009)

	القطاع	الترابط الأمامي		التشتت الأمامي		الترابط الخلفي		التشتت الخلفي	
		1998-1999	2008-2009	1998-1999	2008-2009	1998-1999	2008-2009	1998-1999	2008-2009
1	الزراعة والاسماك والغابات والانتاج الحيواني	1.533	0.970	0.198	0.361	0.458	0.276	5.909	6.629
2	البترول والغاز والمناجم والفحم والمحاجر وتعدين الفحم	1.049	1.043	0.087	0.464	0.242	0.075	2.203	1.496
3	صناعة المنتجات الغذائية	0.503	0.393	0.011	0.023	1.036	0.612	54.873	84.403
4	صناعة المشروبات	0.098	0.000	0.002	0.000	0.390	0.511	3.335	24.013
5	صناعة منتجات التبغ	0.000	0.134	0.000	0.000	0.135	0.404	1.388	9.578
6	صناعة المنسوجات	0.709	0.524	0.027	0.076	0.851	0.617	11.865	33.097
7	صناعة الملابس الجاهزة	0.113	0.052	0.003	0.003	0.705	0.519	8.592	24.901
8	صناعة الجلد ومنتجاته	0.105	0.219	0.003	0.018	0.514	0.617	5.381	26.167
9	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين عدا الأثاث وصناعة القش ومواد الضفر	0.064	0.515	0.002	0.083	0.162	0.719	1.599	43.244
10	صناعة الورق ومنتجاته و الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	0.272	0.468	0.006	0.057	0.372	0.685	3.134	40.489
11	منتجات بترول ومطاط وتقطير الفحم ومنتجات صيدلانية كيميائية	1.149	1.643	0.012	0.251	0.897	0.690	29.691	83.270
12	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	0.452	0.269	0.016	0.013	0.379	0.477	3.447	10.702
13	صناعة الفلزات القاعدية والمعادن الأساسية	0.847	1.237	0.028	0.422	0.874	0.639	11.731	52.055
14	معادن مشكله غير الآلات وآلات ومعدات غير مصنفه	0.661	0.361	0.009	0.014	0.409	0.648	3.450	42.885
15	صناعة المركبات ذات المحركات و صناعة معدات النقل الأخرى	0.065	0.179	0.002	0.012	0.221	0.591	2.132	21.266
16	صناعات متنوعة	0.080	0.115	0.002	0.005	0.404	0.657	3.518	35.543
17	كهرباء وماء وغاز وبخار وصرف صحي	0.608	0.365	0.009	0.013	0.607	0.576	7.722	60.354
18	التشييد والبناء	0.180	0.033	0.004	0.002	0.733	0.530	11.872	12.144
19	معلومات ونقل ومواصلات وبريد وأنشطة داعمة للنقل	0.281	0.432	0.006	0.009	0.317	0.277	2.970	4.910
20	تجارة الجملة والتجزئة والعقارات والوساطة المالية والتامين	1.775	1.614	0.021	0.123	0.302	0.162	3.235	2.928
21	خدمات الغذاء والإقامة ومطاعم وفنادق	0.000	0.024	0.000	0.001	0.637	0.455	5.504	11.069
22	خدمات أخرى	0.455	0.410	0.008	0.009	0.356	0.262	2.839	4.123

المصدر: (محسوبة من جداول التشابك الصناعي لجمهورية مصر العربية لعامي (1998/1999) و (2008/2009) باستخدام الصيغ التالية:

$$\text{الترابط الأمامي} = \frac{{}^{1}/_{n}\sum_{j=1}^{n} a_{ij}}{{}^{1}/_{n^2}\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} a_{ij}}$$

$$\text{الترابط الخلفي} = \frac{{}^{1}/_{n}\sum_{i=1}^{n} a_{ij}}{{}^{1}/_{n^2}\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} a_{ij}}$$

$$\text{التشتت الأمامي} = \sqrt{\frac{1/(N-1)\sum_{j=1}^{n}\left(a_{ij} - 1/N\sum_{j=1}^{n} a_{ij}\right)^2}{1/N\sum_{j} a_{ij}}}$$

$$\text{التشتت الخلفي} = \sqrt{\frac{1/(N-1)\sum_{i=1}^{n}\left(a_{ij} - 1/N\sum_{i=1}^{n} a_{ij}\right)^2}{1/N\sum_{i} a_{ij}}}$$

a_{ij} : قيمة المدخل (i) المستخدم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج القطاع (j)
n : عدد القطاعات
$\sum$: علامة المجموع

كلما زادت قيمة الترابطات، كلما دلّ ذلك على قوة الترابط المعني. وكلما قلّت قيمة التشتت، كلما دلّ ذلك على أن ترابط القطاع المعني منتشر على أكبر عدد من القطاعات الأخرى، والعكس صحيح.

الجدول رقم (15.2)، المتوسط البسيط للتعريفة الجمركية المربوطة، وتعريفة الدولة الأولى بالرعاية المطبقة في الدول العربية للفترة (2006-2011)

الدولة	كل السلع						السلع الزراعية						السلع غير الزراعية					
	المتوسط البسيط لتعريفة الدولة الأولى بالرعاية			المتوسط البسيط للتعريفة المربوطة			المتوسط البسيط لتعريفة الدولة الأولى بالرعاية			المتوسط البسيط للتعريفة المربوطة			المتوسط البسيط لتعريفة الدولة الأولى بالرعاية			المتوسط البسيط للتعريفة المربوطة		
	2006	2009	أحدث سنة متوافرة*	2006	2009	أحدث سنة متوافرة*	2006	2009	أحدث سنة متوافرة*	2006	2009	أحدث سنة متوافرة*	2006	2009	أحدث سنة متوافرة*	2006	2009	أحدث سنة متوافرة*
الأردن	11.5	10.2	10	16.4	16.3	16.3	18.1	18.6	17.9	23.8	23.6	23.6	10.4	9	8.8	15.2	15.2	15.2
الإمارات	5	4.9	4.9	14.7	14.3	14.3	6.5	6.8	6.8	25.4	25.2	25.2	4.8	4.7	4.7	13.1	12.6	12.6
البحرين	5.1	5.2	5.1	34.4	34.4	34.4	7.2	8.5	8.2	38.9	38.9	38.9	4.8	4.7	4.6	33.4	33.5	33.5
تونس	26.8	21.5	16	57.9	57.9	57.9	65.1	40.9	32.7	116.3	116.1	116.1	21	18.6	13.5	40.5	40.7	40.8
الجزائر	18.7	18.6	18.6	...	...	...	23	23.3	23.3	...	...	...	18.1	17.8	17.8	...	...	...
جيبوتي	28.1	20.9	21	41	41.3	41.3	21.7	14.2	14.2	48.4	49.9	49.7	29.1	21.9	22	39.9	40	40
السعودية	5.2	4.8	4.9	11.9	11.2	11.4	7.8	5.9	4.8	21.4	15.9	17.3	4.8	4.7	4.9	10.5	10.5	10.5
سلطنة عمان	5.3	5.7	...	13.8	13.7	13.7	8.7	12.2	...	28	27.7	27.7	4.8	4.7	...	11.6	11.6	11.6
السودان	20.1	20.4	19.9	...	...	...	30.6	24.8	30.4	...	50.1	...	18.5	18.7	18.4	...	...	...
سوريا	...	14.2	...	...	...	...	...	22.6	...	...	...	...	...	12.9	...	...	...	...
قطر	5.2	5.1	5.1	16	15.9	15.9	7.6	8	8.1	25.7	25.7	25.6	4.8	4.6	4.6	14.5	14.5	14.5
الكويت	4.9	4.6	4.7	100	100	97.2	5.2	5.2	5.2	100	100	100	4.8	4.7	4.7	100	100	96.7
لبنان	...	...	6.3	...	...	...	...	...	16.5	...	...	...	...	...	4.8	...	...	...
مصر	19.3	17.3	16.8	36.8	36.7	37.1	66.6	70.7	66.3	96.1	95.4	98.5	12.2	9.2	9.3	27.7	27.7	27.7
المغرب	24.5	18.1	14.3	41.3	41.3	41.3	46.2	42.1	41.2	54.5	54.4	54.4	21.2	14.4	10.2	39.2	39.3	39.3
موريتانيا	10.7	...	9.6	19.6	19.9	19.9	12.4	...	11.8	37.7	37.8	37.8	10.5	...	9.3	10.5	10.7	10.8
اليمن	7.1	7.1	7.1	...	...	...	10.2	10.5	10.5	...	...	...	6.6	6.6	6.6	...	...	...

(*) أحدث سنة متوافرة تمثل العامين 2010 و 2011

المصدر: ((World Trade Organization, International Trade Center & United Nations (World Tariff Profiles 2006,2010,2012)).

الجدول رقم (16.2)، معامل الارتباط ما بين معدل النمو السنوي للصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، ومعامل الارتباط ما بين الصادرات غير النفطية، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة (1996-2011)

الدولة	معامل الارتباط بين معدل النمو السنوي للصادرات النفطية (sitc 3) ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (2011 - 1996)	معامل الارتباط بين معدل النمو السنوي للصادرات الغير النفطية ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (2011 - 1996)
الجزائر	0.695	0.165
البحرين	0.637	0.779
جزر القمر	0.340	-0.590
جيبوتي	-0.262	-0.308
مصر	-0.007	0.434
العراق	0.442	0.127
الأردن	-0.146	0.559
الكويت	0.947	0.661
لبنان	0.133	-0.230
ليبيا	0.877	0.827
موريتانيا	0.568	0.872
المغرب	-0.072	0.447
فلسطين المحتلة	0.415	0.677
سلطنة عمان	0.888	0.486
قطر	0.691	-0.307
السعودية	0.936	0.549
الصومال	0.180	-0.433
السودان	-0.267	-0.213
سوريا	0.331	0.550
تونس	0.267	0.715
الإمارات	0.932	0.308
اليمن	0.875	0.132

المصدر: (حسبت باستخدام بيانات **unctad stats** كما وردت بتاريخ 2013/3/17).

الجدول رقم (17.2)، معدلات الحماية الاسمية والفعالة في قطاع الصناعة في جمهورية مصر العربية

لعامي (2000) و (2004) - (%)

الدولة	المعدل الإسمي		المعدل الفعال	
	2000	2004	2000	2004
المواد الغذائية	10.4	7.8	15.4	9.3
المنسوجات	24.0	9.2	27.6	10.3
الملابس الجاهزة والأحذية	38.3	26.7	43.4	31.6
الأخشاب ومنتجاتها	12.9	7.3	12.4	6.9
ورق وطباعة	15.6	10.2	15.0	9.7
الجلود ومنتجاتها	30.0	29.5	34.4	36.1
المطاط	29.1	13.6	32.7	14.9
الكيماويات	10.6	4.8	8.9	3.2
منتجات غير معدنية	23.1	14.7	26.2	16.7
معادن أساسية	12.5	5.9	11.0	3.7
آلات ومعدات	14.3	8.7	14.1	8.8
النقل	33.6	18.1	38.3	20.4
المتوسط البسيط	21.1	13.0	23.3	14.3
الانحراف المعياري	9.8	8.0	11.9	10.5

المصدر: (جلال، ورفعت، 2005).

الجدول رقم (18.2)، الحماية الفعّالة في الصناعات التحويلية التونسية

للفترة (1983 – 2002) – (%)

السنة	الصناعات الزراعية	الفخار، والزجاج، وبقية الصناعات التعدينية غير المعدنية	الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية	الصناعات الكيميائية	الغزل والنسيج والملابس والجلود والأحذية	الصناعات التحويلية الأخرى	إجمالي الصناعات التحويلية
1983	191	185	67	161	175	150	178
1984	404	197	92	92	98	122	غ.م
1985	555	232	104	100	203	134	غ.م
1986	421	40	88	88	194	101	124
1987	120	36	73	67	107	88	81
1988	134	66	63	62	82	74	78
1989	110	91	98	70	76	78	87
1990	100	82	101	78	73	80	84
1991	80	61	55	49	58	54	غ.م
1992	90	65	59	50	65	65	غ.م
1993	85	75	65	60	105	90	غ.م
1994	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
1995	71	85	64	65	126	102	90
1996	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
1997	51	154	126	136	69	196	92
1998	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
1999	50	120	100	106	91	140	90
2000	51	57	70	63	73	60	63
2001	56	58	44	50	67	46	57
2002	غ.م	غ.م	غ.م	45	59	41	غ.م

(غ.م) = غير متوفر

المصدر: (Mouelhi, 2007).

الجدول رقم (19.2) ، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالدولار الأمريكي والأسعار الجارية للفترة (1970- 2011)

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011
الأردن	356	610	1746	1826	1177	1536	1753	2357	4445	4742
الإمارات	4546	27590	42903	30099	28033	27993	34395	44385	39625	45432
البحرين	1742	3907	9197	9387	8710	10533	12579	18569	18184	20868
الجزائر	376	973	2251	2624	2446	1487	1794	3139	4473	5369
السعودية	932	6368	16787	7859	7226	7694	9401	13127	15836	20271
السودان	84	189	317	281	477	426	383	**916**	1825	-
الصومال	95	184	89	126	151	172	277	**277**	**115**	-
العراق	232	411	906	774	981	197	708	**664**	**889**	1170
الكويت	3814	11403	20836	12311	8848	16312	19434	35688	45430	59203
المغرب	289	580	1075	645	1164	1372	1286	1959	2865	3101
اليمن	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	392	362	566	**866**	1437	1515
تونس	310	843	1494	1266	1653	2226	2271	3256	4222	4339
جزر القمر	82	221	376	297	557	469	359	**602**	**737**	**806**
جيبوتي	409	700	885	916	813	813	761	**877**	1283	1382
سلطنة عمان	367	2444	5296	6682	6186	6116	8590	12721	20791	24942
سوريا	276	704	1476	943	905	954	1230	1536	2931	2783
فلسطين المحتلة	158	438	711	571	930	1240	1311	1303	1820	-
قطر	4972	15166	35371	16721	15537	16231	30053	54240	72398	92789
لبنان	604	1178	1458	752	954	3166	4457	5394	9284	9689
ليبيا	2140	5535	12467	7763	7172	5925	7354	7878	11321	5435
مصر	227	316	448	466	632	1060	1414	1273	2654	2810
موريتانيا	286	578	985	621	813	733	490	**717**	1131	1262

القيم المظللة بالأحمر تمثل حصة الفرد أقل من 1000 دولار في الفترة 2005 - 2011

المصدر: (قاعدة بيانات UNCTAD STATS / قيم عام 2011 تقديرية / محسوبة)

الجدول رقم (20.2)، نسبة الإعانات إلى إجمالي الإنفاق في عدد من الدول العربية (2000) و (2005) و (2009) – (%)

الدولة	2000	2005	2009
الأردن	5.8	18.8	3.4
البحرين	10.0	3.1	4.0
تونس	8.2	10.7	12.0
الجزائر	7.8	12.2	*10.6
سوريا	11.8	10.3	*14.1
العراق	غ.م	غ.م	2.7
قطر	غ.م	**0.9	3.3
ليبيا	1.7	غ.م	2.9
المغرب	غ.م	7.6	6.0
اليمن	1.6	1.3	*1.2

(غ.م) : غير متوفر

(*): 2008

(**): 2004

المصدر: (صندوق النقد العربي، وآخرون، 2011).

الجدول رقم (21.2)، نسبة الإعانات والتحويلات إلى إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مع دول مقارنة للفترة (2000 – 2010)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	8.26	9.0	11.0	11.51	17.87	38.30	30.8	26.3	32.8	29.8	29.3
البحرين	7.9	17.8	4.5	19.1	9.5	11.4	13.1	10.1	*15.0	*24.6	–
الجزائر	*30.3	*33.4	*34.6	*40.4	*39.1	*30.9	50.5	45.8	48.6	45.4	–
الكويت	–	32.18	28.6	28.5	34.2	27.2	41.3	30.0	57.9	34.1	29.7
المغرب	–	–	28.9	26.9	30.2	24.6	27.4	29.3	35.3	26.6	32.7
تونس	*24.4	*24.4	*25.6	*26.1	32.0	33.6	35.5	37.1	40.5	37.2	38.80
عمان	–	–	10.7	9.60	–	–	–	–	–	–	–
قطر	–	–	42.6	41.8	44.8	43.6	50.1	50.0	60.1	48.3	53.6
لبنان	20.5	19.1	19.2	20.6	25.6	32.2	32.2	29.8	37.1	36.2	–
مصر	*19.2	*17.5	23.8	23.8	25.5	26.7	42.5	39.4	45.8	44.7	41.6
كندا	58.6	60.8	61.5	63.2	63.5	65.9	65.1	66.4	67.3	67.9	68.8
ألمانيا	81.1	81.5	82.0	82.0	82.5	82.2	82.0	81.5	81.2	81.2	79.1
اليابان	–	–	–	–	–	71.1	70.2	68.2	66.1	70.3	71.1
كوريا الجنوبية	53.4	55.8	55.3	54.4	50.2	51.8	52.7	61.5	60.2	56.9	58.1
النرويج	74.5	73.3	67.7	67.6	67.2	67.7	66.4	66.9	66.7	67.3	67.8
السويد	68.0	69.4	68.8	70.3	71.6	71.5	72.1	71.6	71.2	73.4	50.9
المملكة المتحدة	55.0	55.2	54.7	54.6	54.0	51.9	53.0	53.3	51.2	52.9	53.7
الولايات المتحدة	–	62.3	63.3	62.9	62.0	61.2	61.4	61.0	60.1	62.4	63.6

المصدر: (The World Bank Database) .

الجدول رقم (22.2)، معادلة القيود غير التعريفية بالقيود التعريفية في الأنشطة الصناعية التحويلية في الجمهورية العربية السورية، أوائل الألفية - (%)

المنتجات الصناعية التحويلية	القيود غير التعريفية المعادلة للقيود التعريفية(*)	التعريفة الجمركية
منتجات الأسماك	18.8	19.5
الفواكه والمكسرات	36.8	54.0
أغذية أخرى، والحيوانات الحية، والدهون والشمع	31.8	7.8
التبغ والمشروبات	329.6	110.1
ألياف النسيج	18.1	2.3
الأسمدة	18.3	25.8
البلاستيك	164.2	51.7
كيماويات أخرى	35.1	6.0
الصلب	19.5	8.9
النسيج	137.5	103.3
الجلود ومنتجاته	25.2	113.3
صناعات تحويلية أخرى	67.0	15.3
معدات نقل	55.5	26.7
مكائن أخرى	124.2	32.4
سلع صناعية متنوعة	14.9	10.1

(*) تحتسب باعتبارها الفارق بين السعر الدولي ناقصاً السعر المحلي ناقصاً التعريفة.

المصدر: (محسوبة من : **Chemingui and Dessus, 2004**).

الجدول رقم (23.2)، مؤشر كثافة القيود غير الجمركية – كل السلع لمجموعة من الدول العربية ودول المقارنة لمتوسط الفترة (2000 – 2004)

الدولة	القيمة
السودان	1.8
المغرب	9.1
ماليزيا	14.2
الجزائر	17.5
سنغافورة	17.6
الصين	19.1
مصر	28.7
الأردن	48.6
نسبة تكرار القيود غير التعريفية لكافة السلع؛ يحتسب هذا المؤشر كمتوسط بسيط لنسبة الخطوط التعريفية (عند الحدّ السادس من التصنيف المتجانس **HS**) التي تتأثر على الأقل بواحد من القيود غير التعريفية.	

السنوات تمثل السنوات التي توافرت فيها بيانات | توفرت البيانات للدول العربية المدرجة فقط.

المصدر: (**World Trade Indicators - Country Snapshot**).

الجدول رقم (24.2)، ترتيب الدول في العالم حسب مرتبة التنافسية الصناعية
(الدول المشمولة بحساب الرقم القياسي للتنافسية الصناعية)
لعامي(2005) و (2009)
(118) دولة

الدولة	2005	2009
الأردن	51	45
تونس	54	55
المغرب	59	59
قطر	64	60
مصر	73	62
الكويت	88	64
لبنان	65	71
سوريا	102	80
فلسطين	88	86
عُمان	99	91
اليمن	116	114
الجزائر	115	115
السودان	95	118
البحرين	-	-
تركيا	33	35
كوريا الجنوبية	9	7
سنغافورة	3	1
ماليزيا	20	27
النرويج	38	34

المصدر: (مجمعة من UNIDO, 2002/2003 , UNIDO, 2011)

الشكل رقم (1.2)، مقارنة بين معدل صافي الادخار القومي، وصافي الادخار القومي المعدل «شاملا أضرار الإنبعاثات» كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية (1990)

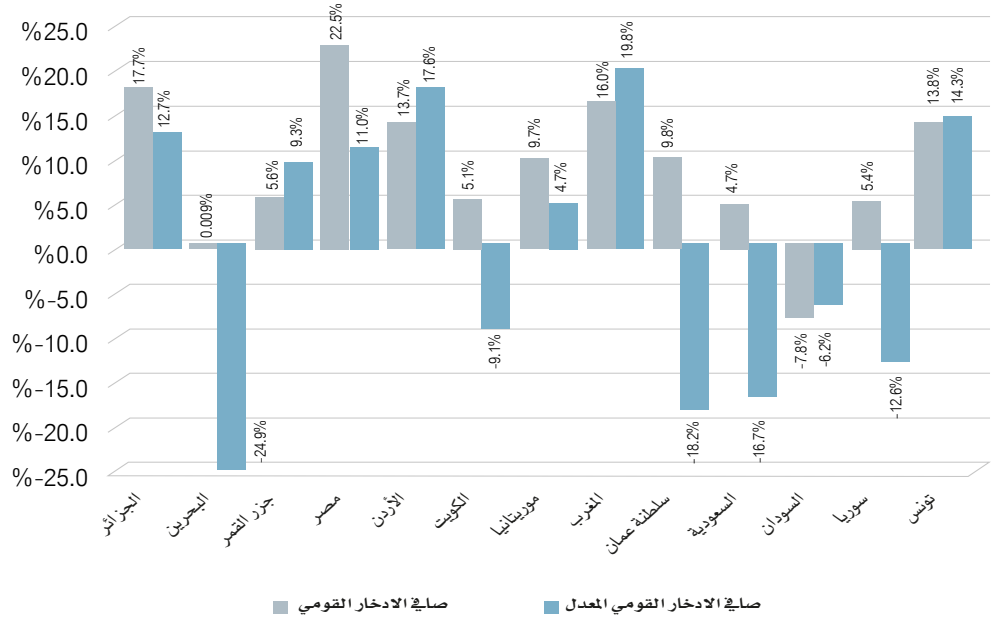

المصدر: (الموقع الالكتروني للبنك الدولي).

الشكل رقم (2.2)، مقارنة بين معدل صافي الادخار القومي، وصافي الادخار القومي المعدل «شاملا أضرار الانبعاثات» كنسبة من الناتج القومي الإجمالي للدول العربية (2008)

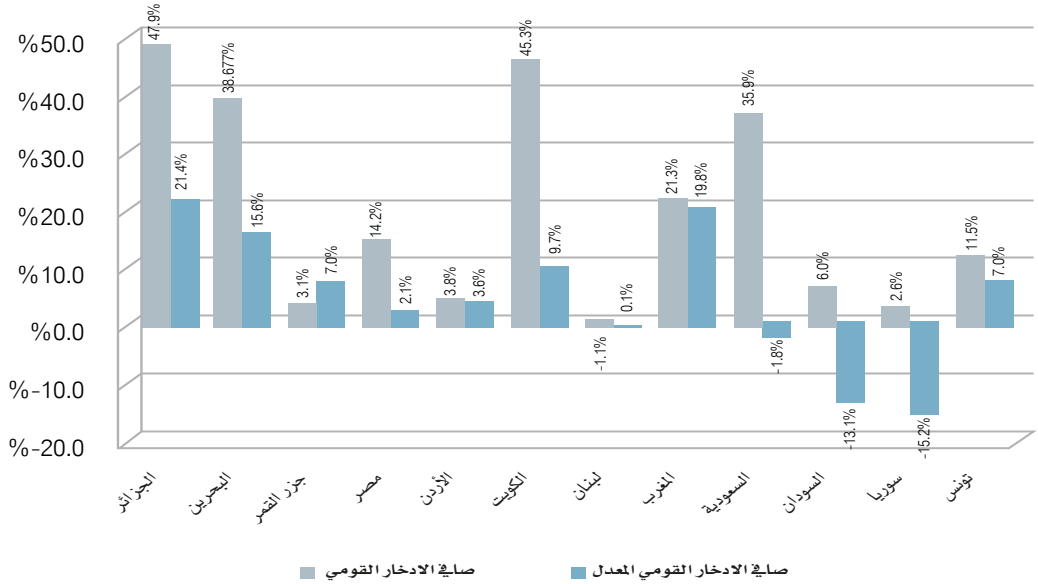

المصدر: (الموقع الالكتروني للبنك الدولي).

الشكل رقم (3.2)، تصاعد تعريفة الدولة الأولى بالرعاية، (التعريفة على المنتجات النهائية) ناقصاً التعريفة على المواد الأولية
(%) - (2010)

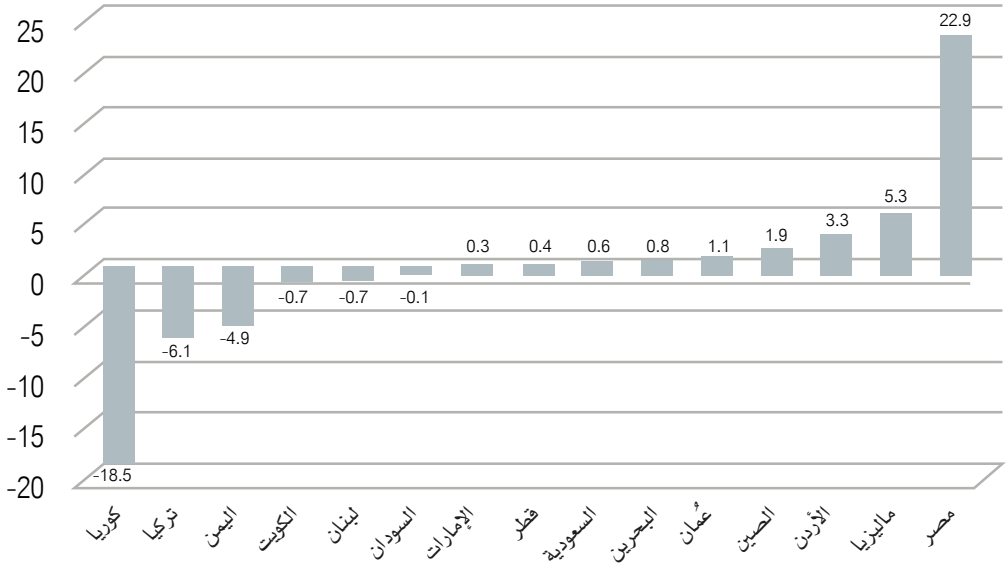

المصدر: (The World Bank Indicators website).

الشكل رقم (4.2)، أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة
للفترة (1960-2011)
(100 = 2007)

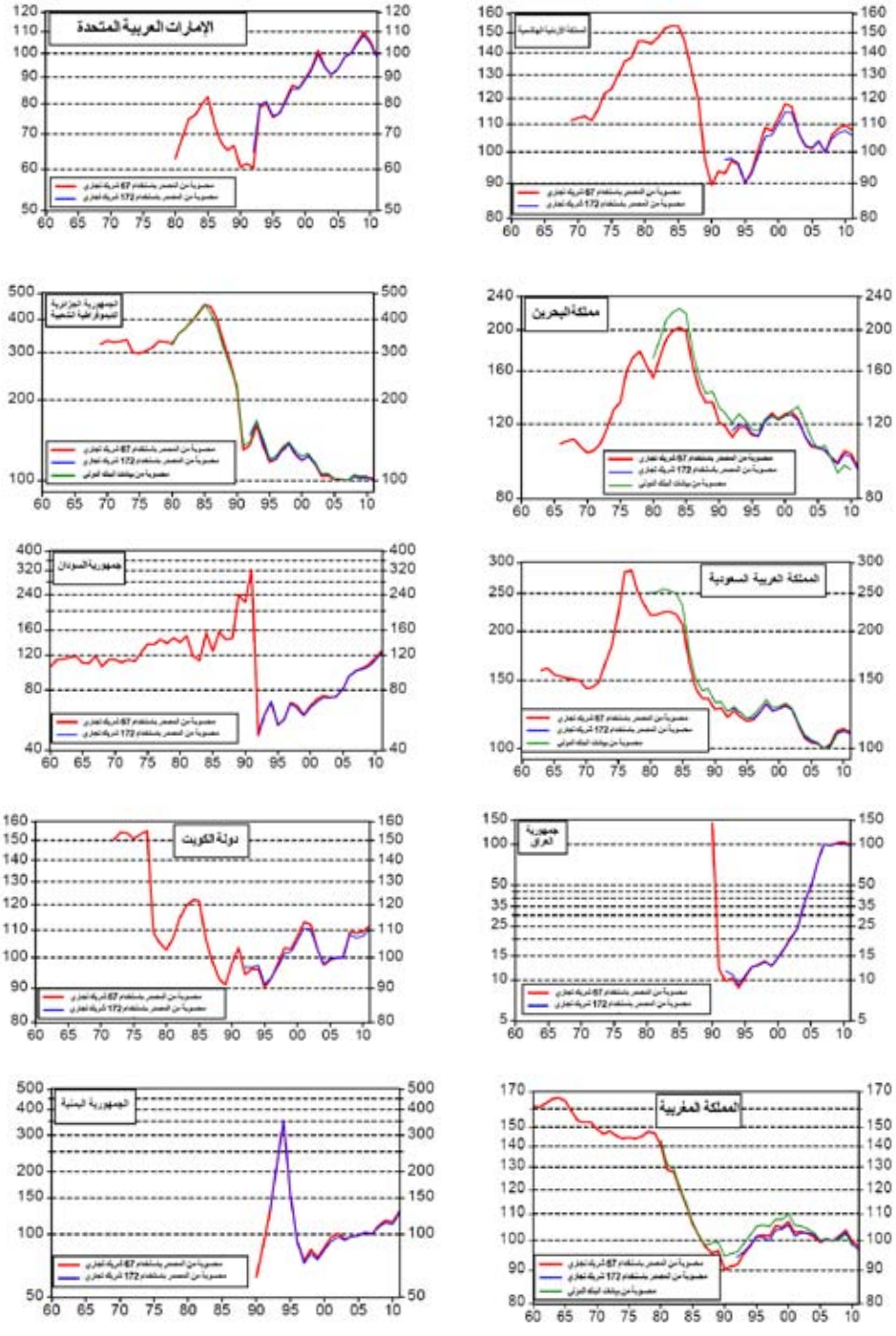

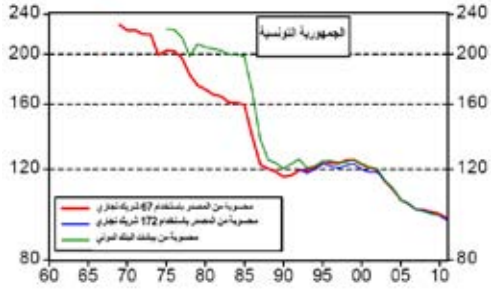
الجمهورية التونسية
240
200
160
120
80
60 65 70 75 80 85 90 95 00 05 10

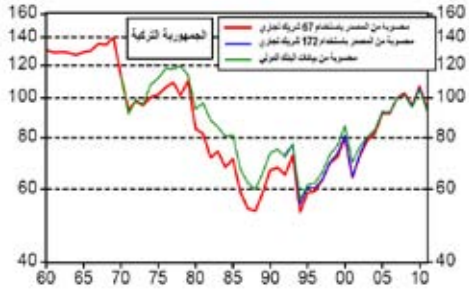
الجمهورية التركية
160
140
120
100
80
60
40
60 65 70 75 80 85 90 95 00 05 10

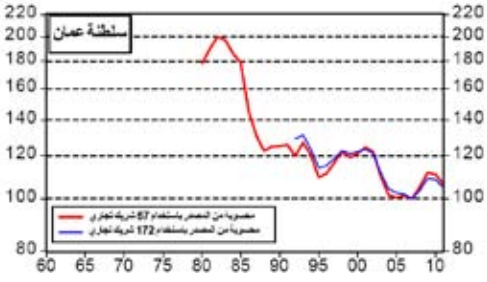
سلطنة عمان
220
200
180
160
140
120
100
80
60 65 70 75 80 85 90 95 00 05 10

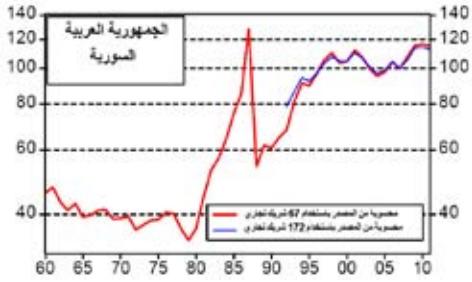
الجمهورية العربية السورية
140
120
100
80
60
40
60 65 70 75 80 85 90 95 00 05 10

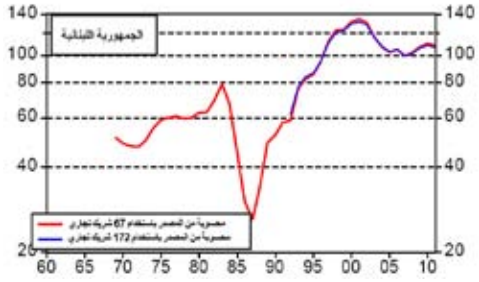
الجمهورية اللبنانية
140
100
80
60
40
20
60 65 70 75 80 85 90 95 00 05 10

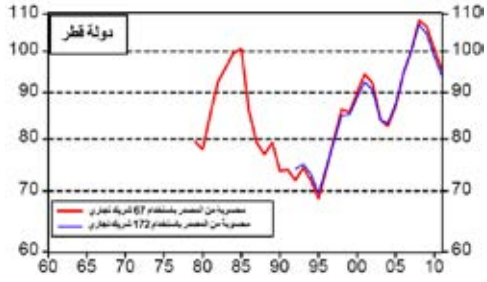
دولة قطر
110
100
90
80
70
60
60 65 70 75 80 85 90 95 00 05 10

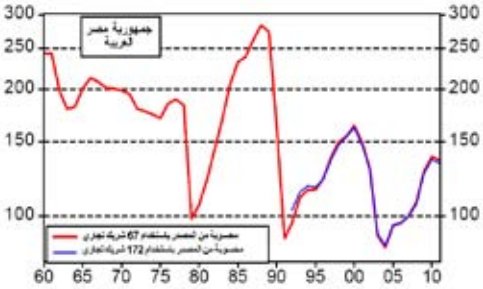
جمهورية مصر العربية
300
250
200
150
100
60 65 70 75 80 85 90 95 00 05 10

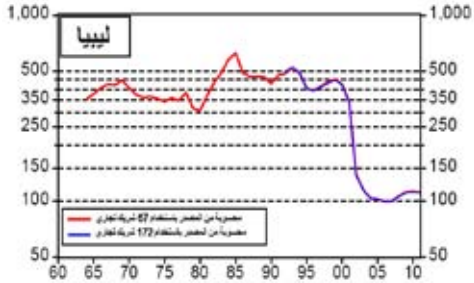
ليبيا
1,000
500
350
250
150
100
50
60 65 70 75 80 85 90 95 00 05 10

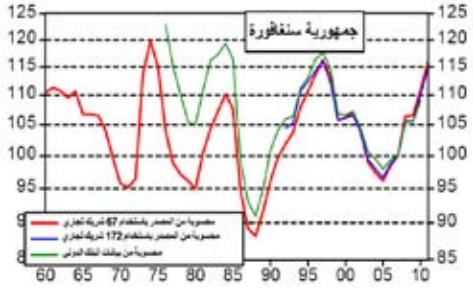

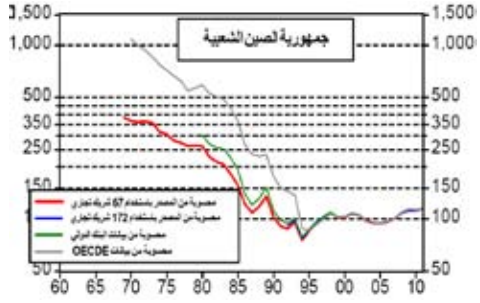

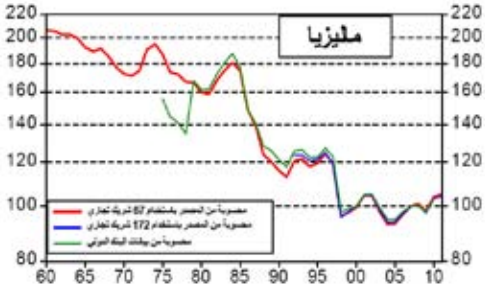

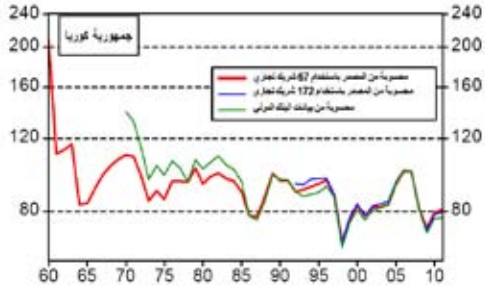

المصدر: (Darvas, 2012)

رأس المال البشري:
التعليم والصحة

منذ إصدار برنامج الأمم المتحدة للإنماء العدد الأول من تقرير التنمية البشرية في عام 1990، فقد ارتبط قياس التنمية البشرية بمدى التطور الصحي والتعليمي، بالإضافة إلى مستوى الدخل، فوفقاً لأول تقديرات للرقم القياسي للتنمية البشرية لعام 1985، (الذي شمل ثماني عشرة دولة عربية)، فقد تصدرت دولة الكويت الدول العربية، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم جمهورية العراق (UNDP, 1990)، ووفقاً لآخر تقديرات لعام 2012، فقد جاءت دولة قطر في المرتبة الأولى، تلتها، دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم مملكة البحرين، ثم دولة الكويت. ويعتبر التعليم أحد المصادر الرئيسية لتنمية رأس المال البشري والتنمية البشرية، وبشكل رئيسي نوعية التعليم المرتبط بالاحتياجات التنموية. لقد أشار (Barro and Lee, 2010)، إلى مدى التطور الذي تحقق في الالتحاق بالتعليم في (146) دولة من ضمنها (14) دولة عربية، (ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، حيث ارتفع عدد السكان (بين سن 15 سنة وأكبر في هذه المجموعة) من (48) مليون في عام 1950، إلى (75) مليون في عام 1970، إلى (102) مليون في عام 1980، إلى (256) مليون في عام 2010، وانخفضت نسبة غير الملتحقين منهم بالتعليم من (88%) في عام 1950، إلى (24.5%) في عام 2010، مع ارتفاع عدد سنوات الدراسة كمعدل، من (0.76 سنة) في عام 1950، إلى (7.12 سنة) في عام 2010، (المعادلة للمعدل الدولي لنفس العام)، وكذلك الارتفاع الملحوظ في نسب المكملين للمراحل الدراسية الابتدائية والثانوية والجامعية، (المعادلة تقريباً للمعدلات الدولية أيضاً). كما شهدت المنطقة العربية تطوراً ملحوظاً في انخفاض معدل المواليد، وكذلك انخفاض معدل الوفيات، وفاق تطور المعدل الثاني المعدل الأول، فبعد أن كان متوسط معدل المواليد للفترة (1960–1985) حوالي (43.0) لكل ألف من السكان، على مستوى الدول العربية، فقد انخفض كمعدل، أيضاً، للفترة (1986–2010) إلى (29.2) لكل ألف من السكان، قابله انخفاض أكبر في مجال معدل الوفيات بلغ حوالي (90.7) لكل ألف من السكان، على مستوى الدول العربية أيضاً، وكمعدل للفترة (1960–1985)، قابله معدل للفترة (1986–2010)، بلغ (35.4) لكل ألف من السكان. وعليه، يحاول الفصل إلقاء الضوء على أهمية الخدمات في الاقتصاد، ثم توضيح أهم التطورات في مجال الخدمات التعليمية والصحية، مع تقييم لهذه التطورات.

1.3 . أهمية الخدمات في التنمية العربية:

تنبع أهمية الخدمات في التنمية عموماً، وفي التنمية العربية على وجه الخصوص، من عدة اعتبارات منها، **أولاً**، باعتبارها أحد المدخلات الوسيطة لكافة الأنشطة بالاقتصاد، فيشير الجدول رقم (1.3)، إلى أن أعلى نسبة مدخلات للخدمات إلى إجمالي المدخلات في حالة جمهورية مصر العربية، تصل إلى (96.3%) في نشاط خدمات وكلاء السياحة والسفر، وتستمر النسب المرتفعة في كافة أنشطة الخدمات، لتصل إلى أقل نسبة في هذه الأنشطة إلى (30.3%) في نشاط الخدمات الصحية، مع تراوح هذه النسبة بين (59.0%) في نشاط خدمات الكهرباء و (2.1%) في نشاط خدمات النقل عبر الأنابيب. أما في حالة المملكة الأردنية الهاشمية، فتصل هذه النسبة، لعام 2006، إلى أعلى ما يمكن، (83.5%) في نشاط خدمات الوساطة المالية والتأمين، وفي تجارة الجملة

تنبع أهمية الخدمات بالتنمية العربية من عدة حقائق منها: مساهمتها في المدخلات الوسيطة، وآثار تحريرها على المستوى العام للأسعار، وخطورة عمل نشاط الخدمات في سوق احتكاري.

والتجزئة، (72.8%)، وإلى (28.1%) في صناعة الملابس، لتخفض إلى أقل ما يمكن في إمدادات الكهرباء والغاز، (3.4%). (موقع دائرة الإحصاءات، المملكة الأردنية الهاشمية). أما في حالة دولة الكويت، لعام 2010، فإن أعلى نشاط مستخدم للخدمات هو نشاط التأمين (89.5%)، يليه الاتصالات (82.8%)، لتصل في حالة الأنشطة الصناعية، صناعة النسيج والملبوسات على سبيل المثال، إلى (26.9%). (موقع الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت).

كما تنبع أهمية الخدمات، ومدى تأثيرها على المسار التنموي للدول العربية، من كونها، **ثانياً**، بدأت، أو على الأقل بعض قنواتها، بالتحرّر، الأمر الذي قد يترتب عليه ارتفاع في أسعار الخدمات، لاسيما التعليمية والصحية. علماً بأن درجة الالتزام بتحرير الخدمات، لا تزال متواضعة، حتى الآن، في أغلب الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، حيث وصل الرقم القياسي للالتزامات بالتحرير، ضمن الاتفاقية العامة للخدمات (GATs)[1]، في حالة البحرين إلى (6.03) حالياً، وجيبوتي (4.75)، ومصر (10.94)، والأردن (56.41)، والمغرب (15.44)، وعمان (57.44)، وقطر (14.26)، والمملكة العربية السعودية (55.51)، وتونس (5.5)، والإمارات (17.25)، علماً بأن قيمة الرقم تتراوح بين (0–100)، وكلما زادت القيمة، كلما دلّ ذلك على درجة أكبر من تحرير الخدمات.
(The World Bank, 2009/2010).

وبعد مرور حوالي أكثر من عقد على انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع، لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، 9–14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، والاتفاق على بدء المفاوضات المتصلة بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، ضمن مواضيع أخرى، فإنه يمكن تحديد الالتزامات الحالية للدول العربية في مجال تحرير الخدمات، التي تتضمنها الاتفاقية، أي (11) قطاع خدمي، ما عدا الخدمات الأخرى، وكما هو وارد في الجدول رقم (2.3)، الذي يشمل التزامات (11) دولة عربية عضو في المنظمة، عدا موريتانيا، (من أصل 12 دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، جيبوتي، عُمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية وموريتانيا، وتونس).

وترجع أهمية الخدمات، **ثالثاً**، من وجهة نظر التنمية العربية، واعتماداً على أهميتها، كمدخل رئيسي في أغلب الأنشطة الاقتصادية، إلى أن أي تحرير لها، في ظل الالتزامات المشار إليها أعلاه ضمن منظمة التجارة العالمية، وغيرها من الالتزامات، وغير مبني على أسس رشيدة، قد يترتب عليه ارتفاعاً بمعدل التضخم، من الممكن أن يضر بمحدودي ومتوسطي الدخل، خاصة إذا ما تم هذا التحرير في ظل إطار غير تنافسي، واحتكاري، وغير محكوم بقوانين محاربة الاحتكار، ودعم التنافسية، خاصة، وأن هذه القوانين السائدة في الدول العربية، المصدرة لهذه القوانين، تهتم أساساً بتنافسية السلع، بالإضافة إلى ما يؤخذ على هذه القوانين، أنها غير مستقلة، وتتبع للسلطة التنفيذية. (أنظر، الجدول رقم (3.3)، حول أهمية خصائص قوانين دعم التنافسية، ومحاربة الاحتكار في الدول العربية، مقارنة بالقانون المناظر الأمريكي). يلاحظ أيضاً من خلال مقارنة نتائج الجدول رقم (2.3)، بمعدلات بطالة الشباب السائدة في الدول العربية، أن الدول التي يزيد فيها عدم التزامات تحرير الخدمات، تصل فيها معدلات بطالة الشباب بين (28%–30%). (UNDP, 2013)، بطبيعة الحال، لا يعني

ذلك الاستنتاج عدم التحرير، بل توخي الحرص، وضمان أن التحرير سوف لن يتبعه تحرير في أعمال الأنشطة الخدمية، وبالتالي مفاقمة مشكلة البطالة بين الشباب، ذلك من خلال عدة بدائل، لعل من أهمها، إعادة تدريب العمالة الخدمية، من خلال برنامج التدريب المهنية، أو/و ضمان سهولة تنقل العمالة لأنشطة أخرى، أو/و توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، أو/و تأجيل قرارات التحرير، حتى تَوفر الشروط الخاصة بعدم تفاقم مشكلة البطالة، لما لذلك من آثار على الاستقرار الاجتماعي.

بعد هذا المدخل لوضع الأنشطة الخدمية في الدول العربية، من حيث الأهمية، ووضع الأنشطة الخاضعة للتحرير والتزاماتها، وأهم ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، قبل التحرير الكامل، من شروط لضمان المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، سيتناول هذا الفصل، مكونين من المكونات الخدمية هما الخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، ودورهما في التنمية الاقتصادية العربية، وأهم الاعتبارات التي من المهم توفيرها، لضمان خدمة هذه الخدمات لأهداف التنمية العربية بمعناها الواسع، ذلك انطلاقاً من حقيقة أن رأس المال البشري اللازم لرفع معدلات النمو والتنمية، يعتمد أساساً على (نوعية) الخدمات التعليمية، و (نوعية) الخدمات الصحية المقدمة. عادة ما تنعكس هذه النوعيات (الجيدة والسيئة) ضمن متغير «مجموع إنتاجية العوامل»، بالإضافة إلى متغيري رصيد رأس المال، وقوة العمل، حيث يتضمن هذا المجموع نوعية التعليم والصحة، كما تم الإشارة إليه، بالإضافة إلى نوعية رأس المال والعمل، وجميع المتغيرات الأخرى، ما عدا العمل ورأس المال. (للإحاطة بأهمية التعليم والصحة، باعتبارهما من أهم مكونات رأس المال البشري وتطويره، في نظريات النمو الداخلي الحديثة، أنظر، على سبيل المثال، النتائج التطبيقية على حالات كل من مصر، الأردن، لبنان، سوريا، تونس والجزائر، التي أظهرت علاقة موجبة، بين رأس المال البشري والإنتاجية ومعدل النمو. (رزّاق، 2012).

2.3. الخدمات التعليمية والتنمية العربية:

يمكن تحديد أهم المشاكل التعليمية، ومدى ارتباطها بالتنمية العربية، من خلال الإشارة والعرض لأهم المؤشرات ذات العلاقة. تختلف هذه المؤشرات، من حيث علاقتها المباشرة وغير المباشرة، بالتنمية العربية، حسب طبيعة المؤشر، فعلى سبيل المثال، يعتبر أداء الطلبة في التخصصات العلمية، مثل، الفيزياء والرياضيات، أمراً ذو علاقة مباشرة بطلب أسواق العمل ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمتوسط، (أنظر، الفصل الثاني حول مدى أهمية الصادرات العربية ذات هذا النوع من المحتوى)، وما يترتب على ذلك من تعزيز الإنتاجية في القطاعات المعنية. كما أن الإنفاق على التعليم، قد يؤثر بشكل مباشر على تحسين الإنتاجية، إذا كان مرتبطاً بالمختبرات أساساً، والمواد وبرامج الحاسب الآلي ذات العلاقة، والتدريب العملي، وليس بالأجور الإدارية وبالأجهزة التعليمية بدلاً من المهنية. عموماً يحتاج تحديد العلاقة المباشرة، أو غير المباشرة، بين المؤشرات التعليمية، والتنمية العربية، إلى نماذج اقتصادية/اجتماعية كلية، وقطاعية لتحديد هذه العلاقة، الأمر الذي ليس محل اهتمام تقرير المعهد.

1.2.3. نوعية التعليم:

للحكم على مستوى نوعية التعليم في الدول

العربية، التي تعتبر المحكّ الرئيسي لزيادة إنتاجية قوة العمل المتعلمة، فإنه يمكن الإشارة، أولاً، إلى مؤشر "الرضا بنوعية التعليم" في الدول العربية، ومقارنته إقليمياً وعالمياً، فقد وصلت أقصى نسبة من المجيبين بالرضا في عام 2011 في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (80.6%)، والبحرين (80.5%)، وعُمان (70.0%). أما بقية الدول العربية، فقد تراوحت نسبة الراضون عن التعليم بين (69.9%) في حالة قطر، و (37.2%) في حالة اليمن، علماً بأن هذه النسبة وصلت على مستوى الدول العربية إلى (50.0%)، وعلى مستوى العالم (64.2%)، وجنوب آسيا (73.3%)، والدول الأقل نمواً (58.2%)، الأمر الذي يوحي بتواضع الرضا عن نوعية التعليم في الدول العربية، سواء على مستوى الدول العربية كل على حدة، أو على مستوى الدول العربية مجتمعة، مقارنة بالعالم وبعض الأقاليم الأخرى. كمؤشر ثاني للحكم على مستوى التعليم في الدول العربية، فإنه يمكن الإشارة، أيضاً، إلى قيم "دليل التعليم أو الرقم القياسي للتعليم المعدل حسب توزيع مستويات الدراسة"، وهو أحد المكونات الثلاثة للرقم القياسي للتنمية البشرية (تعليم، صحة، دخل)، حيث يلاحظ بأن توزيع التعليم لا يتصف بالتوزيع العادل، (على أساس عدد سنوات الدراسة الموزعة توزيعاً عادلاً). لقد وصلت قيمة هذا الرقم في لبنان إلى (0.531)، والأردن (0.541)، ومصر (0.347)، والمغرب (0.243)، والعراق (0.334)، واليمن (0.156)، الأمر الذي يشير إلى أنه حتى (بافتراض) تحسن نوعية التعليم، إلا أن سنوات الدراسة ليست موزعة توزيعاً عادلاً، بين الفئات الدخلية المختلفة، علماً بأن قيمة هذا الرقم تصل على المستوى العربي إلى (0.320)، وفي أمريكا اللاتينية (0.532). (UNDP, 2013).

للحكم على مستوى نوعية التعليم في الدول العربية، التي تعتبر المحكّ الرئيسي لزيادة إنتاجية قوة العمل المتعلمة، فإنه يمكن الإشارة، إلى مؤشر «الرضا بنوعية التعليم» في الدول العربية، ومقارنته إقليمياً وعالمياً، فقد وصلت أقصى نسبة من المجيبين بالرضا في عام 2011 في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (80.6%)، وعلى مستوى الدول العربية (50.0%)، والعالم (64.2%).

أظهرت نتائج اختبارت العلوم والرياضيات، للمرحلة الرابعة، عالمياً، ولعام 2011، عدم حصول أي بلد عربي على (500) درجة، وهي الدرجة الفاصلة للنجاح.

وكمؤشر ثالث لقياس نوعية التعليم في الدول العربية، فقد أظهرت نتائج عام 2011، في مادة الرياضيات، للمرحلة الرابعة، التي شارك بها أكثر من 600 ألف تلميذ، من (63) دولة ، منها 12 دولة عربية، المشار إليه سابقاً، أن أفضل عشر دول لعام 2011، هي من الأعلى للأسفل، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان (الصين تايبيه)،اليابان، ايرلندا الشمالية، بلجيكا، فنلندا، انجلترا وروسيا الاتحادية، حيث حصلت على متوسط يبلغ بين (606) لسنغافورة و (542) لروسيا الاتحادية، في حين حصلت جميع الدول العربية المشاركة على متوسط يقل عن (500)، بلغ لأعلى دولة (436) ولأقل دولة (248). أما في مادة العلوم، ولنفس العام 2011، وللمرحلة الرابعة، فقد تربعت العشر دول، من الأعلى للأسفل، التالية على المراتب الأولى: كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وفنلندا، واليابان، وروسيا الاتحادية، وتايوان، والولايات المتحدة، والتشيك، وهونج كونج، وهنغاريا، وحصلت على متوسط بين (587) لكوريا الجنوبية و (534) لهنغاريا. في حين حصلت جميع الدول العربية المشاركة على متوسط يقل عن (500)، ويتراوح بين (449) لأعلى دولة، و (209) لأقل دولة. أما بالنسبة لنتائج المرحلة الثامنة، فقد سادت نفس الاتجاهات الواردة بالنسبة للفئة الرابعة المشار إليها أعلاه، في المقابل، فإن ترتيب النتائج للدول العربية لم يتغير بشكل أساسي، فقد نشرت أولى نتائج هذه الاتجاهات في عام 1995. وبقدر تعلق الأمر بمادة الرياضيات في المرحلة الثامنة، فلم تشتمل اختبارات العام 1999 على المرحلة الرابعة، تدهورت نتائج الاختبارات في هذه المادة في حالة دولتين، من مجموع ثلاث دول عربية مشاركة، وتحسنت حالة

دولة عربية واحدة بالمقارنة مع نتائج العام 2011، (مع عدم تحقيق جميع الدول للمتوسط المقبول أي (500)، في عامي 1999 و 2011)، مع تحسن حالة دولتين، من مجموع ثلاث دول عربية، شاركت في عام 1999 بنتائج العلوم مقارنةً مع عام 2011، وتدهور حالة دولة واحدة، (مع عدم تحقيق جميع الدول العربية للمتوسط المقبول، فإن النتائج التي تم التوصل إليها في الجزء الثاني من هذا الفصل، والخاصة بنمط الصادرات العربية، تتسق مع الأداء والنوعية التعليمية، المعبّر عنها أعلاه، من ضرورة الحاجة الملحّة لإعادة هيكل التخصصات، لتتماشى مع الصادرات عالية ومتوسطة المحتوى التكنولوجي، ومن خلال الاهتمام بالعلوم البحتة، نظرياً وتطبيقياً، (IEA, 2012) and (NCES, 2001).

ومن المؤشرات الأخرى، رابعاً، المرتبطة بانخفاض نوعية التعليم، هي تلك المرتبطة بمراتب الجامعات العربية، ضمن الجامعات العالمية، ومن مختلف الأقاليم، سواء من حيث النشر، وغيرها من مؤشرات كفاءة الجامعات، (مثل عدد الحاصلين على جائزة "نوبل" و "فيلرز» الخاصة بالرياضيات، وعدد الاستشارات ببحوث الجامعة في عدد من قواعد الأبحاث العلمية المرموقة، وعدد البحوث المنشورة في دوريات مختارة رفيعة المستوى، وغيرها). يعتمد المؤشر الرابع لقياس نوعية التعليم في الدول العربية، على التصنيف السنوي لعام 2013، المنشور في موقع شبكة ترتيب الجامعات، (Ranking Web of Universities, 2013)، الذي شمل (21250) جامعة، بمختلف أقاليم العالم (أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، وآسيا، وأفريقيا، والعالم العربي، واستراليا، ونيوزلندة، والدول المحيطة). يوضح الجدول رقم (4.3) عدد الجامعات العربية، ونسبتها في كل فئة من الترتيبات الـ (22)، التي تم تجميعها، حيث يتضح أن أغلب الجامعات العربية (126)، تقع ضمن الترتيب (16001–18000)، ثم (67) جامعة ضمن الترتيب (15001–16000)، و (82) جامعة ضمن الترتيب (11001–13000)، مع وجود (4) جامعات عربية فقط تمثل (0.55%)، من مجموع الجامعات في العالم، تقع ضمن الترتيبات (1–1000)، حيث تبدأ أولى هذه الجامعات العربية بالترتيب العالمي برقم (420)، وآخر جامعة ذات ترتيب عالمي يبلغ (21142)، إلا أن هذا التصنيف، المشار إليه أعلاه، يجب أن لا يبخس دور عدد من الجامعات العربية، وجهودها العلمية في النشر، وانعكاس ذلك على وصول جامعة "الملك سعود/ الرياض"، ضمن مرتبة أفضل 300 جامعة في عام 2011، وفقاً لتصنيف جامعة شنغهاي، التي تشرف على تقرير «مركز الجامعات العالمية»، وكذلك تصنيف جامعة «الملك فهد للبترول والمعادن/ الظهران»، ضمن فئة أفضل (400) جامعة في العالم لنفس العام، وكذلك جامعة القاهرة ضمن أفضل (500) جامعة، لنفس العام أيضاً. (Academic Ranking of World Universities, 2011).

أما المؤشر الخامس لقياس نوعية التعليم، في الدول العربية، فيعتمد على ما ورد في "التقرير العالمي لرصد التعلم للجميع»، (UNESCO, 2011)، عند الإشارة إلى الهدف السادس من أهداف التعليم: نوعية التعليم، (ضمن أهداف التعليم الأخرى، التي تبناها التقرير العالمي لرصد التعليم منذ صدوره في عام 2002، في داكار، التي تشمل أيضاً الأهداف الخمسة الأخرى: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة، وتعميم التعليم الابتدائي، واحتياجات التعلم لدى النشء والكبار، وتحسين مستويات محو

تقع أغلب الجامعات العربية (126 جامعة)، ضمن الترتيب (16001-18000)، ثم (67) جامعة ضمن الترتيب (15001-16000)، و(82) جامعة ضمن الترتيب (11001-13000)، مع وجود (4) جامعات عربية فقط تمثل (0.55%)، من مجموع الجامعات في العالم، تقع ضمن الترتيبات (1-1000)، حيث تبدأ أولى هذه الجامعات العربية بالترتيب العالمي برقم (420)، وآخر جامعة ذات ترتيب عالمي يبلغ (21142) وذلك لعام 2013.

الأمية الكبار، وتقييم التكافؤ بين الجنسين، والمساواة في فرص التعليم)، حيث تتم الإشارة لحساب العديد من الاعتبارات المفسّرة لتدهور نوعية التعليم. يحدد تقرير المعهد هدف نوعية التعليم المتمثل في: "تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم، وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترف بها، وقابلة للقياس، ولاسيما في القراءة والكتابة، والحساب، والمهارات الحياتية الأساسية".

وبقدر تعلق الأمر بالدول العربية، شأنها شأن بقية الدول النامية الأخرى، فإنه وفقاً لتقرير اليونسكو، يمكن أن تعزى نوعية التعليم، إلى عوامل ترتبط بهيكلة نظم التعليم السائدة، منذ مرحلة المستوى ما قبل الابتدائي، مروراً بالمستوى الابتدائي، والثانوي. يعتمد تحسين نوعية التعليم، ضمن مستلزمات أخرى، وعلى مدى تمتع جميع المدارس بالأعداد الكافية من المعلمين المدربين تدريجياً متطوراً، إلاّ أن مثل هذا الشرط لم يتحقق حتى الآن، إذ لا بد من توفير (1.5) مليون وظيفة معلم إضافية، على المستوى الدولي، حتى يمكن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. يوضح الجدول رقم (5.3)، مقارنة وضع الدول العربية بالأقاليم الدولية الأخرى، حسب مستوى الدخل، وحسب التوزيع الجغرافي، وعند مقارنة ما ورد في هذا الجدول مع النتائج المشار إليها أعلاه، الخاصة بنتائج اختبارات العلوم والرياضيات في المنطقة العربية، فإنه يلاحظ أن التطور من مؤشرات الانتفاع بالمدارس، التي يشير لها الجدول رقم (5.3)، قد سارت بشكل أسرع من نتائج التعليم المعبر عنها بالاختبارات المذكورة، فقد تحقق تطور، على مستوى الدول العربية، في طول فترة الدراسة، (من الابتدائي، إلى التعليم العالي)، وبتغير نسبي بين عامي (1999) و (2008)، بلغ (7%)، وبالرغم من تفوق أداء عدد من أقاليم العالم الأخرى، إلاّ أن التطور يعتبر إيجابي، (ذو إشارة موجبة)، وكذلك الحال مع تطور أعداد هيئات التدريس، على كافة المستويات ما قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي، (3-% و 6-% و 1-%، تباعاً). إن تدهور النسب الأخيرة، بالإضافة إلى ضعف التدريب المستمر للمدرسين، قد يكون أحد العوامل وراء عدم تحسن نتائج التعليم المشار إليها أعلاه، وبالإضافة إلى ذلك، فهناك العديد من الأسباب التي تساهم في ضعف نوعية التعليم، من ضمنها، أولاً، من المهم جداً البدء بالاستثمار التعليمي خلال السنوات الست الأولى من أعمار الأطفال، حيث يعتبر سن السادسة هو سن الذروة، للاستفادة من الخلايا والوصلات العصبية والجاهزة لملئها بالمعلومات التربوية والتعليمية، (الإطار رقم 1.3).

إن كم ونوع التعليم اللاحق، بعد سن السادسة، يعتمد أساساً على الرصيد المتراكم بين الفترة العمرية (1-6 سنوات)، لذا، فإنه من المهم، أولاً: أن يتم استثمار هذه الفترة استثماراً ملائماً. ثانياً، وحتى يتم هذا الاستثمار الملائم، فإن ذلك يعتمد أساساً على مدى درجة تعليم الأمهات، بشكل أساسي، ورغم أن معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين، (15 سنة فأكثر) قد ارتفع في كافة الدول العربية بين عامي (1985) و(2010)، (ماعدا العراق، الذي شهد ارتفاعاً)، إلا أن هذا المعدل يعتبر منخفضاً بين الإناث قياساً بالذكور، ليصل في عام 2010 إلى، (90.2%) في حالة البحرين، و (63.5%) في مصر، و(70.6%) في العراق، و(89.2%) في الأردن، و(82.7%) في ليبيا، و(95.4%) في السعودية، و(62.0%) في سوريا، و(92.2%) في الضفة الغربية وغزة، و(46.8%) في اليمن، يقابلها معدل مرتفع نسبياً في حالة الذكور، يصل في نفس العام إلى، (92.8%)

الإطار رقم (1.3)، أهمية التكوين التعليمي والمعرفي في الفترة العمرية من 1–6 سنة

الاستثمار التعليمي في رعاية الطفولة المبكرة

يولد الطفل حديث الولادة ولديه 100 تريليون وصلة عصبية يمتلكها الدماغ، ويبدأ تشكيل المشابك في الثلاثة شهور الثانية من عمر الجنين، ويستمر خلال الحياة، ويبلغ أعلى معدل في (6-8 سنوات) من العمل، حيث يصل إلى (1000 تريليون)، ثم يبدأ في الانحدار والانخفاض مع سن البلوغ. وعند الولادة، فإن الغالبية من الخلايا العصبية التي سيمتلكها الدماغ تكون موجودة فعلاً، ومع ذلك، فإن الدماغ لا يزال ينمو في الحجم، ليضع سنوات بعد الولادة، وعلى مدى العمل، يتم إنتاج خلايا عصبية جديدة من خلايا جذعية في موضعين، هما: "البصيلة البصرية Olfactory bulb " و "الحصين Hippocampus".

بعض الخلايا العصبية تختص بوظائف محددة منها، على سبيل المثال، التنفس، وتنظيم ضربات القلب ودرجة الحرارة وردود الفعل، أما بقية الخلايا العصبية، فلا تحدد ابتداءً لوظيفة معينة، ولكنها جاهزة لتحمل وظائف جديدة محددة، وبرمجة وتخصيص هذه الخلايا لوظائف محددة، يتم بالتحفيز المستمر والتجربة الجديدة والممارسة. وفي سن السادسة، فإن الخلايا العصبية ونقاط الاشتباك العصبي، التي لم تستخدم، ولم تحدد لها وظيفة معينة، يبدأ تدميرها في عملية تسمى "عملية التقليم Pruning"، وبالتالي فإنه يجب ضمان الاستفادة الكاملة من جميع الخلايا والوصلات العصبية المتاحة، حتى سن الذروة، في سن السادسة أي على امتداد السنوات الست الذهبية من عمر الطفل، حتى لا يتم إهدار أي خلايا عصبية بعد ذلك.

المصدر: (مستلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (2011/2010)، بعد تغيير العنوان).

في البحرين و(80.3%) في مصر، و(86.0%) في العراق، و(95.8%) في الأردن، و(95.6%) في ليبيا، و(90.4%) في السعودية، و(89.9%) في سوريا، و(97.6%) في الضفة الغربية وغزة، و(81.2%) في اليمن. ثالثاً، اعتماداً على حقيقة أن الأسس التعليمية عادة ما تتأسس في المراحل العمرية الأولى، (خاصة بين 1–6 سنوات)، والمرحلة الابتدائية، فإن الاستثمار في تدريب المعلمين في المراحل المبكرة من التعليم، يعتبر أمراً ضرورياً وجوهرياً، لضمان رفع نوعية التعليم في هذه المراحل، والمراحل اللاحقة. اعتماداً على (UNDP, 2013)، فإن نسبة المعلمون المدربون على التعليم الابتدائي بين عامي (2005 و (2011) تعتبر من أخفض النسب، مقارنة بالدول المتقدمة، أو بعض الأقاليم الأخرى، فقد وصلت أقصى نسبة في حالة الدول العربية إلى (100%)، في أربع حالات هي: الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، سلطنة عُمان ودولة فلسطين، و(99.3%) في الجزائر، و(91.5%) في كل من السعودية وجيبوتي، في حين وصلت إلى (42.9%) في قطر، و(59.7%) في السودان، و(57.4%) في جزر القمر، (مع عدم توفر معلومات عن الدول الأخرى في التقرير المذكور لعام 2013)، علماً بأن هذه النسبة وصلت في جنوب آسيا إلى (77.2%)، وفي أفريقيا جنوب الصحراء (73.9%)، و (92.3%) في أمريكا اللاتينية.

ويتناول المؤشر السادس لقياس نوعية التعليم في الدول العربية، نوعية المدارس وتأثيرها على نوعية التعليم. لقد أشارت نتائج التقييم الدولي للتلاميذ، (الذي شمل ست دول أمريكية لاتينية)، والمنفذ من قِبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إلى أن خصائص المدارس تعتبر ضمن أحد الأسباب الرئيسية للتفاوت في التعليم، حسب مستوى الدخل

(الشراء)، وحسب النوع الاجتماعي. يمكن تلمس أثر هذا السبب، (نوعية المدارس)، من خلال المعلومات المتوفرة في التقارير الدولية حول، «الاتجاهات في دراسة الرياضيات، والعلوم"، المشار إليها أعلاه، وبأخذ نتائج اختبارات هاتين المادتين، في حالة اليمن، التي تعتبر من الدول العربية الفقيرة، فإنه يُلاحظ، أن أداء المدارس التي تخدم الثلث الأشد فقراً من السكان، قد فاق أداء نظيراتها من المدارس، التي تخدم شرائح الدخل الأكثر شراءً، وتشير هذه المقارنة إلى الدور الذي تمارسه العوامل المرتبطة بنوعية المدارس، في تحديد نوعية التعليم، كما تشير نتائج هذه التقارير، وهو الأمر المهم بالنسبة لصياغة السياسات التعليمية، لمعالجة الخلل في نوعية التعليم ضمن متطلبات أخرى، إلى أداء المدارس الأفضل، التي تتميز بقاعات التدريس الأصغر، بالحجم، وكذلك المدارس التي تستخدم نسبة أكبر من المعلمين الحاملين للشهادات ذات العلاقة بالتعليم، وما يترتب على ذلك من سياسة تقليص الفوارق بين المدارس، (من حيث الحجم، ودرجة تأهيل المعلمين) من آثار محتملة على تحسين نوعية التعليم، وبالإشارة، مرة أخرى، لحالة اليمن، فيلاحظ نتائج هذه المقارنات من الجدول رقم (6.3). (كما ورد في UNESCO, 2011).

2.2.3. بعض الآراء في التعامل مع نوعية التعليم:

اعتماداً على ما ورد أعلاه، وغيره من الكثير من المؤشرات، فإن هناك تواضعاً في الأداء التعليمي العربي، خاصة في مجال نوعية التعليم فرغم الإنجازات التعليمية للعلماء العرب في المهجر، إلا أن الوضع التعليمي في الدول العربية لا يزال في حاجة إلى إعادة تأهيل، ليساهم في ممارسة دوره كمحرك أساسي للإنتاجية، ومن ثم في النمو، والتنمية المستدامة، وعليه فإن هناك حاجة ماسّة للعمل ضمن عدد من المحاور في مجال السياسة التعليمية.

لابد من تفعيل استخدام «الحيّز المالي» كمصدر من مصادر تمويل التعليم، وعلى حساب تمويل الإنفاق العسكري الذي يصل إلى نسب مرتفعة عربياً.

أولاً، محور الجانب التمويلي، الذي قد يستخدم كعذر لعدم إمكانية تحسين التعليم، كماً ونوعاً، وهنا، لا بد من تفعيل واستخدام "الحيز أو الفضاء المالي Fiscal Space"، المتاح أمام الدول العربية في موازناتها العامة، فوفقاً لآخر إحصاءات متاحة، أنفقت مجموعة الدول العربية، كمتوسط، ما نسبته (5.5%) من ناتجها المحلي الإجمالي على الانفاق العسكري في عام (2010)، في حين تقل هذه النسبة الخاصة بالإنفاق على التعليم لتصل إلى (3.9%). علماً بأن النسبة الأولى، الإنفاق العسكري، تعتبر أعلى النسب مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، (أوروبا وآسيا الوسطى: (2.7%)، وأمريكا اللاتينية: (1.4%)، وجنوب آسيا: (2.5%)، وأفريقيا جنوب الصحراء: (1.5%)، وعلى مستوى العالم: (2.6%)، في عام 2010 (UNDP, 2013). لقد ترك هذا الأمر مجالاً واسعاً لاستخدام سياسة "تحويل الإنفاق Expenditure Switching" لصالح الإنفاق التعليمي، من الموارد المالية المتاحة للإنفاق على التسليح، (أنظر، الجدول رقم (10.4) في ملحق الفصل الرابع، حول تفاصيل نسبة الانفاقات للدول العربية، وبقية أقاليم العالم ودور مختارة).

ثانياً، إن نوعية التعليم تتأثر تأثراً كبيراً بحالة الصراعات وعدم الاستقرار، فتعتبر حالة العراق من الحالات التي من الممكن الاعتماد عليها، كحالات عربية في هذا المجال. يوجد ما لا يقل عن ست دول عربية متأثرة بالنزاعات والصراعات الداخلية والخارجية، خلال الفترة (1999-2008)، (تقع دولتين منهما ضمن الدول ذات الدخل المنخفض: الصومال واليمن، وثلاث دول ضمن فئة الدول ذات

يتأثر التعليم العربي بالصراعات. حيث يوجد ما لا يقل عن ست دول عربية متأثرة بالصراعات خلال الفترة 1999-2008.

الدخل المتوسط، الفئة الدنيا: العراق، وفلسطين المحتلة، والسودان، وضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط، الفئة العليا: الجزائر). (UNESCO, 2011). إذا ما تم أخذ حالة العراق، فقد أشار (Santisteban, 2005) بأن هذه الدولة كانت، في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، واحدة من أفضل الأنظمة التعليمية في العالم العربي، حسب شهادة منسق مكتب الشئون الأساسية التابع للأمم المتحدة، إلا أن الأمر لم يعد كذلك، بسبب الصراعات وعدم الاستقرار داخلياً وخارجياً. لعل من أهم مؤشرات تأثير الصراعات على التعلم ونوعيته، هي تلك الخاصة بمؤشرات التحصيل التعليمي، قبل وبعد الصراعات، كما هي موضحة بالجدول رقم (7.3). كما يتضح جلياً من الشكل رقم (1.3)، علاقة تدهور مؤشر حصة السكان، ممن لم يتمتعوا بالتعليم الرسمي خلال الفترة (1950-2006)، حسب فترات الاستقرار والصراع، حيث تتجه هذه الحصة، وبشكل متسق، نحو الانخفاض مع فترات عدم الاستقرار.

لقد ترتب على الفترات غير المستقرة في حالة العراق، العديد من النتائج المؤثرة، تأثيراً مباشرةً على المؤشرات التعليمية، كما وضحها الجدول رقم (7.3)، وكذلك ترتب عليها تدهوراً في نوعية التعليم. يتجسد هذا التدهور في العديد من المؤشرات، منها، أن أقل من (10%) من أطفال العراق (4-5 سنوات) يتمتعون بنفاذ لأي شكل من أشكال التعليم، ما قبل الابتدائي، (تصل هذه النسبة إلى حوالي (18%) في دول الإقليم، وحوالي (41%) في العالم)، وأن (85%) من الأطفال (بين 1-8 سنوات) قد تعرضوا للعنف خلال الفترة (2005-2010). (UNESCO, 2012). كما ترتب على فترات عدم الاستقرار ولاسيما الفترة بعد مارس عام 2003، تعرض (31598) مؤسسة تعليمية للعنف بين الفترة (مارس 2003 و أكتوبر 2008)، حسب إحصاءات وزارة التعليم العراقية، مع اغتيال حوالي (259) أكاديمي في التعليم العالي، واختطاف (72)، واحتجاز (174) أكاديمي، خلال نفس الفترة، مع قتل حوالي (296) موظف، في المؤسسات التعليمية، خلال عام 2005، مع قتل (180) مدرّس بين فبراير ونوفمبر من عام 2006. بالإضافة إلى هجرة ما لا يقل عن (30%) من الأكاديميين، بدرجة أستاذ، والأطباء، والصيادلة، والمهندسين، إلى خارج العراق. (UNESCO, 2010)، علماً بأن (Powers, 2008)، يلاحظ بأن حوالي (54%) من الأكاديميين، التعليم العالي، ممن تعرضوا للاغتيال، هم من التخصص الطبي، والعلمي، وتتوزع النسبة الباقية بين الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وتخصصات أخرى، وأن أكبر نسبة داخل التخصصات العلمية تقع ضمن التخصص الهندسي، يليه الزراعي، ثم الفيزيائي، ثم الكيميائي، ثم البيولوجي، ثم الجغرافي.

ثالثاً، ضرورة التدخل السريع، لمعالجة المشاكل المرتبطة بمدى القدرة على القراءة في المراحل الابتدائية، لما لذلك من أثر على تحسين نوعية التعليم في المراحل اللاحقة. تتجسد ضعف هذه القدرة في ارتفاع نسب إعادة السنة الدراسية، في المدارس الابتدائية، والثانوية، مقارنة بالنسب السائدة في دول المقارنة الأخرى. لقد وصلت نسب الإعادة في المدارس الابتدائية على مستوى الدول العربية، إلى (12.5%) من إجمالي عدد المسجلين بهذه المدارس في عام 1972، وانخفضت إلى (6.8%) في عام 2011، علماً بأن ما يناظر هاتين النسبتين وصل إلى (5.5%) و (1.7)، تباعاً في الاتحاد الأوروبي، و (9.7%) و (4.8%) في

العالم. (WDI website). أما بالنسبة للمدارس الثانوية، فعلى المستوى العربي، وصلت نسبة من أعادوا السنة الدراسية في عام 1975 من إجمالي المسجلين بالمرحلة الثانية، إلى (15.0%)، لتصل إلى (14.9%) في عام 2012 ، علماً بأن هذه النسبة وصلت في حالة الاتحاد الأوروبي إلى (2.1%) في عام 1999، يقابلها (3.5%) في عام 2010. (The World Bank Database Website).

واعتماداً على بعض الإحصاءات القليلة المتوافرة عن مدى مقدرة التلاميذ في بعض الصفوف الابتدائية، في مجال القراءة السليمة للكلمات، أو فك شفرة الكلمات Decode، تشير هذه الإحصاءات، في حالة ثلاث دول عربية، خلال الفترة (2008–2012)، أن نسبة التلاميذ غير القادرين على فك شفرة الكلمات في الدولة الأولى، تعادل (42%)، (UNESCO, 2012)، علماً بأن هذه النسب تصل في حالة دول مثل، ملاوي، ومالي، وزمبابوي إلى (90%)، وفي حالة الباكستان إلى (91%)، في الصف الثاني أيضاً. بغض النظر عن كيفية علاج هذه الظاهرة، المؤثرة على نوعية التعليم، على المستوى الابتدائي، ولاحقاً، على المستويات الثانوية والجامعية، فإن الخيارات المتاحة فعلياً في الدول العربية، هي اللجوء لإعادة التلاميذ للمرحلة الابتدائية المعنية حتى نجاح التلميذ. هناك مناهج أخرى، في دول أخرى مثل: فنلندا، النرويج وأيسلندا، تقوم على ترحيل التلميذ غير القادر على فك شفرة الكلمات، إلى المرحلة اللاحقة، على أساس أهمية مخالطته لتلاميذ ذوي قدرات أفضل. لا يوجد حتى الآن ما يثبت أرجحية أي من الطريقتين: الإعادة أم الترحيل، إلا أن المهم، من وجهة النظر التنموية ذات الأبعاد الاجتماعية، هو ضرورة دراسة بيئة التلاميذ العائلية، لمعالجة المشاكل الحقيقية وراء عدم القدرة في الاستفادة من التعليم الابتدائي، في فك شفرات

واعتماداً على بعض الإحصاءات القليلة المتوافرة عن مدى مقدرة التلاميذ في بعض الصفوف الابتدائية، في مجال القراءة السليمة للكلمات، أو فك شفرة الكلمات، تشير هذه الإحصاءات، في حالة ثلاث دول عربية، خلال الفترة (2008–2012)، أن نسبة التلاميذ غير القادرين على فك شفرة الكلمات في الدولة الأولى، تعادل (42%)، علماً بأن هذه النسب تصل في حالة دول مثل، ملاوي، ومالي، وزمبابوي إلى (90%).

الكلمات، وكما أشار (UNESCO, 2011)، فإن "المدارس لا تعمل بمنعزل عن محيطها، إذ تتأثر نتائج التعلم بالظروف الأسرية، وبأوجه الحرمان المتوارثة، التي تترتب على الفقر وعلى انعدام المساواة العميق. في عالم يسوده تكافؤ الفرص، فإن قدرات التلاميذ وجهودهم، لا أوضاعهم الأسرية، تعتبر هي العناصر الأساسية، التي ينبغي أن تحدد مستوى التحصيل، الذي يمكنهم بلوغه، غير أن هذه القاعدة لا تسري في أي دولة في العالم، إذ ثمة ربط دائم بين التحصيل الدراسي، وعوامل مثل، مستويات ثراء الأهل وتعليمهم، واللغة، والعرق، والموقع الجغرافي، فعادة ما يبدأ الأطفال من الأسر الأكثر ثراءً حياتهم الدراسية، وبجعبتهم مزايا نالوها بفضل استثمارات أكبر في مجال الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وبفضل بيئة منزلية مواتية أكثر للقراءة والكتابة، وعلى خلاف ذلك، فإن الأطفال المنحدرين من أقليات عرقية، ولا يجيدون اللغة المستخدمة للتدريس، سيعانون من الحرمان، أكبر بكثير لدى التحاقهم بالمدارس". إن نوعية التعليم، أعقد من أن تعالج من خلال النظام التعليمي فحسب، بل، لابد من أن تعالج ضمن نظام أوسع: اقتصادي/سياسي/نظامي، وربما أوسع من ذلك.

3.2.3. نوعية التعليم والبحث والتطوير والاحتياجات القطاعية في الدول العربية:

لقد شهد التطور الاقتصادي انتقالاً من الاهتمام بالقطاع الزراعي، ثم الصناعة التحويلية، وحالياً نحو الخدمات، وقد رافق هذا التطور تطوراً مماثلاً في التحول التكنولوجي، ترتب عليه زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، من حيث تكثيف استخدام رأس المال، وابتكار الأساليب الحديثة لتقليل استخدم المياه، (يعتبر القطاع الزراعي أكبر مستخدم للمياه، وبنسبة

لا تقل عن 80%، أنظر، الفصل الأول)، وزيادة إنتاجية الهكتار، أو الدونم المزروع، كما شهد القطاع الصناعي تحولاً تدريجياً من الهندسة الميكانيكية، ثم الإلكترونية، ثم الإلكترونية الدقيقة، ثم الهندسة الوراثية، ذات التطبيقات مختلفة القطاعات، وشهد القطاع الخدمي تطوراً هائلاً في استخدامات تكنولوجيا المعلومات، خاصة في مجال الاتصالات، وانتشار التطبيقات في كافة الأنشطة الخدمية.

لقد ترتب على كل هذه التطورات ضمن نتائج عديدة أخرى، الكثير من التحديات في مجال إعادة الهيكلة السلعية والخدمية، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، فإن كافة الدول المتجهة نحو تعزيز الصادرات، (باعتبار ذلك أحد مشروطيات برامج الإصلاح الاقتصادي الممولة من مؤسسات التمويل الدولية، أو ما شابهها)، ومن ضمنها العديد من الدول العربية، الخاضعة لمثل هذه البرامج، عليها أن تعيد تخصيص الموارد الاستثمارية ،لصالح الأنشطة السلعية والخدمية ذات الميزة التنافسية، في أسواق الصادرات، أو/و تعتبر هيكلة أنشطتها المحلية، تكنولوجيا، لتتمكن من منافسة المستثمرين الأجانب محلياً.

يلقى هذا الأمر عبئاً كبيراً على نوعية مخرجات النظم التعليمية العربية، لتتسق مع هذه التطورات، وتأتي هنا أهمية البحث والتطوير Research and Development (R&D)، في الدول العربية، وأهمية ربطها بالاحتياجات القطاعية، حتى يمكن أن تمثل عاملاً إيجابياً، ضمن عوامل رفع معدل التنمية المستدامة.

وبالاعتماد على الإحصاءات الواردة في (زحلان، 2012)، فإن نواتج البحث العربي، للفترة (1967 -2010)، وحسب أربع مجموعات من الدول: (مصر)، (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، (المغرب العربي) و (الأردن، لبنان وسورية) مجتمعة، تشير إلى تعادل نواتج مصر مع دول مجلس التعاون في عام 1988 واستمر هذا الحال حتى عام 2001. ثم تحولت الريادة لصالح دول المغرب العربي، ثم تحولت الريادة، لاحقاً، لصالح مجلس التعاون للفترة (2005-2010). (الجدول رقم 8.3).

علماً بأن مجموع ما نشره العلماء العرب، من كافة الدول العربية، في الدوريات المحكّمة دولياً، وصل في عام 1967 إلى (465) بحثاً، مقابل (1125) قام بنشره علماء الكيان المحتل لفلسطين)، ووصل في عام 1990 إلى (5571) و (7571) تباعاً، وفي عام 2010 وصلت عدد هذه البحوث العربية إلى (29725) بحث عربي، تركزت أغلبها عام 1967 في مصر، ثم لبنان، ثم العراق، وتركزت عام 1990 في مصر، ثم المملكة العربية السعودية، ثم دولة الكويت، وفي عام 2010 تركزت في مصر، ثم المملكة العربية السعودية، ثم تونس. (المصدر السابق). تشير الإحصاءات الخاصة بعام 2005، والواردة بالمصدر السابق، أيضاً، إلى أن توجهات البحوث على مستوى الدول العربية مجتمعة، اتجهت أساساً للعلوم التطبيقية (7057 بحث)، يليها العلوم الطبية (6660 بحث)، ثم العلوم الأساسية (6384 بحث)، ثم الزراعة (1477 بحث)، أما على مستوى الدول العربية الفردية فقد تركزت البحوث المنشورة، لنفس العام، في حالة الجزائر في العلوم التطبيقية، ثم العلوم الأساسية، وفي حالة مصر، في العلوم التطبيقية ثم العلوم الأساسية، والعراق في العلوم الطبية ثم العلوم التطبيقية والأساسية، والأردن في العلوم التطبيقية ثم العلوم الأساسية، والكويت في

مجموع ما نشره العلماء العرب، من كافة الدول العربية، في الدوريات المحكّمة دولياً، وصل في عام 1967 إلى (465) بحثاً، مقابل (1125) قام بنشره علماء الكيان المحتل لفلسطين)، ووصل في عام 1990 إلى (5571) و(7571) تباعاً، وفي عام 2010 وصلت عدد هذه البحوث العربية إلى (29725) بحث عربي.

العلوم الطبية ثم العلوم التطبيقية، ولبنان في العلوم الطبية ثم العلوم الأساسية، وتونس في العلوم الطبية ثم العلوم الأساسية، والسعودية في العلوم الطبية ثم العلوم التطبيقية، والإمارات في العلوم التطبيقية ثم العلوم الطبية. يلاحظ بأن هناك اهتماماً رابعاً أو خامساً في البحوث الزراعية، الأمر الذي لا يتسق مع أولويات الاحتياجات القطاعية، ونقاط الاختناق، التي تعاني منها الزراعة كقيد رئيسي على جهود التنمية المستدامة، سواء من حيث استخدامات المياه، أو معالجة التربة، أو تحسين المحاصيل، وغيرها، رغم أهمية، بطبيعة الحال، الاهتمام بالتخصصات العلمية الأخرى غير الزراعية.

إذا ما تم الاعتماد على إحصاءات المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، (ويبو WIPO)، في مجال إحصاءات براءات الاختراع للدول العربية، للفترة (1980-2011)، وحسب مقدم طلب الاختراع (مقيم أو غير مقيم)[2]، فإنه يُلاحظ، أن النسبة الغالبية في براءات الاختراع المقدمة للتسجيل من قبل الدول العربية، هي لغير مقيمين، حيث شكلت هذه النسبة، في عام 2011، حوالي (89.5%) في حالة الجزائر، و(72%) في مصر، و(90%) في الأردن، و(64.9%) في السعودية، في حين وصلت هذه النسبة إلى (5.5%) في حالة تركيا، و(36.8%) في النرويج، لنفس العام. (محسوبة من الجدول رقم 9.3).

أن النسبة الغالبية في براءات الاختراع المقدمة للتسجيل من قبل الدول العربية، هي لغير مقيمين، حيث شكلت هذه النسبة، في عام 2011، حوالي (89.5%) في حالة الجزائر، و(72%) في مصر، و(90%) في الأردن، و(64.9%) في السعودية، في حين وصلت هذه النسبة إلى (5.5%) في حالة تركيا، و(36.8%) في النرويج، لنفس العام.

وتثير مثل هذه النسب أسئلة مهمة مرتبطة بالاعتبارات التنموية العربية، لعل من أهمها، أن أغلب براءات الاختراع لا تتم من قِبل "المقيمين" في تلك الدول، بل من قبل "غير المقيمين"، مما يعكس فارق النسب بين الدول، التي تتبنى العامل المهاجر كجزء من قوة عملها، وباعتباره كمواطن، مثل التجربة الأمريكية، وليس كـ«غير مقيم»، لا يندمج في قوة العمل، وفي المجتمع المحلي العربي. (حيث تتسم إقامته بقصر الفترة).

وتعتبر مثل هذه الاعتبارات غاية في الأهمية، في مجال دمج الاعتبارات العلمية والتعليمية ضمن منظومة آليات عمل التنمية العربية، إن زيادة نسبة "المقيمين في تسجيل براءات الاختراع العربية، (غير المتجسدة حالياً)، سوف تعني أن هؤلاء العلماء سوف يكونوا جزءً لا يتجزأ (بعد اكتسابهم حق المواطنة، والمشاركة الكاملة في صياغة التوجهات التنموية المستقبلية) من الدراسات والمناظرات، التي من المفترض أن تعمل تحت مظلة الجمعيات العلمية، وبالتالي تساهم في صياغة السياسات الاقتصادية، ذات العلاقة بأولويات البحث وبراءات الاختراع، وبالشكل الذي يوجه نحو نقاط الاختناق القطاعية. إن الاستمرار بما أسماه (زحلان ، 2012) «الإسقاط الجوي للجامعات الأجنبية، وبأعداد كبيرة"، في البيئة العربية، سوف لن يساعد كثيراً في حل المشاكل التنموية العربية، فمن ناحية، لا تستطيع هذه الجامعات من تحريك من يُعتّد به من العلماء العرب، من البيئة الأجنبية إلى البيئة العربية، وتعتمد هذه الجامعات، بدلاً من ذلك على متعاقدين لآجال قصيرة، ومن ناحية أخرى، فإن الجامعات الأجنبية يصعب عليها الاندماج (العضوي) في مشاكل البيئة العربية، (التي تحتاج إلى عقود طويلة من الاندماج)، وبالتالي، فإنه يصعب عليها توفير الحلول المتسقة مع هذه البيئة، ومعروف عن الجامعات العربية ومراكز بحوثها، أنها مندمجة، وبشكل كبير في المجتمعات المضيفة لها.

إن هذا الوضع الخاص بالبحث العلمي، وبراءات الاختراع، السائد في الدول العربية، والمشار إليه

أعلاه، لا يأتي من فراغ، وبالتالي، لا بد أن يعكس، بطريقة أو بأخرى، العديد من الأوضاع العلمية السائدة في هذه الدول، فإذا ما تم مقارنة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ذات المعلومات المتوفرة، فإنه يُلاحظ، أن هذه النسبة متواضعة جداً قياساً بالدول المصنّعة حديثاً، أو دول نفطية أوروبية، وتعتبر تونس في هذا المجال من أفضل الدول العربية، (0.41%) في عام 2000، مقابل (1.10%) في عام 2009، تليها المغرب (029%) في عام 2000، مقابل (0.64%) في عام 2009، ثم الأردن (0.34%) في عام 2000، مقابل (0.21%) في عام 2009، أما بقية الدول العربية، فتقل نسبها عن النسب أعلاه ولنفس الأعوام. (UNESCO, (2010) and (WDI website. بمقارنة هذه النسب مع ما يناظرها من دول المقارنة الأخرى، فإنه يلاحظ مدى تواضع الأداء العربي في هذا المجال، فقد وصلت هذه النسب في حالة كوريا الجنوبية إلى (2.30%) في عام 2000، يقابلها (3.74%) في عام 2010، وفي سنغافورة (1.85%) و (2.42%) في عامي 2000 و2009، وفي الصين (0.90%) و(1.70%) لنفس العامين، بصرف النظر عن نسب الولايات المتحدة التي وصلت إلى (2.75%) و(2.82%) في عامي 2000 و 2008 (Ibid.)، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن بيانات الإنفاق على البحث والتطوير، قد لا تعكس واقع البحوث، ذلك لإمكانية احتوائها على مبالغ غير موجهة لبحوث، بقدر ما هي موجهة لمؤسسات تصنيف بحثية.

كما كانت هذه الأوضاع التعليمية العربية، أيضاً، نتاج سلوك مؤشر بحثي آخر، ألا وهو، حصة كل مليون من السكان من الباحثين، التي وصلت إلى أرقام متواضعة جداً في الدول العربية، (خاصة إذا ما عُلم بأن البحث النظري وإسقاطاته التطبيقية، هو المصدر الرئيسي لحل المشاكل التنموية)، فاستناداً إلى عام 2007 وهو آخر عام متاح عنه إحصاءات، فقد وصلت أعلى حصة في حالة تونس إلى (2761 باحث)، ثم مصر (1198 باحث)، ثم المغرب (910 باحث)، ثم الجزائر (420 باحث)، ويناظر هذه الحصة في الولايات المتحدة (4663 باحث)، وكندا (4260 باحث)، وسنغافورة (6088 باحث)، وكوريا الجنوبية (4627 باحث). (UNESCO, 2010).

وفي ظل دعوة برامج الإصلاح الاقتصادي، الممولة من مؤسسات التمويل الدولية، لتعزيز دور القطاع الخاص، باعتباره القطاع الرائد لقيادة جهود التنمية، من وجهة نظر هذه البرامج، إلاّ أن مساهمته في تكاليف البحث والتطوير تعتبر متواضعة. يقع العبء الأكبر على كاهل الحكومة، ومؤسسات التعليم العالي الحكومية، فقد وصلت نسبة مساهمة الحكومة، والتعليم العالي إلى إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، في آخر عام متاح عنه معلومات، وهو العام 2007، إلى (100%) في حالة دولة الكويت، و (78%) في المغرب، و (66.3%) في السودان، و (85.6%) في سوريا، . علماً بأن نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا الإنفاق، تصل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (72.6%)، وكندا (54.2%)، والنرويج (53.8%)، وكوريا الجنوبية (76.2%)، وسنغافورة (66.8%)، وماليزيا (84.9%). (Ibid.). علماً بأن القطاع الخاص في بعض الدول العربية المنتجة للنفط، لا يخضع لدفع ضرائب الشركات، الأمر الذي كان من الأحرى أن يعوّض بمساهمات فعّالة بالبحث والتطوير.

تعتبر نسب الإنفاق العربي على البحث والتطوير، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متواضعة حيث تصل أقصاها في حالة تونس، عام 2010، حوالي (1.10%).

تنخفض حصة كل مليون من السكان العرب من الباحثين لتصل إلى أعلى حصة، عام 2007، في تونس (2761 باحث)، مقارنة بـ (6088 باحث) في سنغافورة.

4.2.3. انعكاسات نوعية التعليم السائدة على الاقتصاد المعرفي العربي:

سبق وأن تم الإشارة في الفصل الثاني المتعلق بالصناعة التحويلية، إلى علاقة الأداء المعرفي العربي بالاحتياجات الصناعية، لاسيما الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمتوسط، ويرتبط هذا الأداء ارتباطاً وثيقاً بنوعية التعليم السائد في الدول العربية، ويتضح أنه من ضمن (17) دولة عربية مشمولة بإحصاءات مؤشرات الاقتصاد المعرفي، حققت ثماني دول تحسناً في الرقم الإجمالي (قطر، السعودية، ومصر، ولبنان، واليمن، والجزائر، وسوريا، وتحسن ضئيل في حالة الأردن، بمقدار مرتبة واحدة) بين عامي 2000 و2012، حيث حققت كافة الدول الأخرى، (9 دول) تراجعاً بين (2–16 مرتبة)، كما أن أداء إقليم الدول العربية، (الذي يقع ضمن دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا) يعتبر الخامس ضمن ثمانية أقاليم، بالإضافة إلى كون الدول العربية أقل من المتوسط العالمي، (4.74) مقارنة بـ (5.12). (الجدول رقم (10.2)، الفصل الثاني).

تسعى عدد من الدول العربية في خططها التنموية، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية (ضمن أولوياتها) إلى خلق "نظام تعليمي رفيع المستوى"، وإيجاد "اقتصاد معرفي تنافسي" وإعادة هيكلة قوة العمل، لتتسق مع تطلعات الاقتصاد المعرفي"، وتحقيق النمو المتوازن، من خلال "تهيئة الظروف المناسبة للوصول إلى الاقتصاد المعرفي".

لقد انتهجت عدد من الدول العربية في خططها التنموية، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية (ضمن أولوياتها الاستراتيجية الثانية والرابعة) مبادئ خلق "نظام تعليمي رفيع المستوى"، وإيجاد "اقتصاد معرفي تنافسي" (مجلس الوزراء الاتحادي، بدون تاريخ)، وكذلك دولة قطر، التي أوردت في "استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر" أهمية تنويع مصادر الدخل، من خلال "تنمية الاقتصاد المعرفي والأعمال المعرفي"، وإعادة هيكلة قوة العمل، لتتسق مع تطلعات الاقتصاد المعرفي"، وتحقيق النمو المتوازن، من خلال "تهيئة الظروف المناسبة للوصول إلى الاقتصاد المعرفي". (الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2011)، وأيضاً ما ورد في توجهات خطة المملكة العربية السعودية التاسعة مثل، "دعم التوجه القائم على المعرفة"، وتخصيص فصل كامل بالخطة، الفصل الخامس، حول "الاقتصاد القائم على المعرفة". (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2009). بالإضافة إلى ما ورد في الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، (2011–2012)، حيث تمت الإشارة في القسم الأول، وضمن المحور الرابع للرؤية المستقبلية، إلى "التنمية المعرفية"، ضمن "بناء وتنمية القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا». (موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013).

5.2.3. التعليم والبطالة في الدول العربية:

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل، التي تواجه الإدارة الاقتصادية العربية، خاصة عند فئة الشباب (15–24 سنة). تشير إحصاءات منظمة العمل الدولية، بأن العالم يواجه مشكلة جادة في بطالة الشباب، التي يصل معدلها أحياناً على المستوى الدولي، إلى أربعة أضعاف معدل بطالة الكبار، (25 فأكثر)، وأن العالم يشهد ما يقدّر بحوالي (75) مليون شاب، يبحث عن فرصة عمل. (ILO website).

ونظراً لأهمية بطالة الشباب، باعتبارها أحد المسببات الرئيسية لعدم الاستقرار الاجتماعي، التي يصل معدلها الإجمالي إلى (27.0%) على مستوى الدول العربية (التي تعادل حوالي أكثر من مرتين ونصف معدل البطالة الإجمالي البالغ، (10.2%)، (UNDP, 2013) ، فقد عقدت الهيئة الحاكمة لمنظمة العمل الدولية في 21 آذار/ مارس 2011 جلسة خاصة، خصصت لضمان المستقبل الأكثر

إنصافاً في العالم العربي، (ILO, 2011)، علماً بأن بطالة الإناث الشباب، تمثل حوالي (31.5%)، إضافة إلى أن نسبة مساهمة هؤلاء الإناث في أسواق العمل، تعتبر من أقل النسب المساهمة في العالم، (ILO, 2011). وتتراوح معدلات بطالة الشباب في الدول العربية بين أعلى معدل في العراق (43.5%)، ثم الأراضي الفلسطينية المحتلة (40.2%)، تليها مصر (30.7%) ثم تونس (30%)، وتصل إلى أقل معدل في قطر (1.2%)، ثم الإمارات (12.1%)، مقارنة بمعدل يصل إلى (12.6%) على مستوى العالم، ذلك لعام 2011، ويلاحظ أيضاً بأن بطالة الشباب الإناث في الدول العربية، تفوق ضعفين أو أكثر (ما عدا في حالات المغرب، ولبنان ، والعراق أساساً) بطالة الذكور. (الشكل رقم 2.3).

نظراً لعدم توفر إحصاءات تغطي أكثر الدول العربية عن "فترة التعطل Unemployment Duration"، فسوف يعتمد تقرير المعهد على المعلومات المتاحة عن جمهورية مصر العربية، وتونس. تشير الأرقام المصرية الواردة في (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013) إلى أن نسبة المتعطلين الذين مضى على تعطلهم ثلاث سنوات فأكثر، تبلغ حوالي (40.5%) من إجمالي عدد المتعطلين، ونسبة المتعطلين لسنتين (18%)، ولسنة (30.2%)، ولأقل من سنة (11.3%)، ذلك وفقاً لإحصاءات الربع الرابع من عام 2012. تمثل نسبة العاطلين لفترة ثلاث سنوات وأكثر ممن يحملون مؤهلاً جامعياً (37.1%)، وممن يحملون ثانوية عامة (50.1%)، في حين تقل هذه النسبة لتصل إلى (15.9%) للمؤهل أقل من المتوسط، ولتصل إلى (17.1%) لمن يقرأ ويكتب، وإلى (23.9%) للأمي.

أما في حالة تونس، فوفقاً لإحصاءات العام 2011، فإن أغلب المتعطلين هم، من فئة التعليم العالي، (الجامعي وما فوقه)، حيث يمثلون (32.9%) من إجمالي عدد العاملين، يليه حملة الشهادات الثانوية (41.0%)، ثم الابتدائية (22.0%)، والنسبة المتبقية هم من الغير المؤهلين تعليمياً (1.41)، أما فترة التعطل فهناك (66.1%) متعطلين لأقل من سنة، و (21.1%) بين سنة إلى سنتين، و (7.1%) من سنتين إلى ثلاث، و (5.7%) أكثر من ثلاث سنوات (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011).

إن بطالة الشباب، وتركز البطالة في الفئات المتعلمة، في الحالات العربية المشار إليها أعلاه، قد تفاقمت جنباً إلى جنب مع تطورات أخرى، الأمر الذي جعل من مشكلة هذه البطالة أحد الأسباب الرئيسية لحالات عدم الاستقرار الاجتماعي، الذي شهدته بعض الدول العربية مؤخراً (بالإضافة إلى أسباب أخرى، قد لا تقل أهمية عن تفاقم مشكلة ندرة فرص العمل، التي تخرج عن نطاق تقرير المعهد). يُذكر من هذه التطورات، اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، للمنطقة العربية ذات العجز المالي، نحو الانخفاض. (بعد أن كانت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية، قد وصلت إلى حوالي (44.8) مليار دولار، للفترة (1990-1994)، فقد انخفضت إلى حوالي (36.9) مليار دولار خلال الفترة (2000-2004)). (صندوق النقد العربي وآخرون، 2012). كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل حاد، فعلى سبيل المثال، انخفض صافي هذا التدفق، في مصر، من (2089.6) مليون دولار في عام 2011/2010، إلى (217.7) مليون دولار في عام 2012/2011، (Central Bank of Egypt, 2012)، وانخفاض حاد في الصادرات، وقد ازداد هذا الوضع تفاقماً،

يشهد العالم مشكلة جادة في بطالة الشباب، التي يصل معدلها أحياناً على المستوى الدولي، إلى أربعة أضعاف معدل بطالة الكبار، وأن العالم يشهد ما يقدّر بحوالي (75) مليون شاب، يبحث عن فرصة عمل.

تصل فترة التعطّل لمدة ثلاث سنوات وأكثر في بعض الدول العربية إلى (40.5%) من إجمالي المتعطلين عام 2012، ونسبة المتعطلين لسنتين (18%) لنفس العام.

إذا ما تم إضافة الانكماش الكبير في فرص العمالة في الدول الأوروبية، بعد الأزمة المالية نهاية عام 2008، وحتى الآن تقريباً، لاسيما، وأن العديد من هذه الدول كانت صمام الأمان للعديد من أسواق العمل العربية، من خلال هجرة العمالة.

قامت الدول العربية بسبب تنامي مشكلة البطالة بإصدار «العقد العربي للتشغيل»، وكذلك «مبادرة التعليم من أجل التشغيل».

وتعتبر مشكلة البطالة تحدياً أساسياً، وجوهرياً، أمام متخذي القرارات السياسية والاقتصادية، في الدول العربية، خاصة ذات الخبرة التاريخية في هذه المشكلة، ذلك في ظل التزايد المتوقع في عدد السكان، من (369.9) مليون نسمة تقريباً، في 1 كانون الثاني/ يناير 2013، (مجمعة من الإحصاءات الوطنية)، إلى (598.1) مليون نسمة في عام 2050، (UNDP, 2013)، الأمر الذي حدا بالدول العربية إلى إصدار «العقد العربي للتشغيل»، (أنظر، الإطار رقم 2.3))، وكذلك، (الإطار رقم (3.3)، حول، «مبادرة التعليم من أجل التشغيل»، للبنك الإسلامي، ومؤسسة التمويل الدولية)، علماً بأن الضغوط السكانية ستمثل أحد أدوات الضغط على أسواق العمل، (رغم أهمية القول، بأن الإدارة الاقتصادية الرشيدة يمكن أن تتعامل مع الضغوط السكانية بكفاءة، في حالة القدرة على الابتكار وخلق السلع والخدمات التنافسية، وما يتبع ذلك من استيعاب لهذه الضغوط، رغم أهمية جعلها تعمل في إطار خاضع للسيطرة)، حيث تواجه الدول العربية تحولاً سكانياً، يتمثل في الانخفاض السريع بمعدل الخصوبة، (انخفض هذا المعدل من 6.8، على شكل عدد الأطفال لكل امرأة، للفترة (1975–1995)، إلى 3.6 للفترة (2005–2010))، (UNDP, 2013)، الأمر الذي نتج عنه تغير في الهيكل العمري للسكان، ونمو في فئة السكان في سن العمل «Working-age Population"، مما يمثل تحدياً رئيسياً أمام توفير فرص عمل للنمو غير المسبوق، للداخلين الجدد بأسواق العمل.

الإطار رقم (2.3)، العقد العربي للتشغيل 2010–2020

انطلاقاً من توصيات مؤتمر القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت في عام 2009، وبشرم الشيخ، جمهورية مصر العربية في عام 2011، المتعلقة بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة، فقد أقرت الدورة السابعة والثلاثين لمنظمة العمل العربية، المنامة، مملكة البحرين، 6–13 آذار/ مارس 2010، وثيقة "العقد العربي للتشغيل للفترة (2010–2020)"، وتمثل الوثيقة عهداً عربياً تضامنياً للتشغيل، تعمل الحكومات العربية على تحقيقه قبل نهاية عام 2020، من حيث تخفيض معدل البطالة إلى النصف، في جميع الدول العربية، وتخفيض نسبة المشتغلين، ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف.

كما دعت الوثيقة إلى رفع معدل نمو الإنتاجية، بنسبة (10%)، خلال فترة العقد، في جميع الدول العربية، وتوفير البيئة اللازمة لرفع هذه الإنتاجية وفق المعايير الدولية. وتحسين نوعية التعليم بشكل عام، والتعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب، بشكل خاص، ورفع نسبة الملتحقين بهذا التعليم إلى (50%)، كحد أدنى من الملتحقين بالتعليم بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، وكذلك الاهتمام ببرامج إعادة التدريب والتأهيل، بالإضافة إلى اهتمام الوثيقة بالتنمية الاجتماعية، جنباً إلى جنب بالتنمية الاقتصادية، وتوجيه اهتمامات صناديق التنمية العربية لخدمة هذه الاهتمامات، والعمل، أيضاً، على تشجيع الاستثمارات البينية العربية، وتسهيل انتقال العمالة بين الدول العربية، وتمويل برامج منظمة العمل العربية، التي تهدف للحدّ من البطالة.

كما شهدت الوثيقة على عدد من المبادئ والمنطلقات، التي تخدم تحقيق متطلبات الوثيقة، منها نشر، وتعميم أهداف العقد العربي للتشغيل، ومحتوياته ومتطلباته، وتشير ثقافة العمل والوعي بأهميته، وأهمية العمل للحساب الخاص، والسعي إلى تحقيق الاقتصاد المعرفي، في ظل التحديات التي تفرضها العولمة.

المصدر: (منظمة العمل العربية، 2010).

6.2.3. نحو تعليم يخدم الحصول على فرص عمل:

من الإنجازات التي تفتخر بها العديد من الدول العربية، وعلى مستوى الدول العربية ككل، هو ما حققته من معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، الذي وصل إلى حوالي (5%) في العقد الأول من القرن الجاري، وهو بالتأكيد أعلى من معدل النمو

الإطار رقم (3.3)، مبادرة "التعليم من أجل التشغيل" للبنك الإسلامي للتنمية (IDB)، ومؤسسة التمويل الدولية 2011 ،(IFC)

ينظر لهذا النوع من التعليم على أنه، «التعليم الذي يهدف إلى تحسين فرص العمل»، وقد شملت هذه المبادرة استبيان آراء أكثر من (1500) صاحب عمل، و (1500) شاب، وغطت ثماني دول عربية هي: الجزائر، ومصر، والعراق، والمغرب، وعمان، والسعودية، واليمن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وأشارت المبادرة إلى عدد من التحديات، التي يواجهها سوق العمل والتعليم، فهناك أولاً، ارتفاع نسبة بطالة الشباب، خاصة بين الإناث. ثانياً، انخفاض معدلات مشاركة الشباب في قوة العمل، التي تعتبر أقل من المعدل الدولي. ثالثاً، هناك خسائر ناجمة عن بطالة الشباب، تقدر بحوالي (40-50) مليار دولار سنوياً، على مستوى العالم العربي ككل، وتعادل هذه الخسارة حوالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مثل تونس ولبنان. رابعاً، سوف تمارس زيادة عدد الشباب في الدول العربية حقوقاً متزايدة، على أسواق العمل مستقبلاً، ذلك لأن حوالي ثلث مجموع السكان العربي هم تحت سن الخامسة عشر، حالياً، والثلث الثاني لمن هم بين (15-29 سنة). بناءً عليه، سيلتحق عشرات الملايين من الشباب بقوة العمل العربية، خلال العشر سنوات القادمة، وبالتالي، فهم بحاجة إلى فرص عمل، سواء في أوطانهم، أو في الدول المضيفة الأخرى.

لذا، فإن المبادرة تركز على مفهوم «التعليم من أجل التشغيل»، وبناء على المقابلات التي أجرتها المبادرة، فقد أوضحت أن نسبة الموظفين حديثي التخرج ممن يملكون المهارات اللازمة عند التعاقد، بلغت الثلث، (وهو معدل منخفض، قياساً بأقاليم العالم الأخرى)، الأمر الذي يستلزم من أصحاب العمل إعادة تأهيل هؤلاء الموظفين الجدد. في حين يرى ثلث الشباب، المشمولين بالاستبيان، أن التعليم الذي تلقوه كان كافياً لتأهيلهم للانضمام لسوق العمل، وفي المغرب حوالي ثلث الشباب، تحت الاستبيان، إلى استعدادهم لرفع تكاليف تعليمهم إذا كان ذلك سيؤدي إلى حصولهم على فرص عمل أفضل.

تشير المبادرة، «خدمة للتعليم من أجل التعليم»، إلى أهمية التدريب والتعليم المهني، الذي يستغرق عادة بين (1-2 سنة)، ما بعد الثانوية، ويستوعب حالياً حوالي (20%) من طلبة الثانوية في التعليم الرسمي العربي، وتشترط المبادرة لنجاح هذا النوع من التدريب والتعليم (المهني)، أولاً، مشاركة الأنشطة الاقتصادية في برامج هذا التعليم، وفرص التدريب، والبحوث المستمر، ثانياً، الاعتراف بمؤهلات هذا التعليم، وتوفير وظائف بأجور جذابة.

تقترح المبادرة، في مجال التعليم الجامعي، أولاً، التعاون بين الأنشطة الاقتصادية والجامعات. ثانياً، الربط بين الدراسة الأكاديمية والتطبيقية. ثالثاً، مشاركة الطلبة في برامج التدريب العملي أثناء الدراسة. رابعاً، توفير الجامعات، للدارسين غير المتفرغين، برامج نهاية الأسبوع، أو عبر الإنترنت، لتحسين وتحديث القدرات.

أما في ما يخص أصحاب خدمات التعليم الخاص، فترى المبادة أن هناك فرصاً هائلة، (سواء للمؤسسات الساعية للربح، أو غير الساعية للربح، أو الشركات التي تسعى لتريب موظفيها)، للاستثمار في التعليم الموجه للحصول على فرص للعمل، ذلك من خلال، أولاً، تقديم خدمات التعليم والتدريب، والتوسع في المتاح. ثانياً دعوة المؤسسات الدولية التعليمية، ذات الخبرة، للعمل في الدول العربية، وبالشكل الذي يتسق مع احتياجات الأسواق العربية. ثالثاً، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

بقدر تعلق الأمر بأصحاب الأعمال، فإن المبادرة ترى أن هناك دوراً لهؤلاء، يتمثل في، أولاً، توفير فرص عمل مباشرة للشباب، ممن يعانون من تواضع في المهارة والخبرة، ومن خلال برامج التأهيل والتدريب المسبقة. ثانياً، من خلال إبرام شراكات فردية مع مقدمي خدمات التعليم، بما في ذلك الإعداد لعمل هيئة التدريس بعمل جزئي، ومختبرات المحاكاة، وغيرها. ثالثاً، قيام القطاع الخاص، وبالتنسيق مع الحكومة، بإجراء شراكات مع الأنشطة الاقتصادية، لتدريب الشباب بهدف دمجهم بالعمل لاحقاً.

أما المهام التي تقترحها المبادرة للحكومة والقطاع العام فتتجسد في، أولاً، وضع معايير صارمة لجودة التعليم، سواء في المناهج، أو في اختيار المدرسين، أو في المختبرات، وغيرها. ثانياً، ضمان التمويل المستدام، سواء على شكل قروض، أو منح، أو التكفل به، وغيرها. ثالثاً، توفير شفافية المعلومات والموائمة بين الشباب، وأصحاب العمل ومؤسسات التعليم، لما يمثله فقدان الشفافية من آثار سلبية في مجال ضياع الفرص المتاحة.

أخيراً، وليس آخراً، يمكن أن يقوم المجتمع المدني بعدد من المهام منها، أولاً، المساهمة في تغيير القيم السائدة في المجتمع ضد ممارسة بعض المهن، والمكانة الاجتماعية للعمل المهني. ثانياً، الكشف عن مواطن القصور في أي ممارسة تعليمية لا تخدم دور التعليم. ثالثاً، دعوة الموسرون للتبرع وزيادة هباتهم لصالح التعليم من التشغيل.

المصدر: IFC and IDB, 2011.

على المستوى العالمي، والبالغ حوالي (2.5%)، (محسوبة من WDI website). إلاّ أن هذا الإنجاز، الكمّي، عادة، ما يصطدم بحقيقة ارتفاع معدلات البطالة الإجمالية، أو بطالة الشباب، وبالمعدلات الواردة أعلاه، بالإضافة إلى انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل، خاصة بين الشباب، التي تبلغ على مستوى الدول العربية حوالي (36%)، مقارنة بالمتوسط العالمي، البالغ (52%)، ويقل هذا المعدل في حالة الإناث، ويرتفع في حالة الذكور. (UNDP، 2010).

من الأهمية بمكان أن يوجه التعليم لخدمة أهداف الحصول على فرصة عمل. وحتى تتجسد أهمية التعليم الموجه للحصول على فرصة عمل، فلابد من إعادة توزيع تخصصات الخريجين، لتتسق مع هيكل الطلب السائد في أسواق العمل.

كما أن معدل مشاركة قوة العمل الشابة من الإناث تزيد قليلاً عن (13%) في عام 2012، ويعتبر هذا المعدل الأقل، مقارنة بأقاليم العالم المختلفة، ويقل عن المعدل المناظر للذكور بحوالي (30%)، في حين وصل معدل مشاركة قوة عمل الإناث (15–29 سنة)، إلى حوالي (18.7%) في عام 2012، مقارنة بـ (74.3%) للذكور، (أي أن المعدل الأول يقل عن الثاني بحوالي 55.5%)، علماً بأن التعليم بوضعه الحالي، لا يعتبر حلاً سحرياً، لزيادة مشاركة الإناث المتعطلات الحاصلات على الشهادة الجامعية، واللاتي يمثلن حوالي (60%)، في بعض الدول العربية، من إجمالي المتعطلات الإناث (ILO, 2013). كما تعتبر بطالة المتعلمين مرتفعة، بالإضافة إلى طول فترة تعطلهم، كما تم الإشارة إليه سابقاً، أضف إلى ذلك، أن الاستثمار في التعليم لا بد وأن ينعكس على زيادة إنتاجية العامل، (التي بدورها تنعكس إيجابياً على معدلات النمو والتنمية)، إلاّ أنه يلاحظ، بأن معدل نمو هذه الإنتاجية هو من ضمن الأقل، إن لم يكن الأقل، في العديد من السنوات، حيث وصلت إلى (0.1%) خلال الفترة 2001–2006، وهو الأقل ضمن أقاليم العالم التسعة الأخرى، (الجدول رقم 10.3)، بل إن معدل النمو وصل إلى السالب في عدد من السنوات، وعامي 2009 و 2012.

وبالإشارة إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، وغيرها، تأتي أهمية أن يوجه التعليم لخدمة أهداف الحصول على فرصة عمل، (وهذا بطبيعة الحال لا يلغي أهداف التعليم الأخرى، مثل تعزيز الانتماء والمواطنة والتماسك الاجتماعي، وتعزيز الثقافة العامة واحترام الآخر، وغيرها)، وحتى تتجسد أهمية التعليم الموجه للحصول على فرصة عمل، فلابد من إعادة توزيع تخصصات الخريجين، لتتسق مع هيكل الطلب السائد في أسواق العمل، (أنظر، في ما ورد أعلاه، حول توزيع تخصصات حملة درجة الماجستير والدكتوراه، في الدول العربية). تتأكد حقيقة النتائج المشار إليها سابقاً، في هذا الخصوص، عند مقارنة وضع الدول العربية، كإقليم، يُلاحظ أن معظم تخصصات الخريجين الغالبة في الدول العربية، (ممثلة في الجزائر، مصر، العراق، الأردن، المغرب، عمان، السعودية والأراضي الفلسطينية المحتلة) تتركز في تخصصات التربية، والإنسانيات والعلوم الاجتماعية (68%) تقريباً، ثم الطبية (6%) تقريباً، مع (6%) للتخصصات الأخرى، في حين ترتفع حصة التخصصات العلمية، والفنية والهندسية في حالة دول جنوب آسيا لتصل إلى، حوالي (34%) تقريباً، وفي أمريكا اللاتينية (24%) تقريباً، (IDB and IFC, 2011). أما على مستوى الدول العربية، فإن التخصصات الإنسانية والاجتماعية تفوق بنسبة الـ (50%) في عدد من الدول العربية، وتعتبر لبنان والعراق، من أفضل النسب في التخصصات العلمية، والهندسية والفنية، (أنظر، في تفاصيل توزيع التخصصات بين خريجي الجامعات العربية).

7.2.3. تحسين نوعية التدريب من خلال سياسة "التمهن":

رغم عدم انتشار هذه السياسة في الدول العربية، إلا أن سياسة «التمهن Apprenticeship"، تعتبر واحدة من أهم المجالات المتاحة، لتحقيق هدف التعليم من أجل التشغيل، المشار إليها أعلاه، وتعتبر التجربة الألمانية من أفضل التجارب في هذا المجال، فمن خلال عقود التمهن، يلتحق الشباب ممن لم يكملوا دراستهم الجامعية، بالعمل لدى منشآت صناعية، وغير صناعية، تضمن لهم التدريب المناسب أثناء العمل، علماً بأن هذه العقود تمتد بين (3-7 سنوات)، وتتميز هذه النوعية من العقود، بالإضافة إلى دورها في تنمية المهارات بشكل أفضل من التعليم التقليدي، بالاتجاه نحو خفض تكاليف العمل، (إجمالي تكاليف العمال)، بالإضافة إلى تميزها بانخفاض تكاليف جذب وتجنيد المهتمين، للالتحاق بعقود التمهن، حيث تختفي تكاليف سفر المرشحين، وتكاليف الإعلان، ذلك لكون الراغبين بهذا النوع من التدريب، عادةً ما يبادروا من أنفسهم بالاتصال بأصحاب المشروعات الصناعية، وغيرها، القريبة من مساكنهم، كما أن من مزايا عقود التمهن، أن الأنشطة المتعاملة معها، لا تضطر لدفع أجور أعلى، بهدف جذب عاملين في أنشطة أخرى، ذلك لقيامها بتأهيل المهارات المطلوبة من خلال هذه العقود. (Wagner, 1998). عند الإشارة لتجارب التمهن على المستوى العربي، فإنه يمكن التعرض، أولاً، لتجربة لبنان، فاعتماداً على إحصاءات العام 2010، يسيطر من هم تحت سن (25 سنة) على حوالي نصف مجموع السكان، في حين يمثل من هم ضمن الفئة العمرية (14-25 سنة)، الشباب، حوالي ربع السكان (Abourjeili, 2012)، ويمثل نظام التمهن في التجربة اللبنانية، الشكل الرابع من أشكال التدريب المهني، ويطلق عليه محلياً اسم "النظام المزدوج" أيضاً، (اعتماداً على التجربة الألمانية)، وتتجسد الأشكال الثلاثة الأولى في: برامج قصيرة الأجل بدون مؤهل، وشهادة الكفاءة المهنية، وبراءة الاختراع المهنية.

ويعتمد نظام التمهن اللبناني، والمعتمد على التجربة الألمانية، على الربط المباشر مع احتياجات سوق العمل، ويستغرق ثلاث سنوات. تعتمد السنة الأولى على إعطاء محاضرات في مدارس التدريب المهني، ويقسّم المتدرب وقته في السنتين الثانية والثالث بين مدارس التدريب المهني، (يومين بالأسبوع)، ومواقع العمل في الشركات المجاورة، (ثلاث أيام بالأسبوع)، ويخدم النظام التمهن النظام، أو النظام المزدوج، احتياجات الأنشطة الصغيرة والمتوسطة، التي تطغى على الأنشطة الإنتاجية اللبنانية، وتتجسد هذه الاحتياجات أساساً، في توفير العمالة المدربة والماهرة، بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية.

لتفعيل هذا النظام تم التعاون بين الجهات اللبنانية، وجمعية التعاون الدولي الألماني، منذ عام 1996، وتم في عام 2010 تعزيز هذا التعاون ضمن المبادرة التالية: تعزيز التعليم المهني والفني والتدريب وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالتنسيق مع الاتحاد اللبناني للغرف التجارية والصناعية، والزراعية، على أن يحقق هذا التعاون أهدافه في نهاية آذار/ مارس 2014، ويقدم نظام التمهن اللبناني خدماته المهنية والتدريبية العملية ضمن التخصصات التالية: الكهرباء الصناعية، والميكانيكا الصناعية، وخدمات المطاعم، وميكانيكا

تعتبر سياسة «التمهن»، واحدة من أهم المجالات المتاحة، لتحقيق هدف التعليم من أجل التشغيل، وتعتبر التجربة الألمانية واسقاطاتها العربية في مصر ولبنان والأردن، مثلاً، من أفضل التجارب في هذا المجال، فمن خلال عقود التمهن، يلتحق الشباب ممن لم يكملوا دراستهم الجامعية، بالعمل لدى منشآت صناعية، وغير صناعية، تضمن لهم التدريب المناسب أثناء العمل.

السيارات، والتدفئة والأعمال الصحية والسباكة، والأعمال الخشبية، وإنتاج الكوك، والتشييدات المعدنية، والصيانة، وتعتبر خدمات نظام التمهن اللبناني متاحة في (28) مدرسة حكومية تقريباً، ضمن (115) مدرسة في الجمهورية، ويتم تشغيل أغلبية الطلبة المنتمين لهذا النظام، (حوالي 69% منهم) في الشركات الداخلة ضمن هذا النظام، بعد التخرج مباشرةً. لعل من أهم المشاكل التي واجهها هذا النظام في لبنان، (Ibid.) هي: صعوبة تحديث خبرات المدرّسين والمدربين، وبشكل متواصل مع التطورات الدولية، ذلك من خلال برامج تدريب المدربين، (وهو الأمر النادر حالياً)، بالإضافة على ندرة المدربين على مستوى الشركات، ممن يحملون الخلفية النظرية والتطبيقية في آن واحد. بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بارتفاع نسبة التسرب من النظام، بفعل رغبة بعض المتدربين بعدم العودة لمدارس التأهيل، ساعة استلامهم الأجور من أصحاب الشركات، التي تعتبر أجوراً أقل من تلك التي ستدفعها هذه الشركات، بعد إكمال نظام التمهن.

ورغم أهمية مثل هذه المشاكل، إلا أن نظام التمهن اللبناني نجح في زيادة عدد المتدربين، فقد وصل في عام 2012/2011 إلى (1680) متدرب، بالإضافة إلى دمج حوالي (650) شركة بالنظام. كما وجد حوالي ثلثي الخريجين من النظام فرصاً للعمل، مع رغبة الباحثين في إكمال تعليمهم المهني العالي، كما قام "المعهد الوطني للمناهج والتعليم المهني» (IPNET) اللبناني، بمعالجة مشاكل تدريب المدربين، المشار إليها أعلاه، منذ عام 2011، من خلال إعداد برامج لهذا الغرض.

ويمكن التعرض، **ثانياً**، للتجربة المصرية في مجال التمهن، التي بدأت حديثاً، في عام 1991، ضمن ما يُسمى بمشروع «كول- مبارك»، كشكل من أشكال التعاون الألماني- المصري في مجال حلّ مشاكل البطالة، من خلال التدريب المهني، التي تعرف الآن باسم "التعليم المزدوج"، ويشرف على هذا النظام وزارة التربية والتعليم، كما تم التوقيع مع عدد من الشركاء: «مصلحة الكفاية الإنتاجية» (وزارة الصناعة)، و «وحدة تنفيذ سياسات برنامج التعليم المزدوج»، و «وكالة التعاون الفني الألماني»، و «منظمة إنفنت الألمانية الدولية»، و «منظمة العمل الدولية»، و «المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية والخدمات والوحدات الإقليمية»، و «الاتحاد النوعي للمستثمرين»، و «الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء»، و «مؤسسة تنمية مجتمع الدرب الأحمر»، وآخرون. (الموقع الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية) و (الموقع الإلكتروني لاتحاد مستثمري السادس من أكتوبر، جمهورية مصر العربية).

كما تقدم مصر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ووزارة القوى العاملة والهجرة، بإنجاز برنامج لتحسين "التمهن غير رسمي Informal Apprenticeship"، يغطي تسع محافظات، (أسوان، سوهاج، المنيا، الفيوم، القليوبية، المنوفية، بورسعيد، البحر الأحمر والشرقية)، على أن يغطي هذا البرنامج (6) آلف متدرب، بهدف تشغيل فئة الشباب، ذلك بالتعاون مع كل من وزارة العمل الأمريكية، والوكالة الكندية الدولية، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية، (ILO et al, 2012). يشير التمهن غير الرسمي إلى عملية انضمام شباب إلى مشروع صغير، من خلال الاعتماد على عقد يشير

إلى ضرورة اكتساب مهارات مهنة معينة، من خلال العمل والتعلم، جنباً إلى جنب مع عامل متمرس، ويطلق على هذا الشاب «متدرب مهني غير رسمي»، وبعد انضمام شركة معينة، (مسجلة أو غير مسجلة) إلى برنامج التمهن غير الرسمي، يقوم صاحب العمل بتسجيل المتدربين، (ذوي الأعمار التي تتراوح بين 14-17 سنة)، ثم يتم توقيع عقد التمهن الصادر عن وزارة القوى العاملة والهجرة، التي تقوم، في ما بعد، بتسجيل المتدرب، (على أن يتم تغطية تكلفة التأمين الصحي للمتدرب، من قبل أصحاب العمل، وبدعم من الوزارة المذكورة)، علماً بأن هذا البرنامج يستهدف لاستيعاب (30%) من المتدربات الإناث، و (5%) من ذوي الاحتياجات الخاصة.

يقوم مجلس التمهن غير الرسمي المحلي، (المكون من أصحاب العمل، ووزارة القوى العامة والهجرة، ووزارة التضامن الاجتماعي، وجمعية غير حكومية حسنة السمعة والسيرة، وممثل عن المتدربين) بالإشراف على تنفيذ البرنامج، ويخدم برنامج التمهن غير الرسمي العديد من الجهات المشاركة في آن واحد، فهو يخدم وزارة القوى العاملة والهجرة، من خلال زيادة عقود التمهن، وتحسين الأوضاع القانونية للشباب العاملين في الشركات الصغيرة، الرسمية وغير الرسمية، ويخفض من مخاطر العمل في الشركات الصغيرة. أما من ناحية الشركات الصغيرة، فيقوم البرنامج بزيادة أهميتها في نقل المهارات، وتحقيق حماية اجتماعية للمتدربين، والعمل في هذه الشركات على فرص لتطوير مهاراتها، وحصولها على معلومات، ومساعدات بشأن كيفية تسجيل هذه الشركات وترخيصها. أما على مستوى الشباب، فيوفر التعاقد، الأمن القانوني، والحماية الاجتماعية، وتعتبر شهادة إنهاء برنامج التمهن، والموقعة من جهات ذات مصداقية، ذات قيمة سوقية أعلى، من الشهادات الشفوية السائدة سابقاً، كما يساهم العمل في ظل إجراءات السلامة، بتعزيز أهمية الصحة المهنية، وغيرها من مكاسب. (الإطار رقم 4.3).

لا تزال المعلومات المتاحة في المنطقة العربية عن إحصاءات وجود التمهن متواضعة، ويبدو أن هناك حاجة ماسة لتفعيل وتنظيم الجهود، لتنشيط وتنظيم برامج التمهن، بحيث يتم عقد الاتفاقات مع الجهات الدولية، لاسيما الألمانية، ذات الخبرة الطويلة في عقد هذه البرامج، على أن يتم استهداف تخفيض بطالة الشباب، بشكل خاص، كهدف رئيسي، من تطبيق هذه البرامج، مع اهتمام خاص بالتخصصات التي تتضمنها البرامج، وذات العلاقة بنقاط الاختناق بالعمل الماهر، في مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية، وإصدار الإحصاءات الدورية، كجزء من إحصاءات القوة العاملة والإحصاءات التعليمية، بحيث يمكن تتبع دور برامج التمهن في تخفيض معدلات بطالة الشباب، من ناحية، ومدى معالجتها لمشكلة ندرة العمالة الماهرة في العديد من التخصصات، لاسيما تلك المرتبطة بالتمهن الرسمي، (المرتبط أساساً بالصناعات الكبيرة والمتوسطة، السائدة أساساً في المناطق الحضرية)، والتمهن غير الرسمي، (المرتبط بالصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والسائد أساساً في المناطق الريفية).

من المفيد أن تشمل الإحصاءات المطلوب توفيرها في الدول العربية، في هذا المجال، ضمن مستلزمات عديدة أخرى، على تحديد لنقاط الاختناق في المهن الماهرة، بالإضافة إلى الإحصاءات الخاصة بالبرامج

الإطار رقم (4.3)، نظام التمهن Apprenticeship
الحالة اللبنانية، والمصرية

يطلق على النظام في لبنان اسم "النظام المزدوج"، الذي بدء من خلال التعاون الألماني اللبناني، في عام 1996"، ويطلق عليه في الحالة المصرية، حالياً، اسم "التعليم المزدوج"، الذي بدأ من خلال التعاون الألماني – المصري، منذ عام 1991. يعتمد "النظام المزدوج" اللبناني على دراسة نظرية/مهنية لمدى ثلاثة أعوام، تعتمد الدراسة في السنة الأولى، على إعطاء الخلفيات النظرية للتخصصات المعنية، في حين تعتمد الدراسة في السنتين الثانية والثالثة على العمل لدى الشركات، المتعاقد معها من قبل النظام، على مدى ثلاثة أيام بالأسبوع، والتدريب في المدارس لمدة يومين بالأسبوع، ويشمل نظام التمهن اللبناني عدد من التخصصات هي: الكهرباء الصناعية، الميكانيكا الصناعية، خدمات المطاعم، ميكانيكا السيارات، التدفئة والأعمال الصحية والسباكة، الأعمال الخشبية، إنتاج الكوك، التشييدات المعدنية والصيانة، ومن ضمن شركاء النظام في لبنان، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، والمعهد الوطني للمناهج والتعليم المهني، وجهات أخرى، وعادة ما يضمن خريجو هذا النظام، الوظائف المناسبة مع الشركات الداخلة في النظام أو غيرها، مع تزايد أعداد المستفيدين، والتوجه لحل مشاكل النظام.

أما التجربة المصرية، فتعتمد على الدراسة والتدريب لمدة ثلاث سنوات لخريجي الثانوية المصرية، ويتم التعاقد بين المتدرب، والمكان التدريبي المرشح له من قبل نظام التعليم المزود، الذي قد يكون شركة، أو ورشة، أو مركز خدمة عمل، ولمدة ثلاث سنوات، ويتلقى المتدرب الدراسة النظرية يومين بالأسبوع، وثلاثة أيام من التطبيق العملي في إحدى الشركات، يحصل بعدها المتدرب على شهادة خبرة معتمدة من جمعية المستثمرين، واتحاد الغرف التجارية الألمانية، تقوم الشركات في نهاية مرحلة التدريب بتوقيع عقد تشغيل مع المتدرب، في حالة وجود أماكن شاغرة، وللمتميزين، على أن يقوم النظام بترشيح المتدرب للعمل بإحدى الشركات، في حالة عدم تعيينه في شركة التدريب، ويشمل النظام على التخصصات التالية: صناعة إلكترونية، تركيبات كهربائية، تركيبات ميكانيكية، ميكانيكا المصانع، إصلاح السيارات، صناعة الملابس الجاهزة، مساعد فني إداري وطباعة.

المصدر: (Abourjeili, 2012) و (الموقع الإلكتروني لمركز تنمية الموارد البشرية، بمدينة السادس من أكتوبر).

المتوفرة حالياً، حسب فترة البرنامج، ونسبة الذكور/الإناث المستهدفة للتدريب، وحصة الشباب، ضمن الفئة العمرية (15–24 سنة) المستهدفة بالبرامج، ومدى مساهمة البرامج في تخفيض بطالة هذه الفئة، والتخصصات المغطاة، علماً بأن المجموعة الأوروبية تصدر إحصاءات وتقارير دورية عن حالة التمهن، وبشكل دوري. (أنظر، على سبيل المثال، LSE and Apprenticeship Ambassadors Network, 2010).

يعتبر تحسين التعليم من أهم البدائل لتحسين توزيع الثروة ما بين السكان، خاصة وأن التعليم هو أصل بشري لا يقل أهمية عن الأصل المادي.

8.2.3. التباين في توزيع الدخول والتعليم:

اهتمت أغلب التقارير والدراسات بالفوارق الدخلية، كأساس لقياس التفاوت في توزيع الدخل، في حين اهتم آخرون بتوزيع الثروة (الأصول)، وبيان تأثيرها على التوزيع، إلا أن هناك القليل، نسبياً، من التقارير والدراسات، التي تربط بين الفوارق التعليمية، والمستويات الدخلية. تبرز أهمية التعليم أساساً، في تحسين الأوضاع الدخلية، من حقيقة كون أغلب، إن لم يكن جميع، الفئات الدخلية الفقيرة، لا تمتلك أصول عينية، تساعدها في تحسن أوضاعها الدخلية، وبالتالي فإن التعليم (الذي من المفضل أن تعالج مخصصاته كاستثمارات في أصول) هو الخيار الوحيد، أو شبه الوحيد، للتمكن من صعود سلّم الدخول الأعلى. (أنظر، الإطار رقم (5.3)، حول أهداف اليونيسكو لتحقيق التعليم للجميع).

أصبح التباين في الوضع المعيشي بين البشر، وانعكاساته على النفاذ لفرص التعليم، أمراً ملموساً وواضحاً، فإذا ما تم الاعتماد على مثال مصر، مقارنة بعدد من الدول النامية الأخرى، (أندونيسيا، النيبال وإثيوبيا)، فإنه يلاحظ بأنه لم يحظ اثنان من مجموع كل ثلاثة شبان، من الأسر الفقيرة، بأية فرصة للانخراط بالتعليم، مقارنة بشاب واحد من الأسر الغنية. تسري هذه المقارنة على دولة، أكثر غنى نسبي مثل أندونيسيا، (حيث يلتحق أغلب الأطفال بالمدارس) حيث لم يلتحق (80%) من الشباب بين سن (15–19 سنة)، من الأسر الفقيرة بالتعليم الثانوي، ولا بالتعليم الجامعي، مقارنة بأقل من (12%) في حالة الأسر الغنية. (UNESCO, 2012). كما يلاحظ، أيضاً، من الشكل رقم (3.3)، في حالة مصر، الدولة العربية المشمولة بالمقارنة)، أن واحداً من ثلاثة فقراء لا يلتحقون بالمدرسة الابتدائية، مع شبه احتكار للفئة الغنية في المرحلة الثانوية العليا، وحتى بالنسبة للفئات الدخلية الأغنى، لا يضمن التعليم وظيفة جيدة.

ويلاحظ، أيضاً، من خلال المقارنات بين الحالة المصرية دول نامية أخرى، (الشكل رقم 4.3)، أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع مع تقدم ارتفاع مستويات التعليم، ويكمن تفسير ذلك في حقيقة أن أعداداً متزايدة من التلاميذ ذوي الخلفية الفقيرة والمحرومة، في حاجة للعمل، لتعزيز دخل الأسرة المعيشية، وقد يلتحق كافة الأطفال بالمرحلة الابتدائية، ولكن لا تصل أغلبيتهم للمرحلة الثانوية، في حين تصل أغلبية هؤلاء الأطفال للمرحلة الثانوية في حالة الأسر الميسورة، (في حالة مصر، كما هو بالشكل رقم 4.3)، ليصل إلى المرحلة الثانوية العليا حوالي الثلث فقط من النسبة التي تفوق (90%)، من الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية.

الإطار رقم (5.3)، الأهداف الستة لليونسكو، لتحقيق التعليم للجميع، بحلول عام 2015، والمقرّة من اليونسكو، في 26–28 ابريل 2000، دكّار، السنغال

الهدف الأول: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي.

الهدف الثالث: حاجة التعليم لدى الشباب والراشدين.

الهدف الرابع: تحسين مستوى التعليم لدى الكبار.

الهدف الخامس: تقييم التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم.

الهدف السادس: نوعية التعليم.

المصدر: (UNESCO, 2000).

وتدفع ظاهرة الحاجة والفقر بالعديد من الأطفال إلى التواجد بالعمل، بدلاً من المدرسة، ووفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية، والأجهزة المحلية في مصر، لعام 2010، فإن عدد عمالة الأطفال (5–17 سنة) بلغ حوالي (1,80) مليون طفل، منهم (1.38) مليون من الذكور، و (419) ألف من الإناث، ويتركز أغلبهم في الفئة العمرية (5–11 سنة). أما في ما يتعلق بالحالة العراقية، كمثال آخر، فيلاحظ أنه في عام 2011، بلغت نسبة عمالة الأطفال بين الفئة العمرية (5–14 سنة)، (6%) كإجمالي، وارتفعت هذه النسبة في المحافظات الجنوبية، بين (14–15%)، وانخفضت في المحافظات الشمالية إلى (2%)، ووصلت هذه النسبة الإجمالية في حالة الإناث إلى (5.4%)، وفي حالة الذكور إلى (7.3%). (UNICEF, 2012). ويوضح الجدول رقم (9.4)، ملحق الفصل الرابع، نسب الأطفال العاملين في عدد من الدول العربية حسب توفر المعلومات خلال الفترة 2000–2009،

يلاحظ، من خلال المقارنات بين الحالة المصرية دول نامية أخرى، أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع مع تقدم ارتفاع مستويات التعليم، ويكمن تفسير ذلك في حقيقة أن أعداداً متزايدة من التلاميذ ذوي الخلفية الفقيرة والمحرومة، في حاجة للعمل، لتعزيز دخل الأسرة المعيشية، وقد يلتحق كافة الأطفال بالمرحلة الابتدائية، ولكن لا تصل أغلبيتهم للمرحلة الثانوية، في حين تصل أغلبية هؤلاء الأطفال للمرحلة الثانوية في حالة الأسر الميسورة.

بلغت نسبة عمالة الأطفال، في العراق عام 2011، بين الفئة العمرية (5–14 سنة)، (6%) كإجمالي، وارتفعت هذه النسبة في المحافظات الجنوبية، بين (14–15%)، وانخفضت في المحافظات الشمالية إلى (2%)، ووصلت هذه النسبة الإجمالية في حالة الإناث إلى (5.4%).

حيث يلاحظ أن أكثر الأوضاع سوءاً، هي، في الصومال، جزر القمر، موريتانيا واليمن، ثم العراق، بالإضافة إلى ذلك، فعادةً ما تكون الفجوة التعليمية بين الإناث والذكور متأثرة بالفوارق الدخلية، كما هو موضح بالشكل رقم (5.3). تشير المعلومات المتاحة عن بعض الدول النامية، ومن ضمنها دولة عربية، المغرب، أن تفاقم التفاوت حسب النوع الاجتماعي (ذكور/إناث)، يتأثر بسبب التفاوت في الثروات والدخول، وتشير هذه المعلومات، (UNESCO, 2012)، الواردة في الشكل رقم (5.3)، إلى تقسيم الدول المشمولة إلى ثلاث فئات: أولاً، وضع الذكور أسوأ من الفتيات بين الأسر الفقيرة، ثانياً، وضع الإناث أسوأ من الذكور بين الأسر الفقيرة، (حالة المغرب)، ثالثاً، وضع الإناث أسوأ من الذكور بين الأسر الغنية، وفي حالة الدول التي تسجل تقدم في مجال تأثير الثروة والدخل على التعليم، حسب النوع الاجتماعي، (منها المغرب بالإضافة إلى باكستان والهند وتركيا)، فإنه يلاحظ أن هناك نسبة كبيرة من شباب الأسر الغنية، ممن هم في وضع يمكنهم من الحصول على مهارات تعليمية أساسية، بغضّ النظر عن النوع الاجتماعي، ويحصل التمييز حسب هذا النوع، في الأسر الغنية، ينعكس الحال في حالة الدول النامية الأخرى، (عدا المغرب وبقية الدول المشمولة في مجموعتها)، مثل حالة أثيوبيا، والدول المشابهة لها، (يلتحق واحد من كل 6 تلاميذ تقريباً بالمرحلة الثانوية الدنيا)، حيث يصل عدد قليل جداً من الذكور والإناث من الفئات الأكثر فقراً، إلى هذه المرحلة (الثانوية الدنيا)، وفي مثل حالة هذه الدول، فإن هناك حاجة لاتخاذ القرار الخاص حول أي من الأطفال سيلتحقون بالمدارس، (حتى ضمن الأسر الغنية)، وعادة ما يكون القرار لصالح الذكور. بناءً على هذه التفاوتات في مدى تأثير الثروة والدخل، على التفاوت التعليمي، حسب النوع الاجتماعي، فإن هناك حاجة ماسّة لدراسة حالة كل دولة عربية على حدة، بهدف توجيه السياسات المعالجة للحدّ من التفاوت التعليمي، حسب النوع الاجتماعي، وكذلك تأثيرات مستوى الدخل والثروة.

9.2.3. خصخصة التعليم:

كما تم الإشارة إليه سابقاً في مقدمة هذا الفصل، فإن نشاط التعليم الخدمي، هو من ضمن الأنشطة الـ (12) المشمولة بالتحرير، ضمن الاتفاقية العامة للخدمات (GATs)، (الجدول رقم 2.3)، وفي ظل انخفاض نوعية التعليم في الدول العربية، (أنظر، تقارير التنمية البشرية، حول تطور الرقم القياسي للتعليم، باعتباره أحد مكونات الرقم القياسي للتنمية البشرية، في الدول العربية،) فإن الموازين التجارية الخدمية العربية، (على شكل التجارة في الخدمات التعليمية) ستكون في صالح صادرات الدول المتقدمة من هذه الخدمات. إن صادرات الدول المتطورة في الخدمات التعليمية هي من سوف يكسب، لإصلاح الموازين التجارية غير المتطورة، (موازين الخدمات) على حساب الدول العربية، ذات الاستيراد الصافي للخدمات التعليمية).

وكجزء من تحرير الاقتصادات العربية، فقد خضع القطاع التعليمي للعديد من إجراءات التحرير، تمثلت بجهود خصخصة الملكية، في مراحل التعليم المختلفة، وتعتبر وثيقة البنك الدولي، (The World Bank, 1986)، من الوثائق المرجعية لتبرير خصخصة التعليم، خاصة في المرحلة الجامعية، وتنطلق هذه القناعة من: العجز المتنامي في موازنات الدول النامية، وإساءة استخدام مخصصات التعليم في الإنفاق الجاري بالموازنات: رغم ارتفاع عوائد

التعليم في المرحلة الابتدائية، إلا أن التعليم الجامعي لا يزال يستلم أكبر مخصصات، وأن الإنفاق على التعليم لا يرتبط بضرورة رفع كفاءة التعليم، (ذلك من خلال ثبات حصص الإنفاق على المدخلات التعليمية: رواتب المدرسين، والمختبرات، والإنشاءات، والصيانة)، وأن ما يصرف على هذه المدخلات، عدا رواتب المدرسين، يعتبر هامشياً، والاعتماد على صلاحيات مركزية في مجال تطوير التعليم، وغياب المنافسة بين المدارس، ومنح الإنفاق الحكومي للتعليم لكل التلاميذ، ولكافة المراحل، ولمختلف المستويات الدخلية، من دون تمييز، وهو أمر لا يخدم اعتبارات عدالة توزيع الإنفاق.

لقد شهدت العديد من الدول العربية جهوداً لخصخصة التعليم، أو بعض مراحله التعليمية، بهدف تخفيف العبء على الضغوط على الموازنة العامة للدولة، أو/و القناعة بأن هذه الجهود تساهم في تحسين نوعية التعليم وتعزيز تنافسية، والأهم تحقيق هدف التعليم من أجل التشغيل. وإذا ما تم أخذ عدد الجامعات الخاصة، كمؤشر للخصخصة في التعليم، فيلاحظ النمو السريع لهذه الجامعات، خلال الفترة (1950–2008)، كما هو واضح في الجدول رقم (11.3).

وتعتبر خصخصة التعليم أمراً محموداً، إذا توفرت لها عدد من الشروط، لعل من أهمها: أولاً، الإسهام في معالجة الخلل التعليمي المتمثل أساساً، وكما تم الإشارة إليه سابقاً، في التحيز للتخصصات الاجتماعية والإنسانية، وغير المرتبطة بسوق العمل. ثانياً، وهو الأهم، من وجهة نظر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، بغضّ النظر عن المقدرة الشرائية للخدمات التعليمية، أن تتصف هذه الجامعات بالصفة "الأهلية"، وليس الخاصة، القائمة على تعظيم الربح (الصفة الخاصة)، ويتمثل ذلك أساساً، بضرورة النظر لخصخصة التعليم على أنه نشاط أساسي للجمعيات، التي لا تهدف للربح، وليس للقطاع الخاص، ويترتب على ذلك نتيجة مهمة، من وجهة نظر التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وهي أن الإرباح المحققة لا توزع على المساهمين، بل يعاد استثمارها في النشاط التعليمي، على شكل تقديم منح دراسية لذوي الدخل المنخفض، و/أو إعادة الاستثمار على شكل مزيد من المختبرات، ومراكز البحوث، المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، والمشاكل الخاصة بالدول العربية المعنية. ثالثاً، اتساق الرسوم التعليمية مع متوسط دخول الأفراد، لاسيما، الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل، الأمر الذي قلما يتجسد فعلياً. يتضح ذلك جليّاً عند مقارنة الرسوم الدراسية لعدد من الجامعات العربية الخاصة، ومتوسط دخل الفرد، فقد تراوحت الرسوم الجامعية في الجامعات المصرية الخاصة بين 21–85 ألف جنيه، في حين أن متوسط دخل الفرد هو في حدود (11946) جنيه، أي أن نسبة الرسوم من متوسط دخل الفرد تقع بين (176–226%)، والمثال الثاني من جمهورية مصر العربية، أيضاً، أكثر وضوحاً، حيث تصل الرسوم الدراسية "الجامعة الألمانية في القاهرة بين (80–85) ألف جنيه، بما يعادل (670–712%) من متوسط دخل الفرد. أما في حالة إحدى الدول العربية النفطية، فتقع الرسوم في حدود (5) آلاف عملة محلية، وبالمقارنة مع متوسط دخل الفرد، والبالغ حوالي (12344) عملة محلية، فإن نسبة الرسوم من الدخل تشكل حوالي (40.5%)، ونفس الشيء في حالة دولة نفطية أخرى، حيث تصل الرسوم بين (40–50) ألف عملة محلية، أي ما يشكل حوالي (55–69%) من متوسط دخل الفرد. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008). إن النظر للجامعات والمدارس

شهدت العديد من الدول العربية جهوداً لخصخصة التعليم، أو بعض مراحله التعليمية، بهدف تخفيف العبء على الضغوط على الموازنة العامة للدولة، أو/و القناعة بأن هذه الجهود تساهم في تحسين نوعية التعليم وتعزيز تنافسية، والأهم تحقيق هدف التعليم من أجل التشغيل.

تعتبر خصخصة التعليم أمراً محموداً، إذا توفرت لها عدد من الشروط، لعل من أهمها: أولاً، الإسهام في معالجة الخلل التعليمي المتمثل أساساً، في التحيز للتخصصات الاجتماعية والإنسانية، وغير المرتبطة بسوق العمل. ثانياً، وهو الأهم، من وجهة نظر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، بغضّ النظر عن المقدرة الشرائية للخدمات التعليمية، أن تتصف هذه الجامعات بالصفة "الأهلية"، وليس الخاصة، القائمة على تعظيم الربح.

الخاصة باعتبارها "شركات استثمارية"، لا بد أن يترتب عليه تعظيم أرباح هذه "الشركات"، وهو أمر لا يتسق مع الرسالة التعليمية، التي تتجسّد في توفير الخدمة التعليمية بالنوعية المتطورة، وبغض النظر عن مستوى دخل الأفراد، علماً بأن تجارب الدول المتقدمة حالياً، النامية سابقاً، ورغم اعتمادها على الحرية الاقتصادية أساساً، إلا أنها تنتهج الطابع الأهلي، المشار إليه أعلاه، وليس الخاص.

ولغرض معالجة الآثار التوزيعية لسياسة خصخصة التعليم، فإنه يقترح عادة، ضمن مقترحات أخرى، اتباع منهج "كوبونات التعليم Education Vouchers"، حيث تمنح هذه الكوبونات للطلاب الفقراء، ومتوسطي الدخل، بهدف اختيار المدرسة أو الجامعة، التي تتسق مع رغبات الطالب، بغضّ النظر عن كون المدرسة خاصة أو عامة، (مع أهمية الإشارة، إلى أن العديد من الدول العربية، تنتهج نظام مجانية التعليم، والمنح الدراسية ونظام القروض الدراسية). يتم تطبيق مثل هذه الكوبونات في عدد من الدول، مثل، السويد، الدنمارك، شيلي والولايات المتحدة، (Becker, 1995)، وتهدف هذه الكوبونات، كأحد أدوات عدالة توزيع الخدمات التعليمية، إلى أربعة أهداف رئيسية، (West, 1997): أولاً، ضمان اختيار القطاع العائلي لمدرسة الطالب، وينحصر دور الحكومة هنا، في توفير الذوق الملائم للقطاع العائلي في مجال التعليم، بدلاً من توفير المدارس والجامعات، بغض النظر عن مدى ملاءمتها لأذواق الطلبة. ثانياً، تعزيز التفضيل الشخصي في مجال التعليم، فالأفراد بطبيعتهم يرغبون بالمشاركة في تحديد مصائرهم المختلفة، السياسية والاقتصادية، ومن باب أولى التعليمية، وعليه، فإن توفير الفرصة في اختيار المدارس، من شأنه تحريك وتحفيز الرغبات التعليمية، وطالما أن الحكومة تقوم بدور الداعم للكثير من الخدمات الاجتماعية، فيمكن لهذا الدعم أن يتسع ليشمل التعليم من خلال هذه الكوبونات، الأمر الذي يساعد في تعزيز اعتبارات الكفاءة في الدعم، حيث تقتصر هذه الكوبونات على الفقراء ومتوسطي الدخل، خاصة في المراحل التعليمية المبكرة، شريطة أن تشمل الطلبة الفقراء، في المراحل الجامعية. ثالثاً، تدعم هذه السياسة المنافسة بين المدارس، حيث تتميز المدارس الحكومية بطابعها الاحتكاري، وبالتالي فإن إمكانية تطوير قدرات مدخلاتها ومخرجاتها التعليمية، ستظل محدودة حتى دون منافستها مع المدارس الأخرى، التي تجذب حاملي الكوبونات. رابعاً، التحاق الفئات الأفقر في المدارس الخاصة، ويشار في هذا المجال إلى أغلب مناهج المدارس الحكومية موجهة سياسياً. يوضح الجدول رقم (12.3)، مسحاً لنظم الكوبونات، المتبعة في عدد من الدول ذات التجربة في هذا المجال، ذلك من حيث السكان المؤهلين للاستفادة من الكوبونات، ودرجة التغطية، والنطاق، والقيمة النقدية للكوبونات.

أخيراً، وليس آخراً، فإن أي منهج لإصلاح التعليم في الدول العربية، لابد وأن يخدم أهداف التنمية المستدامة، التي تعتمد على التعليم كأحد مدخلاتها التنموية، على أن يتم ذلك من خلال الإصلاح الهادف لتوفير التعليم للجميع، ولدور الدولة بضمان تطبيق الرسالة التعليمية على مستوى المجتمع. (أنظر، الإطار رقم (6.3)، حول مناهج الإصلاح).

إن أي منهج لإصلاح التعليم في الدول العربية، لابد وأن يخدم أهداف التنمية المستدامة، التي تعتمد على التعليم كأحد مدخلاتها التنموية، على أن يتم ذلك من خلال الإصلاح الهادف لتوفير التعليم للجميع، ولدور الدولة بضمان تطبيق الرسالة التعليمية على مستوى المجتمع.

3.3. الخدمات الصحية والتنمية العربية:

انطلاقاً مما ورد في تقرير التنمية البشرية، (UNDP, 1994) من اعتبار الخدمات الصحية أحد الأركان الأساسية لأمن الإنسان، ومما

ورد في مقدمة دستور منظمة الصحة العالمية (Constitution of the WHO)، من أن الحقوق الصحية هي من الحقوق الأساسية للإنسان، بغضّ النظر عن العرق، أو الجنسية، أو القناعة السياسية، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يجب معاملة هذه الخدمات وكأنها سلعة عامة من حق الجميع. إن توفير الخدمات الصحية لا يعمل في فراغ، فهو مرتبط ويتأثر ويؤثر في كل من الوضع الاقتصادي، والغذائي، والبيئي، والسياسي، كما أن الخدمات الصحية لا تعترف بالحدود، ذلك من خلال تفشي الأمراض بسبب العدوى العابرة للحدود، الأمر الذي يضيف بُعداً آخراً للخدمات الصحية، وهو ارتباطاتها الإقليمية والدولية، كما أن هذه الخدمات مرتبطة بالصراعات والنزاعات، وما تفرزه من آثار سلبية، على مدى النفاذ للخدمات الصحية، لذا، فإنه من المهم أن يضمن المواطن العربي أمناً صحياً، يتمثل في تحرره من الأمراض والعدوى. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الدول العربية، 2009).

تعتبر الحقوق الصحية هي من الحقوق الأساسية للإنسان، بغضّ النظر عن العرق، أو الجنسية، أو القناعة السياسية، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يجب معاملة هذه الخدمات وكأنها سلعة عامة من حق الجميع. إن توفير الخدمات الصحية لا يعمل في فراغ، فهو مرتبط ويتأثر ويؤثر في كل من الوضع الاقتصادي، والغذائي، والبيئي، والسياسي.

1.3.3. الوضع الصحي الراهن:

اعتماداً على أهمية الأهداف الصحية في أهداف الألفية الثمانية، وما يرافقها من أهداف فرعية، فإنه يمكن تقييم الوضع الصحي العربي، بالاعتماد على

الإطار رقم (6.3)، بعض مناهج إصلاح التعليم العالي في الدول العربية

المنهج الأول: منهج الإصلاح الليبرالي الجديد:

يعتمد هذا المنهج على تحويل تكاليف التوسع في التعليم إلى القطاعين العائلي والخاص، من خلال التوسع في الجامعات الخاصة، والتعليم الموازي، (حيث يدفع الطلبة رسوماً قليلة لدراسة البرامج، التي لم يحصلوا عليها ضمن درجاتهم العلمية المتحصل عليها)، والتعليم المفتوح، (من خلال أخذ كورسات في نهاية الأسبوع، تؤدي إلى الحصول على الدرجة الجامعية). عادة ما تُوجه هذه النوعية من التعليم: الموازي، والمفتوح، لأولئك الذين لم تؤهلهم نتائج الثانوية لدخول الجامعات، وتنتشر هذه النوعية من الجامعات في العديد من الدول العربية، وعلى مستوى أغلب الدول من خلال الجامعة العربية المفتوحة، وتعتبر الأردن من الدول الرائدة في الجامعات الخاصة، وفقاً لقانون عام 1989، الذي رخّص بإنشاء هذه الجامعات، وتصل هذه النسبة في حالتي مصر، وتونس، إلى حوالي (5%).

المنهج الثاني: ضمان النوعية:

يهتم هذا المنهج، عكس المنهج الأول، بأهمية دور الدولة في توفير التعليم العالي، بنفس الوقت الذي يهتم به بضرورة التركيز على نوعية المخرجات التعليمية، ذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ووفقاً للتجربة المغربية، فإن هناك ما يسمى بـ "نموذج التعاقد التدريبي Contract Training Model"، حيث تدريب أغلب المغاربة في شركات خاصة، إلا أنهم يستلمون درجاتهم العلمية من جامعات عامة. وجوهر هذه التجربة هو الاستفادة من خبرة القطاع الخاص بالتدريب، من دون تحمل الطلبة التكاليف، ويلقى هذا المنهج صدارة في تونس والجزائر أيضاً.

المنهج الثالث: التدويل المستورد:

يختلف هذا المنهج عن المنهج الأول، في أن الرغبة في تجربة التعليم لم تقتصر على خصخصة الجامعات، بل تتعداها إلى الشراكة الدولية، مع الجامعات الأمريكية والبريطانية أساساً: تجارب قطر والإمارات، إلاّ أن مساهمات هذه الجامعات في إيجاد "الاقتصاد المتنوّع"، الهدف المعلن في أغلب الاقتصادات الخليجية، لا يزال متواضعاً، كما أن نسبة المسجلين في هذه الجامعات لا تزال قليلة، حيث لا تتجاوز في حالة قطر الـ (9%)، والبقية يتم استيعابها في جامعة قطر، الجامعة الحكومية الوحيدة.

المصدر: Buckner, 2011.

شهدت الدول العربية تحسناً واضحاً بالوضع الصحي على أساس انخفاض معدلات المواليد والوفيات.

مدى تحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى. فإذا ما تم أخذ الهدف الأول، وهو خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فيلاحظ، أنه على مستوى الدول العربية، بعد أن كان عدد المواليد المتوفين تحت هذا السن يقارب الـ (185.7) مولود في عام 1970، انخفض إلى (47.2) مولود، في عام 2011، مع أعلى عدد وفيات في حالة الصومال، (180.0) مولود في عام 2011، وأقلها في حالة الإمارات، (6.6) مولود لنفس العام، (الشكل رقم 6.3)، ولم يصل إلى العدد المستهدف في الوفيات، وفقاً لأهداف الألفية، والبالغ (28) مولود لكل ألف مولود، إلاّ ثلاث عشرة دولة، ويعتبر هذا إنجازاً، حيث حققت أغلب الدول العربية العدد المستهدف، مع ملاحظة أن جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد حققت الهدف، مع تفاوت كبير في الإنجاز بين الدول العربية الأخرى، وتمركزت وفيات الأطفال في سن الرضاعة، وبشكل أخص، دون سن السنة الواحدة (حوالي 70% من الوفيات يقع ضمن هذه الفئة)، وتعزى أغلب وفيات الأطفال في هذه الفئة، إلى أسباب ترتبط بعدم الوقاية، مثل تعفن الدم، الاختناق، وضع الولادة وانخفاض وزن المواليد، وتعود أسباب عدم الوقاية إلى العديد من المسببات، منها: انتشار ظاهرة المواليد من أمهات صغيرات، ذوات وعي متواضع في أساليب الوقاية، بالإضافة إلى انتشار النزاع المسلح، في عدد من الدول العربية، وتأثيراته على المواليد الجدد، حيث تزيد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، في إحدى عشر دولة، من ضمن العشرين دولة الأكثر نزاعاً مسلحاً في العالم. لا بد من الإشارة هنا، بأن الدول العربية قد حققت إنجازات واضحة في مجال التحصين ضد مرض الحصبة، أحد أسباب وفيات المواليد، فقد ارتفع معدل التغطية، من خلال التحصين للأطفال البالغين سنة واحدة، ليصل إلى حوالي 87% في عام 2010، وهي نسبة أكبر من المستوى العالمي، البالغة (85%)، لنفس العام. (UNDP, 2013).

أما الهدف الثاني من أهداف الألفية الصحية، فيتمثل في تحسين صحة الأمهات. وكما تشير الإحصاءات، أن جميع الدول شهدت اتجاهاً واضحاً في خفض هذه الوفيات، (الشكل رقم 6.3)، ويعكس هذا الاتجاه العديد من الإنجازات الصحية، منها انخفاض معدل الولادات لدى المراهقات، خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول المغرب العربي، إلى حوالي 20 لكل 1000 فتاة، بينما لا يزال مرتفعاً نسبياً في الدول العربية الأخرى، بمعدل حوالي 50 لكل 1000 فتاة، في دول المشرق العربي، (الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، 2011). لقد حققت دول مثل، الجزائر، الأردن، تونس، لبنان، الأراضي المحتلة، مصر وسورية، انخفاضات كبيرة وملموسة، إلا أن حالات مثل، الصومال، موريتانيا، السودان، جزر القمر واليمن، لا تزال تحتاج على جهد كبير للحد من وفيات الأمهات.

أما في ما يتعلق بمدى التطور بالهدف الصحي الخاص بالولادات، تحت الإشراف الصحي المتخصص، فقد أظهرت العديد من الدول العربية، تطوراً في هذا المجال، لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجزائر، الأردن، لبنان، ليبيا، عمان، الأراضي المحتلة، اليمن وسورية، لتصل إلى حوالي 90%، الأمر الذي يعكس إلى حد بعيد، التطور في الكفاءات الصحية المدربة. إلا أنه لا يزال هناك حاجة للتطور على مستوى المحليات في الدول العربية، (المصدر السابق). بقدر تعلق الأمر بهدف

الصحة الإنمائية (وما تتضمنه من وسائل تنظيم الأسرة، والحصول على الرعاية أثناء فترة الحمل، ومعدل إنجاب المراهقات، والصناعة الصحية بعد الولادة)، فإن المعلومات المتاحة توضح بأن الدول العربية، عموماً قد حققت نجاحات في مجال وسائل تنظيم الأسرة، بلغ (6) من كل (10) متزوجات، بين التسعينات من القرن الماضي، والعقد الأول من الألفية، لاسيما في دول مثل، مصر، الأردن، سورية، العراق، لبنان، الكويت، اليمن، تونس والجزائر، مع انخفاض المستوى في حالات مثل، اليمن، الإمارات، السعودية، جزر القمر، جيبوتي، عمان وموريتانيا، (المصدر السابق). أما في ما يتعلق ولادات المراهقات (معدل إنجاب المرأة بين 15-19 سنة من العمر)، فإنها ترتبط بالعديد من مخاطر احتمالات الوفاة، بسبب عدم اكتمال النضوج، وتوضح المعلومات المتاحة بأن هناك اتجاهاً لانخفاض هذه الولادات بين المراهقات في حالتي دول المغرب العربي، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (أقل من 20 لكل 100 فتاة)، إلا أن هذا المعدل يرتفع في حالة دول المشرق العربي، ليصل إلى حوالي (50) لكل 100 فتاة، مقابل 70 لكل 100 فتاة، في حالة الدول العربية الأقل نمواً، الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من التوعية، خاصة من خلال رجال الدين، والأعضاء المؤثرين في المجتمع. وتعد دول مثل، الجزائر، البحرين، الكويت، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، تونس والإمارات، من أفضل الدول العربية إنجازاً في هذا المجال، بين عقدي التسعينات من القرن الماضي، والعقد الأول من الألفية، (المصدر السابق).

أما في ما يخص العناية الصحية قبل الولادة، (1-4 زيارات، لجهات الرعاية الصحية)، وما تمثله من أهمية، لتجنب أي احتمالات صحية غير مرغوب بها أثناء وبعد الولادة، فقد حققت تطوراً بين عقدين، التسعينات من القرن الماضي، والعقد الأول من الألفية، في حالة دول مثل، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول المشرق العربي، حيث تتلقى 8 من كل 10 حوامل، الرعاية في حالة دول مجلس التعاون، و 6 من كل 10 حوامل، في حالة دول المشرق العربي. لقد حققت جميع الدول العربية تطوراً في هذا المجال، ووصلت إلى أعلى المستويات، في حالات، الإمارات، قطر، البحرين، عمان، الأردن، الكويت، ليبيا، لبنان والسعودية. (المصدر السابق).

2.3.3. التحول السكاني والاعتبارات الصحية:

شهدت الدول العربية تحولاً واضحاً، خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية، في الهرم السكاني، سواء حسب النوع الاجتماعي أو السن، (الشكل رقم 7.3)، ويعود ذلك إلى العديد من التطورات خلال العقود الماضية، فقد انخفض معدل الوفيات، مع ارتفاع معدل المواليد سابقاً، واستقرارها، ثم اتجاهه للانخفاض، مع زيادة أعداد المتزوجين، والتغيرات الثقافية والاجتماعية، وجهود تخطيط الأسرة، مع استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني العربي، بمعدل حوالي 2.1% سنوياً. وعموماً، يمكن تمييز أربعة نماذج للتحول السكاني العربية: «نموذج شبه قبل انتقالي Quasi Pre-transitional Model»، (الأراضي الفلسطينية المحتلة، الصومال، اليمن وجزر القمر)، حيث يتصف معدل المواليد بالارتفاع، (مقارب من الـ 40 بالألف)، ومعدل نمو سكاني سريع الارتفاع، (أكبر من (3%)، في الأراضي الفلسطينية المحتلة)، و «النموذج الانتقالي المبكر Early But Hesitant Transitional

شهدت الدول العربية تحولاً واضحاً، خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية، في الهرم السكاني، سواء حسب النوع الاجتماعي أو السن، ويعود ذلك إلى العديد من التطورات خلال العقود الماضية، فقد انخفض معدل الوفيات، مع ارتفاع معدل المواليد سابقاً، واستقرارها، ثم اتجاهه للانخفاض، مع زيادة أعداد المتزوجين، والتغيرات الثقافية والاجتماعية، وجهود تخطيط الأسرة، مع استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني العربي.

Model"، (العراق ومصر)، ويتصف بارتفاع معدل المواليد بما يعادل (30 بالألف)، ومعدل نمو أكبر من (2%)، و «النموذج الكلاسيكي للتحول الجاري»، (المغرب، السعودية، الجزائر، ليبيا، عُمان، سورية والأردن)، ويتصف بمعدل نمو مواليد مستقر، وانخفاض لا رجعة فيه، (يصل إلى حوالي 25%)، و «النموذج الانتقالي المتطور Advanced Transitional Model»، (لبنان، تونس، البحرين، الإمارات، الكويت وقطر)، بمعدل نمو أقل من (20 بالألف)، وبمعدل نمو سكاني أكبر من (1%). يمكن القول، بأنه وفقاً للاختلافات السكانية التاريخية، وللاختلاف في معدلات النمو السكانية، فإن التحولات المستقبلية في كل دولة عربية، ستحدد وفقاً للتطورات الاقتصادية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية في كل دولة، وتنعكس هذه التحولات على أهمية الصحة العامة في الأجلين القصير والطويل. تساهم ثلاثة أسباب رئيسية في التحولات السكانية العربية، (وما يترتب عليها من آثار على الخدمات الصحية)، **السبب الأول**، الاتجاه نحو انخفاض معدل المواليد، وانخفاض في معدل الوفيات، وتدفقات الهجرة الدولية، وبقدر تعلق الأمر بهذا السبب، فإن الشكلان (6.3) و(8.3)، «معدل الوفيات والمواليد»، يوضحان هذا الاتجاه. يمكن تفسير هذه الاتجاهات المنخفضة، بعدم رغبة الشباب، خصوصاً، في النسل، لأسباب منها زيادة نسبة التحضر، (عدد سكان الحضر)، وزيادة تكاليف تربية الأطفال، وكذلك زيادة عدد العاملين من الإناث المتزوجات، بالإضافة على زيادة انتشار موانع الحمل.

أما في ما يخص **السبب الثاني**، انخفاض معدل الوفيات، وكما هو موضح بالشكل رقم (8.3)، فإن المنطقة العربية قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الوفيات، مما انعكس على زيادة توقع الحياة البالغ (46.5 سنة) في عام 1960، لتصل إلى حوالي (67.2 سنة) حالياً، وتصل إلى أعلاها في حالتي دولة الكويت، والإمارات، مقارنة بـ (67.0 سنة) في جنوب آسيا، و (71.3 سنة) في أمريكا اللاتينية، و (72.6 سنة) في شرق آسيا. يمكن أن يعزى اتجاه انخفاض معدل الوفيات في المنطقة العربية، إلى العديد من الأسباب، التي تتشابه مع الأسباب الواردة في انخفاض معدلات الوفيات.

أما **السبب الثالث**، الهجرة الدولية، (المولودون خارج دولة إقامتهم)، فإنه لم يحظى بالاهتمام المطلوب، كأحد أسباب التحولات السكانية في الدول العربية، وتنبع أهميته من كون، المهاجرون الدوليين يمثلون حوالي (10%) من السكان في (10 دول) من مجموع (22) دولة عربية، وأكثر من الثلث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست في عام 2010، حوالي 69% في دولة الكويت، و 70% في الإمارات، وحوالي 87% في قطر، والبحرين 39%، والسعودية 27.8%، وذلك حسب تقديرات منظمة العمل الدولية، (ILO, 2009)، ولا تختلف هذه النسب كثيراً عمّا كان سائداً في عام 2005، وتؤثر هجرة العمالة للدول العربية، خاصة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الهيكل السكاني، في أعمار سن العمل، ذلك من خلال تضخم وسط الهرم السكاني المتضمن هذه الأعمار، (خاصة بين فئتي العمر 20-55 سنة). (Jabbour et al, 2012).

تمارس الأسباب الثلاثة، الواردة أعلاه، تأثيراتها على الصحة العامة، من خلال العديد من الآليات، منها: (أ) ما يرتبط بسرعة التحول السكاني، الذي يتصف بالسرعة، (مقارنة بالبطء النسبي في الدول

المتقدمة). (ب) ما يرتبط بطبيعة التحول الصحي المرافق للتحول السكاني، وظهور العبء المزدوج للأمراض، بفعل استمرار عبء الأمراض المعدية، خاصة بين الفئات الاجتماعية / الاقتصادية الفقيرة، من ناحية، وزيادة الأمراض المزمنة غير المعدية. (ج) مساهمة سياسات الصحة العامة في مراقبة وملاحظة التحولات السكانية. (Ibid.).

رغم تشابه التحولات السكانية في المنطقة العربية لمثيلاتها في الأقاليم الأخرى، إلا أنها أتت متأخرة لهذه المنطقة. وكما تم الإشارة إليه أعلاه، فإن التحديات السكانية، (وما يرتبط بها من إسقاطات صحية) تتمثل في زيادة أعداد الشباب، وتحدي الشيخوخة السكانية، وتحدي الهجرة، وأن الاختلاف في التحولات السكانية من دولة عربية لأخرى يعكس، ضمن اعتبارات أخرى، تاريخ الدولة ونظامها الاقتصادي والاجتماعي، وسياستها السكانية والاجتماعية. عند مقارنة الدول العربية ببقية الدول النامية، فإن التاريخ السكاني العربي، يعرض عدداً من التناقضات، منها: (أ) اتجاه معدل الخصوبة، حديثاً، للانخفاض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل ما يعرف عن معدل التحاق الأطفال المرتفع بالمدارس، في هذه الأراضي، وانخفاض معدل وفيات الأطفال. (ب) الانخفاض النسبي للتحول السكاني في مصر، أو سرعة التحولات السكانية في المغرب، حيث النفاذ للتعليم والتنمية الاجتماعية متأخر نسبياً، مقارنة بالدول المجاورة، مثل، الجزائر وتونس، خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. (ج) التغيرات الكبيرة في العديد من الدول العربية، في حين لا تزال مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية منخفضة نسبياً، وفي ظل ارتفاع مستويات المرأة العربية بعيد عن المستوى العالمي، وفي ظل كون تحرر المرأة العربية لا يزال أمامه شوط طويل. (Ibid.).

3.3.3. بعض الأمراض الهيكلية للنظام الصحي العربي:

يتصف النظام الصحي المتكامل بعدة خصائص تؤهله للكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، التي تتجسد أساساً، بمقابلة توقعات السكان من هذا النظام، على شكل توفير جميع احتياجاتهم الصحية، ذلك من خلال أربعة مبادئ أساسية: «الإنصاف Equity"، و«التعميم Universlity"، و«الشمولية Comprehensiveness"، و«مجانية الخدمة عند المنافذ الصحية». (Ibid.). كما حددت منظمة الصحة العالمية، أهم التحديات المرتبطة بهيكل النظم الصحية، في الدول العربية بالتحديات التالية: (أ) التزام سياسي رفيع المستوى بالتغطية الصحية الشاملة. (ب) تقوية قدرات وزارات الصحة. (ج) تقليص الإنفاق الصحي الشخصي. (د) تعزيز دور القطاع الخاص في الصحة العمومية. (هـ) إعداد قوة عمل صحية ماهرة، وإيجاد ممارسات نمطية لممارسة طب العائلة. (و) تعزيز نظم المعلومات الصحية. (ز) تحسين الحصول على التكنولوجيا الأساسية. (ح) تدعيم برامج الصحة العامة ذات الأولوية. (منظمة الصحة العالمية، 2013).

يتصف النظام الصحي المتكامل بعدة خصائص تؤهله للكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، التي تتجسد أساساً، بمقابلة توقعات السكان من هذا النظام، على شكل توفير جميع احتياجاتهم الصحية، ذلك من خلال أربعة مبادئ أساسية: «الإنصاف»، و «التعميم»، و «الشمولية»، و«مجانية الخدمة عند المنافذ الصحية».

وفي ظل مبادئ النظام الصحي، والتحديات المشار إليها أعلاه، فإن الدول العربية قد شهدت تحديات صحية، خلال العشر سنوات الماضية، (كان من الضروري أن تنعكس على أداء النظام الصحي، للتعامل إيجابياً مع هذه التحديات)، وتتجسد هذه التحديات، بأزمات وصراعات داخلية وخارجية، ألقت بمزيد من الأعباء على كاهل النظم الصحية

تتجسد مشاكل وتحديات النظام الصحي العربي في: انخفاض قدرات وزارة الصحة، والوصول إلى مستوى مستدام من الإنفاق الصحي، والحاجة لتنظيم القطاع الخاص، مع انخفاض كفاءة العاملين العرب بالقطاع الصحي قياساً بالمستوى الدولي.

العربية. (نفس المصدر). (أنظر، الجدول رقم (13.3)، حول مؤشرات النظام الصحي العربي).

يمكن إجمال التحديات التي تسري على معظم الدول العربية، بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يلي: (أ) خفض قدرات وزارات الصحة، في صياغة وتقييم السياسات، والخطط المدعمة بالبيانات والمعلومات، حيث تتصف مشاركة القطاعات الأخرى غير الصحية بالضعف، وبالتالي، فإن هناك حاجة لتعزيز العمل المشترك، بين مختلف الأنشطة ذات العلاقة بأنشطة وزارات الصحة، مثل التعليم، (الوعي الصحي المدرسي والجامعي)، والداخلية، (العمل على الالتزام بأنظمة المرور، وتقليل الحوادث، مثلاً)، والمالية، (جدوى الإنفاق الصحي، واستثماراته العامة)، والمحليات، (لضمان التوزيع العادل للخدمات الصحية، لا مركزياً)، والتجارة، (لضمان محاربة ممارسة السلوك الاحتكاري، في تقديم الخدمات الصحية الخاصة، وانعكاساتها على أسعار هذه الخدمات)، وغيرها من الأنشطة الأخرى. (ب) الوصول إلى مستوى مستدام من الإنفاق الصحي العام، وتقليل حصة الإنفاق من الجيب الخاص على الصحة، (أنظر، الإطار رقم (7.3)، «عشر حقائق عن التمويل الصحي»)، و(الإطار رقم (8.3)، حول الخيارات المحلية للتمويل الصحي الابتكاري)، حيث تصل نسبة الإنفاق من الجيب الخاص في مجموعة الدول الثانية، والثالثة[3]، إلى حوالي (75%) من إجمالي الإنفاق الصحي، الأمر الذي قد يتضارب مع أحد أهداف الألفية، الخاص بمحاربة الفقر، (الشكل رقم (10.5)، الفصل الخامس)، لأن استمرار مثل هذه النسبة، قد يعرض الأُسر الفقيرة لمشاكل مالية معقدة، بالإضافة إلى أن هذه النسبة، تعرقل الوصول إلى تغطية صحية شاملة، وتتضارب مع مبدأ الإنصاف الصحي، المشار إليه أعلاه. (ج) الحاجة لتنظيم القطاع الصحي الخاص، للحدّ من الممارسات غير الملائمة، حيث يقوم هذا القطاع بمناقشة القطاع الصحي العام، بتقديم خدمات الرعاية الأولية، خاصة في دول المجموعتين الثانية، والثالثة، وتصل نسبة خدمات العيادة الخارجية، التي يقدمها القطاع الصحي الخاص للسكان، في أربع دول عربية ضمن هاتين المجموعتين، بين (33%) و (86%)، بالإضافة إلى أن نسبة انتفاع شريحة الخُمس الأفقر من السكان، في هذه الدول، من خدمات القطاع الصحي الخاص، تتراوح بين (11%) و (81%)، ورغم ذلك، فإن دور هذا القطاع، وإمكانياته، والمعلومات الخاصة به، وممارساته، غير واضحة بشكل جيد وشفاف. (د) تتسم كثافة قوة العمل الصحية العاملة في أغلب الدول العربية، بكونها أقل من المتوسط العالمي البالغ، (4) عاملين صحيين، لكل ألف من السكان، بالإضافة إلى أن هناك ثماني دول عربية، تعاني من أزمات في الموارد البشرية الصحية.

يعود هذا التحدي إلى عدة أسباب، منها، قصور في استراتيجية التعليم، وتفشي الهجرة للخارج، بفعل عوامل الطرد المحلية في عدد من الدول العربية، وضعف التنسيق بين الأطراف المختلفة المعنية في الشأن الصحي، وضعف المعلومات والبيانات الصحية، وافتقار شروط التعيين، لاعتبارات الكفاءة في عدد من هذه الدول، وغيرها من الأسباب. (هـ) رغم أهمية طبّ وأطباء الأسرة، كآلية مهمة لتقديم الخدمات الصحية على مستوى الأُسر، إلا أن أغلب الدول العربية لا تزال تواجهها العديد من العقبات، أمام تنفيذ هذه الآلية. (أنظر، الإطار رقم (9.3)، حول تطور طب العائلة).

الإطار رقم (7.3)، عشر حقائق عن التمويل الصحي

أولاً: هناك الملايين من الناس، ممن لا يستفيدون من خدمات الرعاية الصحية، لعدم قدرتهم على تحمل التكاليف، حيث يلاحظ في بعض الدول أن احتمال استفادة نساء الـ (20%) الأغنى من السكان من خدمات قابلة ماهرة للولادة، تفوق استفادة النساء المنتميات للفئات الأفقر بعشرين مرة.

ثانياً: لا يمر عام واحد إلا ويتحول ما يقارب من (100) مليون نسمة إلى الفقر، بسبب الاضطرار إلى سداد مدفوعات مباشرة، للخدمات الصحية، حيث تصل نسبة من تحولوا للفقر بسبب هذا السداد، إلى حوالي (5%) من السكان.

ثالثاً: يمكن من خلال تغيرات طفيفة في المخصصات الصحية بالموازنة العامة، تحقيق زيادة كبيرة في الموارد الصحية، ففي حالة نجاح الدول الـ (49) الأشد فقراً، في تخصيص (15%) من الإنفاق الحكومي للأغراض الصحية، فستتمكن، مجتمعة، من مضاعفة الإنفاق الصحي الحكومي، بالشكل الذي يمثل مبلغاً إجمالياً، يقدر بحوالي (15) مليار دولار أمريكي، يخصص للأهداف الصحية.

رابعاً: يساهم عدم التهرب الضريبي، ومحاربة الفساد، في تعبئة الموارد المالية اللازمة للإنفاق الصحي، ففي إندونيسيا، مثلاً، ساهم عدم التسامح في ممارسات الفساد، في زيادة العائد الضريبي من (9.9%) إلى (11%) خلال أربع سنوات.

خامساً: تمثل مصادر الدخل الجديدة مصادراً رئيسيةً لتمويل الإنفاق الصحي، فزيادة الضرائب على التبغ بنسبة (50%)، يمكن أن تدر مبلغ يقدر بـ (1.42) مليار دولار أمريكي، في (22) دولة منخفضة الدخل، مما يساهم في زيادة الإنفاق الصحي، بنسبة تفوق الـ (10%)، وأنه بإمكان الهند، تعبئة (370) مليون دولار أمريكي سنوياً، من خلال فرض ضريبة لا تتجاوز (0.005%)، على معاملات تحويل العملات الأجنبية.

سادساً: من المهم أن تفي الدول الغنية بوعودها في مجال المعونة، التي في حال تحققها، يمكن إنقاذ أرواح أكثر من ثلاثة ملايين نسمة بحلول عام 2015.

سابعاً: تقترح منظمة الصحة العالمية، استخدام آليات الدفع المسبق، (مثل أشكال التأمين أو/و الضرائب)، ذلك بهدف تعبئة الأموال، وتجميعها لاحقاً، لضمان الحصول عليها وتوزيع المخاطر المالية، حيث تقوم (27) دولة من دول منظمة التعاون والتنمية، بتغطية جميع مواطنيها من هذه الأموال المجمّعة، ولا تغطي إلا نسبة محدودة من تلك الخدمات من المدفوعات المباشرة، التي يسددها المرضى من جيوبهم.

ثامناً: تعتبر زيادة الكفاءة في الإنفاق، من الشروط المهمة لزيادة تغطية المستفيدين من الخدمات الصحية، حيث لوحظ أن تبديد (20–40%) من الإنفاق الصحي، يحرم كثير من الناس من خدمات الرعاية الصحية الأساسية، ومن أشكال التبديد، المغالاة في الأسعار، حيث تتجاوز أسعار الأدوية في بعض الدول، (67) ضعف المستوى الدولي، مما ينقص من حجم الأموال، المخصصة لتغطية الخدمات الصحية.

تاسعاً: يساهم تحسين استخدام الأدوية، في توفير حوالي (5%) من النفقات الصحية، فقد ساهمت الاستراتيجية المتبعة في فرنسا، والخاصة باستخدام الأدوية العامةGeneric ، بدلاً من أدوية العلامة التجارية، في توفير ما يعادل (1.94) مليار دولار أمريكي، في عام 2008.

عاشراً: يذهب حوالي بين النصف والثلثين من الإنفاق الصحي، على خدمات الرعاية المقدمة في المستشفيات، ويمكن للمستشفيات تحسين كفاءتها، وزيادة إنتاجيتها بنسبة (15%)، من دون إنفاق أي مبالغ إضافية.

المصدر: (مستلة من الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية).

الإطار رقم (8.3) ، الخيارات المحلية للتمويل الصحي الابتكاري

الخيار	إمكانية جمع الأموال[1]	افتراضات/ أمثلة	ملاحظات
ضريبة خاصة على الشركات الكبيرة، والرابحة- ضريبة تفرض على بعض الشركات الاقتصادية الكبيرة في الدولة.	$$ - $$$	فرضت استراليا مؤخراً ضريبة على شركات التعدين. أدخلت الغابون ضريبة على شركات الهاتف النقال. لدى باكستان ضريبة مفروضة منذ مدة طويلة، على شركات الصناعات الدوائية.	محكومة بالسياق.
ضريبة على معاملات صرف العملات – ضريبة على معاملات صرف العملات الأجنبية في أسواق العملة.	$$ - $$$	يمكن لبعض الدول المتوسطة الدخل، التي لديها أسواق مهمة في مجال صرف العملات، جمع موارد جديدة ضخمة.	قد تحتاج إلى تنسيق مع أسواق مالية أخرى، إذا كانت تتم على نطاق كبير.
سندات الشتات – سندات حكومية لبيعها للمواطنين الذين يقيمون في الخارج.	$$	تخفض تكلفة الإقراض بالنسبة للدولة، (خصم وطني). تستخدم في الهند، وإسرائيل، وسريلانكا، رغم أنها لا تخصص بالضرورة للصحة.	الدول التي لديها سكان كثيرون خارج الدولة.
ضريبة على المعاملات المالية – ضريبة على معاملات الحسابات المصرفية، أو على معاملات تحويل الأموال.	$$	في البرازيل كانت هنالك ضريبة مصرفية، في التسعينات من القرن الماضي تُفرض على المعاملات المصرفية، رغم أنها استبدلت لاحقاً بضريبة على تدفق رأس المال إلى/من الدولة، وتطبق الغابون ضريبة على معاملات تحويل الأموال.	يبدو أن هنالك معارضة قوية من مجموعات المصالح لهذه الضريبة أكثر من غيرها (32).
مساهمات تضامن طوعية، خاصة بالهاتف النقال- تتيح مساهمات التضامن للأفراد والشركات، تقديم تبرعات طوعية، من خلال الفاتورة الشهرية للهاتف النقال.	$$	حجم التعامل في السوق العالمي لخدمات الهاتف المدفوعة مقدماً يبلغ 750 مليار دولار أمريكي. إذن، أخذ حتى ولو 1% من ذلك، سوف يؤدي إلى جمع أموال كثيرة، وهو ممكن للدول المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، والدول ذات الدخل المرتفع (33)	تكاليف التأسيس والإدارة يمكن أن تكون في حدود 1–3% من الإيرادات (33).
ضريبة مكوس على التبغ – ضريبة مكوس على منتجات التبغ. ضريبة مكوس على الكحول – ضريبة مكوس على المنتجات الكحولية.	$$	ضرائب المكوس على التبغ والكحول موجودة في معظم الدول، غير أن هنالك مجالاً واسعاً لزيادتها في الكثير من الدول، دون أن تتسبب في انخفاض الإيرادات.	تحد من تعاطي التبغ والكحول وما ينتج عن ذلك من تأثيرات إيجابية على الصحة العمومية.
ضريبة مكوس على الأطعمة غير الصحية (سكر، ملح) – ضريبة مكوس على المواد الغذائية غير الصحية ومكوناتها.	$$	تقترح رومانيا تطبيق ضريبة بنسبة 20% على الأطعمة الغنية بالدهون أو الملح، أو المحتوية على إضافات أو سكر (34).	تقلل استهلاك الأطعمة الضارة وتحسن الصحة.
بيع منتجات أو خدمات يرخّص بها، مثل، المنتج الأحمر (Red Product)، الخاص بالصندوق الدولي، حيث يرخص للشركات ببيع المنتجات مع تخصيص نسبة من الأرباح للصحة.	$	بيع منتجات ذات أسماء تجارية يرخّص بها أو خدمات تذهب نسبة من أرباحها للصحة.	يمكن لمثل هذا النظام يفيد في الدول المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بطريقة لا تمثل تنافساً مع الصندوق الدولي.
ضريبة سياحة- ضريبة سياحة تفرض على الأنشطة، التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالزوار الدوليين.	$	تلقى رسوم المغادرة في المطارات قبولاً واسعاً ويمكن إضافة عنصر أو ضريبة خاصة بالصحة.	يمكن أن تتفاوت المكاسب تفاوتاً كبيراً بين الدول اعتماداً على قوة قطاع السياحة فيها.

(1) $: إمكانية قليلة لجمع الأموال. $ $: إمكانية متوسطة لجمع الأموال. $ $ $: إمكانية كبيرة لجمع الأموال.

المصدر: (منظمة الصحة العالمية، 2010).

لعل من أهم هذه العقبات والمشاكل، نقص أطباء الأسرة، والجهاز المساعد من الممرضين المدربين تدريبياً ملائماً، بالإضافة إلى تصور البنية الأساسية والمؤسسية، اللازمة لهذا النوع من الخدمات الطبية. (و) ضعف "نظم المعلومات الصحية"، في العديد من الدول العربية، علماً بأن هذه النظم تتكون من ستة مكونات رئيسية، وهي: موارد نظام المعلومات الصحي، والمؤشرات، وقواعد البيانات، وإدارة المعلومات، ومخرجات المعلومات، ونشر واستخدام المعلومات، (أنظر، WHO and HMN, 2008، للتفاصيل)، بالإضافة إلى التحدي المتمثل في سهولة الحصول على التكنولوجيات الصحية الأساسية، مثل الأدوية، واللقاحات، والمستحضرات الحيوية، والأجهزة الطبية. اعتماداً على نتائج تقييم منظمة الصحة العالمية للسلطات التنظيمية المحلية، فإنه يوجد لدى ما يزيد عن (90%) من الدول العربية، وحدات تنظيمية وطنية، (يقصد بها، السلطات التنظيمية المستقلة، والسلطات التنظيمية في وزارات الصحة، أو ممارسات وزارات الصحة

الإطار رقم (9.3)، تطور طب العائلة في عدد من الدول العربية

الجمهورية اللبنانية: منذ إنشاء الجامعة الأمريكية في بيروت في عام 1866، وهي تلعب دوراً مهماً في إنشاء وتطوير برنامج الإقامة العائلية Family Medicine Residency، منذ عام 1979، ومنذ ذلك الحين، يخرّج البرنامج بين (3-6) أطباء متخصصين في طب العائلة سنوياً، وتشابه المواد التدريسية لهذا البرنامج، مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

مملكة البحرين: أنشأت حكومة مملكة البحرين برنامج طب العائلة في عام 1978، وقد ساهمت الجامعة الأمريكية في بيروت، بتقديم المساعدة الفنية والتدريبية لهذا البرنامج، وقد بدأ العمل فعلياً في البرنامج منذ عام 1979، وبزيارات دورية (بين أسبوعين إلى شهرين) من أطباء الجامعة الأمريكية في بيروت، وتم تعديل البرنامج في عام 1996، ليشمل أربع سنوات تدريبية على طب العائلة، وبالتعاون مع الكلية الأيرلندية للممارسين العامين، والكلية الملكية للجراحين في ايرلندا.

دولة الكويت: بدأت وزارة الصحة في دولة الكويت ببرنامج طب العائلة، لتدريب الأطباء المعنيين منذ عام 1983، وبالتعاون والمساعدة الفنية من المملكة المتحدة، وحددت جامعة الكويت في عام 1987، تخصص طب العائلة، كأحد تخصصات كلية الطب، وبدأت الكلية منذ عام 1991 بعمل اختبارات، ومنح شهادات تعادل الاختبارات الصادرة من الكلية الملكية، للممارسين العامين بالمملكة المتحدة، وبدأت منذ ذلك الحين، أعداد خريجي تخصص طب العائلة في التزايد.

دولة قطر: أنشأت دولة قطر في عام 1994، برنامجاً لطب العائلة، استجابة لتزايد الاحتياجات لهذا التخصص، حيث قامت منظمة الصحة العالمية بتقديم ستة كورسات متخصصة، من قبل استشاريين تابعين للمنظمة.

دولة الإمارات العربية المتحدة: بدأ أول برنامج لطب العائلة بجامعة العين في عام 1994، وقد استفاد البرنامج من الوجود المكثف لشبكة مراكز تقديم الرعاية الطبية الأولية، ورغم قِدم البرنامج، إلا أنه لا يزال يعاني من قلة العاملين المتخصصين، بالإضافة لمشاكل أخرى، وقد قامت إمارة أبو ظبي بإنشاء برنامج جديد، بأحد مراكز التعليم الخاصة بالرعاية الطبية الأولية.

المملكة الأردنية الهاشمية: توجد في الأردن حوالي أربعة برامج إقامة لطب العائلة، وقد تم إنشاء أول برنامج – من قبل الخدمات الطبية الملكية، في عام 1981، وبادرت الكليات الطبيّة الأردنية، منذ عام 1995 بإنشاء برامج تدريبية لطب العائلة، وتم تعديل هذه البرامج، من قبل المجلس الطبي الأردني، لتصل بين (3-4) سنوات.

المصدر: (Abyad et al, 2007).

للوظائف التنظيمية الأساسية، في مجال واحد أو أكثر من مجالات التكنولوجيا الصحية)، غير أن أداء هذه السلطات ليس بالمستوى المطلوب، حيث يتم التركيز على تنظيم الأدوية، بدلاً من الاهتمام أكثر بالمستحضرات الحيوية، (مثل اللقاحات، ومشتقات البلازما ومكونات الدم غير الثابتة)، والأجهزة الطبية، والتكنولوجيا السريرية، والمختبرات، بالإضافة إلى أن هذه السلطات تتسم بالضعف، في مجال إدارة الجودة، وضبط عمل القطاع الخاص، وحماية المنافع العامة من المصالح التجارية. (ح) الحاجة لإعداد نظم صحية، لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ، حيث تنقص أغلب الدول العربية مثل هذه النظم، مع وجود أوجه للقصور في مجال التعاون والتنسيق والتخطيط.[4]

4.3.3. التمويل الصحي العربي والعدالة والإنصاف:

تعتبر مسؤولية الحكومة مسؤولية أساسية في توفير الخدمات الصحية للفئات ذات الحاجة. وذلك وفقاً للإعلان الدولي لحقوق الإنسان، وإعلان المآتة، وغيرها من الإعلانات الدولية.

لعل من أهم مقومات أنظمة التمويل الصحي، هو، ضمان شمول كافة الناس بالخدمات الصحية، بغض النظر عن مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وشمول كافة الأقاليم المركزية واللامركزية، (الشمول الجغرافي)، ومن دون أن يمثل توفير الخدمات الصحية عبئاً مالياً، على الفئات الدخلية الفقيرة والمتوسطة الدخل[5]. يعتبر الالتزام بهذه المقومات هو من واجبات الدول العربية، بفعل توقيعها على العديد من الإعلانات، المرتبطة بتوفير الخدمات الصحية، مثل: (الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، (المادة 25) و (إعلان المآته، كازاخستان، الأمم المتحدة عام 1978، المنبثق من المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية، والمسؤولية الحكومية في توفير هذه الخدمات، كما ورد في المادة الرابعة من الإعلان، بالإضافة إلى الإشارات المتعددة للحقوق الصحية، في العديد من مواد الإعلان البالغة تسعة مواد)، (WHO, Alma Atu Declaration website)، بالإضافة إلى (دستور منظمة الصحة العالمية) المشار إليه سابقاً، كما أن دساتير أغلب، إن لم يكن جميع، الدول العربية، تشير إلى الحقوق الصحية للمواطنين، وإلى التزاماتها بتوفير الرعاية الصحية. يوضح الجدول رقم (14.3)، حالات عدالة/ عدم عدالة تحقيق العديد من الأهداف الصحية، في حالة ثمان دول عربية، وبالاعتماد على عدد من المؤشرات التوزيعية: مكان الإقامة (ريف/ حضر)، ودرجة الثروة (العشير الأفقر/ الأغنى)، ومستوى التعليم (لا يوجد/ الثانوي والأعلى). فإنه يُلاحظ على سبيل المثال، في حالة هدف مدى توفر أساليب منع الحمل الحديثة، أن هناك تحيّزاً للحضر على حساب الريف، وتحيّزاً للفئات الريفية على حساب الفقيرة، وتحيّزاً للمتعلمين ضد غير المتعلمين، وتسري نفس الاستنتاجات في حالة هدف الألفية الخامس، (تحسين الصحة النفاسية)، وتتفاوت نسب العدالة/ عدم العدالة، في تحقيق بقية الأهداف الصحية الواردة في هذا الجدول، الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بمثل هذه الاعتبارات التوزيعية، تحقيقاً لهدف التنمية المستدامة في جانب التوزيع.

5.3.3. الإنفاق الصحي العربي والحماية الصحية العربية[6]:

أدت جهود تحرير الخدمات الصحية العربية إلى انخفاض نسبة المستفيدين من الحماية الصحية والاجتماعية إلى نصف السكان العرب تقريباً.

عادة ما يتألف هذا الإنفاق مما ينفقه القطاع العائلي من الجيب الخاص، والإنفاق المرتبط بترتيبات التأمين الصحي، والإنفاق الحكومي من خلال الموازنة العامة، والموارد المالية الخارجية من

خلال القروض والهيئات. يمثل النوع الأول من الإنفاق، أي العائلي، بالمتوسط حوالي (32%) من مجموع مصادر الإنفاق الصحي، ويصل هذا المتوسط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى حوالي (19%)، مقارنة بـ (42%) في دول الدخل المتوسط، و (57%) في دول الدخل المنخفض، في حين لا توجد معلومات وبيانات دقيقة، عن نسبة الإنفاق الصحي المتأتي من التأمين الصحي العام والخاص. في حين يصل معدل الإنفاق الحكومي على الإنفاق الصحي، من خلال الموازنة العامة، ومن خلال التأمين الصحي الاجتماعي، إلى حوالي (40%) من إجمالي الإنفاق الصحي، أما نسبة القروض والهبات الدولية، فلا تمثل إلا حصة متواضعة، ما عدا في حالات الدول المنخفضة الدخل، والدول العربية، التي تواجه أوضاع مضطربة، (مثل الصومال، والضفة الغربية وغزة، والسودان).

إن نمط الإنفاق الحكومي الهادف لتوفير الخدمات الصحية، من شأنه أن يساهم في خفض المخاطر المالية، التي يتعرض لها الأفراد والعائلات، ويعزز بنفس الوقت الحماية الاجتماعية والصحية. إلا أن العديد من الدول العربية، خاصة منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، بدأت بانتهاج سياسة تحرير الأسواق الصحية، (كجزء من سياسة التحرير الاقتصادي)، مما نتج عنها انخفاض نسبة المستفيدين من الحماية الصحية الاجتماعية، إلى نصف سكان الدول العربية تقريباً، وتصل هذه النسبة في حالات جزر القمر، والصومال، واليمن إلى (10%) من السكان، وإلى (100%) في حالات الدول العربية ذات الشريحة العليا من الدخل، (بعد استبعاد الوافدين)، ويعتبر مؤشر إنفاق القطاع العائلية من الجيب الخاص، كنسبة من إجمالي الإنفاق الصحي، مؤشراً مقبولاً في هذا المجال. (الجدول رقم 15.3).

يوضح الجدول رقم (15.3)، أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد أظهرت انخفاضاً ملموساً وواضحاً، في هذه النسبة، (مع استقرارها المنخفض بالأساس، في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة)، مع ارتفاعها الملموس والواضح، في حالات دول عربية أخرى، مثل، مصر (أكثر من نصف الإنفاق الصحي من الجيب الخاص)، وكذلك الحال في، جزر القمر، لبنان، المغرب، السودان وسورية، وبشكل أكثر وضوحاً في اليمن، مع وصول هذه النسبة بين الربع، أو الثلث من إجمالي الإنفاق الصحي، في حالات: موريتانيا، جيبوتي، الأردن، وليبيا، وانخفاضها في حالتي الجزائر والعراق، إلى أقل من الربع.

تؤدي ظاهرة «الإنفاق الصحي الكارثي» إلى الضغط على بنود الإنفاق الأساسية مثل الفقراء والتعليم.

إن ظاهرة الإنفاق من الجيب الخاص على الخدمات الصحية، تحتاج إلى مزيد من التحليل، لبيان إسقاطاتها التنموية في مجال الإنفاق الأسري. تشير منظمة الصحة العالمية، بأن ظاهرة "الإنفاق الصحي الكارثي Catastrophic Health Spending"، تتحقق عندما يكون الإنفاق الصحي من الجيب الخاص، يساوي أو يفوق (40%) من قدرة القطاع العائلي على الإنفاق على «البنود غير الأساسية Non-Subsistence"، (أنظر، الشكل رقم (9.3)، حول نسبة العائلات، التي تعاني من هذا النوع من الإنفاق، في عدد من الدول العربية)، مما يعني، أن مجموع الإنفاق ناقصاً الإنفاق على الأغذية، هو في وضع حرج. لقد أشارت دراسات منظمة الصحة العالمية الخاصة

بتونس، في هذا المجال، وكذلك بالمغرب، (مشار لها في Sabri et al, 2012)، بأن (2-4.5%) من السكان، في الدولتين، يواجهون ظاهرة الإنفاق الصحي الكارثي، وما يترتب على ذلك من زيادة احتمال التعرض للإفقار، كما أظهرت المنظمة نتائج دراساتها الخاصة في الأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، التي أوضحت أن نسبة السكان المعرضين لهذه الظاهرة، تصل في حالة الأردن إلى (0.82%)، والأراضي الفلسطينية إلى (0.60%).

لقد أشارت (El Gazzar et al, 2010)، إلى أن نسبة العائلات العربية المتعرضة للإنفاق الصحي الكارثي في عدد من الدول، (لبنان، مصر، تونس، الضفة الغربية غزة واليمن) تتراوح بين (5.5%) و(13%)، (الإطار رقم 10.3). ولتقدير هذه الظاهرة على الإفقار، (أو تحويل القطاع العائلي الهيكلية من غير فقير إلى فقير، بسبب الإنفاق الصحي من الجيب الخاص)، فقد قام (Ibid.) بتقديرات آثار ظاهرة الإنفاق الصحي الكارثي، على حالة الفقر في الدول المشار إليها أعلاه، ذلك من خلال تقديرات عدد الفقراء، من إجمالي السكان، قبل الإنفاق من الجيب الخاص على الخدمات الصحية، وبعد الإنفاق. ويوضح الجدول رقم (16.3)، نتائج هذه التقديرات.

يتضح من العمود الأخير من الجدول رقم (16.3) أن أخطر وضع، من حيث الدفع بالعائلات نحو الفقر، هو الضفة الغربية وقطاع غزة، يليها تونس، ثم لبنان، ثم مصر، مما يعني، أنه عند إدخال الإنفاق على الصحة من الجيب الخاص، فإن وضع الفقر يتدهور، ويزيد بحوالي (20%). إن هذا النوع من الإنفاق، يحدّ ويثبط القطاعات العائلية وأفرادها من الإنفاق على الخدمات محل الاحتياج، التي تؤثر بالسلب على صحة السكان، حيث تتخلى نسب متفاوتة من السكان عن الخدمات الصحية، بسبب ارتفاع تكلفتها، وتتراوح هذه النسب بين (12%) في مصر، و (20%) في لبنان، و (37%) في اليمن. لمعالجة مثل هذه النتائج، المترتبة على عبء الإنفاق من الجيب الخاص على الخدمات الصحية، فقد حاولت الدول العربية توسيع شبكة أنظمة الضمان الصحي، وقد وصلت نسبة السكان المسجلين في هذه الأنظمة إلى (78%) في حالة تونس، و (52%) في لبنان، و(48%) بالضفة الغربية وقطاع غزة. ويبقى أحد أهم القيود على مدى شمول هذه الأنظمة لجميع الشرائح السكانية، الذي يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، المشار إليها سابقاً، والعمالة في الأنشطة غير الرسمية، بالإضافة إلى أنه رغم انتشار نظم التأمين الصحي في العديد من الدول العربية، إلاّ أن نسبة الإنفاق من الجيب الخاص على الخدمات الصحية لا تزال مرتفعة، الأمر الذي يوحي بعدم الثقة، ضمن أسباب أخرى، بـ (نوعية) الخدمات المقدمة، ضمن هذه النظم، ومدى توفر الخدمات، والنفاذ إليها بسهولة.

الإطار رقم (10.3)، الإنفاق الصحي الكارثي

عندما تتجاوز نسبة الإنفاق العائلة على الصحة نسباً معنية، تكون على حساب السلع الأساسية، (الغذائية أساساً)، فإنه يقال بأن الإنفاق الصحي، قد دخل التوصيف الكارثي، وتعرف القطاعات العائلة، التي في إطار هذا النوع من الإنفاق، بأنها تلك التي تدفع أكثر من الحدود المتعارف عليها عالمياً، على البنود الصحية، وكنسبة من إنفاقها العائلي، وتتفاوت هذه النسبة بين (5-25%) من إجمالي الإنفاق العائلي، أو (15-40%) من الإنفاق على البنود غير الغذائية، ويوضح الشكل رقم (9.3)، حالات الإنفاق الصحي الكارثي، لعدد من الدول العربية، وتنبع أهمية هذا الإنفاق، من كونه أحد الأدوات المهمة، للحذر من الوقوع في حالة الإفقار الصحي، والإفقار العام، بعد تجاوز نسبة الـ (40%) المشار إليها أعلاه.

ملخص

الفصل الثالث:

يهتم هذا الفصل بالخدمات التعليمية والصحية العربية، باعتبارهما أهم محورين لخلق رأس مال بشري متطور وتنافسي، وتأتي أهمية هذه الخدمات، ضمن خدمات أخرى، في كونها تمثل نسبة كبيرة من المدخلات الوسيطة، التي تستخدمها كافة الأنشطة، بالإضافة إلى ما يمكن أن يساهم به تحرير هذه الخدمات، (من خلال تنفيذ التزامات الاتفاقية العامة للخدمات، منظمة التجارة العالمية، بالنسبة للدول العربية الأعضاء)، من آثار محتملة على معدل التضخم. ويهتم الفصل أولاً، بالخدمات التعليمية، بالاعتماد على عدة مؤشرات، منها درجة الرضا بالخدمات التعليمية في الدول العربية، مقارنة بدول أخرى، وكذلك الرقم القياسي للتعليم المعدّل حسب التوزيع، ومستوى الطلبة العرب، عالمياً، في اختبارات مادتي الرضيات والعلوم، التي أوضحتا نتائج غير مشجعة. كما يقارن الفصل، بين الإنفاق على التعليم والإنفاق العسكري، وقياس إمكانيات الحيّز المالي لصالح الإنفاق على التعليم، وأثر الصراعات والنزاعات على تعليم الأطفال. ويتطرق أيضاً، إلى تقييم واقع التعليم، من خلال دور البحث والتطوير، (براءات الاختراع، والنشر العلمي، حسب التخصصات). ويتم التطرق هنا، أيضاً لعلاقة التعليم بالبطالة، لاسيما بطالة الشباب، التي فاق معدلها عربياً المعدل العالمي، وفترة التعطل، مع إشارة لحالتي مصر وتونس، والمبادرات العربية، لمعالجة مشاكل البطالة، مثل، "مبادرة التعليم من أجل التشغيل"، وتتم الإشارة هنا لبعض المقترحات، لدمج التعليم بسوق العمل والتشغيل، مثل، سياسة "التمهن»، مع إشارة لحالتي مصر ولبنان. كما يتم تناول سياسة خصخصة التعليم، مع إشارة لوضع الجامعات العربية في هذا المجال، والتركيز على أهمية حق الجميع في التمتع بالخدمات التعليمية، بغضّ النظر عن مستوى الدخل، من خلال اقتراح سياسة "كوبونات التعليم".

ويتناول الفصل، ثانياً، الخدمات الصحية، ويعرض واقع هذه الخدمات عربياً من خلال عدد من المؤشرات الصحية واتجاه معدلي المواليد والوفيات للانخفاض، حيث تعتمد هذه المؤشرات على سلوك الهرم السكاني العربي، ويتم التمييز هنا، بين أربعة نماذج للهرم تسود في الدول العربية، يمثل كل نموذج سلوكاً مختلفاً للمؤشرات الصحية، ذات العلاقة السائدة في الدول العربية، المنضوية تحت النموذج المعني. ويشير بأن التحولات في الهرم السكاني

تستتبع متطلبات صحية معينة، من خلال معدل الوفيات، ومعدل المواليد، والهجرة الدولية. ويتطرق الفصل في ما بعد، لعدد من الأمراض الهيكلية في النظام الصحي العربي. ويشرح الفصل مقومات النظام الصحي العربي، ودور طب العائلة، ضمن سياسات صحية أخرى، في التعامل مع المشاكل الصحية العربية. ويسلط الفصل الضوء على التمويل الصحي وحقائقه العشر المتداولة عالمياً، وإمكانيات الاستفادة من خلق حيّز مالي لأغراض التمويل. كما يتطرق لبعض المؤشرات، المرتبطة بعدالة/ عدم عدالة توزيع الخدمات الصحية، (ريف/حضر، وحسب المستوى التعليمي، وحسب النوع الاجتماعي)، في عدد من الدول العربية. كما ينبه إلى ضرورة تفادي ظاهرة "الإنفاق الصحي الكارثي»، مع إشارة لحالة عدد من الدول العربية في هذا المجال.

الهوامش

1 وفقـاً للاتفاقيـة العامة لتجـارة الخدمات، منظمـة التجارة العالميـة، تقسم الخدمات، حسـب طريقـة تقديم الخدمـة، إلى أربعة أقسـام: عبر الحدود، مثـل: الخدمات التي تقـدم عـبر الإنترنـت، والاستهـلاك الخارجي، مثـل: السياحـة، والتواجـد التجاري، مثـل: تقـديم خدمات بواسطـة أشخاص، من دول عضـو في دول أخرى عضو، وتواجد الأشخاص الطبيعيين المؤقت، مثل: تواجد الخبراء من دولة عضو في دولة عضو أخرى، وتشمـل الاتفاقية، العمل على تحريـر (12) قطاع من الخدمات، (التي تتضمن بدورها حـوالي 160 قطـاع خدمي فرعي). وهـي: الخدمات التجارية، وخدمـات الاتصالات، وخدمـات الإنشاءات والخدمـات الهندسية ذات العلاقة، وخدمـات التوزيع، وخدمات التعليـم، والخدمات البيئية، والخدمات المالية، والخدمات المرتبطة بالصحة والخدمات الاجتماعيـة، وخدمـات السياحـة والمرتبطة بالسفـر، والخدمات الثقافيـة والرياضة والتسلية، وخدمات النقل، وخدمات أخرى.

2 للأغراض الإحصائيـة، الخاصة بتسجيل براءات الاخـتراع في المنظمة العالمية لحقوق الملكيـة الفكريـة، يوصف تقديم طلب تسجيل الاختراع بأنـه "مقيم" إذا ما كان مقدماً من شخص مقيم في دولة معينة، وبالتالي يصنف طلب تسجيل براءة الاختراع باعتباره يعـود لهـذه الدولة، وفي حالة تقديمه من قبل أكثر مـن عالم فتعتمد الدولة التي ينتمي لها الاسم الأول لمقدم الطلب، باعتباره مقدماً للطلب. وتصنف براءة الاختراع باعتبارها غير مقيمة، إذا كان مقدم الطلب أو الاسم الأول لمقدم الطلب، لا يعتبر مقيماً في الدولة المتقدمة لتسجيل براءة الاختراع.

3 ضمـن الثـلاث مجموعات من الدول، التي تغطي دول شـرق المتوسط، حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية. وتتضمن المجموعة الأولى الدول العربية التالية: دولة الإمارات العربيـة المتحدة، مملكة البحرين، دولة قطر، دولة الكويت والمملكة العربية والسعودية. وتتضمـن المجموعة الثانية الدول العربية التالية: المملكـة الأردنية الهاشمية، الأراضي الفلسطينيـة المحتلة، تونس، الجمهوريـة السورية، العراق، الجمهوريـة اللبنانية، ليبيا،

جمهوريــة مصر العربيــة والمغرب. في حين تتضمن المجموعة الثالثة الــدول العربية التالية: السودان، جنوب السودان، الصومال واليمن). (المكتب الإقليم لشرق المتوسط، 2013).

4 بــين مختلــف الأجهزة ذات العلاقة، وكذلــك القصور في مجال التعليــم والتدريب والتشريع، لمواجهة الحالات الصحية الطارئة والمفاجئة.

5 يصنــف البنــك الــدولي الدول، وفقاً لآخــر تحديث بدء العمل بــه في 1 تموز/يوليو 2012، مجموعــات حسب مستــوى الدخل إلى: المجموعة الأولى: مجموعــة دول الدخل المنخفض، (1025 دولار أو أقــل)، ومجموعــة الشريحــة الدنيا من الدخل المتوســط، (1026–4035 دولار)، ومجموعــة الدخل المرتفــع، (12476 دولار وأكثر)، وبناءً علــى ذلك، تصنف الدول العربيــة التالية ضمــن دول الدخل المنخفض: جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا والصومال. في حــين تقل الدول التالية ضمن الشريحة الدنيــا من الدخل المتوسط، مصر، العراق، المغرب، السودان وسورية. وتتضمن مجموعة دول الشريحة العليا من الدخل المتوسط، الدول العربية التاليــة: الجزائــر، الأردن، لبنــان، ليبيا وتونس. في حــين تقع الدول العربيــة التالية ضمن مجموعة الــدول ذات الدخل المرتفع: البحرين، الكويت، عمان، قطر والسعودية. (Global Finance Website).

6 تعتمــد المعلومات الخاصة بهيكل الإنفاق الصحي العربي، وبفعل ندرة المعلومات، على ما ورد في (Sabri et al, 2012).

الملاحق: الجداول والأشكال

الجدول رقم (1.3)، نسبة المدخلات الخدمية الوسيطة، إلى إجمالي المدخلات في جمهورية مصر العربية (2009-2008)

النشاط	النسبة
خدمات وكلاء السياحة والسفر	%96.3
خدمات الاتصالات	%93.5
التامين	%90.9
خدمات مالية اخرى	%88.9
قطاع البنوك	%84.7
خدمات النقل الاخرى	%77.7
خدمات البريد	%76.6
العقارات	%75.4
تكنولوجيا المعلومات والحاسب	%70.5
النقل البحري والموانئ	%69.8
التجارة	%69.5
خدمات الاعمال	%68.5
التخزين	%62.4
النقل الجوي	%60.2
الكهرباء	%59.0
خدمات اخرى	%53.0
التعدين	%50.8
التعليم	%46.6
النفط ومنتجات الغاز	%46.6
معدات النقل الاخرى	%44.6
النقل بالسكك الحديدية	%35.9
صناعة الاحذية	%32.7
النقل البري	%32.3
الفنادق والمطاعم	%32.2
المنتجات الصيدلانية	%30.8
الخدمات الصحية	%30.3
المنتجات الجلدية	%30.1
الطباعة والنشر	%28.8
المشروبات الكحولية	%27.5
منتجات التبغ	%26.2
المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية	%25.9
صناعة المنسوجات	%23.1
صناعة الاثاث	%21.9
صناعة المعادن اللافلزية	%20.4
منتجات الاخشاب باستثناء الاثاث	%20.1
المشروبات المرطبة	%20.1
الآلآت والمعدات	%19.9
هياكل المركبات والمقطورات	%18.3
الاشجار المثمرة	%18.2
صناعة المجوهرات	%17.5
صناعة الدهان	%17.4
المنتجات الكيماوية الاخرى	%17.3
صناعة الاسمنت	%17.1
الآلات الهندسية	%16.3
صناعة البسط والسجاد	%16.2
صناعة الصابون والمنظفات	%15.8
المياه	%15.8
منتجات الهياكل المعدنية	%15.8
منتجات المطاط	%15.8
الصناعات التحويلية الاخرى	%15.7
المعدات المنزلية	%15.6
صناعة الملابس	%15.5
صناعة الورق ومنتجاته	%15.4
المخابز	%15.1
صناعة السكر والحلويات	%14.9
منتجات غذائية اخرى	%14.8
المنتجات البلاستيكية	%14.2
منتجات المعادن المشكلة	%13.9
الانشاءات	%13.8
المحاجر	%13.6
منتجات الالبان	%13.4
منتجات الفخار والزجاج	%12.5
الخضار	%12.5
صناعة الاعلاف	%12.3
صناعة الاسمدة والمبيدات	%11.4
صناعة مواد البناء الاخرى	%11.2
زيت الزيتون والزيوت الاخرى	%10.6
منتجات المعادن الاساسية	%10.4
صناعة الحديد والصلب	%10.1
صناعة الالمنيوم	%10.1
منتجات مطاحن الحبوب	%9.9
الآلات الكهربائية	%9.9
الثروة الحيوانية	%9.6
صناعة الطوب	%9.1
البيض والدواجن	%9.1
منتجات اللحوم والاسماك	%9.0
صيد الأسماك Fishing	%7.5
المنتجات النفطية المكررة	%2.2
النقل عبر الانابيب	%2.1
ملكية دور السكن	%0.0
الخدمات الحكومية	%0.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.

الجدول رقم (2.3)، التزامات الدول العربية المجمّعة ضمن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات
(كما في نهاية عام 2011)

الدولة	1 الأعمال	2 الاتصالات	3 البناء والتشييد	4 التوزيع	5 التعليم	6 البيئة	7 المالية	8 الصحة	9 السياحة	10 الثقافة	11 النقل
البحرين							X				
جيبوتي	X	X							X	X	
مصر			X				X		X		X
الأردن	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
الكويت	X		X	X		X	X	X	X		
موريتانيا									X		
المغرب	X	X	X			X	X		X		
عُمان	X	X	X	X	X	X	X	X	X		
قطر	X	X					X		X		
السعودية	X										
تونس								X	X		
الإمارات	X	X		X		X	X		X		

المصدر: (مجمّع من WTO's Trade in Services Website).

الجدول رقم (3.3)، قوانين دعم التنافسية، ومحاربة الاحتكار العربية، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية

الدولة	القانون	ملاحظات
تونس	64/91 لعام 1991	* عدم تجاوز 30% من حصة السوق كمعيار للاحتكار. * تجنب الزيادات السعرية غير المرغوبة وضمان شفافية الأسعار. * استثناء السلع والخدمات الأساسية والسلع النادرة من حرية التسعير. * الدمج بعد موافقة مجلس التنافسية. * يرفع المجلس الشكاوي إلى وزارة التجارة التي يمثلها مفوض معين يمثل المصالح العامة. * اختيار رئيس المجلس وأعضاؤه بناء على مقترحات وزارة التجارة. * العقوبة: السجن لغاية سنة.
الأردن	333 لعام 2004	* عدم تجاوز 40% من حصة السوق. * تمثل لجنة التنافسية جزء من وزارة التجارة وبعضوية (11) عضواً. * العقوبة للقضاء.
الجزائر	3 لعام 2003	* عدم تجاوز 40% من حصة السوق بيعاً وشراءً. * جزء من وزارة التجارة. * (9) أعضاء في المجلس. * اختصاص المحاكم التجارية المدنية.
مصر	3 لعام 2005	* 25% من حصة السوق. * إمكانية استبعاد المنافع العامة المدارة في القطاع الخاص. * استبعاد المنافع العامة المدارة من قبل الدولة. * عدد أعضاء المجلس (15). * جزء من وزارة التجارة. * العقوبة يمكن تطبيقها فقط بناء على طلب كتابي من الوزير.
المغرب	99/6 لعام 2001	* تجاوز 40% من حصة السوق. * استبعاد الهيئات والشركات العامة. * عدد أعضاء المجلس (13). * سلطة اتخاذ القرار لدى رئيس الوزراء. * العقوبة: السجن من شهرين- سنة، وغرامة مابين (10-50) ألف درهم.
المملكة العربية السعودية	م/25 لعام 2004	* في حالة تسبب الحيازة أو الدمج في خلق "وضع مسيطر". * يرأس وزير التجارة المجلس، ويحدد العقوبة المالية من خلال لجنة العقوبات. * عدد أعضاء المجلس (9) برئاسة وزير التجارة. * أقصى عقوبة (5) ملايين درهم ويمكن أن تصل إلى (10) ملايين. * يمكن للمتضررين من الممارسات الاحتكارية اللجوء للقضاء للتعويض.

تابع الجدول رقم (3.3)، قوانين دعم التنافسية، ومحاربة الاحتكار العربية، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية

الدولة	القانون	ملاحظات
الكويت	قانون رقم (10) لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة	- جاء ذكر الأعمال المنافسة غير المشروعة والاحتكار في المادة رقم (4)، التي تشمل (12) ممارسة تتضمن: - التأثير في أسعار المنتجات بالرفع أو الخفض بالشكل الذي يتعارض مع آلية السوق بغرض الإضرار بالمنافسين الآخرين. - الحد من حرية تدفق المنتجات من وإلى الأسواق بشكل كلي أو جزئي، بأي شكل من الأشكال. - افتعال وفرة مفاجئة للمنتجات، تؤدي إلى أسعار غير حقيقية تؤثر على باقي المنافسين. - منع أو عرقلة ممارسة أي شخص لنشاطه الاقتصادي في السوق. - حجب المنتجات المتاحة في السوق كلياً أو جزئياً، عن شخص معين، وفقاً للضوابط الموضحة باللائحة التنفيذية. - بيع المنتجات بأقل من تكلفتها بغرض الإضرار بالمنافسين. - التأثير على عطاءات بيع أو شراء أو تقديم أو توريد المنتجات والخدمات، باستثناء تلك الخاصة بالعروض المشتركة من المتقدمين. - وضع نصوص في شروط المناقصات تسمى فيها ماركة أو صنف السلعة المراد شرائها. - التوقف كلياً أو جزئياً عن عمليات التصنيع أو التطوير أو التوزيع أو التسويق بالسلع والخدمات أو وضع قيود أو شروط على توفيرها وذلك وفقاً للضوابط الموضحة باللائحة التنفيذية. - اقتسام أسواق المنتجات أو تخصيصها على أساس جغرافي أو على أساس مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو السلع أو المواسم أو الفترات الزمنية بقصد الإضرار بالمنافسة. - تعلق إبرام عقد أو اتفاق على شرط قبول التزامات، تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجاري غير مرتبطة بمحل التعامل الأصلي أو الاتفاق. - إهدار تكافؤ الفرص بين المتنافسين بتمييز بعضهم عن البعض الآخر، في شروط صفقات البيع أو الشراء دون مبرر، أو بتسريب معلومات لصالح أحد المتنافسين دون غيره. * حددت اللائحة التنفيذية تحت مفهوم (السيطرة) حصة السوق المحددة للوضع الاحتكاري بحيث لا تتجاوز 35% من حجم السوق المعنية. * إنشاء جهاز يسمى "جهاز حماية المنافسة" يلحق بوزير التجارة والصناعة، ويرأسه عضو متفرغ بدرجة وزير، بناءً على ترشيح وزير التجارة والصناعة وموافقة مجلس الوزراء مع عضوين يمثلان وزارة التجارة والصناعة، وزارة المالية، وثلاثة أعضاء من المختصين وذوي الخبرة، على أن يكون أحدهم من جهة أهلية، تعنى بحماية المستهلك إذا وجدت، وعضوين يمثلان غرفة تجارة وصناعة الكويت، واتحاد الصناعات الكويتية، وعضو من اتحاد الجمعيات التعاونية، ومدير تنفيذي للجهاز بدرجة وكيل وزارة يعين بقرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من وزير التجارة والصناعة. * للجهاز بناءً على طلب يتقدم به ذوي الشأن أن يسمح ببعض الممارسات والاتفاقيات والعقود والقرارات التي من شأنها الحد من المنافسة وتحقيق منافع محددة وواضحة للمستهلك تفوق آثار الحد من حرية المنافسة، وذلك بعد المراجعة من قبل الجهاز وفي ضوء الضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية. * تتجسد العقوبات المترتبة على الإخلال بممارسات حماية المنافسة غرامة لا تتجاوز 100 ألف دينار، أو ما يساوي قيمة المكاسب غير المشروعة المحققة، أيهما أكبر. ويجوز الحكم بمصادرة السلع. وفي حالة العودة بالإخلال يكون الحكم بمصادرة السلع وجوبياً، ويجوز الحكم بإيقاف النشاط المخالف بحد أقصى لا يتجاوز ثلاث سنوات.

تابع الجدول رقم (3.3)، قوانين دعم التنافسية، ومحاربة الاحتكار العربية، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية

الدولة	القانون	ملاحظات
الولايات المتحدة الأمريكية	طوّر قانون شرمان Sherman لعام 1890 وتعديلاته بقانون كليتون Clayton عام 1914، وقانون لجنة التجارة الفيدرالية عام 1914، وروبنسون باتمان Robinson-Patman عام 1936، وقانون هارت سكوت رودينو Hart-Scott Rodino ضد الاحتكار المعدل 1976	* استثناء الاتحادات العمالية من تطبيق القانون. * تشمل الممارسات الاحتكارية: - تجريم الربط Inter Locking: ربط السلعة (أ) إذا ما تم شراء السلعة (ب). - تجريم التمييز السعري بين مختلف المشترين، (ماعدا ذلك التمييز المبرر بتكلفة النقل والتخزين وغيرها). - تجريم الاتفاقيات الاحتكارية: التعامل مع بائع واحد أو مشتر واحد. - تجريم الحيازة والدمج من خلال شراء الأسهم في سوق الأوراق المالية. - تجريم الإعلانات الكاذبة. - تجريم بيع سلعة بأقل من تكلفتها لطرد المنافسين، ومن ثم زيادة السعر وتعويض الخسائر. - تجريم الفرض على بائعي المفرد بالبيع بأسعار تزيد أو تقل عن سعر محدد. - تجريم الاتفاقيات المتضمنة ترتيبات بين منتجي السلعة أو الخدمة الواحدة لتحرير سعرها. - أضيف عام 1950 تجريم الدمج والحيازة ليس فقط من خلال امتلاك الأسهم بسوق الأوراق المالية، بل من خلال شراء الأصول خارج هذه الأسواق. * أنشأت هيئة التجارة الفيدرالية Federal Trade Commission (FTC) في عام 1914 كجهاز مسؤول عن تنفيذ قوانين محاربة الاحتكار، والمقاضاة بقوة القانون (أضيفت في عام 1938 مسؤولية مراقبة الدعاية والإعلان ومحاربة غير الحقيقي). * تتكون الهيئة من خمسة مفوضين Commissioners يتم تعيينهم من قبل الرئيس وموافقة مجلس الشيوخ. * لا يجوز أن يمثل حزب واحد بأكثر من (3) مفوضين. * لا يجوز لأي مفوض أن يعمل بأي عمل آخر. * يدفع للمفوض راتب يعادل راتب القاضي في المحاكم الأمريكية. * انتهاك قانون Sherman يعتبر جريمة يعاقب عليها بالغرامة حتى (10) ملايين دولار للشركات، ولغاية (350) ألف دولار أو السجن (أو كلاهما) للأفراد، ذلك في حالة وقوع الجريمة قبل 22 يونيو 2004. أما في حالة وقوعها بعد ذلك التاريخ فأقصى عقوبة للشركات (100) مليون دولار، و (1) مليون للأفراد. وأقصى فترة سجن هي (10) سنوات. وفي ظل ظروف معينة قد تصل العقوبة المحتملة إلى ضعف الخسارة بسبب الفعل الاحتكاري. * من أهم الحالات التي تم بها الحكم وفقاً للقوانين أعلاه هي الحالة التي أمرت وفقها المحكمة الدستورية بتجزئة شركات السجائر، والنفط، إلى عدد من الشركات الصغيرة بملكية جديدة تسمح بإدخال المنافسة، عام 1911. وقد وضعت المحكمة قاعدة هي أن حجم الشركة ليس جريمة بل الجريمة في الممارسة الاحتكارية. أدى ذلك التفسير إلى كبح جماح الهيئة الفيدرالية، خاصة في العشرينات، وهي فترة النمو الهائل في أحجام الشركات الكبرى. * بعد نجاح فراكلين روزفلت F. Roosevelt بالرئاسة (1933-1945)، والمعروف بعدائه لسطوة الشركات الكبرى، بدأت الهيئة بتجزئة العديد من تلك الشركات لاسيما شركة الألمونيوم الأمريكية Aluminum Company of America (ALCOA) في عام 1945. وبذلك وضعت قاعدة مفادها أنه بالرغم من أن الشركات قد لا تقوم بممارسات احتكارية، إلا أن كبر الحجم يعد ظاهرة غير قانونية. * استمرت القضية ضد شركة أي تي آند تي (AT&T) 13 عاماً وأرغمت الشركة في عام 1948 على تجزئة نفسها إلى (7) شركات إقليمية. - تغريم شركة Microsoft حديثاً بـ (100) مليون دولار.
المصادر: (The World Bank Database) و (Arab Law Net Website) و (الكويت اليوم، 2007)		

الجدول رقم (4.3)، ترتيب الجامعات العربية ضمن التصنيف العالمي للجامعات، حسب فئات التصنيف (2013)

الفئات حسب الترتيب العالمي	عدد الجامعات العربية ضمن الفئة	النسبة المئوية للفئة
1-1000	4	%0.55
1001 - 2000	12	%1.65
2001 - 3000	24	%3.31
3001 - 4000	24	%3.31
4001 - 5000	21	%2.89
5001 - 6000	31	%4.27
6001 - 7000	25	%3.44
7001 - 8000	24	%3.31
8001 - 9000	19	%2.62
9001 - 10000	19	%2.62
10001 - 11000	28	%3.86
11001 - 12000	41	%5.65
12001 - 13000	41	%5.65
13001 - 14000	45	%6.20
14001 - 15000	53	%7.30
15001 - 16000	67	%9.23
16001 - 17000	63	%8.68
17001 - 18000	63	%8.68
18001 - 19000	38	%5.23
19001 - 20000	51	%7.02
20001 - 21000	31	%4.27
21001 - 22000	2	%0.28
إجمالي عدد الجامعات العربية في التصنيف	726	%100

التصنيف يشمل 21250 جامعة حول العالم.

(المصدر: webometrics.info)

الجدول رقم (5.3)، المؤشرات الرئيسية الخاصة بتحقيق الهدف الخاص بنوعية التعليم ضمن الأهداف الست الواردة في تقرير اليونسكو حول رصد التعليم للجميع

	طول الحياة المدرسية المتوقعة من المرحلة الابتدائية إلى التعليم العالي (بالسنوات)			التعليم ما قبل الابتدائي						التعليم الابتدائي						التعليم الثانوي					
				أعضاء هيئات التدريس (بالآلاف)			نسبة التلاميذ إلى المعلمين			أعضاء هيئات التدريس (بالآلاف)			نسبة التلاميذ إلى المعلمين			أعضاء هيئات التدريس (بالآلاف)			نسبة التلاميذ إلى المعلمين		
	2008	1999	التغير الحاصل* منذ عام 1999 (%)	2008	1999	التغير الحاصل* منذ عام 1999 (%)	2008	1999	التغير الحاصل* منذ عام 1999 (%)	2008	1999	التغير الحاصل* منذ عام 1999 (%)	2008	1999	التغير الحاصل* منذ عام 1999 (%)	2008	1999	التغير الحاصل* منذ عام 1999 (%)	2008	1999	التغير الحاصل* منذ عام 1999 (%)
الدول العربية:	10.0		7.0	165.0		36.0	19.0		-3.0	1899.0		25.0	22.0		-6.0	1820.0		36	16.0		-1.0
الجزائر	–	–		5.0	1.0		25.0	28.0		170	170		23.0	28.0		–	–		–	–		
البحرين	14.3	14.3		0.7			16.0	21.0		–	–		–	–		–	–		–	–		
جيبوتي	4.7	3.1		0.1	0.0		17.0	29.0		2.0	1.0		34.0	40.0		1.0	0.7		34.0	23.0		
مصر	–	11.6		23.0	14.0		25.0	24.0		369.0	346.0		27.0	23.0		491.0	454.0		–	17.0		
العراق	–	8.4		–	5.0		–	15.0		–	141.0		–	25.0		–	56.0		–	20.0		
الأردن	13.1	–		5.0	3.0		21.0	22.0		–	–		–	–		–	–		–	–		
الكويت	–	13.6		6.0	4.0		11.0	15.0		23.0	10.0		9.0	13.0		27.0	22.0		9.0	11.0		
لبنان	13.8	12.6		10.0	11.0		16.0	13.0		33.0	29.0		14.0	14.0		42.0	43.0		9.0	9.0		
ليبيا	–	–		2.0	1.0		9.0	8.0		–	–		–	–		–	–		–	–		
موريتانيا	8.1	6.8		–	–		–	–		13.0	7.0		39.0	47.0		4.0	2.0		27.0	26.0		
المغرب	10.2	8.0		37.0	40.0		18.0	20.0		146.0	123.0		27.0	28.0		–	88.0		–	17.0		
عُمان	11.1	–		2.0	–		20.0	–		23.0	12.0		12.0	25.0		21.0	13.0		14.0	18.0		
فلسطين المحتلة	13.1	12.0		4.0	3.0		20.0	29.0		13.0	10.0		29.0	38.0		29.0	18.0		24.0	24.0		
قطر	12.7	12.5		1.0	0.4		17.0	21.0		6.0	5.0		13.0	13.0		7.0	4.0		10.0	10.0		
السعودية	13.5	–		18.0	–		10.0	–		299.0	–		11.0	–		262.0	–		11.0	–		
السودان	–	4.4		21.0	12.0		30.0	30.0		–	–		8.0	96.0		83.0	–		22.0	–		
سوريا	–	–		8.0	5.0		20.0	–		132.0	110.0		18.0	25.0		181.0	54.0		15.0	19.0		
تونس	14.5	13.0		–	4.0		20.0	–		60.0	60.0		17.0	24.0		83.0	56.0		15.0	19.0		
الإمارات	–	10.8		5.0	3.0		21.0	19.0		17.0	17.0		17.0	16.0		24.0	16.0		13.0	12.0		
اليمن	–	7.6		–	0.8		–	17.0		–	103.0		–	22.0		–	48.0		12.0	22.0		
الدول المتدنية الدخل:	8.0		24.0	551.0		38.0	25.0		3.0	3381.0		43.0	41.0		2.0	2538.0		58.0	24.0		-5.0
الفئة الدنيا من الدول المتوسطة الدخل	10.0		16.0	3166.0		50.0	25.0		-3.0	15326.0		5.0	26.0	0.2		14357.0		35.0	20.0		-3.0
الفئة العليا من الدول المتوسطة الدخل	14.0		9.0	1835.0		12.0	15.0		10.0	4184.0		0.4	21.0	-10.0		6170.0		8.0	15.0		-7.0
الدول ذات الدخل العالي	16.0		4.0	1701.0		29.0	15.0		-19.0	4952.0		10.0	14.0	-11.0		6584.0		9.0	13.0		-7.0
أفريقيا جنوب الصحراء	8.0		24.0	564.0		68.0	19.0		4.0	2835.0		44.0	45.0	9.0		1442.0		75.0	25.0		0.1
آسيا الوسطى	12.0		13.0	153.0		2.0	10.0		9.0	330.0		-1.0	17.0	-18.0		960.0		11.0	11.0		4.0
شرق آسيا والمحيط الهادي	12.0		15.0	1832.0		32.0	22.0		-19.0	10010.0		-1.0	19.0	-13.0		10150.0		34.0	16.0		-6.0
جنوب وغرب آسيا	10.0		22.0	1059.0		102.0	40.0		-2.0	4970.0		18.0	39.0	6.0		4091.0		39.0	32.0		-4.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	14.0		9.0	988.0		29.0	21.0		-2.0	2919.0		8.0	23.0	-10.0		3484.0		26.0	17.0		-11.0
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	16.0		2.0	1417.0		32.0	14.0		-20.0	3739.0		9.0	14.0	-10.0		4855.0		9.0	13.0		-5.0
أوروبا الوسطى والشرقية	14.0		12.0	1067.0		-5.0	10.0		14.0	1120.0		-17.0	18.0	-4.0		2847.0		-11.0	11.0		-11.0

(*): لا تتضمن الجداول التفصيلية للدول العربية في المصدر، التغيرات النسبية بين عامي 1999 و 2008، وتشير فقط لهذه التغيرات على مستوى الدول العربية.

(–) : غير متوفر.

المصدر: (مجمعّة من الجدولين (4) و (1.9) من المصدر التالي: UNESCO, 2011).

الجدول رقم (6.3)، آثار تفاوت المدارس على نوعية التعليم: المتدني والمرتفع، للمرحلة الرابعة من التعليم «حالة اليمن»

خصائص المدارس	المرحلة الرابعة من التعليم	
	تعليم متدني	تعليم مرتفع
متوسط النتائج في مادة الرياضيات	150	310
عدد المدارس	15	16
نسبة المعلمون الحاملون لشهادات التدريس (%)	42	92
حجم قاعات التدريس (عدد التلاميذ)	51	39
نسبة المدارس التي لا يتوفر بها قدر كافٍ من مواد التعليم (%)	29	8
نسبة المدارس التي لا يتوفر بها قدر كافٍ لضرورية التدريس (%)	33	50
نسبة التلاميذ المتلقين التعليم بمجموعات التقوية	42	62

المصدر: (UNESCO, 2011).

الجدول رقم (7.3)، متوسط عدد سنوات التحصيل العلمي حسب فترات الاستقرار والصراع

النوع		1979-1950	الحرب الإيرانية العراقية 1988-1980	حرب الخليج الأولى 1997-1990	حرب الخليج الثانية 2006-2004
ذكر	نسبة من ليس لديهم تعليم رسمي	-1.95	-0.32	-0.07	0.10
أنثى	نسبة من ليس لديهم تعليم رسمي	-1.67	-2.23	0.07	-1.00
ذكر	متوسط عدد سنوات التمدرس مع وبدون التعليم	19 سنة	-0.01 سنة	-0.06 سنة	0.28 سنة
أنثى	متوسط عدد سنوات التمدرس مع وبدون التعليم	0.12 سنة	0.11 سنة	-0.03 سنة	0.03 سنة

المصدر: (UNESCO, 2011).

الجدول رقم (8.3)، توجهات نواتج البحث العلمي العربي (1967 - 2010)

النسبة المئوية من السكان العرب / السنة	مصر	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	العراق	دول المغرب العربي	الأردن، ولبنان، وسورية
	25	9	9	31	9
1967	63	2	7	8	13
1968	60	3	6	10	14
1969	60	2	7	9	13
1970	59	2	6	11	13
1971	59	3	7	13	14
1972	59	3	6	12	13
1973	52	7	7	14	14
1974	54	6	6	10	17
1975	55	6	7	12	15
1976	55	9	7	12	9
1977	49	11	12	14	8
1978	47	15	11	14	7
1979	46	15	11	14	7
1980	46	17	10	15	7
1981	42	20	8	15	8
1982	41	23	7	13	9
1983	40	25	7	13	8
1984	42	27	6	13	7
1985	39	27	7	13	9
1986	38	30	7	12	8
1987	38	32	6	12	8
1988	35	36	6	13	8
1989	39	33	7	12	7
1990	37	36	5	12	7
1991	37	33	3	15	6
1992	35	32	2	17	7
1993	33	34	2	16	8
1994	33	34	2	16	9
1995	32	33	1	18	8
1996	33	38	1	19	10
1997	31	36	0.9	20	7
1998	30	35	0.8	22	10
1999	29	34	0.6	24	10
2000	29	33	0.6	24	
2001	30	32	0.6	24	
2002	30	31	1.1	25	
2003	29	32		25	
2004	28	31		27	
2005	27	31		27	11
2006	26	29		28	11
2007	26	29		29	
2008	25	27		31	
2009	26	28		29	11
2010	26	31		27	10

لا تجمع صفوف الجدول (100)، لعدم شمول ليبيا، موريتانيا، الصومال، السودان واليمن.
المصدر: (زحلان، 2012).

الجدول رقم (9.3)، توزيع طلبات تسجيل براءات الاختراع، في الدول العربية، وبعض دول المقارنة، حسب مكان مكتب التسجيل (1980 - 2011)

الدولة	الأصل	1980	1990	2000	2011
الأردن	مقيم	-	-	71	40
	في الخارج	68	-	127	360
البحرين	مقيم	-	-	-	1
	في الخارج	47	-	-	139
تركيا	مقيم	134	138	277	3885
	في الخارج	527	1090	3156	228
تونس	مقيم	27	27	47	-
	في الخارج	214	134	210	-
الجزائر	مقيم	5	6	32	94
	في الخارج	349	229	127	803
السعودية	مقيم	-	16	76	347
	في الخارج	-	439	797	643
سنغافورة	مقيم	2	-	516	1056
	في الخارج	631	-	7720	8738
السودان	مقيم	-	-	6	-
	في الخارج	-	-	16	-
سوريا	مقيم	6	-	247	-
	في الخارج	98	-	48	-
العراق	مقيم	19	-	-	-
	في الخارج	-	-	-	-
ليبيا	مقيم	-	10	-	-
	في الخارج	-	47	-	-
ماليزيا	مقيم	-	92	206	1076
	في الخارج	-	2213	6021	5376
المغرب	مقيم	29	61	104	169
	في الخارج	315	268	-	880
مصر	مقيم	76	278	534	618
	في الخارج	731	511	1081	1591
النرويج	مقيم	716	899	1311	1122
	في الخارج	3247	4745	5389	654
اليمن	مقيم	-	-	7	7
	في الخارج	-	-	22	37

(-) : البيانات غير متوافرة. المصدر: WIPO Website .

الجدول رقم (10.3)، معدلات نمو إنتاجية العامل السنوية، في إقليم الشرق الأوسط، مقارنة بأقاليم أخرى (%)

الإقليم	2006-2001	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الشرق الأوسط	0.1	1.5	2.9	-1.9	1.7	2.0	-0.5
العالم المتقدم، والاتحاد الأوروبي	1.4	1.1	-0.5	-1.8	3.0	1.0	0.8
وسط وجنوب شرق أوروبا، ماعدا الاتحاد الأوروبي	5.5	5.6	3.0	-5.1	3.8	3.4	2.2
شرق آسيا	7.4	10.8	7.9	6.4	8.9	7.6	6.1
جنوب شرق آسيا، والباسفيك	3.6	4.2	2.2	-0.1	5.3	2.4	3.5
جنوب آسيا	4.2	8.1	3.1	7.1	7.7	4.2	2.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.6	3.2	1.5	-2.3	2.6	2.3	1.2
شمال أفريقيا	1.3	1.8	2.2	1.5	1.6	0.2	9.3
أفريقيا جنوب الصحراء	2.0	3.7	2.3	-0.1	2.3	1.6	2.1

المصدر: (ILO, 2013).

الجدول رقم (11.3)، تطور عدد الجامعات العامة، والخاصة في الدول العربية

(2008-1950)

الدولة	قبل عام 1950			1973			1993			2003			2008		
	حكومي	خاص	إجمالي	حكومي	خاص	إجمالي	حكومي	خاص	إجمالي	حكومي	خاص	إجمالي	حكومي	خاص	إجمالي
مصر	3	2	5	7	1	8	12	1	13	13	6	19	17	13	30
العراق	–	–	–	5	–	5	12	–	12	14	–	14	14	–	14
الأردن	–	–	–	1	–	1	5	8	13	8	10	18	10	16	26
فلسطين المحتلة	–	–	–	–	3	3	1	7	8	2	9	11	2	9	11
لبنان	–	–	–	1	4	5	1	8	9	1	18	19	1	37	38
سورية	1	–	1	3	–	3	4	–	4	5	–	5	5	4	9
البحرين	–	–	–	–	–	-	2	–	2	2	–	2	2	13	15
الكويت	–	–	–	1	–	1	1	–	1	1	2	3	1	5	6
عُمان	–	–	–	–	–	-	1	–	1	1	1	2	1	4	5
قطر	–	–	–	1	–	1	1	–	1	1	–	1	1	5	6
السعودية	–	–	–	4	–	4	7	–	7	8	–	8	21	7	28
الإمارات	–	–	–	–	–	-	1	–	1	2	5	7	2	16	18
الجزائر	1	–	1	3	–	3	13	–	13	26	–	26	34	–	34
ليبيا	–	–	–	2	–	2	11	–	11	14	–	14	14	1	15
المغرب	1	–	1	3	–	3	13	–	13	13	1	14	17	2	19
تونس	1	–	1	2	–	2	6	–	6	8	14	22	13	31	44
السودان	–	–	–	2	–	2	16	–	16	27	1	28	28	7	35
اليمن	–	–	–	1	–	1	6	2	4	7	8	15	7	20	27
جيبوتي	–	–	–	–	–	-	1	–	1	1	–	1	1	–	1
موريتانيا	–	–	–	–	–	-	1	–	1	1	–	1	1	–	1
الصومال	–	–	–	1	–	1	1	–	1	1	2	3	1	2	3
الإجمالي	7	2	9	37	8	**45**	114	26	**140**	156	77	**233**	193	192	**385**

المصدر: (مجمّع من عدة مصادر - ومعدّ من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008).

الجدول رقم (12.3)، أنظمة كوبونات التعليم في دول مختارة

الدولة	السكان المؤهلين للاستفادة من الكوبونات	درجة التغطية	النطاق	القيمة النقدية للكوبون
بنغلادش	للإناث فقط وللمراحل الدراسية 6-10	مواقع جغرافية مختارة	مدارس عامة وخاصة مع الحاجة لتقارير متابعة	من 12 دولار في المرحلة الدراسية G6 إلى 36.25 دولار في المرحلة الدراسية G10
شيلي	لمنخفضي الدخل وللمدارس الابتدائية والثانوية	يشمل ثلث المقيدين تقريباً	يمكن للمدارس المشمولة أن تفرض رسوم أيضاً	بلغ متوسط القيمة عام 1991 حوالي 4359 بيزو
السويد	كافة الطلاب الخاضعين للتعليم الإلزامي	كافة المناطق البلدية	يجب على المدارس أن تتبع المناهج القومية، مع رقابة من قبل الجمعية الوطنية للتعليم	يغطي حوالي 85% من تكلفة الطالب في المدارس البلدية
هولندا	كافة الطلاب الخاضعين للتعليم الإلزامي	كافة المناطق البلدية	تمول الدولة المدارس الخاصة بكل ديانة، في حالة وجود طلب. كما تمول المدارس الخاصة غير الدينية.	تمول المدارس العامة والخاصة على قدم المساواة
اليابان	مدارس الأطفال الأكبر من 15 سنة	المدارس العامة، والمدارس الثانوية	يجب على المدارس الخاصة أن تقدم قوائم مالية للنظر في دعم هذه المدارس	يغطي 40% من تكاليف المدارس الثانوية الخاصة.
الولايات المتحدة (أ) الكوبونات الممولة من الضرائب	الطلبة محدودي الدخل، بحد أقصى 1500 طالب	المدارس الخاصة غير الدينية	يغطي 65% من عدد الطلبة	2900 دولار في السنة عام 1994
الولايات المتحدة (ب) الكوبونات المحولة بشكل خاص	العوائل المحدودة الدخل: المتقدم أولاً، يستفيد أولاً	كافة المدارس غير الحكومية ذات السمعة الجيدة	لا تطلب تقارير المتابعة بشكل مكثف	بمتوسط 6383 دولار عام 1995
المملكة المتحدة	الطلبة المحدودي الدخل مع قدرات ما فوق المتوسط	المناطق المعانة وللمدارس الخاصة فقط	يجب الحصول على مشاركة المدارس من قبل إدارة التعليم	3500 دولار تقريباً بالمتوسط عام 1992
نيوزلندا	الخيار مفتوح لكافة الطلبة في سن الدراسة	كافة المدارس العامة مع مدارس مستقلة مختارة	نظام القيد المفتوح في المدارس العامة غير المركزية، مع تعزيز لاستقلالية المدارس من خلال مجالس منتجة للآباء	تغطية حوالي 20% من رواتب المدرسين في المدارس المستقلة عام 1993 مع نية لزيادة النسبة إلى 50%

المصدر: (West, 1997)

الجدول رقم (13.3)، مؤشرات النظام الصحي العربي

الدولة	قوة العمل الصحية (لكل 10000 من السكان ولمتوسط الفترة 2005-2012)							البنية التحتية والتكنولوجيات الصحية					الأدوية الأساسية			
	الأطباء	العاملين من الممرضات والقابلات	أطباء الأسنان	الصيادلة	الفنيون العاملون في الصحة العامة والبيئة	العمالة الصحية المجتمعية	الأطباء النفسيون	المستشفيات (لكل 100 ألف من السكان)	أسرّة المستشفيات (لكل 10 آلاف من السكان)	أسرّة المستشفيات النفسية (لكل 10000 من السكان)	وحدات التصوير المقطعي (لكل مليون من السكان)	وحدات المعالجة بالإشعاع (لكل مليون من السكان)	متوسط المتاح من أدوية عامة مختارة (%)		نسبة متوسط أسعار المستهلكين لأدوية عامة مختارة	
	لعام 2010	متوسط الفترة 2005-2012	لعام 2010	لعام 2010									العام	الخاص	العام	الخاص
الأردن	25.6	40.5	9.0	21.4	..	..	0.1	2.3	18.0	..	6.5	1.0	27.8	80.0	0.9	10.5
الإمارات	19.3	40.9	4.3	5.9	..	..	<0.05	..	19.0	0.2	..	0.8	61.1	73.9	..	13.8
البحرين	14.9	38.6	1.5	2.5	..	..	0.8	..	18.0	2.8	..	..	..	..	..	..
تونس	12.2	32.8	2.9	3.0	..	..	0.2	2.4	21.0	0.9	9.4	1.7	64.3	95.1	..	6.8
الجزائر	12.1	19.5	3.1	2.2	..	..	0.2	..	..	1.4	..	0.5	..	..	..	..
جزر القمر	..	..	..	..	..	..	<0.05	0.7	..	0.0	1.4	<0.05	..	..	..	..
جيبوتي	2.3	8.0	1.2	3.2	..	..	..	..	14.0	..	..	..	..	..	..	..
السعودية	9.4	21.0	2.3	0.6	..	..	0.3	1.1	22.0	1.2	4.0	0.1	..	..	..	..
السودان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	51.7	77.1	4.4	4.7
سوريا	15.0	18.6	7.9	8.1	..	..	<0.05	..	15.0	0.6	..	0.3	..	98.2	..	2.5
الصومال	0.4	1.1	..	0.1	..	..	<0.05	..	..	0.6	..	..	..	..	..	..
العراق	6.1	..	1.5	1.7	..	..	0.1	1.0	13.0	0.5	2.4	0.2	..	..	..	..
عمان	20.5	44.9	2.3	4.4	0.8	..	0.2	1.8	18.0	0.3	8.6	0.7	96.7	70.3	..	7.4
قطر	27.6	73.7	5.8	12.6	..	..	0.2	..	12.0	0.4	10.2	1.1	..	..	..	..
الكويت	17.9	45.5	3.5	3.0	..	..	0.3	..	20.0	3.3	..	1.5	12.0	0.0	..	15.7
لبنان	35.4	22.3	13.3	12.3	..	..	0.1	3.5	35.0	4.1	28.6	2.1	0.0	83.8	..	6.1
ليبيا	19.0	68.0	6.0	3.6	..	..	..	2.6	37.0	..	9.4	0.9	..	..	..	..
مصر	28.3	35.2	4.2	16.7	..	..	0.1	0.6	17.0	1.0	..	0.7	..	..	..	..
المغرب	6.2	8.9	0.8	2.7	..	..	0.1	..	11.0	0.7	1.3	0.4	0.0	57.5	..	9.8
موريتانيا	1.3	6.7	0.2	0.2	0.1	..	<0.05	1.2	..	..	1.7	0.3	..	..	..	..
اليمن	2.0	6.8	0.2	0.4	0.1	<0.05	..	3.0	7.0	..	2.1	<0.05	5.0	90.0	1.1	3.5
العالم	13.9	29.0	2.6	4.4	..	..	0.3	..	30.0	2.5	..	1.8	..	..	..	..
دول منخفضة الدخل	5.1	14.9	1.2	1.2	..	..	<0.05	0.9	21.0	0.2	0.2	0.1	..	..	..	..
دول دخل متوسط منخفض	7.8	13.4	0.9	4.4	..	0.6	0.1	..	12.0	0.6	..	0.4	..	..	..	..
دول دخل متوسط مرتفع	17.8	35.4	..	3.6	..	..	0.2	..	37.0	2.2	..	1.3	..	..	..	..
دول دخل مرتفع	27.1	72.4	5.9	10.8	..	..	1.0	..	56.0	8.3	..	7.6	..	..	..	..

(..) غير متوفر . المصدر: (WHO,2013)

جدول (14.3) عدم العدالة الصحية*

الدولة	مدى سيادة أساليب منع الحمل الحديثة (%)						هدف الألفية الخامس (تحسين الصحة النفسية)										درجة تغطية الحصانة من أمراض الدفتيريا، والقزاز والسعال الديكي ما بين الأطفال بعمر 1 سنة (%)										نسبة الأطفال تحت سن خمس سنوات الذين يعانون من التقزم (%)										هدف الألفية الرابع (تخفيض معدل وفيات الأطفال)									
							درجة تغطية رعاية ما قبل الولادة : أربع زيارات على الأقل (%)								حالات حدوث الولادات تحت رعاية عاملين صحيين مهرة (%)																															
	مكان الإقامة			عشير الثروة			المستوى التعليمي للمرأة			مكان الإقامة			عشير الثروة			المستوى التعليمي للمرأة			النوع الاجتماعي			مكان الإقامة			عشير الثروة			المستوى التعليمي للمرأة			النوع الاجتماعي			مكان الإقامة			عشير الثروة			المستوى التعليمي للمرأة			النوع الاجتماعي			مكان الإقامة			عشير الثروة			المستوى التعليمي للمرأة		
	ريف	حضر	الأقل	الأدنى	الأعلى	لا يوجد	الثانوي أو الأعلى	ريف	حضر	الأقل	الأدنى	الأعلى	لا يوجد	الثانوي أو الأعلى	ريف	حضر	الأقل	الأدنى	الأعلى	لا يوجد	الثانوي أو الأعلى	ذكر	أنثى	الأقل	الأدنى	الأعلى	لا يوجد	الثانوي أو الأعلى	ذكر	أنثى	الأقل	الأدنى	الأعلى	لا يوجد	الثانوي أو الأعلى	ذكر	أنثى	الأقل	الأدنى	الأعلى	لا يوجد	الثانوي أو الأعلى
جيبوتي	3	18	..	..	62	56	58	..	..	80	42	89	46	76	40	95	72	90	78	60	87	61	60	45	61	97	98	67	35	31	33	40	33	37	33	..	..	38	28	36	29	48	19	44	26
مصر	55	62	52	62	56	58	58	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العراق	27	36	..	..	29	39	58	80	42	89	46	76	46	76	40	95	72	90	78	60	87	61	60	49	59	97	98	67	35	31	33	40	33	37	33	..	..	38	28	36	29	48	19	44	26
الأردن	36	43	47	35	36	42	91	95	90	98	76	95	76	98	99	99	99	98	95	94	99	97	98	97	98	97	98	89	98	97	98	99	99	100	98	99	99	99	95	76	98	90	95	91	42
موريتانيا	3	14	16	1	4	19	..	..	..	..	..	..	..	..	39	90	21	95	45	92	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	0	3	4	0	1	7	..	..	..	..	..	..	..	..	15	65	11	77	25	73	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سورية	35	48	52	29	34	46	..	..	..	..	..	..	..	..	88	98	78	99	77	98	74	74	76	74	76	60	59	49	67	..	..	25	31	26	29	74	44	..	..	23	30	..	..	..	..	..
اليمن	13	34	35	5	16	30	..	..	..	..	..	..	..	..	26	62	17	74	61	27	74	55	52	47	69	35	86	46	77	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

(*) يشمل هذا الجدول على المعلومات الخاصة لثماني دول عربية، حسب توفر المعلومات الواردة في إحصاءات منظمة الصحة العالمية.

(..) غير متوفر

المصدر: (WHO,2013)

الجدول رقم (15.3)، الإنفاق الصحي من الجيب الخاص، للدول العربية: كنسبة من إجمالي الإنفاق الصحي (2011-1995)

الدولة	نسبة الإنفاق الصحي من الجيب الخاص من إجمالي الإنفاق الصحي (%)		
	1995	2000	2011
الأردن	24	39	25
الإمارات	15	16	16
البحرين	22	22	17
الجزائر	24	26	18
جزر القمر	38	58	42
جيبوتي	39	32	32
السعودية	35	19	18
السودان	81	66	69
سورية	60	60	51
العراق	..	99	19
عمان	10	12	11
قطر	35	28	14
الكويت	17	22	16
لبنان	55	52	56
ليبيا	50	49	31
مصر	48	58	58
المغرب	53	54	58
موريتانيا	39	32	37
اليمن	66	44	78

المصدر: (WHO, Global Health Expenditure Database, Website)

الجدول رقم (16.3)، آثار الإنفاق على الصحة من الجيب الخاص، على حالة معدلات الفقر في عدد من الدول العربية، ولعدد من السنوات

الدولة	معدل الفقر (عدد الفقراء من السكان) قبل الدفع من الجيب الخاص، على الصحة (% من العوائل)	معدل الفقر (عدد الفقراء إلى السكان) بعد الدفع من الجيب الخاص، على الصحة (% من العوائل)	الفرق المطلق	الفرق النسبي
الضفة الغربية وقطاع غزة (2005)	13.70	25.05	11.35	82.85
تونس (2005)	3.69	4.35	0.66	17.77
لبنان (2005/2004)	27.50	31.60	4.10	14.91
مصر (2007)	31.76	36.05	4.29	13.51

المصدر: (EL Gazzar et al, 2010).

الشكل رقم (1.3) ،حصة السكان غير المتمتعين بالتعليم الرسمي، حسب النوع الاجتماعي «حالة العراق»

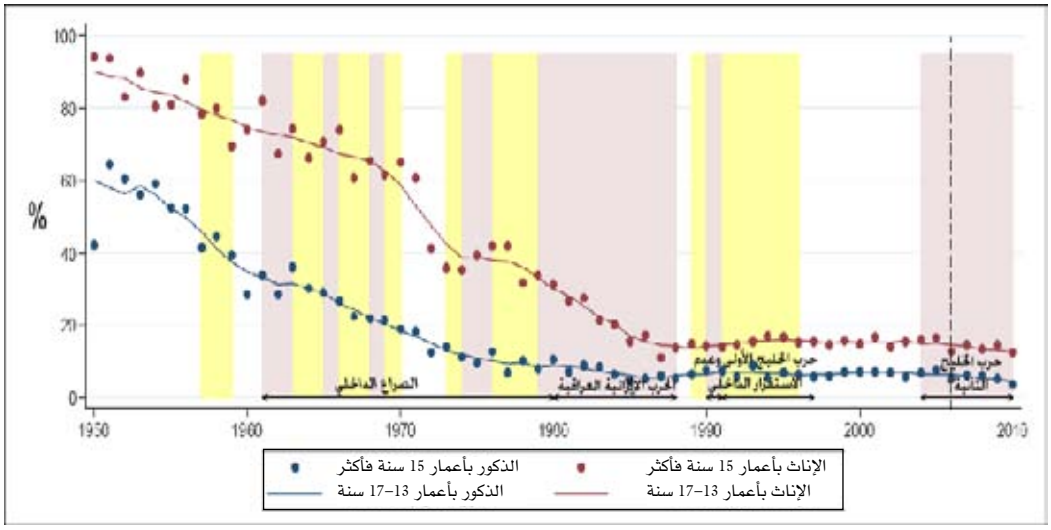

المصدر: (UNESCO, 2012).

الشكل رقم (2.3)، معدلات البطالة، وبطالة الشباب في الدول العربية، حسب آخر معلومات متاحة

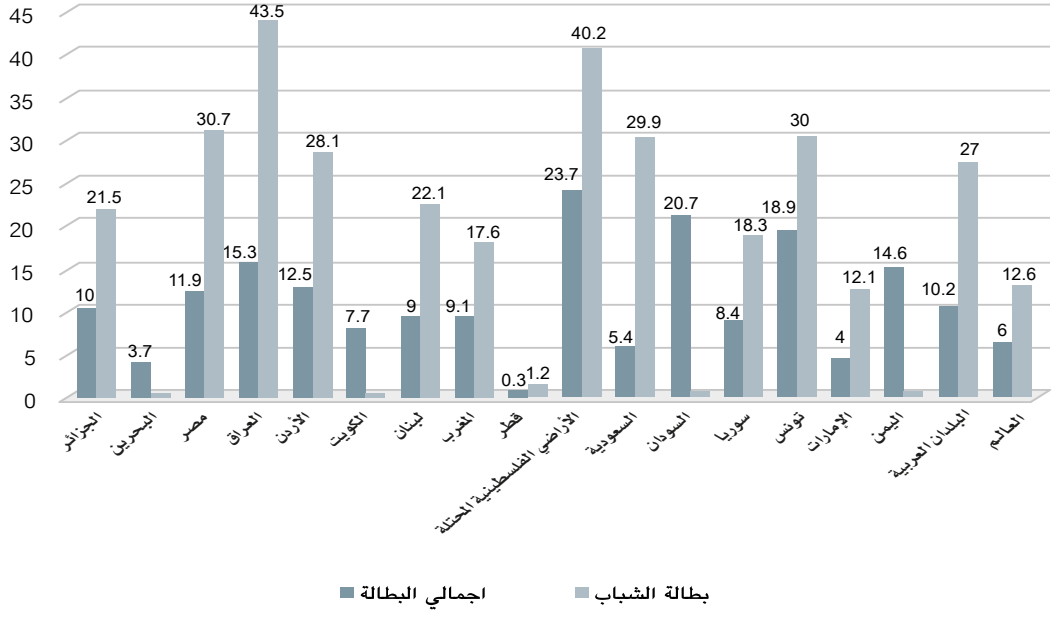

البيانات تغطي عامي (2010) و (2011) باستثناء : العراق (2006) ، لبنان (2007)، الكويت، والإمارات، والأراضي الفلسطينية (2008)، قطر ، والسعودية ، والسودان، واليمن (2009) .

المصدر: (UNDP, 2013).

الشكل رقم (3.3)، الفئات الدخلية ، ومستوى التحصيل التعليمي
(حالة مصر بالمقارنة مع دول نامية أخرى)

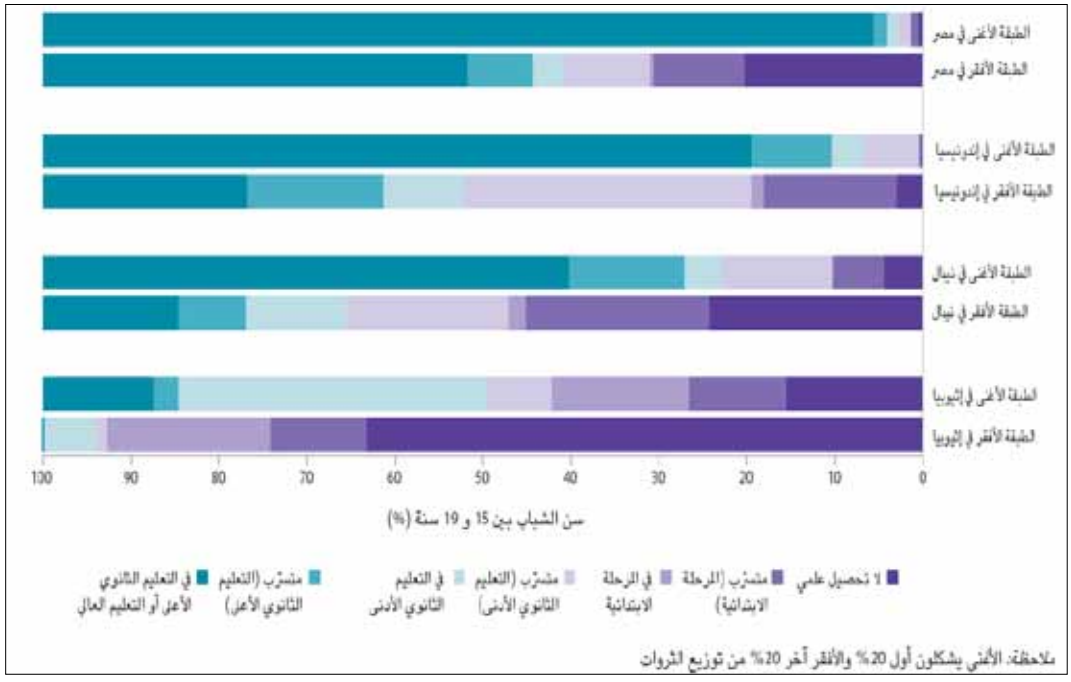

المصدر: (UNESCO, 2012).

الشكل رقم (4.3)، فجوة الدخل، ومستويات التعليم
(حالة مصر بالمقارنة مع دول نامية أخرى)

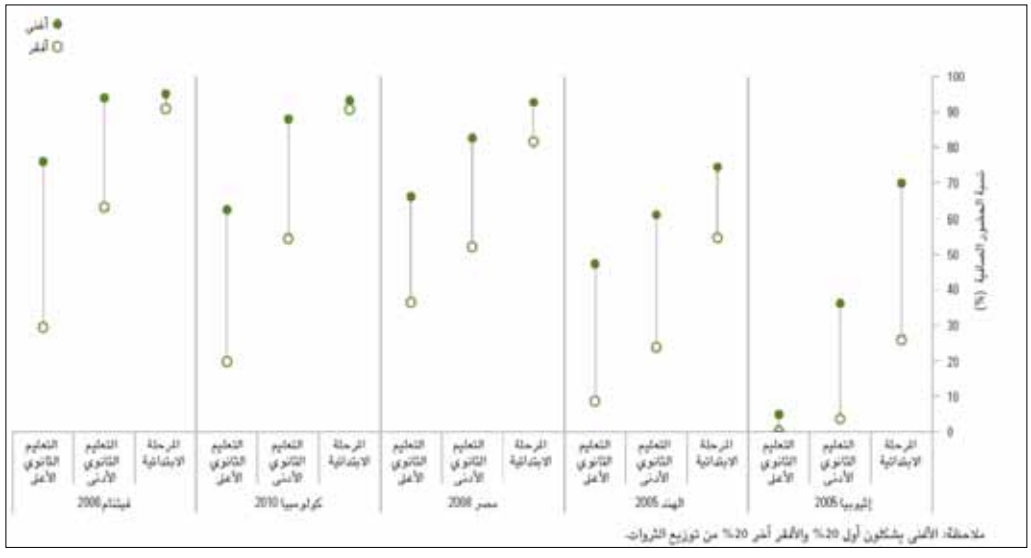

المصدر: (UNESCO, 2012).

الشكل رقم (5.3)، نسبة من هم في التعليم الثانوي الأدنى، أو ممن أكملوا هذا التعليم، بين الفئة العمرية (15-19 سنة)، حسب الثروة، والنوع الاجتماعي
(حالة المغرب مقارنة بعدد من الدول النامية) (حسب آخر سنة متوفر عنها معلومات)

المصدر: (UNESCO, 2012).

الشكل رقم (6.3)، عدد الوفيات دون الخامسة، (لكل 1000 ولادة حية) للدول العربية، ومجموعة من دول المقارنة
(2011 - 1970)

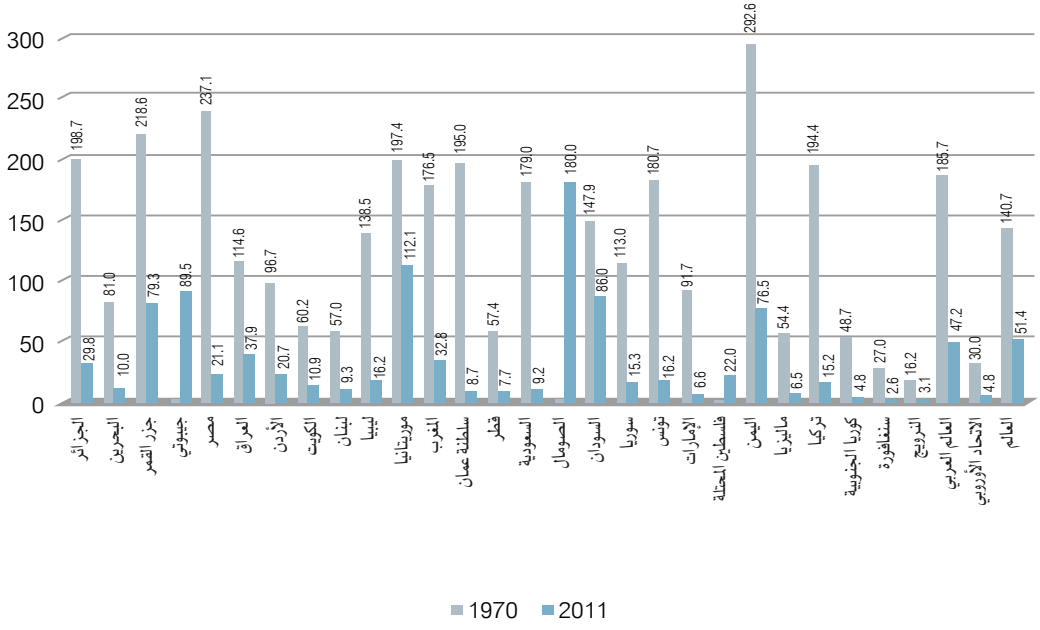

المصدر: (قاعدة بيانات البنك الدولي WDI).

الشكل رقم (7.3)، تحولات الهرم السكاني لكل من تونس، ومصر، واليمن (1950) و(2000) و(2020)

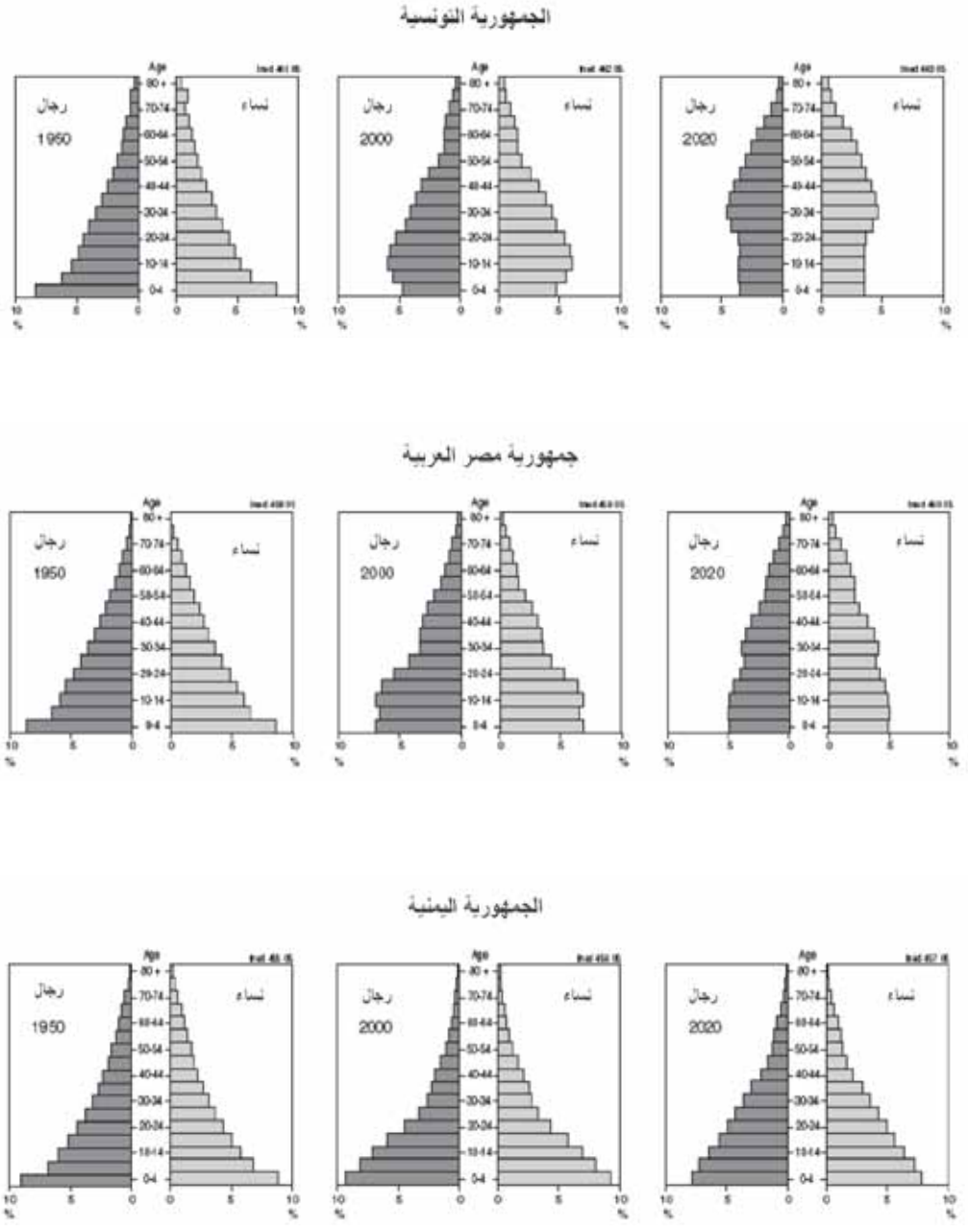

المصدر: (Tabutin and Schoumaker, 2012).

الشكل رقم (8.3)، معدل المواليد الخام (لكل ألف نسمة) للدول العربية، ومجموعة من دول المقارنة (2010 - 1970)

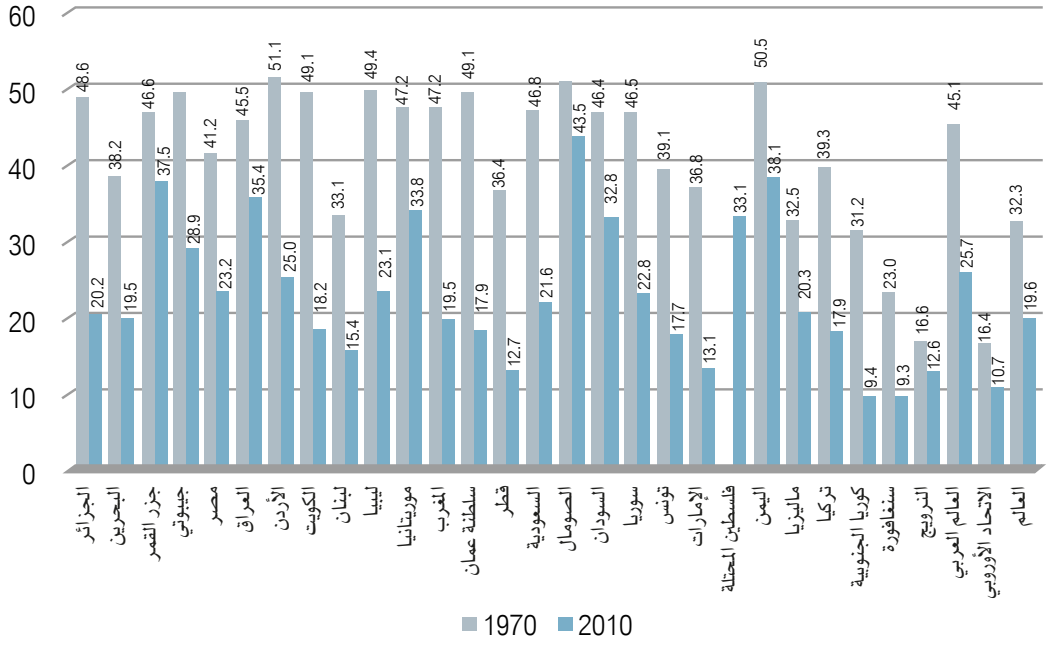

المصدر: (قاعدة بيانات البنك الدولي WDI).

الشكل رقم (9.3)، حالات الإنفاق الكارثي، في بعض الدول العربية لسنوات مختلفة

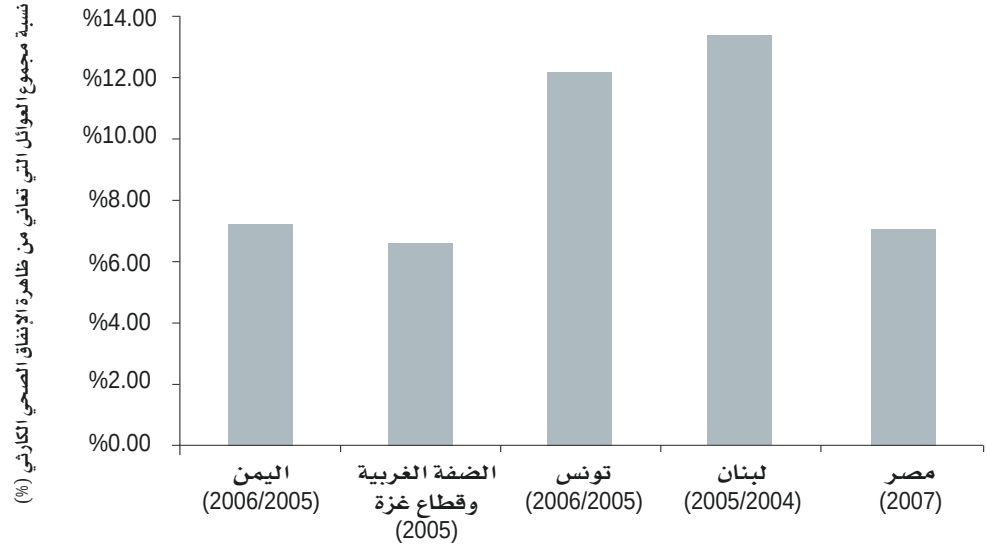

المصدر: (El Gazzar, et al. 2010).

تمويل التنمية والحيّز المالي

1.4. المالية العامة العربية وتمويل التنمية:

لقد كان أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجيات التنموية، المنبثقة عن الدول العربية بعد الاستقلال، ولغاية الآن، هو التنمية القطاعية الزراعية والصناعية، والخدمية، الهادفة إلى تقليل العجز بميزان المدفوعات، وتحويله إلى فائض بالعملة الأجنبية، ومن ثم، تقليل العجز، وتحويله إلى فائض في الموازنة العامة للدولة، بالعملة المحلية، إلا أن تنمية القطاع الزراعي، (أنظر، الفصل الأول)، وتنمية القطاع الصناعي التحويلي، (أنظر، الفصل الثاني)، أساساً لم ينتج عنها مثل هذه النتائج، بل العكس، زاد العجز الزراعي والصناعي، وكذلك الخدمي، وبالشكل الذي خلق عجزاً شبه مستدام في الحساب التجاري في أغلب الدول العربية، ونتج عن هذه التطورات السلبية مشكلة تمويلية، مثلت واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية، والقطاعية للانتقادات العربية، ألا وهي تمويل العجز، (الذي يرجع نشوءه، كما تم الإشارة إليه سابقاً، إلى سوء الإدارة الاقتصادية الكلية، والقطاعية أساساً). تتضح مشكلة العجز من خلال الإشارة للشكل رقم (1.4)، المتعلق بالعجز/ الفائض)، حيث يُلاحظ، أن كافة الدول العربية الواردة بالشكل، اتسمت باستدامة العجز أو الفاض، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (2005-2011)، ما عدا، بشكل أساسي، حالة الجزائر، (من فائض إلى العجز)، وحالة ليبيا، (من فائض إلى عجز)، وموريتانيا، (من فائض إلى عجز)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تحول هيكلي، في الموازنة العامة للدولة، ينتج عنه تحويل العجز إلى فائض. أما الدول التي اتسمت بالفائض خلال الفترة المذكورة، فهي دول نفطية أساساً، إلا أنه وبعد استبعاد العوائد النفطية، ونسبة الفائض غير النفطي إلى الناتج المحلي غير النفطي، في حالة الدول العربية النفطية و/أو المعتمدة على تصدير الغاز الطبيعي، فإن حالة العجز تصبح حالة مستدامة خلال الفترتين، متوسط الفترة (2000-2006) و (2011)، كما هو واضح في الشكل رقم (2.4)، الأمر الذي يشير إلى استدامة العجز غير النفطي، عاكساً بذلك تواضع، أو غياب نتائج أي متغير هيكلي، ببنود الموازنة المؤثرة على تحويل العجز إلى فائض، (زيادة العوائد غير النفطية، و/ أو خفض الإنفاق)، ويتضح تواضع إنجازات التغيرات الهيكلية في مكونات العوائد بالموازنات العامة للدول العربية النفطية، في تواضع العوائد غير النفطية، ومدى تغطيتها لبنود الإنفاق، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثل، في حالة دولة الكويت، وصلت هذه النسبة، (العوائد غير النفطية – الإنفاق الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي) إلى حوالي (3.0%) كمتوسط خلال الفترة (2000-2011)، وإلى حوالي (-2.1%) في حالة قطر، وإلى (-6.5%) في حالة الإمارات، والجزائر في حدود (1%) خلال نفس الفترة (محتسبة من IMF Country Reports).

أدى جمود التغيرات الهيكلية في بنود الموازنات العامة العربية إلى تنامي ظاهرة العجز، بما في ذلك الدول النفطية أوقات انخفاض أسعار النفط.

كما أن جمود التغيرات الهيكلية في الموازنات العربية، خاصة تلك المرتبطة بالدول المنتجة للنفط، قد عرّضت هذه الدول لمخاطر عدم إمكانية تعادل جانبي الموازنة، في ظل أسعار نفط متدنية، الأمر الذي قد يهدد بعدم إمكانية استمرار نمط الإنفاق الحالي. فوفقاً لتقديرات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لدول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا"، نوفمبر 2012، (الشكل رقم 3.4)، فإنه يلاحظ أن سعر التعادل لبرميل النفط، (أي الذي يضمن أن تغطي عوائد النفط جانب الإنفاق) وصل إلى (237)

دولار أمريكي في حالة اليمن لعام 2012، ويقع هذا السعر في حدود (110) دولار في حالة العراق، و (129) دولار تقريباً في حالتي الجزائر والبحرين. ومرة أخرى، فإن من شأن تواضع الجهود الرامية لإعادة هيكلة مساهمات بنود الموازنات العامة، المساهمة في ارتفاع أسعار التعادل لبرميل النفط، وهو ما يتضح، بشكل جلي، إذا ما تم تتبع قيمة سعر التعادل للدول العربية النفطية، بين عامي (2008 و (2011)، حيث ارتفع هذا السعر من (72) دولار إلى (104.7) دولار في حالة الجزائر، ومن (79.7) دولار إلى (113.9) دولار في حالة البحرين ، ومن (33.0) دولار إلى (44.4) دولار في حالة دولة الكويت، ومن (46.6) دولار إلى (183.3) دولار في حالة ليبيا، ومن (61.7) دولار إلى (77.9) دولار في حالة عمان، ومن (24.2) دولار إلى (38.0) دولار في حالة قطر، ومن (37.6) دولار إلى (77.0) دولار في حالة المملكة العربية السعودية، ومن (23.4) دولار إلى (92.4) دولار في حالة الإمارات العربية المتحدة، وأخيراً من (138) دولار إلى (195) دولار في حالة اليمن. (IMF, 2012).

يعكس هذا الارتفاع في سعر التعادل خللاً هيكلياً بالموازنات، ضمن أشكال أخرى للخلل، منها، تواضع الإيرادات الضريبية من الناتج الإجمالي المحلي، وتصل هذه النسبة، كمعدل للفترة (2000-2010) إلى (9.6%) في الجزائر، و (14.4%) في مصر، و (20.0%) في جيبوتي، و (15.7%) في لبنان، و (5.0%) في ليبيا و(23.2%) في المغرب، و (6.3%) في السودان، و (10.6%) في سوريا، و (21.0%) في تونس، و (7.3%) في اليمن، علماً بأن هذه النسبة ترتبط بمستوى الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتصل في مجموعة الدول المتوسطة الدخل إلى حوالي (20%)، وفي مجموعة الدول المنخفضة الدخل، والدخل المتوسط المنخفض، بين (10-15%). (Roy, Abu-Ismail and Ramos, 2011)، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تعتمد على ضرائب الدخل، (دخل المواطنين والشركات المحلية) كمورد لإيرادات الموازنة.

لقد ساهم، أيضاً، في الخلل الهيكلي بالموازنات العامة العربية، (والتأثير على ارتفاع سعر التعادل المشار إليه أعلاه) تنامي الأجور الحكومية، (لا يوجد ما يمنع من تنامي الأجور، شريطة ارتباطها بالاستدامة المالية للدولة، أو باعتبارات توزيع الدخل فقيرة الأجل)، بالإضافة إلى تنامي الدعم، والتحويلات (وهي أيضاً يجب أن ترتبط بمستحقيها فقط). كما يلاحظ من الجدول رقم (1.4)، فإن حصة الدعم والتحويلات، والأجور، تمثل أكبر النسب من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (2007-2010)، إلاّ أنه يلاحظ، انخفاض الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يتجاوز الحدين إلا في حالات ثماني دول، مع نشر (11) دولة أقل من معدل نمو (10%)، كما هو موضح بالجدول رقم (2.4)، علماً بأن هذه النسبة، على مستوى الدول العربية، المنضوية تحت فئة دول غرب آسيا، هي في حدود (4.9%) للفترة (1991-1995)، و (2.5%) للفترتين (1996-2000) و(2001-2005)، و(2.1%) للفترة (2006-2010)، وتعتبر أقل من النسب السائدة، لنفس الفترات، في أقاليم أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وشرق وجنوب شرق آسيا، والدول في طور التحول.

إذا ما تم استثناء الدول العربية المنتجة للنفط، كمورد أساسي، فإن جميع الدول العربية تعاني

من نسبة ادخار عام للناتج المحلي الإجمالي سالبة، (الجدول رقم 2.4)، إلا أن نسب الاستثمار والادخار العام ترتفع بشكل ملحوظ، في حالة إضافة الاستثمارات الخاصة والادخار الخاصة، لتشكل نسبة الاستثمار والادخار الإجمالي. حيث تفوق نسب الادخار الإجمالي نسب الاستثمار الإجمالي في حالات كل من الجزائر، البحرين، الكويت، ليبيا، موريتانيا، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا نسبياً والإمارات، في حين تعاني بقية الدول العربية من نسب الادخار الإجمالي، لتغطية نسب الاستثمار الإجمالي. (WDI website).

2.4. كفاءة الاستثمار العام، والدول العربية:

كثيراً ما يوصف الاستثمار العام بعدم الكفاءة، ذلك بفعل ارتباطه بالبيروقراطية الحكومية، وباعتبارات، قد لا ترتبط باعتبارات الكفاءة الاقتصادية، إلا أن دور الاستثمار الحكومي يبقى مفيداً، وقد يكون فعالاً، خاصة في مواجهة مشاكل البطالة، وبشكل خاص، بطالة الشباب، وإحداث «الاختراق الهيكلي Structural Break Through " اللازم، لتنشيط مختلف أنماط الملكية العامة والخاصة والمشتركة، وحتى يتمكن هذا الاستثمار من القيام بذلك، فإنه لا بد أن يتصف بالكفاءة الاقتصادية/الاجتماعية، بمعنى احترام هدف النمو، وتوزيع الدخل، والمحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنفاد، والاعتبارات البيئية، وغيرها من اعتبارات التنمية المستدامة، وبالمعاني المشار إليها سابقاً. (أنظر، UNCTAD, 2012، حول أهمية الاستثمار العام، ومن خلال السياسة المالية، بشكل خاص). وطالما أن الاستثمار يمر بالعديد من المراحل: (1) إطار الاستراتيجية العامة لاختيار المشروعات وتقييمها، (2) اختيار المشروعات وأساليب تمويلها، (3) تنفيذ المشروعات، (4) تقييم المشروعات وتدقيقها. في هذا السياق، قام (IMF, 2011) بتركيب رقم قياسي، لتقييم كفاءة الاستثمارالعام في (71) دولة، تتضمن (17) مؤشر، تغطي مراحل الاستثمار العام الأربعة المشار إليها أعلاه، وتتراوح قيمة الرقم القياسي بين (0-4)، وكلما زادت قيمة الرقم، كلما دلّ ذلك على وضع أفضل في كفاءة الاستثمار العام، وقد شمل التقييم ثماني دول عربية هي: تونس، والأردن، وموريتانيا، ومصر، وجيبوتي، والسودان، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن، وتتضح النتائج في الجدول رقم (3.4).

حتى يكون الاستثمار العام كفؤاً لابد أن يتصف بالكفاءة الاقتصادية/ الاجتماعية، بمعنى احترام هدف النمو، وتوزيع الدخل، والمحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنفاد، والاعتبارات البيئية، وغيرها من اعتبارات التنمية المستدامة.

عند مقارنة أداء الدول العربية المشمولة بالرقم القياسي، فإنه يُلاحظ أن تونس تعتبر من أفضل الدول العربية في مجال كفاءة الاستثمارات العامة، وتأتي في المرتبة الرابعة، (ضمن الـ 71 دولة المشمولة)، بعد كل من، جنوب أفريقيا (المرتبة الأولى)، البرازيل (المرتبة الثانية)، وكولومبيا، (المرتبة الثالثة)، وتأتي الأردن بعد تونس، كأفضل دولة عربية في المرتبة (13)، ثم موريتانيا في المرتبة (35)، ثم مصر في المرتبة (47)، ثم جيبوتي في المرتبة (50)، ثم السودان في المرتبة (57)، ثم الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة (67)، ثم اليمن في المرتبة (68). تكمن أهمية هذا الرقم ومكوناته، أساساً في توجيه أنظار متخذي القرارات، (سواء ضمن المشروعات العامة الواردة بالخطة الاقتصادية العربية، أو تلك الواردة ضمن برامج الاستثمار العام بالموازنات العامة للدولة) لمواطن الخلل في مراحل إنجاز هذه المشروعات، والعمل على معالجتها مؤسسياً ومالياً.

تعتبر تونس من أفضل الدول العربية في مجال كفاءة الاستثمار تليها الأردن، ثم موريتانيا، ثم مصر، ثم جيبوتي، ثم السودان.

إن معدلات الاستثمار العام، المشار إليها في

الجـدول رقم (2.4)، سوف لـن تكون كافية لإحداث تغـيرات هيكليـة، في الأسـواق العربيـة المختلفـة، وتتحدد قدرة الدول العربية على تمويل الاستثمارات العامة، بمدى قدرتها مواجهة الفوائد المدفوعة ضمن الإنفاق الجاري، (الجدول رقم 4.4)، وما يترتب على هـذه الأعباء، (تكلفة القروض: الفوائد) من إضافة لمدفوعـات الفوائد، وخفض للإيـرادات مستقبلاً، وبالإشـارة إلى الجـدول المذكـور، فـإن مساهمـة الفوائـد، كنسبـة من النـاتج المحلـي الإجمالي، هي نسب متواضعة في كافة الدول المشمولة بالجدول.

هناك اتجاه دولي وعربي لخفض مساهمة عوائد التعريفة الجمركية في إجمالي العوائد الضريبية غير المباشرة، بسبب تحرير التجارة الخارجية.

إن أهميـة انخفاض مدفوعـات الفائـدة، التي لم تتجـاوز كمتوسط خلال الفـترة (2006-2009) لكافة الدول المشمولة في الجدول رقم (4.4)، حوالي (9.2%)، يشـير إلى مـدى قدرة الـدول على تمويل استثماراتهـا العامة، من خـلال الاقتراض الداخلي، لـذا فـإن أغلـب الـدول العربية هـي في وضع غير محـرج، للجوء إلى هـذا النوع مـن التمويل، ما عدا حالتـي لبنان، ومصـر أساساً، كما أن عبء القروض الخارجيـة، قد انخفض بشكل جوهري على مستوى الدول العربية، فبعـد أن كانت نسبة إجمالي الديون الخارجيـة إلى النـاتج المحلـي الإجمـالي، تشـكل (41.0%) كمتوسط، خلال الفترة (1997-2002)، فقـد انخفضـت إلى(20.4%) كمتوسـط، خـلال الفـترة (2007-2011)، ونفـس الظاهرة، الخاصة بانخفاض عـبء المديونيـة الخارجيـة، تسري على نسبـة إجمـالي خدمة الديـن إلى الصـادرات، التي شهـدت بدورها انخفاضاً ملموسـاً. (الشكلان رقما (4.4) و (5.4)).

3.4. الضرائب العربية وإمكانيات الحيز المالي:

حتـى تتمكن الدول العربيـة من السير في مجال إصـلاح الاختـلالات الهيكلية، الـواردة في الفصول الخاصة بالزراعـة، والصناعة، وإصـلاح رأس المال البشـري، المتجسد أساسـاً في التعليم والصحة، فإن هناك حاجة لمزيد من الاستثمارات، الموجهة لإصلاح هذه الاختلالات، وقد أشار هذا تقرير المعهد، أعلاه، إلى أهميـة الاستثمـار العـام، وحـدوده. سوف يتم التطـرق هنا، إلى إمكانيـات تعبئة الموارد، من خلال الضرائب بأنواعها المختلفة، ذلك انطلاقاً من حقيقة أن تعظيـم استخـدام المـوارد التمويليـة المحلية، هو الخيار الأفضل والمطلوب استنفاذه أولاً، قبل التفكير في مصادر التمويل الأجنبية.

بقـدر تعلق الأمر بالضرائـب غير المباشرة، فإنه يلاحـظ وجود اتجـاه دولي ضمـن مختلـف أقاليم العـالم، نحـو انخفاض مساهمـة عوائـد التعريفة الجمركيـة في إجمالي الضرائـب، وينبع ذلك أساساً من التطـورات الاقتصادية الدولية، سواء على شكل التزامات ضمـن اتفاقيات منظمة التجـارة العالمية، أو اتفاقيـات الشراكة الأوروبية، التي ترتب، ويترتب عليها، انخفاض هذه التعريفات، فعلى مستوى الدول منخفضـة الدخـل، فقد انخفض متوسـط التعريفة المطبقـة لكافـة السلـع، خـلال الفـترة (1996-2009)، مـن حـوالي (27%)، إلى حوالي (12%)، وعلـى مستوى الدول متوسطـة الدخل، انخفض من (15%)، إلى حـوالي (8%). (WDI website)، أما على مستوى الدول العربية، فيلاحظ على سبيل المثـال، لا الحصـر، بسبب ندرة المعلومـات، أن هذا المتوسط انخفض في حالة الجزائر من (21.4%) في عام 1993، إلى (14.1%) في عام 2009، وفي حالة مصر، من (24.3%) في عام 1998، إلى (12.6%) في عـام 2009، وفي الأردن، مـن (23.8%) في عام 2000، إلى (9.7%)، وفي لبنـان، مـن (13.9%) في

عام 1999، إلى (15.5%) في عام 2007، والمغرب، من (64.0%) في عام 1993، إلى (9.1%) في عام 2009، والسعودية، من (12.3%) في عام 1994 إلى (4.0%) في عام 2009، واليمن، من (12.8%) في عام 2009 إلى (5.3%) في عام 2011. (مجموعة من WDI website). إلا أنه ولأغراض تمويل التحولات الهيكلية، يجب التمييز في حالة الدول العربية الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية (12 دولة عربية)، بين التعريفة المربوطة، وتعريفة الدول الأولى بالرعاية، حيث يلاحظ الفارق بين هذين النوعين من التعريفتين (سواء على مستوى جميع السلع، أو السلع الزراعية، أو السلع غير الزراعية والصناعية أساساً)، ويمكن أن ينظر لهذا الفارق، على أنه الحيز المالي المتاح، في مجال عوائد التعريفة الجمركية وغير المستغل، حيث يمكن رفع معدلات التعريفة الجمركية الخاصة بالدولة الأولى بالرعاية، لغاية سقف التعريفة المربوطة، ذلك لأغراض السياسة الصناعية/التجارية، الموجهة أساساً لإصلاح الاختلالات الهيكلية. وبهدف التعرف الأولي على أهمية استغلال فارق التعريفيين، لأغراض تعبئة الموارد المحلية، الهادفة لتمويل الإصلاحات الهيكلية، فإنه يمكن الإشارة إلى نتائج الجدول رقم (5.4)، الذي يبين عوائد التعريفة الجمركية، (ضرائب غير مباشرة، أو ضرائب على الإنتاج والمستوردات، ذلك حسب المفاهيم الخاصة بنظام الحسابات القومية، لعامي (1993) و (2008)) وفقاً لكلا التعريفتان، والفارق بينهما، ويمكن أن ينظر لهذا الفارق على أنه حيز مالي ممكن الاستغلال، مرتبط بهذه النوعية من الضرائب، وهنا يمكن الإشارة أيضاً، إلى الإمكانيات المتاحة لتحويل القيود غير التعريفية على التجارة الخارجية، إلى قيود على شكل تعريفة جمركية (Tariffication)، الأمر الذي يساهم في زيادة العوائد الضريبية، كما أنه يتسق مع التزامات الدول العربية، تجاه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

أما في حالة الضرائب على السلع والخدمات، (الضرائب على المبيعات، والضرائب على القيمة المضافة، وأخرى) فإنها وصلت كمعدل في حالة الدول المنخفضة الدخل، إلى حوالي (11%) من إجمالي العوائد، في حين وصلت إلى حوالي (14%)، في حالة الدول متوسطة الدخل في عام 2009. (WDI website)، وعند إسقاط أهمية هذه الضرائب من إجمالي العوائد في حالة الدول العربية، وكما يوضح الجدول رقم (6.4)، فإنها تتسم بالارتفاع، حيث تصل إلى مستويات مرتفعة جداً، في حالة كل من لبنان، الأردن، المغرب، مصر، تونس والجزائر.

تتسم الضرائب الغير مباشرة العربية على السلع والخدمات بارتفاع خاصة في حالة مصر وتونس والجزائر. ولابد من التعامل بحذر مع هذا النوع من الضرائب نظراً للآثار الاجتماعية المضرّة.

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن دواعي توفير الحيز المالي يجب أن تكون حذرة، عند التعامل مع زيادة الضرائب على الإنتاج والمستوردات، (الضرائب غير المباشرة) ذلك لما يترتب عليه من آثار على الاستقرار الاجتماعي، وآثار عكسية لاحقاً، على الاستقرار الاقتصادي والسياسي. لقد أشارت (UNICEF, 2011)، إلى أن هناك ما يقارب (53) دولة نامية، من ضمنها (6) دول عربية: جيبوتي، مصر، الأردن، السودان، تونس واليمن، تلجأ إلى زيادة الضرائب على السلع والخدمات، (ضرائب على الإنفاق الاستهلاكي) كأداة لخفض العجز، وزيادة الحيز المالي. إن التمادي في فرض هذه النوعية من الضرائب على الفئات الأفقر، سوف يساهم في خفض الدخل القابل للإنفاق، المنخفض أصلاً، كما أن من شأن ذلك، أن يخفض الطلب الفعال في الاقتصاد، من خلال تقليل دور الأجور، (حيث سيقلل المتاح منها للإنفاق) كمحرك للنمو

من خلال الاستهلاك، وبالتالي، خفض معدل النمو، بالإضافة إلى أن خفض معدل النمو، سيساهم في احتمال خفض العوائد الضريبية، ومن ثم، يساهم في خلق ضغوط على الموازنة العامة للدولة.

مع ذلك، فإنه لا يزال هناك متسع، لاستخدام مثل هذه الضرائب على السلع والخدمات، لرفع الحيز المالي، (بهدف إصلاح الاختلالات الهيكلية)، ويتجسد هذا المتسع في العديد من الضرائب، منها على سبيل المثال، تلك المفروضة على التدخين، وكذلك على استهلاك البترول، (المرتبط استهلاكه بالفئات الدخلية ذات الدخل المرتفع)، ولعل من أهم المميزات المرافقة لهذا النوع من الضرائب، هي قبولها السياسي والاجتماعي، وبالتالي، مساهمتها في خلق وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ومن ثم السياسي، خاصة إذا كانت عوائدها موجهة أساساً، للإنفاق على البنود الاجتماعية بالموازنة، (الصحة والتعليم مثلاً)، وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن الزيادة المقدّرة، بين (5–10%) في الضرائب على التبغ، قد تساهم بعوائد تقدر بمبلغ (1.4%) مليار دولار، في الدول المنخفضة الدخل، و (5.0) مليار دولار، في الدول المتوسطة الدخل، كما أن زيادة الضرائب على التبغ بنسبة (50%)، قد تغطي حوالي نصف الإنفاق على الصحة، في عدد من الدول النامية. (WHO, 2009).

4.4. الضرائب على الدخل والثروة والحيز المالي، في الدول العربية:

لا يزال هناك متسع لرفع الضرائب المباشرة على الشركات العربية، مقارنة بمعدلات هذه الضرائب دولياً.

بداية، لا بد من التأكيد على القناعة بأن تخفيض الضرائب المباشرة، وبشكل خاص الضرائب على دخول الشركات، قد لا يؤثر إيجابياً على رفع معدل النمو، وقد ورد هذا الاستنتاج في أحد دراسات صندوق النقد الدولي، (التي شملت 40 دولة نامية، للفترة (1985–2004))، وهو عكس القناعة السائدة، بأن المزيد من الحوافز الضريبية على شكل خفض للمعدلات الضريبية، على الشركات أو/و إطالة فترة الاستثناء (Tax Holiday) من رفع الضرائب، سوف يساهم برفع معدل النمو، حيث أشارت هذه الدراسة إلى، "وجدنا ما يبرهن بأن خفض ضرائب الشركات وإطالة فترة الاستثناء من رفع الضريبة فعّالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أنه لا ينعش التكوين الرأسمالي الخاص، ولا النمو... وأن آثار هذا الخفض على الاقتصاد قد تكون محدودة". (IMF, 2009). وبالإشارة إلى الجدول رقم (4%)، فإنه يلاحظ أن معدل الضرائب على دخول الشركات في السنوات الأخيرة (2006–2013) في كافة الدول المشمولة، ما عدا حالة تونس، هو أقل من المتوسط العالمي، وأقل بكثير من الولايات المتحدة، كدولة متقدمة، وأقل من كوريا الجنوبية، كدولة نامية مصنعة حديثاً، (التفسير الخاص بارتفاع معدل الضريبة في حالة الإمارات، مشار إليه في هامش الجدول).

إذا ما تم أخذ الضرائب بجميع أشكالها في الدول العربية، فإن نسبتها للناتج المحلي الإجمالي، لا تزال متواضعة، مقارنة بالنسب السائدة في أقاليم نامية أخرى، فهذه النسبة تقع بين (6.8%)، على مستوى الدول العربية، كمتوسط خلال الفترة (2009–2011)، وتتفاوت بين أعلى نسبة في تونس (26.4%)، والمغرب (22.9%)، وجيبوتي (20.5%)، إلى أقل نسبة في الكويت (0.9%)، والعراق (1.7%). (الشكل رقم 6.4). تعتبر النسبة السائدة على مستوى الدول العربية (6.8%)، نسبة منخفضة، إذا ما قورنت بالنسب السائدة في الدول الإفريقية

(16.4%)، ودول أمريكا اللاتينية (16.7%)، ودول شرق وجنوب شرق آسيا (14.9%)، والدول في طور التحول (6.9%)، (UNCTAD, 2012)، الأمر الذي يفسح المجال واسعاً أمام الاستفادة من هذا الحيز المالي، لتمويل الإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

5.4. بنود الإنفاق والحيز المالي العربي:

بالإضافة إلى بنود العوائد المشار إليها أعلاه، فإن بنود الإنفاق العام، تمثل أحد المصادر الرئيسية الأخرى، لتعبئة الموارد المالية العربية، وتوظيفها لإصلاح الاختلالات الهيكلية، وعادةً ما تكون بنود الإنفاق، أو أغلبها، محلاً لإعادة التقييم، ضمن برامج الإصلاح الهيكلي، المرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية، أو المتأثرة بهذه البرامج، ويشير الجدول رقم (8.4) إلى الدول العربية المشمولةبأحد المسوحات خلال الفترة من أول يناير 2010 ولغاية سبتمبر 2011، (الذي شمل 124 دولة، من خلال التقارير الخاصة بهذه الدول، المعدة من قبل صندوق النقد الدولي).

لعل من أكثر البنود جذباً للخفض بجانب الإنفاق الجاري، هي الأجور والرواتب، سواء من حيث تجميد الأجور، أو/و التوقف عن التوظيف بالأجهزة الحكومية، وقد شهد العالم نمواً بالأجور الحقيقية الشهرية في عام 2011، بلغ (1.2%)، بعد أن كان (2.1%) في عام 2010. (ILO, 2013)، أما على مستوى الدول العربية، فقد شهدت الأجور الحقيقية ارتفاعاً وقدره (1.2%) في عام 2006، ووصل إلى (1.9%) في عام 2007، في حين انخفضت هذه الأجور في عام 2008، بمعدل وصل إلى (2.9%)، وكذلك في عام 2009، بمعدل (-1.5%)، وبتقديرات أولية سالبة أيضاً، (-1.2%)، في عام 2010، و (-0.2%) في عام 2011. (Ibid.). من المهم، عند التعامل مع بند الأجور والرواتب في الدول العربية، تقييم العلاقة بين الإنتاجية والأجور الحقيقية، فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، التي تشمل تسع دول عربية، فإن نمو الأجور الحقيقية، ما عدا في حالتي الإمارات، والسعودية، كان موجباً، ويصل إلى أقصاها في حالة قطر، ثم في حالة الكويت، وكان متواضعاً في حالات كل من البحرين، عمان والضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الفترة (1999-2011). (Ibid.).

لابد أن يتم التعامل عربياً مع خفض الرواتب والأجور في القطاع العام ضمن إطار واقع البطالة، وقدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة، واعتبارات الكفاءة وعلاقاتها بالأجور.

إلاّ أنه، ولأغراض الحيز المالي المرتبط بالأجور والمرتبات، فإن ضغط العمالة الحكومية، وما يرافقها من طلب محلي على شكل أجور، اعتماداً على انخفاض معدل الإنتاجية، (معيار الكفاءة) قد يتضارب مع حقيقتين أساسيتين في الدول العربية، الأولى، ضعف مساهمات القطاع الخاص في استيعاب العمالة، والثانية، ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، (الشكل رقم 7.4)، وبالتالي هناك حاجة للتريث، لغاية التأكد من تفعيل دور القطاع الخاص، وبرامج إعادة تأهيل العمالة الفائضة من الأنشطة الحكومية، وصناديق دعم البطالة، وعليه، فإن استخدام خفض بند الأجور والمرتبات كأداة لزيادة الحيز المالي، قد تكون محاطة بمخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي.

في ما يخص التعامل مع بند الأجور والمرتبات لأغراض الحيز المالي أيضاً في الدول العربية، فإن التفكير بضغط أجور مهن معينة، أو الاستغناء عنها، مثل مهنتي المدرسين بالمرحلة الابتدائية والعاملين في مهنة التمريض، قد تكون له بعض الآثار السلبية، التي تنعكس سلباً على إمكانيات تطور رأس المال البشري، (أنظر، القسم الخاص بخدمات التعليم

كمؤشـر لرأس المـال البشـري، وأداء هذه الخدمات عربياً). كما أن ضغط هذه الأجور، ولتلك الفئات من العاملـين بشكل خاص، سيكـون لها تأثير المخرجات التعليميـة للأطفال، فقـد انخفضت الأجور السنوية للمهنتين المذكورتـين، أو ارتفعت بشكل طفيف لأربع دول عربيـة، خـلال الفـترة (2007-2009)، كمـا يتضـح ذلـك مـن الشـكل رقـم (8.4)، وضمن دول ناميـة أخرى. وعكسـاً لما شاع، فـإن أجور مدرسين المدارس الابتدائية، والممرضات، هي ليست بالارتفاع المتوقـع. كمـا يظهر الشكل رقـم (9.4)، أنه ضمن عشـر دول مـن مجمـوع الـدول الاثنـين والعشرين المشمولـة بالشـكل، (مـن ضمنها سـت دول عربية: الجزائر، مصـر ، المغرب، السـودان، تونس واليمن) فـإن مدرسـي المرحلـة الابتدائيـة، والممرضـين، يستلمـون أجوراً إمّـا أقل من متوسـط دخل الفرد، أو أعلـى من هذا المتوسـط بقليل، (وبمقدار 1-1.5 مـرة من المتوسط المذكـور). وطالما أن متوسط دخل الفـرد قد لا يوضح الصورة كاملة، خاصة في حالات الـدول الأقل دخـلاً، (حيث أغلبية السـكان هم من فئـة الفقراء)، وعليـه، يوضح الشـكل رقم (10.4)، مقارنـة الأجـور السنويـة لهاتـين المهنتـين مع خط الفقر بالدولار الدولي، (أسعار تعادل القوة الشرائية (PPP)) البالغـة (2) دولار أمريكـي باليـوم، حيـث يتضـح أن هذه الأجور تكون كافية بالكاد لجعلهم في وضـع خارج الفقـر، وفي حالة حـوالي سُدس الدول المشمولـة بالشكل، (بينهم نفس الدول العربية الست المذكورة سابقاً)، واعتماداً على حقيقة أن خط الفقر الـدولي، (2 دولار باليـوم) قد يكـون منخفض جداً، ليعكـس وضـع الفقـر في الـدول ذات متوسط دخل الفرد المرتفع، لذا يمكن اللجوء لخط الفقر الوطني، كما هو موضح بالشكل رقم (11.4)، حيث يتضح أن أجور مدرسي المدارس الابتدائية، والممرضين، قريبة جـداً من خط الفقر الوطني، وفي حالة خُمس الدول المشمولة بالشـكل، ففي حالة المغرب، التي أوضحت متوسـط دخل مرتفع في الشكل السابق، يلاحظ أنها الآن، في حالة شكل خط الفقر الوطني، في وضع أقل تفاؤلاً، (UNICEF, 2009)، وعليه، فإنه من المهم التأكيد مـرة أخرى، على ضـرورة التعامل بحذر مع نسبـة الأجور بالموازنة، ووفق شروط تم التطرق إلى بعضها أعلاه.

ضمن (56) بلد عالمي يسعى لخفض الدعم هناك ستة دول عربية.

6.4. خفض أو إلغاء الدعم:

يشـير الجدول رقـم (8.4)، المشار إليـه سابقاً، إلى أن هنـاك (56) دولـة تتعامـل مـع خفض أو إلغـاء الدعـم، كأداة لتعبئـة المـوارد والحيـز المالي، (مـن مجموع 124 دولـة مشمولة بالمسـح)، وهناك سـت دول عربيـة ضمن الـ (56) تقـع ضمن الدول الساعية لخفض أو إلغـاء الدعم، ولغرض استخدام هذا البند من الإنفاق الجاري، كأداة لإصلاح هيكلي في الموازنـات العربيـة، (أنظر، الجـدول رقم (1.4)، المشـار إليه سابقاً، حول أهميـة الدعم والتحويلات في الدول العربية مـن إجمالي الإنفاق العام،)، فإنه من المهم أن لا يترتب على خفض، أو إلغاء الدعم، أو حتـى ترشيده، أية نتائج اجتماعية، قد يترتب عليها عـدم استقرار اجتماعي، ومن ثم اقتصادي، وأحياناً سياسـي، لذا فـإن الإدارة الاقتصاديـة ذات الأبعاد الاجتماعية، تعتبر مطلب أساسي، خاصة في التعامل مع هذه النوعية من بنود الإنفاق الجاري، وبالإضافة إلى الاعتبـارات التـي سبـق وأن تم الإشـارة إليها، في حالـة الإعانـات المرتبطـة بالأنشطـة الإنتاجية، والصناعيـة التحويلية بشكل خاص، (الفصل الثاني) فإن الاعتبارات الأكثر حساسية للأبعاد الاجتماعية، هي تلك المرتبطة بالقطاعات العائلية بشكل مباشر،

أو غـير مباشـر، التي تستدعي اهتماماً خاصاً، في مجـال الإدارة الاقتصاديـة الهادفـة لإصلاح هيكلي يتسـم بالكفـاءة، وبنفس الوقت، باحـترام اعتبارات العدالـة الاجتماعيـة والتماسـك الاجتماعـي. إن أهميـة التعامـل بحذر مـع الإعانـات، والتحويلات أيضاً، تتزايد، خاصة إذا ما أُخذ بعين الاعتبار، آراء المواطنين في عدد من الدول العربية، تجاه أوضاعهم الاقتصادية، ومدى الرضـا عن الخدمات الحكومية المقدمـة للفقراء، ويتضح ذلـك في نتائج المسوحات، التـي قامت بها مؤسسة "غالوب Gallup"، لصالح تقريـر (The World Bank, 2012) ، حـول أهمية شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية.

لقـد أشارت هـذه النتائـج إلى أن هناك حوالي (45%) مـن المشمولـين بالمسوحات، خـلال الفترة (2009 و 2010 و 2011)، قـد أشـاروا في حالـة مصـر، إلى عـدم قدرتهـم على شراء كميـات كافية من الغذاء في عـام 2011، ووصلت هذه النسبة إلى حـوالي (19%)، في حالة تونـس، وحوالي (18%)، في حالـة الأردن من نفس العـام (2011)، علماً بأن هـذه النسبة تزايدت بشـكل متسق منذ عام 2009، والملفـت للنظـر، أن عـدم الرضـا عـن المساعدات الحكوميـة، (ومـن ضمنهـا الدعـم والتحويـلات) يتضـح بشكل أكبر وأوضـح في حالات الدول العربية الأكـثر غنى، (على شـكل متوسط دخل الفرد) حيث وصلت نسب عـدم الرضا إلى ما يزيد عن (90%)، في حـين انخفضـت في دول مثـل لبنـان، لتصل إلى حـوالي (22%)، واليمـن إلى حـدود (44%)، وإلى حـوالي (73%) في حالتـي تونـس والأردن، وحوالي (38%) في حالـة مصر، في عـام 2011. (Ibid.)، مـع الإشـارة هنا، بأن نسب الدعـم (على شكل دعم أسعـار الطاقة) من النـاتج المحلي الإجمالي في عدد مـن الـدول العربية، وصلت أعلى مـا يمكن في حالة اليمـن، حوالي (14.0%)، وأقل مـا يمكن في لبنان، أقـل مـن (1%)، حسـب إحصـاءات العـام 2008، ووصلـت في حالة العـراق، إلى حوالي (2.0%)، وفي مصـر حوالي (6%)، وفقاً لإحصاءات العام 2009، في حـين وصلـت في السعودية إلى حـوالي (10%)، والكويـت حـوالي (6.0%)، وفقاً لإحصـاءات العام 2010، ووصلـت في جيبوتي والبحريـن إلى (2%)، وتونـس إلى حوالي (2.2%) في عام 2011، (The World Bank, 2012).

مـن المهـم جـداً أخـذ أوضـاع السكان الريف، والأطفـال، ضمن فئات أخـرى، عـند التفكير بخفض الدعم أو إلغاءه.

لعـل الاعتبار الأكثر أهمية مما ورد أعلاه، ويبرر تنـاول إصلاح بند الإعانـات والتحويلات بحذر، هو حقيقـة أن الـدول العربيـة، أو علـى الأقـل أغلبها، تتسـم بسيادة فئتين تتسمان بالضعف، الفئة الأولى: الأطفـال، وسـكان الأريـاف، بشـكل أساسي، حيث تسـود ظاهـرة فقر الأطفـال في العديد مـن الدول العربية، لاسيمـا في مصر، والعراق، واليمن، ويعيش في هـذه الـدول ما لا يقل عـن (25%) من الأطفال تحت خط الفقـر، وتتفاوت هـذه النسبة لتصل إلى أعلاها في اليمن، (36%) وفقاً لمسح الأسرة في عام 2006، و (29%) في حالة مصر، وفقاً لمسح الأسرة في عـام 2009، و (27%) في حالـة العـراق، وفقـاً لمسـح الأسرة في عـام 2010، وتتسق هذه المعلومات مع ما أورده التقرير، المشار إليه سابقاً، حول انتشار عمالة الأطفال، بسبب أوضاع الفقر الأسري، لتصل إلى أقصاهـا في حالات اليمن، الصومال، موريتانيا، جـزر القمر والعراق. (الجدول رقم 9.4)، بالإضافة إلى ضعـف هذه الفئة العمريـة، الأطفال، في مجال التحويـلات النقديـة لصالحهـم، كنسبة مـن الناتج المحلـي الإجمالي، لتصـل هذه النسبـة إلى مستوى متواضـع لا يتجـاوز (0.23%) في حالـة مصـر، و

(0.32%) في حالة المغرب، و (1.03%) في حالة اليمن. (UNICEF, 2012).

أما الفئة الثانية، فهي سكان الريف، وكما تمت الإشارة في الفصل الأول، فإن سكان الريف يمثلون نسباً مرتفعة من إجمالي السكان، تتراوح بين الربع والثلث وأكثر من النصف في الدول العربية، وأن هناك تبايناً في الفقر ضد الريف، حيث يعادل معدل الفقر الريفي في اليمن، ما يقارب ضعف الفقر الحضري، (حوالي 40% و 21% تباعاً) وفقاً للمسح الأسري في عام 2006، ويصل الفقر الريفي في العراق، إلى حوالي (39%)، مقارنة بالحضري حوالي (16%)، وفقاً للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في عام 2007، (The World Bank, 2012)، وتتكرر نفس الظاهرة مع اختلاف النسب في حالات كل من الأردن، تونس ومصر.

بناءً على ذلك فإن محاولة الدول العربية، أو عدد منها، بإعادة النظر في بند الإعانات وترشيده، لا غبار عليها، طالما أنها تهدف إلى إعادة توجيه الدعم للمستحقين، إلا أن ما يثار حالياً في عدد من الدول العربية، هو ضرورة تحويل الدعم العيني إلى نقدي، (الإطار رقم 1.4) وما قد يترتب على ذلك من رفع للأسعار، بفعل تجارة الجملة والفرد، الهادفة لرفع الأسعار مع أي زيادة نقدية من الأجور، بسبب ضعف الرقابة السعرية، واعتبارها نوعاً من آليات تشويه

الإطار رقم (1.4)، الدعم النقدي والدعم العيني

الدعم العيني، عبارة عن توفير سلع وخدمات للفئات الدخلية الفقيرة، بأسعار محل التناول، وتشمل، بشكل رئيسي، دعم السلع الغذائية، ودعم أسعار الطاقة، ودعم الإسكان.

أما الدعم النقدي: يتخذ العديد من الأشكال التي تشمل: (أ) دعم نقدي عام، على شكل مساعدات حكومية، اعتماداً على دخل الفرد أو الأسرة، أو القدرة على العمل، (مثل تلك الموجهة لكبار السن والمعاقين. (ب) دعم نقدي خاص، الذي يعتمد على عدد الأطفال، بهدف رعاية الأطفال تعليمياً وصحياً. (ج) تحويلات مشروطة، بضرورة التزام الأسرة بتعليم أبنائها، أو أخذ الأمصال الصحية، بهدف تحقيق عدد من الأهداف الاجتماعية، (مثل محاربة الأمية، ومنع التسرب في التعليم ومكافحة الأمراض).

وعادة، ما يشير المدافعون والمعترضون على هذين النوعين من الدعم، إلى العديد من نقاط التأثير والاعتراض، فمن مزايا الدعم النقدي. (أ) يتعامل مع الأسعار، وبالتالي لا يشوه الآلية السعرية لتخصيص الموارد، حسب ما يرى مؤيدو الإصلاح الاقتصادي المؤيد لمناهج مؤسسات التمويل الدولية. (ب) يتم توفير تكاليف نقل السلع المرتبطة بالدعم العيني. (ج) لا تتصف مبالغ الدعم بالتقلبات، بفعل ثبات نسبة الدعم من إجمال الإنفاق، وعدم تأثر هذه المبالغ بتقلبات أسعار السلع المدعومة، كما هو الحال بالدعم العيني. إلا أنه يؤخذ على الدعم النقدي أنه، (1) يحتاج لمعلومات وافية جداً عن أعداد الفقراء وظروفهم. (ب) يساهم في رفع الأسعار، (التضخم) من خلال لجوء تجار الجملة والمفرد لزيادة الأسعار، مع كل زيادة في الرواتب على شكل دعم نقدي. (ج) مساهمته بخفض الأسعار للسلع الأساسية للقطاع العائلي. إلا أنه لا يؤخذ على هذا الدعم، العيني: (أ) لا يعمل وفق الآلية السعرية. (ب) الحاجة لمصاريف إدارته أكبر من تلك المرتبطة بالدعم النقدي. (ج) والأهم استفادة شرائح دخلية أخرى غير فقيرة من الدعم الموجه أساساً للفقراء.

المصدر: (مشار لها من مصادر أخرى في: مركز اتخاذ القرار ودعم المعلومات، 2005).

الأسعار، من قبل برامج الإصلاح السائدة حالياً في العديد من التجارب العربية، بالإضافة إلى ضعف أو غياب قوانين محاربة الاحتكار العربية. (أنظر، الفصل الخاص، بالشروط المسبقة للنمو والتنمية).

من هنا تأتي أهمية أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي، (التي تهدف أساساً لحماية السكان، من مخاطر الفقر) لضمان معالجة أي خلل محتمل في زيادة الحيز المالي، بفعل بعض المعالجات المالية الهادفة لضغط الدعم، أو خفضه، على أسس قد لا تكون متسقة مع اعتبارات الاستقرار الاجتماعي، من خلال استدامتها المالية بالأجل الطويل، واتسامها بالإنصاف، وملاءمتها للظروف السائدة، والقدرة على تحمل التكاليف، وسعة التغطية، وكفاءة الإدارة، والالتزام بمعايير الحكم الصالح، وتكامل أنظمة التأمين الاجتماعي. وتعمل في الدول العربية العديد من الأنظمة تحت مظلة برامج التأمين الاجتماعي، مثل أنظمة كبار السن والمعاقين والناجين من الكوارث، والتعويضات العائلية، وإصابات العمل والرعاية الصحية للأمراض والأمومة، والبطالة. يوضح الشكل رقم (12.4)، واقع حال هذه الأشكال من الأمان الاجتماعي في الدول العربية. في حين، يوضح الشكل رقم (13.4)، واقع أغلب أنظمة التقاعد في عدد من الدول العربية، التي تتسم بعدم الاستدامة، ذلك من خلال مدى توفره، أو عدم توفره، القاعدة القائلة، بأن نسبة الفوائد المتحققة (Accrual rates)، يجب أن تكون متسقة مع العائد الضمني على الأقساط المدفوعة في هذه الأنظمة، وأن هذا العائد، بدوره، يجب أن يكون متسقاً مع معدل نمو الأجور، (4.3% سنويا)، مع إشارة الشكل رقم (14.4)، لنسب قوة العمل المغطاة بأنظمة التقاعد، في عدد الدول العربية.

طبقاً للمسوحات المشار إليها في (The World Bank, 2012)، فإن شبكات الأمان الاجتماعي، باستثناء الضفة الغربية وغزة، لا تصل خدماتها التي لا تقدم دعماً للأسعار، إلى ثلثي السكان، ضمن فئة الـ (20%) الأفقر، وبالتالي، فإن هناك حيّز مالي كبير يمكن أن تصله هذه الشبكات، عدا الضفة الغربية وغزة، (التي تعتبر المكان الوحيد في المنطقة العربية الذي يغطي أكبر من المتوسط العالمي)، علماً بأن شبكات الأمان الاجتماعي العربية، (ما عدا الضفة الغربية وغزة كما تم الإشارة إليه)، تقل تغطيتها لفئة الـ (20%) الأفقر، بأكثر من النصف، وبأكثر من الثلث، بالمقارنة مع تغطية شبكات الأمان، في أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

من الأهمية أن تشمل شبكات الأمان الاجتماعي كافة الفئات المحتاجة قبل التفكير بإعادة هيكلة الدعم باتجاه التخفيض.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم السعري يتصف في أغلب الدول بعدم الكفاءة، ولا يمارس ما يستهدف منه من حماية الفقراء، وبحدود متفاوتة من دولة عربية لأخرى، وبالشكل الذي يضمن حصول الفقراء على السلع والخدمات الأساسية، ولعل أهم ما يؤخذ على نظام الدعم، هو عدم دقة الاستهداف للشرائح الأكثر حاجة للأسعار المخفضة، وأن هناك (تسرب) لصالح الفئات الغنية، وكما أشارت نتائج المسوحات المشار إليها أعلاه، فإن هذا التسرب كبير جداً، (وبالتالي، هناك إمكانية كبيرة، تباعاً، لتعظيم الحيز المالي)، وبالشكل الذي يمكن أن يتم توفير أكثر من (70%)، من الإنفاق المخصص لدعم أسعار الأغذية في مصر، والعراق، في حالة التخلص من هذا التسرب. (الشكل رقم 15.4)، ورغم ذلك، فإن هذا النوع من الدعم، خاصة دعم السلع الغذائية، يساهم في خفض معدلات الفقر، بحدود (30%) أو أكثر، في حالتي الدولتين المشار إليهما أعلاه، (مصر والعراق)، (الشكل رقم 16.4). وبناءً على ذلك، فإنه

لابد من دراسة آثار الدعم السعري، والدعم العيني قبل تحويل العيني إلى سعري.

من المهم تناول الدعم والتحويلات، سواء من خلال شبكات الأمان الاجتماعي، أو غيرها من الأنظمة، بشكل لا يترتب عليه مفاقمة الفقر، وتعميق سوء توزيع الدخل، خدمة لاعتبارات الاستقرار الاجتماعي، ومن ثم الاقتصادي والسياسي.

7.4. الإنفاق العسكري، والحيز المالي العربي:

من المهم العمل على رفع الإنفاق العام لصالح الصحة والتعليم وعلى حساب الإنفاق العسكري، حيث يفوق الإنفاق الأخير الإنفاق الصحي والتعليمي في عدد من الدول العربية.

يتضح من الجدول رقم (10.4)، أن حصة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر أكبر من تلك الخاصة بحصص التعليم والصحة، في أغلب الدول العربية، علماً بأن الإنفاق العسكري وصل في عام 2012، إلى حوالي (1.75) تريليون دولار، (40% تعود للولايات المتحدة)، ويُشار أيضاً، أنه على المستوى الدولي هناك حوالي (19) ألف طفل يموتون (يومياً)، تحت سن الخامسة، ولأسباب يمكن الوقاية منها، وأن تكلفة خفض معدل الوفيات بمقدار الثلثين، (من خلال تحسين صحة الأمهات ومحاربة الإيدز، والملاريا، وبقية الأمراض السارية) تقدر بحوالي (60) مليار دولار بالسنة، علماً بأن مجموع تكاليف تحقيق أهداف الألفية الست المرتبطة بالصحة، والتعليم والفقر، تقدر بحوالي (120) مليار دولار سنوياً، وتعتبر هذه التكلفة جزء بسيط جداً، من الإنفاق العسكري السنوي دولياً.

كما أن تهديدات التغيرات المناخية، تعتبر تهديدات جادة ضد السلم الدولي، من خلال استهدافها لملايين من البشر، واحتمال تعرضهم للمخاطر، وقد أشار وزير الدفاع الأمريكي في أيار/ مايو 2002، بأن التغير المناخي له آثار جوهرية على الأمن الكوني، من خلال رفع مستويات البحار، والمجاعة، بفعل الجبال الثلجية في القطب، الأمر الذي يستدعي المزيد من المساعدات الإنسانية، والجهود لإغاثة الكوارث، علماً بأن التغيرات المناخية، وزيادة نسب ثاني أكسيد الكربون مسئولة حالياً عن وفاة حوالي (5) مليون نسمة سنوياً، ويتوقع أن يصل العدد إلى (30) مليون في عام 2030، وتكلف هذه التغيرات حالياً، حوالي (1.2) تريليون دولار سنوياً، ويمكن أن تصل إلى الضعف في عام 2030، في حالة استمرار الحرارة الكونية بالارتفاع.

في ظل هذه المقارنات، وأولويات الإنفاق على المستوى الدولي، يمكن من باب أولى للدول العربية أن تقيّم مبالغ الإنفاق العسكري، بالشكل الذي ينتج عنه حيزاً مالياً متسعاً، لتمويل بنود الإنفاق الأخرى، خاصة المرتبطة برأس المال البشري.

كما يلاحظ من نسب الإنفاق العسكري إلى الصحي، بشكل خاص، فإن هذه النسبة تزيد عن الضعف، لتصل أحياناً إلى ثلاثة أو أربعة أو خمسة أضعاف، في عام 2000، في أغلب الدول العربية ما عدا تونس، وتقل هذه النسب في عام 2010، إلا أنها لا تزال في حالة عشر دول عربية، تزيد عن الضعف. أما في حالة نسب الإنفاق العسكري إلى التعليمي، فتصل إلى حوالي الضعفين في حالة دولتين، وضعف ونصف تقريباً في حالة دولتين أخريين، وتقل عن الضعف في حالة بقية الدول. وفي ظل حقيقة أن حوالي (40%) من أموال الفساد تتركز أساساً في تجارة السلاح، كما أفاد تقرير (IFPRI, 2013)، فإن هناك حاجة ماسة لإعادة توجيه أغلب الإنفاق العسكري، (غير المرتبط بالحفاظ على القدرات الدفاعية، للدول العربية داخلياً وخارجيا) لصالح التعليم والصحة، ومحاربة أشكال الفقر، وسوء توزيع الدخل. (أنظر، الإطار رقم (4.2)، حول تكلفة الفساد).

لعل واحداً من أهم البدائل المتاحة في مجال التعليم، هو تكثيف العمل على خلق جيل من المفاوضين المدربين تدريباً عالياً، منذ المراحل الأولى من التعليم، ذلك بهدف امتلاك المهارات اللازمة، للتعامل مع حل الأزمات بشكل سلمي، ومن دون اللجوء للحلول العسكرية، كلما كان ذلك ممكناً، وبالتالي الحد من النزاعات العسكرية، وضمان الاستقرار، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الإطار رقم (2.4)، تكلفة الفساد: بعض الحقائق

يقدم البنك الدولي قروضاً للدول الأكثر فقراً، تعادل حوالي (72) مليار دولار سنوياً، يتسرب جزءاً منها على شكل أموال مسروقة من قبل بعض الأشخاص الرسمين الفاسدين، أو مقاولين جشعين، أو شبكات جريمة منظمة، ويقدر البنك بأن ما بين (20–40) مليار دولار، تبدد سنوياً من قبل الدول النامية، ويقوم البنك الدولي، وكجزء من معالجة هذه المشكلة، بوضع عدد من الشركات الفاسدة أو المتورطة بالفساد على قائمة العقوبات، التي بلغت حوالي (350 شركة، وفرد، وخدمة لهذا الغرض، فقد أنشأت مجموعة البنك الدولي في عام 2007 «مجلس العقوبات في مجموعة البنك الدولي World Bank Group Sanction Board»، وأصدر قائمة بأسماء هؤلاء الأفراد والشركات على موقع خاص(*).

وتتفاقم تقديرات الفساد، إذا ما نُظر إلى ما تمثله أرقام الفساد في مجال التجارة عن المشروع (Illicit Trade)، التي تقدر قيمة منتجاتها بـ (1.63) مليار دولار، على شكل أنشطة غير مشروعة، أو ماركات منتجات وتهريب (Contraband and Illegal Activities)، وبإضافة قيمة المعاملات في الأسواق الإجرامية (Criminal Markets)، التي تبادل (1.94) تريليون دولار، والقيام بجمع الرقمين وقسمتهما على (2)، فإنه يتم الحصول على قيمة التجارة غير المشروعة، (1.78) تريليون دولار(**).

ينتج عن الفساد، وتكاليفه، العديد من النتائج الاقتصادية منها:

- تخفيض الاستثمار، ومن ثم تخفيض معدل النمو، ذلك لما يمثله ارتفاع تكلفة الاستثمارات، وزيادة عوامل، عدم التأكد التي تخلقها الفساد.
- خفض الإنفاق على التعليم والصحة، ذلك لأن هذه الأنشطة بطبيعتها ذات مردود وعائد طويل الأجل، وبالتالي، لا يجذب كثيراً الفاسدين، ومن ثم يتم استبعاد هذه الأنشطة نسبياً، من تخفيضات الاستثمارات.
- زيادة حيازة أنظمة التسليح، حيث تتحقق العمولات الكبيرة في البيئة غير الشفافة، وغير الخاصة للمساءلة والمحاسبة.
- تأثير الفساد على تخفيض الحصيلة الضريبية بشكل مباشر، حيث تدفع الرشاوى بهدف تخفيض العبء الضريبي، أو الاستثناء من الضرائب، وفي حالة تعرض الحكومات لعجز بسبب انخفاض فقدان العوائد (بسبب الفساد)، فيمكن أن يساهم التضخم في تشويه وإعادة الاستثمارات.
- إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يؤثر الفساد على هذه النوعية من الاستثمارات، بنفس الطريقة التي يؤثر بها على الضرائب، فكلما كان الفساد أصعب قابلية للتنبؤ، كلما قلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للداخل.

(*): للإطلاع على قائمة الشركات والأفراد المحرومين من التعامل مع البنك الدولي بسبب الفساد والغش، أنظر: (World Bank Listing of Ineligible & Individuals Website)

(**): Havocscope Website

المصدر: (الكواز، 2012) و (Dwoskin, 2012) و (Looney, 2005)

ملخص

الفصل الرابع:

ينطلق هذا الفصل من ظاهرة عجز التمويل، العلاقة بين معدلي الاستثمار والادخار في الدول العربية، وأن تنامي هذه الظاهرة، السائدة تاريخياً، تلقي عبئاً على إمكانيات تمويل التنمية (لاسيما، وأن سعر برميل النفط التوازني، يميل للارتفاع، لعدم ضبط الإنفاق، ومحدودية الإيرادات غير النفطية)، وبالتالي فإن هناك حاجة لتعبئة الموارد المحلية، من خلال عدة سياسات، منها الحيّز المالي، وهنا يتم تقييم جانبي الإيرادات، والنفقات لتعبئة هذا الحيّز. فعلى جانب الإيرادات، يشير الفصل إلى إمكانيات متاحة على شكل ضرائب الشركات (الضرائب المباشرة)، التي لم تستغل استغلالاً كاملاً، وبالمقارنة مع تجارب دول أخرى، كما يشير إلى ضرائب على السلع والخدمات (ضرائب غير مباشرة)، وفرض تعبئة الموارد والتحذير من إهمال اعتبارات العدالة الاجتماعية في هذا المجال. كما يشير تقرير المعهد إلى مصدر آخر من مصادر الضرائب غير المباشرة، وهي التعريفة الجمركية، ويقدر إمكانيات الحيّز المالي، من خلال مقارنة عوائد التعريفة المربوطة، وتعريفة الدولة الأولى بالرعاية، وما ينتج عن ذلك عن إمكانيات تمويلية هائلة. كما يقيّم هذا الفصل إمكانيات ضغط الأجور، وإعادة هيكلة الدعم، ويبرز أهمية عدم الإضرار لعدد من الفئات، لاسيما الأطفال، والسكان في الريف، من خلال الإشارة لحالات مصر، واليمن، وجيبوتي والعراق. ويركز الفصل، أيضاً، على أهمية توفير شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، قبل البدء بإعادة هيكلة الدعم وترشيده، ضماناً لتحقيق العدالة والإنصاف. ويستشهد بحالة تغطية برامج الأمان الاجتماعي، بعدد من الدول العربية، وكذلك مدى تغطية برامج التقاعد. بالإضافة إلى إشارته لإمكانيات تسرب الدعم لغير الفقراء، مع إشارة لحالات مصر، والعراق، واليمن والأردن. ويتناول الفصل دعوة استبدال الدعم العيني، السائد حالياً، بالدعم النقدي، الذي تطالب به بعض برامج الإصلاح المتبعة في العديد في الدول العربية. ويركز على أهمية ضغط الإنفاق العسكري، غير المرتبط بدواعي الأمن القومي، كأحد آليات تفعيل الحيّز المالي لصالح الخدمات الصحية.

الملاحق: الجداول والأشكال

الجدول رقم (1.4)، نسبة بنود الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي، لعدد من الدول العربية (2007 – 2010)

بنود الإنفاق	الأردن				الإمارات				تونس				الجزائر				جيبوتي				قطر				الكويت			
	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010
مجموع الإنفاق	37.2	33.2	33.2	29.2	21.9	26.4	34.2	29.8	26.0	24.7	24.7	24.6	33.1	38.0	41.4	42.6	37.7	34.8	36.8	34.7	29.5	28.4	34.2	0.0	34.0	27.1	48.6	34.8
الإنفاق الجاري	31.0	27.8	25.7	24.3	19.6	23.1	29.7	26.1	20.1	19.0	18.1	18.0	17.8	20.1	22.5	25.9	26.5	24.4	24.5	22.7	17.7	18.9	22.5	0.0	30.0	24.0	44.1	30.2
الأجور والمرتبات	4.8	4.5	4.3	4.3	2.8	3.0	4.0	3.9	11.6	10.4	10.7	10.5	6.7	7.5	8.6	11.4	13.8	12.8	12.2	11.7	5.2	5.4	6.7	0.0	8.2	8.1	9.0	11.0
مدفوعات الفائدة	3.0	2.3	2.2	2.3	0.0	0.0	0.0	0.0	2.6	2.1	2.0	1.9	0.9	0.6	0.4	0.3	0.4	0.4	0.5	0.6	0.6	0.5	0.8	0.0	1.1	1.5	1.7	0.5
السلع والخدمات	2.9	3.7	3.7	1.8	4.7	5.1	7.3	6.9	1.7	1.6	1.7	1.7	1.0	1.0	1.1	1.4	7.0	6.4	6.0	5.3	9.2	11.4	12.9	0.0	5.2	5.2	5.1	6.1
الدعم والتحويلات	10.7	7.9	6.2	7.0	4.8	4.3	5.1	4.8	4.2	5.0	3.7	3.6	8.1	10.1	11.1	11.5	3.1	3.0	3.4	3.4	0.0	0.0	0.0	0.0	15.6	9.2	28.4	12.6
أخرى	9.5	9.4	9.2	8.8	7.3	10.7	13.3	10.5	0.0	0.0	0.0	0.3	1.1	0.9	1.3	1.3	2.2	1.8	2.4	1.7	2.7	1.6	2.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإنفاق الاستثماري	6.2	5.4	7.5	4.9	2.3	3.3	4.5	3.7	5.9	5.8	6.6	6.6	15.3	17.9	18.9	16.7	11.2	10.4	12.3	12.0	11.8	9.5	11.7	0.0	4.0	4.1	4.4	4.6

بنود الإنفاق	لبنان				ليبيا				مصر				المغرب				السودان				سوريا				اليمن			
	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010
مجموع الإنفاق	35.2	34.7	37.5	34.1	35.3	39.3	55.9	49.1	31.5	33.8	27.4	28.8	28.4	31.3	31.1	30.7	26.0	23.3	20.4	21.4	26.6	23.8	27.4	26.0	9.6	18.1	11.8	15.5
الإنفاق الجاري	32.8	33.0	34.6	31.4	14.1	15.4	28.2	25.3	27.7	29.6	24.3	26.1	23.9	26.4	26.1	25.4	21.2	20.1	17.6	17.7	17.0	16.6	17.1	16.4	8.2	16.5	10.3	13.4
الأجور والمرتبات	9.5	9.2	11.3	11.3	8.4	6.8	11.3	10.2	7.0	7.3	7.4	7.1	10.6	10.6	10.6	10.5	6.8	4.9	5.4	5.4	4.9	4.6	6.1	5.7	2.8	3.4	3.6	3.8
مدفوعات الفائدة	12.5	11.4	12.7	13.1	0.0	0.0	0.0	0.0	5.6	5.1	6.0	5.9	3.1	3.0	2.6	2.9	1.0	0.9	1.0	1.3	0.8	0.7	0.6	0.4	0.1	0.1	0.0	0.0
السلع والخدمات	0.5	0.6	0.6	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	2.1	2.4	2.3	2.4	0.0	0.0	0.0	0.0	2.1	2.4	1.9	1.4	1.2	1.2	1.1	1.1	1.8	1.9	2.0	2.8
الدعم والتحويلات	2.2	1.5	1.8	1.6	2.4	6.1	12.7	11.2	10.3	12.2	6.2	8.3	2.6	5.0	4.2	3.2	10.6	11.7	8.4	8.9	4.0	4.9	5.8	5.9	3.2	10.6	4.4	6.5
أخرى	8.0	10.2	8.2	4.9	3.4	2.5	4.4	4.0	2.7	2.6	2.4	2.4	7.6	7.8	8.7	8.8	0.7	0.2	0.9	0.7	6.1	5.2	3.5	3.3	0.4	0.5	0.3	0.3
الإنفاق الاستثماري	2.4	1.7	2.9	2.7	21.1	23.9	27.7	23.8	3.8	4.2	3.1	2.7	4.5	4.9	5.0	5.3	4.8	3.2	2.8	3.7	9.6	7.2	10.3	9.6	1.4	1.6	1.5	2.1

المصدر: (IMF), 2012 و UNDP, (2011).

الجدول رقم (2.4)، نسبة الاستثمار والادخار العام، من الناتج المحلي الإجمالي
(متوسط الفترة 2008-2010)

الدولة	نسبة الاستثمار العام	نسبة الادخار العام
الأردن	5.8	-5.5
الإمارات	10.5	0.8
البحرين	7.4	-1.6
تونس	6.4	-1.6
الجزائر	17.4	-0.2
جيبوتي	4.5	2.1
السعودية	10.4	10.5
السودان	10.5	-2.7
سورية	45.0	-3.7
العراق	6.2	7.3
عمان	14.8	-0.9
قطر	8.5	7.1
جزر القمر	7.1	1.0
الكويت	6.2	16.7
لبنان (*)	12.0	-9.1
ليبيا	28.2	13.7
مصر	4.0	-7.2
المغرب	5.6	-2.0
موريتانيا	5.9	-4.1
اليمن	5.1	-7.0

(*) : يعكس متوسط العامين (2009) و (2010)

المصدر: (محتسبة باستخدام أرقام الإنفاق الاستثماري، والناتج، الواردة في صندوق النقد العربي وآخرون ، 2012).

الجدول رقم (3.4)، الرقم القياسي لكفاءة الاستثمار العام، ومكوناته في عدد من الدول العربية

الدولة	الرقم القياسي لكفاءة الاستثمار العام				
	الرقم القياسي الإجمالي	مكونات الرقم القياسي			
		التقييم قبل تنفيذ المشروع	الاختيار	الإدارة	التقييم بعد تنفيذ المشروع
الأردن	2.21	2.17	2.80	2.53	1.33
تونس	2.97	2.83	3.80	3.20	2.67
جيبوتي	1.37	0.83	1.60	2.40	0.67
السودان	1.07	1.33	0.40	0.53	2.00
الضفة الغربية وغزة	0.80	0.00	1.20	1.33	0.67
مصر	1.43	1.33	1.20	1.20	2.00
موريتانيا	1.72	1.67	2.00	1.20	2.00
اليمن	0.80	0.67	1.20	0.67	0.67

المصدر: (مجمعة من، IMF, 2011).

الجدول رقم (4.4)، نسبة مدفوعات الفائدة، من إجمالي الإنفاق الجاري (متوسط الفترة 2006-2009)

الدولة	نسبة الادخار العام
الأردن	7.3
الإمارات	1.5
البحرين	3.2
تونس	7.4
الجزائر	2.0
السعودية	9.7
السودان	7.3
سورية	5.4
العراق(*)	0.7
قطر	2.2
الكويت	1.1
لبنان	48.6
ليبيا	10.8
مصر	20.4
المغرب	12.9
موريتانيا	8.5
اليمن	7.8

(*) يعكس متوسط العامين (2008) و (2009). المصدر: (صندوق النقد العربي، 2011).

الجدول رقم (5.4)، مقارنة عائدات التعرفة الجمركية المربوطة، وتعريفة الدولة الأولى بالرعاية، (الحيز المالي المحتمل) لمجموعة من الدول العربية (متوسط كل السلع) (2009)

الدولة	الواردات السلعية/ مليون دولار	تعرفة الدولة الأولى بالرعاية	العوائد باستخدام تعرفة الدولة الأولى بالرعاية/ مليون دولار	التعرفة الجمركية المربوطة	العوائد باستخدام التعرفة الجمركية المربوطة/ مليون دولار	الحيز المالي المحتمل/ ملايين الدولارات
الأردن	14236	%10.2	1452.1	%16.3	2320.5	868.4
الإمارات	150000	%4.9	7350.0	%14.3	21450.0	14100.0
البحرين	10100	%5.2	525.2	%34.4	3474.4	2949.2
تونس	19096	%21.5	4105.7	%57.9	11056.7	6951.0
الجزائر	39294	%18.6	7308.7	غ.م	غ.م	غ.م
جيبوتي	451	%20.9	94.2	%41.3	186.1	91.9
السعودية	95552	%4.8	4586.5	%11.2	10701.8	6115.3
سلطنة عمان	17936	%5.7	1022.4	%13.7	2457.2	1434.9
السودان	9691	%20.4	1976.9	غ.م	غ.م	غ.م
سوريا	15443	%14.2	2192.9	غ.م	غ.م	غ.م
قطر	24922	%5.1	1271.0	%15.9	3962.6	2691.6
الكويت	20341	%4.6	935.7	%100.0	20341.3	19405.6
لبنان	16574	%6.3	1044.2	غ.م	غ.م	غ.م
مصر	44946	%17.3	7775.6	%36.7	16495.1	8719.5
المغرب	32881	%18.1	5951.5	%41.3	13579.9	7628.4
موريتانيا	1498	%9.6	143.8	%19.9	298.1	154.3
اليمن	9185	%7.1	652.1	غ.م	غ.م	غ.م

(غ.م): غير متوفر

المصدر: (قاعدة بيانات البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية).

الجدول رقم (6.4)، الضرائب على السلع والخدمات(*) (% من العوائد)

الدولة	2002	2006	2011
الجزائر	-	28.9	26.2
البحرين	2.0	0.2	-
مصر	21.8	19.7	25.2
الأردن	28.5	38.1	37.6
لبنان	43.7	32.4	39.0
المغرب	30.5	30.7	35.3
تونس	37.0	33.4	28.4

(-) : غير متوفر

(*): تشمل هذه الضرائب: ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، وبعض الرسوم المختارة على السلع والخدمات، والضرائب على استخدام الممتلكات، والضرائب على استخراج وإنتاج المعادن.

المصدر: (مجمعة من WDI website)

الجدول رقم (7.4)، معدلات الضريبة على دخول الشركات، في عدد من الدول العربية بالمقارنة مع دول وأقاليم مختارة

(%)

الدولة	معدلات الضريبة على دخول الشركات							
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مصر	20	20	20	20	20	20	25	25
الكويت	55	55	55	15	15	15	15	15
الأردن	25	25	25	25	14	14	14	14
ليبيا	-	40	40	40	40	20	20	20
عمان	12	12	12	12	12	12	12	12
قطر	35	35	35	35	10	10	10	10
السعودية	20	20	20	20	20	20	20	20
السودان	35	30	15	15	15	35	35	35
تونس	35	30	30	30	30	30	30	30
الإمارات (*)	55	55	55	55	55	55	55	55
اليمن	35	35	35	35	35	20	20	20
الولايات المتحدة	40.0	40.0	40.0	40.0	40.0	40.0	40.0	40.0
كوريا الجنوبية	27.5	27.5	27.5	24.2	24.2	22.0	24.2	24.2
متوسط أمريكا الشمالية	38.05	38.05	36.75	36.5	35.5	34.0	33.0	33.0
متوسط أمريكا اللاتينية	29.07	28.3	27.96	27.96	27.52	20.88	20.5	20.67
متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادية والبيئية (OECI)	27.67	27.02	26.05	25.71	25.77	25.49	25.24	25.4
متوسط الدول الآسيوية	28.99	28.46	27.99	25.73	23.96	23.1	22.89	22.36
متوسط العالم	27.5	26.96	26.12	25.4	24.71	24.52	24.43	24.08

(-) غير متوفر

(*) رغم عدم وجود ضريبة شركات على المستوى الفيدرالي (الذي يضم سبع إمارات) إلا أنه توجد ضرائب على مستوى بعض الإمارات، وفعلياً على شركات النفط الأجنبية، وكذلك البنوك الأجنبية. كما أن هذه النسبة (55%) تختلف من حالة لحالة.

المصدر: (KPMG website).

الجدول رقم (8.4)، إجراءات إصلاح اقتصادي مختارة، مرتبطة ببنود الإنفاق بالموازنة العامة للدولة، لعدد من الدول العربية المشمولة بالمسح

خفض في الأجور والمرتبات	خفض أو إلغاء الدعم	استهداف مستقبلي للحماية الاجتماعية	إصلاح صناديق التقاعد لكبار السن	زيادة الضرائب على السلع والخدمات	زيادة الأجور والمرتبات	إيجاد الدعم أو زيادته	توسعة الحماية الاجتماعية	إيجاد أو توسعة صناديق التقاعد لكبار السن	خفض الضرائب على السلع والخدمات
الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة
الجزائر	الجزائر	الجزائر	مصر	جيبوتي	لا يوجد دولة عربية ضمن المشمولة بالمسح	لا يوجد دولة عربية ضمن الدول المشمولة بالمسح	العراق	السودان	لا يوجد دولة عربية ضمن الدول المشمولة بالمسح
جيبوتي	مصر	مصر	الأردن	مصر			السودان		
الأردن	العراق	الأردن	لبنان	الأردن					
لبنان	الأردن	لبنان	تونس	السودان					
تونس	السودان	موريتانيا		تونس					
اليمن	تونس	السودان		اليمن					
		تونس							

المصدر: (مجمعة من UNICEF, 2011)

الجدول رقم (9.4)، نسبة عمالة الأطفال (5–14 سنة)، إلى إجمالي العاملين في الدول العربية، (حسب آخر بيانات متاحة)

الدولة	إجمالي	ذكور	إناث
الجزائر	%5	%6	%4
البحرين	%5	%6	%3
جزر القمر	%27	%26	%28
جيبوتي	%8	%8	%8
مصر	%7	%8	%5
العراق	%11	%12	%9
لبنان	%7	%8	%6
موريتانيا	%16	%18	%15
المغرب	%8	%9	%8
الصومال	%49	%45	%54
سوريا	%4	%5	%3
اليمن	%23	%21	%24
قارة أفريقيا	%29	%30	%29
قارة أسيا	%12	%12	%12
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%10	%11	%9
العالم	%17	%17	%16

البيانات تغطي المسوحات الفترة (2000 - 2009)
المصدر: (قاعدة بيانات UNICEF Child Protection Database

الجدول رقم (10.4)، نسب الإنفاق العسكري إلى الصحي والتعليمي، في عدد من الدول العربية 2000 و 2010

	نسبة الإنفاق العسكري إلى الصحي		نسبة الإنفاق العسكري إلى التعليم	
	2000	2010	2000	2010
الأردن	1.34	0.92	-	-
البحرين	1.48	0.94	-	1.17
تونس	0.54	0.41	0.29	0.22
الجزائر	1.30	1.12	-	0.83
السعودية	3.41	3.74	1.79	1.80
السودان	5.0	1.78	-	-
سورية	2.75	2.56	-	0.83
العراق	-	0.38	-	-
عمان	4.32	3.86	3.48	1.97
قطر	-	0.71	-	-
الكويت	3.78	1.71	-	0.94
لبنان	1.68	1.50	2.84	2.33
ليبيا	1.63	0.44	-	-
مصر	1.45	1.17	-	0.52
المغرب	1.91	1.75	0.39	0.64
اليمن	1.83	3.00	0.45	0.75

المصدر: (UNDP, 2013 & The World Bank Data)

الشكل رقم (1.4) ، العجز أو الفائض الكلي، في الموازنات العامة للدول العربية (2005-2011)

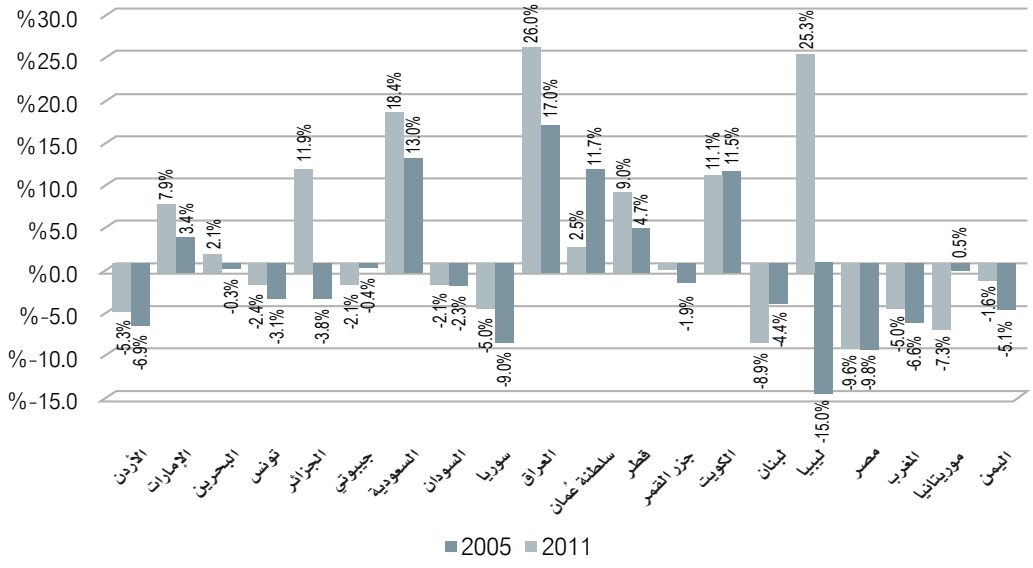

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد - (2010) و (2012)).

الشكل رقم (2.4) ، العجز/ الفائض غير النفطي في موازنة الحكومات العربية، كنسبة من الناتج المحلي غير النفطي لمتوسط الفترة (2000-2006) ولعام 2011

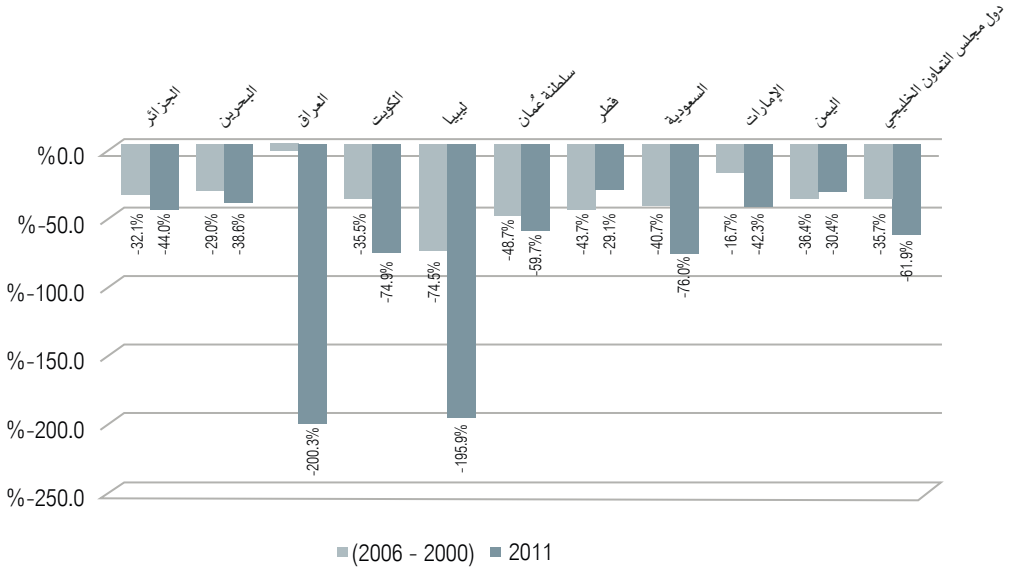

المصدر: (IMF، 2012).

الشكل رقم (3.4)، أسعار التعادل المالية (دولار أمريكي للبرميل)، لعدد من الدول العربية المنتجة للنفط[1]

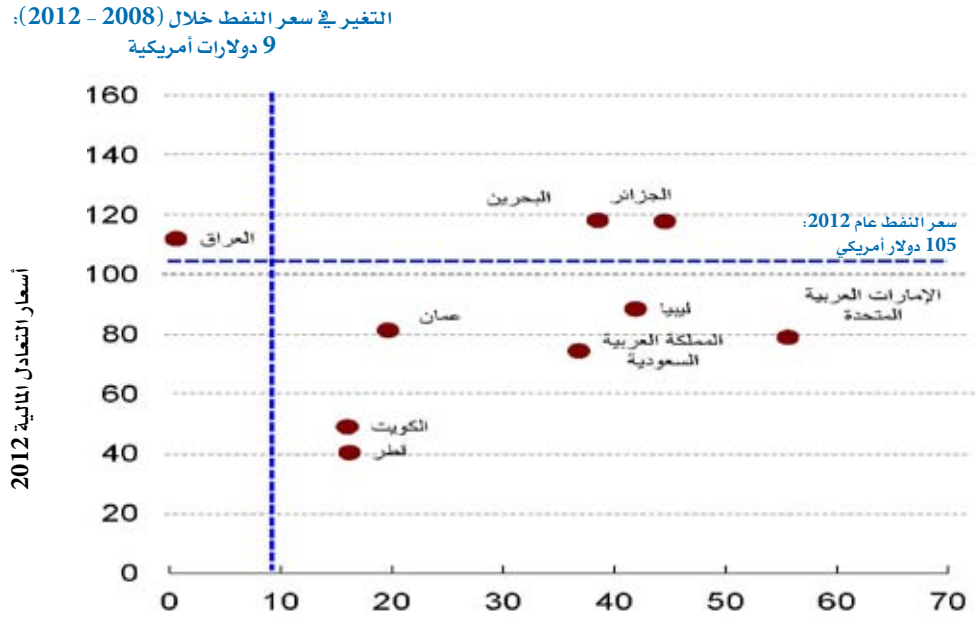

التغير في أسعار التعادل المالية خلال 2008-2012

(1) سعر التعادل المالي في اليمن، 2012، 237 دولار أمريكياً للبرميل.

المصدر: (IMF, 2012)

الشكل رقم (4.4)، نسبة خدمة الدين العام الخارجي، إلى الصادرات من السلع والخدمات، للدول العربية المقترضة (متوسط الفترات (1997 - 2002) و (2007 - 2011))

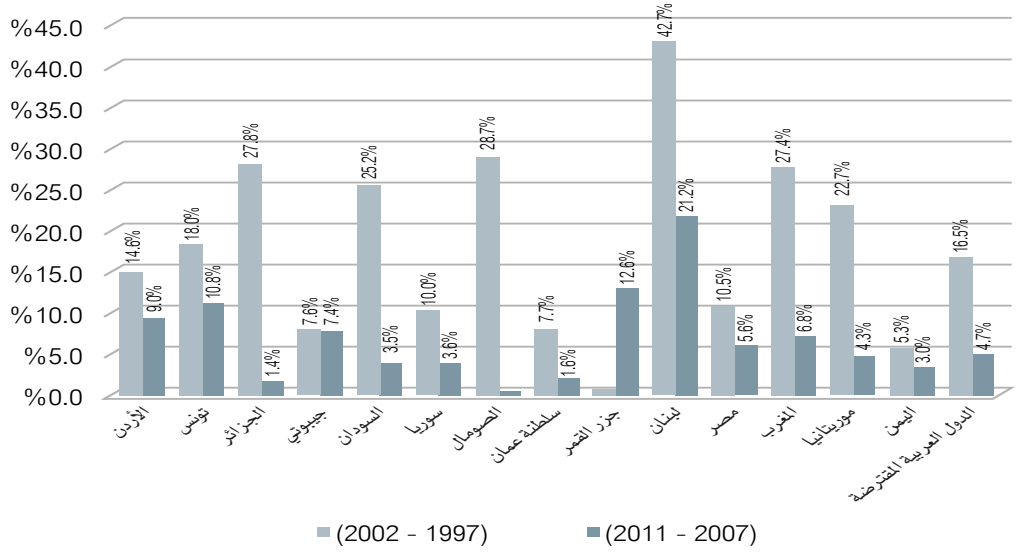

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأعداد (2003)، (2011)).

الشكل رقم (5.4)، نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم، إلى الناتج المحلي الإجمالي، للدول العربية المقترضة (متوسط الفترات (1997 - 2002) و (2007 - 2011))

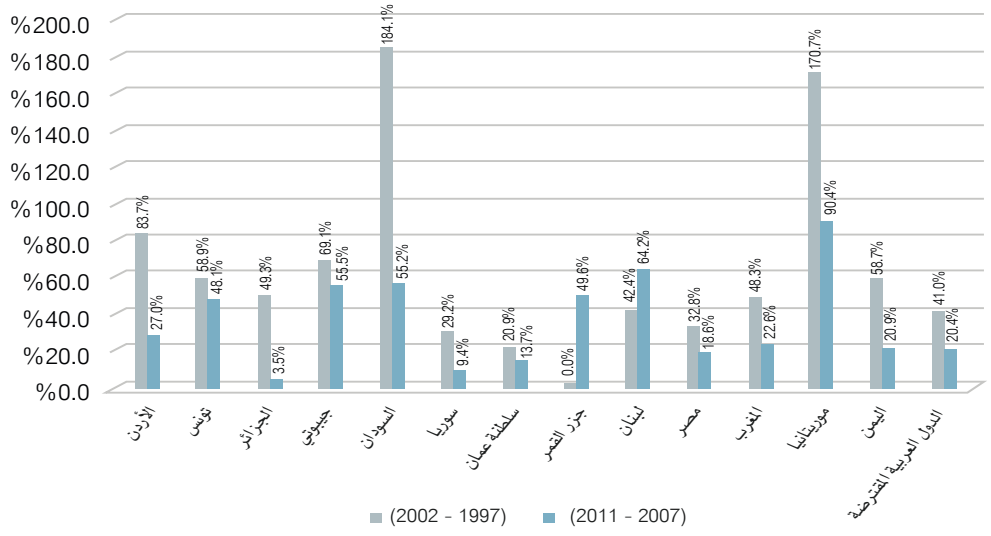

تم استثناء الصومال من الرسم للحفاظ على مقياس الرسم حيث كانت النسبة للفترة الأولى (1997-2002) 1806.8 بينما لم تتوفر بيانات على الفترة اللاحقة 2007 - 2011

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الأعداد (2003) ، (2011))

الشكل رقم (6.4)، نسبة العوائد الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي، للدول العربية (متوسط الفترة 2009 - 2011)

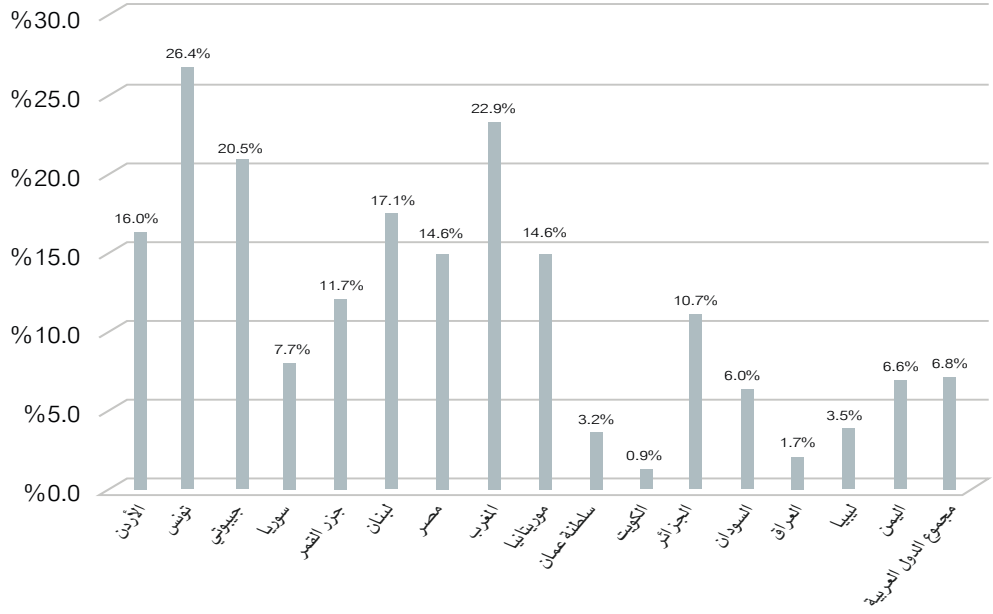

المصدر: (صندوق النقد العربي وآخرون، 2012).

الشكل رقم (7.4)، معدلات البطالة، وبطالة الشباب في الدول العربية

حسب آخر معلومات متاحة

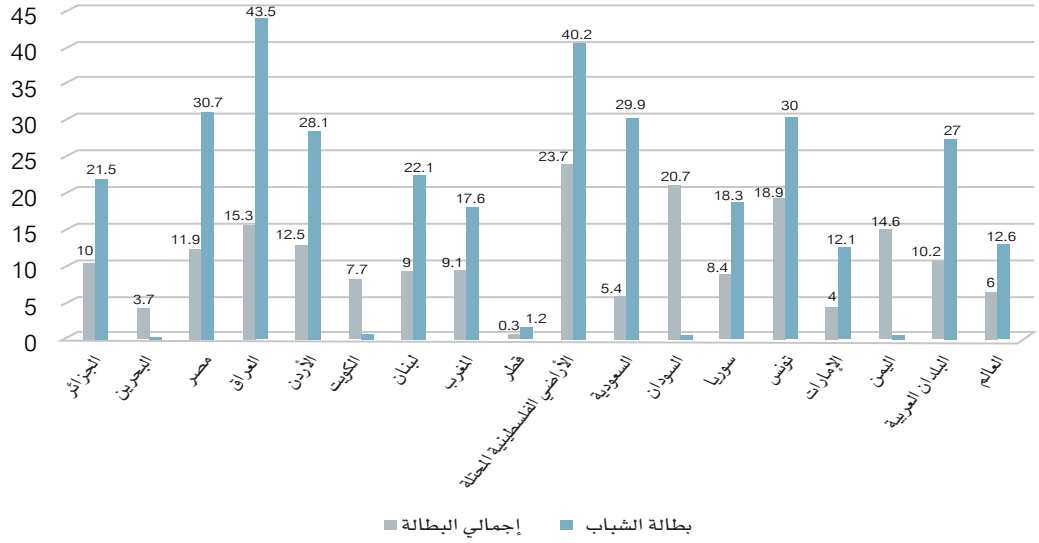

البيانات تغطي عامي 2010 و 2011 باستثناء : العراق (2006) ، لبنان (2007)، الكويت، والإمارات والأراضي الفلسطينية (2008)، قطر، والسعودية، والسودان واليمن، (2009).

المصدر: (UNDP، 2013)

الشكل رقم (8.4)، تقدير التغير السنوي في الأجور، لمهنتي معلمي المدارس الابتدائية، والممرضات

(2009-2007)

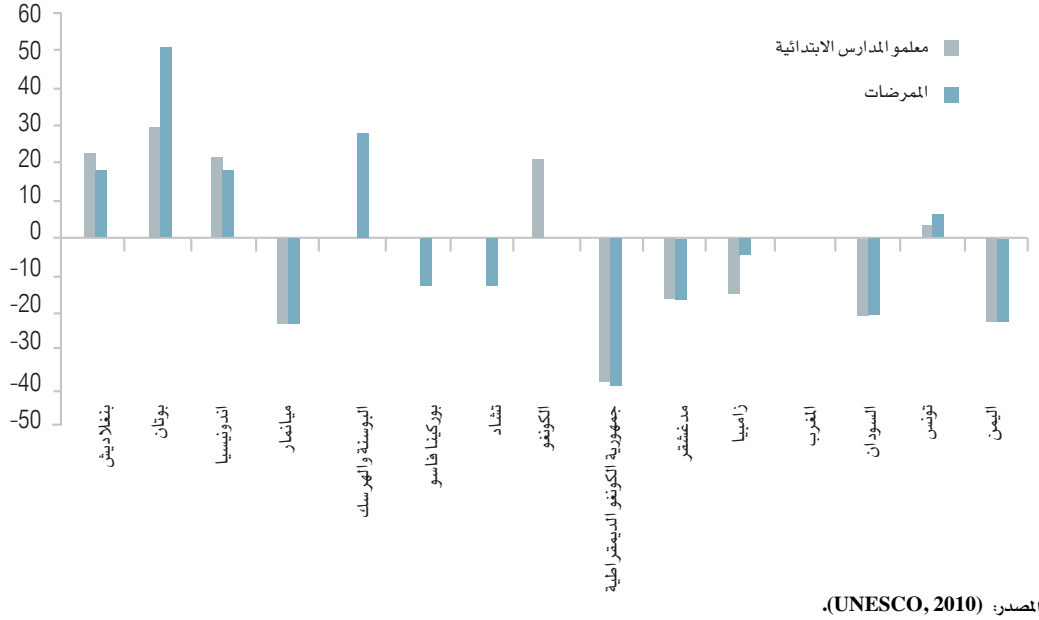

المصدر: (UNESCO, 2010).

الشكل رقم (9.4)، متوسط دخل معلمي المدارس الابتدائية، والممرضات (2009 أو الأحدث)

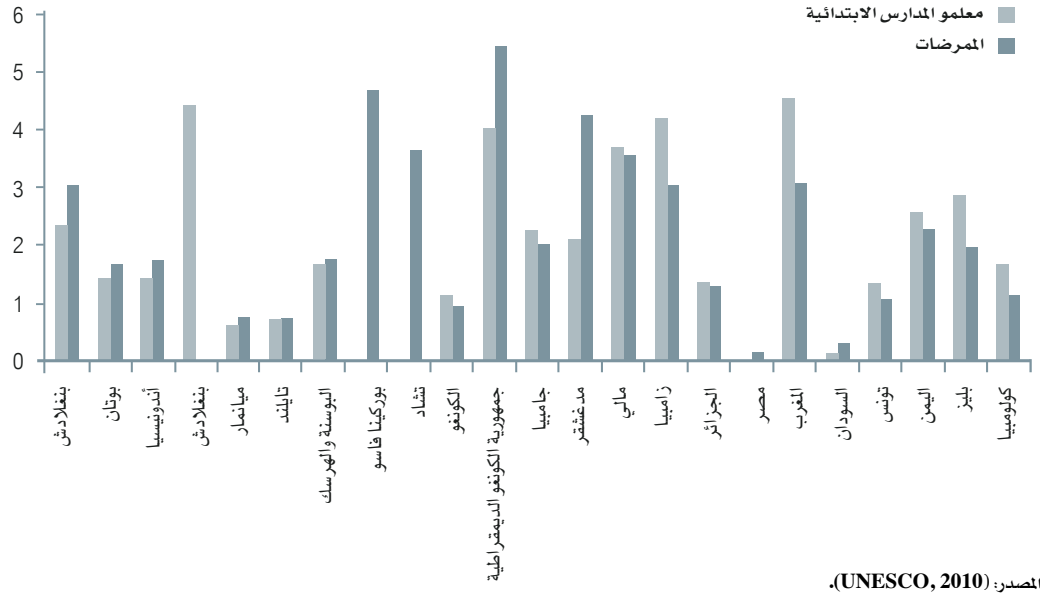

المصدر: (UNESCO, 2010).

الشكل رقم (10.4)، الأجور السنوية لمعلمي المدارس الابتدائية، والممرضات، مقارنة بخط الفقر المقدّر بـ (2) دولار يومياً، معدلاً بتعادل القوة الشرائية (2009 أو الأحدث)

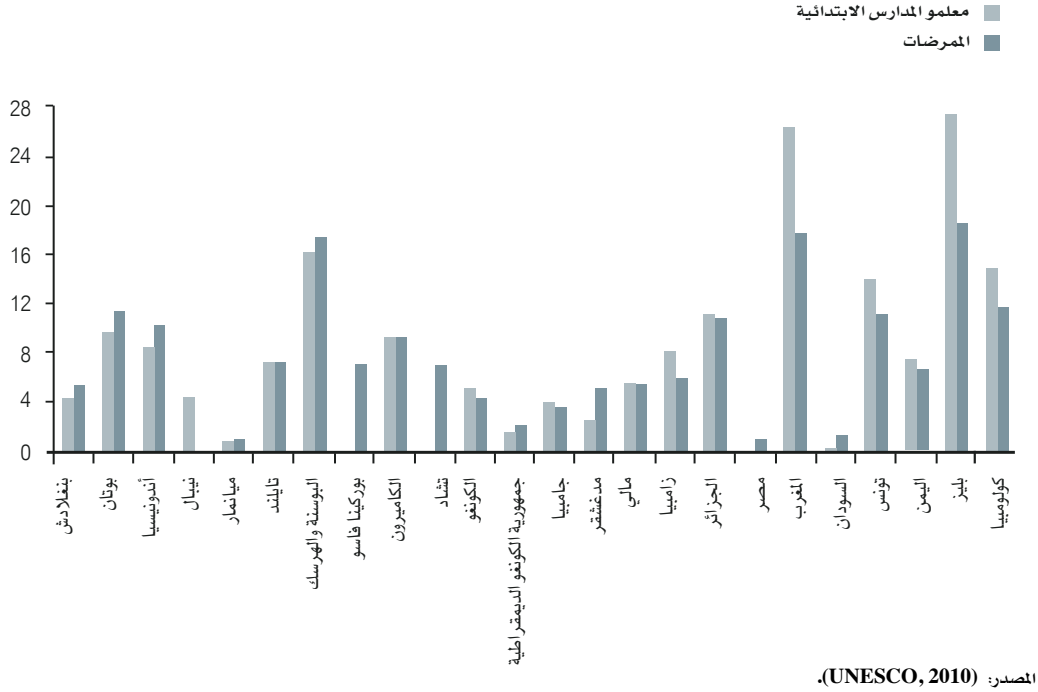

المصدر: (UNESCO, 2010).

الشكل رقم (11.4)، الأجور السنوية لمعلمي المدارس الابتدائية، والممرضات، مقارنة بخط الفقر الوطني (2009 أو الأحدث)

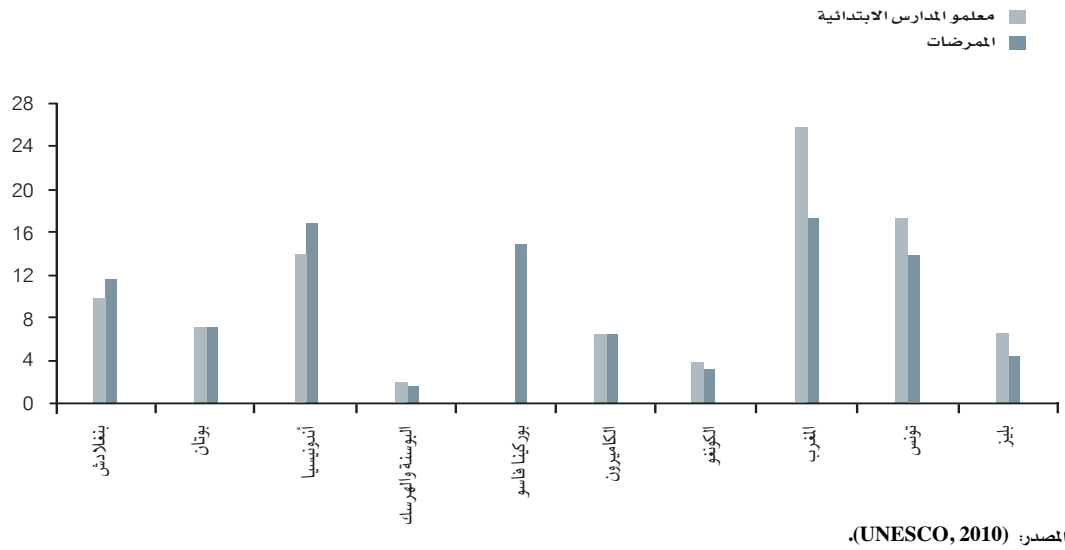

المصدر: (UNESCO, 2010).

الشكل رقم (12.4)، برامج الأمان الاجتماعي، في عدد من الدول العربية

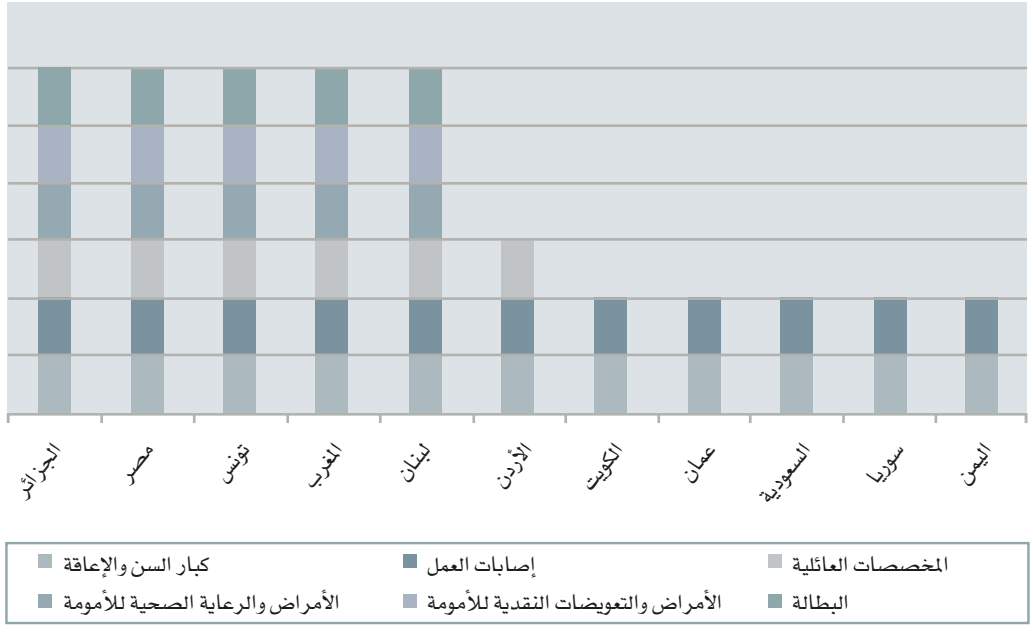

المصدر: (Demarco, 2008)

الشكل رقم (13.4)، أغلب أنظمة التقاعد، لا تعتبر مستدامة في عدد من الدول العربية

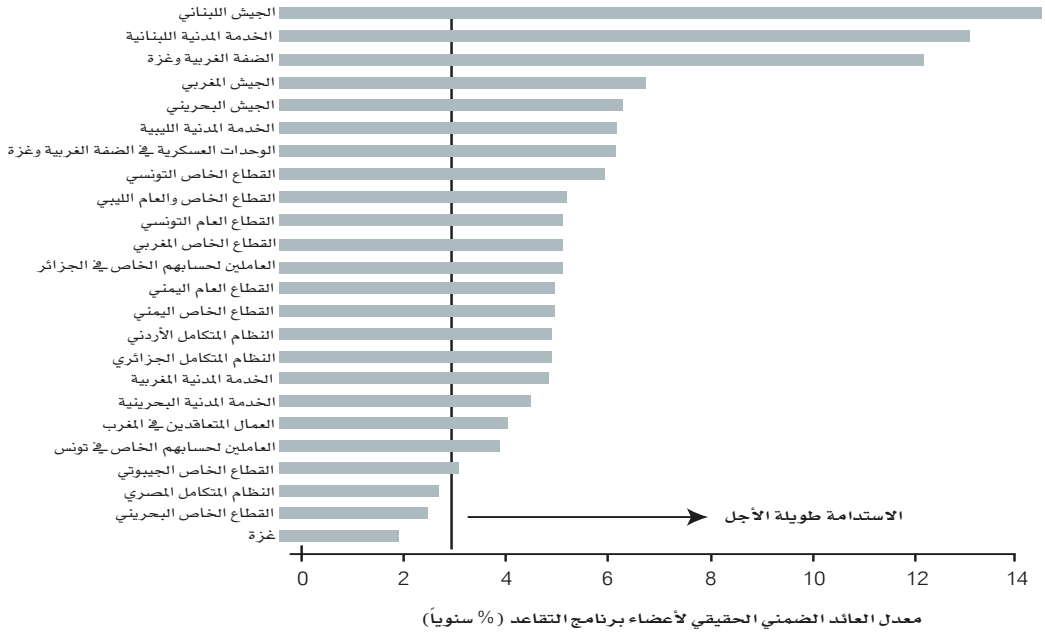

المصدر: (Demarco, 2008)

الشكل رقم (14.4)، تغطية أنظمة التقاعد، في بعض الدول العربية

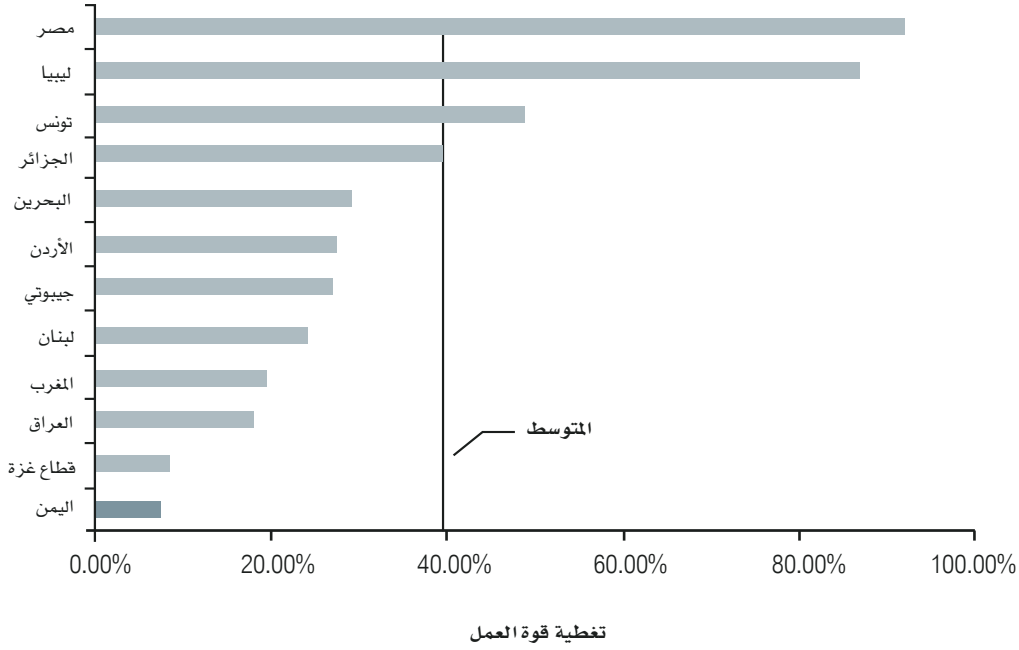

المصدر: (Demarco, 2008)

الشكل رقم (15.4)، تسرب منافع دعم الأسعار، لغير الفئات المستهدفة

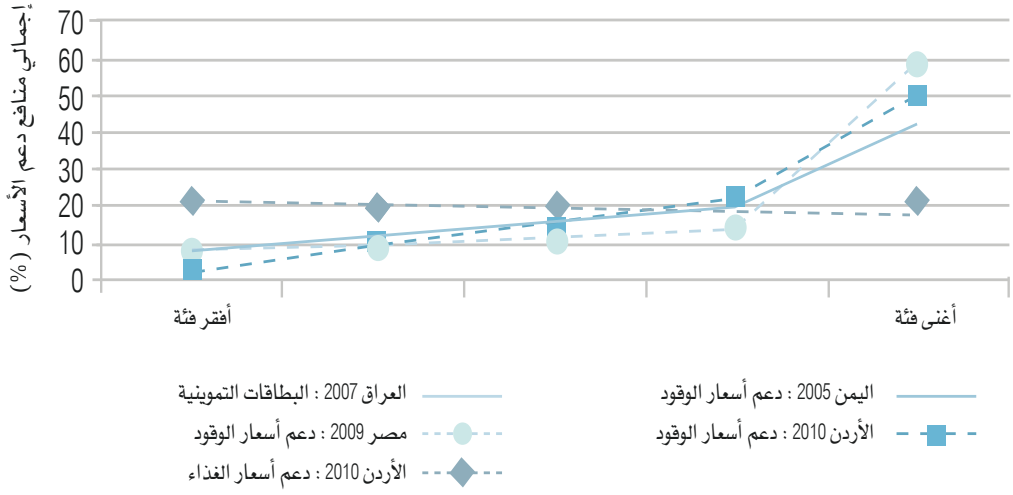

المصدر: (The World Bank, 2012)

الشكل رقم (16.4)، أثر دعم الأسعار في تخفيف الفقر، حسب فئة الدعم

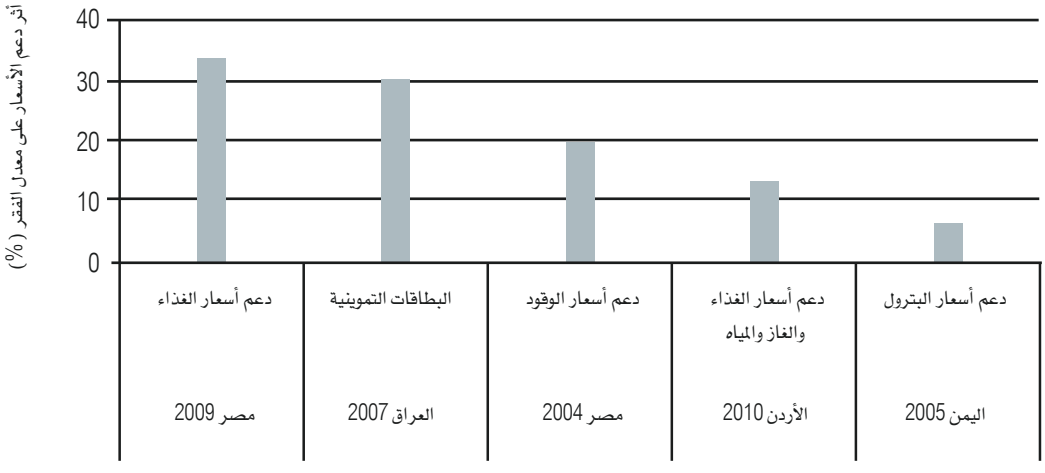

المصدر: (The World Bank, 2012)

الشروط المسبقة للتنمية

1.5. الشروط المسبقة للتنمية:

في ظل تواضع نتائج النمو، خاصة غير المرتبطة بمصادر النمو أحادية الجانب، وعدم تحول الدول العربية إلى دول مصنعة حديثاً، شأنها شأن دول جنوب شرق آسيا، ولا إلى دول متقدمة، شأنها شأن الدول الصناعية، فإنه عادة ما تثار العديد من الأسباب وراء هذا الجمود، في مراحل النمو والتنمية، ومن هذه الأسباب على سبيل المثال، غلبة دور الملكية العامة على حساب الخاصة، وعدم تفعيل الآليات السعرية، وبالتالي عدم التخصص الرشيد للموارد، أو التوجه للسوق المحلي بدلاً من الخارجي، أو عدم تحرير الأسواق المختلفة، وغيرها من العوامل. إلا أن قراءة التاريخ الاقتصادي للعديد من الدول المتقدمة حالياً، والنامية سابقاً، وكذلك الدول المصنعة حديثاً، مثل كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا، توضح أن التحول من دولة نامية إلى دولة مصنعة حديثة وإلى متقدمة، لا يمكن أن يرتبط بنمط الملكية، ولا بالآلية السعرية، ولا بدرجات التحرير. فقد شهدت هذه الدول دوراً متنامياً للملكية العامة في مراحلها الأولى، كما شهدت تدخلاً سعرياً، وحماية مرتفعة، وتقييداً للأسواق، في مرحلة أو أخرى من مراحل تنميتها، كما أن هذه الدول لم تعتمد بشكل مطلق على توفير السياسات الاقتصادية الملائمة، رغم أهميتها، (أنظر، على سبيل المثال، (Chang, 2003) و (Easterly, 2003) و (The World Bank, 1993). تتبع التفسيرات الأكثر قبولاً لتواضع نتائج عقود النمو والتنمية، من حقيقة عدم توفر الشروط المسبقة لهذه التنمية، ومن أهمها: سيادة الدولة الرخوة، ويطلق مفهوم "الدولة الرخوة" لتوصيف الدولة التي تتميز بعدد من أوجه القصور «Deficiencies" في التشريع، وعدم فرض القانون، وانتشار ظاهرة عدم التزام الموظفين العموميين بقواعد العمل المختلفة، وتواطؤ هؤلاء الموظفين مع من يُفترض أن لهم سلطة في تنظيم عملهم، بالإضافة إلى الدولة التي ينتشر فيها الفساد بكافة أشكال، علماً بأن المظاهر المشار إليها للدولة الرخوة لا تعمل بشكل منفصل، بل هي متداخلة، وتؤثر على بعضها البعض، الأمر الذي يؤدي إلى اضطراب وانهيار في النظام الاجتماعي. (Myrdal, 1971).

توضح الأشكال (1.5 إلى 6.5)، أوضاع الدول العربية في مختلف المؤشرات الحاكمة لعمل المؤسسات، (أنظر، الإطار رقم 1.5، حول مفاهيم مؤشرات الحكم الصالح الحاكمة لعمل المؤسسات)، ومدى قوة الدولة في إصدار وتنفيذ وفرض قوة القوانين، ومحاربة الفساد، وحماية حقوق الملكية، والعمل ضد سيطرة المصالح الخاصة على الدولة.

كما يلاحظ، وبوضوح، أنه إذا ما تم استثناء ثلاث إلى أربع دول عربية، حيث تتصف أربعة إلى خمسة، من مجموعة الستة مؤشرات، بالإيجابية، (رغم انخفاض الرقم الموجب) فإن بقية الدول تتصف بكثرة قيم المؤشرات السالبة، الأمر الذي يعكس مدى ضعف المؤسسات، (وبالتالي سيادة الدولة الرخّوة)، علماً بأن الإقليم الذي تنطوي تحته الدول العربية: دول الشرق الأوسط، يتسم بحد ذاته بأداء مؤسسي سالب، في جميع مؤشراته الستة، وانعكس الأمر في حالة إقليم متطور: أمريكا الشمالية، حيث اتصفت مقومات الدولة القوية، بالرسوخ والثبات، من خلال عمل المؤسسات، أما على مستوى المقارنة بالدول المصنعة حديثاً، فيلاحظ أن الدول العربية لا تزال في وضع متلكئ، قياساً بدول مثل، سنغافورة، وكوريا الجنوبية.

رغم أهمية السياسات الاقتصادية في مجال تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إلاّ أن حدود هذه السياسات تظل محدودة إذا لم توفر الشروط المسبقة لعمل هذه السياسات، مثل المؤسسات الملائمة، و/أو متخذي القرارات (المدراء) المؤهلين، والنظم الصحية والتعليمية الملائمة، ومحاربة الفساد والاحتكار، وغيرها.

الإطار رقم (1.5)، مكونات مؤشرات الحكم الصالح للبنك الدولي

تتكوّن مؤشرات الحكم الصالح من ستة مكونات وهي:

التعبير والمساءلة (Voice and Accountability):

يقيس مدى قدرة مواطني الدولة، في المشاركة باختيار حكوماتهم، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية وسائل الإعلام.

الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence):

يقيس احتمال مدى تعرض الحكومات لعدم الاستقرار، أو التغيير بوسائل عنيفة وغير مؤسساتية.

فعالية الحكومة (Government Effectiveness):

يقيس نوعية الخدمات الحكومية، والخدمة المدنية، ودرجة استقلالية هذه الخدمات من الضغوط والسياسية، ونوعية تشكيل وتنفيذ السياسات، ومدى مصداقية الحكومة تجاه هذه السياسات.

نوعية التنظيم والضبط (Regulatory Quality):

يقيس مدى قدرة الحكومة في تشكيل ومتابعة السياسات والضوابط، التي تسمح بتنمية القطاع الخاص.

سلطة القانون (Rule of Law):

يقيس مدى ثقة مختلف القطاعات بالمجتمع بالقانون، واحترامه، ونوعية فرص تنفيذ العقود، وحقوق الملكية، ونوعية الخدمات الشرطية، والمحاكم، واحتمالات وقوع الجرائم وأعمال العنف.

السيطرة على الفساد (Control of Corruption):

مدى استخدام السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية، بما في ذلك ممارسات الفساد الصغيرة، والكبيرة. بالإضافة إلى مدى سيطرة النخبة والمصالح الخاصة على الدولة.

تؤخذ هذه المؤشرات القيمة بين (2.5+) إلى (2.5-). وكلما زادت القيمة الموجبة، كلما تحسنت قيمة المؤشر، والعكس صحيح، كلما زادت القيمة السالبة، كلما ساءت قيمة المؤشر.

المصدر: (The World Bank Database).

والسؤال المطروح هو، ما معنى هذه المؤشرات عموماً، وعلى مستوى الدول العربية؟ تعني هذه المؤشرات أن هذه الدول تصدر القرارات والقوانين من دون أن تفرض تنفيذها، وبالتالي تتدهور العديد من مؤشرات الدول القومية، كالمشار إليها أعلاه، لتحولها إلى دولة رخوة، وبعد تحولها إلى دولة رخوة، فإن أغلب القوانين والقواعد المنظمة لعمل الاقتصاد والمجتمع تغرق في دهاليز وبحار الفساد، أو/و التسيب، أو/و عدم الالتزام، مما ينتج عنه تضاؤل تأثير السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف، حتى ولو كانت هذه الأهداف وتلك السياسات سليمة فنياً، الأمر الذي يفسر إلى حد بعيد، عدم وصول معدلات النمو المرتفعة إلى مستحقيها، وعدم نجاح أغلب جهود محاربة الفقر، وعدم تحقيق أهداف الألفية في عدد من الدول العربية، إلخ...، ولإسقاط هذه الاعتبارات الخاصة بالدولة الرخوة والقومية، فإن الإطار رقم (2.5)، يوضح إسقاط العديد من المؤشرات والاعتبارات، المؤدية إلى خلق الدولة الرخوة، في الحالة المصرية.

من المهم أن تكون قرارات الاستثمار كفؤة بحيث ينتج عنها خريطة لتوزيع الثروة والدخل تضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2.5. منطلقات العلاقة بين الإنتاج والتوزيع، كأساس لصياغة السياسات الهيكلية:

إن إسهامات الاقتصادي الباكستاني الأصل الواردة أساساً في (Ul Hag, 1976)، وأحد اقتصاديي البنك الدولي، وصاحب المرجعية النظرية، والتطبيقية لتقرير التنمية البشرية، لبرنامج الأمم المتحدة، تعتبر إسهامات أساسية لا بد من العودة إليها، ضمن إسهامات أخرى، لتحديد

العلاقــة والنظرة بين سياستي الإنتاج والتوزيع. وقد أشار "الحــق" بأن الفصل بين «الإنتــاج» و«التوزيع» هو فصل زائف وخطير، والبديل هو أن تعالج وتعمل سياستــي الإنتاج والتوزيع في آن واحد، وتشير نظرة "الحــق" التي تبناها برنامــج الأمم المتحدة للإنماء، مــن خلال تقاريره السنوية عن التنمية البشرية، إلى أن أحد مصادر الخطأ الرئيسية في إدارة التنمية هي، أولاً، التصــور بأن مهمــة متخذي القرارات في الدول النامية، ومن ضمنها العربية، هي ليست القضاء على أســوأ أشكال الفقر، بــل السعي نمو مستويات عالية مــن الدخــل، ويجيب "الحق" لتوضيــح هذا الخطأ، بالقــول، بأنه طالما أخذنا نمطــاً معيناً للإنتاج، فمن العسير ضمان توزيع للدخل لا يتسق مع هذا النمط، فعنــد توجيــه الإنتاج ليخــدم زيادة النــاتج القومي، (تعظيــم النمو)، من خلال إنتاج المزيد من السيّارات والمساكن الفاخرة، فإنه لا يمكن على الإطلاق تحويل هــذه المساكــن الكماليــة، والسيــارات الفارهة، إلى مساكن قليلة التكلفة، للفقراء ومتوسطي الدخل، ولا تحويل تلك السيارات إلى سيارات نقل عام.

وقــد ترتــب على ذلــك، ثانياً، خلق وهــم مفاده، أنــه مــن الممكن إعادة توزيع ثمار النمــو، دون أن يتم تغيير أولاً، تنظيم الإنتاج والاستثمار، وتشير تجارب العديــد من الــدول الناميــة، إلى أن المؤسسات التي تم إيجادهــا لتحفيــز النمــو وتراكم رأســ المال، قد أحبطــت جهودنا لتحقيق توزيــع أفضل وأكثر عدالة للدخــل، ومن ثم أحبطت الجهــود الهادفة إلى إيجاد عدالة اجتماعية أكثر توازناً، ومن هنا، فإنه لا بد أن يكــون أحد أهداف السياســات التنموية البديلة، هو عــدم الفصل بين سياسات الإنتــاج والتوزيع، بهدف إصلاح الاختــلالات الهيكلية في الأنشطة الإنتاجية، التــي ترتب عليها آثار سلبية في مجال توزيع الدخل، والعدالة الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، فإن المنظور البديل للتنمية، يجب أن يعتمــد على العديــد من الأهــداف والاعتبارات، ومنهــا: أولاً، الاهتمــام بمضمــون الإنتــاج، أكثر من الاهتمــام برفــع معدل نموه، ويجــب أن يتضمن هذا المضمــون توجيه الإنتــاج، لحلّ مشــاكل أكثر الناس فقــراً: توفير الغذاء، محاربة الأمراض، محو الأمية، والسكن الملائم وغيرها. ثانياً، والمترتب على "أولاً»، ضــرورة تعريف الحــد الأدنى للاستهــلاك الواجب الوصــول إليه، في أمــد زمني معين، (عقد من الزمن مثلاً)، على أن يتبــع تحديد الإنتاج، كمرحلة لاحقة،

الإطار رقم (2.5)، ازدواجية دور الدولة ما بين الرخوة والقوية الحالة المصرية

يشــير (Amin, 2011) إلى أن دور الدولــة بــدأ بالتراخي نحو الدولــة الرخوة، منذ أوائل الســبعينات من القرن الماضي، حيث تم تفعيل دور السوق، من خلال برامج الخصخصة، على حساب مشروعات البنية الأساسية، وأن هذا الدور الضعيف للدولة، كان ضــرورياً، خدمةً لفتح الأسواق، التي لم تقتصر على حالة مصر فقط. وتشير (Salem, 2011) بأن حالة مصــر تتصــف بازدواجية دور الدولة، فمن ناحية، هي دولة رخــوة تجاه نخبة رجــال الأعمال والتجــار، (الطبقة الوســطى المرتفعة أو الغنية)، حيث تضمن الدولة لهذه النخبة الحماية، بفعل العلاقات وتبادل المصالح، إلا أنها، من ناحية أخرى، دولة قوية، تجاه الطبقة الوسطى الفقيرة، وفئات الدخل الأفقر، التي لا تملك مثل هذه العلاقات، والمصالح المشتركة.

في ظــل هــذه الازدواجية لــدور الدولة، بــين الدور الرخــو والقــوي، وتعدد آلاف التشــريعات الحاكمة لعمل الاقتصاد، فقد برزت العديد من معالم الدولة الرخوة، (على الأقل تجاه الطبقة الوســطى غير المتنفذة، والفئات الدخلية الأفقر)، ومنها، أولاً، هناك دســتور ســاري المفعول، وهناك إعلانين دســتوريين، وهناك 19501 قانون أو ما يعادله، و 1882 أحكام محكمة دستورية، و 43668 قرار جمهوري، و 13820 قرار لمجلس الوزراء، و 1352 أمر عســكري، و 113200 قرارات وزارية، و 28985 قرار لمحافظي، و 38487 اســتدراكات أخرى. مع وجود عدد من القوانين المعينة بمكافحة الفســاد الإداري: 3 قوانين جنائيــة، (16) قانون حاكم بعمل الأجهزة الرقابية، و (3) قوانين إدارية. بالإضــافة إلى ذلك فهناك عدم استقلالية للجهات الرقابية (الحارســة على ضمان دور الدولة القوية في العملية التنموية). فهنــاك (12) جهــة رقابية (بين الجهــاز المركزي للمحاســبات، وهيئة الرقابة الإداريــة، ووحــدة مكافحة الكســب غير المشــروع، وجهاز حماية المســتهلك، وأخــرى) كلها تتبع إما رئاســة الجمهورية، أو مجلس الــوزراء، أو وزارة العدل، أو وزارة الماليــة، أو وزارة التجــارة والصــناعة، أو وزارة الكهرباء، ولا تتمتع بصــفة الاستقلال، التي تضمن لها عدم التأثر بالجهة التابعة لها.

المصدر: (حسن، حسين محمود (2011)، (Salem, 2011, Amin, 2011)

تحديد الاستهلاك، ويتطلب تحديد الاستهلاك، تحديداً عينياً للسلع، التي يجب توفيرها للإنسان العادي، ويتطلب هذا التحديد بدوره، الاعتماد على مفهوم "الحاجة Need" بدلاً من مفهوم "الطلب Demand"، كآلية لاستئصال الفقر، وذلك على الأقل في المراحل الأولى من التنمية، لأن قياس الاحتياجات على أساس القدرة على الدفع (الطلب)، يعتبر أمراً شائناً، ويتطلب هذا التحديد المسبق للاستهلاك، أيضاً، استبدال مفهوم اللحاق بمستوى الدخل السائد بالدول المتقدمة، بمفهوم الدخل الأدنى المطلوب تحقيقه، الذي يحدده المجتمع، من خلال مؤسساته المختلفة، والواجب الوصول إليه خلال فترة زمنية محددة. ثالثا، من الأهمية بمكان، الحرص على زيادة الإنتاج، وكذلك الحرص على توزيع أفضل للدخل في آنٍ واحد، ذلك عند اتفاق المجتمع على نمط التنمية، الذي يحكم إدارة التنمية، فإذا ما تم توجيه الإنتاج، والصادرات والواردات، نحو تلبية المتطلبات الاستهلاكية الدنيا، ونحو استخدام قوة العمل بكاملها، فإن زيادة الإنتاج، ستؤدي بحد ذاتها إلى توزيع أفضل للدخل. رابعاً، أن يصبح هدف التشغيل، القائم على تنمية المهارات، هدفاً أساسياً للعملية التنموية، وليس هدفاً ثانوياً، يعتمد على نمط الإنتاج المتبع.

بعد المشاكل الاجتماعية التي ارتبطت بتطبيق سياسات «إجماع واشنطن» بدأت السياسات تتجه لصالح سياسات «أجندة برشلونة».

3.5. السياسات الاقتصادية المتبعة، والمقترحات البديلة:

اعتماداً على المنطلقات الخاصة بالعلاقة بين الإنتاج والتوزيع، المشار إليها أعلاه، يأتي السؤال المنطقي: ما هي السياسات الملائمة، التي تضمن اندماج قرارات الإنتاج والتوزيع، لحل إشكالية العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل والعدالة الاجتماعية، ضمن إدارة عملية التنمية، ولكن قبل ذلك، من المهم تلخيص أهم السياسات الزراعية والصناعية، المتبعة عربياً، التي نتج عنها أداء القطاعات الزراعية والصناعية، المشار إليها في الفصل الأول، حول الزراعة، والفصل الثاني، حول الصناعة التحويلية.

1.3.5. السياسات الاقتصادية الحالية:

انتهجت أغلب الدول العربية، خاصة منذ نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي، السياسات القائمة على "إجماع واشنطن"، والداعية ضمن دواعي أخرى، إلى تحرير الأسواق المختلفة، وتحجيم دور الدولة، لتتصف بالدولة الحارسة، بدلاً من الدولة التنموية، والتخلص من الأشكال المنظمة لعمل الأسواق، على اعتبار أن السوق ينظم نفسه بنفسه. (أنظر، الإطار رقم 3.5، حول مقارنة سياسات إجماع واشنطن، مع سياسات أجندة برشلونة التنموية، الصادرة بمشاركة 27 اقتصادي دولي).

وبقدر تعلق الأمر بالقطاع الزراعي العربي، فقد أثرت سياسات إجماع واشنطن على أداء هذا القطاع، من حيث: رفع أسعار السلع الزراعية للمستوى الدولي (وآثار ذلك على إعادة التوزيع المحصولي، ضد المحاصيل المرتبطة بالطلب، والاستقرار المحلي)، والتخلص من دعم البذور والأسمدة، وإزالة أدوار البنوك الزراعية في توفير المدخلات الزراعية، وتحرير التجارة الخارجية الزراعية، وتحرير أسواق الأراضي الزراعية، وبالتالي، زيادة القيمة الإيجارية، والعودة عن برامج الإصلاح الزراعي (رغم بعض التحفظات على هذه البرامج، من حيث تفتيت الملكية، والأثر على الحجم الكبير على الإنتاج)، وآثارها على القيمة الإيجارية، وقد ترتب على هذه السياسات الزراعية العربية، هجرات للحضر، ورفع لمعدلات البطالة.

الإطار رقم (3.5)، مقارنة سياسات إجماع واشنطن، مع سياسات أجندة برشلونة التنموية، الصادرة بمشاركة 27 اقتصادي دولي

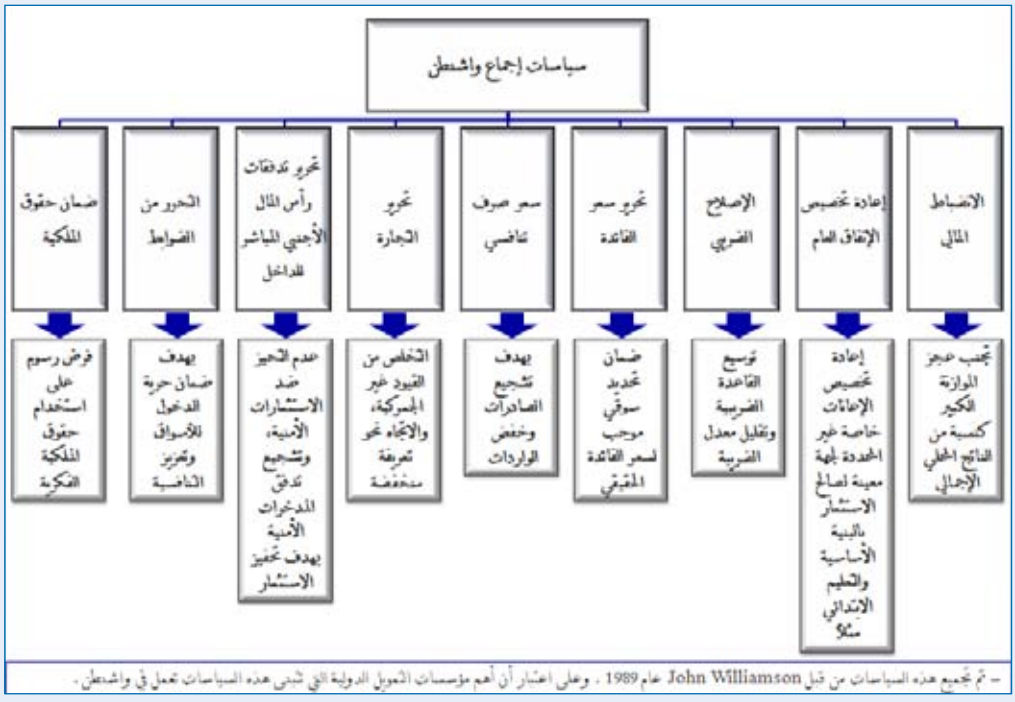

– تم تجميع هذه السياسات من قبل John Williamson عام 1989 ، وعلى اعتبار أن أهم مؤسسات التمويل الدولية التي تتبنى هذه السياسات تعمل في واشنطن .

– صدرت هذه الأجندة عام 2004 في برشلونة وشارك 27 اقتصادي دولي، وهم:

Alice Amsden, Massachusetts Institute of Technology
Ramón Casilda, Consejo Superior de Investigaciones Científicas
Daniel Cohen, Paris School of Economics, Paris
Guillermo de la Dehesa, Centre for Economic Policy Research
Jordi Gali, Centre for Research in International Economics, University Pompeu Fabra
Louka Katseli, Development Center, Organization for Economic Co-operation and Development
Paul Krugman, Princeton University
José Antonio Ocampo, Initiative for Policy Dialogue, Columbia University
Jeffrey D. Sachs, Earth Institute, Columbia University
Narcís Serra, Centre for International Relations and Development Studies
Joseph E. Stiglitz, Initiative for Policy Dialogue, Columbia University
Joan Tugores, University of Barcelona
Jaume Ventura, Centre for Research in International Economics, University Pompeu Fabra
John Williamson, Peterson Institute for International Economics

Olivier Blanchard, Massachusetts Institute of Technology
Guillermo Calvo, Columbia University
Antón Costas, Consejo Superior de Investigaciones Científicas
Jeffrey Frankel, Kennedy School of Government, Harvard University
Ricardo Hausmann, Harvard University
Martin Khor, Third World Network
Deepak Nayyar, Jawaharlal Nehru University
Dani Rodrik, Kennedy School of Government, Harvard University
Miguel Sebastián, Complutense University of Madrid
Shari Spiegel, New Holland Capital
Ernesto Talvi, Coalition for Environmentally Responsible Economies
Andrés Velasco, Kennedy School of Government, Harvard University
Xavier Vives, Institut Europeu d'Administration des Affaires

كان من ضمن أخطاء استراتيجيات التصنيع العربية إهمالها لشروط عمل العديد من أدوات السياسات الاقتصادية لاسيما سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية، قبل نجاح السياسة الزراعية والصناعية.

أما في مجال القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهمت في رفع معدلات النمو، في بعض الحالات، وكذلك في ضغط عجز الموازنة والتضخم، في حالات أخرى، إلا أنها، لم تحقق نفس النجاحات على مستوى محاربة البطالة والفقر، وتحسين توزيع الدخول، ذلك يعود أساساً لتفعيل أدوات سياسات إجماع واشنطن العشر، من دون أن تتوفر الشروط المسبقة، (وبعض هذه الشروط تؤكد على توفرها، حتى النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، التي تنطلق منها هذه السياسات)، مثل ضرورة توفر ما يسمى بشرط «مارشال ليرنر»، (القائل بأن أحد شروط تفعيل تحرير سعر الصرف باتجاه الخفض، لا بد أن يسبقه شرط، أن تكون مرونة الطلب السعرية للطلب على الواردات، مضافاً إليها مرونة الطلب السعرية للطلب على الصادرات، أكبر من واحد، ويعني ذلك، أن يكون كلا النوعين من الطلب، مرن لتخفيض سعر الصرف: الطلب على الواردات باتجاه الانخفاض، مع خفض سعر الصرف، والطلب على الصادرات بالارتفاع، مع خفض سعر الصرف). وهذا الشرط قلّما توفر في الحالات العربية، ذلك لسبب بسيط، ضمن أسباب أخرى، هو عدم نجاح السياسة الصناعية/التجارية، في خلق قطاع صناعي تحويلي تنافسي، (أنظر، الفصل الثاني من تقرير المعهد، حول نتائج التنمية الصناعية التحويلية العربية). كما أن السياسة الزراعية، لم ينتج عنها قطاع زراعي تنافسي، خاصة في مجال توفير المدخلات الزراعية محلياً، وبالتالي، رفع تكلفة هذه المدخلات بعد تحرير سعر الصرف، الأمر الذي ترتب عليه بروز ظاهرة تفكك التصنيع، والمنافسة على أسس غير عادلة، بعد تطبيق سياسات إجماع واشنطن، (أنظر، الكوّاز، (محرّر)، 2006، حول نتائج مسوحات المعهد العربي للتخطيط، حول التعثّر الصناعي، في عدد من الدول العربية، التي شملت أسباب التعثر الصناعي، في ثلاث دول عربية: مصر، الأردن والمغرب). لذا، فإن استنتاجات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عادة ما تستدعي الانتباه، إلى ضرورة بلوغ الصناعة المحلية درجة معينة من النضج التنافسي، والاتجاه نحو التحرير التدريجي، وليست بالصدمة، والحرص على عدم تفكيك التصنيع المحلي، كشروط، من ضمن شروط أخرى، حتى يكون التحرير الاقتصادي مفيد. (Shafaeddin, 2009) و (UNCTAD, 2012).

مثلما هناك مواطن لفشل السوق هناك مواطن لفشل الحكومة، وعلى متخذي القرارات الوعي بالنوعين من الفشل.

2.3.5. ما الخطأ في السياسات الاقتصادية المتبعة:

كما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن هذه السياسات تقع تحت مظلة سياسات إجماع واشنطن المشار إليها في الإطار رقم (3.5). ويلخص (Stiglitz, 2005)[1] أهم أخطاء هذه السياسات ضمن اعتبارات أخرى عديدة في: أولاً، اعتمادها اعتماداً مبالغاً على آليات السوق، (رغم أهميتها في الحدود التي لا تهمل الاعتبارات الاجتماعية)، وتحت أحسن الفروض، فإنه ليس هناك سبب يدعو إلى أن الأسواق تتسق مع العدالة الاجتماعية، وحتى في الحالة التي لا يتم الاهتمام ضمنها بالإنصاف والعدالة، وتوزيع الدخل، فإن هناك دوراً للحكومة بسبب ظاهرة «فشل الأسواق Market Failure»، (علماً بأن هناك "فشل حكومي" يقابل "فشل السوق"، ويحدث هذا الفشل عندما تتمادى الحكومة في التدخل لأسباب إيديولوجية، أو بعيدة عن اعتبارات الكفاءة، واعتبار إعادة توزيع الدخل المبررة اقتصادياً، وبالشكل الذي يقود إلى خلق ظواهر، لعل من أهمها، ظاهرة "البحث عن الريع" بمعنى، التكسب من المنصب

العـام)، وهذا هو الحـال في الـدول المتقدمة. ولكن لمـاذا هناك حدود وقيود على عمـل هذه السياسات في الدول الناميـة، ومنها العربية؟ أولاً، تهمل وتدعو إلى إهمـال دور الحكومة، وحصرهـا في دور الدولة الحارسـة، والمصـدرة للقوانين والتشريعـات. إلا أن دور الحكومـة مهم جـداً في التعامل مع مَواطن فشل الأسـواق ومعالجتهـا، والسيطـرة علـى الصراعات وتضـارب المصالـح، والحرص علـى ضمـان نظام مالي سليم، ودعـم النمو والتنمية، من خلال التعليم للجميع، والتطور التكنولوجي، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي، وضمان الإنصاف للجميع. ثانياً، أهملت هـذه السياسات (إجمـاع واشنطـن)، دور الحكومة لمعالجة العديد من الاعتبارات، مثل، إصلاح الأراضي، والسياسـات الصناعيـة، وتعزيـز دور القطاع المالي وتحسـين التعليـم، والسياسة التنافسيـة، ومعالجة التطـور في مؤشرات الحكم الصالـح، في القطاعين العام والخاص. ثالثـاً، تقييد هذه السياسات نفسها في تحقيـق أهـداف اقتصاديـة كلية محـددة، وعلى رأسهـا، كبح التضخم، (السياسـات الأفضل تتعامل مـع قضايا النمو والتشغيل، كما أن معالجة التضخم لا يتضمـن آلياً نمـواً متسارعاً، فعلـى سبيل المثال، رفع معدل أسعـار الفائدة (كجزء من سياسة تحرير الأسعـار) من شأنـه أن يقلل من فرص الاقتراض، خاصة الـلازم لتمويل المشروعـات الجديدة، وزيادة تكلفة التمويل على المشروعات القائمة.

بناءً على ما ورد أعـلاه، ضمن اعتبارات أخرى، فقـد كانت هنـاك حاجة لإعـادة النظـر بسياسات إجمـاع واشنطـن، وقـد تجسـدت هـذه الحاجـة والاستجابـة لهـا في العديـد من مواقـف المنظمات الدوليـة، وانعكاساتها على السياسـات الاقتصادية المحليـة. ومن هذه المنظمات: منظمة العمل الدولية، الداعيـة إلى السياسـات الاقتصاديـة ذات المحتوى التشغيلـي، ومؤتمر الأمم المتحـدة للتجارة والتنمية، الداعـي لتعزيز دور السياسـة الصناعية/التجارية، وبرنامج الأمم المتحـدة للإنماء الاقتصادي، الداعي إلى ربـط التنمية البشريـة بالنمو، وصولاً إلى تنمية أكـثر استدامـة بشريـاً، وصنـدوق الطفولـة للأمم المتحـدة (يونيسيف)، الداعي ضمـن دعوات أخرى، إلى ترشيـد الدعم، لصالح الفئات الأفقر في التعليم والصحـة، خاصـة الأطفال، وإعـادة توجيه الإنفاق، لصالـح المشروعـات التعليمية والصحيـة، المرتبطة بالحاجـات الأساسية، وضمـان تعليم وصحة حسب الحاجـة، وليس القدرة المالية. كما تجسدت الحاجة لإعادة النظر بسياسات إجماع واشنطن، بشكل أكثر وضوحـاً، بعد الأزمة المالية عـام 2008، لما تسببت به هـذه السياسات الداعية (ضمن بنودها العشرة)، إلى الحـد مـن تنظيـم الأسـواق، كمـا تجسدت في دعوات المجتمع المدني، مثـل الأوكسفام البريطانية، وانتقاداتهـا لنتائـج سياسـات إجمـاع واشنطن، في مجـال زيادة الفقر والبطالـة، وبالتالي، زيادة العبء علـى هيئـات المجتمـع المـدني المحليـة والإقليميـة والدوليـة. بالإضافة إلى اعترافات مؤسسات تمويل دوليـة، مثـل البنـك الـدولي، بقصـور التركيز على سياسـة الاستقرار الاقتصاديـة (أي التركيز أساساً على ضغط معدل التضخم، كهدف رئيسي للسياسة الاقتصادية، كما تم الإشارة إليه سابقاً)، كما ورد في تقريـر البنك لعـام 2005، واضطرار صندوق النقد الدولي، كمؤسسة تمويل دولية أخرى، لمعالجة جيوب الفقر، التي رافقت تطبيق سياسات إجماع واشنطن، التـي يتبناها الصندوق، في العديد من الدول النامية المقترضـة مـن الصنـدوق، ذلك من خـلال «مبادرة الـدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC"، التي بدأت

في عام 1996، لتصحيح آثار الفقر المرتبطة بتطبيق هذه السياسات.

لقد كان من نتائج الإدارة الاقتصادية العربية المتبعة في العقود الخمسة أو الستة السابقة، المعتمدة بطريقة أو بأخرى، على سياسات إجماع واشنطن (خاصة منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي)، أن تفاقمت المشاكل والقيود الهيكلية، وتشمل هذه المشاكل والقيود الاختلالات في توزيع القيمة المضافة قطاعياً، خلال الفترة (1970-2009)، حيث تزيد أهمية القيمة المضافة في القطاعات الزراعية والتعدين، في الدول العربية الفقيرة نفطياً، (لبنان، الأردن، سورية، تونس، الصومال، موريتانيا، مصر، جيبوتي، جزر القمر والمغرب)، وتزايد أهمية القطاعات النفطية والغاز الطبيعي في الدول الغنية بالنفط، (الجزائر، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، السودان، اليمن، العراق وليبيا). بالإضافة إلى اختلالات العلاقة بين القطاعات المولدة للقيمة المضافة، والمستوعبة للعمالة، لنفس الفترة المشار إليها أعلاه. ففي الوقت الذي تولّد فيه القطاعات النفطية أكبر قيم مضافة، فإن القطاعات الخدمية تستوعب أكبر حصة من العمالة، في الدول الغنية بالنفط والغاز، أما في حالة الدول الفقيرة بالموارد النفطية، ففي الوقت الذي تولّد فيه الخدمات أكبر قيم للقيم المضافة، فإنها تستوعب بنفس الوقت أكبر حصص من العمالة، مع دور للقطاعات الصناعية التحويلية، في استيعاب العمالة، أكبر من مساهمة هذه القطاعات في خلق القيمة المضافة. أما في ما يخص توزيع نمو الإنتاجية قطاعياً، ولنفس الفترة المشار إليها أعلاه أيضاً، فإن نمو الإنتاجية تتركز أساساً في القطاعات المرتبطة بالنفط والغاز الطبيعي، وبإشارة سالبة، في الدول النفطية الغنية، والدول العربية ككل، في حين يتصف نمو الإنتاجية الموجبة في هذه الدول، خاصة الدول النفطية ذات الدخل المنخفض، في الخدمات، ومن ثم في التشييد. وتتجسد مَواطن الاختلال الهيكلي، أيضاً، في مساهمات بنود الإنفاق بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تحتل الصادرات المرتبة الأولى بالدول النفطية الغنية، والاستهلاك الخاص ببقية الدول النفطية الفقيرة، والدول العربية بالإجمال، مع تواضع في الإنفاق الاستثماري، في جميع الدول العربية (قياساً بالصادرات النفطية، والاستهلاك الخاص)، مع دور للإنفاق الحكومي الجاري، متجهاً للانخفاض، ولمعدلات سالبة أحياناً، (أنظر، UNDP, 2011، في تفاصيل هذه التطورات الهيكلية) ولا يختلف الأمر، وبقدر تعلقه في الاختلالات الهيكلية، عن الوضع مع ميزان المدفوعات، حيث تنخفض مؤشرات تنويع الصادرات، (UNCTAD Website)، وكذلك الحال في الموازنات العامة للدولة، حيث التركيز على الإيرادات النفطية في الدول النفطية الغنية أساساً، والتركيز على العوائد الضريبية، في الدول غير النفطية، مع اختلال لصالح الأجور، والإعانة والتحويلات في جانب الإنفاق، وتحيّز ضد الاستثمار العام. (صندوق النقد العربي، 2011).

3.3.5. السياسات الاقتصادية الهيكلية والاستثمار العام:

أشار تقرير المعهد إلى اتجاه أهمية الاستثمار العام للتواضع في أغلب الدول العربية، ولعل السبب في ذلك يعود أساساً، إلى التحولات المتحققة منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، والقائلة بأن هناك أثر للمزاحمة (Crowding-out Effect) بين الاستثمارين العام، والخاص على مصادر التمويل

لا يترتب على الاستثمار العام، دائماً، آثار للمزاحمة مع القطاع الخاص، بل هناك أيضاً آثار للتكامل مع هذا القطاع.

المحدودة، بالإضافة إلى القناعة الأيديولوجية للسياسات الاقتصادية، والقائلة بأن كفاءة تخصيص الموارد محصورة في القرارات الخاصة فقط، وكلا السببين لضغط الاستثمار العام محل تساؤل. لقد برهنت أغلب، أن لم يكن جميع، الدراسات التطبيقية على أن أثر المزاحمة لا يعمل في الاستثمارات الخاصة بمشروعات البنية الأساسية، (وهو الأمر الذي يخلق ظاهرة التكامل (Crowding-in) بين الاستثمارات العامة والخاصة)، وأن عمله في حالة وجوده، ينحصر في الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية، إلا أن هذا بدوره لا بد أن يعتمد على نوعية القطاع الخاص المستثمر، من حيث عدم سيادة الممارسات الاحتكارات، (وبالتالي رفع الأسعار، وبتقليل فرص العمل)، ولضمان الحد من هذه الممارسات، فإنه لا بد من وجود مؤسسات محاربة للاحتكار، وداعمة للتنافسية، متجسدة على شكل قوانين، تعمل في هذا المجال، وذات صفة مستقلة عن السلعة التنفيذية، بالإضافة إلى كون الشركات الخاصة تعمل في إطار المسئولية الاجتماعية (مثل تقديمها لخدمات تعليمية وصحية مجانية، للفئات المنخفضة الدخل، وتوفير خدمات أخرى لا تهدف للربح). ومن المهم جداً الإشارة هنا، إلى أن أهمية تكامل الاستثمارات العامة والخاصة، من خلال الشراكة «Public-Private Participation (PPP)"، يعدّ أمراً مهماً للإدارة الاقتصادية، الهادفة لإيجاد تنمية مستدامة، ذلك بسبب اهتمام الاستثمار الخاص في الدول النامية، أساساً، بالربحية المالية في المقام الأول، وبالتالي، فإنه لا بد من البحث عن صيغة توازنية، تضمن تحقيق أهداف الإنصاف والعدالة، ضمن أي استثمار، الأمر الذي يمكن تحقيقه، من خلال حصة الاستثمار العام، الهادف إلى ضمان تحقيق الاعتبارات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى الكفاءة. يوضح (Abdul Khaleck, 2001)، ملخصاً لنتائج العديد من الدراسات التطبيقية، للعلاقة بين الاستثمارين العام والخاص في عدد من الدول المتقدمة، والنامية، التي تشير إلى أهمية تكامل وليس تزاحم الاستثمارات العامة والخاصة.

من الأهمية تدعيم الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لضمان الكفاءة واعتبارات العدالة الاجتماعية في آن واحد.

4.3.5. أهمية اتساق معدلات نمو الأصول العينية والمالية:

من المهم أن لا يفوق معدل نمو الأصول المالية عن ذلك المعدل الخاص بالأصول العينية، ضماناً وحفاظاً على الاستقرار الاقتصادي ومحاربة الأزمات المالية.

إن الوظيفة الأساسية لأنشطة الوساطة المالية في الاقتصاد، هي تعبئة المدخرات لعرضها للمستثمرين، من خلال صافي أسعار فائدة (الفارق بين الفوائد المستلمة والمدفوعة)، تشكل جزءًا من إنتاج هذه الأنشطة، بالإضافة إلى بيع الخدمات الإدارية، باستبعاد أي دخل يترتب على استثمار أموال هذه الأنشطة. ويتمثل دور أنشطة الوساطة المالية، في كونه حلقة الوصل بين الحسابات الجارية في الاقتصاد، وحسابات رأس المال، والميزانية العمومية (المركز المالي للدولة)، وأن أي فائض، أو عجز، في مدخرات أنشطة الوساطة المالية، لا بد أن يتم التعامل معه من خلال، طلب تمويل/ أو عرض تمويل، على شكل بيع أسهم أو سندات، أو الحصول على قروض /أو شراء أسهم أو سندات، أو تقديم قروض، بهدف التعرف بالفائض/ أو سد الفجوة التمويلية، على أن لا يتم استخدم أية أدوات مالية، تخلق أعباء مالية مستقبلية أو ما شابهها.

والسؤال المُثار هنا: هل نمو القطاع التمويلي (أنشطة الوساطة المالية)، كما حصل قبل وأثناء الأزمة المالية في عام 2005، يعدّ أمراً مفيداً؟ للإجابة على ذلك، يمكن الاستشهاد أولاً، بالتطورات الدولية قبل وبعد الأزمة لعام 2008، فقد وصلت

نسبة الأصـول المالية المصرفية لدولـة مثل أيسلندا (خامسـ أغنـى دولـة في عـام 2007، العـام قبـل الأزمـة)، إلى الناتج المحلي الإجمـالي العام السابق للأزمـة، إلى (1000%)، وتعادل هذه النسبة ضعف السائـدة في بريطانيـا (التـي تعتبر مـن أكثر الدول تطـوراً في خلـق الأصـول الماليـة)، كمـا فاقت تلك السائدة في الولايات المتحـدة (900%)، (Palma, 2009). إن هذا التنامي المتسارع في الأصول المالية، مـن شأنـه أن يعوّق النمـو المناظر للأصـول العينية (التكوين الرأسمالي الثابت)، ذلك لأن نمو الاستثمار الأخير يأخذ وقتـاً طويلاً، مقارنة باستثمار الأصول المالية. فقد استغرقت اليابان (40) عام من الحماية الصناعيـة، والدعم الحكومي الرشيد، قبل أن تنجح في صناعـة النقـل الجـوي، كمـا استغرقـت شركة نوكيـا (17) عـام، قبل أن تحقق أربـاح في الصناعة الإلكترونية.[2]

وانعكاسـاً علـى المستـوى العربـي، فقـد أشار (البـدوي، 2009)، بـأن آثار النمو المفـرط لأنشطة الوساطـة الماليـة، علـى شـكل نمـو أصـول مالية، أصبحـت واضحـة بعـد عـام 2008، التـي لم تكن ملموسـة قبل هذا العـام، بنفس الوضـوح. ولغرض تقييم كيفية ظهور آثـار نمو الأصول المالية بالمنطقة العربيـة، فإنه لا بد من الإحاطة بالوضع قبل الأزمة المالية، الربع الأخير من عام 2007، ولغاية منتصف عام 2008، حيث ارتفعت أسعار النفط، ووصلت إلى حـوالي (140) دولار/برميـل (وتأثـيرات ذلك على موازنات الـدول العربية ذات العلاقـة)، الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة العملات المحلية، مقابل الدولار، وتوسـع في الائتمـان المحلي، وتدفقـات كبيرة لرأس المـال الأجنبـي للداخـل (تمويل قروض عـن طريق سنـدات أجنبيـة)، واجتـذاب رؤوس أمـوال أجنبية مباشرة (مثلاً حالات الأردن، لبنان، المغرب وتونس)، كمـا ترتب على هـذه الفترة، الربـع الأخير من عام 2007، لغاية منتصف عام 2008، انفجار في أسعار العقـارات (فقاعـة الأصـول: 330% في عمـان، و 213% في قطـر، و124% في البحريـن، و 85% في الإمـارات، و 48% في الكويت، للفترة (2005 ولغاية يونيو 2005)).

كمـا ترتـب خلال هـذه الفـترة، توظيـف كبير للعوائـد في استثمارات مباشـرة (وغير مباشرة عن طريـق البنـوك)، في أنشطـة «غـير قابلـة للاتجار Non-tradable"، مثـل الإنشـاءات والعقـارات أساسـاً، ونشأت في هـذه الفترة ضغـوط تضخمية كبـيرة بفعل، ارتفاع أسعار الغذاء، وبعد تدهور قيمة الـدولار الأمريكي (مرجعية العملات في دول مجلس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، «Dollar Peg» مـا عدا الكويـت، لاحقاً، حيث ربطـت عملتها بسلة العملات مرة أخرى).

وبعد حـدوث الأزمـة المالية، منذ يونيـو وبداية شهـر أغسطـس 2008، بفعـل تنامي نمـو الأصول الماليـة بشكل خارج عن السيطـرة، كما لوحظ، فقد بدأت تنتقل آثار أزمـة القطاعات المالية، للقطاعات الحقيقيـة (المنتجـة للسلع والخدمات غـير المالية)، الأمـر الذي أدى إلى تراجع طلـب الدول الصناعية، علـى طلب النفط والمعادن والحبوب، وانخفض سعر برميـل النفـط إلى حـوالي (40) دولار نهايـة عـام 2009، وتراجع العوائـد المالية، وما لحق بالموازنات العامة مـن مشاكل تمويلية، وترتب على ذلك حدوث صدمـات في أسعـار الصـرف، وأسـواق العقارات، وانحسـار في موجـات التضخـم، وهجـرة معاكسـة لرؤوس الأموال الأجنبية من المنطقة العربية.

لقد أفـرزت هذه المشاكل، وغيرهـا، العديد من مشاكل الإدارة الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، تمثلت في: (أ) تنامي العجوزات في الحسابات الجارية العربيـة، الممولـة بواسطة رؤوس الأمـوال الأجنبية، في حالـة عدد من الـدول غير النفطية العربية. (ب) ظهـور هشاشة العديد مـن أنظمة الرقابـة المبكرة، أو الاحترازيـة بالقطـاع التمويلـي، ممـا ساهـم في الإفـراط بالإقراض، اعتمـاداً علـى النمـو المفرط (الفقاعـة) في أسعار الأصول العقارية. (ج) انكشاف العديد مـن المصارف، بسبب الإفراط بإقراض عدد من الأنشطـة، وعلى رأسها العقـارات، التي شهدت تصحيحـاً في أسعار الأصول، وزيادة نسبة «القروض المتعـثرة Non-performing Loans". (د) ظهور مشاكل ترتبط "بعدم التماثل Mismatch"، بـين ديون البنوك وأصولهـا (استخدام ديون قصيرة الأجل، لتمويل قروض متوسطة وطويلة الأجل). (هـ) استخدام سيولة مقيّمـة بالعملات الأجنبية، لتمويل قروض بالعملة المحلية. (و) ارتفـاع أسعار الصرف الحقيقية، في المرحلـة الأولى (الربع الأخير من عام 2007، لغاية منتصف عـام 2008)، مما لم يساعد في خلـق قدرة تنافسية تصديرية، في المرحلة الثانية، (منذ يونيو وبداية أغسطس 2008).

وأخـيراً، وللوقـوف علـى وضع الـدول العربية، في مـا يتعلق بمعـدلات نمو أنشطـة الوساطة المالية (الأنشطـة التمويليـة)، والأنشطـة غـير التمويليـة الحقيقيـة (بالاعتمـاد علـى معدلات نمـو قطاعي الزراعة والصناعـات التحويلية باعتبارهما من أهم القطاعـات السلعية الحقيقية)، ما عدا قطاع النفط في الـدول المنتجـة للنفـط، فإن الأشـكال (7.5 إلى 9.5)، توضـح الفجـوة بين هذين النوعـين من النمو في العديـد من الدول العربية، ولعدّة فترات: فترة ما قبـل الأزمة الماليـة: (2000–2007)، وفترة ما بعد الأزمـة: (2008–2011)، وكامل الفترة من (2000 لغاية 2011)، الأمر الذي يجب أن يكون محل اهتمام، كشـرط مسبـق، لضمان تنمية مستدامـة بعيدة عن الأزمـات المالية، ذلك مـن خلال عدد من الإجراءات الخاصـة بالإدارة الاقتصاديـة منها: (أ) عدم تحرير الحسـاب المـالي الرأسمـالي بميـزان المدفوعـات بالكامـل، ووضـع تدفقـات رؤوس الأمـوال تحـت الملاحظة، ضماناً للمحافظـة على اتساق التدفقات المالية، وما يقابلها من تدفقات سلعية وخدمية. (ب) العمـل على رفع معدلات نمـو القطاعات الحقيقية، وعـدم توسيع الفجوة، بين معدلي النمو في الأنشطة المالية والحقيقية.

5.3.5. أهمية محاربة الممارسات الاحتكارية، ودعم السلوك التنافسي:

من الأهمية بمكان أن تصدر الدول العربية قوانين (مستقلة) لمحاربة الاحتكار ودعم التنافسية، قبل المضي بخصخصة المشروعات العامة، مع أهمية ضمان وجود قضاء تجاري محايد.

تنبـع أهميـة هـذا الشـرط المسبـق، والواجب توفـره، لضمـان تنميـة مستدامـة، من ضـرورة أن تكون كافة برامـج خصخصة المشروعات العامة إلى خاصة، مسبوقـة بتوفير قانون محاربـة الممارسات الاحتكاريـة، ودعـم المنافسة، (أنظـر، الجدول رقم 3.3، الفصـل الثالـث، مـن تقريـر المعهـد، الخاص بعرض أهم مكونات هذا القانون، في عدد من الدول العربية، مقارنة بالقانون المناظر في الولايات المتحدة الأمريكيـة)، وهو أحد أهـم مكونات الحكم الصالح، والقوانـين والتشريعـات الملائمـة، لضمـان عمـل المؤسسات على أسـاس عادل ومنصف، ذلك ضماناً لعدم تحقـق أسعـار احتكارية (مرتفعـة)، وبالتالي، المساهمـة بخلـق ضغوط تضخمية، تؤثـر سلباً على الفئـات الدخلية الأفقر أساساً، وكذلك ضمان حرية دخـول المنافسين، وبالتـالي، توسيع قاعـدة الملكية.

إلا أن مـا يلاحـظ علـى القوانين الصـادرة في عدد من الدول العربيـة، المتعلقة بمحاربة الاحتكار ودعم المنافسـة، هو عدم استقلاليتهـا، حيث تتبع جميعها السلطـة التنفيذيـة، وتحت رئاسة وزيـر التجارة في أغلـب الأحيان، الأمر الذي لا يتسق مع أحد شروط هـذه القوانين، وهو استقلالهـا التام، ذلك للحد من احتمـال وجـود أي مصالـح مشتركة، بـين السلطة التنفيذيـة والقطـاع الخاص، ومن ثـم التأثير على قـرارات مجالـس المنافسـة، والحد مـن الاحتكار، المنبثقـة عن هذه القوانين، كما أنه من المهم مراجعة حصص السـوق، التـي في حالـة تجاوزهـا يدخـل المنتـج في مجال "السيطرة" علـى السوق، وفي حالة استغلالـه لوضع السيطرة، لرفـع الأسعار، وتحقيق أربـاح احتكاريـة، وإخـراج منافسيه مـن السوق، أو وضـع عوائق على دخولهم تقـع في مجال "الممارسة الاحتكارية، التي تضرّ بالمستهلك.

6.3.5. نحو سياسة مالية تنموية، تخدم أهداف الألفية ومحاربة للفقر:

لعـل واحـداً من أهم أهـداف الألفيـة الثمانية، هـو خفض الفقر إلى النصف، بحلـول عام 2015، بالإضافـة إلى أهداف سبعة أخـرى، (أنظر، الشكل رقـم 10.5)، مرتبطـة بالتعليـم، والصحـة، والمرأة، والبيئـة، والشراكـة الدوليـة، وما يترتـب على ذلك مـن سياسـة مالية فعالـة، تساعـد في تحقيق هذه الأهـداف، كمـا أن تداعيات الانتفاضـات الحاصلة في عـدد مـن الـدول العربيـة منذ عـام 2010، قد انعكست بشكل مباشر على أوضاع الموازنات العامة، (بالإضافـة إلى انعكاساتهـا على أسـواق اقتصادية أخرى، بالإضافة إلى المالية، مثل الأسواق الخارجية، والنقديـة، وأسواق العمل). وفقـاً للتقديرات الواردة في (ESCWA, 2012)، فـإن إيـرادات الموازنـة انخفضـت مـن (25.1%) كنسبـة النـاتج المحلـي الإجمالي (فعلي)، عام 2010، لتصل إلى (23.4%) في عـام 2013 (تقديـري) في مصـر، وكذلك الحال في تونـس مـن (30.1%) إلى (29.8%)، وليبيا من (66.0%) إلى (64.0%)، لنفـس الفترة، مع ارتفاع عجـوزات الموازنـات في مصـر مـن (-7.8 %) إلى (-9.8 %)، وفي تونس من (-1.0 %) إلى (-5.2%)، وفي ليبيا انخفاض فائض الموازنة من (18.0%) إلى (8.7%)، لنفـس الفترة، وكنسبة مـن الناتج المحلي الإجمـالي، أيضاً، كما اتجه إجمالي الدين الحكومي العـام، في مصـر، للارتفـاع مـن (73.2%) إلى (81.1%)، وفي تونس من (40.5%) إلى (51.5%)، ومع اتجاهـات للمحافظة على الإنفاق العام، كنسبة مـن الناتج، أو ارتفاع هـذه النسبة في الدول الثلاث، مـع تدهور الإيـرادات العامة في سوريـة، كنسبة من النـاتج، لتنخفض مـن (21.8%) في عام 2010 إلى (11.6%) في عـام 2012، وزيـادة عجز الموازنة من (-4.8 %) ليصـل إلى (-13.1 %) في عام 2012، وكذلـك ارتفـاع نسبـة الديـن الحكومي العـام، من (29.4%) إلى (39.0%)، لنفس الفترة، وكنسبة من الناتج.

إن مثـل هذه التطورات الماليـة، وفي ظل الرغبة في تحقيـق أهـداف الألفيـة، والوصـول إلى تنميـة مستدامـة تخـدم اعتبـارات العدالـة الاجتماعيـة، تلقـي أعباء إضافية علـى السياسة المالية، سواء من خـلال الحيز المالي، (أنظـر، الأقسام 3.4 إلى 7.4، الفصـل الرابع من تقرير المعهـد)، والاستثمار العام، (أنظـر، 2.4، الفصـل الرابع من تقريـر المعهد)، أو من خـلال تبني سياسـة مالية قائمـة على مواجهة التقلبـات الاقتصاديـة، أو «السياسـات غير الدولية

هنـاك عـبء خاص على السياسة المالية لتحقيق أهداف الألفية خاصة من خلال تبني سياسة مضادة للتقلبات الاقتصادية بـدلاً من السـياسـة المسـايرة للتقلبات.

Countercyclical Fiscal Policy»، بدلاً من السياسات المالية المسايرة لهذه التقلبات، أو «السياسات الدورية Procyclical Fiscal Policy»[3].

عادة ما يقال، بأن السياسة المالية في الدول المتقدمة، لا هي دورية، ولا هي غير دورية «Acylical"، في حين أن هذه السياسة عادة ما توصف بأنها سياسة دورية، أو متسقة مع التقلبات الاقتصادية في الدول النامية، (Talvi and Vegh, 2005). وتعزى عدم قدرة الدول النامية، ومن ضمنها العربية غير الغنية بالموارد الطبيعية، (عادة ما توصف الدول الغنية بهذه الموارد، بأن لديها القدرة على انتهاج سياسات مالية غير دورية، لضخامة الاحتياطي النقدي) إلى عقبتين أساسيتين هما: (أ) عقبة هيكلية، تتجسد بمحدودية النفاذ للموارد المالية المحلية والخارجية، الأمر الذي يفوق قدرة الحكومة على التوسع المالي، في فترات الأزمات والانكماش. (ب) عقبة مؤسسية، تحول دون التوسع المالية، بفعل ضعف المؤسسات، وانتشار الفساد، وعدم احترام تنفيذ العقود.

السؤال المطروح هو، هل تتبع الدول العربية بالفعل سياسات مالية دورية، كما هو الحال مع أغلب الدول النامية؟ وهل تعمل القيود الهيكلية والمؤسسية للحد من عمل السياسات المالية غير الدولية؟ تتمثل الإجابة على هذا السؤال، في أن كافة الدول العربية، (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النفطية (ذات الموارد الطبيعية) الست، والدول العربية الست الأخرى غير نفطية أساساً، تونس، المغرب، والأردن، ومصر، ولبنان، واليمن)، تنتهج سياسة مالية دورية: التوسع المالي في فترات الرواج، والاتجاه المعاكس في فترات الانكماش، (Slimane and Tahar, 2010)[4]، علماً بأن بعض المسوحات المشار إليها في (UNDP, 2010)، تشير إلى أن هناك دولتين عربيتين فقط هما من اتبع السياسات غير الدورية، خلال عقد الألفية (2000–2010)، وهما المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية. وتبرر هذه السياسات المالية الدورية، أو المتسقة مع التقلبات الاقتصادية، بضعف آليات عمل آليات «الاستقرار التلقائية Automatic Stabilizers"، أثناء التقلبات الاقتصادية، (ذلك بفعل التدخلات السياسية، لضعف دور المؤسسات الديمقراطية إلى حد ما، وإلى حد بعيد، حسب حالة كل دولة عربية)[5]. وتبرر كذلك التحيز نحو السياسات غير المعتمدة على قواعد مالية، بل على اجتهادات واختيارات «متخذي القرارات Discretionary Policies»، وتتصف أغلب هذه الاختيارات والاجتهادات، بأنها تقع ضمن السياسات المالية الدورية، أو المتسقة مع التقلبات الاقتصادية، وتبرز هذه التوجهات في الدول العربية، نحو السياسات المالية الدورية أساساً، بفعل ضعف الأسواق المالية المحلية والأجنبية، اللازمة لتمويل السياسات المالية، بالإضافة إلى مشاكل مرتبطة بالسياسة الاقتصادية لأغلب الدول العربية، والمتجسدة في عدم انضباط الإنفاق في أوقات الرواج، وزيادة العوائد المالية للدولة، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر أساسية، بعمل المؤسسات، خاصة السياسية، لكي تعمل لصالح السياسات غير الدورية، ونفاذ أسهل للأسواق المالية.

إن العمل ضمن السياسة المالية غير الدورية، في الدول العربية، يستدعي ضرورة اعتماد قواعد فعالة، لإدارة السياسة المالية، تعتمد أساساً على الاستخدام الكفء للاستثمار العام، (أنظر، القسم

2.4 ، الفصل الرابع، من تقرير المعهد)، خاصة خلال فترات الانكماش، وقواعد أخرى تدعم الإنفاق على الصحة والتعليم، (أنظر، القسمين 2.3 و3.3 ، الفصل الثالث، من تقرير المعهد)، لما لذلك من أهمية في استقرار نسبي، في الإنتاج والدخل، ومعدل التضخم، (البدوي، 2013)، والأهم من ذلك، لما له من أهمية في الاستقرار الاجتماعي، من خلال العمل على عدم توفير أي مبرر اقتصادي، يؤثر سلباً على هذا الاستقرار، ذلك من خلال المحافظة على مستوى الأسعار، وعدم العمل على خلق معدلات للبطالة، تؤثر سلباً على الأمن الاجتماعي، ومن الصعوبة تحقيق ذلك عملياً، من دون الحدّ من القرارات الاختيارية والتقديرية، المشار إليها أعلاه، لمتخذي القرارات، وكذلك تفعيل دور المؤسسات، وتعزيز النفاذ للأسواق المالية.

7.3.5. نحو سياسة نقدية تنموية:

لا يجب تحرير سعر الصرف إلا بعد التأكد من توفر الشروط المسبقة لهذا التحرير.

تسود القناعة ضمن الإدارة الاقتصادية السائدة في أغلب الدول العربية، (والمستمدة بدورها من تأثير القناعات النظرية لمؤسسات التمويل الدولية)، والمتجسدة في العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة، من أن إتباع سياسة سعر الصرف المرن، من شأنها أن تعيد التوازن لأسواق السلع والخدمات، والأسواق النقدية، وميزان المدفوعات، وتتضمن هذه القناعة تحييداً لدور المالية، (تعتبر هذه السياسة فعّالة، في حالة اتباع سياسة سعر الصرف الثابت) [6].

إلا أنه، إذا صحت مثل هذه القناعة (المعتمدة على الآلية المشار إليها بالهامش)، فمعنى ذلك، أنه لا يوجد إلا مجال محدود للإدارة الاقتصادية، لأن الهدف الأول للسياسة النقدية، هو السيطرة على التضخم، كما أن هذه الآلية للسياسة النقدية تحمل تناقضاً داخلياً، (لا يخدم الأهداف التنموية سواء الواردة في أهداف الألفية أو غيرها). إن هذه الآلية، القائمة على سياسة مرونة سعر الصرف النقدية، تهمل علاقة اقتصادية مهمة، وهي أثر التغيرات في أسعار الصرف على الأسعار، (أحد أهم الأسباب وراء ظاهرة عدم الاستقرار الاجتماعي)، وإذا ما تم أخذ حالة دولة صغيرة، وهي حالة جميع الدول العربية، فإن قصة التوسع النقدي، (سبب التضخم وفقاً لهذه الآلية) تتمثل في ما يرد في الإطار رقم (4.5).

إن التطبيق العملي للتسلسل الوارد في الإطار رقم (4.5)، يقول بأن تطبيق سياسة نقدية فعالة في الدول العربية، والنامية، يعتمد على معلومتين هما: الأولى، الميل الحدي للاستيراد، الذي يحدد تأثير تخفيض أو رفع قيمة العملة على مستوى السعر، والثانية، مجموع المرونات التجارية (مرونة الواردات ومرونة الصادرات)، في علاقة مع سعر الصرف الحقيقي، الذي يحدد القدر الذي يجب أن يتغير به سعر الصرف الحقيقي، لضمان توازن الحساب التجاري بميزان المدفوعات.

بعبارة أخرى، فإن أهمية سياسة سعر الصرف المرن النقدية، كأداة للاستقرار الاقتصادي، وبالتالي كضمان للإدارة الاقتصادية السليمة، تصح في حالة عدم وجود تأثيرات سعرية محلية، (مرة أخرى، أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار الاجتماعي)، حيث أنه في ظل هذه التأثيرات (السعرية)، فإن «التضخم الحلزوني Spiral Inflation» (الاتجاه المتصاعد للأسعار)، يعتبر مصدر تهديد مستمر، طالما أن هناك سيادة لاقتصاد مفتوح نسبياً، مع مرونات تجارية (مشار إليها أعلاه)، تعاني من صدمات خارجية، مما يعني أن العلاقة بين سعر

الصـرف، ومستـوى السعـر، تجعل مـن مرونة سعر الصـرف أداة غـير مستقـرة في اقتصـاد مفتوح، لا يتمتع باحتياطيات ضخمة، (حالة الدول العربية غير النفطية أساساً، وبعض الدول العربية النفطية، التي لا تتمتع باحتياطيات ضخمة أيضاً).

واعتمـاداً علـى نتائـج قيـم المرونـات الحديـة للواردات، والمرونـات التجارية لـ (108) دولة نامية، خـلال فترة (2005–2007)، فقد أوضح (Week, 2009)، أن فعاليـة السياسـة النقديـة، معبراً عنها بسعر الصرف، كانت دائماً أقل من الواحد الصحيح. (الجـدول رقـم 1.5). وتشـير نتائج هـذا الجدول، بأنـه في حالـة وصول قيمـة المرونـات التجارية إلى (0.755)، فـإن فعاليـة السياسـة النقديـة، هي في حـدود (60%) في حالة أكثر الدول النامية الخاصة بالمسـح. لا بـد مـن الإشـارة هنـا، وتفسـيراً لهذه النتائـج، بأن تأثير السياسـة النقدية، يرتبط أساساً بالخصائـص الهيكلية للاقتصاد، معـبراً عنها بقيم المعلمـات التجاريـة، والميل الحـدي، المشـار إليهما أعـلاه، وبأخذ حالة الـدول الزراعيـة، (حالة أغلب الـدول العربية غير النفطيـة، والنفطية أحياناً، مثل العـراق)، فإن مرونة الصـادرات الزراعية (تخفيض سعر الصرف بهـدف رفع هذه الصادرات)، لا تتسم بالمرونة، أو أن مرونتها منخفضة، تجاه تغيرات سعر الصـرف، ويعود ذلك إلى عوامل هيكلية، تتجسد في حقيقة، ضمن حقائق أخرى، أن الفاصل الزمني بين بـذر البـذور والحصاد، لا تقـل كمتوسط، عن 3–4 أشهـر، وبالتالي فإن الوقت اللازم لاستجابة السعر، يرتفع في حالـة المحاصيل الزراعيـة، بأوقات معينة مـن السنة، وعليه، فـإن هناك احتمـال ضعيف بأن يترتب علـى سياسة تخفيض سعر الصرف النقدية، أيـة تعديـلات هيكليـة، لصالـح الصـادرات وتقليل

الإطار رقم (4.5)، آثار السياسة النقدية القائمة على التوسع النقدي، في حالة الدول الصغيرة (الدول العربية)

التوسـع النقدي ← عجز تجاري، يتم القضاء عليه من خلال تخفيض سعر الصرف، اعتمـاداً على فرضـية مرونة تدفقات رؤوس الأموال ← ارتفاع في مسـتوى الأسـعار، من خلال التأثير على القيم المسـتوردة ← انخفاض القيمة الحقيقية للعرض النقدي، وجعل التخفيض الحقيقي للعملة أقل من التخفيض الاسـمي ← الأمر الذي يجعل السياسـة النقدية غير فعالة بالكامل، بسـبب تأثير السعر على عرض النقود الحقيقي، وعلى سعر الصرف الحقيقي.

المصدر: (Week, 2013).

الواردات، في ميزان المدفوعات.

4.5. مراحل الإصلاح والشروط المسبقة:

لا يوجد اتفاق على مراحل الإصلاح الاقتصادي إلا أنه من المهم نجاح جهود النمو الاقتصادي على شكل سياسات زراعية وصناعية وخدمية، قبل التفكير بتحرير أسواق التجارة الخارجية.

أوضحـت العديـد في فصـول تقريـر المعهـد، بـأن أغلب الـدول العربية قد انتهجـت، ومنذ نهاية السبعينـات وبدايـة الثمانينـات في القـرن الماضي، سياسـات للإصـلاح الاقتصادي، اعتمـدت أساساً علـى تحرير التجارة، (بالإضافة إلى التحرير المالي، وتحريـر أسـواق العمـل أساسـاً)، إلا أنـه يلاحظ، أن هـذه الإصلاحـات ومـا ترتب عليهـا من تحرير العديـد من الأسـواق، كانت تحت ضغـوط المديونية الخارجية، وضغوطات الحجوزات بالموازنات العامة، وأن هنـاك العديد مـن الشروط المسبقـة للتحرير، قـد تم إغفالهـا ضمـن إدارة التنميـة، خـلال وبعد الإصـلاح، وقد نتج عن هذه الإصلاحات، ارتفاعات بمعـدلات البطالـة، (أنظر، نتائج الشـكل رقم 2.3، الفصل الثالث مـن تقرير المعهد)، التي من المفترض أن يكـون خفضهـا، أحد أهداف هـذه الإصلاحات. كما أن أوضاع الموازين التجارية لم تكن بحال أحسن، مـا عدا الـدول العربيـة النفطية، بفعـل الصادرات النفطيـة، (الجـداول 1.2 إلى 4.2، الفصـل الثاني، من تقرير المعهد)، بالإضافة إلى الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار، ما عـدا الدول النفطية، أيضاً،

بفعل العوائد النفطية بالموازنة، (الجدول رقم 2.4، الفصل الرابع، من تقرير المعهد). ومن النتائج الأكثر وضوحاً، هي تدهور أداء القطاع الزراعي، وانعكاساته على الأزمة الغذائية، والاعتماد أساساً على الواردات الغذائية، كما أوضح الفصل الأول من تقرير المعهد، الخاص بالزراعة، يُضاف إلى ذلك، عدم حصول تغير هيكلي في أداء القطاع الصناعي التحويلي العربي، من حيث ارتفاع مساهمة الإنتاج المحلي من السلع المصنعة الوسيطية والرأسمالية، ولا حتى الاكتفاء بالسلع الصناعية الاستهلاكية، كما أوضحت نتائج الفصل الثاني من تقرير المعهد، الخاص بالصناعة التحويلية. لقد انعكست كل هذه التطورات على أداء الموازنات العامة، من حيث ضعف الايرادات الضريبية، خاصة ضريبة الشركات، (بفعل ضعف الوعاء الضريبي من هذه الشركات المتنافسة، بالإضافة إلى تواضع معدلات الضريبة، مقارنة بالمعدلات الدولية، والتهرب والفساد، كما أشار تقرير المعهد في الفصل الرابع، الخاص بتمويل التنمية والحيّز المالي).

قد تعزى النتائج المتواضعة لبرامج الإصلاح المطبقة في أغلب الدول العربية، المشار إلى بعضها أعلاه، وإلى البعض الآخر، في ما ورد في فصول تقرير المعهد في المجالات ذات العلاقة، إلى الاعتماد المفرط على الفروض النظرية، للنماذج التي تتبناها هذه البرامج، ومنها على سبيل المثال، لا الحصر، ربط الكفاءة بنمط الملكية، وربط التوزيع المحصولي الزراعي بالحوافز السعرية، بغض النظر عن الحاجات الأساسية لبعض المحاصيل، واعتبارات توزيع الدخل، وما يرتبط به من اعتبارات عدالة اجتماعية، ودوال طردية للنمو، أي تعتمد بشكل مباشر على معدل النمو الاقتصادي، مع تحجيم دور الدولة والاستثمار العام، وتحرير الأسواق، وبغضّ النظر عن مدى توفر شروط التحرير.

بعبارة أخرى، لم تؤخذ إدارة التنمية في العقود الخمسة أو الستة السابقة، أهمية وضرورة توفر «الشروط المسبقة Pre-requisite Conditions»، اللازمة لبرامج الإصلاح، وما يتضمنه من تحرير للأسواق، وأن التدرج في الإصلاح والتحرير، لا بد وأن يسير جنباً إلى جنب مع توفر الشروط المسبقة، ومن هذه الشروط، أولاً، من المهم أن لا يتم رفع معدل النمو الصناعي، على حساب معدل النمو الزراعي، وفي ظل سيادة السكان في الريف على السكان في الحضر، كما أوضح تقرير المعهد، وهو أحد الأخطاء التي انتهجها (التطبيق الخاطىء)، لسياسة إحلال الواردات في القطاع الصناعي العربي، (حيث نتج عنها تدهور أداء القطاع الزراعي، ومن دون تحسن في عجز الحساب التجاري الصناعي التحويلي العربي. يعني ذلك الأمر، أن السياسة الزراعية لم تحقق توازناً زراعياً في الحساب التجاري، وفي توفير السلع الزراعية الأساسية، (أنظر، الفصل الأول من تقرير المعهد، حول الزراعة)، ولم تحقق السياسة الصناعية خلق قطاع صناعي تحويلي، يساهم في تحويل عجز الحساب التجاري العربي، إلى فائض في السلع الاستهلاكية والوسيطية والرأسمالية.

في ظل هذا الوضع، بدأت برامج الإصلاح خلال العقود الخمسة أو الستة الماضية، في تحرير الحساب التجاري أو التجارة الخارجية، من خلال خفض سعر الصرف، وخفض التعريفة الجمركية، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء القطاع الزراعي، (من حيث منافسة الواردات الزراعية للمنتجين الزراعيين المحليين، بأسعار غير تنافسية)، وكذلك

على القطاع الصناعي، من خلال عدم القدرة على تصدير سلع صناعية، وزيادة الأعباء المالية على المستوردين الصناعيين، وبناء على ذلك، يقال بأن الشرط المسبق لتحرير التجارة الخارجية الزراعية والصناعية لم يكن متوفر، وهذا الشرط هو عدم نجاح السياسة الزراعية، والسياسة الصناعية، بخلق قطاع زراعي وصناعي تنافسي، قبل التفكير في التحرير.

ثانياً، كما تجسدت غياب الشروط المسبقة، أو على الأقل ضعفها، وفي غياب أو خلق شرط مسبق آخر، وهو غياب أو ضعف المؤسسات الملائمة لإدارة التنمية الاقتصادية، ذلك انطلاقاً من حقيقة بسيطة، وهي أن كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للإصلاح، تدار من قبل إدارات يفترض أن تكون واعية، ومتدربة تدريباً متقدماً، في عمل السياسات وأدواتها، وذات دراية بالآثار المختلفة لهذه السياسات. إن توفير مثل هذه المؤسسات وإداراتها المختلفة، يفترض وجود توجه لـ (بناء) المؤسسات، على أساس من الكفاءة والشفافية، وقواعد مهنية مقبولة للتعيين، إلا أن أغلب الدول العربية قد شهدت، ولأسباب ترتبط بالاقتصاد السياسي، آليات بديلة لخلق المؤسسات المسؤولة عن إدارة التنمية، تقوم على معايير لا ترتبط بالكفاءة والشفافية والقواعد المهنية المقبولة، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يمكن أن يطلق عليه بظاهرة، «(تفكيك) المؤسسات De-institutionalizations»، بدلاً من بنائها.

من الخطورة «تفكيك المؤسسات» بدلاً من «بناء المؤسسات»، وذلك من خلال تبني شروط غير مهنية لإدارة مؤسسات الدول العربية. وأن التخفيف من الآثار السلبية للمؤسسات غير الرسمية يعتبر من الأمور المهمة.

الإطار رقم (5.5)، أهمية بناء المؤسسات، ومن ثم الدولة القوية، والآجال الزمنية اللازمة للبناء

يشير تعريف المؤسسة إلى قيود مبتكرة إنسانياً، تساهم في هيكلة التفاعلات الإنسانية، والسياسية، والاجتماعية، وتتكون من قيود غير رسمية (Informal)، وعقوبات وتقاليد وعادات عامة ومحرمات وقواعد سلوك)، وقيود رسمية (دستور وقوانين، وحقوق ملكية). يمكن أن تصنيف المؤسسات حسب الآجال الزمنية اللازمة لإنشائها وتفعيلها، كالتالي:

المستوى	أمثلة	مدى تكرار التغير	الأثر
المستوى الأول: المؤسسات المرتبطة بالهيكل الاجتماعي للمجتمع	أغلبها مؤسسات غير رسمية مثل العادات والمعايير الاجتماعية، والعادات العامة. وتحدد خارج النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني طويل جداً، (200–300 سنة) إلا أنها يمكن أن تتغير بالصدمات/ الأزمات.	تشكل الطريقة التي يحيا بها المجتمع.
المستوى الثاني: المؤسسات المرتبطة بقواعد اللعبة (Rules of Game)	أغلبها مرتبط بالمؤسسات الرسمية، التي تشكل حقوق الملكية، والنظام القضائي. وتحدد داخلياً ضمن النظام الاقتصادي، أو خارجياً.	ذات أجل طويل، (10–100 سنة).	تحدد البيئة العامة للمؤسسات.
المستوى الثالث: مؤسسات مرتبطة بإدارة اللعبة (Play of Game)	المؤسسات التي تشكل هيكل إدارة الحكم للدولة، والعلاقات التعاقدية، مثل، عقود الأعمال. وتتحدد داخل النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني متوسط، (1–10 سنوات).	تقود إلى بناء التنظيمات.
المستوى الرابع: مؤسسات مرتبطة بآليات التخصيص (Allocation)	القواعد المرتبطة بتخصيص الموارد، مثل، الرقابة على تدفقات رأس المال، وأنظمة تدفقات التجارة، وأنظمة الأمن الاجتماعي. وتتحدد داخل النظام الاقتصادي.	ذات مدى زمني قصير.	تكيف الأسعار، والناتج، وتحديد الحوافز.

المصدر: (مشار إليه في Jütting, 2003)

ومن المهم ملاحظة، أن بناء المؤسسات المحايدة، وغير المتأثرة بالضغوط المختلفة، هو عملية يمكن تأخذ عقود طويلة، ذلك حسب طبيعة المؤسسات (الرسمية، أو غير رسمية)، (الإطار رقم 5.5)، وأن بناء المؤسسات يرتبط بدوره بالقيم السائدة، ونظم التعليم، وغيرها، ومن المهم أيضاً، الإشارة هنا، بأن الحكومة والسوق، هما من أهم المؤسسات العاملة، وأن طبيعة الدور الموكل لهاتين المؤسستين وحدوده، التي تضمن الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، هو من المهام الأساسية للعقد الاجتماعي السائد في الدول العربية، والمتمثل في الدستور المكتوب، والمشرع وفقاً لاتفاق اجتماعي شامل.

ثالثاً، أن هدف النمو القائم على التشغيل، لا بد وأن يعامل معاملة خاصة، في ظل انتشار معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، المشار إليها في تقرير المعهد. (الجدول رقم 7.4، الفصل الرابع من تقرير المعهد). ويتسق هذا الهدف مع ما تدعوا إليه منظمة العمل الدولية، (Mugtada، 2010) and (Islam، 2004)، من ضرورة استهداف التشغيل في برامج التنمية، وعدم التركيز على استهداف التضخم، كما هو الحال مع برامج الإصلاح المشار إليها أعلاه. إن اعتماد النمو ذو المحتوى التشغيلي، قد يستدعي الاعتماد أكثر على السياسة المالية، من خلال الاستثمار العام، القائم على اعتبارات الكفاءة والتوزيع، مع أهمية أقل على السياسة النقدية، التي عادة ما تستهدف التضخم، وفقاً لبرامج الإصلاح المطبقة، خلال الخمسة أو الستة عقود الماضية، في العديد من الدول العربية.

لا يمثل النمو ذو المحتوى التشغيلي خطراً، إذا ما روعيت أهمية الموائمة ما بين اعتبارات الانتاجية والأجور.

يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (UNCTAD, 2011)، إلى أن النمو ذو المحتوى التشغيلي، يعتمد أساساً على أهمية الاعتماد على الطلب المحلي، كمصدر من المصادر المهمة للطلب، ولا يعتمد بشكل أساسي على ضرورة تخفيض تكلفة وحدة العمل، (كأساس لتشجيع النمو القائم على التصدير، رغم أهمية الصادرات كمصدر للنمو، ولكن ليس على حساب خفض فرص التشغيل، خدمة للمنافسة الدولية)، إن مثل هذا التوجه للنمو، يمكن أن يساهم في معالجة العديد من المشاكل، المرتبطة بعدم الاستقرار الاجتماعي، ويضمن لاحقاً الاستقرار الاقتصادي.

وكما يشير آخر تقرير للتجارة والتنمية، (UNCTAD, 2012)، فإن الاهتمام بالنمو ذو المحتوى التشغيلي، وما يرافق ذلك من زيادة الأجور، لا يعني خلق ضغوط تضخمية، إذ لا بد أن تعي الإدارة الاقتصادية، أهمية احترام القاعدة القائلة، بضرورة أن يتواءم رفع الأجور مع نمو الإنتاجية، بالإضافة إلى التضخم المستهدف، الأمر الذي سيجعل من حصة الأجور ثابتة، ويخلق الاقتصاد كمية من الطلب، تكفي لاستخدام كافة القدرات الإنتاجية، وبذلك، يمكن تجنب مخاطر البطالة، وهنا لا بد، وكما أشار التقرير، أن ترتبط تعديلات الأجور بالتطورات المستقبلية، وليس التاريخية، بمعنى أن ترتفع الأجور، وفقاً للإنتاجية المحددة من قبل الحكومة، ومعدل التضخم المستهدف، والمحدد من البنك المركزي، للفترة المقبلة.

رابعاً، تستلزم إدارة التنمية الاقتصادية الملائمة، وضع تسلسل لمراحل الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، بحيث يضمن تحقيق الشروط المسبقة، أو أغلبها، قبل أو أثناء تطبيق السياسات التنموية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، بمعناها الواسع.

يعتبر تحقيق تنمية رأس المال البشري، شرطاً

مسبقـاً أساسياً، لضمان التنميـة المستدامة، وتعتبر الخدمـات التعليميـة والصحيـة، (أنظـر، الفصـل الثالـث، من تقريـر المعهد)، من أهـم مكونات تعزيز رأس المال البشري، ذلك من خـلال انعكاسات هذه الخدمات، على إنتاجية العامل أساساً، وقد أوضحت نتائـج دراسـة (رزّاق، 2012)، على حالة خمس دول عربيـة غير نفطيـة: مصر، الأردن، المغـرب، سوريا وتونس، للفترة بـين (1980–2009)، أن نسبة رأس المـال البشـري (معبراً عنها بعدد سنـوات الدراسة، ونوعيـة التعليـم، والعائـد على التعليـم)، من الناتج المحلي الإجمالي، هي في اتجاه منحدر، (الشكل رقم 10.5)، وإذا مـا تم الأخذ بعين الاعتبار، أن الإنتاجية هـي المحـدد الرئيسي لمصادر النمـو، في العديد من الـدول المتقدمـة والمصنعـة حديثـاً، فـإن الاهتمام بنوعيـة التعليـم والصحـة، يعتـبر شرطـاً مسبقـاً أساسيـاً، لأي جهـد جـاد لمعالجة المشـاكل الهيكلية للاقتصادات العربيـة، ذلك من خلال رؤية واضحة، لأهمية الخدمات التعليميـة والصحية، وانعكاساتها علـى خلق رأس مال بشري متطور، تساهم به الدولة (القويّة) بدور فاعل.

خامسـاً، عادة ما يثار السـؤال الخاص، بماهيّة التسلسل الملائم للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي؟ وهل يتم البدء بتعزيز النمو داخلياً، أم إصلاح وتحرير التجـارة الخارجية أولاً؟ أم إعطـاء الأولوية لإصلاح أسـواق العمـل، واختـلالات الموازنـة؟ وكلهـا أسئلة وأولويـات مشروعـة، إذا كانت تتسـق وتعالج نقاط الاختنـاق الهيكليـة للدولة المعنية. رغـم تبني برامج الإصـلاح لمؤسسـات التمويل الدوليـة، القائمة على "البرمجة المالية Financial Programming"، التي تستهدف أساساً، ضمان الاستقرار الاقتصادي، معـبراً عنه بشـكل ملخص، بضغط مصـادر زيادة العرض النقدي، المسببـة للتضخم، إلا أن اقتصادي التنميـة، وتقاريـر برنامـج الأمم المتحـدة للإنمـاء، والتقارير الاقتصادية لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيـف)، والتقارير الاقتصادية لمنظمة الصحة العالمية، تكاد تتفق على: (أ) أن أولوية بناء المؤسسات، (وإدارة المؤسسـات) اللازمـة لـلإدارة الاقتصاديـة الكلية، وعلى رأس هذه المؤسسات: الدولة، والأسواق، وتحديـد الأدوار المناطة بكل منهمـا، يتم من خلال، وثائـق الرؤية الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية، التي تحكم الدولة، شريطة أن لا تضحي هذه الرؤية بدور الدولة (القـوي)، بالمعنى المشار إليه سابقاً، في هذا الفصل من تقرير المعهد. (ب) سياسة صناعية، وزراعية، وخدمية فعالة، يترتب عليها مساهمة هذه السلع والخدمـات في العرض الكلي، (العرض الكلي = الإنتـاج المحلي + الـواردات)، ومساهمة لاحقة أو آنيـة في الأسواق الخارجية، وبالشـكل الذي يساهم في خفـض معدل التضخم، (من خـلال توفير السلع والخدمـات)، وخفض معدلات البطالة، (بفعل توسع الاستثمارات العامة والخاصة والمشتركة)، بما يعني، أن الوصـول لهدف الاستقـرار الاقتصادي، (خفض معـدل التضخم) يعتمد على مـدى نجاح السياسات الصناعيـة والزراعية والخدمية. (ج) بعد نجاح هذه السياسـات، وإيجـاد سلـع وخدمـات تنافسية، يتم العمـل علـى التحرير التدريجي للتجـارة الخارجية، من خلال الخفـض التدريجي للضريبـة الجمركية، وخفـض سعـر الصـرف الحقيقـي، والتخلص من القيـود غير الضريبيـة، (كافة التدخـلات الإدارية، التـي تعرقـل تدفق السلـع من وإلى خـارج الدولة). وبعـد نجـاح السياسـات الصناعيـة والزراعيـة والخدمية في خلق قطاعات تصديرية تنافسية، فإنه مـن المؤمل أن يساهم ذلـك في تنامي الاحتياطي في

يعتبر الاهتمام بالصحة والتعليم شرطاً ضرورياً، وليس كافياً، لخلق رأس مال بشري تنافسي.

ميزان المدفوعات، وطالما أن المزيد من الانفتاح، (من خلال التصدير والاستيراد)، سيساهم في تعريض الدولة لصدمات خارجية، (على شكل تدهور أسعار الصادرات، أو خفض الطلب على الكميات المصدرة)، فإن المزيد من الانفتاح على الأسواق المالية، كمرحلة (د)، سيعتبر أمراً مقبولاً، ذلك باعتباره أحد الشروط لممارسة السياسات المالية غير الدورية، (المعاكسة للتقلبات الاقتصادية، والمشار إليها أعلاه، في القسم (6.3.5)، شريطة أن يظل للبنك المركزي دوراً في مراقبة تحركات حساب رأس المال، تفادياً لأي أزمات مالية، بسبب حركات رؤوس الأموال المفاجئة والضخمة. (هـ) طالما أن أسواق العمل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاجتماعي، ولضمان حد أدنى من البطالة، فإن إصلاح وتحرير مثل هذه الأسواق، يفضل أن يكون في المراحل المتأخرة من الإصلاح، شريطة توفير شروط مسبقة لتحرير أسواق العمل، وعلى رأسها برامج ناجحة للتدريب المهني، لضمان استمرارية مهارة العمالة المطلوبة في الأنشطة ذات المحتويات التكنولوجية المتطورة، بالإضافة إلى الشرط الآخر، المتمثل بانتشار شبكات الأمان الاجتماعي من البطالة، (أنظر، الشكل رقم 12.4، الفصل الرابع من تقرير المعهد)، وكذلك ضمان توفر القوانين المرتبطة بالحد الأدنى والأعلى من الأجور، ضماناً للعدالة الاجتماعية، والحد من إساءة توزيع الدخول.

5.5. أهم أدوات ومعالم السياسة الاقتصادية الهيكلية:

لقد أشارت فصول تقرير المعهد الخاصة بالأنشطة الزراعية، والصناعية، والخدمية، والتمويل، إلى أن الإنجازات التنموية لا تزال متواضعة، سواء من حيث استمرار عجوزات الحسابات التجارية لهذه الأنشطة، أو من حيث فجوة الاستثمار – الادخار، والعمل على خلق حيز مالي، لمعالجة الفجوة، ولا يخفى بأن أحد المسببات الرئيسية، بالإضافة إلى أسباب أخرى، لهذه الإنجازات المتواضعة، يعود لطبيعة السياسات المتبعة في مجال الإدارة الاقتصادية الكلية القطاعية، التي أهملت إلى حد بعيد، تحقيق الأهداف التنموية الملائمة، والمتجسدة أساساً في موازاة التحقيق الآني، لأهداف نمو الإنتاج والتوزيع، كما تم الإشارة إليه سابقاً، والتطبيق الخاطىء لسياسات التصنيع، القائمة على إحلال الواردات، وإهمال القطاع الزراعي، لذا، فإن ضرورة أخذ القيود ونقاط الاختناق الهيكلية، التي تعاني منها الاقتصادات العربية، يعتبر أمراً مهماً لأغراض صياغة السياسات الاقتصادية التنموية. يعرض تقرير المعهد أدناه أهم محاور هذه السياسات، على المستوى الكلي والقطاعي، مع الإشارة كلما أمكن للاسقاطات، على محتوى تقرير المعهد:

أ. كما أشار تقرير المعهد عند عرضه لهيكل الواردات الصناعية التحويلية، (الجدولان رقما، 2.2 و 3.2، الفصل الثاني، من تقرير المعهد)، فإن تكلفة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة، تمثل عبئاً على الحساب الجاري العربي، (بسبب التطبيق السيئ لسياسة إحلال الواردات عربياً)، لذا، فإن هذه الواردات كمتغير في حزمة السياسات، يعتبر أمراً مهماً، لذلك، فإن التوجه الهيكلي لصياغة السياسات، يقترح أن تكون قيمة الناتج مساوية للدخل على شكل أجور، زائداً دخل الملاك الصغار (الصناعات الصغيرة)، زائداً أرباح الشركات، زائداً الفوائد المدفوعة للبنوك، زائداً تكاليف المواد الأولية المستوردة لأغراض الإنتاج.

ب . إن السياسات الاقتصادية الهيكلية، لا تتفق مع السياسات الهادفة إلى خفض الطلب المحلي، (الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي + الإنفاق الحكومي المحلي)، كأساس لعلاج مشاكل موازين المدفوعات العربية، (هذه السياسة تقوم على السياسة المالية الدورية)، (أنظر، ما ورد في القسم 6.3.5 أعلاه، بخصوص هذه السياسة). وبدلاً من ذلك، ترى السياسات الاقتصادية الهيكلية بأن مشاكل الدول العربية، هي ذات طبيعة هيكلية، لذا، فإنها ليست في موقف يساعدها على خفض الإنفاق، بل العكس، أي مزيد من الإنفاق، لحث الطلب المحلي (السياسة المالية غير الدورية)، شريطة أن يكون هذا الإنفاق غير مرتبط بالإنفاق الريعي، بل التنموي.

ج . كما لوحظ في الفصل الرابع من تقرير المعهد، الخاص بتمويل التنمية، فإن أحد البدائل المتوفرة لتمويل الاستثمار بالموازنة، هو مدخرات الموازنة، (الفارق بين الإيرادات والنفقات)، ولا يبدو بأنه يوجد اتفاق عام على زيادة المدخرات المحلية، كأساس لتمويل التنمية، إلا أن الاختلاف بين السياسات المطبّقة، في أغلب الدول العربية، خلال الخمسة أو الستة عقود الماضية، هي مجال استخدام تحرير سعر الفائدة، بهدف الحصول على سعر حقيقي مرتفع، لجذب المدخرات، إلا أن التجارب أوضحت، أنه في الوقت الذي يفوق به سعر الفائدة الحقيقي محلياً مستواه الدولي، فإن التأثير على جذب المدخرات يعتبر متواضعاً. كما أن هذه السياسات لجأت أيضاً إلى خفض الأجور، بهدف تحويل الموارد المالية من مكتسبي الأجور، (ذوي الميل المنخفض للإدخار) لصالح مكتسبي الفوائد والأرباح، (ذوي الميل المرتفع للادخار)، (أنظر، الجدول رقم 2.5، حول توزيع القيمة المضافة، أو الناتج المحلي الإجمالي، في عدد من الدول العربية، بين الأجور من ناحية والفوائد والأرباح من ناحية أخرى)، إلا أن السياسات الاقتصادية الهيكلية المقترحة، لغرض رفع المدخرات الخاصة، تؤيد الادخار الإجباري على شكل ضرائب، إما تصاعدية أو ثابتة، شريطة توسيع القاعدة الضريبية، وادخارات مؤسسية أعلى، وفي كلتا الحالتين، فإن الدولة العربية، تحتاج للدولة (القوية)، المشار إليها سابقاً، فعلى سبيل المثال، فإن زيادة مساهمات الضمان الاجتماعي، ورفع السن التقاعدي (تماشياً مع اتجاهات انخفاض معدل الوفيات)، (الجدول رقم 6.3، الفصل الثالث، من تقرير المعهد)، من شأنه أن يزيد من الادخار الخاص، وأن يساهم في خفض العجز (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، (أنظر، الشكلان رقما 1.4 و 2.4، أرقام عجز الموازنات العربية، الفصل الرابع، من تقرير المعهد).

من المهم تحفيز الطلب المحلي من خلال السياسة المالية المضادة للتقلبات.

د . تخصيص أفضل للاستثمارات:

خدمةً لأغراض تعزيز النمو وضمان العدالة، فإن المهم ليس زيادة الاستثمار فقط، بل ضمان سلامة تخصصاته القطاعية، فقد أظهرت نتائج تقرير المعهد، في الفصلين الأول والثاني، الخاصيّن بالزراعة والصناعة التحويلية، بأن التخصيصات القطاعية التاريخية، قد شهدت تحيّزاً للقطاع الصناعي التحويلي، مع إهمال للاستثمارات الزراعية، بالشكل الذي أثّر سلباً على توفير السلع الغذائية الأساسية محلياً، كما ساهم في اختلال الحساب التجاري الزراعي، لصالح الواردات الزراعية.

يعتبر إعادة تخصيص الاستثمارات لصالح القطاع الزراعي، ومحاربة العجز التجاري الزراعي، أحد الشروط المهمة لإصلاح سياسة تخصيص الاستثمارات ما بين القطاعات المختلفة.

لقد انتهجت أغلب الدول العربية الزراعية سياسات اقتصادية، متحيزة للقطاع الصناعي التحويلي، ضد القطاع الزراعي، خاصة بعد فترات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وقد ترتب على هذه السياسات، آثار قطاعية غير مشجّعة، ومن هذه السياسات، إعادة التوزيع المحصولي لصالح الأسواق التصديرية، (أنظر، الفصل الأول من تقرير المعهد، حول الزراعة)، أملاً في رفع دخل المزارعين، الأمر الذي ترتب عليه، خفض في العرض المحلي من المحاصيل الزراعية، خاصة الأساسية، مثل القمح. وفي حالة كون أغلب الطلب الزراعي متركّز في الريف، فسيترتب على هذه السياسة، رواج تصديري زراعي، إلا أن واقع الحال يُشير إلى أن أغلب الطلب على المنتجات الزراعية، يتأتى من الحضر، الأمر الذي سوف يترتب عليه خفضاً في الدخل الحقيقي في القطاعات غير الزراعية، ومن ثم انخفاض في الطلب على منتجات القطاعات الصناعية، وما يتبع ذلك من اتجاه للكساد.

يجب أن لا يترتب على سياسة تحرير أسعار الفائدة ارتفاع في تكاليف التمويل على الأنشطة المحلية وبالتالي المساهمة في خلق ظاهرة «تفكك التصنيع».

ومن السياسات الزراعية الأخرى، التي اتبعت بعد تطبيق برامج الإصلاح، بالإضافة إلى إعادة التوزيع المحصولي لصالح الأسواق التصديرية، هي، خفض الدعم الزراعي، الذي سيترتب عليه، ضمن نتائج أخرى، خفض الدخول الزراعية، وتحوّل في توزيع الدخل لغير صالح الفقراء، المتركزين في القطاع الريفي، الذين يخصصون النسبة الأكبر من دخولهم للإنفاق على السلع الزراعية. وبناءً على هاتين السياستين: إعادة التوزيع المحصولي لصالح التصدير، وخفض الدعم، فإنه سيترتب على العلاقة بين القطاع الزراعي، وبيئة القطاعات تحول في توزيع الدخل، لغير صالح الفئات الدخلية الريفية، ولغير صالح الطلب على القطاعات الصناعية، خاصةً إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار، أن نسبة كبيرة من السكان في الدول العربية تقطن في الأرياف، وعليه، فإن السياسة الاقتصادية الهيكلية، تهدف أساساً إلى التحيز نحو إنتاج السلع الزراعية الأساسية، وعلى رأسها القمح، محلياً بالنسبة للدول العربية الزراعية، بهدف إصلاح عجز الحساب التجاري الزراعي، من ناحية، ولضمان مستوى أسعار زراعية مستقر، من ناحية أخرى، بما يضمن عدم رفع معدلات التضخم، بفعل أسباب زراعية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للعمالة الزراعية، والحدّ من الهجرات الداخلية، وضمان توازن إقليمي غير متحيز ضد الريف، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى.

هـ. شروط الإصلاح المالي:

تدعو سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبّقة في أغلب الدول العربية، خاصة ذات العجز، إلى ضرورة وقف سياسة "الكبح المالي Financial Depression"، أي ترك سعر الفائدة للاتجاه نحو الارتفاع، وعدم التدخل في تحديده، (وما يترتب على ذلك من زيادة بند الإنفاق، على مدفوعات أسعار الفائدة، في الموازنة العامة للدولة، (أنظر، الجدول رقم 4.4، الفصل الرابع، من تقرير المعهد، حول سلوك مدفوعات الفائدة بالموازنات العربية)، ذلك على أمل ارتفاع المدخرات، ومن ثم توفير تمويل كافٍ للاستثمارات. إلا أن واقع الحال، والتجارب، يشيران إلى أن محددات الاستثمار في الدول العربية، غير مرتبطة بشكل أساسي بمستوى أسعار الفائدة، بقدر تعلّقها بمناخ الاستثمار،

(أنظر، الشكلان رقما 1.5 و 2.5، حول بعض المؤشرات المؤسسية في الدول العربية). ومن ناحية أخرى، فإن رفع أسعار الفائدة، سيقلل من إقراض الأنشطة الصغيرة، ذلك بفعل محدودية مواردها التمويلية، وضعف قدرتها على التعايش مع تكلفة تمويل مرتفعة، (وهو أحد الأسباب وراء تأسيس صناديق خاصة، وبشروط تمويل خاصة لهذه النوعية من المشروعات، في عدد من الدول العربية). كما أن رفع أسعار الفائدة، سيساعد في سحب الأموال الموجهة لتمويل أنشطة غير رسمية، (صغيرة وحرفية)، وتوجيهها نمو أنشطة النظام المصرفي، لارتفاع أسعار الفائدة، كما يترتب على سياسة رفع أسعار الفائدة، رفع تكلفة اقتراض رأس المال العامل، (الحاجة للنقدية والمخزون، لتيسير الأعمال اليومية للمشروعات، ويحتسب كفارق بين الأصول الجارية، والخصوم الجارية)، وهو أحد الاهتمامات التي توليها السياسات الاقتصادية الهيكلية أهمية خاصة، لكونها أحد أسباب فشل المشروعات في الدول النامية، ومنها العربية.

6.5. أسواق العمل:

لعلّ من أهم نتائج سياسات الإصلاح المطبقة في الدول العربية، تلك المرتبطة بأسواق العمل، وما نتج عنها من ارتفاع في معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، (الجدول رقم 2.3، الفصل الثالث، من تقرير المعهد)، بفعل اللجوء إلى خفض الأجور، والتخلي عن أعداد من العائلين، لكبح نمو الإنفاق. وتقترح السياسات الاقتصادية الهيكلية، بدلاً من ذلك، نظام الأجور المرن، بدلاً من التخلص من العمالة، مشابهاً بذلك النظام السائد في تجارب كل من اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان، حيث ترتبط النسبة الكبيرة من أجر العامل بإنتاجيته وأدائه. إن هذه المرونة في التشغيل، القائمة على الأجر المرن، من شأنها تشجيع زيادة التشغيل، بدلاً من التخلص من العمالة، كما في حالة الأجر الثابت. وتعزى زيادة العمالة أو عدم التخلص منها، إلى أن الشركات العاملة بهذا النظام، ترفع جزء من أرباحها لصالح الأجور، وتميل لخفض الأسعار، للمحافظة على المبيعات والإنتاج. الأمر الذي يدعم المنافسة ويحارب الاحتكار.

كما تقترح هذه السياسات، اللجوء إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، شريطة أن تكون ضمن ما يعرف بالتكامل الرأسي، بين الأحجام المختلفة للصناعات، بمعنى أن تكون مغذية للصناعات المتوسطة والكبيرة، ومستفيدة من طلب الصناعات الأكبر حجماً، وأن أي توجه لا يحترم هذا النوع من التكامل، لا يكون حل طويل الأجل، لمشاكل البطالة وتوفير فرص العمل، بل حل قصير الأجل، يعتمد على تمويل الموازنة، ولا يمثّل حلاً مستداماً ذاتي التمويل، (أنظر، القسم 5.5 النقطة "أ"، أهمية دخول الصناعات الصغيرة في متطابقة الدخل الهيكلية).

7.5. التنمية العربية والاستدامة البيئية:

من الضروري التكامل الرأسي ما بين الأحجام المختلفة للأنشطة الاقتصادية: الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة. وذلك ضماناً لتحقيق هدفي النمو والتشغيل.

كما هو وارد في اتفاق أغلب اقتصاديي التنمية، (المتجسد في تقارير التنمية البشرية، الصادرة من برنامج الأمم المتحدة للإنماء، وكذلك للأهداف المستخدمة في أهداف الألفية، التي من ضمنها المحافظة على الاستدامة البيئية)، فإن التنمية تستهدف أساساً استدامة الحياة الإنسانية، وأن البيئة الطبيعية ما هي إلاّ وسيلة لهذه الاستدامة، وأن المعيار الرئيسي لاستدامة الحياة الإنسانية، بقدر تعلق الأمر بالبيئة واستخدام الموارد الطبيعية،

هو تفادي تراكم الديـون البيئية، (التي يترتب عليها التلوث البيئي، واستنفاذ الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى ضرورة توفـر معايير أخرى، غير بيئية، تتجسد أساساً في تفادي الديون المالية، (الحذر من الاقتراض غـير الرشيد)، والديون الاجتماعيـة، (إهمال تنمية الإنسـان)، والديـون السكانية، (من خـلال التمادي بالنمـو السكاني غير المخطـط والمنظم، والمبالغة في التحضر المفرط) (علي، 2013).

ولعل من أهم التطورات في مجال تقدير الاستدامة البيئية، هو ما يعرف بـ «البصمة البيئية"، وتقيس هذه البصمـة، تأثير مجتمع معـين على كوكب الأرض، وما يتضمنـه من نظم طبيعية. ولغرض حساب البصمة، فإنـه تتـم المقارنة بـين الطلب على المـوارد الطبيعية (البصمـة البيئة)، ومخزون المـوارد الطبيعية (القدرة البيولوجيـة)، وتنتهي لحسابات مـا يعرف بـ "الهكتار العالمـي للفـرد»، وهو مقياس يبين مقـدار الأراضي والبحـار المنتجة لاحتياجات المجتمـع، في دولة معينة مـن الموارد الطبيعية، والمستوعبة، أو الممتصة لما ينتج سـكان هذه الدولة من مخلفات، في نفس الوقت، وهو ما يطلق عليه بـ «البصمة البيئية" لدولة معينة. وكلما زادت قيمـة البصمـة (الهكتـار العالمي للفـرد) لدولة معينـة، كلمـا كان ذلك مدعـاة لزيادة القلـق البيئي، (أنظر، GFN, 2010)، للإحاطة بالتفاصيل الفنية بحسابـات البصمـة البيئيـة. إن إدخـال الاستدامـة البيئيـة ضمـن المفهوم الموسـع للتنميـة، يوضح مدى الأعباء الملقاة على عاتق متخذي القرارات الاقتصادية السياسية والاجتماعيـة والبيئية، للوصول إلى معدل تنميـة قابـل للاستدامـة، مـن ناحيـة، وكذلك مدى الحاجة الملحّة لقدرات إدارية متدربة تدريباً متطوراً، كل حسب تخصصه، للمشاركة في الإدارة.

إن عدم الاهتمام العربي بالاعتبارات البيئية في القـرارات الاقتصـادية، قد يقود إلى بروز ظاهرة «النمو غير الاقتصادي».

واعتمـاداً على آخـر الإحصـاءات المتاحة، حول نتائـج البصمة البيئيـة للدول العربيـة، والواردة في (AFED, 2012a)، فـإن الشـكل رقـم (11.5)، يوضـح تاريـخ بدء عجز المـوارد الطبيعية في الدول العربيـة، مجتمعـة، في عـام 1979، بمـا يتضمنـه ذلك من بـدء الاستهلاك المفرط للمـوارد الطبيعية المتجددة، وأثر ذلك على انخفاض المخزونات المحلية مـن مصائد الأسماك. يعزى بـدء انخفاض البصمة منذ العام المذكور، إلى عاملي زيادة السكان، وارتفاع الاستهـلاك، وعادة مـا تقيس البصمـة البيئية ستة أنواع من الأراضي: الأراضي الزراعية، لإنتاج أغذية، والمراعي، لتوفير أعلاف من أصل حيواني، ومصائد الأسمـاك البحريـة والنهريـة، لإنتـاج الأسمـاك، والغابـات، لتوفـير الأخشـاب وغيرها مـن منتجات الغابات، وأراضي امتصاص الكربون، بهدف استيعاب انبعاثـات ثاني أكسيـد الكربون ذو المنشـأ البشري، (وتتجسد هذه الأراضي في الغابات المخصصة لعزل الكربـون)، والمساحـات المبنيّة، بهدف المـأوى، وبقية الاحتياجـات من البنية الأساسيـة. وبالاعتماد على مـا ورد في أطلس البصمة البيئيـة والموارد الطبيعية في الـدول العربيـة" (AFED, 2012b). يتضح أن البصمة البيئية، هكتار عالمي لكل فرد، ووفقاً للشكل رقـم (12.5)، تقل عن المستوى العالمـي. إلا أن هذه النتائـج يجـب أن لا تفسـر، حسب رأس الأطلس، علـى أنهـا تمثـل تطـور في المحافظـة علـى الموارد الطبيعيـة، بل يجب أن تفسـر على أنها تمثل تواضع نتائـج العديد من هـذه الدول، في توفـير الحاجات الأساسيـة، مثـل، الأغذية، السكن، الميـاه والصرف الصحـي، وأن هذه الدول تواجـه تحديات مزدوجة، تتمثـل في: ارتفاع معدلات الفقر مـن ناحية، وعجز القدرة البيولوجيـة من ناحية أخرى. كما أنه، ووفقاً لنتائج الشكل رقم (13.5)، فإنه يلاحظ زيادة أهمية القـدرة البيولوجيـة، على شـكل مصائـد الأسماك

في عـدد من الدول العربية مثـل، البحرين، الكويت، عمـان، قطـر والإمارات، الأمر الـذي يعكس حقيقة أخرى في هذه الـدول، وهي ندرة الأراضي الزراعية والغابـات والمراعي، وبناء على ذلك، فإن الطلب على استخدامـات هذه الأنواع الثلاثة من الأراضي، يزيد عن القـدرات البيولوجية أكبر مما هو ظاهر، وتلقى هذه الحالـة ضغوطاً، في دول الخليـج العربي، على استمـرار الصيـد المفـرط، والتلوث، ودمـار مواطن تكاثـر الأسمـاك، وما يترتب على ذلك مـن إمكانية استدامـة المخزون السمكي في المستقبل. (AFED, 2012b).

وأمـام هـذه الوقائـع الخاصة بالبصمـة البيئية للدول العربية، فإنه يمكن أن يتحول النمو الاقتصادي إلى نمو "غـير اقتصادي"، (الإطـار رقم 6.5)، كما وصـف ذلـك (Daly, 2005)، وكمـا هو موضح في الشـكل رقـم (14.5)، الـذي يُعدّ أفضـل تعبير عن كيفيـة تحـول المنفعـة الاقتصادية إلى عـدم منفعة، ثـم انتقال الاقتصاد إلى النقطـة التي بعدها، وهي، «حالـة العبـث Futility Unit»، وأن هنـاك حـد اقتصـادي، يتحـول بعده الاقتصـاد، إلى حالة تكون عندها عدم المنافع تفوق المنافع، ذلك في حالة إهمال اعتبـارات الاستدامة البيئيـة، والمتجسدة أساساً في البصمة البيئيـة، وكذلك إلى تحول الدولة، من دائن إلى مدين بيئياً، كما تم الإشارة إليه سابقاً.

والسـؤال المطروح الآن، ما هي الخيارات المتاحة بيئيـاً؟ يجيـب (AFED, 2012a)، بـأن بعض الـدول العربيـة، مثل، المغـرب، الجزائـر، السودان، اليمـن وفلسطين المحتلة، تعاني مـن مشاكل الطاقة للأغراض التنموية، حيث يفتقر حوالي (40%) من السكان في الأرياف إلى مصادر الطاقة الحديثة، كما يعتمد حوالي (5/1) السكان في الدول العربية، على مصـادر غير تجارية من الطاقـة، المتجسدة أساساً، في الكتلة الحيوية. كما تشهد الدول العربية تفاوتات واسعة في استهـلاك الطاقة، فمواطني بعض الدول العربيـة، يستهلكـون مـا يزيـد عـن (53) مـرة عن مواطني دول أخـرى، وما يفوق (10) مرات المستوى العالمـي. وتسـري نفـس الظاهـرة في الاستهـلاك الفردي للكهرباء، حيث يستهلك بعض مواطني الدول العربيـة، (150) ضعفاً عـن استهلاك مواطني دول عربيـة أخرى، ويفوق استهـلاك بعض المواطنين من الكهرباء، ستة أضعاف الاستهلاك الفردي العالمي.

وفي ظـل تفـرد المنطقة العربيـة، بنمو استهلاك الطاقـة، وبمعدل يمثـل أعلى معـدل، ضمن مناطق العـالم الإقليميـة الأخـرى، ومنـذ ثمانينـات القرن الماضـي، لذا، تبرز الحاجـة للاستثمار ببدائل طاقة

الإطار رقم (6.5)، النمو غير الاقتصادي

"على القادة السياسـيين، وصـانعي السياسـة، والمخططين، والاقتصـاديين في الدول العربية، تحديد مسـتوى الناتج المحلـي الإجمالي المطلوب، لبلوغ مسـتوى كاف مـن الرفاه. وقد بـرزت أبحاث جديـدة، أجراها اقتصـاديون، تشـكك في العلاقة بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، مبينة أن النمو الاقتصـادي، بعد مستوى معين، يوفر تحسناً هامشياً في الرفاه الاجتماعي. إن السـعي إلى نمـو مـن أجـل مزيد مـن النمو، مـن دون مراعـاة الحدود الايكولوجية، والاعتبارات الاجتماعية، لن يكون في المصـلحة الوطنية للدول العربية، على المدى الطويل. ولم يعد في الإمكان تحقيق ازدهار حقيقي، من خلال إتباع سياسـة تنموية، تسـتند على نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي للفـرد، يترافق مع اسـتهلاك فردي مرتفـع، ومن خلال تبني نمو اقتصـادي مسرف، وغير منضـبط. قد تحقق الدول العربية نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، لكنها سوف تتكبد تكاليف اجتماعية وبيئية، على المدى الطويل، مما يجعلها في النهاية عرضة لفقدان الأمن الاقتصادي. إن النتائج التي توصل إليها تقرير المعهد، تظهر حقيقة أساسية، هي أن الحدود البيوفيزيائية والاقتصـادية، بدأت تظهر في الدول العربية. وقد وصـف العالم الاقتصـادي "هرمان دولي" هذا السـيناريو، بأنه "نمو غير اقتصـادي" حيث تكـاليف النمو تتجاوز الفوائد(*)".

المصدر: (مستلة من، Daly, 2005)

(*): أنظر، الشـكل رقم (14.5)، لتوصـيف حالة النمو غير الاقتصـادي، معدّ تقرير المعهد.

متنوعـة، بدلاً من الوقـود الأحفوري، وبشكل خاص، الطاقـات المتجـددة، مثل الطاقـة الشمسية، وطاقة الريـاح، والطاقة المائية، وطاقة حرارة باطن الأرض، إلاّ أن الاستثمـارات العربية في هذه البدائل، لا تزال متواضعـة، ومن التجارب العربيـة الرائدة في مجال الاستثمـار في الطاقـة البديلـة، تجربـة جمهوريـة مصر العربيـة، في استخدام طاقـة الرياح، وتصنيع التوربينـات الخاصـة بتوليـد هـذه الطاقـة محلياً، وكذلـك تجربـة المملكـة المغربيـة، باستثمـار تسعة مليـارات درهم مغربـي، لتطوير الطاقـة الشمسية، وإعـلان المملكة العربية السعودية، عن خطة لتركيب (41) ميجـاواط من الطاقة الشمسيـة، بحلول عام 2032، بالإضافة إلى استثمارات إمارة أبو ظبي، في مشـروع خطة (شمس 1) للطاقـة الشمسية المركّزة، وبتكلفة (600) مليون دولار، وبطاقة تقديرية (100) ميجـاواط، واستثمار سلطنة عُمان في مشروع طاقة شمسية مركزة بطاقة 200 ميجاواط.

يساهم احتساب معدل «الإدخار المعدّل بيئياً» في الحدّ من التآكل والضرر البيئي عربياً.

لعـل أحد أهـم النتائج التي تترتـب على إهمال اعتبـارات البصمة البيئية، والقـدرات الايكولوجية، ضمـن عمليـة التنميـة العربيـة، هـي التأثـير على المتـاح مـن مصـادر التمويل المحليـة، وبشكل محدد الادخـار المحلـي، وعـادة مـا يتـم ذلك، مـن خلال التـآكل التدريجي للمتاح مـن الادخار الصافي للدول العربيـة، في حالـة التمـادي في إهمال تـآكل الموارد الطبيعية، ومن ضمـن النتائج العديدة، المترتبة على هـذا التدهور في معدلات الادخـار الصافية، ضعف قدرتهـا على تغطية قيم الاستثمارات، ومن ثم تنامي أو تعميق الحاجة لمصادر الادخار الأجنبية، سواء من خـلال القروض، أو الاستثمار المباشر، أو الهبات، أو المشاركـة الأجنبية في حقوق التملـك، أو غيرها من أشـكال التمويل الأجنبي. (يوضـح الشكل رقم 1.2، الفصـل الثاني، من تقريـر المعهد، حجم تأثير معدل الادخـار الصافي بفعل التآكل البيئـي). وكما أشارت (Abou-Ali, 2013)، فـإن الدول العربية تستنفد مخـزون مواردهـا الطبيعية، بمعدل يفـوق المستوى المناظـر للاستدامـة البيئية، وأن التحديـات البيئية التـي تواجـه الـدول العربيـة، هي تحديـات عميقة ومتنوعة، وقد قدّرت أضرار البيئة الناتجة عن تلوث الهـواء الخارجي بما قيمته (10.9) مليار، والأضرار الناتجة عن تلوث المياه، والصرف الصحي بما قيمته (8.5) مليـار دولار، ومـا قيمتـه (7.7) مليار دولار، أضرار متأتية عن تآكل التربة، وشكلت هذه الأضرار في عـام 2008 ما نسبته (3.4%)، من الناتج المحلي الإجمـالي للدول العربية، (وبقيـة أعضاء ما يسمى بـدول الشمال الأفريقي، ودول الشرق الأوسط). أما علـى مستوى الـدول العربية المشمولـة بالتقديرات، فإن نسب الأضرار البيئية الثلاثة المشار إليها أعلاه: (التلـوث البيئـي الخارجـي، وتلوث الميـاه والصرف الصحـي، وتـآكل التربة) مـن النـاتج المحلي، يمكن توضيحها في الجـدول رقم (3.5)، وكما يتضح، فإن أكـثر دولة عربيـة متضررة بيئيـاً (كنسبة من الناتج المحلي الإجمـالي)، على شكل تلوث الهواء الخارجي هي: العراق، يأتي بعدها مصر، ولبنان. أما على شكل ضرر بيئي متجسد في تلوث المياه والصرف الصحي، (كنسبـة من الناتج المحلـي الإجمالي)، فتعتبر اليمن مـن أكثر الـدول العربية تضـرراً، يليهـا، (تنازلياً): الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، سوريـا، الصومال، تونـس. وأفضـل دولـة كأقـل نسبة، هـي، الجزائر. وأخـيراً، تتمثـل الـدول العربية الأكثر تضـرراً بيئياً من الشـكل الثالث، تآكل التربـة (وكنسبة من الناتج أيضـاً) في جزر القمر، ثـم سوريا، الصومال، العراق والسودان، وأفضل دولـة كأقل نسبة هي، ليبيا. بناءً علـى المعطيات البيئية السابقة، فإن الدمج الحقيقي

والتطبيقي للاعتبارات البيئية، في إدارة التنمية العربية، يعتبر أمراً ملحاً، سواء على شكل تقديرات خضراء (بيئية)، لأهم متغيرات الحسابات القومية، أو على شكل أهداف اقتصادية، ذات محتوى بيئي (جنباً إلى جنب مع المحتويات الاجتماعية)، أو على شكل سياسات مالية ونقدية وتجارية، تحدّ من الأضرار البيئية، وبالشكل الذي ينتج عنه إدارة اقتصادية كلية للتنمية الخضراء، القابلة للاستدامة البيئية، بالإضافة إلى مقومات الاستدامة الأخرى.

1.7.5. التغيرات المناخية والقطاع الزراعي العربي:

وفقاً لآخر تقرير متاح عن التغيرات المناخية، الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، (IPCC, 2007)، فإن التغيرات المناخية، تعزى بشكل مباشر (وغير مباشر)، إلى نشاط بشري يغير من تكوين الغلاف الجوي العالمي، ويكون عاملاً إضافياً إلى تقلبات المناخ الطبيعية المرصودة تاريخياً، أما أسباب هذا التغير فتتمثل، أساساً، في: (أ) انبعاثات غازات الدفيئة، التي على رأسها ثاني أكسيد الكربون، الذي زادت انبعاثاته بحوالي (80%) بين عامي (1970) و (2004). (ب) محركات تغير المناخ، أي أن التغيرات التي تقع في تركيزات غازات الدفيئة، «والهباء الجوي Aerosols» في الغلاف الجوي، والغطاء الأرضي، والإشعاع الشمسي، تؤدي إلى تحول في توازن الطاقة في النظام المناخي، وتعتبر محركات لتغير المناخ، وتؤثر هذه التغيرات، على امتصاص وانتشار وانبعاث الإشعاع داخل الغلاف الجوي، وعلى سطح الكرة الأرضية.

وبالإضافة إلى المعلومات الواردة في الفصل الأول الخاص بالقطاع الزراعي، في تقرير المعهد، فإن الأراضي العربية تصنف كمناطق قاحلة، وشبه قاحلة، مع تراجع حصة الفرد العربي من الأراضي المزروعة، بفعل النمو السكاني، والتحضّر، فوفقاً لآخر إحصاءات متاحة لعام 2008، فقد وصلت حصة الفرد العربي من الأراضي الزراعية إلى حوالي (0.21) هكتار، التي تعتبر أقل من المعدل الدولي البالغ (0.24) هكتار. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011)، (وتتفاوت هذه الحصة بين الأعلى في السودان، (5.2) هكتار، والأقل في مصر، وفلسطين والأردن، (0.05) هكتار، ما عدا الدول العربية غير الزراعية.

قد تساهم التغيرات المناخية الكونية سلباً على القطاع الزراعي العربي لاسيما وأن الأراضي العربية تصنّف كأراضي قاحلة، أو شبه قاحلة، مع تراجع حصة الفرد العربي من الأراضي المزروعة.

ويسود النظام الزراعي المطري، الدولي، حيث لا تزيد مساحة الأراضي الزراعية المروية عن (28%)، الأمر الذي يربط تطورات القطاع الزراعي العربي، من ناحية الري، بالتساقطات المطرية بشكل كبير، (مع ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية المروية، في دول شبه الجزيرة العربية، لتصل إلى 100%، وفي مصر لتصل إلى 95%)، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من التغيرات المناخية أشدّ تأثيراً، على ري المحاصيل الزراعية العربية، لارتباط هذه التغيرات بمعدل وفرة الأمطار، واحتمالات زيادة فترة مواسم الجفاف، وارتفاع الحرارة. بالإضافة إلى تأثير التغيرات المناخية، على ارتفاع ثاني أكسيد الكربون بالجو، وتأثيراته المجتمعة على النباتات.

وبناءً على ذلك، وعلى ما ورد في آخر التقارير المتاحة عن تغيرات المناخ، وآثارها على الزراعة، (IPCC, 2007)، و (AFED, 2012b)، وبالإشارة إلى الوضع المائي العربي الوارد في الفصل الأول من تقرير المعهد، فإن هناك ضغوطاً مائية على العديد من الدول العربية، ويعتبر التهديد البيئي، بالإضافة إلى المشاكل ذات الجذور الاقتصادية، من أهم التهديدات التي تواجه القطاع الزراعي العربي،

على شكل، (ضمن أشكال أخرى)، الارتفاعات المرصودة والمتوقعة في درجات الحرارة والنمو، ومستوى البحر، والتقلبات في التساقط المطري. وتتوقع العديد من نماذج المحاكاة المرتبطة بالتنبؤات المناخية، انخفاضاً في التساقطات المطرية، نهاية القرن الواحد والعشرين، في الدول العربية والشمال الأفريقي، وأن هناك احتمال متزايد، لزيادة الضغوط على المياه الموجهة للاستهلاك، (الصناعي، والبلدي)، خاصة في الدول ذات النمو السكاني المرتفع، ومعدلات التنمية المرتفعة أيضاً، فعلى سبيل المثال، من المتوقع ارتفاع الطلب على مياه الري في جمهورية مصر العربية، بنسبة بين (6-16%) مع حلول عام 2100، بسبب الارتفاع في التبخر والنتح (Evapotranspiration)، مما يترتب عليه، زيادة الطلب على المياه الموجهة لري النباتات. يوضح الشكل رقم (15.5)، تغير مستلزمات المياه بين (2025-2100)، لعدد من المحاصيل الأساسية، بفعل التغير في درجات الحرارة، ومستويات ثاني أكسيد الكربون، وذلك بالاعتماد على سيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية، المعنية بتغير المناخ (IPCC)، علماً بأن أغلب المتضررين هم، من صغار المزارعين الملاك، والمعتَمِدين أساساً على اليد العاملة، ويعتبر دخل المزرعة دخلهم الأساسي. واعتماداً على هذه الحقائق والتنبؤات، وغيرها، فإنه من الأهمية بمكان، دمج، أو تعزيز دمج اعتبارات الاستدامة البيئية، في مفهوم التنمية الواسع بالدول العربية، ذلك بشكل عملي وتطبيقي، يتجسد أساساً في، أولاً، توفير قواعد بيانات ذات علاقة، خاصة من خلال التأثير على القطاع الزراعي. ثانياً، دمج نتائج هذه البيانات في قواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية. ثالثاً، تعديل أساليب التخطيط، لتتضمن البيانات المعدّلة بيئياً، سواء على مستوى إعداد الخطط، أو السياسات. رابعاً، تنفيذ هذه الخطط والسياسات، ومتابعتها، وتصحيح الاختلالات تباعاً.

ملخص

الفصل الخامس:

ينطلـق هذا الفصـل من قناعة أساسية، وهي أن هناك حـدود للسياسات الاقتصادية في تحقيـق أهـداف التنمية المستدامة، (الشاملة للنمو والتوزيـع، والبيئة والإنصاف، وغيرها من الاعتبـارات الاقتصاديـة والاجتماعيـة)، وأن سبب هذه الحدود، يعـود أساساً إلى عدم توفر الشروط المسبقة، لتحقيق التنمية المستدامة. وعليه، يورد هذا الفصل عدد من هذه الشروط، فهناك، أولاً، الحاجة للمؤسسات الفاعلة، وما تتطلبه من إدارة مدرّبة، تدريباً متقدماً لإعداد وتنفيـذ ومراقبة وتقويم عمليـة التنمية. ثانياً، الحاجة لمفهوم «الدولة القوية»، بدلاً من مفهوم «الدولـة الرخـوّة». ثالثـاً، أهمية دمج قـرارات الإنتاج والاستهـلاك والتوزيع، آنيـاً، وإلاّ، فإن المخصصـات الاستثمارية، قد لا تحقق أهداف التوزيع والإنصاف، وترتبط فقط بالنحو الذي قـد لا يقود لاستقرار اقتصادي، واجتماعي، وسياسـي. كما يشير الفصل، إلى رابعاً، أهمية السياسـات، وضـرورة أن تعالج المشـاكل الهيكلية، وليس التشوهـات السعرية فقط، ذلك من خلال عرض للسياسات القائمة، واقتراح البدائل. كما يتطرق الفصل، خامساً، لأهمية توفر شـروط الاتساق بين نمو القطاعـات السلعية، (الزراعة، والصناعـة التحويلية أساساً)، ونمو أنشطـة الوساطـة المالية، لما لذلـك من أهمية في كبـح الأزمات المالية. مع أهميـة، سادساً، محاربـة الاحتكار ودعم التنافسيـة كشرط أساسي ومسبق، لأي جهد يدعو لتدعيم اعتبارات الكفـاءة، وإنجاح سياسات الخصخصة. ويقترح، سابعاً، بأن هناك حاجة لشرط مسبق، وهو ضمان أن تخدم السياسة المالية، والنقدية الأهداف التنموية. ويشير الفصل أخيراً، إلى عدد مـن مراحل الإصـلاح وأولوياتها، وكذلك إلى عدد من السياسـات الهيكلية المقترحة، لمعالجة العديد من المشاكل، التي برزت ضمن فصول تقرير المعهد السابقة.

الهوامش

1 يُعد ستيغليتز أحد اقتصاديي البنك الدولي السابقين، وعضو لجنة المستشارين، للرئاسة الأمريكية (1993–1995)، وحائز على جائزة نوبل للعام 2001.

2 ارتبطت زيادة الفجوة بين نمو الأصول المالية، والاستثمار العيني الخاص، بمرحلة تسارع التحرير المالي، (أي رفع القيود على حركة تدفقات رؤوس الأموال المالية، في الحساب المالي بميزان المدفوعات)، وبشكل محدد، بعد عام 1977. كما يُعبّر تسارع معدل نمو الأصول المالية، عن معدل نمو قيمة الأصول العينية، بنسبة يطلق عليها نسبة «Q" أو نسبة «كيو» الخاصة بالاقتصادي توبين (Tobin's Q Ratio)، وهي حاصل قسمة الأصول المالية، على الأصول العينية لشركة معينة، فكلما زادت هذه النسبة عن (1)، كلما دلّ ذلك على تنامي الأصول المالية، أكبر من تنامي الأصول العينية، وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً واضحاً، بعد عام 1980، وصل إلى قمته قبل الأزمة المالية عام 2008.

3 تشير السياسات المالية الدورية، أو المتسقة مع الدورة الاقتصادية، إلى سلوك اتجاه المتغيرات الاقتصادية، مع سلوك التقلبات الاقتصادية. على سبيل المثال، يرتفع الإنفاق، (وتقل الضرائب) في فترات الرواج، وينخفض الإنفاق، (وترتفع الضرائب) في فترات الكساد. أما السياسات المالية غير الدورية، أو المضادة للتقلبات الاقتصادية، فتشير إلى العكس، على سبيل المثال، ينخفض الإنفاق، (وترتفع الضرائب) في فترات الرواج، والإنفاق يرتفع، (وتنخفض الضرائب) في حالة الكساد.

4 اعتمدت دراسة (Slimane and Tahar, 2010)، في تفسير سلوك المؤشرات المالية، (معبراً عنها برصيد الموازنة، وإجمالي الإنفاق، وإجمالي الإيرادات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، على عدد من المتغيرات المُفسرة: مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح المالي، ومستوى التنمية المالية (الائتمان الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي)، والرقم القياسي للمخاطر السياسة، وخصائص النظام السياسي.

5 تشير «آليات الاستقرار التلقائية»، إلى الآليات التي تعمل آلياً، ومن دون تدخل الدولة، للحد من الرواج والانكماش، أثناء التقلبات الاقتصادية، ففي أثناء فترة الرواج، حيث يرتفع الإنتاج والدخل، تتغير، آلياً، الضرائب، باتجاه الارتفاع، والتحويلات باتجاه الانخفاض، ويترتب على

ذلك، تقليل الدخل القابل للإنفاق، ومن ثم الحدّ من الرواج، أما في حالة الانكماش، حيث ينخفض الإنتاج والدخل، تتغير، آلياً، الضرائب باتجاه الانخفاض، والتحويلات باتجاه الارتفاع، ويترتب على ذلك، ارتفاع الدخل القابل للإنفاق، ومن ثم الحدّ من الانكماش.

6 تعتمد هذه القناعة، نظرياً، على نموذج يطلق عليه إسم نموذج «موندیل- فلمنج Mundel-Fleming". ويقوم على الآلية التالية، وبافتراض حرية تدفق رؤوس: زيادة في الناتج المحلي← عجز تجاري← ضغط باتجاه خفض أسعار الفائدة المحلية ← مزيد من تدفق رؤوس الأموال للخارج ← خفض سعر الصرف للتخلص من العجز التجاري، (التأثير على زيادة الصادرات وخفض الواردات) ← زيادة الطلب المحلي ← استعادة التوازن.

الملاحق: الجداول والأشكال

الجدول رقم (1.5)، فعّالية السياسة النقدية (سعر الصرف المرن)
108 دولة نامية
(2007-2005)

ε_T	فعالية السياسة النقدية $(\varepsilon_{y,m})$ كمتوسط على المستوى الدولي، الميل الحدي للاستيراد = 0.39	النسبة المئوية للدول النامية، التي يكون بها فعالية السياسة النقدية $\varepsilon_{y,m}) < 50\%$
0.500	43.7	27.8
0.755	53.8	50.0
1.000	60.8	63.0

المصدر: (Weeks, 2009).

صياغة فعالية السياسة النقدية (سعر الصرف المرن) هي $\varepsilon_{y,m} = [(1-a_3)\varepsilon_T / a_3 + (1-a_3)\varepsilon_T]$

حيث:

$\varepsilon_{y,m}$ = فعالية السياسة النقدية.

a_3 = الميل الحدي للاستيراد.

ε_T = مجموع المرونات التجارية بالعلاقة مع سعر الصرف الحقيقي.

الجدول رقم (2.5)، توزيع الناتج المحلي ما بين تعويضات العاملين، وفائض التشغيل
(2008-1980)

الدولة	1980 [4]		1990 [5]		2000		2008	
	تعويضات العاملين	فائض التشغيل	تعويضات العاملين	فائض التشغيل	تعويضات العاملين	فائض التشغيل	تعويضات العاملين	فائض التشغيل
مصر[1]	26.5	68.6	27.7	63.5	29.9	63.2	26.5	68.6
الكويت	29.0 [6](1983)	65.6 [6](1983)	38.3 (1989)	53.5 (1989)	[7] 36.7	[7] 58.9	22.2	77.8
الأردن[2]	41.3	44.2	37.7	40.8	39.3	33.9	40.4	39.0
الإمارات[3]	14.5	78.6	22.6	65.6	25.5	61.1	20.7	78.2
البحرين[4]	25.9	57.9	46.6	35.4	34.0	54.6	30.0	60.6
العراق	17.7	76.1	33.7	55.5			[8] 21.3	[8] 78.7

1) يشمل فائض التشغيل على المتحقق في الأنشطة الرسمية وفي القطاع العائلي، على شكل دخل مختلط في إحصاءات بعد عام 1993، المصدر: (موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، جمهورية مصر العربية).

2) الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية.

3) الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الاتحادية ، دولة الإمارات العربية المتحدة.

4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 1983.

5) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 1994.

6) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 1992.

7) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2003.

8) الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط – العراق.

الجدول رقم (3.5)، تكلفة الآثار البيئية على شكل تلوث صحي، ومياه الصرف الصحي، وتآكل تربة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2008)

الدولة	التلوث الصحي	المياه والصرف الصحي	تآكل التربة
الجزائر	0.97	0.37	0.37
جزر القمر	-	0.52	3.86
جيبوتي	1.89	0.39	0.21
مصر	2.02	0.49	0.88
العراق	2.82	0.83	1.82
الأردن	1.32	0.57	0.67
لبنان	1.97	0.80	0.40
ليبيا	1.19	0.41	0.15
موريتانيا	0.53	1.28	0.34
المغرب	0.99	0.87	1.18
الصومال	0.46	4.43	2.11
السودان	1.72	3.61	1.62
سوريا	0.93	4.86	2.67
تونس	0.67	3.99	1.44
الضفة الغربية وغزة	0.76	5.36	1.37
اليمن	0.57	15.04	1.23

المصدر: (مجمعة من الجداول ذات العلاقة الواردة في Abou-Ali, 2013)

الشكل رقم (1.5)، مؤشر التعبير والمساءلة (2011-1996)

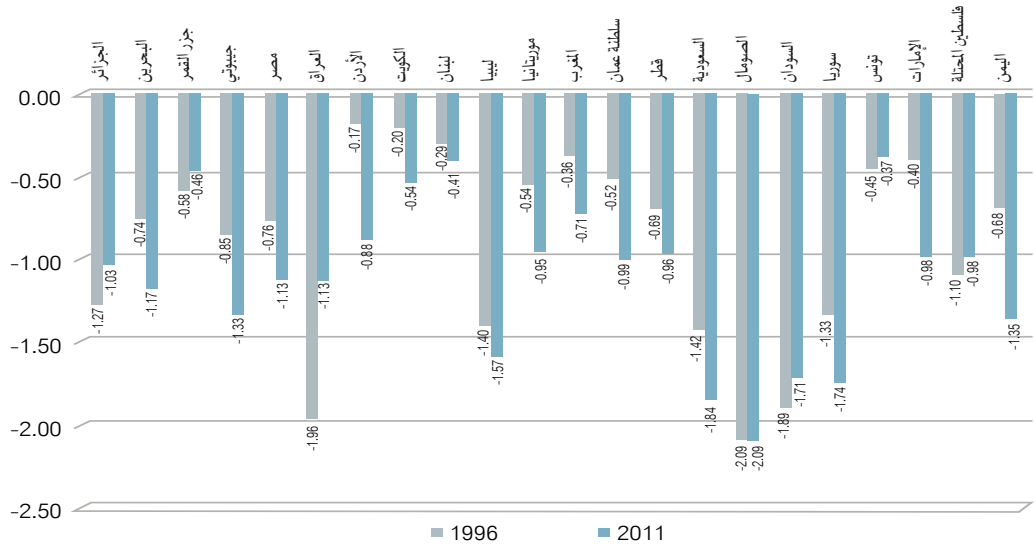

قيمة المؤشر تتراوح ما بين (- 2.5) الأسوأ و(+ 2.5) الأفضل

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، كما وردت في 2013/5/21) .

الشكل رقم (2.5)، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (2011-1996)

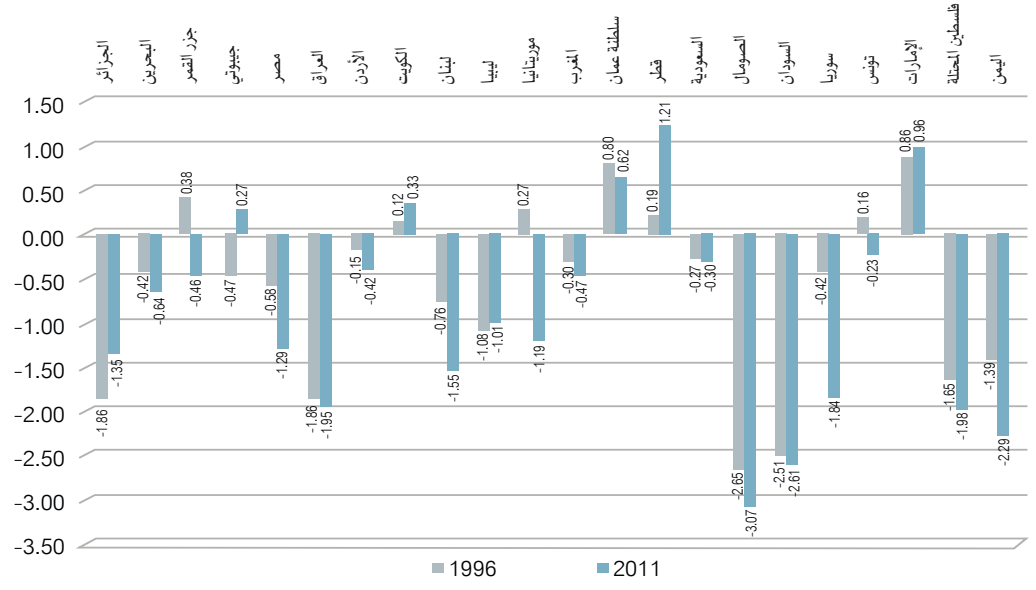

قيمة المؤشر تتراوح ما بين (- 2.5) الأسوأ و(+ 2.5) الأفضل

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، كما وردت في 2013/5/21) .

الشكل رقم (3.5)، مؤشر فعالية الحكومة (2011-1996)

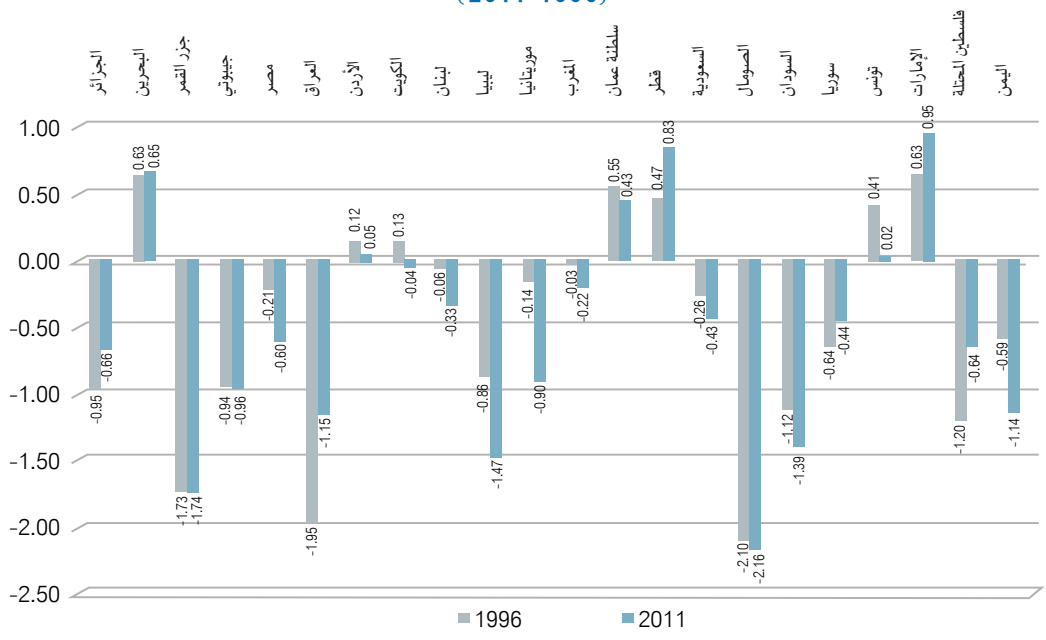

قيمة المؤشر تتراوح ما بين (- 2.5) الأسوأ و(+ 2.5) الأفضل

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، كما وردت في 2013/5/21) .

الشكل رقم (4.5)، مؤشر نوعية التنظيم والضبط (2011-1996)

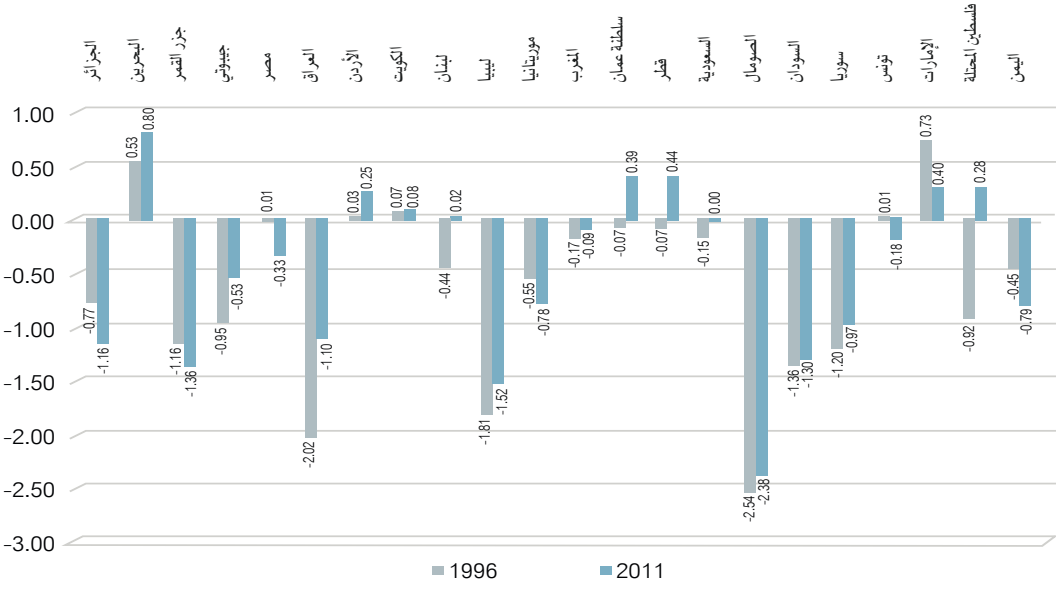

قيمة المؤشر تتراوح ما بين (- 2.5) الأسوأ و(+ 2.5) الأفضل

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، كما وردت في 2013/5/21) .

الشكل رقم (5.5) ، مؤشر حكم القانون (2011-1996)

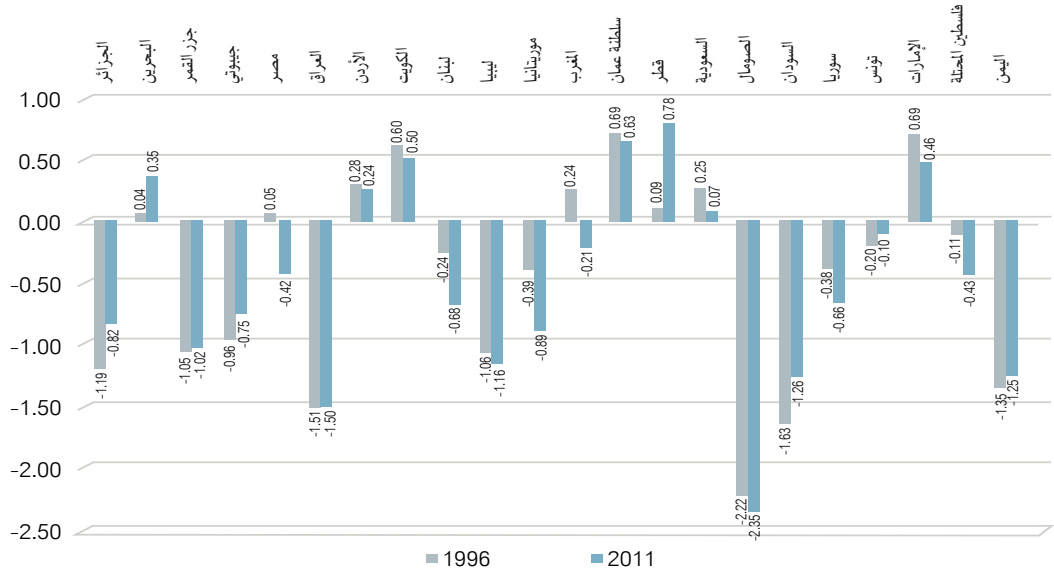

قيمة المؤشر تتراوح ما بين (- 2.5) الأسوأ و(+ 2.5) الأفضل

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، كما وردت في 2013/5/21) .

الشكل رقم (6.5)، مؤشر السيطرة على الفساد (2011-1996)

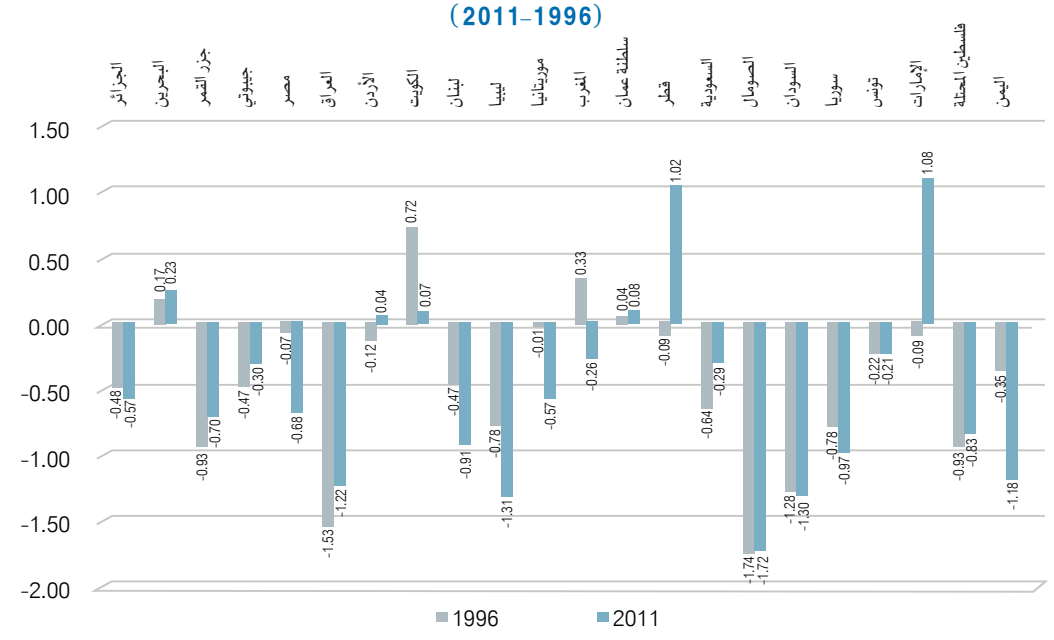

قيمة المؤشر تتراوح ما بين (- 2.5) الأسوأ و(+ 2.5) الأفضل

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، كما وردت في 2013/5/21) .

الشكل رقم (7.5)، معدل النمو السنوي المركّب، للقطاعات السلعية والمالية، في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2007-2000)

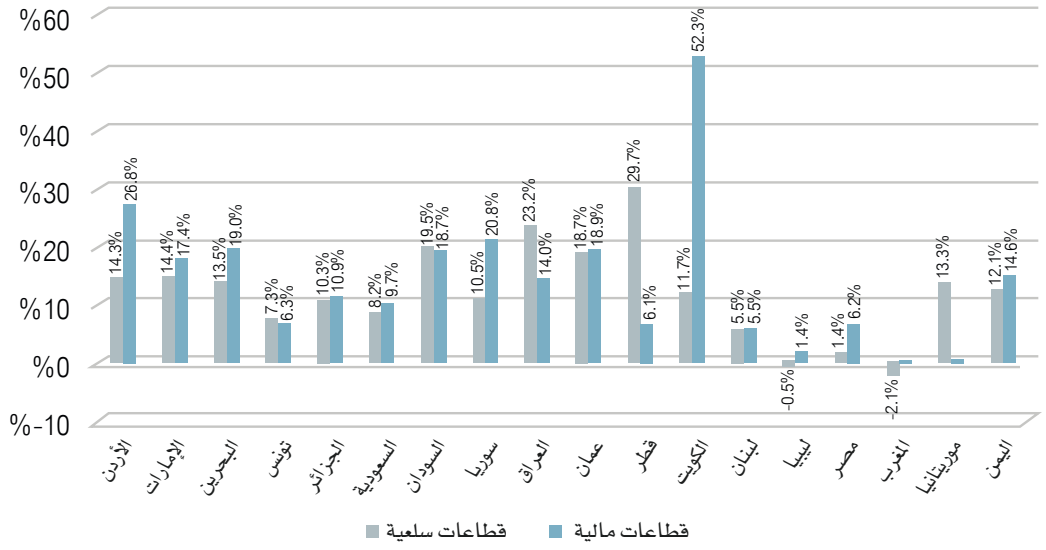

المصدر: (حسبت باستخدام بيانات صندوق النقد العربي وآخرون ، أعداد مختلفة).

الشكل رقم (8.5)، معدل النمو السنوي المركّب للقطاعات السلعية والمالية، في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2011-2008)

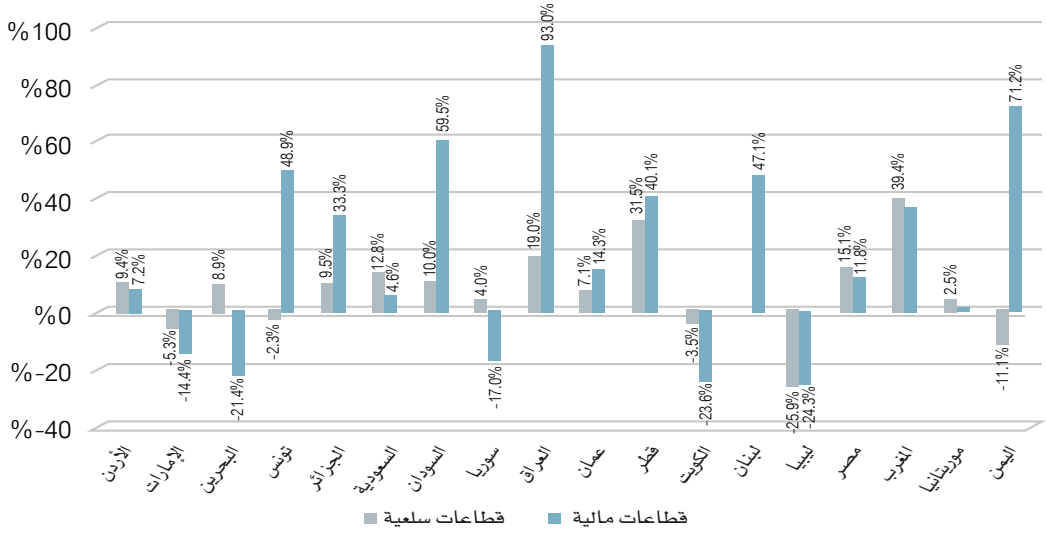

المصدر: (حسبت باستخدام بيانات صندوق النقد العربي وآخرون ، أعداد مختلفة).

الشكل رقم (9.5)، معدل النمو السنوي المركّب للقطاعات السلعية والمالية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2000-2011)

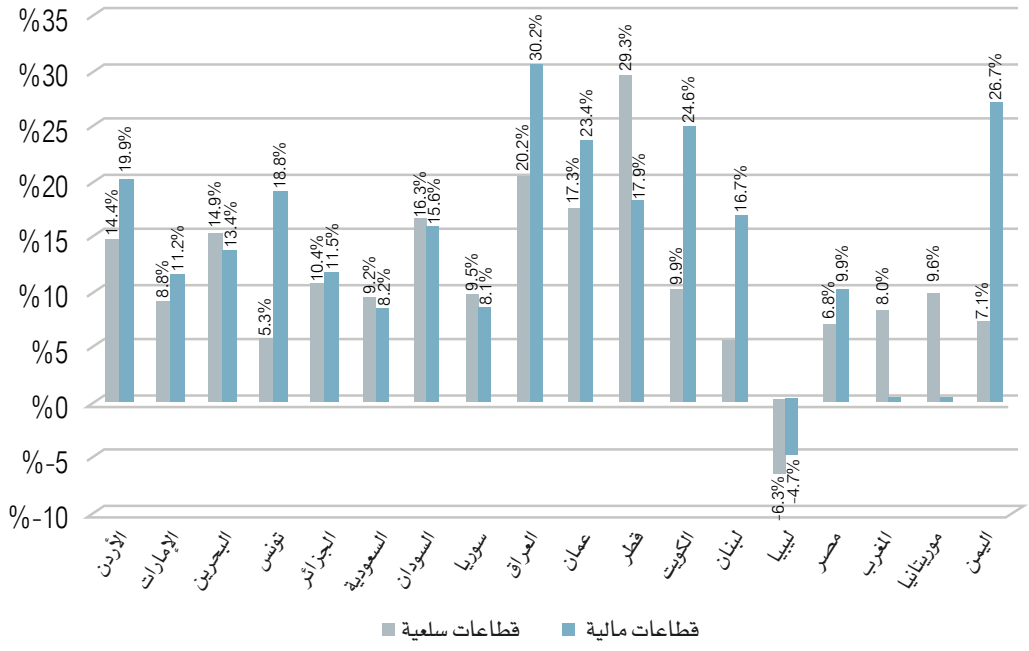

المصدر: (حسبت باستخدام بيانات صندوق النقد العربي وآخرون ، أعداد مختلفة).

الشكل رقم (10.5)، متابعة تنفيذ أهداف الألفية للأمم المتحدة (1990-2015)
(لغاية مايو 2012)

الهدف	الجزائر	البحرين	جزر القمر	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	موريتانيا	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الإمارات	اليمن
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	⊖	◑	⊖	⊖	◑	⊖	◎	●	⊖	◎	⊖	◎	◑	◎	⊖	◑	◑	●	⊘
الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	◑	●	◎	◑	◑	⊖	◑	◑	◑	◎	◎	◑	◑	◎	◎	◑	●	●	◑
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	◑	●	⊘	◑	◎	⊖	◑	◎	◑	◎	◑	◑	◑	◎	◎	◑	◑	●	⊘
الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	◑	●	◑	◑	◑	⊖	◎	◑	◎	◑	◑	⊘	◑	◎	◎	◑	◑	●	◑
الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية	◑	●	◎	◎	◑	⊖	◎	●	◑	◎	◎	⊘	◑	◎	⊖	◑	◎	●	◎
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	◑	◑	⊖	⊖	◑	⊖	◎	◑	⊖	⊖	⊖	⊘	◑	⊘	⊖	◑	⊖	●	◎
الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية	◑	◑	⊖	⊖	⊖	⊖	◎	◎	⊖	◎	⊘	⊘	◑	⊖	⊖	◎	◑	●	⊘
الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	⊖	◎

● محقق. ◑ إمكانية كبيرة لتحقيق الهدف. ◎ إمكانية ممكنة لتحقيق الهدف في ظل بعض التغييرات. ⊘ إمكانية مستبعدة. ⊖ عدم توفر معلومات.

المصدر: (موقع الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة).

الشكل رقم (11.5)، معدل البصمة البيئية، والقدرة البيولوجية للفرد في الدول العربية (2005-1960)

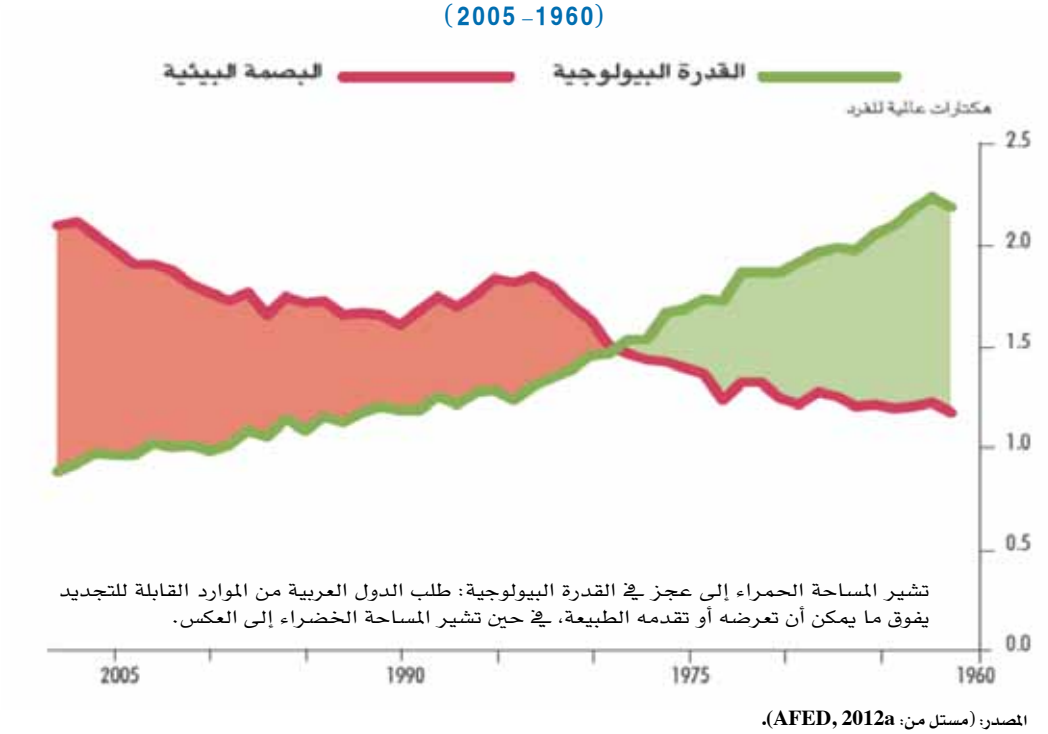

المصدر: (مستل من: **AFED, 2012a**).

الشكل رقم (12.5)، البصمة البيئية (هكتار عالمي للفرد)، وفق نوع استخدام الأراضي في دول عربية مختارة (2008)

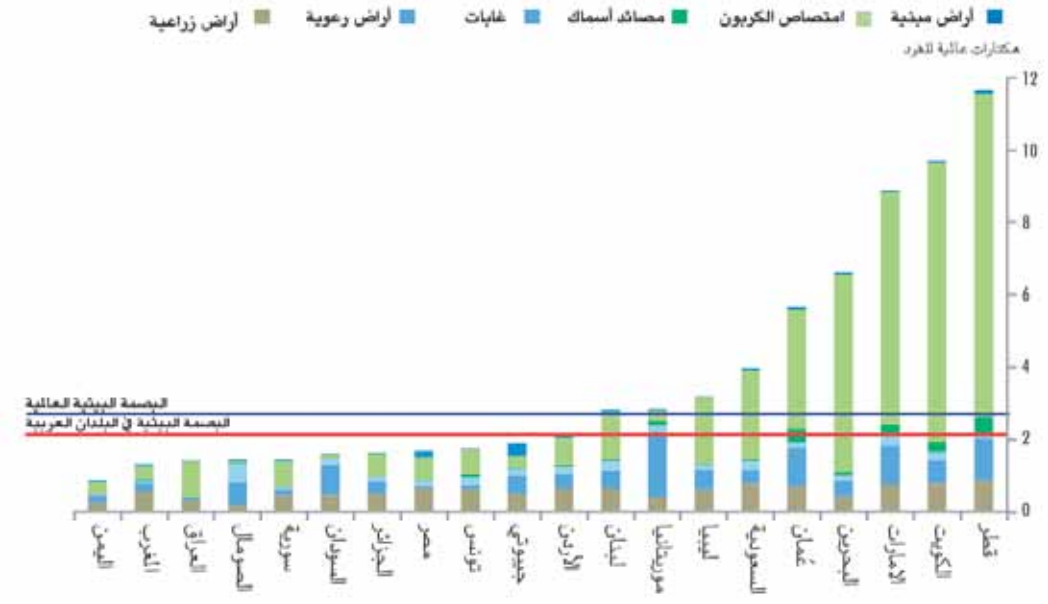

المصدر: (مستل من: **AFED, 2012a**).

الشكل رقم (13.5)، القدرة البيولوجية (هكتار عالمي للفرد) وفق نوع استخدام الأراضي في دول عربية مختارة (2008)

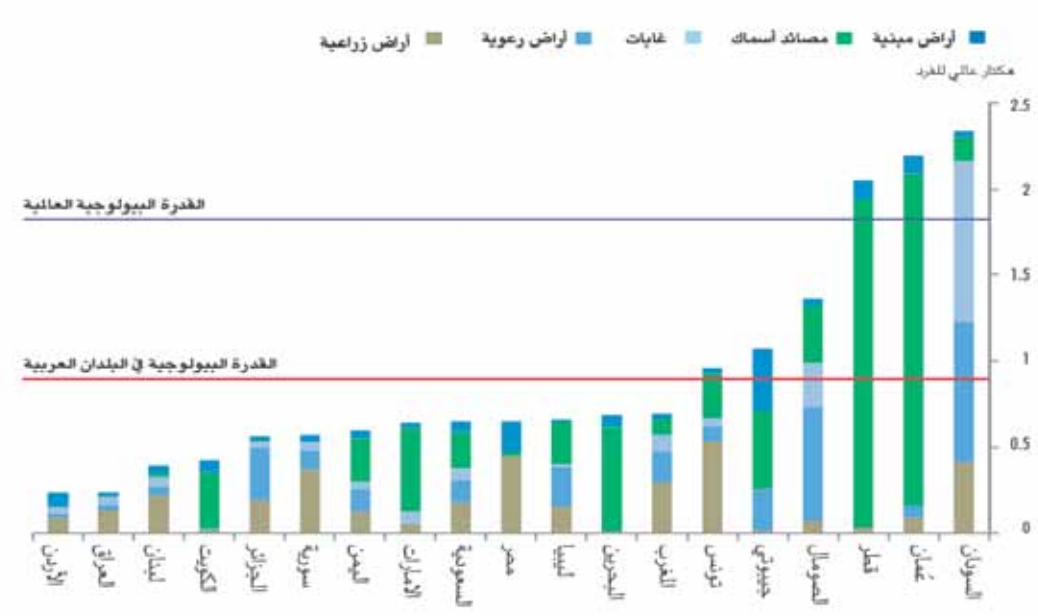

المصدر: (مستل من: AFED, 2012a)

الشكل رقم (14.5)، النمو الاقتصادي، والنمو غير الاقتصادي

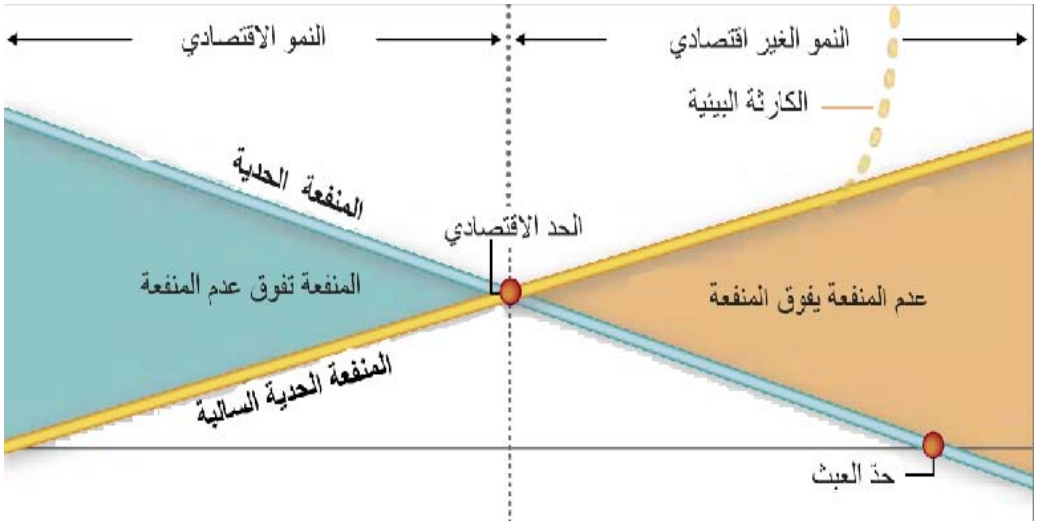

المصدر: (Daly, 2005)

الشكل رقم (15.5)، التغير في مستلزمات مياه المزروعات الموسمية، لبعض محاصيل الحقول والخضار الأساسية (2025) و(2050) و (2100)

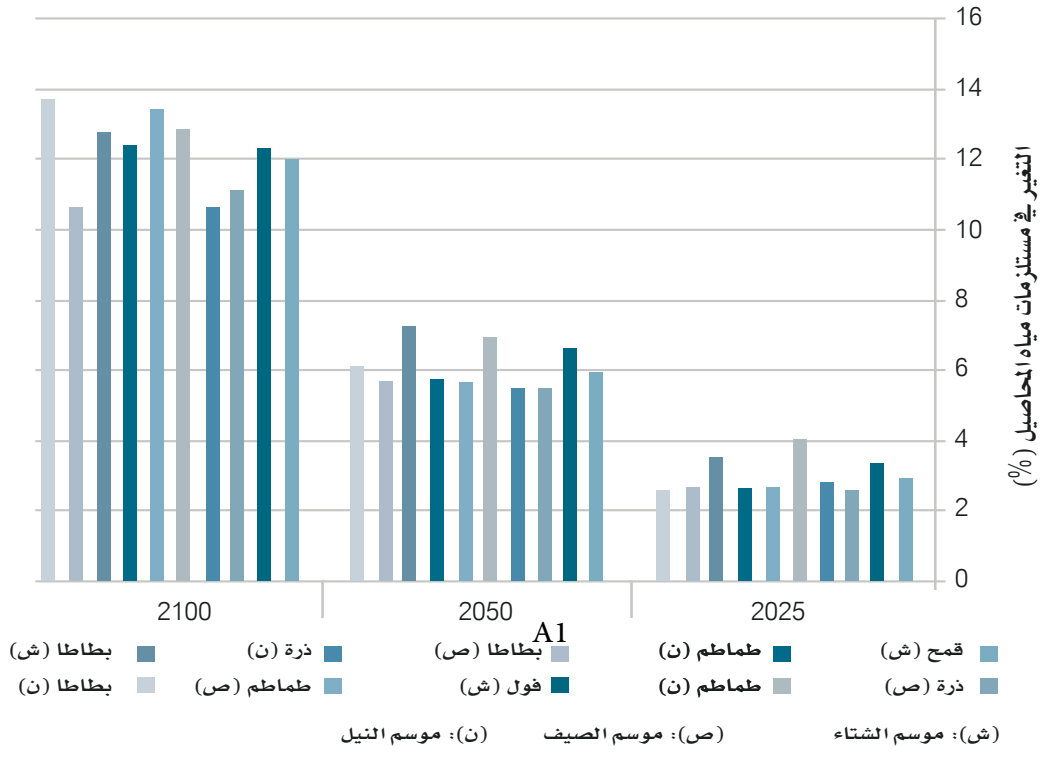

المصدر: (مستل من: **AFED, 2009**)

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- الإدارة المركزية للإحصاء، جداول المدخلات- المخرجات لعامي 1987 و2010، دولة الكويت.
- الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2011، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016: نحو رؤية قطر الوطنية 2030، الدوحة
- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، <http://www.un.org/en/documents/udhr/>
- الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، 2011، التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، نيويورك.
- أمين، جلال، 1979، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤشرات الخارجية في تطور لنظام الاقتصادي في دول المشرق العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- البدوي، إبراهيم، 2009، آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية: قناة أنظمة سعر الصرف في : عبد القادر، علي، وأحمد الكواز (محرران) آثار الأزمة المالية الدولية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- البدوي، إبراهيم، 2013، نحو أجندة تنمية لدول الربيع العربي، ورقة مقدمة لمناقشات المائدة المستديرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، القاهرة، 31 مايو - 1 يونيو 2013.
- برنامج الأمم المتحدة (المكتب الإقليمي للدول العربية)، وجامعة الدول العربية، 2009، تحديات التنمية في الدول العربية، الجزء الأول: نهج التنمية البشرية، والجزء الثاني: الأمن الغذائي والزراعة، مارس.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2011/2010، تقرير المعرفة العربي: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية كما وردت في 2013/5/21.
- البنك المركزي المصري، 1994/1993، التقرير السنوي، القاهرة.
- بيانات صندوق النقد العربي وآخرون، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، جداول المدخلات- المخرجات لعامي 1999/1998 و2009/2008، جمهورية مصر العربية.
- جلال، أحمد، وأمل رفعت، 2005، آثار تحرير التجارة على الاقتصاد المصري، آراء في السياسة الاقتصادية، العدد 16، يونيو، القاهرة.
- حسن، حسين محمود، 2011، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة 25 يناير: نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز العقد الاجتماعي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة.
- رشيد، عبدالوهاب، 1985، العجز الغذائي ومهمة التنمية الغذائية، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- رزاق، وشاح، 2012، نوعية التعليم، النمو والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- زحلان، أنطوان، 2012، العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت.

- زيني، محمد علي، 2003، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، مؤسسة الرافد.
- صندوق النقد الدولي، 1997، تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، دراسة تطبيقية عن مصر، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- صندوق النقد العربي وآخرون، 1980 و 1985 و 1988 و 2011 و 2012، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي.
- عبد الخالق، جودة، 2005، الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام 2020، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- علي، عبدالقادر علي، 2013، لماذا تسعى الدول النفطية إلى تنويع اقتصاداتها، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية المستدامة والإنصاف في عُمان بين التخطيط والواقع، الجمعية الاقتصادية العُمانية، 16-17 شباط/ فبراير 2013، مسقط.
- الكواز، أحمد (محرر)، 2006، الصناعات المتعثرة في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- الكواز، أحمد، 2006، هل أضاعت الدول العربية فرص التنمية؟، سلسلة اجتماعات الخبراء رقم 20، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.
- الكواز، أحمد، 2012، برنامج السياسة الصناعية والعولمة، المعهد العربي للتخطيط.
- الكواز، أحمد، 2012، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير.
- الكويت اليوم، 2007، العدد (816)، السنة (53)، 29 إبريل.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 1994، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1983-1992)، العدد الرابع عشر، عمّان، ديسمبر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 1992، المجموعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1981-1990)، العدد الثالث عشر، عمان، ديسمبر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2003، دراسات الحسابات القومية، نشرة رقم 23، الأمم المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1983، دراسات الحسابات القومية، نشرة رقم 10، الأمم المتحدة.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دولة الكويت.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إدارة البحوث، دولة الكويت.
- مجلس التخطيط، 1967، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى 1968/1967 -

1972/1971، دولة الكويت، ابريل.

- مجلس الوزراء الاتحادي، بدون تاريخ، ملامح استراتيجية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2011–2013، أبوظبي.
- مركز اتخاذ القرار ودعم المعلومات، 2005، بدائل تطوير نظام الدعم الغذائي في مصر، ابريل.
- المعهد العربي للتخطيط، 1980، أنماط التنمية في الوطن العربي (1960–1975)، جزئين، الكويت.
- منظمة الصحة العالمية، 2010، التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية، جنيف، طبع في مصر.
- منظمة الصحة العالمية، 2013، تقوية النظم الصحية في دول إقليم شرق المتوسط تحديات وأولويات واختيارات العمل في المستقبل، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الدورة التاسعة والخمسون،(EM/RCS9/ Tech. /Disc. 1) فبراير.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 29 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 30، الخرطوم.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 31، الخرطوم.
- منظمة العمل العربية، 2010، قرارات الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر العمل العربي، المنامة، البحرين، 6–13 آذار/مارس.
- موقع اتحاد مستثمري السادس من أكتوبر
- موقع استدامة الإمارات <http://water.heroesoftheuae.ae/ar/section/fun-facts/calculator-water-virtual>
- موقع الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت، <http://www.csb.gov.kw/>
- موقع الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة < http://www.mdgmonitor.org/factsheets.cfm>
- موقع التنمية المستدامة <http://www.mstdama.com/index.php>
- موقع الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط – العراق <www.cosit.gov.ig/section-14.php>
- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، < http://www.capmas.gov.eg>
- موقع المجلس العربي للمياه <www.ambwatercouncil.org>
- موقع تقرير التنمية البشرية لبرنامج الإنماء الاقتصادي <http://hdr.undp.org/en/contries>
- موقع دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، http://www.dos.gov.jo/dos__home__a/main/index.htm>

- موقع قواعد بيانات اليونيدو <www.unido.org/resources/statistics/statistical-database.html>
- موقع مركز تنمية الموارد البشرية بمدينة السادس من أكتوبر <http://sites.google.com/site/mk6october>
- موقع مصر 11 <www.masr11.com>
- موقع منظمة الأغذية والزراعة <www.fao.org> Food and Agriculture Organization (FAO)
- موقع منظمة الصحة العالمية، عشر حقائق عن التمويل الصحي:
- <http://www.who.inf/features/facilities/health_financing/ar/index.html>
- موقع وزارة الاقتصاد الاتحادية، الإمارات العربية المتحدة <http://www.economy.gov.ae>
- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2012/2011 <www.mopic.org.eg>
- موقع وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية،
- <http://moe.gov.eg/aboutministry/departments/gdvet/edu/pages/edu_sys.aspx>
- موقع وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2006/2005 <http://www.mof.gov.eg>
- موقع وزرة التخطيط والتعاون الدولي <http://www.mopic.gov.eg>
- نور الدين، نادر، 2012، مقابلة مع د. نادر نور الدين، أستاذ الاقتصاد الزراعي، جامعة القاهرة، موقع مصر http://www.masr11.com
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2009، خطة التنمية التاسعة 2014–2020، الرياض.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012، المسح الوطني حول السكان والتشغيل، المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2011، تونس.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، الخطة الاقتصادية والاجتماعية 2014/2013، الجزء الأول: الإطار العام لخطة التنمية، موقع الموازنة <www.mopic.gov.eg>

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdel Khaleck, 2001, Stabilization and Adjustment and Adjustment in Egypt: Reform or De-industrialization, Edward Elgar Publishing.
- Abou Mandour, M., 1995, The Agricultural Adjustment Programs In Egyptian Agriculture, Reservations On Policies And Their Impact, Faculty Of Agriculture, Cairo University.
- Abou-Ali, H. (ed.), 2013, Economic Incentives Environmental Regulation: Evidence from the MENA Region, Edward Elgar, UK and USA.
- Abu Ismail, 2003, The Myth of Export-Led Growth, ERF Working Paper Series 0335, Cairo.
- Abourjeili, N., 2012, Apprenticeship in Lebanon, The Canadian Apprenticeship Journal, Vol.7, Fell.
- Abu-Zaid, M. and A Hamdy, 2006, Coping with Water Scarcity in the Arab World, Paper Presented at the 3rd International Conference on Water Resources and Arid Environments and First Arab Water Forum, Saudi Arabia, 16-19 November.
- Abyad, A., A. Al Baho, I. Unluoglu, M. Tarawneh, and T. Al Hilfy, 2007, Development of Family Medicine in the Middle East , Family Medicine, November – December.
- Academic Ranking of World Universities, 2011, Shanghai Jiao Tong University, Center for World Class Universities.
- Acar, M., 2000, Devaluation in Developing Countries: Expansionary or Contractionary?, Journal of Economic and Social Research, Vol. 2, No. 1.
- Allan, J., 2008, Virtual Water: Real Challenges Remain, Water Front Magazine, No. 2
- Amin, G., 2011, Egypt in the Era of Husni Mubarak 1980-2011, American University Press in Cairo Press, Cairo.
- Ananthaswamy, A., 2011, African Land Grab Could Lend To Future Water Conflicts, New Scientist, Issue 2814, 28 May.
- Angier, P., M. Dovis, and M. Gasiorek, 2012, The Business Environment and Moroccan Firms Productivity, Economics of Transitions, Vol. 20, issue 2.
- Aquastat website, Food and Agriculture Organization (FAO), www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/result.html

- Arab Forum For Environment and Development (AFED), 2012, Survival Options, Environmental footprint In Arab Countries, Arab Environment , No. 5, Beirut, Lebanon.
- Arab Forum For Environment and Development (AFED), 2012a, Arab Atlas of Footprint and Biocapacity, Beirut, Lebanon.
- Arab Forum For Environment and Development (AFED), 2012b, Survival Options, Environmental footprint In Arab Countries, Arab Environment , No. 5, Beirut, Lebanon.
- Arab Forum For Environment And Development (AFED), 2011, Arab Environment: Green Economy: Sustainable Transition In A Changing Arab World, Beirut.
- Arab Forum For Environment And Development (AFED), 2009, Arab Environmental Climate Change, Beirut.
- Arab Fund for Economic And Social Development (AFESD) And Kuwait Fund For Arab Economic Development (KFED), 2010, An Overview Of Agricultural Development And Food Security In Arab Countries, Joint Technical Meeting, Arab Coordination Group Institutions And The OECD Development Assistance Committee, Vienna, 29-30 April.
- Arab Law Net <www.arablaw.org/Download/Commercial_law_Kuwait.doc>.
- Barro, R., and J. Lee, 2010, New Data Set of Educational Attainment in the World 1950-2010, National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 1590, April.
- Becker, G., 1995, Human Capital and Economic Growth, Prague Economic Papers.
- Brinkman, H., and C. Hendrix, 2011, Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences, and Addressing the Challenges, World Food Programme, Occasional Paper No. 24.
- Buckner, E., 2011, The Role of Higher Education in the Arab State and Society: Historical Legacies and Recent Reform Patterns, Comparative and International Education, Vol. 3, No. 1
- Bush, R., 2010, Food Riots: Poverty, Power and Protest, Journal of Agricultural Change, Vol. 10, No. 1
- Central bank of Egypt, 2012, Economic Review, Vol. 52, No.2: 2011/2012, Cairo.
- Chang, H., 2003, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, Anthem Press.
- Chang, H., 2005, Why Developing Countries Need Tariffs? South Center and Oxfam, Geneva, November.

- Chemingui, M., and S. Dessus, 2004, Assessing Non-Tariff Barriers in Syria, Working Paper, No. 0425, The Economic Research Form, Cairo
- Chenery, H., 1960, Patterns of Industrial Growth, American Economic Review, Vol., L, No. 4, September.
- Comtrade Website << http://wits.worldbank.org/wits/>>
- Constitution of the World Health Organization, WHO's website: <www.who.org>
- Daly, H., 2005. Economics in a Fullworld, Scientific American, September.
- Darvas, Z., 2012, Real Effective Exchange Rates for 178 Countries: A New Database, Bruegel Working Paper 2012/06, March.
- De Santisteban, A., 2005, Sanction, War, Occupation and the Development of Education in Iraq, International Review of Education, Vol. 51, No. 1.
- Deininger, K. , S., Jin, and H. Nagarajan, 2007. Land Reforms, Poverty Reduction, and Economic Growth, Policy Research Paper (4448), The World bank, December.
- Deininger, K., 2005, Land Policies for Growth and Poverty Reduction: Key Issues Challenges Ahead, <www.oecd.org/development/povertyreduction/36562720.pdf>
- Demarco, G., 2008, Trends and Challenges in Social Security: The World Bank perspective in MENA, Inter-regional Tripartite Meeting on The Future of Social Security in Arab Countries, Amman, May.
- Doha Ministerial Declaration <www.wto.org/english/thewto_e/minst_e/mindecl_e.htm>
- Dwoskin, E., 2012, The World Bank's New Weapon Against Bribery: Shawe, Bloomberg Business week, <http://www.businessweek.com/articles/2012-06-04/the-world-banks-new-weapon-against-bribery-shame>
- Easterly, W., 2003, National Policies and Economic Growth: A Reappraisal, Center for Global Development, Working Paper No. 27, May.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2009, ESCWA Economic Water Development Report 3, E/ESCWA/SDPD/2009/4, November.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2010, Best Practices and Tools for increasing Productivity and Competitive in the Production Sectors: Assessment of Zaafar Productivity and Competitiveness in Lebanon, E/ESCWA/SDPD/2010/Technical Paper3,

August.

- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2012, Enhancing Fiscal Capacity to Attain the Millennium Development Goals: Facing Social Protection, E/ESCWA/EDGD/2012/Technical Paper 1, August.
- El Gazzar, H., F. Raad, Ci Arfa, A. Mataria, N. Salti, J.Chaaban, D. Salhi-Isfahani, S. Fesharaki, and M. Majabouri, 2010, Who Pays? Out-of-Pocket Health Spending and Equity Implications in Middle East and North Africa, Health, Nutrition and Population Family (HNP) and the World Bank, HNP Discussion Paper, November.
- Food And Agriculture Organization (FAO), 2006, Food Security And Agricultural Development In Sub-Saharan Africa: Building A Case For More Support, Main Report, Policy Assistance Series 2, Rome.
- Food And Agriculture Organization (FAO), 2013, FAO Food Price Index, 1 January.
- Girgis, M., 1973, Development and Trade Patterns in the Arab World, Vol. 109, No. 1.
- Global Finance, 2013, Countries Classified by Income Group <www.gfmag.com>
- Global Footprint Network (GFN), 2010, Calculation Methodology for the National Footprint Account, Oakland, USA, October.
- Godwin, G,. 2003, Plunder Unmasked in Iraq, People›s: World <www.peoplesworld.org/plunder-unmasked-in-iraq>
- Guillaumont, P., 2011, United Nations Economic and Social Affairs, The Concept of Structural Economic Vulnerability and its Relevance for the Identification of the Least Developed Countries and Other Purposes, CDP Background Paper No. 12, ST/ESA/2011/CPA/12.
- Hamdy, A., and C. Lacirignola, 1995, Use of Water in the Mediterranean Sectorial Distribution and Prospects, CIHEAM-Mediterranean Agronomic Institute, Bari, Haly <http://ressources.ciheam.org/om/pdf/a31/CI71529.pdf>
- Hamdy, H., 2003, Water Crisis and Food Security in the Arab World: The Future Challenges, Water Resources Management CIHEAM/IAMBari, Haly <www.gwpmed.org/files/ IARM-Libya/atef%20Hamd%20AWC.pdf>
- Havocscope, Global Black Market Information , <http://www.havocscope.com/value/>
- Hazell, P., N. Perez, G. Siam, and I. Soliman, 1995, Impact Of The Structural Adjustment Program

On Agricultural Production And Resource In Egypt, Environment And Production Technology Division (EPTD), International Food Policy Research Institute, Washington, August.

- Hoekman, N., F. NG, and M. Olarreaga, 2001, Eliminating Exercise Tariffs on Exports of Least Developed Countries, The World Bank Economic Review, Vol. 16, No. 1
- Hvidt, M., 2013, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends, London School of Economics, and Kuwait Programme on Development Governance and Globalization in the Gulf States, January. .
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2007, climate change: Synthesis Report, Geneva
- Internal Food Policy Research Institute (IFPRI), 2013, Global Food Policy Report, Washington, DC
- International Energy Agency (IEA), 2012, CO2 Emissions from Fuel Combustion: Highlights, Paris
- International Labour Office (ILO), <http://laborsta.org/STP/guest>
- International Labour Office (ILO), 2011, Youth Unemployment in the Arab World in a Major Cause for Rebellion, <http://www.iloorg/gobal/abou-the-ilo/newsroom/ features/ WCMS_154078_154078/long-en/index.htm>
- International Labour Office (ILO), 2013, Arab Spring: Demographics in a Region in Transition, Arab Human Development Report Research Paper Series, New York.
- International Labour Office (ILO), 2013, Global Employment Trend: Recovering from a second Jon Dip, Geneva.
- International Labour Organization (ILO) et al., 2012, Draft Strategy for Improving Informal Apprenticeship in Egypt, 25-26 September http://www.ilo.org/public/english/ region/afpro/ cairo/downloads/infapp-pres-2-improve-en.pdf
- International Labour Organization (ILO), 2009, International Labour Migration and Employment in the Arab Region: Origins, Consequences and the Way Forward, Thematic Paper, Arab Employment Forum, Beirut, Lebanon , 19-21 October.
- International Labour Organization (ILO), 2013, Global Wage Report 2012/ 2013, Geneva.
- International Monetary Fund (IMF) Country Report <www.IMF.org>

- International Monetary Fund (IMF), 2009, Empirical Evidence on the Effects of Tax Incentive, Working Paper WP/09/136, Washington.
- International Monetary Fund (IMF), 2011, Inverting in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiencies, Working Paper WP/11/37, Washington.
- International Monetary Fund (IMF), 2011, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, Washington, D.C., October.
- International Monetary Fund (IMF), 2012, Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries, Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors, October 5-6, Saudi Arabia
- International Monetary Fund (IMF), 2012, Kuwait: 2012 Article IV Consultation, Concluding Statement of the IMF Mission , April 30.
- International Monetary Fund (IMF), 2012, Kuwait : Country›s Article IV Report, Washington D.C., June.
- International Monetary Fund (IMF), 2012, Middle East and Central Asia, Nov. 2012.
- Iraq-Industrialization <www.mongabay.com/history/iraq/iraq-industrialization.html>
- Islam, R., 2004, The Nexus of Economic Growth, Employment and Poverty: An Empirical Analysis, Issues in Employment and Poverty, Discussion paper No. 14, International Labour Organization (ILO), Geneva.
- Islamic Development Bank (IDB), and International Financial Cooperation (IFC), 2011, Education for Employment: Realizing Arab Youth Potential, Washington, April.
- Jabbour, S. and S. Rawaf, 2012, Introduction: Seeing the Trees, Not Missing the Forest in: Jabour, S., R. Giacaman, M. Khawaja, and I. Nuwayhid (eds.), Public Health in the Arab World, Cambridge University Press, U.K.
- July Package <www.wto/english/tratop_e/dda_e/meet08_e.htm>
- Jütting, J. 2003, Institutions and Development: A Critical Review, OECD Development Center, Working Paper No. 210, July.
- Key Indicators of the Labour Market (KILM), ILO, Seventh Version <www.ilo.org/klm>
- Klynveld, Peat, Marwick, and Geordelor (KPMG) website < http://www.kpmg.com/global/ en/services/tax/tax-tools-and-resources/pages/corporate-tax-rates-table.aspx>

- Knowledge Economy Index Website <http://info.worldbank.org/etools/kam2/ KAM_page5. asp ?tid=0&year=2002&sortby=KI&sortorder=DESC&weighted=Y&cid1=s>
- Kostigen, T., 2011, Why US Form Policy Caused Egypt Crisis, Market Watch, Wall Street Journal, February 11.
- KPMG <www.kpmgcareers.co.uk>
- London Schools of Economic (LSE) and Apprenticeship Ambassadors Network, 2010, London.
- Looney, R., 2005, Profiles of Corruption in the Middle East Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. XXVIII, No. 4
- Mekonnen, M. M. And Hoekstra, A.Y, 2011, National Water Footprint Accounts: The Green, Blue And Grey Water Footprint Of Production And Consumption, Value Of Water Research Report Series No. 50, UNESCO-IHE, Delft, The Netherlands
- Metz, H. (Ed.), 1988, Iraq: A Country Study, Washington: GPO For The Library Of Congress. <http;//countrystudies.us/Iraq/59.htm>
- Mouelhi, R., 2007, The Impact of Trade Liberalization on Tunisia Manufacturing: Structure, Performance and Employment, Region et Development, No. 25
- Mugtada, M., 2010, The Crisis of Orthodox Macroeconomic Policy: The Case for Renewed Commitment to Full Employment, Working paper No.53, International Labour organization (ILO), Geneva.
- Myrdal, G., 1971, The Challenge of World Poverty, A World Anti-Poverty Program in Outline, Vintage Books Edition.
- Nabli, M., J., Keller, C. Nassif, and C. Silva – Janregui, 2006, The Political Economy of Industrial Policy, World Bank, March.
- National Center for Educational Statistics (NCES), 2001, Highlights from the Third International Mathematics and Science Study, US Department of Education, NCES 2001-027.
- Non-agriculture Market Access Negotiations (NAMA), <www.wto.org/english/tratop_ markacc_negoti-e.htm>
- Office of the United States Representative (USTR), 2013, National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers <www.ustr.org>
- Organization for Economic and Cooperation and Development (OECD), 2011, ISIC Rev. 3

Technology Intensity Definition, July 7.

- Organization for Economic co-operation and development (OECD), 2013, An OECD-wide Inventory of Support to Fossil Fuel production for Use <http://www.oecd.org/site/tadffss/policybrief2013.pdf>
- Organization for Economic Cooperative and Development (OECD), Producer Support Estimates (Subsidies) as Percentage of Gross Farm Receipts <http://dx.doi.org/10.1787/pse-tabe-2012-1-en>
- Palma, J., 2009, The Revenge of the Market on the Retires: Why Neoliberals Reports of End of History Turned out to be Premature Cambridge Journal Economics, Vol. 33, No.4
- Penrose E., and E.F. Penrose, 1978, Iraq: International Relations and National Development, Westview, London.
- Powers, M., 2008, The destruction of education in Iraq by War and Occupation, International Baccalaureate, October, <http://www.ibo.org/ibaem/conferences/documents/EDUCATIONINIRAQBYWARANDOCCUPATIO1.pdf>
- Ranking Web of Universities , 2013, <http://www.webometrics.info/en>
- Rowthorn, R. and R. Ramaswamy1997, Deindustrialization: It causes and Implications, International Monetary Fund, September.
- Roy, R., K. Abu-Ismail, and R. Ramos, 2011, Is there Fiscal Space for Financing and Arab Development Transformation?, A Background Paper for the "Arab Development Challenges Report, UNDP, Cairo.
- Saber, A. K., 2006, Agrarian Policy, Legislation And Violations Of Human Right In Egypt, Land Center For Human Rights, Cairo, Egypt <http;//base.d-p-h.info/en/fiches/dph/fiche-dph-6922.html>
- Sabri, B., D. El Idrissi, and A. Mataria, 2012, Health System: The Bottleneck of the Right to Health , in: Jabbour, S., R. Giacaman, M. Khawaja, and I. Nuwayhid (eds.), Public Health in the Arab World, Cambridge University Press, U.K.
- Sakib, N., 2010, Can Agrarian Reform Lead to a Pro-poor Growth? Implication for Bangladesh, Department of Economics, University of Dhaka, Bangladesh.
- Salem, S., 2011, Egypt Rises Up, The 2011 Egyptian Revolution: Bread, Freedom, Dignity,

Research Paper, International Institute of Social Studies, The Netherland, November.

- Sayigh, Y., 1978, The Determinants of Arab Economic Development, Groom Helm, London.
- Sen, 1999, Development as Freedom, Anchor Books, New York.
- Shafaeddin, M., 2009, NAMA As a Tool of De-industrialization of Africa, Munich Personal RePEC Archive, MPRA Paper No. 15050, May.
- Shochat, S., 2008, Diversification and Reform The Gulf Co-operation Council, Study Conducted with the Support of the Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, February.
- Slimane, S., and M. Tahar, 2010, Why is Fiscal Procyclical in MENA Countries?, Economic Research Forum (ERF), Working Paper No. 566, Egypt.
- Soliman, I, J. Fabiosa, And H. Bassiony, 2010, A Review Of Agricultural Policy Evaluation, Agricultural Data Sources, And Food Supply And Demand Studies In Egypt, Working Paper 10-WP506, Center For Agriculture And Rural Development, IOWA State University, March.
- Stiglitz, J., 2005, The Post Washington Consensus, The Initiative for Policy Dialogue (IPD), August 22.
- Tabutin, D. and B. Schoumaker, 2005, The Demography of the Arab World and the Middle East From the 1950s to 2000s, Population, Vol. 60, Issues 5-6.
- Tabutin, D., B. Schoumaker, 2012, The Demographic Transitions: Characteristics and Public Health Implications, in: Jabbour, S., R. Giacaman, M. Khawaja, and I. Nuwayhid (eds.), Public Health in the Arab World, Cambridge University Press, U.K.
- Talvi, E. and C. Vegh, 2005, Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries, Journal of Development Economics, Vol 78, No. 1.
- The International Fund For Agricultural Development (IFAD), 2011, Rural Poverty Report, Rome.
- The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 2012, Development Co-operation Report 2012, Paris
- The World Bank, 1986, Financing Education in Developing Countries: An Exploration and Policy Options, A World Bank Publications 8226, Washington, DC.
- The World Bank, 1993, East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press.

- The World Bank, 1994, A. Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa, Washington DC.
- The World Bank, 1997, The State in a Changing World, Oxford University Press and The World Bank.
- The World Bank, 2012. Inclusion and Resilience: The Way forward for Social Safety Nets in the Middle East and North Africa, Overview, September, Washington DC.
- The World Bank, 2009/2010, World Trade Indicators: Trade at Glance Tables <http://info.worldbank.org>
- The World Bank, World Bank Indicators 2009/2010 Website
- The World Bank, Data <http://data.worldbank.org/indicators/SE.SEC.REPT.ZS>
- The World Bank Database Website, <http://search.worldbank.org>
- The World Bank Listing of Ineligible & Individuals Website http://web.worldbank.org/ external/default/main?theSitePK=84266&contentMDK=64069844&menuPK=116730&pagePK=64148989&piPK=64148984
- Thirwall, A., 2006, Growth and Development with Special Reference to Developing Economies, Eighth Edition Palgrave Macmillan.
- Timmer, C., 1995, Getting Agriculture Moving: Do Markets Provide the Right Signal?, Food Policy, Vol. 20, No. 5.
- Ul Haq, M., 1976, The Poverty Curtain: Choices for The Third World, Colombia University Press, New York.
- Ul Haq, 1994, New Imperative of Human Security, Rajiv Gandhi Institute for contemporary Studies (RGICS). Paper No. 17
- UN Development Policy and Analysis Division (DESA), An Economic Vulnerability Index , 2006 and 2012 <www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/Idc_data.shtml>
- UN Water, UNESCO, and World Water Assessment Programme, 2012, Facing the Challenges, Vol. 3 , France.
- United Nation Development Programme (UNDP), 1990, Human Development Report, New York.

- United Nation Development Programme (UNDP), 1994, Human Development Report, New York.
- United Nation Development Programme (UNDP), 2013, Human Development Report, New York.
- United Nation Developmental Programme (UNDP), 2009, Arab Human Development Report: Challenges To Human Security In The Arab Countries, New York.
- United Nations Children's Fund (UNICEF) website, Child Protection Database <http://www.unicef.org/statistics/index_24183.html>
- United Nations Children's Fund (UNICEF), 2009, Protecting Salaries of Frontline Teachers and Health Workers, UNICEF Policy and Practice, April.
- United Nations Children's Fund (UNICEF), 2011, Protecting Salaries of Frontline Teachers and Health Workers, UNICEF Policy and Practice, April.
- United Nations Children's Fund (UNICEF), Central Statistics Office, Ministry of Health, and Kurdistan Regional Statistics Office, 2012, Iraq: Monitoring the Situation of Children and Woman, Vol. 1, Final Report.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2000, The Post-Uruguay Round Tariff Environment for Developing Countries Exports: Tariff Peaks and Tariff Escalation, UNCTAD/WTO Joint Study, TD/B/Com.1/14/Rev.1, 28 January.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2011, Social Paves the Way: A Forest Start for Economic Growth and Social Equity, UNCTAD Policy Brief No. 21, February.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 2012, Trade and Development Report, Geneva.
- United Nations Conference of Trade and Development (UNCTAD), 2012, Trade and Development Report: Overview, Geneva.
- United Nations Conference of Trade and Development (UNCTAD) Statistics http://unctad/en/page/statistics.aspx.
- United Nations Conference of Trade and Development (UNCTAD) website http://unctad.org.
- United Nations Development Programme (UNDP), 2009, Arab Human Development Countries, New York.

- United Nations Development Programme (UNDP), 2010, Job Creation in the Arab Economies: Navigating Though Difficult Waters, Research Paper Series, Regional Bureau for Arab States, New York.
- United Nations Development Programme (UNDP), 2011, Is There Fiscal Space for Financing an Arab Development Transformation?, Background Paper for the «Arab Development Challenges Report, 2011», Cairo
- United Nations Development Programme (UNDP), 2012, Energy Subsidies In The Arabs World, Research Paper Series, Regional Bureau For Arab States, New York.
- United nations Development Programme (UNDP), 2013, Arab Spring: Demographics in a Region In Transition, Arab Human Development Report Research Papers Series, Regional Bureau of Arab States, New York.
- United Nations Development Programme (UNDP),, 2011, Arab Development Challenges Report: Towards Developmental States in the Arab Region, Cairo.
- United Nations Development Programme, 2010, Active Macroeconomic Policy for Accelerating Achievement of the MDG Targets, Discussion Paper.
- United Nations Education, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2011, The Quantitative Impact of Conflict on Education, Technical Paper No. 7, UNESCO Institute for Statistic, Canada.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2011, The Hidden Crisis: Armed Conflict and Education, Paris.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2012, Iraq Office Newsletter, Issue 2, April.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2010, Education Under Attack, Paris.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2012, Opportunities Lost: The Impact of Grade Repetition and Early School Learning, UNESCO Institute for Statistics, Paris.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2010, UNESCO Science Report: The Current Status of Science Around the World, Second Revised Edition, Paris.

- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2000, The Dakar Framework for Action, Paris.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), 2002, Industrial Development Report 2002/2003, Vienna.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), 2010, A Greener Footprint for Industry: Opportunities and Challenges of Sustainable Industrial Development, Vienna.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), 2011, Industrial Development Report, Geneva.
- United States Department of Agriculture / Foreign Agricultural Service / PSD Database , website <http://www.fas.usda.gov>
- Wagner, K., 1998, The German Apprenticeship System After Unification, Discussion Paper FS98-301, Social Science Research Center, Berlin, January.
- Webometrics Ranking of World Universities <http://webmetrics.info>
- Week, J., 2009, The Effectiveness of Monetary Policy Reconsidered, Working Paper, Political Economy Research Institute, University of Massachusetts Amherst.
- Week, J., 2013, Open Economy Monetary Policy Reconsidered, Review of Political Economy, Vol. 25, No.1.
- West, G. E., 1997, Education Voucher in Practice and Principle : A World Survey, The World Bank Research Observer, Vol.12, No.1, pp. 88-90.
- Williamson, J., 1990, What Washington Means by Policy Reform, in: Williamson, J. (ed.) Latin American Adjustment: How Much Has Happened? Peterson Institute for International Economics, Washington.
- World Development Indicators (WDI) Website <http://data.worldbank.org/data-catalog >
- World Food Programme (WFP), 2011, Food Insecurity and Violent Conflict: Causes, Consequences, and Addressing the Challenges, Occasional Paper No. 24, July.
- World Health Organization (WHO) , 2013, World Health Statistics, Geneva.
- World Health Organization (WHO) and Health Metrics Network (HMN), 2008, Framework and Standards for Country Health Information Systems, Second Edition, Geneva.

- World Health Organization (WHO), 2009, Raising and Challenging Funds, Taskforce on Innovative Financing for Health Systems, Working Group 2, March 13.
- World Health Organization (WHO), Declaration of Alma Ata <http://www.who.int/publicatin/almaata_declaration-en.pdf>
- World Health Organization (WHO), Global Health Expenditure Database Website <http://www.who.int/nha/database>
- World Intellectual Property Organization (WIPO) website, <http://wipo.org>
- World Trade Indicators website - Country Snapshot <http://info.worldbank.org/etools/wti/2a1.asp>
- World Trade Organization (WTO) Website <www.wto.org>
- World Trade Organization (WTO), 2008, Trade Policy Review: Jordan. WT/TPR/S/206, 6 October.
- World Trade Organization (WTO), 2011, Trade Policy Review: The Kingdom of Saudi Arabia, WT/TPR/S/256, 21 December.
- World Trade Organization (WTO), 2012(a), Trade Policy Review: The state of Kuwait, WT/TPR/S/258, 4 January.
- World Trade Organization (WTO), 2012(b), Trade Policy Review: United Arab Emirates, WT/TPR/S/262, 21 February.
- World Trade Organization (WTO), General Agreement on Trade in Services (GATs) <http://www.wto.org/english/doos_e/legal_e/26_gats_01_e.htm>
- World Trade Organization (WTO), Services Database <http://tsdb.wto.org/default.aspx>
- World Trade Organization, International Trade Center & United Nations (World Tariff Profiles 2006, 2010, 2012)
- Youssef, M., 2008, Role Of Food Subsidies On Poverty Alleviation In Egypt, The American University In Cairo, School Of Business, Economics And Communication, July.